از توقیعات مع جلد دیگر

لان الحس يدل على وجوده تبها على ما يدل ما لم اجد ها في كلام غيره وهي ان دلالة الحس عليها
لانه وجداني محسوس بل لان الحس ادرك بعض اعراضه كسطحه من مقولة الكم ولونه من مقولة

بسم الله تعالى

[illegible] العبد الضعيف الجاني
ابن الشرف البريزي

من ملحقات

استق [illegible]
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه نتوكل قال المصنف رحمه الله
نستعين بالله واهب العقل عز سلطانه في تحرير الفن الثاني من كتاب التلويحات وهو
الطبيعي حرسه الله من غير اهله والله تعالى خير معان ونذكر ما نورد منه في اربعة
مراصد الاول في امور تعم الاجسام وفيه سبعة موارد اقول انما قدم الكلام في
هذا العلم على الكلام في العلم الالهي وان كان ذلك اقدم من هذا بالذات وبالشرف
كما ستعرف لكون مباحث الطبيعي اسهل من الامور المبحوث عنها فيه بسبب ان اكثرها
محسوس فهي من جهة التصور اوضح واظهر والتعليم لا جود ان يبتدأ بالاسهل الاظهر
مترقيا الى الاصعب الاخفى وقد عرفت ان لكل علم موضوعا وهو الذي يبحث في ذلك
العلم عن اعراضه الذاتية اللازمة وموضوع هذا العلم هو الجسم الطبيعي لكن لا مطلقا بل
من حيث هو في الحركة والتغير والتقييد بالطبيعي لاخراج التعليمي الذي هو عرض
وسيعرف والكلام في هذا العلم يشتمل على ثمانية اقسام اولها الكلام في الامور التي
تعم الاجسام كالهيولى والصورة والطبيعة والنهاية والحركة والسكون والزمان والمكان
وما يجري مجرى ذلك وثانيها في الاركان التي هي السموات والارض وثالثها في الكون
والفساد والاستحالة ورابعها في الاثار العلوية وخامسها في المعادن وسادسها في
النبات وسابعها في الحيوان وثامنها في النفس الانسانية قال المورد الاول
في حقيقة الجسم واحواله اللازمة في نفسه وفيه خمس تلويحات الاول في حقيقة الجسم واحواله اما وجوده
فواضح مقوله فالعقل الصريح يحكم به وليس بمحسوس صرف لان ادراك الحواس يختص بسطوحه
وظواهره كما ستعرف بل الحس معا والعقل يحكم ضرورة ونعلم ان كل محكوم من جهة العقل
لا شرط فيه ان يكون مأخوذا من الحس من جميع الوجوه بل الحس ادى اليه تصور سطوح
واحوالها فحكم اولا بعد التصور على ما حكم وهو جوهر يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة على
زوايا قائمة فقيد التقاطع العائلي لان السطح قد يتقاطع فيه كثير من الابعاد لكن لا على زوايا
قائمة وعرض بانه الطويل العريض العميق وفيه تسامح اذ الطول فيما اذا حصل فيه يعتبر على
موضوع كثيرة ولا يعتبر حقيقتها ونعلم ان حصل فيها اعراض طارية ام او فارقت

والعناصر

وعرف

اقول لما كان الجسم الطبيعي من الجهة المذكورة هو الموضوع لهذا العلم بدأ باثباته اولا وبتعريفه
ثانيا وباجزائه المقومة لماهيته ثالثا اما اثباته فمستغن عنه لان الحس يدل عليه وتنبيه
ههنا على فائدة لم اجدها في كلام غيره وهي ان دلالة الحس عليه لا لانه في ذاته محسوس بل لان
الحس ادرك بعض اعراضه كسطحه من مقولة الكم ولونه من مقولة الكيف ثم ان الحس لما
ادى الى العقل ذلك حكم العقل بعد ذلك بوجود ذات الجسم حكما ضروريا اي غير منقول الى
ركب فيه اي فهو محسوس من جهة اعراضه المحسوسة معقول من جهة ذاته وعبر عن ذلك بانه
ليس بمحسوس صرف بل الحس معاون للعقل في حكمه الضروري بوجود الجسم ويدل على ان
جهة ذاته غير محسوس كونه اداعى عن اللون ربما يشك في وجوده كالهواء ولهذا انكره
قوم وزعموا ان ما بين السماء والارض خلاء صرف وربما اشك في باب الحس والمحسوس مستعين
به على تحقيق ذلك وقد ظهر من هذا انه ليس كل ما حكم به العقل حكما ضروريا شرط فيه ان
يكون مأخوذا من الحس من جميع الوجوه بل ربما كان وربما يؤخذ من بعض الوجوه وربما لا يؤخذ
من الحس اصلا وما نحن فيه هو من قبيل القسم الثاني من هذه الثلثة فان الحس ادى العقل
تصور سطوحه واحوالها فحسب ادى اليه ذلك حكم بعد ذلك بوجود ذات الجسم حكما اوليا
وان كان حكم العقل متوقفا على ذلك الادراك الحسي واما تعريفه فهو انه جوهر يمكن فيه
فرض ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قائمة وهذا رسم لا حد لان الجوهر لا يرى صاحب الكتاب
انه جنس لعموم الجنس كما سنعلم في بعض كتبه وبتقدير تسليمه فباقي التعريف من اللوازم الخاصة
لا من الذاتيات المقومة على رأيه والزاوية القائمة هي الكائنة من قيام خط مستقيم على خط
مستقيم ولا ميل فيه الى احد الجانبين كهذا فان مال الى احدهما فالزاوية التي من جهة التي
مال اليه حادة ومن جهة التي مال عنه منفرجة كهكذا ⟋ والمعنى انه يمكن بالامكان
العام ان يعرض فيه بعد كيف اتفق ثم يعرض فيه بعد آخر مقاطع للاول على زاوية قائمة ثم يعرض فيه بعد
ثالث مقاطع لهما على قائمة ايضا وقوله فيه بالتقاطع العائلي لان السطح قد يتقاطع فيه كثير
من الابعاد وذلك لا على زوايا قائمة ومعناه انه لولا قيد التقاطع العائلي لما كان مع قيد الجوهر
هذا التعريف خاصة للجسم لمشاركة السطح له فيه فان السطح لا يتقاطع فيه ابعاد ثلثة على زوايا قائمة
لكن يتقاطع فيه الثلثة واكثر منها على زوايا غير قائمة على هذه الصورة ✳ واما
على زوايا قائمة فلا يتقاطع فيه سوى بعدين فقط هكذا ✚ فتقاطع الثلث على القوائم مختص

الم

م

بالجسم دون ما عداه وقد ظن من ظاهر عبارة المصنف ان القيد المذكور لاخراج السطح عن ان يصدق
عليه هذا التعريف وهو خطأ فان السطح عرض والجوهر المذكور في الرسم يخرج السطح عن ذلك
من غير حاجة الى القيد المذكور انما مراده به ما بينت من ان قبول الجوهر بدونه لا يكون خاصة
وقد طعن في هذا الرسم بانه تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان كل احد يتصور الجسم ويعرف
الجسم وان لم يخطر بباله الزوايا القائمة وجوابه ان ذلك انما كان يكون حقا لو
تصورنا الجسم قبل تصور هذه الخاصة وليس كذا ولكن قد تصور بها من لا يمكن ان يعبر عنها وصحيحا
فاعلم ان قبول الجوهر مع هذا القيد هو خاصة لمطلق الجسم لا للجسم الطبيعي فان الجسم التعليمي ايضا
شاركه في هذه الخاصة انما امتاز كل واحد منهما عن الآخر بكون الطبيعي داخلا تحت الجوهر وكون
~~الطبيعي داخلا تحت الجوهر~~ التعليمي داخلا تحت الكم المتصل ويرد عليك ابحاث تتعلق بهذا
الموضع يجب ان تحفظها عليه اذا اشتهر بينهم ما حكاه من تعريف الجسم بانه الطويل العريض
العميق ومراد من عرفه به انه ما يمكن ان يفرض فيه طول وعرض وعمق كان الجسم هو المنقسم في جميع
الاقطار والمراد انه ما يمكن قسمته كذلك واذا عني به ذلك كان هو التعريف الاول اذا قرن بانه
جوهر فانه بدون هذا التصريح يدخل فيه الجسم التعليمي كما علمت والطول يقال للخط وتارة
للامتداد المفروض اولا ولو كان مساويا او اقصر و
للامتداد الآخذ من مركز العالم الى المحيط وللآخذ من راس الحيوان الى آخره من اجزائه
والعرض يقال تارة للسطح وتارة للامتداد المفروض في السطح وللامتداد المفروض ثانيا
ولو لم يكن اقصر وللامتداد الآخذ من يمين الحيوان الى يساره والعمق يقال للامتداد الواصل
من السطح الاعلى والاسفل اذا كان الابتداء من الاعلى فان كان الابتداء من الاسفل سمي
سمكا واذا تبين مراد من عرف الجسم بانه الطويل العريض العميق ظهر ان التعبير عن ذلك المفهوم
بهذه العبارة فيه نوع تسامح وتساهل والوجه الثاني ان كان الجسم ليس انما هو جسم بان فرض
الامتدادات بالفعل في نفس ذلك بانا لو اخذنا قطعة من الشمع وجعلنا طولها شبرا وعرضها
اصبعين وسمكها اصبعا واحدة فاذا جعلناها على غير هذا الشكل كان يزيد غيره فان كل واحد من
هذه الامتدادات قد تغير مع ان جسميته الشمع لم تتغير فليس هذه مقومة للجسم بل هي عارضة له
سواء كانت لازمة كما في السماويات او مفارقة كما في الشمع المنفصل بها فتكون الامتدادات
المذكورة عارضة للجسم لم يجز تعريف الجسم بها على ان ذلك التعريف حد والكون من العرضيات

عرضه

المفارقة

المفارقة لا من العرضيات اللازمة لم يجز تعريفه بها على انه رسم لان الرسم لا يكون الا بالخواص اللازمة
ولكن صاحب الكتاب اورد التعريف الاول على انه حد ولهذا اجمل على عدم التعريف بها على
المفارقتها وان كان التعريف بها مفارقة فيه اشعار بعدم صلاحيتها للرسمية ايضا
والتعريف الرسمي لا يصلح لمجرد عرضية ما يركب منه بيانا للماهية ولا يسبق ان يقابل في
هذا الموضع اشاعة للمشهود اذ لا يتعدى من ذلك ضرر الى المهمات العلمية وسيأتي وجوه
اخر مما يعدد الى ما سبق اي تسمية الجسم بالطول والعرض لكن ان يحصل الى هذا الموضع اذا
فصل البيان قال وظن ان الجسم متصل لا انما لا ينفصل اصلا وهو الجزء الذي
لا يتجزى وقيل انه لا ينقسم فعلا او وهما وحسا وذلك لان هذا الجزء موجود في الجهات
تماما من جهة الى غير ما منه الى غيرها فانقسم فعلا او وهما اقول لما تكلم في اثبات
الجسم وفي تعريفه شرع في ذكر مقومات ماهيته التي هو مركب منها وقد اختلف فيها فبعضهم
زعم انه مركب من الاجزاء التي لا تتجزى لا بالفعل ولا بالقطع ولا بالعقل والوهم وتسمى بالجواهر الافراد
في مصطلح ارباب علم الكلام وبعضهم زعم انه مركب من هيولى وصورة فابتدأ اولا بابطال المذهب
الاول لان ابطال الثاني لبيان الذي ذكره موقوف عليه ولا يسمع في كثير من المسائل المهمة المتجردة
الى ثبت الوجود وعند ذلك واضح فيها المذهب على راس فمنهم من يقول ان الجسم مركب من
الاجزاء المذكورة لكنها متناهية العدد في كل جسم متناهي المقدار ومنهم من يقول انه مركب منها مع
انها غير متناهية العدد في كل من الاجسام كيف كانت وصاحب الكتاب ابطل الرايين معا بوجوه
مشتركة وخص ابطال الثاني بغير تلك الوجوه فاول الوجوه المشتركة ان الجوهر الفرد لو كان حاصلا
سواء تركب منه الجسم ومن امثاله اولم يتركب وسواء كان هو وامثاله متناهي العدد في كل جسم
متناهي المقدار على تقدير تركبه منها اولم يكن لكان موجودا في الجهات وكل موجود في الجهات فاما
حادي في بعض تلك الجهات غير ما يحاذي غيره فيتوجه لو كان الجوهر الفرد حاصلا لكان ما يحاذي منه
بعض الجهات غير ما يحاذي منه غيره وتصاولا هذه النتيجة وكل ما هو كذا فهو منقسم فعلا او
وهما فينتج ان لو كان لانقسم فعلا او وهما متى نقيض التالي لما فات ما يفرض لكونه جوهرا
فردا فيبطل المقدم وهو ان الجوهر الفرد ليس يتحقق فاما المقدم بهذا الوجه على ابطال الوجوه لانه
دل على ابطال الجوهر الفرد سواء كان يركب الجسم اولم يركب وما سواه من الوجوه اللاتي ذكرها
انما يدل على ابطال تركب الجسم منه لا غير فلا يستفاد منها بالفعل نفسه عدمه وليس كل ما يستفاد منه

ضيقتها

جهة ما

والقطع

يسعاد منها فلهذا ادرج علیها **قال** وايضا اذا وقع جزء بين جزئين ان كان الوسط يحجب الطرفين
عن التماس فيلقى كل واحد منهما غير ما يلقاه الآخر فانقسم وان لم يحجب بل تماس كل من الطرفين الآخر
كما ساس الوسط فقد تداخل الوسط واستوى وجود الوسط وعدمه فهكذا الكل وسطان تماس كل
جوهر في العالم كل جوهر فلا يكون حجاب في العالم ولا مقدار ولا حجم هذا خلف **اقول** هذا هو الوجه
الثاني من الوجوه السبعة الدالة على بطلان تركب الجسم من الجواهر الافراد وتقريره انه لو تركب
الجسم من الجواهر الافراد لكان اما ان لا يكون جواهر افراد واما ان لا يتركب الجسم منها على تقدير تركبه
منها والتالي بقسميه باطل فالمقدم مثله وهو المطلوب اما المقدم الاول فظاهر واما الثاني فلان
الجزء الواقع من الجزئين على تقدير لزوم الجسم منها اما ان يحجب الطرفين عن التماس او لا يحجبهما فان حجبهما
لقي كل واحد من الطرفين من الاوسط شيئا ما يلقاه الطرف الآخر وكل ما كان الامر كذلك كان
الاوسط وكل منقسم فليس بجوهر فرد فيلزم الجزء الاول من جزء التالي وان لم يحجبهما عن التماس
لكان كل واحد من الطرفين مماسا للآخر كما يماسه الوسط ووجب ان يكون الوسط متداخلا لهما
فلا فرق بين وجود الوسط وعدمه ولو انضم اليها رابع لكان حكم الاوسط هكذا وهلم جرا فلا
يزداد حجم الثلاثة عن حجم الاثنين ولا حجم الاربعة عن حجمها كذلك بالغا ما بلغ فيماس جواهر العالم
باسرها ولا يحصل منها حجم الجسم ويلزم من ذلك انه لا يتالف منه الاجسام والمقادير المحسوسة
وذلك هو الجزء الثاني من جزئي التالي والتماس هو كون نهايتي جسمين بحيث لا يتخللهما شيء من الاشياء و
التداخل هو ان يلاقي احد الجسمين بكليته بكلية الآخر بحيث يكون حيزهما واحدا ويكون مقدار مجموعهما
مقدار واحد منهما **قال** ونفرض ايضا اربعة اجزاء على ملتقى ايهما ان يلقى كل كليهما
فليس لا يتجزى وان لقي كل احدهما دون الآخر فليس على الملتقى وقد فرض عليه وان فرض كل
واحد منها شيئا فانقسم وانقسما ونفرض ما ذكرنا واحدا محفوفا بستة ونفرض خطان
كل من ستة جواهر فيتحرك احدهما طرفان كل على خط فيتحرك الى الصوب الذي يتحرك عنه
الآخر فلا بد من التحاذي قبل التجاوز وحركتاهما متساويان ولا يمكن ان يكون كل واحد فقط
خط وصورة مثل ما قطع الآخر عند التحاذي ولا يمكن الا ان يكون كل واحد منهما اثنين ونصفا فيحصل
الانقسام **اقول** هذه هي الثلث الاخرى من الوجوه السبعة المذكورة ما حال الواحد على الملتقى
اثنين اذ الواحد المحفوف بستة ما حال تلاقي كل منها وما من الستة فيلزم انقساما وانقسام كل
واحد منها بغير ما سبق والى ذلك اشار بقوله ونفرض ما ذكرنا والخطان المفروضان من ستة

غير متناه

يتحرك بالتحاذي

يلتقي

جواهر افراد وفرض العدد فيهما والحركة عليهما زيادة لا حاجة اليها لان حاصل ذلك حصول جوهر فرد
على ملتقى جوهرين فردين مع كون العدد والحركة لا حاجة الى فرضهما فانه قد يتسارع في الكلام
فرضهما بسبب تركب الجسم من الجواهر الافراد ولا يكون لها سبيل الى دفعه ولا يمكننا ان نقول
ان الحركة في نفسها ممكنة لان الشيء الممكن في نفسه قد يكون في نفسه قد يكون ممتنعا لعروضه على بعض
المقادير كخروج الثمار الآن على تقدير عدم دخول جسم آخر فيه لا يستحيل الخلاء فكذا ادعي فيمكن
في قوله من ان كل ما بالذات جزءا ما يعا الى الخط الذي ذلك الجوهر الفرد طرفه لا الى ذلك
الجوهر نفسه والاتكال من رابع لو رابع اذهانك مع الذي على تقدير تساوي الحركتين في
الابتداء والسرعة والبطؤ ليقع كل من الجزئين الطرفين عند التلاقي ذي مثل ما قطع الآخر فيجب ان
يتم من ثلثة ابان ونصف خط من على طرف ذلك الخط كا به عليه بعض كما **قال** اذ
يلزمهم برحي يدور ان الدائرة الصغرى من القطب اذا كان اقل من البعدة على بعدت عن ... دائرة
القطب اذا تحرك منها جوهر فلا يجوز ان يتحرك من دائرة الطوق مثله فيتم ذلك وهما لم يقطع
شطرها واذا تحرك من دائرة القطب جزء فما لضرورة يتحرك من دائرة الطوق جزء اكبر فاذا
تحرك من الطوق جزء فلا بد ان يكون من دائرة القطب تحرك اقل من قائم واصطر بوا في هذا
وقالوا ان الرحى يتفكك ويتشتت او يحصل طفرات ويتقيد البعض بالبعض او يلقى البعض
يلقى الآخر وغير هذا من عجايب خلقها الله تعالى في الرحى يتصور كلا منهم **اقول** هذا هو الوجه الرابع من
الوجوه السبعة وتقريره انه لو كانت الاجسام مركبة من الجواهر الافراد لكان اذا دارت الرحى اما
ان يتحرك دائرة القطب او لا يتحرك لكن المقدم الى يتم في حده المنفصلة باطلة بطلان كلتي جهتيها
فالمقدم ظاهر وهو المطلوب اما بطلان تحرك دائرة القطب فلانها لو تحركت فلا بد وان يتحرك كل
جزء منها عن حيزه داخلا في حيز مجاوره فاذا تحرك منها جوهر فرد كذلك فاما ان يتحرك من
الدائرة الطوقية مقابلة كل جزء مثله او اقل او اكثر لا جائز ان يكون مثله او اقل لان الدائرة الطوقية
من القطب اجزاء اقل من اجزاء البعيدة عنه بتفاوت عظيم اذ بما كان قريبا من الاشارة
او اضعاف ذلك على حسب بعد احدى الدائرتين عن الاخرى فلو تحرك من الطوق مثله او
اقل لتم القطب قبل تمام الطوق بل قطع القطع مع كون الطوق لم يقطع نصفها بل عشرها
بموجب الفرض فيعلم ان يتحرك الطوقية اكثر من جزء على تقدير تحرك منه جزء واذا كان كذا
وجب ان يكون عند تحرك الطوقية جزءا يكون القطبية قد تحركت اقل من جزء فيلزم انقسام ما فرض انه

عن قابل الانقسام ههنا واما بطلان كون دائرة القطب لا تتحرك على تقدير دوران الرحى فلانه يلزم
من ذلك ان يتفكك اجزاء الرحى لتحرك بعض اجزائها وسكون البعض وان يتشقق افراد خطوط
اجزائها الحسية بتصير كل خط منها غير متصل بالآخر ولما لزم له الحركة والسكون لئلا يلزم المحال
المذكور واعلم ان هذا الدليل يسمى الرحى لان القائلين بتركب الجسم من الجواهر الافراد التزموا
وقوع التفكك في الرحى وجوزوا ذلك في مثل الحديد والالماس لان قدرة الله تعالى لا تعجز
عن شيء وليس بطلان ما ادعوه معلوما بالبديهة بل لا بد من اقامة البرهان عليه وصاحب الكتاب لم
يفعل ذلك بل اسقط عن هذا الكتاب بمجرد الاستبعاد وذكر برهانه في غيره وذلك البرهان
هو انه لو كان الامر كما زعموا لجاز ان يكون اجزاء دائرة الطوق اضعاف اجزاء دائرة القطب لزم
ان يكون سكنات دائرة القطب اضعاف حركاتها لان بسبب ما دار اجزاء الطوق على اجزاء القطب
وجب ان يزيد سكنات القطب على ما فيها من الحركات لكن ليس الامر كذلك والا لما كانت
حركات القطبية محسوسة لكونها مغمورة في السكنات او كان ما يحس فيها من السكنات اضعاف
ما يحس من الحركات وذلك خلاف الواقع واما القول بالطفرة ليتخطى بعض الاجزاء البعض فهو بعيد
تحكم عن النظام وهو واه لمره فان عند الطفرة لا بد وان يعبر على احد الملاقي فان الطفرة
فيهما ليس الا حركة من بعض حركات بطيئة ولا يجد العقول بها ما يسمى ولا يغني من جوع في
اثبات الجوهر الفرد ولا من دفع الاستدلال على تركب الجسم منه بدوران الرحى على الوجه
المذكور فيجب ان لا يلتفت اليه **قال** ربما احتجوا بانا اذا وضعنا كرة على
سطح حقيقي في الاعيان فرضا لو كان هذا الحجة لجاز ان يلاقيه بغير منقسم وهو محال
اذ لا بد وان يكون الملاقاة بشيء من ذات كل واحد فالملاقاة ان لم ينقسم فهو جزء لا يتجزى
له حالة الدحرجة لا لها ولا يستوي نسبة الجزء الى الكرة وغيره وهو محال الا بتخيله من جوانبه
يشتغل باتصالها وواحد بمماسته فانقسم فان قيل انا قسمنا بما برهن في الهندسة
قيل ما يتعرض فيها لذكر خطوط وملاقاة نقط امور تعليمية يتعرض عقلا في الذهن ولا يتصور نقل
في العين والغرض المثبت للامر العيني يتعرض عقلا في الاعيان فلا تعلق فلا تناقض **اقول**
هذا آخر الوجوه التسعة وهو ان سماه برهانا والاشكال وهو انه ان لا يسلم وجود
كرة وسطح حقيقيين وان سلم وجود احدهما فاحدهما لا يسلم وجود الآخر وان سلم وجودهما
معا فقد لا يسلم تلاقيهما او وجود كل واحد من هذه الاشياء المتنازع فيها بعض وابانه

الى

الى بيان ما هو في قوله جسم مستو في الاعيان فرضا لحجر على المتكلمين اذا فرضنا والاذهان فانها
لا يستدل بها على وجود ما لا ينقسم في الوجود العيني وقوله فلا بد وان يكون الملاقاة بشيء
من ذات كل واحد ربما قيل عليه لم لا يجوز ان يكون الملاقاة بعرض وجوابه ان ذلك العرض
الملاقي لا بد وان يكون اما نقطة او خطا او سطحا وكيف ما كان فلا بد وان ينقسم على
هذا التقدير وجهه باقي اقسامها كونه واحدا من هذه الثلاثة اذ ما من الصواب الكرة
غير ماس الصوب السطح المستوي فاسم الملاقاة بالعرض ههنا وقوله بل تحته من
جوانبه يشتغل باتصالها وواحد بمماسته يريد ان لها الملاقاة له ست جهات من
الفوق والتحت والامام والوراء واليمين والشمال فاذا لاقى البسيط بواحد منها بقيت منها
خمسة متصلة بالكرة قوله فان قيل انا قسمنا بما برهن في الهندسة وجه المعارضة انه برهن
فيها ان الكرة لا تماس السطح المستوي الا بنقطة فانها لولا ذلك لكانت مضلعة
بعد والنقطة لا تنقسم واسم فلم انها لا ... والا تنقسم وذلك ناقض وحاصل جوابه ان
كثيرا من الامور الهندسية يفرضها العقل في الاذهان ولا يمكن وجودها في الاعيان
كالنقطة التي عرفوها بانها شيء ذو وضع غير منقسم والخط الذي هو طول لا عرض له و
السطح الذي هو طول وعرض فقط فان النقطة لو كانت موجودة لما امتنها الى جهة غير
منها الى الاخرى فانقسمت كمركز الدائرة التي تدر كل جزء من اجزاء محيطها وكذا الخط
والسطح بحسب انقسامها في غير جهة امتدادهما لو كانا موجودين في الاعيان وذلك ينافي كون
هذه الاشياء نقطة او خطا او سطحا بالتفسير المذكور واذا كان العقل انما فرض هذه
في الاذهان لم يكن هذا الغرض مناقضا لكونها لا توجد في الاعيان لان الغرض المثبت
للامر العيني لا بد وان يكون فرض العقل له في الاعيان فلم يكن لغرضها في الاذهان تعلق بعدم
وجودها العيني فلا يكون مناقضا له وجه **قال المص** واثبت بعضهم هذه في كل جسم غير
متناهية العدد ولم يعلموا انا اذا اخذنا عددا من هذه فان غير المتناهي يوجد فيه متناهيام
الواحد والمتناهي بالضرورة وجعلناها ان لم يزد مقدارها على واحد فليس التأليف فيها
مفيدا للمقدار وليس كذلك وان زاد مقدارها على واحد زدنا في التأليف في جميع الجهات
حتى صار حجما في كل جهة فهو جسم من متناهيات الاجزاء فبطل كليتها المحصورة **اقول**
لما ابطل تركب الجسم من الجواهر الافراد سواء كانت في كل جسم متناهية المقدار متناهية العدد

بالوجه الميسر كذا لابطال الرأي الثالث جميعا سريع وابطال الرأي الثاني على الخصوص والذي
ابطل به ذلك هو ايضا عموم من فصه آخر لانه يدل على عدم تركب الجسم من الغير المتناهي المقدار
من اجزاء غير متناهية سواء كانت جواهر افرادا او لم تكن وتقرير البرهان هو ان كل مؤلف
من اجزاء متناهية حصل التأليف بينها في جميع الجهات فهو جسم ولا شيء من المؤلف من
الاجزاء المذكورة مؤلف من اجزاء غير متناهية من الشكل الثاني ينتج بعض الجسم ليس بمؤلف
من اجزاء غير متناهية اما الكبرى فبينة بذاتها واما الصغرى فلانا اذا اخذنا عددا متناهيا
من جملة تلك الاجزاء الغير المتناهية التي الف منها جسم على قول من يقول بذلك فلا يخلو اما
ان يحصل من تأليف ذلك العدد المتناهي زيادة مقدار او لا يحصل فان لم يحصل فليس شيء من
الاجسام مؤلفا منها سواء كانت متناهية او غير متناهية وذلك على تقدير صحته هو مطلوبنا
وان حصل من تأليف مجموعها مقدار يزيد على الواحد منها فاذا اضفنا امثالها في جميع
الجهات حصل جسم ذو طول وعرض وعمق من اجزاء غير متناهية العدد وانما احتاج الى زيادة
التأليف من جميع الجهات لئلا يكون الحاصل من تأليفها خطا او سطحا فلا يكون جسما وقوله
فتبطل كليتها المحصورة معناه ان البرهان المذكور انتج سالبة جزئية هي ان بعض الاجسام
ليس هو مؤلفا من اجزاء غير متناهية وكان الذي ادعاه المنازع ان كل جسم هو مؤلف
من اجزاء غير متناهية وهي موجبة كلية ولا شك ان السالبة الجزئية مبطلة الموجبة الكلية
من المحصورات الاربع لمناقضتها اياها كما علمت **قال** ويزيد فيقول هذا
الحجم الذي العناه نسبته الى حجم ما سلب النهاية عن اجزائه نسبة متناه الى متناه ويجب
ان يناسب المتناهي الغير المتناهي نسبة المتناهي الى المتناهي فان منع النسبة فلا شك
ان وان انتهت اجزاء الجسم على عدد غير متناه يسلم انه يقبل متناهي المقدار المتصل كالكواكب
والارض والجبال ونحوها ظاهر تحس اطرافها فاذا كانت هذه متناهية الامتداد و
اضعفنا اليه الامتداد الذي العناه فناسبت لانهما متناهيان ولا تجد انه بقدر زيادة
العدد يزداد الحجم ما دام ناسب الحجم الحجم بالضرورة ناسب العدد العدد فيلزم ما قلنا
اقول قوله ويزيد فيقول اراد بالزيادة انه لما كان صدق السالبة الجزئية كافيا
في الكذب الموجبة الكلية التي ادعاها المخالف لم يحتج بيان صدق تلك السالبة
جزئية فقط بل بين بهذا الكلام انها تصدق كلية ايضا لتكون مناقضة للموجبة الجزئية

الجهات

لو ادعى

لو ادعى صدقها مدع اذ الملزوم من كذب الكلية كذب الجزئية والبرهان هو انه لم يصدق
لانه من الاجسام المتناهية المقدار مؤلف من اجزاء غير متناهية العدد لكان نسبة المتناهي
الى الغير المتناهي نسبة متناه الى متناه والتالي باطل بالبديهة فالمقدم مثله وبيان الشرطية انه
قد ثبت بما مضى ان بعض الاجسام وهو الحجم الذي الفناه من الاجزاء المأخوذة من جملة
الاجزاء الغير المتناهية العدد مؤلف من اجزاء متناهية العدد فلو فرض وجود جسم
متناهي المقدار غير متناهي عدد الاجزاء كالكواكب والارض والجبال ونحوها مما ثبت
تناهي مقاديرها لظهور اطرافها للحس على رأي من يدعي ذلك فيها لكان لمقدار ما
اجزاؤه متناهية الى مقدار ما اجزاؤه غير متناهية نسبة ما ولنفرضها العشر مثلا واذا
كان بقدر زيادة عدد الاجزاء يزداد مقدار الحجم وكان مع ذلك نسبة الحجم الى الحجم نسبة
متناه الى متناه وجب ان يكون نسبة عدد اجزاء احدهما الى عدد اجزاء الآخر نسبة
متناه ايضا الى متناه بحيث لو كان الذي اجزاؤه متناهية جزؤا وكان الذي فرضت
اجزاؤه غير متناهية من الف جزء على نسبة العشر حسب ما فرضنا فيصدق الشرطية ويلزم المطلوب
قال فنعلم ان الجسم ليس ذا مفاصل غير متناهية بالفعل ولا منفصل الى عدم
الانفصال فهو يقبل الانقسام في الوهم والعقل الى غير النهاية وان امتنعت القسمة
في المحسوسات لمانع **اقول** فنعلم على الاطلاق عرض فارز او بحسب اوصاف او لا كما
هذا نتيجة ما مضى من اول برهان بطلان الجوهر الفرد الى ههنا واحترز بقوله بالفعل عن المفاصل
التي بالقوة فانها غير متناهية في الجسم بل لا يخرج منها الى الفعل الا المتناهي وقوله لا منفصل
الى عدم الانفصال يريد انه لا ينتهي القسمة في الجسم الى ما لا يكون قابلا للقسمة الفعلية و
الفرضية وهو الجوهر الفرد وقوله فهو يقبل الانقسام في الوهم والعقل الى غير النهاية
اي اذا لم يجب الانتهاء الى ما لا يقبل القسمة وجب ان يكون الباقي جزء فرض ان القسمة الوهمية
والعقلية انتهت اليه يكون قابلا لها ايضا كذلك بالغة ما بلغت وهلم جرا والا لزم الجوهر
الفرد وقوله وان امتنعت القسمة في المحسوسات الى آخره يريد بالقسمة التي بالفعل كالفك
والقطع والمانع هو كثرة الصلابة او عدم الآلة القطاعة او عدم التمكن من الحركة لغاية
صغره او الافتراق صورته النوعية من قبول الانقسام كما في المتحد من الافلاك واختلاف
العرضين القارين كالسواد والبياض في البلقة والمس والسماك والاضافة فانه يجاد اين

بجز

المجرد

او مما يسمى ونحو ذلك يحتمل ان يكون مراده به العقلية الوهمية او الفرضية او غير ذلك **قال**
فان قيل اذا كانت القسمة غير متناهية في السماء والخشخاشة وعدم التناهي يستوي فيهما فيلزم ان يتساويا
في المقدار قلنا لا يلزم ان يستوي عدم التناهي فيهما اذا كانت بالقوة واعتبر بعدد الالوف
الممكنة الغير المتناهية كيف يزداد على عدد العشرات ولا يوجب تساويهما في اللاتناهي حيث
مفهوم اللاتناهي فيهما فان التفاوت في المقدار لا يلزم ... المحصور بين الاطراف فان
القسمة محدودة بالفعل فالجسم واحد في نفسه كما هو عند الحس اذا اجزى بجزئي والعلم المستمسك
من القسمة لا يتصور خروجه الى الفعل فهو بلا انحصار وهذا اقوى خيال ما ثم **اقول**
هذا سوال اورده على ما ذكره البرهان من كون الجسم يقبل الانقسام الى غير
النهاية واجاب عنها اولهما في السماء والخشخاشة مثلا اشتركا في انهما يقبلان الغير
النهاية واذا اشتركا في ذلك وجب اشتراكهما في المقدار ولهما في خصوصه وانما
حكم بذلك لانه لا ينتهي يستحيل ان يكون ازيد مما لا يتناهى فان ما نقص عما هو يكون غير
متناه فلا بد وان يكون ذلك بوجود شيء في الزائد ليس في الناقص مما هو في مقابلة او وبل
كل جزء من هذا جزء من ذلك ولا يتصور ذلك الا ان يكون الناقص متناهيا وفرض غير
متناه هذا خلف واذا لم يتفاوتا ... تساويا في المقدار بالضرورة لان تفاوت
المقدار بحسب تفاوت الاجزاء واذا لزم من اشتراكهما في عدم تناهي الانقسام اشتراكهما
في خصوص المقدار ... ان اللازم بين البطلان ... ان يكون الملزوم باطلا ايضا و
جوابه انا لا نسلم ان الشيئين اذا اشتركا في عدم التناهي وجب تساويهما بمعنى
ان لا يكون احدهما ازيد من الاخر وان سلمنا ذلك فانما لا نسلمه مطلقا بل فيما يكون
اعداده الغير المتناهية حاصلة بالفعل اما اذا كان بالقوة فلا فان الوالي الاعلى
الا ترى ان الالوف المتضاعفة الى غير النهاية بالقوة والامكان فهي اي الكائنات
الغير المتناهية بالقوة ... عشرة امثال ما في العشرات ... مرة
امثالها ... عددها مع ان كل واحد من عدد الالوف في عدة
الاف من عدد العشرات ... الاحاد غير متناهية لم يكن هذه الالوف الغير
المتناهية حاصلة بالفعل في القوة والامكان ... والعدد يمكن
الزيادة عليه ... لا يلزم من الاشتراك في اللاتناهي ... مفهوم اللاتناهي التساوي

والاعداد المضعفة تساوي مقدار الخمس المعروض فوق مرجح المفهوم اللاتناهي
اخر ... صدق عليه ذلك كالالوف والعشرات المذكورة فانها غير متناهية
باعداد كما عرفت وان كانت متساوية في كون كل واحد منها يصدق عليه انه غير متناه و
ثانيهما ان الجسم المتناهي المقدار لا ينقسم ابدا وانها فلو كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكانت
الاجزاء الغير المتناهية محصورة بين ذلك الابداء والانهاء في جهة وقعا فيكون ما لا
يتناهى محصورا بين حاصرين وهو محال وجوابه انه لا يتناهى انما يمتنع ان يكون محصورا بين
حاصرين اذا كانت اعداده بالفعل موجودة اما اذا كانت بالقوة فلا وههنا انما هي بالقوة
لا بالفعل فان القسمة محدودة بالفعل فالجسم فان الجسم واحد في نفسه كما هو عند الحس اي
كما ان الحس لا يدرك فيه مفاصل كذلك هو في نفس الامر لا مفاصل له لكنه اذا اجري
بجزئي اي حدث فيه التجزي بعدما لم يكن لانه كان متحدا في نفس الامر لكنه لم يظهر
تجزيته للحس ثم ظهر وما في الجسم من القسمة الغير المتناهية لا يتصور خروجها الى الفعل
دفعة بل يمتنع كونها غير متناهية ان الجسم لا ينتهي في القسمة الى حد الا وهو قابل لها
الا ان يكون يمتنع من القسمة الانفكاكية فيتفتح بخلاف الوهمية والفرضية فانها لا تقف
واذا لم يكن ما لا يتناهى موجودا بالفعل دفعة لم يلزم انحصاره بين حاصرين اذ ليس بموجود
ليصدق عليه انه محصور واعلم ان مراده بالجسم الذي هو واحد في نفسه لا كل جسم بل
الجسم المفرد الذي لا يتألف من اجسام مختلفة الطبائع كبدن الانسان ... الطبائع
كالسرير ونحوه اعلم انه لا يلزم ان يكون كل ما كان الجسم عند الحس واحدا هو في نفس الامر
واحد لان الموجبة سواء كانت كلية او جزئية انما لا تنعكس الا جزئيا ... وقوله
وهذا اقوى خيال ما تم يريد ان الشبهة التي يوردها القائلون بالجوهر الفرد وتركب الجسم
منه كثيرة وهاتان الشبهتان اللتان اقتصر على ايرادهما اقوى شيء مما يوردونه في غير
... لانهما ما ليس بحجة كما ان الاف قد يتخيل ما لا حقيقة له
في الخارج موجودا واستقصاء الكلام في هذه المسألة مما لا ينبغي طويل وقد صنف فيها
بعضهم كتابا مفردا او في العدد المورد في هذا الكتاب كفاية واعلم ان قوة الشبهة وضعفها
قد يختلف بحسب الاشخاص فان من الشبه ما يروج عند البعض دون البعض وحكمه بان هاتين
الشبهتين اقوى من غيرهما لاستمالة ... بحسب ما قد وجده هو وان كان يجوز ان يرى غيره

والاتصال حق ٢

ان عرضهما او ربعهما انه يسهل حملهما عليه ويصعب حمل بعضها على بعضهما **قال**
فصل ونعلم ان في الجسم قابلا للاتصال والانفصال ليس نفس الاتصال ولا
الانفصال الذي هو اما ضده او عدمه المقابل وهذا هو الحق وهو ايضا محتاج الى
اضافة ومحل فاذن قابل لهما جميعا امر آخر والامتداد ليس خارجا عن حقيقة الجسم والا
لما امتنع تعقله الى تعقله اولا فهو جزؤه والقابل له المسمى بالهيولى جزء آخر للجسم وهو
صورته فيه والاتصال لو كان للاتصال كل حقيقة الجسم لكان متصلا بذاته لا باتصال زائد
وما من ذات الشيء لا يعدم عنه وليس كذلك فنحو ما يتصل وينفصل وهو المادة على انه شيء
ان المنفصل شيء مع اتصال **اقول** لما ابطل مذهب من زعم ان الجسم مركب من
الجواهر الافراد شرع في بيان الحجة على انه مركب من هيولى وصورة والهيولى هي الجوهر
القابل للصور المتعلقة بالمقادير والاعظام التي باعتبارها صح ان يشار اليها بالاشارة
الحسية وهذا المقام كما ستعرف نتيجة في كثير من مهمات المسائل الطبيعية والالهية و
بيانه انه قد ثبت مما مضى ان الجسم المفرد الذي لا يتركب من اجسام سواء كان مختلف الطبائع
او متفقتها هو في نفسه متصل واحد كما هو عند الحس وهو قابل للانفصال فهذا المتصل
القابل للانفصال اما ان يكون الاتصال نفس ماهيته او داخلا فيها او خارجا عنها لا
جائز ان يكون نفس ماهيته لوجوه ثلثة احدها انه لو كان كذلك لكان قابلا للاتصال
وللانفصال اما الاتصال فلان الشيء لا يكون قابلا لنفسه واما الانفصال فلان
الانفصال لا يخلو اما ان يكون وجوديا او عدميا فان كان وجوديا فهو ضد الاتصال
والشيء لا يجامع ضده فلا يكون قابلا له وان كان عدميا فليس هو عدما مطلقا بل هو
عدم الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا فهو ايضا يستدعي محلا وليس محله الا الاتصال
اذ الشيء لا يكون محلا لعدم نفسه واذا لم يكن قابلا على تقدير كونه نفس الاتصال والعدم
مقولا بهما وجب ان لا يكون المتصل نفس الاتصال وثانيها انه لو كان الاتصال
كل حقيقة الجسم لكان متصلا بذاته لا باتصال زائد وما من ذات الشيء لا ينعدم عنه وليس
كذلك وثالثها ان الجسم المفرد يبقى انه متصل واحد والذي يفهم بالمطابقة من قوله
متصل هو انه شيء ما مع اتصاله لا انه نفس الاتصال من حيث هو اتصال وذلك من
الامور البينة عند العقل ولا جائز ان يكون الاتصال خارجا عن حقيقة المتصل لانه

الخارج

الخارج عن ماهية الشيء لا يتوقف تعقل تلك الماهية على تعقله اولا كما عرفت في مباحث
الذاتي والعرضي لكن الجسم يتوقف تعقله على تعقل الامتداد الاتصالي ولا يتصور بدون ان
يكون الاتصال الممتد قد حصل بصورته واذا لم يكن الاتصال نفس المتصل ولا خارجا
عنه وهو داخل في تعقله واذا كان داخلا فيه فهو جزؤه وكل ما له جزء فله جزء آخر فللمتصل
جزء آخر غير الاتصال هو قابل للاتصال والانفصال وذلك القابل هو الذي يسمى بالهيولى
وذلك الاتصال المقبول هو الذي يسمى بالصورة فالجسم مركب من هيولى وصورة وهو
المطلوب اذا عرفت هذا فقوله ونعلم ان في الجسم قابل الاتصال والانفصال اشارة
الى ما ثبت في مسئلة الجوهر الفرد ان الجسم المفرد واحد في نفسه قابل للانفصال الى غير النهاية
وقوله والاتصال نفسه لا يقبل الاتصال ولا الانفصال الذي هو اما ضده او عدمه
المقابل اشارة الى الوجه الاول من الوجوه الثلثة الدالة على ان المتصل ليس نفس
الاتصال وقوله وهذا هو الحق يريد ان التقسيم الصحيح وان كان مقتضيا ان يكون الانفصال
اما وجوديا مضادا للاتصال او عدميا مقابلا له تقابل الملكة والعدم لكن الغرض
حاصل على كلا التقديرين الا ان الحق في نفس الامر هو ان الانفصال ليس امرا وجوديا
مضادا بل هو عدمي مقابل وقوله وهو ايضا محتاج الى اضافة ومحل اشارة الى جواب ما عسى
ان يعترض في هذا البرهان وهو ما ذكره صاحب الحاصل من ان الانفصال عدمي فلا يستدعي محلا
فبين ان العدم المقابل للملكة يحتاج الى محل يضاف اليه كما يحتاج اليه الضد فليس
في ذلك قدح في البرهان وقوله والامتداد ليس خارجا عن حقيقة الجسم والا لما امتنع
تعقله الى تعقله اولا اشار بذلك الى بطلان كون الاتصال خارجا عن المتصل الواحد
وعبر عن الاتصال بالامتداد مع انه وقع نظرا لان الاتصال الذي يقابل الانفصال
ح لا يعقل الا بين شيئين ولا كذلك الامتداد فان عنى بالاتصال الامتداد على اصطلاح
انه لم يمتنع ان يكون هو القابل للانفصال لكونه غير مقابل له فلا يتمشى البرهان المذكور وقد
نبه على ذلك في بعض كتبه وذكر ما يدل على تركب الجسم من الهيولى والصورة كلاما
ليس هنا محل ذكره ان شاء الله تعالى وقوله والاتصال لو كان للاتصال كل حقيقة الجسم الى
قوله شيء مع اتصال اشارة الى الوجهين الاخيرين من الثلثة الدالة على ان المتصل ليس
نفس الاتصال ذكرهما بعد تمام البرهان لان الواحد منها كاف فيه والباقيان زائدان

والمادة هٰهنا لفظ مرادف للهيولى **قال** فان قيل لم لا يجوز ان ينفصل الجسم الى الاجسام الصغار
التي لا تنفصل حتى ان كل نوع من الماء والهواء اذا كان كذا كان سالما من الاجزاء المتشابهة فاذا لم
ينفصل الجزء لصغره فالكل يشاركه في الحقيقة فلا ينفصل اصلا وقيل هذا يختص بنوع وبخصه
أقول هذا سؤال اورده على بعض مقدمات البرهان المذكور في اثبات الهيولى و
اجاب عنه وتلك المقدمة هي الحكم فيها ان المتصل الواحد قابل للانفصال وتقرير السؤال
انا لا نسلم ان الجسم الذي هو واحد في نفسه يقبل الانفصال بل القابل له لكن هو الجسم
المؤلف من اجسام صغار غير قابلة له لكن بالفعل واما الذي هو واحد في نفسه وليس الا
الا تلك الاجسام الصغار وهي لا تقبل الانفصال الا ان يكون بحسب الوهم او الفرض فليس
الكلام فيه بل في الانفصال الانفكاكي اذ هو الذي يثبت به وجود الهيولى في الجسم فما
يقبل الانفصال المذكور ليس بواحد في نفسه وما هو واحد في نفسه فليس بقابل له هذا حاصل
السؤال واما الجواب فحاصله ان تلك الاجسام الصغار قابلة لكن للانفصال الانفكاكي لان بي م
الاجسام التي من نوع واحد كالماء والهواء لو كانت كذا اي مؤلفة من اجسام صغار لا
تقبل الانفصال لانحصر نوعها في شخصها والتالي ظ فالمقدم مثله اما الاستثنائية فبينة
واما الشرطية فلان كل واحد من هذه الانواع لو كان كذا لكان مركبا من اجزاء متشابهة الطبيعة
وكل واحد من تلك الاجزاء لا يخلو اما ان يكون طبيعته قابلة للانفصال الانفكاكي او لا يكون
فان كانت قابلة له بطل السؤال المشكل وان لم يكن قابلة له وجب ان يكون طبيعة ذلك
النوع غير قابلة للانفصال لاتحاد الكل والجزء في الحقيقة ووجوب اشتراك
كل ما هذا شانه في الاحكام التي يقتضيها تلك الحقيقة واذا لم يكن طبيعة النوع قابلة للانفصال
وجب ان لا يوجد من ذلك النوع شخصان اذ لو وجد منه شخصان لكان قد انفصل الى هذا
الشخص والى ذلك الشخص والمقدر عدم قبول الانفصال هف فبطل ان يكون تلك الانواع
مؤلفة من الاجزاء المذكورة فهي اما ان لا يكون مؤلفة اصلا بل هي واحدة في نفسها كما هي عند
الحس مع كونها قابلة للانفصال فيحصل المط واما ان يكون مؤلفة من اجزاء كل واحد منها
يقبل الانفصال بالفعل ويحصل المطلوب ايضا **قال المصنف** النوع الثاني في ان الهيولى
والصورة لا يتعرى احدهما دون الاخر وفي افتقار كل منهما الى صاحبه اعلم ان الهيولى
لا توجد دون الصورة لانها لو وجدت فان اشير اليها من جميع الجهات فهي ذات ابعاد ثلثة جرمية

ووجد صفة مجردة عنه وان اشير اليها لا من جميع الجهات فهي فيما يشار اليه من جميعها فهي
عرض هذا خلف وان لم يكن مشارا اليها فاذا لبست الصورة الجرمية بالضرورة لجسميته واشير اليها
فاي مظهر يعرض لها الحس اولى من غيره ونسبة جميع ميعان المظاهر والاوضاع اليها
سواء وان حصلت على صورة نوعية لم يكن تخصصها من جميع اجزاء امكانه شيء لا لكونها
صارما بالحذر على خط مستقيم على زوايا قائمة فيحصل للكل الاول لمحل الحرارة او ما اقتضى
سبب آخر اتفاقي والخارج عن هذه الاشياء لا مخصص له فلا اولوية فلا حصول فتبين
امتناع تجرده **أقول** ان هذا الفصل يشتمل على مطلبين احدهما ان الهيولى سانه
لا تتجرد عن الصورة وثانيهما ان الصورة لا تتجرد عن الهيولى وثالثها بيان نسبة
كل واحد من الهيولى والصورة الى الآخر اما البحث الاول فقد ذكر في بيانه ثلثة براهين
وهذا الكلام هو البرهان الاول منها وتقريره ان الهيولى لو بقيت مجردة عن الصورة
لكانت اما ان يصح الاشارة الحسية اليها او لا يصح والقسمان باطلان فبقاؤها مجردة عن
الصورة ظ اما انها لا يصح الاشارة الحسية اليها فلانها لو صحت فاما ان يصح في جميع الجهات
او لا في جميع الجهات وكل واحد منهما باطل فصحة الاشارة اليها باطلة اما التي من جميع الجهات
فلو صحت لكانت الهيولى مقارنة للصورة وقد فرضت عن مقارنتها هف واما حكمنا بمقارنة
الصورة لها على ذلك التقدير لان الكل ما يشار اليه كذلك فله ابعاد ثلثة جرمية وكل ما هو كذا
فهو مقارن للصورة فيصح كل ما يشار اليه من جميع الجهات فهو مقارن للصورة واما ان صحت
تلك الاشارة اليها لا من جميع الجهات وجب ان يكون اما نقطة ان لم ينقسم اصلا او خطا ان
انقسمت في جهة واحدة فقط او سطحا ان انقسمت في جهتين فقط فان انقسمت في ثلث جهات
فصاعدا كانت جسما كانت مشارا اليها من جميع الجهات فليس الكلام في ذلك بل فيما يشار اليه
من بعضها فقط لانها لو صحت الاشارة الحسية اليها من بعض الجهات لكانت اما نقطة او خطا
او سطحا واي هذه كانت فهي حالة في الجسم لاستحالة وجود احد هذه مستقلا كما عرفت ووجوب
ان يكون محلها مشارا اليه ايضا فان كانت الاشارة اليه من بعض الجهات عاد الكلام ولزم
الانتهاء الى ما يكون مشارا اليه من جميع الجهات وهو الجسم والى ذلك اشار بقوله وان اشير اليها
لا من جميع الجهات فهي فيما يشار اليه من جميعها واذا كانت حالة في الجسم لزم الخلف وحينئذ
الواحد منهما ان الجسم عرض منقسم الى ما يحل فيه وكل ما حل في محل كذلك فهو عرض فهذه الثلثة

اي السطح والخط والنقطة عرض فلو كانت الهيولى احد هذه الثلثة لكانت عرضا في الجسم ولانّ
من العرض في الجسم متقوم فلو كانت احد هذه الثلثة لما كانت مقومة للجسم هف وهذا هو
تفسير قوله فهي عرض هذا خلف واما الوجه الثاني فلم يذكره في الكتاب وهو ان الهيولى لو كانت
نقطة او خطا او سطحا لكانت حالة في الجسم المركب من الهيولى والصورة وكل ما حل في
الجسم المركب منها فهو مقارن للصورة فالهيولى التي فرضت مجردة عن الصورة مقارنة
لها هف واما بيان بطلان ان لا يقبل الاشارة الحسية اليها فلانها لو لم تقبل لكان اذا
لبست الصورة الجسمية صحت الاشارة اليها الحسية ح فلا يخلو اما ان لا يقترن بها صورة اخرى
نوعية او يقترن بها فان لم يقترن بها فاما ان يحصل الهيولى ح على جميع الاوضاع والمظاهر او لا على
شيء من الاوضاع والمظاهر او على بعضها دون البعض والاولان ظاهرا البطلان ولهذا لم
يتعرض لهما في الكتاب والثالث بين بطلانه بانه ليس لها في نفسه وضع معين او مظهر معين
فان نسبة جميع الاوضاع والمظاهر اليها على السواء فلو حصل على بعض معين منها لكان ذلك
رجحانا من غير مرجح وهو وان اقترن بها صورة اخرى نوعية لم يكن تخصيصه بتلك الصورة اولى
من غيرها لعدم المخصص اذ لو كان هناك مخصص فاما ان يكون هو ذات الهيولى وهو محال
لتساوي نسبتها من حيث هي الى جميع الصور او غيرها اما دائم الوجود وهو ايضا ممتنع
لانه لا يوثر تاثيرا حادثا الا لاستعداد قابل كالنوع والبعد بعدم الاستعداد لعدم
مقارنة الصورة هف او غير دائم الوجود بل امر حادث وهو لا يوثر الا فيما له تعلق بالوضع
المستحيل لمقارنة الصورة الجسمية لكن بتوسط الحركات الفلكية والقرانات السماوية اما بواسطة
المعدات الطبيعية او لا بواسطتها كما يتحقق ذلك اذا انتهيت اليه ولا يعترض ذلك بتعلق
النفس الناطقة فان النفس لولا تعلقها بالبدن ضربا من التعلق لما جاز التعلق عليها ومتى كان للهيولى
تعلق بالجسم من الاجسام فذلك لا يتصور الا لمقارنة الصور بخلاف النفس التي يتصور فيها
ذلك من جهة التدبير والتحريك والتصرف فان جمع مقارنة الصورة النوعية لها الا عند لبسها
للصورة الجسمية ولو سلمنا ان اقتران الصورة النوعية بها على ذلك التقدير غير ممتنع لما تقرر
حصول هذه المقارنة لما كان ذلك النوع اجزاء لا يكون حصول ذلك النوع في بعضها اولى
منه اولى من حصوله في بعض آخر منها فتعود الى كرانا اما ان يحصل في كل منها لاحياز اولا
في شيء منها او في بعضها من غير مخصص وهذا خلاف ما اذا اقترنت الصورة النوعية بها اولى

مقارنة لصورة اخرى غير ان المخصص بعض الاحياز يكون هو الصورة المعدومة ومثال
ذلك الهواء اذا صار ماء فانه بعد صيرورته لا بد وان يحصل في حيز معين من احياز المكان الطبيعي
للماء وتخصصه بذلك الحيز انما هو لاجل الصورة الهوائية التي كانت مقارنة لذلك الجسم قبل
مقارنة الصورة المائية فان بسبب ما مع تلك الصورة من الاوضاع وما يجري مجراها كان الماء
يختص بذلك الحيز المعين لاجل تخصصه حيث كان هو الحيز المعين لتلك الصورة المائية اذا اقترنت
بها هناك الحيز بالطبع اذ كان الكل المكان الطبيعي ويختص بحيز معين من احياز ذلك المكان لمحاذاة
للحيز الذي كان فيه وهو هو اولى بالحركة الطبيعية انما يكون على خط مستقيم على زوايا قائمة لان
الطبيعة لا تحرك الا على اقرب الطرق واقربها هو الخط المستقيم واما المخصص بحيز معين في
حيزه الاول للاسباب السابقة كريح حركته في طريق الحدارة يعدل به عن الحيز المحاذي لحيزه
الى غيره وبهذا اتضح معنى قوله لا كالهواء صار ماء انحدر على خط مستقيم على زوايا قائمة فتعين لكانه
الاول محل الحدارة او ما اقتضته اسباب اتفاقية قوله والحاصل من هذه الاشياء المخصص
فلا اولوية للحصول في سائر الاجزاء بجرده يريد بالحيز ما لا وضع له ولا حيز كالهواء المذكور
فان كل ما هو كذلك تساوي نسبته الى جميع الاوضاع والاحياز فما لا مخصص له ببعضها
فلا اولوية لحصوله في البعض دون البعض واذا انتفى حصوله الاولى لم يكن مخصصا ببعض
تلك الاوضاع والاحياز لكان ذلك التخصيص ممتنعا وجاز ان يكون حصوله ممتنعا لان ما يستلزم
الممتنع هو بالضرورة ممتنع فلو كانت الهيولى مجردة عن الصورة لامتنع حصولها عند مقارنتها
لكنها حصلت عند المقارنة فامتنع تجردها واعلم ان هذا البرهان انما دل على ان الهيولى
يستحيل ان يكون مجردة عن الصورة ثم تقارنها الصورة ولا يلزم منه ان يجرد ما عنها مطلقا
وكيف كان فانه لو ادعى مدع جواز تجرد بعض الهيوليات عن الصورة من غير ان يقترن
تلك الهيولى صورة ابدا بل يكون مجردة ما دامت موجودة لما كان هذا البرهان مبطلا
لدعواه لكن لو اقترن بعض الهيوليات بصورة جسمانية ولم يقترن بعضها مع اشتراك
الهيوليات في طبيعة الهيولوية لاقتضى ذلك ان يكون في الهيولى استعداد ومع قطع
النظر عن الصورة كما ستقف عليه وعلى بطلانه فيما يأتي فاذا انضاف ذلك الى البرهان
المذكور حدس منه استحالة تجرد الهيولى عن الصورة مطلقا ولما لم يكن الجزم بذلك بعد
بيان استحالة خلو الجسم عن الصورة النوعية محالا ليس من مهمات الفن بل الطبيعة والالهية

لا جرم تسلسل و واقع بيان ذلك التجرد مع العدة المذكور **قال** برهان آخر هو انا لو فرض
جسمين تجرد هيولاهما عن الصورة وتوابعها فاما ان يكثرا دون تميز والكثرة دون التميز
محال اذ لا تتصور ان يعرف ما اشتركا من الهيولوية والتميز او يتحدا باتصال او ازدواج
وتركيب فيعرض الصورة المنفردة والا لم يحصل غير هذا وعرف استحالة وجود بطلان
احدهما دون الآخر فليس اولى من العكس فان امكن بقاء احدهما لذاته فكذلك الآخر ولازم
انعدام المقارن البطلان **اقول** هذا البرهان هو الثاني من براهين استحالة تجرد الهيولى
عن الصورة الجسمية ونوعية انه لو جاز ذلك علو فرضنا تجرد هيولى جسمين عن صورتيهما وما يتبعهما
لكان اما ان يبقيا على تجردهما او لا يبقيا فان بقيا فاما متكثرين او متحدين فان بقيا متكثرين
فاما مع تميز وهو محال لان التعدد بعد عدم الصورة وتوابعها المميزة او لا مع تميز وهو ايضا
محال لاشتراكهما في طبيعة الهيولوية واستحالة افتراق شيئين بعين ما اشتركا فيه وان
بقيا متحدين فاما على وجه اتصال احدهما بالآخر او امتزاجهما بها او تركيبهما معها على
نحو آخر من انحاء التركيب واما على سبيل صيرورة الاثنين واحدا الا على احد هذه الوجوه فان
كان الاول بالاتصال والامتزاج والتركيب لا يتصور شيء منها الا بمقارنة الصورة الجسمية فلو
فرض اتحادهما باحد هذه المعاني لكانت الصورة الجسمية فيهما موجودة والتقدير انها
منعدمة وان كان الثاني فهو مسبوق الضوابط المذكورة في آخر المنطق استحالة وبطلانها
مما علم كل المعادير وان لم يبقيا فاما ان يبقى احدهما دون الآخر او لا يبقى ولا واحد
منهما والاول باطل اما اولا فلعدم الاولوية لان التقدير التساوي وعدم المميز المقتضي
للترجيح واما ثانيا فلانه لو امكن بقاء احدهما بعد التجرد لذاته لامكن بقاء الآخر لذاته
لامكن بقاء الآخر لذاته وهما ملزوم باي مرجح خارج لكانت نسبته اليهما سواء العدم
امتياز احدهما عن الآخر بامر ما من الصور وتوابعها وذلك يستلزم ايضا ان لا يختص
احدهما بالعدم دون الآخر فمعار لا بعد تجردهما في مقابل بحث عدمهما معا
وذلك هو المط هذا هو المراد من سياق البرهان وقوله وتوابعها اراد بذلك الشكل
والمقدار والوضع والحيز وقول المعرف بهذه كلها انما هي بسبب الصورة ولا تتصور
بدونهما واذا تأملت لم تجد ما افاده هذا البرهان في ما قبله واحدا فان الاول في
استحالة تجرد الهيولى عن الصورة الجسمية قبل مقارنتها لها وهذا الثاني في

استحالة تجردها عنها بعد ما كانت مقارنة لها لا مطلقا بل بشرط تجرد هيولى اخرى عن
صورتها في الزمان الذي تجردت هذه فيه ومن هذا تعلم ان هذه البراهين المذكورة
لا تفيد امتناع تجرد هيولى اجنبي عن صورتها الجسمية عن صورة مطلقا الا بانضمام بعض
اليها وتوان يحصل من انضمامها الى تلك البراهين حدس موجب لتحقق ذلك فافهم
قال برهان آخر هو انها ان كانت مجردة لا يتصور تكثرها اذ لا مميز وان كانت
واحدة فرض حصول صور مختلفة فيها فان قام احدهما حيث حل الآخر فاجتمع ما لا
يجتمع وان حل كل لا حيث حل الآخر فثم حيثيات متمايزة ان اتصلت او انفصلت
فعنها الصورة وقد فرضت دونها **اقول** هذا هو البرهان الثالث من براهين
امتناع تجرد هيولى الجسم عن صورته فيه والغالط واضحي لا انه لا يدل على
هذا المط لا بعينه وشرط وهو ان تلبس الصورة بعد التجرد عنها فهو بعينه ما افاده الاول
قال ولا تتصور وجود الصورة دون الهيولى فانها اذا لم تكن شاغلة لها قلت
بامتداد اذ كل امتداد لا بد وان يكون له طرفان فيستدعي جهتين فاذا الاشارة اليه فليس
تصوره دون ان يشار اليه من جميع الجهات فهي جسم او في مادة وقد فرضت لا كذلك هذا
خلف او نقول كل ما استغنى عن المحل في حقيقته لا استغنى فلا يتصور عليه الحلول المبطل
للاستغناء واستقلال الغنا فلو قامت الصورة بنفسها لما حلت اصلا والتالي
باطل فان كل صورة حاضر فيه غير ممتنع عليها الحلول اذ لو امتنع غير الصورة الهيولوية
الى كل ما فيها فيكون المقدم باطلا والقسمة لما امكن على نوع الجسم امكن على جنس
الجسم لا لمانع فثبت الهيولى في الكل **اقول** لما تكلم في استحالة تجرد الهيولى عن الصورة
شرع في البحث الثاني وهو استحالة تجرد الصورة عن الهيولى وبين ذلك بطرق ثلث
احدها لو تجردت الصورة عن الهيولى فاما ان لا تكون شاغلة لها اي لا يصح ان يشار اليها
الاشارة الحسية او يصح الاول باطل فتجردهما عن الهيولى لانا اما الاول فلانها
لو لم تقع الاشارة الحسية اليها لما كانت امتدادا والتالي باطل فالمقدم مثله اما بيان
بطلان التالي فظ واما بيان الشرطية فلان كل امتداد له طرفان يستدعيان جهتين
وكل ما يصح الاشارة اليه فكل امتداد يصح الاشارة اليه ويلزم من باب عكس النقيض
كل ما لا يصح الاشارة اليه فليس بامتداد وهذه الشرطية المذكورة واما الثاني فهو انه يصح

ل الزمان

سان م

الاشارة الحسية اليها فان كان من جميع الجهات فهو اما جوهر او عرض فان كان جوهرا فهو جسم اذ
لا نعني بالجسم الا الجوهر الذي هو بهذه الصفة واذا كان جسما وكل جسم فهو مركب من الهيولى
والصورة كما سبق فثبت الهيولى مع الصورة على تقدير بقائها وهو خلف وان كان عرضا فهو
جسم تعليمي لعرضيته الحال في المحل يقوم فيه كما عرفت وذلك المحل هو المادة التي هي المعبر عنه التي ص
بالهيولى على وجه الترادف ويعود الى هذا قوله وان اشير اليه من جميع الجهات فهي جسم
او مادة وقد عرفت انه لك بها او ان كانت الاشارة اليها لا من جميع الجهات بل من
بعضها لزم ان يكون اما نقطة او خطا او سطحا على التقرير السابق وقد علمت ان كل
واحد من هذه لا بد وان يكون حالا في الجسم فيلزم ثبوت ما فرض انتفاؤه وهو الهيولى
هنا وهذا القسم لوضوح بطلانه مما سبق لم يتعرض له في الكتاب الطريق الثاني
لو استغنت الصورة عن الهيولى لما حلت فيها لكنها حلت فيها فلا تستغني عنها
اما الشرطية فبيانها ان كل ما استغنى عن المحل في ذاته لذاته وحقيقته بعض الاستغناء
عنه وكل ما هو لذاته وحقيقته يستغني عن المحل فلا يتصور علة الحلول في المحل مع ان كل ما يستغني
عن المحل فلا يتصور حلوله فيه اما الصغرى فبينة واما الكبرى فلان كل ما حل في المحل
فهو مفتقر اليه ولا شيء من المفتقر اليه بمستغن عنه فلا شيء مما حل في المحل يستغني عن المحل
وينعكس لا شيء مما يستغني عن المحل حال فيه ويلزم كما عرفت كل ما يستغني عن المحل
فلا يحل فيه واما بيان التالي فيتبين بقوله فان كل صورة جسمية … عن … عليها
الحلول اذ لو امتنع … عن الصورة الهيولانية التي كلامنا فيها فان قيل انه يحل
قال الشرطية قوله لما حلت اصلا فكان يجب ان يبطله بانها حلت لا بانها لا يمتنع
حلولها فان … لا يمتنع حلوله جاز ان لا يحل دائما لما علمت من ان الدوام لا ينافي
الامكان فلا يكون عدم امتناع الحلول مكذبا بالدوام عدم الحلول قلت في
الجواب انه يكون مكذبا لا محالة اذا كان ذلك الدوام موصوفا بالوجوب له ص
لا بالامكان الخاص وهو الذي اراد المص وعليه ينتظم الدليل فلا قدح
الطريق الثالث هو قوله والجسم لما امكن على نوع من الجسم امكن على
جنس الجسم لا مانع فيثبت الهيولى في الكل وتغيره … ان بعض
انواع الجسم كالماء والهواء هو قابل للقسمة فيكون كذلك القسمة لكل النوع

وقد علم مما مر ان كل ما امكن على النوع امكن على الجنس صدق كل ما لم يمكن على الجنس لم يمكن
على النوع والاخص فما لم يمكن على الجنس يمكن على النوع فبعضه يمكن على النوع
لا يمكن على الجنس وحفظ كما البطلان والمراد بالقسمة هاهنا الانفكاكية وبالامكان ن
الامكان العام في ذات الجسم من حيث هو جسم والصورة الجسمية من حيث هي صورة جسمية
يمكن بالامكان العام قبولها للقسمة الانفكاكية وكل قابل للقسمة الانفكاكية فله هيولى
هيولى بالضرورة وقد سبق بيانه وانما تركب الجسم من الهيولى والصورة
وقيل في مختلطات الشكل الاول ان الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية تنتج
ضرورية فالضرورة الصورة الجسمية من حيث هي هي هيولى هي حالة فيها والحكم
به على الكل من حيث هو هو فيجب ان يكون عاما في كل فرد من افراده وذلك يدل
على ثبوت الهيولى لكل صورة جسمية … اما المانع عن القسمة الانفكاكية فقد عرفت
اقسامه فيما مر قال فصل وليس كل واحد من الهيولى والصورة علة للآخر
فيدور وقد عرفت استحالة ذلك ولا آلة ولا واسطة فيلزم العدم الدوري الممتنع
ولا احدهما علة للآخر ولا واسطة فيتقدم على الآخر والمتقدم يستغني في وجوده
عن المتأخر اذ العلة الواحدة تتشخص اولا فتؤثر والمعلول وان لازم العلة كان
لنا ان ننظر الى العلة وحدها حاصلة دون مدخل المعلول ولا كذلك احدهما فلا
علة فلا واسطة اصلا ولا تعدم للصورة فيحصل استعداد لشيء آخر الا ان بعد وجود
ما يكون … فيه هداية ومن انه تعدم الصورة … على استحالة المعية بالسابق
المذكور فيها لانك تعرف ان المعيم اذا كان هو الثالث يجوز ان يتم كل واحد منهما
مع الآخر كما سبق اقول شرع في البحث الثالث وهو بيان نسبة كل واحد من
الهيولى والصورة الى الآخر وتقريره انه لا شك ان بينهما علاقة ما والا لجاز انفكاك
احدهما عن الآخر فلا يخلو اما ان يكون لاحدهما تقدم على الآخر بعلية ما او لا يكون فان
كان فاما ان يتقدم الآخر علة له كذلك او لا يتقدم فان تقدم فهو الدور الخ وان لم يتقدم
فالمتقدم بالعلية لا بد وان يلحظ العقل مستغنيا عن المتأخر المعلول متشخصا
دونه والا لم يكن مؤثرا اذ المؤثر انما يؤثر بوجوده وتشخصه فيتقدم على …
تقدما بالذات وربما كان ايضا بالزمان في العلل الناقصة فهذا التقدم حاصل

سواء كان المعلول لازماً للعلة في الزمان او غير لازم وهكذا لو كان احدهما آلة او واسطة
في تأثير شيء في الآخر والفرق بين الآلة والواسطة هو بالعموم والخصوص فان الواسطة
اعم لان كل آلة واسطة من غير عكس كالوسائط التي هي علل قريبة معطية للوجود فانها
ليست بآلات اذ الآلة لا تكون فاعلة بل واسطة بين الفاعل والمنفعل في وصول
اثره اليه فنفى اولاً الاخص الذي هو الآلة ثم الاعم الذي هو مطلق الوسائط ولو كونها
واسطة لا يستغنى بذلك عن ذكر الآلة لدخولها فيها واما تخصيصها بالذكر لان فيه
زيادة عنه وسواء لم يعدم ولو اقتصر على ذكر العلة كما فعل في غير هذا الكتاب
لكفى اذ الواسطة ايضاً كما سيجيء علة ما وحيث قد تقرر هذا فاعلم انك قد عرفت
انه لا يجوز ان يلحظ العقل محض الهيولى بدون الصورة ولا الصورة بدون الهيولى
فلا يجوز ان يكون احدهما علة او آلة او واسطة للآخر وذلك هو المراد بقوله فلا علة
فلا واسطة اصلاً واما عدم ذكر الآلة في النتيجة كما ذكرها في الدعوى لما ذكرنا من ان الواسطة
اعم منها ونفي الاعم يدل على نفي الاخص فان قيل فاذا كان الامر كذلك فلم ذكرها هناك
قلت قد عرفت انه لا فائدة وذلك لا للتنبيه عليها والاقتداء بعدم من الاول اصلاً
في ارادتها واما لم يفعل ولا واسطة بواو العطف بل بفاء التعقيب اشعاراً منه بان
الواسطة علة ايضاً كما علمت في قوله ولا تقدم للصورة فيحصل امتداد لا لشيء
او لا لشيء فيه وجود ما يكون منقطعاً كله فيه هذا جواب [illegible] ان الصورة الجسمية لو كانت علة
للهيولى مع انها في نفسها هي الاتصال الامتدادي لكان لا تخلو اما ان تصورها العقل
فائضة عن حاصلة لشيء او لا يمكن ان تصورها كذلك فان لم يمكن فلا تكون علة للهيولى
التي هي محلها لان كل ما يكون علة لشيء فلا بد ان يتصوره حاصلاً دون المعلول فكيف
ليس لنا ان نتصوره كذلك فليس بعلة وان تصورها العقل كذلك فحينئذ النظر
لان الامتداد لا يتصوره العقل الا الممتد وعلى تقدير ان تصوره لا الممتد
فلو كان علة للهيولى لكان العقل يلحظ اولاً مع قطع النظر عنها حاصلاً ثم يكون ذلك
الامتداد منقسماً وجوداً [illegible] الذي يقطع ذلك الامتداد كله فيه وذلك مع
انا اولاً فلانه لا يستغني ماهيته عن المحل بل لا بد بملاحظة العقل له دون المحل
فيه لما مر واما ثانياً فلان الحال يفتقر في ماهيته الى المحل فلو كان المحل معلولة

معلوله

لكان

لكان كل واحد منهما يفتقر في ماهيته الى ماهية الآخر وهو دور وقوله ومن ابيت بعدم
الصورة [illegible] على استحالة المعية بالبيان المذكور ههنا اشارة الى البيان الذي ذكره في
الضابط الآخر الذي حكم به المنطق وقوله لانك تعرف ان المعية اذا كان هو الثالث
لحال يعم كل واحد منهما مع الآخر كما سبق اشارة الى ذكره في الضابط المذكور
وسيأتي للتنبيه المحسس اللبس بعام كل واحد منهما مع الاخرى حرارة قال المص
التلويح الثالث في تناهي الامتدادات اعلم ان كل امتداد موجود كيف كان يجب فيه
النهاية وبرهانه انه لو كان امتداد غير متناه لامكن غير المتناهي محصوراً بين حاصرين و
بعض التالي من الصحة فالمقدم ط ووجه اللزوم انه ان صح البعد الغير المتناهي لامكن
ساقا مثلث خرجا من مبدأ واحد ذاهبان الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين
كلما كانا اكبر كان انفراج الساقين اكبر فيزداد امكان الانفراج بزيادة الساقين
ومعلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين واهمين على الانفراج كان البعد بين
الساقين غير متناه لعدم تناهي الانفراج الصحيح الوقوع لصحة عدم تناهي الضلعين
فينحصر الغير المتناهي من البعد بين الحاصرين وهما الساقان هذا خلف واعلم ان هذا
سلب النهاية عن امتداد العالم كان مثل هذين الساقين واقعاً مع الانفراج البرهان الناطق
هو انه ان صح خط غير متناه فلكان لنا ان نقطع في الوهم قدراً متناهياً من ابتدائه
ايضاً ونوصل بمتناه لا بغير ثم نتوهم قاعدة هكذا ونجعله خ ونأخذه مع المقدر
المحذوف خطاً آخر ونجعله ت فان ذهب كل من خ و ت مع الآخر متلاقياً ومتساوياً
مع التفاوت هذا خ وان وقف ح دون ت فتناهى بالنسبة الى ت وت زاد عليه
بالمتناهي الذي حذف عن ح وما زاد على المتناهي بمتناه متناه بداهة آخر وهو انه
انه صح اللانهاية في الاجسام كان لنا فرض دائرة خرج عن مركزها خط غير متناه ومعها
خط آخر غير متناه والخارج عن المركز يلازم المركز فاذا تحركت الدائرة فيتحرك الخط
الخارج عنها عن التقاطع الى المسامتة واذا عادت عاد الى مسامتة الخط ثم الى
مقاطعته واذا صار قبل المقاطعة الخارج عن الدائرة مسامتاً مقاطعته لا بد من اول نقطة
المسامتة وكذلك قصد المقاطعة لا بد من آخر نقطة وعدم التناهي له فيكل نقطة افرض
وكذلك بعد كل نقطة فلا يتصور ثم كرة دورية ومن هو دافع فيبطل اللانهاية

فتبطل كرة ص

برهان عرشي هو ان الاجسام والابعاد لو كانت غير متناهية لكانت فيها حيثيات غير
متناهية ونقطة غير متناهية وكل حيثية غير المتناهي بينه وبين كل واحد من الحيثيات الاخر
اما ان متناهي او لا متناهي فان متناهيا من كل واحد واحد من الحيثيات اي واحد
كان مع اي واحد فليس فيه عدد من الحيثيات المسعورة لعدم النهاية وثبت او بعد
اشتمل على اخواتها او ما اشتمل الا وبينهما مسافة فالكل متناه وان كان من حيثية
وحيثية لا متناهي فعند الحصر عدم النهاية من الطرفين الحاصرين هو الذي **اقول**
ولا اعلم ان كل امتداد موجود كيف كان يحتمل فيه النهاية ان يكون مراده بكيف
كان انه سواء كان موجودا في الخارج او في الذهن فان نهايته واجبة لان البراهين
التي ذكرناها كما انها تدل على استحالة امتداد غير متناه في الخارج تدل على استحالته
في الذهن لان الامتداد المخصوص لا يتصور الا في آلة جسمانية كما سنعلم واذا
وجبت نهايتها وجبت نهاية ما يحل فيها فان قيل لو كان الامر كذا لما امكن تصور
الامتداد الغير المتناهي فكان يمتنع الحكم بامتناع وجوده قلت الذي يمتنع تصوره
غير متناه هو الامتداد المشخص اذ هو الذي يفتقر تصوره الى آلة جسمانية اما الامتداد
من حيث هو الامتداد وكذا مفهوم اللانهاية فيحصل تصوره غير متناه بمعنى اضافة الذهن
مفهوم اللانهاية من حيث هو هذا المفهوم الى مفهوم الامتداد وتصور بجامع
تصور الاضافة المذكورة ومن هنا يعلم ان النقطة كيف يمكن تصورها من حيث هي نقطة
وكيف لا يمكن ذلك وكذا الخط والسطح هذا احتمال ويحتمل ان يريد بالموجود ما هو
متخصص في الخارج وبكيف كان انه سواء كان امتدادا في جهة واحدة كالخط او في
جهتين كالسطح او في ثلث جهات كالجسم وان لم يكن فيه زيادة او كان ملأ او كان فيه
وهذا الاحتمال الثاني هو الاشبه بمقصوده لانا نجده في الاكثر ان يتبع مقاصد
الرئيس ابن سينا في كلامه لا سيما المقاصد في كتاب الاشارات وهو يقول فيها
يجب ان يكون متناهيا عند من يرى انه يمتد بعد في ملأ او خلاء ان جاز وجوده الى غير النهاية
وكان صاحب الكتاب عرض ذلك بكيف كان مختصرا للفظ بقصد الزيادة معنى
ونقرره للبرهان الاول واضح وقوله فاعلم انه اراد سلب النهايات عن امتداد العالم
كان مثل بين الساقين واقعا في الاقتراح اراد جواب سؤال نوقه على ذلك البرهان

نفقر

وهو

وهو ان الحكم اللازم من مجرد فرض لاتناهي الامتدادات بل من ذلك مع فرض الساقين على
الهيئة المذكورة فيكون المجموع محالا ولا يلزم من ذلك استحالة عدم تناهي الامتدادات لاحتمال
ان يكون الحكم انما نشأ من فرض وقوع مثل هذين الساقين المفروضين على تلك الهيئة و
ما ذكرته يدفع هذا السؤال لان كذب المجموع انما يكون لكذب احد اجزائه فاذا الزم
الحكم من هذا المجموع وجب ان يكون كاذبا فان كان كذبه لكذب سلب نهاية الامتدادات
فهو المطلوب وان كان لكذب وجود شكل الساقين المذكورين فليس الامر كذا لانا على
تقدير سلب النهاية عن الامتداد العالم واقعه في نفس الامر وقد بين ذلك في بعض
كتبه بيانا قطعيا وهو ان العالم جسم ذو استدارة كالترس ستة اقسام مثلا
هكذا



ثم تخرج الخطوط القاسمة الى جوانب العالم على النهاية فيقسم
العالم لا محالة الى ستة اقسام فاما ان يكون ما بين كل خطين
منها متناهيا او غير متناه فان كان متناهيا كان المجموع الستة متناهيا وان كان غير متناه كان
ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين وبرهان التطبيق قد جرت عادتهم بتقريره على وجه يشتمل
وهو ان يفرض بين الساقين ابعادا متزايدة بقدر واحد من الزيادات مثلا اذا كان الاول
ذراعا كان الثاني ذراعين والثالث ثلثة اذرع وهلم جرا والفائدة من اشتراط كون
الزيادات بقدر واحد لئلا يتزايد الثاني على الاول بذراع والثالث عليه بذراع و
نصف والرابع بذراع ونصف وربع ولا تزال كل زيادة اقل من التي قبلها فلا يلزم من لا
نهاية الزيادات انحصاره فلا تتناهى من حاصرين لحصول الجسم المتناهي الانقسام الى
ما لا يتناهى فيكون كل زيادة موجودة مع ما يزيد عليه في بعد واحد ونفرض هذه الابعاد
من الامتداد من الى لا نهاية وما من بعد فيها الا يشتمل على جميع الزيادات اولا
بعد الا جاز ان لا يوجد والا لكان فيها بعد لا يوجد ما فيه من الزيادة في آخر والبعد
خلاف ذلك ومع التسليم فان البعد المذكور لا يمكن ان يكون الاخر الابعاد ومتى
كان آخرها كانت الامتدادات متناهية وهو المطلوب وان وجد بعد يشتمل على مجموع الزيادات
وجب ان يكون فوقه بعد آخر والا لكان مشتملا على ما فيه من الزيادة فلا يكون مشتملا على
كل الزيادات وفرض كذلك هف واذا لم يكن فوقه بعد آخر فهو آخر الابعاد ويلزم
حصول ما اردنا من تناهي الامتدادات على تقدير فرض لاتناهيها وعندي ان

زيد

البرهان م

الوجه الذي ذكره صاحب الكتاب مع كونه اجمالا اهو اوضح واظهر من هذا التفصيل وأما
الثاني فعلى تناهي الابعاد فهو ان نفرض خطا غير متناه ولكن ذلك خطا آخر متناه
من جهة ى هكذا ــــ ثم نقطع من الذهن مقدار ذراع من جهة او نسمي باقيه
ح ونسميه له نقطة ب فيحصل في الذهن خطان احدهما زائد على الآخر بذراع وهما
مع ذلك غير متناهيين فاذا قابلنا الذراع الاول من خط ب الزائد بالذراع
الاول من خط ح الناقص والثاني بالثاني والثالث بالثالث وهلم جرا فاما ان يوجد
في نفس الامر مقابل كل ذراع من ب ذراع من ح فيلزم ان يكون مساويا للجزء
ابراز منه بذراع هف او يوجد من ب ذراع لا يوجد في ح ما يقابله فالتفاوت
انما من جهة آ وهو ح لان التقدير انا قابلنا الاول من هذا بالاول من ذلك وكذا
الثاني بالثاني على هذا النسق فلا يظهر التفاوت الا في جهة ى ولا يتصور ذلك الا ان
يكون الانتهاء الى ذراع من ب وليس في ح ما يقابله فينتهي ح من جهة ى ويلزم من
ذلك انتهاء ب ايضا لكونه لا يزاد على المتناهي بمتناه فهو متناه فالخطان
متناهيان على تقدير كونهما غير متناهيين هف وان فرض الخط المذكور غير متناه في
الجهتين معا كان لنا ان نقسمه فيحصل خطان كل واحد منهما غير متناه من احد جهتيه فقط
ونعود في كل منهما الكلام المذكور وقد يمكننا ان نقطع في الوهم قدرا متناهيا من بين
اي نقطتين نعقلهما نوصل بينهما في الذهن لا يتوقف الخط ثلثه ثم ناخذه في الذهن
تارة مع القدر المحذوف وتارة بدونه فيصير كان خطان احدهما زائد وهو ب
الآخر ناقص وهو ح فاما ان يكون احدهما بحيث لو اطبق على الآخر استغرقه او لا
يستغرقه فان استغرقه ساوى الزائد الناقص وهو هف وان لم يستغرقه بل وجد
فرقت ما ليس في ح لزم انقطاع ح واستمرار ب فيتناهى ح ويزيد ب عليه
بالقدر المحذوف الذي هو متناه ايضا فمجموع المقدارين المتناهيين يجب ان يكون
متناهيا فيلزم تناهيه وهو خلاف الفرض واعلم ان هذه والتي سبقت فرضنا
ذهنية فهو شبيه للامور العينية لان الوهم متصرف فيهما على حكم طاعة العقل و
من الوهم ما ليس بهذه المثابة والذي من الوهم بديهي في الكتاب انما قرر
البرهان على هذا الوجه دون الاول لانه لا ينفي فيما نفرض عدم تناهيه في جهة واحدة فيما

مس

نعرض

نفرض عدم تناهيه في الجهتين معا ولا كذلك ما قبله فانه يخص الخط الذي لا يتناهى من جهة
واحدة فقط وفي غير هذا الكتاب قد قرره على وجه لا يحتاج فيه الى كل هذه الفروض
وهو انا من جملة العالم لا محالة فهو على جميع جهاتنا من الابعاد ان زعمت على جهة واحدة
لو كانت تلك الابعاد متناهية في كل جهة من تلك الجهات فتلك الابعاد على تقدير عدم
تناهيها قبول زيادة ونقصان فالامتداد الاعلى منا اما ان يكون مساويا للامتداد
الاسفل او احدهما ازيد فان ثبت وما ارتقينا عنه اذرع فقط لحصل التفاوت
الاعلى والاسفل ثم قدرنا الاعلى كان مطابقا للاسفل وبالعكس ونعود الى المذكور
من لزوم مساواة المتفاوتين او تناهي ما لا يتناهي وكلاهما محال واما البرهان الثاني
على هذا المطلوب ان صح اللاتناهي في الاجسام كان لنا ان نفرض دائرة ح فخرج من مركزها
خطا غير متناه مسامتا لخط آخر غير متناه والخارج عن المركز يلازم المركز فهو
على هذا المثال ولكن الخارج عن المركز خط آ غير متناه من جهة ب والخط الآخر
الذي يقاطعه هذا خط ح د غير متناه من الجانبين وقوله فاذا
تحركت الدائرة فيتحرك الخط الخارج عنها عن التقاطع الى المسامتة معناه انا فرضنا
خطا يلازم مركز الدائرة فاذا تحرك نصف الدورة فلا بد وان يصير خطا ب بعد ان
كان مقاطعا مسامتا على هذه الصورة قوله واذا عادت عاد الى
مسامتة الخط ثم الى مقاطعته معناه ظاهر واما احتياجه الى فرض العود لان فرض تمام الدورة
مع ان الغرض يحصل على التقدير من قبل ان تمام الدورة يقتضي المسامتة من جانب
ى اولا ثم المقاطعة بعد ذلك ثانيا لان فرض العود يتم البرهان على تقدير كون خط
ح د لا متناهي من الجهتين وكونه لا متناهيا من جهة واحدة واما فرض تمام الدورة فلا
يتم الا اذا كان خط ح د غير متناه من الجانبين وقوله واذا سامت بعد المقاطعة الخارج
عن الدائرة فمسامتته لابد من اول نقطة للمسامتة وكذلك نقطة المقاطعة لا بد من
آخر نقطة معناه انه ظاهر مما مضى ان المسامتة حدثت بعد ان لم تكن وكلما كان كذا فله اول
ومعلوم ان ذلك لا يتصور الا على نقطة مفروضة من خط ح د فظهر ايضا ان المقاطعة
اذا انتهت وحدثت المسامتة فلا بد من آخر نقطة والخط المذكور ينتهي التقاطع عندها
وقوله وعدم التناهي يقبل كل نقطة اخرى وكذلك بعد كل نقطة فلا يتصور تمام حركة

حام

برهن

ومن وجودها فيبطل اللاتناهي بيانه ان كل نقطة من خط جرى نفرض اول نقطة المسامتة انتهاء
فان المسامتة مع التي فوقها قبلها لان لنا ان نصل من كل نقطتين بخط مستقيم فلا
يكون ما فرض انه اول نقطة مسامتة خطا من الخط جرى هو اول نقطة مسامتة وكذلك
ما نفرض انه آخر نقطة وقع عليها قاطع الخطين المذكورين ليس بآخر نقطة القاطع
بل بعدها نقطة اخرى يقاطع الخطان عليها ايضا اذ لا تصور في الخطين المذكورين
يحصل احد نهايتين الآخر لينتهي القاطع عند نقطة منه وهذا الكلام مبني على تمام الحركة
مع وجود الخطين على الوجه المذكور فاذا جاز اللاتناهي الابعاد لما ثبت حركة دورية و لانهاية
ان الى الكل فالمعدوم مثله ويمكن اختصار هذا البرهان بان يقال لو جاز لاتناهي الابعاد
مع تمام هذه الحركة المستديرة لحصل خطان من خط جرى والتالي باطل
فكذا المقدم واعلم ان اللازم من هذا البرهان هو انتفى لوجوب الابعاد الغير
المتناهية مع وجود الحركة المستديرة في جسم مستدير خرج من مركزه خط غير متناه
مقاطعا للبعد الغير المتناهي المفروض واللازم منه ان وجود الابعاد الغير المتناهية كيف
كان اوبدون هذا الفرض تم الكلام الآن بضم اليه امر حدسي يحصل منه ومن البرهان
المذكور هذا المطلوب واما البرهان الرابع فمحتاج الى حدس وقوله فان تناهي ما بين كل
واحد واحد من الحيثيات اي واحد كان معناه اي واحد فليس فيه عدد ان من
الحيثيات المفروضة لعدم التناهي فيه سوهم من هذا انه حكم على الكل بما حكم به على كل واحد
كان ان الكل واحد حساسه فيكون الكل ساهما وهو غير لازم وليس كذا فانا لو قلنا ان
كل ما من كل حيثية وحيثية دون الفرسخ فالكل منه دون الفرسخ لما كان ذلك لازما
واما اذا قلنا ما من اي واحد كان من الحيثيات واي واحد كان منها فهو دون
الفرسخ فالكل دون الفرسخ كان ذلك لازما لا محالة وكذا ما نحن فيه قال المصنف
التلويح الرابع في صورة اخرى فاشارة جهد اليها حال المقدار والشكل اعلم ان
الهيولى لا تكفي في وجودها مجرد الصورة الجرمية اذ لا جرم مطلقا فانه لو حصل
مطلقا لكان اما ان يقبل الانفصال والتشكل وتركه بسهولة او بعسر او لا يقبلها اصلا
وعلى اي حال كان من هذه الثلثة على الاطلاق يكون مقتضاها لذاته فيجب له
فلا يتصور عليه غيره ومن الاجسام ما لا يقبل الانفصال كما ستنبعه السماويات

ومنها

ومنها ما يقبل بسهولة او بعسر فليس ولا واحد منها بواجب لنفس الجرمية فلا يمكن لها كون
قبل التخصيص بالمخصصات الاولى كصورة الفلكية والمائية والهوائية مقومات لوجودها
فيجب اذ لم يكن الصورة مقومة لحصة المادة اقول ان الجسم الفلكي والارضي والسماوي وغير
ذلك من الاجسام هي انواع تحت مطلق الجسم ومن المعلوم ان الجسم لا يتنوع بانضمام امر
اليه يتنوع به ويسمى ذلك المنضم صورة نوعية لانها تصير الجسم نوعا مخصوصا و
هذه الصورة غير الصورة الجسمية التي هي الاتصال الامتدادي مقولة في صورة اخرى
بيانا لهذه الصورة النوعية المغايرة للصورة الجسمية ومقصوده ههنا ان يثبت لكل جسم ازم
صورة نوعية وانه لا يمكن وجود جسم مطلق لا يكون الصورة المذكورة منضما اليه ومقوما لوجود
هيولاه وقوله اعلم ان الهيولى لا تكفي في وجودها مجرد الصورة الجرمية يشير بذلك الى
الدعوى المذكورة وقوله اذ لا جرم مطلقا شروع في بيانه لو لم تصدق هذه الدعوى لجاز
وجود جسم غير متنوع وهو المراد بالجرم المطلق لكن التالي باطل فالمقدم مثله وصدق
هذه الشرطية تبين بداهة لا تفتقر الى بيان وقوله فانه لو حصل مطلقا لكان اما ان يقبل الانفصال بكمها
والتشكل وتركه بسهولة او بعسر او لا يقبلها اصلا معناه انه لو صدق التالي ووجد يقبلها مع
جسم مطلق لكان لا يخلو اما ان يكون مستعدا لقبول الانفصال والتشكل ولا يكون مستعدا
لقبول ذلك فان كان مستعدا لذلك فالاستعداد اما ان يكون مستعدا لقبول ذلك و
تركه بعسر او بسهولة فالاقسام ثلثة الجسم الذي ليس له استعداد قبول الانفصال و
التشكل اصلا كالمحدد على ما ستعلم والجسم الذي له استعداد ذلك بعسر كالارض
والجسم الذي له استعداد ذلك بسهولة كالماء والهواء فلو وجد جسم مطلق لكان على
احد هذه الاقسام الثلثة وقوله وعلى اي حال كان من هذه الثلثة على الاطلاق يكون مقتضاها هذه م
لذاته هو كبرى قياس هكذا كل جسم مطلق فهو مع اطلاقه على احد هذه الاقسام الثلثة
وكل ما كان مع اطلاقه على احد هذه الاقسام الثلثة فانه يقتضي ذلك الجسم لذاته وطبيعته القسم
فكل جسم مطلق فانه يقتضي احد اقسام الثلثة لذاته وطبيعته وصاحب الكتاب لم
يبين صدق هذه الكبرى في التلويحات وبينه في غيرها وبيانه انه لو لم يقتضه لذاته لكان
اما لا يكون له مقتضي اصلا او يكون مقتضاه امرا غير ذاته والاول باطل لما ستعلم ان كل
ممكن لا بد له من مرجح والثاني على قسمين لان ذلك الامر المغاير لذات الجسم اما ان يكون

مقارنا له او لا يكون فان كان مقارنا له فذلك هو الصورة المنوعة وهو المط وان لم يكن مقارنا
له يكون للامر الخارجي فقد افاد الجسم بسبب الاستعداد او عدمه من غير افادة امر يحصل ذلك
وهو شرط الط وقوله فيجب ان لا تتصور علة غيره معناه ان الجسم لو اقتضى احد هذه
السلسلة لذاته لوجب له وكلما وجب له واحد منها امتنع ان يكون على احد النقيضين الباقيين
مع ان اقتضاء الجسم احدها لا امتناع عليه ما يعارض ذلك الواحد منها وقوله ومن الاجسام
ما لا يقبل الانفصال كالشمس في السماويات ومنها ما يقبل بسهولة او بعسر فليس ولا
واحد منها واجبا لنفس الجسمية ابطل ذلك بان هذه النتيجة لابطال مقدمتها وتبين
ذلك انه لو امتنع احد هذه الاقسام لما حصل الجسم من الاجسام كل كل واحد من هذه
الاقسام حاصل لبعض الاجسام فليس ولا واحد منها يمتنع على الجسم واذا لم يمتنع
بعضها عليه لم يجز ان يجب بعضها على نفس جسميته وهو المقدم الذي قصد ابطاله
قوله فلا يمكن لها كون قبل المخصص هذا هو التصريح بالنتيجة ومعناه ان الهيولى
يمتنع ان يكون لها كون اي وجود قبل صورتها مخصصة بصورة نوعية يقتضي احد
هذه الامور الثلث قوله فالمخصصات الاول كصورة الفلكية والمائية والهوائية
متقومات لوجودها بحسب اذ لم يكن الصورة متقومة بحصة المادة انما سماها اول لان
الاستعداد المذكور وعدمه مخصص ايضا الا ان المخصص به الاستعداد وعدمه
وهو لا يتحقق قبل المخصص بها وانما كانت هذه الصور متقومات لوجود الهيولى لان
الهيولى لا تبرز الى الوجود الا مقارنة لها وانما لم يكن متقومة لحصة المادة لانها لو كانت
متقومة لها لما تعقلت دونها ومراده ههنا ما يعم الهيولى الاولى والجسم المطلق الذي
هو محل لانواع الاجسام فان الصورة النوعية غير متقومة لماهية واحد منهما وان
كانت متقومة لماهية النوع بخلاف الصورة الجسمية فانها متقومة لماهية الجسم المطلق
والنوع **قال** واعلم ان الجسم محدود النهايات فلا بد له من مقدار وشكل
وهذان لا يقتضيهما نفس الجرمية ولا احد جزئيها والا لتشابهت الاجسام في الاشكال
وتساوت في المقادير لتساويها في الجرمية وجزئيها بل لا بد من فاعل خارج **اقول**
مقصوده ان يبين افتقار الجسم في تخصصه ووجوده الى فاعل خارجي وتقرير ما ذكره
وسياق ذلك ههنا ان كل جسم فهو متناه وكل متناه فله مقدار وشكل فالجسم له

مقدار

مقدار وشكل ولا يخلو المقتضي لذلك من احد اقسام ثلثة اما ان يكون هو الجسم او امرا داخلا فيه
او امرا خارجا عنه والاولان باطلان فتعين الثالث وانما قلنا انهما باطلان لان الاستواء
في العلة يقتضي الاستواء في المعلول فلو كان المقتضي للشكل والمقدار الجسم او ما هو داخل
فيه اعني الهيولى والصورة اللذين هما جزءاه للزم استواء الاجسام بأسرها في المقادير والاشكال
لتساويها في الجسمية وجزئيها **قال** والاتصال لا يقبل شيئا من المقدار والشكل في
الافكان شيء قابل الوصل والفصل وهو الطبيعة ولا المادة وحدها اذ لا يتصور ان
يكون لها دون امتداد فالمقبل لهما كالشمع مثلا فانه لو كان لنفس الجرمية يقتضي شكله و
مقداره لكان الجزء من الكل ولم يعتبر الكل كلا ولكن كان لا فاعل اعطى الكل
مقدارا وشكلا فلزم من ذلك ان لا يكون للجزء ما للكل **اقول** هذا برهان ثان على
احتياج الجسم في وجوده الى فاعل خارج عنه وحاصله ان قابل مقدار الجسم وشكله في
الجسم ليس هو الصورة الجسمية التي هي الاتصال الامتدادي وحدها ولا المادة وحدها بل
مجموعهما وبيانه في المقدمتين واضح من الفاظ الكتاب فلا يكون ذلك المجموع مقتضيا
ذلك الشكل والمقدار والا لتساوى الجزء والكل في المقدار والشكل لتساويهما في الجسمية
والثاني ظاهر البط فكذا المقدم فاذا لم يكن الجسم كافيا في اقتضائهما فلا بد وان يكون المقتضي
لهما امر خارج واذا لم يوجد الجسم الا وهو مخصص بهما ولا يحصل ذلك التخصيص الا بالامر
الخارج فالجسم لا يوجد الا بالامر الخارج وهو المط **قال** ويعلم انه يتخصص بوقف
المقدار والشكل على المادة ان لا علة ولا واسطة ولا تقدم للصورة على المادة فان
الامتداد المساوي لم يعتبر شكله ونهايته لم يتخصص هويته ولم ينقطع عنه ما ليس منه
فلا يقتضي شيئا **اقول** قد كان سبق بيان ان الصورة ليست علة للهيولى ولا
واسطة وانها لا تتقدم بوجودها عليها كيف كان وحيث تبين ههنا ان المقدار والشكل
موقوفان على المادة يحصل ذلك مقدمة لقياس منتج لذلك المط اتصالا وذلك القياس
هو ان الصورة لو كانت علة للهيولى او متقدمة بوجودها عليها لتشخصت قبلها بالذات
وكلما تشخصت قبلها تعين شكلها ونهايتها قبلها ينتج لو كانت علة او متقدمة لتعين شكلها
ونهايتها قبل الهيولى بالذات لكن يمتنع تعينهما قبلها بالذات لافتقارهما اليها
فيمتنع ان تكون علة لها او متقدمة بالوجود عليها **قال** اعلم ان الصور المحللات

لو اتصلا لم يبق الجسم لتشابهت في الكل ونظرا الى ... بشرط المعدوم فلا بد من شيء خارج
أقول يريد ان تشكل اقطار الجسم في وجوده مخصصه امر خارج عنه وهذا هو البرهان
السالف على ذلك واراد بالصور المختلفة الصور النوعية كالصورة المائية والهوائية والفلكية
فان الصور الجسمية لا اختلاف فيها والغلط الكاتب في تقرير البرهان واضح غني عن البيان
قال المص التلويح الى شيء من ان النهايات لا تقوم بها الجسم اعلم ان الجسم ينتهي ببسيط
وهو قطعه والبسيط ينتهي بخط وهو قطعه وهو ينتهي بنقطة التي هي قطعه والنهايات
هي كون الشيء ذا كمية لا تتجاوزها من شيء آخر فالنهايات عدمية لا مدخل لها في حقيقة الجسم والاتصاف
عمل يوم الجسم وسكونه بها وان السطح كالكرة يوجد ولا خط الا عند فرض حركة كما يعرض
فيها دوائر كالمنطقة وغيرها او قطع وليس ذلك بواجب في السطح والخط كالدائرة
يوجد دون النقطة والمركز تتعين عند تقاطع الاقطار وقبله لا تفرض في الوسط وغيره
سواء واذا ذكر في تحديد الدائرة نقطة بعينها صحة افتراضها كما قيل الجسم هو المنقسم في
الاقطار اي يمكن فرض ذلك فيه ما ان السطح يحركها ينفعل خطا وكذا الخط نقطة و
السطح حسًّا للتخيل والتفهيم والا اذا فرضت هذه متحركة الفرض ما تحرك فيه **أقول**
هذا الكلام يشتمل على مباحث الاولى منها ان النهايات عدمية والثاني
ان العدميات تقوم بالجسم الموجود ولا شيء من النهايات بمتقوم للجسم والنهايات هي السطح
الذي هو نهاية الجسم وعبر عنه في الكتاب بالبسيط والخط الذي هو نهاية السطح والنقطة
التي هي نهاية الخط وقوله واعلم ان الجسم ينتهي ببسيط يتوهم من هذه العبارة ان البسيط
شيء به نهاية الجسم لا انه هو نفس نهايته وليس مراده ذلك بل ان البسيط الذي هو السطح
هو نهاية الجسم وقد فرض بذلك في غير هذا الكتاب فان نهاية الجسم متعينة واما وجود
شيء آخر عن الجسم به يتناهى او على بعد النهاية فهو مشكوك ولا دليل عليه وقول بعضهم ان
النهاية من المضاف والسطح من الكم فمعارض بانه يمكن ... جواب وقوله والبسيط
ينتهي بخط معناه ان الخط نهاية البسيط لا امر وجودي ينتهي به البسيط واما قوله
وهو ينتهي بنقطة معناه ان الخط ينتهي بنقطة والمفهوم من ذلك على قياس المفهوم مما قبله
الحجة الثانية الجسم يعقل مع الشك في نهايته وكل كذا فلا يتقوم بماهيته تلك النهاية
ينتج فالجسم لا يتقوم ماهيته بالنهاية اما الصغرى فظاهر اذ الجسم لو لم يشك في نهايته

صح

ما

لما احتج ان الامام برهانه على ان كل جسم متناه واما الكبرى فقد ثبت في المنطق الحجة الثالثة
لو كانت النهايات مقومة للجسم لما وجد بدونها الكرة وجد بدونها فليست مقومة له اما الشرطية
فقد سبق بيانها في المباحث المنطقية واما بطلان التالي فلان الجسم الكروي يوجد ولا خط فيه
ولا نقطة اذ الخط هو نهاية السطح وليس لسطح الكرة نهاية والنقطة هي نهاية الخط فاذا لم يوجد الخط
فلا يوجد النقطة التي هي نهايته وكما ان الخط ليس بمقوم للسطح لوجود السطح دونه فكذلك
النقطة ليس بمقوم للخط لوجوده دونها كخط الدائرة قوله الا عند فرض حركة كما يعرض
فيها دوائر كالمنطقة وغيرها او قطع وليس ذلك بواجب في السطح معناه انه لما بين
ان الكرة لا خط فيها استشعر ان يرد سؤال وهو ان المحور الذي يدور عليه الكرة هو خط
موجود فيها بالفعل لا محالة فكيف حكمتم انه لا يوجد فيها خط ثم ان الكرة اذا قطعت
نصفين وقطع كل واحد منهما كذلك حصلت فيها خطوط وانتم قلتم انها عارية عن الخط
كما يحكم بحيث استشعر ايراد ذلك ذكر هذا الكلام ليكون جوابا عنه وحاصله ان الخط
لو كان مقوما لماهية الجسم لكان واجب الحصول فيه لكنه لا يجب حصوله فليس بمقوم فالتالي
الشرطية هي حصول النهايات في الجسم على صفة الوجوب ليس من حيث هو جسم لحصولها الا
من هذه الحيثية لا يكون مما يقتضي ... وحصول الخط في الكرة المتحركة كالمحور ليس
بواجب من حيث هي جسم او كرة او من حيث انها سطح بل من حيث هي متحركة او موضوعة
الحركة فانها اذا فرضت فيها الحركة العرض فيها المحور كما يعرض فيها دائرة المنطقة وغيرها
وكذلك حصول الخطوط عند قطع الكرة على الوجه المذكور فانها انما حصلت باعتبار ذلك
القطع لا من حيث انها جسم قوله والمركز يتعين عند تقاطع الاقطار وقبله لا يتعين في
الوسط وغيره سواء يريد ان النقطة التي هي مركز الدائرة ليست ايضا حاصلة في الكرة
من حيث جسميتها وكرتها بل باعتبار تقاطع الاقطار على هذه الصورة واما قبل القطع طع
المذكور ففرض نقطة في وسط الكرة هي المركز كفرض نقطة في غير الوسط فلو كانت الكرة
متقومة بهذه النقطة المفروضة لكانت متقومات لا نهاية لها وهذا ايضا جواب عن
سؤال من يقول ان التالي ليس بباطل لان الجسم لا بد وان يكون النقطة حاصلة فيه وقوله
واذا ذكر في تحديد الدائرة نقطة بعينها صحة افتراضها كما قيل الجسم هو المنقسم في الاقطار
اي بيان وجه ذلك معناه ان حكمنا بان الدائرة لا نقطة فيها بالفعل لا ينتقض بما يقال في

بحديد الدائرة انها شكل في وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى المحيط
متساوية لان معنى قولهم في وسطه نقطة اي شانها ان يعرض في وسطه نقطة بعد الصفة
المذكورة ونظير هذا قولهم في الجسم انه هو المنقسم في الاقطار ولا يريدون بذلك
ان القسمة حاصلة فيه بالفعل بل يريدون انه شانه قبول القسمة في الاقطار قوله وقالوا
ان النقطة بحركتها تفعل خطا وكذا الخط سطحا والسطح جسما للتخييل والتفهيم
اراد انه ما ادعيناه من ان النقطة غير مقومة للخط ولا الخط للسطح او لا السطح
للجسم لا ينتقض بقولهم ان الجسم حصل من حركة السطح والسطح من حركة الخط
والخط من حركة النقطة كما يقولون ان الجسم من اجتماع السطوح والسطح من اجتماع
الخطوط والخط من اجتماع النقط فيكون هذه الثلاثة اعني السطح والخط والنقطة مقومات
لماهية الجسم لان تقوم المقوم لانهم انما ذكروا ذلك لا لان الامر في نفسه هكذا
بل قصدوا بذلك تحصيل هذه في الخيال تعليما وتفهيما واصطلاحا وتمثيلا
ويجب ان يعلم ان مراده من حركة الخط الموجبة لحصول السطح وحركة السطح الموجبة
لحصول الجسم على زعم من يوهم ذلك ويمثل به وان لم يعتقده حقا ليس هو
الحركة كيف اتفق بل الحركة الى غير ما خذ الامتداد ولظهوره لم يصرح به قوله
والا اذا فرضت هذه متحركة الغرض انه يتحرك في حيناه انه لو كانت الاجسام
انما يحصل من حركة هذه لكانت تلك الحركة مفتقرة الى مسافة يتحرك فيها والمسافة
اما خط او سطح او جسم وكيف كان لزم تقدم الجسم على حركة هذه يستحيل تقدم
حركة هذه عليه والا لزم الدور فان قيل الجسم المتقدم على الجسم الذي يحدث من
هذه الحركة فلا دور قلنا متى حصل جسم ما غير متقوم بهذه حصل المطلوب
لان عدم تقوم ذلك الجسم بها يدل على ان الجسم من حيث هو جسم لا يتقوم بها
اذ لو تقوم من حيث هو جسم بها لكان كل جسم مفتقرا اليها وليس كذا
قال فان قيل ان النقطة لا بد وان تسري وبها من محلها شيء وهو الجزء الذي
لا يتجزى قلنا ليس من شرط العرض ان يسري ويبقى من المحل شيء والا فالمقدار
عرض اذ لو دخل في الجسمية او نوع منها لاتفق فيها ولتشكك بل الصغر في
الارض والهوا جسمية ما للتكبير وتغير المقدار والجسمية باقية وكان يتغير ان ساوه

حاصله

من

من السؤال شيء وكان لها في حد نفسها دون المقدار مقدار بهذا حكم **اقول**
تقرير هذا السؤال ان النقطة اما ان يكون داخلة في الجسم او خارجة عنه فان كان
داخلة فيه فهي مقومة له وهو ينافي ما حكم به وان كانت خارجة عنها فالجسم محل لها
لا محالة وهي عرض فيه والعرض المنقسم انقسامه تابع لانقسام محله انقساما غير متناه اذ لو كان
لا بد وان يسري في شيء ان كان منقسما فتقسيما او غير منقسم فغير منقسم ومتى كان في
الجسم شيء لا ينقسم فذلك هو الجزء الذي لا يتجزى وهو نقيض ما حكم به انقضا وتقرير
جوابه عن ذلك ان النقطة خارجة عن الجسم حالة فيه ومع هذا فليس في الجسم الذي
هو محلها شيء لا ينقسم اذ ليس في شرط الحال ان يسري ويبقى من المحل شيء ودليل عدم
هذا الاشتراط انه لو كان من شرطه ذلك لسرى بها وهو محال ونبين اشتراطه بان
المقدار اما ان يكون داخلا في الجسم او خارجا عنه والاول باطل اذ لو دخل
المقدار في الجسمية او في نوع من انواعها لاتسع كل انواع الجسم اذ كان داخلا في
الجسمية او في كل اشخاص النوع ان كان داخلا في نوع منها وليس كذلك لان
كل واحد من انواع الجسم كالهواء والارض يشارك الصغير منه الاكبر في طبيعة
ذلك النوع وبما له في المقدار وايضا فان المقدار يتغير كالشمعة المتشكلة بشكل
اذا جعلت على شكل آخر فان المقادير المحيطة بذلك الشكل يتغير وتبدل بغيرها
مع ان جسمية تلك الشمعة لم تتغير بل هي في حالها ولو كان المقدار مقوما للجسم او
لنوع منه من حيث هو جسم او نوع منه لما كان الامر كذلك والثاني لكا يمثل ذلك
فبعض انه خارج عن الجسم وحال فيه مع انها ليس لها في حد نفسها مقدار
والا لكان المحل لذلك المقدار مقدار آخر الى غير النهاية هف **قال**
فان قيل النسبة هي في الخط فمحلها منه لا يتقسم اذ لا يحل عدم الانقسام في
منقسم وكذلك محل محلها الى الجسم فيلزم فيه محل غير منقسم قلنا ان هذه قد بين
انها عدميات فلا يتصور لها من المحل **اقول** لما بين عدم اشتراط مساواة المحل
للحال في السريان على وجه لا يبقى ذلك بل على الاطلاق لا يتوقف فيه شيء غير شيء وهو
المنقسم واذا كان كذا المحل النقطة التي هي غير منقسم من الخط يجب ان لا يكون منقسما
فكذلك الذي لا ينقسم من الخط ان كان جوهرا فانما يلزم الجزء الذي لا يتجزى و

حالة

هو محال وان كان عرضا او صورة جوهرية فله محل لذلك فاما ان يكون لكل محل محل الى غير
النهاية وهو باطل او ينتهي الى محل من الكم غير منقسم وقد ابطلناه ثم لما قرر السؤال
على الوجه اجاب بانه يصلح جوابا للوجهين وهو ان هذا السؤال انما يلزم لو كانت
النقطة والخط والسطح امورا موجودة في الاعيان وليس كذا لانه قد تبين انها عدميات
والشيء من العدمي لا يحتاج الى المحل فلا يلزم ان يكون محله منقسما او غير منقسم **قال**
فان قيل السطح علمتم بان السطح يحس فهو موجود فالخط قد يعبر عن مجرد طول والخط
او مع العرض فالسطح وهما من الكمية فهو بالاشتراك والا فالنهايات العدمية من
حيث هي نهايات لا تحس والكميات لم يشترط فيها ان لا يبقى شيء آخر وراءها لانه نهاية
فلا بد من سلب في مفهومها **اقول** هذا شك على جوابه بان السطح والخط
والنقطة عدميات لا يفتقر الى المحل وحاصله ان السطح يحس بحاسة البصر وكل ما
يحس بحاسة البصر فهو موجود فالسطح موجود فكيف انه عدمي ثم اجاب عن
هذه المغالطة باشتراك الاسم فان الخط والسطح تارة يطلقان على معنى لا يوجد
في مفهومه النهاية وتارة يطلقان على ما يوجد النهاية في مفهومه اما الاول فالاول
خط ويعبر به عن مجرد الطول مع قطع النظر عن العرض والعمق لا بمعنى انه طول مجرد عنهما
بل بمعنى انه طول غير مخلوط فيه سوى مطلق الطول بغير منافاة لا فيه نهاية اولا
او فيهما وكذا الثاني سطح مجرد الطول مع قطع النظر عن العمق والخط والسطح بهذا
المعنى هما من باب الكمية وهما محسوسان واما الثاني فكان خط وسطح بهذا
المعنى يشترط ان لا يبقى شيء آخر وراءهما وبدون هذا المفهوم السلبي لا يصيران
نهاية وهما من حيث هذا المفهوم العدمي عدميان وليسا محسوسين لان العدم
من حيث انه عدم لا يحس بشيء من الحواس **قال المصنف** المورد الثاني في الجهة
والمكان ولوازمهما وفيه ثلث مباحث الاول في الجهة اعلم ان في الوجود جهات
ما تختلف الحركات بها فيتحرك الى جهة كذا دون جهة كذا ولولا انها موجودة
ما اشير اليها ولم يقصد بالحركات اذ لا اشارة ولا حركة الى غير شيء وليس هذه
الحركة كحركة الجسم من السواد الى البياض فان الة الحركة يتحقق بنفس الحركة فيها
دونه لكن فيه فان الجهة يحصلها ثم يتحرك اليها الجسم وليست عقلية صرفة بل هي ذات

الاشارة وهي ذات وضع ولا تنقسم الجهة لانه ان كان فوقها جهة فليست هي الجهة في ذلك
الامتداد وكلامنا في الجهة وان لم يكن فوقها جهة وبقيت الاشارة والحركة الى العدم — ١ وقعت
وهو ذلك محال وان فرض انقسامها ووصول المتحرك الا دون الاقرب حد منها
منه ولم يعد لا يخلو اما ان يحال انه متحرك الى الجهة او منها عند عبور الجزء الاقرب
وعلى التقدير من يصر جزء والجهة كلها دونه ظلما فرض جزءا فهذا **اقول** — جعلتها ط
ان الحركات تختلف من وجوه كثيرة ومن جملة اختلافها باختلاف جهاتها كاختلاف
حركتي الارض والنار ولولا ان الجهات في انفسها مختلفة بالطبع لما كانت سببا لاختلاف
الحركات بالطبع فمن هذا الكلام ابتداء مباحث تتعلق بجهات حركات الاجسام اولها
انها مختلفة بالطبع وقد عرفت تقريره وثانيها اثبات وجود الجهة واستدل
عليه بانها لو لم تكن موجودة لما اشير اليها ولما كانت مقصودة بالحركة والتالي
باطل فالمقدم مثله والشرطية بينة لان الاشارة تستدعي مشارا اليه والحركة
تستدعي شيئا مقصودا بها اذ لا اشارة ولا حركة الى غير شيء وقد اشكل على ان
المقصود بالحركة لا بد وان يكون موجودا بان الجسم المتحرك في الكيف من السواد الى
البياض لا شك في انه قاصد للبياض لا محالة مع ان البياض غير موجود حالة الحركة
اليه فلم لا يجوز في الجهة ان لا يكون موجودة مع كونها مقصودة بالحركة وحله ان
الحركة الى البياض يحقق بها البياض ولا كذلك الجهة فان المتحرك لا يقصد بحركته
تحصيل الجهة وتحققها بل الوصول اليها والحصول فيها وذلك يقتضي ان يكون
حصولها في نفسها يتحرك الجسم اليها بخلاف الحركة من السواد الى البياض وثالثها
ان الجهة من الموجودات التي لها وضع وليست عقلية صرفة ودليل ذلك كونها منتهى — ولها
الاشارة الحسية ولو لم يكن في امتداد مأخذ الاشارة والا لما كان كذلك وهي كانت
في ذلك الامتداد فهي ذات وضع لا عقلية ورابعها ان الجهة لا تنقسم وتقرير ذلك
يظهر بتمهيد الطريق الاول ان كل ما لا ينقسم فمن حال الانقسام بالفعل لا بد من حركة احد
الجزئين عن الآخر فلا يخلو الامر من احد قسمين اما ان يكون وراءها جهة او لا يكون
فان كان فليست هي الغاية في ذلك الامتداد وكلامنا في الجهة التي هي منتهى الاشارات
والحركات في ذلك الامتداد وان لم يكن وراءها جهة فان احد جزئيها يتحرك عن الآخر

فتلك الحركة تكون حركة الى الصوب لان المعدر ان الجهة المنقسمة المنقسمة من منتهى الآخر
هنا الطريق الثاني لو فرض انقسام الجهة الى جزئين مثلا فالجزء الذي هو مما يلي المتحرك
اما ان يجاوزه المتحرك بحركته اذا وصل اليه او لا يجاوزه فان يجاوزه بالحركة فتلك
الحركة اما عن الجهة او الى الجهة او لا عن الجهة ولا الى الجهة والاخير وان كان بعضهم قد
ادعاه لعدم اطلاعه على حقيقة هذه المادة فهو باطل بالبديهة فهو اما عنها او اليها فان
كان عنها فالذي يلي المتحرك هو الجهة لا جزؤها وان كان اليها والذي لا يليها هو الجهة لا جزء
من الجهة فيلزم على التقدير ان يكون جزء الجهة هو كلها فلا يكون لما فرض جزءا آخر لها مدخل
فيها هف **قال** ثم الجهات المختلفة كفوق واسفل لا تحصل في خلاء او ملاء
متشابه اذ الجهات المختلفة لا تحصل فيما لا اختلاف فيه ولا اولوية في المتشابه
لعلوية بعض وسفلية آخر من العكس ولا تحصل الجهات لجسم واحد من حيث هو داخل
فانه لا يتحدد به الا جهة واحدة ولكل امتداد جهتان ولا لجسمين متصاعدين اذ ان
اتفق وضعاهما بالمحيط ومحاط او لجسمين في جهة واحدة دخل احدهما في تحدد
الآخر فلا مدخل لما يليه اي المحاط وان وضعاهما فليس في كل جسم وتخصيص
بحيث الا لاساس الحيز والجسمان متحددان فيهما ومتصل فنقول متبائنا
الوضع اما ان يجوز تحرك كل واحد منهما الى حيث فيه الآخر او لا يجوز وعدم الجواز
دال على ان المتحيز خصوصية تحددا دونهما وان جاز الحركة وكل جسم يتحرك
من موضع ويعود اليه فموضعه متحدد له لانه يتحرك منه واليه ويكون قاصدا
الجهة حاصلة دونه وعنها يتحرك كل منهما الى حيث فيه الآخر فوجب تحدد
كليهما لانهما قد فرضناهما متحددين هذا خلف فتعين ان يكون المحدد جسما واحدا لا
من حيث هو واحد بل من حيث انه جسم محيط تحدد القرب منه بمحيطه والبعد عنه
بمركزه والمحيط يتعين المركز والمركز لا يعين المحيط لجواز وقوع دوائر غير متناهية
بالعرض على نقطة واحدة ولا يجوز ان يكون المحيط من جسمين مختلفين فانهما يمكنهما الانفكاك
فيجوز انفساخهما وهو خلف ولا يجوز ان يكون بعض المحيط جهة والآخر اخرى اذ هو جرم واحد
لا اختلاف فيه فلا اولوية وعلى ما سبق في الجسم المتشابه والجهات مختلفة في
الحقيقة والعامة مختلفة بالعدد دون الطبع فليست منها فقس الاختلاف بالمركز والمحيط

المحدد م

اقول

اقول المقصود من هذا الكلام اثبات ان الجهات متحددة بجسم واحد محيط يحدد
القرب بمحيطه والبعد بمركزه وقوله ثم الجهات المختلفة كفوق واسفل المختلفة يريد
بالطبع كجهة فوق التي يتحرك اليها النار وجهة اسفل التي يتحرك اليها الحجر لان المختلفة بالوضع
كاليمين واليسار والخلف والقدام فان هذه جهات وضعية لا حقيقية فان اليمين
يتقلب يسارا وبالعكس وكذا الخلف يتقلب قداما وبالعكس ولا كذلك فوق واسفل اذ لو ين
وتقرير البرهان على المطلوب ان الجهات المختلفة اما ان تحصل في خلاء او ملاء متشابه او لم يكن فان
لم تحصل في المتشابه فاما ان تحصل لجسم واحد او باكثر فان كان لجسم واحد فاما من
حيث هو واحد او لا من حيث هو واحد وان كان باكثر من جسم واحد فاما ان يكون
بعضها محيطا بالبعض او لا يكون وكل هذه الاقسام باطلة بما ذكر في الكتاب الا
واحد وهو ان يكون محيطا او غير محيط لا جائز ان لا يكون محيطا لانه لو لم يكن محيطا
لما تعين به الا جهة القرب واما جهة البعد لم تتعين والمحيط اما ان يكون من جسمين مختلفين
وهو محال لانه يكون في حكم الانسلاخ وكل حكم الانسلاخ فهو حكم الانفراد والافتراق
محركه يستدعي جهة وكلامنا في الجهة التي هي غاية الامتدادات فتعين فليس المحدد المحيط
من جسمين مختلفين فهو بسيط فاما ان يحدد المحيط ومركزه بل باخر محيط المتنا م
وهو محال واما ان يحدد المحيط ومركزه وهو المطلوب والغلط الكتاب في كل قسم من الاقسام
الباطلة غني عن التفسير **قال** تعاوه غير شيء كما زعما ان يقول الجهات
المختلفة ليست عن جسم متشابه ولا عن جسمين او اجسام مختلفة فانها في حكم الانسلاخ
بالافتراق والجهة ما متعين للحركة والاشارة في العدم واليه ولا لواحد غير محيط بصورة
على حد واحد ولا باطراف محيط لتشابهها بالمحيط ومركزه وقد اعان عن كثير
مقدمات **اقول** التعاوه بضم النون هو افضل مال يعدم من الشيء
هذا وجه اختصار في اثبات محدد الجهات وانه يجب ان يكون محيطا ليحدد بمحيط
ومركزه وكانه خلاصة ما مضى ولهذا سماه تعاوه وتقريره ان الجهات المختلفة بالطبع
كفوق واسفل لا تدرك في خلاء فيما من سبب اذ لو لا تخصيص احد الجهتين بامر ليس
للاخرى لما كان طلب بعض الاجسام لاحدهما دون الاخرى طلبا طبيعيا اولى من
العكس والثاني ان ذلك السبب من الموجودات التي لها وضع والا لكانت نسبته اليهما

على السواء ولما كانت الاشارة الحسية منا وله ولا الجسم بحركة متوجها نحوه وكل ذلك
ظاهر البطلان تعين ان يكون وضع الجهات المختلفة في امر ذي وضع اما عرض وهو
النقطة والخط والسطح والجسم التعليمي واما جوهر وهو الخلاء او الجسم الطبيعي فان كان
عرضا فلا يكون موضوعه يكون موضوعا في الجوهر لا محالة وان كان جوهرا فليس
خلاء لما سنبين استحالته فهو لا محالة جسم طبيعي وذلك الجسم لا يخلو اما ان يكون متشابها
او غير متشابه فان كان متشابها لم يكن من جهة التشابه موجبا لتحدد الجهات المختلفة
لان المتشابه لا يقتضي الا المتشابه بل عساه يوجد ذلك من جهة اخرى وان لم
يكن متشابها فاما ان يكون اختلافه لذاته او للاعراض فانه لا جائز ان يكون لذاته والا
لكان ملتئما من جسمين مختلفين او اجسام مختلفة وكل كذا فهو ممكن الانفكاك والافتراق
وكل مولف و مفترق فلا بد فيه من حركة مستقيمة وكل حركة مستقيمة فهي نحو جهة لا استحالة
الحركة والاشارة في العدم واليه فلو كان ملتئما من جسمين لتصاعد الكلام له جهة نحوها
الحركة فلم يكن هو المحدد للجهات بل كان للجهات محدد قبله وفرض انه المحدد هذا خلف
ولا جائز ان يكون اختلافه للاعراض فان الكلام يعود في سبب تخصيص كل عرض
بحيثه المخصوصة وليس بداخله بحث بل اثر الاسباب الاتفاقية والحركات المتعاقبة
لتتخصص بها واما المتشابه الذي يوجب اختلاف الجهات لا من جهة كونه متشابها
فان كان اكثر من جسم واحد عاد الكلام في لزوم الحركة والاشارة الى الاشياء وان
كان جسما واحدا فاما ان لا يكون محيطا وهو محال لتصوره على حد واحد فللحد
الا جهة القرب منه واما من جهة البعد عنه فلا يكون محدودة بحد واما ان يكون محيطا
وهذا المحيط اما ان يقتضي تحدد الجهات المختلفة باطراف محيطة وذلك محال لتشابهها
فتعين ان تحدد جهة العلو بمحيط وجهة السفل بمركزه الذي هو غاية البعد عن المحيط
وذلك ما اردنا بيانه وصاحب الكتاب لم يستوعب كل الاقسام لوضوح
بطلان ما لم يذكره منها وقد ذكرت في اثبات هذا المطلوب في غير هذا الكتاب وجها
اخصر من المذكور ههنا وهو ان الامتدادات في جميع الجوانب متناهية لوجوب تناهي
الابعاد وتلك الابعاد لا يمكن ان تتحدد بالحركة والاشارة والا لكان بيانا الى
صوب ولا شيء ولا يمكن انضاف قها والتساويها لان ذلك لا يكون الا بالحركة

وليس

وليس وراءها غاية لسكون الحركة اليها ولا ينبئ الصالحية من اجسام والامكنة فوقها
عاد المحذور فهي اذن جسم واحد ولا يجوز ان يكون بعضه يقتضي العلو وبعضه
يقتضي السفل لعدم الاولوية بل كله علو واما السفل فانما يتحدد بغاية البعد عنه
ولا يتاتى ذلك الا اذا كان محيطا وهو المط **قال** فصل والمحدد ليس
فوقه جرم اخر فلا موضع له ويعرض وضعه بالجملة وما تحته موضع ووضع به فهو
متقدم على الاماكن بالعلية وعلى الحركات الا على الممكنات والمتحركات بالتبيان
اقول اما قوله والمحدد ليس فوقه جرم اخر فلما تبين انه غاية الامتدادات
واما قوله فلا موضع له فلان الموضع ههنا لفظ مرادف للمكان والمكان كما سيعرف
هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وعلى هذا
يلزم ان يكون ما لا حاوي له لا مكان له وقوله ويعرض وضعه بالجملة وما تحته موضع ووضع
به وبما يعرض يتوهم من نسبة كل واحد بالاخر لزم الدور وليس ذلك بلازم انما
يكون لازما لو كان يعرض وضع كل واحد بسبب بعض وضع الاخر وليس كذا بل كل
واحد يعرض وضعه بذات الاخر فلا دور وقوله فهو متقدم على الاماكن بالعلية وعلى
الحركات معناه ان المحدد لكونه محيطا بكل الاجسام فهو مكان لها باسرها ولولا
وجوده وتكائنه لها لما حصل جسم في مكان اصلا فانه يقتضي علته للامكنة واما
تقدمه على الحركات فلان لولاه لما حصلت الحركة لما عرفت ان كل حركة فالى صوب
وغاية وهو غاية الامتدادات باسرها وقوله لا على الممكنات والمتحركات فلما
سيأتي من ان المتمكنات والمتحركات هي الاجسام والمحدد ايضا جسم فلو كان
متقدما على الاجسام المتمكنة والمتحركة بالعلية للزم ان يكون الجسم علة للجسم وسيأتي
في علم ما بعد الطبيعة بطلان ذلك **قال المص** البلوغ الثاني في قواعد توجب
لوازم المحدد ضابط معارك في ان نعرف ان ما للجسم من ذاته وما له من غيره ان
تجرد النظر الى ماهيته دون غيرها من العوارض و اثر خارج فاعل وكل ممكن لها
فالحكم لها بذاتها كالسدي على الجسم مقدارا ما غير معين و وضعا فلا تنسب الى غيرها
وما نسبه الى اهل الامكان فلا بد من مخصص خارج كمقدار خاص و مكان خاص
كالمدراة اذا اقتضى النوع لا يستوي في الكل وليس كذا **اقول** الممكنات

أما أنه يعقلها مع قطع النظر عن العلة لا يكون للمعلول وجود كما سيحقق ذلك عند الكلام في العلل والمعلولات وحينئذ فكذلك وكلما يحصل مع قطع النظر عن شيء أو مع فرض عدم ذلك الشيء فإن ذلك الذي يحقق مع قطع النظر عن شيء لا يكون معلولاً لذلك الشيء فإذا لاحظنا الجسم معقولاً وقطعنا النظر عن كل ما سواه فما يجب له حينئذ فإنما وجوبه له لذاته لا لغيره لأن التقدير عدم ملاحظة الغير وتجريد النظر إلى ماهية الجسم من حيث هي ماهية الجسم غير ملحوظ معها شيء من العوارض أو الآثار التي يكون من فاعل خارجي بالجملة مع قطع النظر عن شيء لا يكون معلولاً لذلك الشيء فإذا لاحظنا الجسم معقولاً وقطعنا النظر عن كل ما سواه فما يجب له حينئذ فإنما وجوبه له لذاته لا لغيره لأن التقدير عدم ملاحظة الغير وتجريد النظر إلى ماهية الجسم من حيث هي ماهية الجسم غير ملحوظ معها شيء من العوارض أو الآثار التي يكون من فاعل خارجي وبالجملة مع قطع النظر عن كل أمر ممكن للجسم من حيث هو جسم وقوله وكل ما يمكن لماهية الجسم من حيث هي وقوله فما يجب لها بذاتها أي ما يجب لتلك الماهية والحالة هذه فإنما يجب لتلك الماهية في ذاتها لا لأمر خارج عنها من الأمور التي لم تجعل ملحوظة في العقل عند تجريد ماهية الجسم وقوله كاستدعاء الجسم مقداراً ما غير معين ووضعاً ما فلا يثبت إلى غيرها يريد أنا إذا لاحظنا ماهية الجسم وقطعنا النظر عن كل ما عداها فإنها تستدعي المقدار من حيث هو مقدار لا من حيث إنه مقدار مخصوص بأنه ذراع مثلاً أو أقل أو أكثر بل من حيث مطلق مقداريته التي يعم المقادير المستدعية بأسرها ويصدق على كل واحد واحد منها وكذلك الوضع فلا يثبت ذلك المقدار والوضع المطلقان إلى علة مغايرة لماهية الجسم وإلا لما أمكن وجوبهما مع قطع النظر عن تلك المغاير وقوله وما يستند إليها إلا الإمكان فلا بد من مخصص خارج معناه أن كل أمر يجب للجسم مع الغرض المذكور بل يكون بالنسبة إلى ماهيته ممكناً لا واجباً فلا بد في حصوله من علة خارجة عن ماهية الجسم وذلك لأن كل ممكن لا بد له من سبب وذلك السبب ليس ماهية الجسم لأن نسبتها إليها الإمكان ونسبة المعلول إلى العلة الوجوب كما ستعرف فيعين معلوليته لأمر خارج عن الجسم وقوله لمقدار خاص ووضع خاص ومكان خاص كالمدرة يريد به أن المقدار وإن كان من حيث عمومه مقتضى ماهية الجسم فإنه من حيث خصوصه مقتضى أمر خارج

عن ماهيته وكذا الوضع والمكان المقدار المدرة مثلاً ووضعها ومكانها وقوله إذ لو اقتضى النوع لاستوى في الكل وليس كذا معناه لو كان المقدار والوضع مقتضيين في كل شخص من أشخاص ذلك النوع لأن المقتضي إذا كان هو النوع فإنما يحصل لذلك النوع يحصل ما هو مقتضاه لا محالة **قال** والشكل للجسم ليس كالمقدار له فإن المقدار عموم مقتضاه دون خصوصه والشكل العموم ظاهر أنه مقتضى الجسم ويعلم أن الجسم البسيط وهو الذي طبيعته واحدة ليس فيه اختلاف قوى وطباع إذا خلي وذاته يقتضي غير مختلف فلا يناسبه إلا قضاء من الأشكال إلا الكري فإن غير الكري مختلف فيختلف بأثر في واحد عن قوة واحدة في مادة واحدة وهو محال فلا يناسبه من الأشكال غير الكري فإذا الشكل على المقدار بأن الجسم يقتضيه بخصوصه أيضاً إلا أنه موقوف على الفاعل لا فعاله إلى المقدار المستفاد منه

أقول لا يشك العقل إذا لاحظ الجسم مجرداً عن كل أمر ممكن يجرده عنه والنظر إليه دونه فإنه والحالة هذه لا بد من مقدار وشكل لأنه واجب التناهي وكل كذا فلابد وأن يحيط به حد واحد أو حدود ولابد كذلك الإحاطة من هيئة والشكل هو هيئة إحاطة الحد الواحد أو الحدود بالمقدار فالذي يحيط به حد واحد فقط هو الذي شكله كري والذي يحيط به حدود فوق واحد فهو ما عداه من الأشكال وقد عرفت أن كل ما وجب للشيء مع قطع النظر عما سواه فهو من مقتضيات ذلك الشيء فإذا كان حال المقدار والشكل بالنسبة إلى الجسم المتناهي كذا فهما من مقتضياته لكنهما وإن اشتركا في كونهما من مقتضيات الجسم فإنهما يفترقان في حكم آخر وهو أن المقدار يقتضيه الجسم لعمومه كونه مقداراً ولا يقتضيه لخصوصه كونه مقداراً لما علمت أنه لو اقتضاه لخصوصه لتشاركت الأجسام بأسرها في خصوصيات المقادير فلا يكون للأجسام مقادير مختلفة وقد اختلف وأما الشكل فإن الجسم يقتضيه لعمومه وخصوصه معاً أما العموم فظاهر وأما الخصوص فإن الجسم إذا لاحظناه وقطعنا النظر عن كل أمر ممكن له أو معه فإنه لا يكون مركباً إذ التركيب من جملة الأمور الممكنة وقد قطعنا النظر عن كل أمر ممكن له عنه وإذا لم يكن مركباً كان بسيطاً وإذا كان البسيط كان طبيعة واحدة ليس فيه اختلاف قوى وطبائع إذ لا يقتضي

بالبسيط الا ان ذلك ولو قرر ان فيه قوى وطبايع مختلفة لكان اختلافها وتغايرها من الامور
الممكنة التي قطعنا النظر عنها وسنعرف فيما نستانف ان جميع القوة والطبيعة في كل
ما كان كذا فانه يجب ان يكون ما يقتضيه غير مختلف لا ما لا يختلف من حيث هو غير مختلف
فانه يستحيل ان يصدر عنه امر فيه اختلاف فلو كان الجسم الذي كلامنا فيه يقتضي
امرا مختلفا لكان هذا اختلاف بتاثير شي واحد وهو الصورة الجسمية عن قوة واحدة
وهي مبدأ التاثير كما سنعرف في مادة واحدة وهي الهيولى التي اعتبارها نسبة الجسم
الشكل والمقدار وذلك محال فلزم من هذا ان كل شكل يقتضيه الجسم البسيط فهو غير
مختلف ولا شي من غير الكري هو غير مختلف فلا شي من الشكل الذي يقتضيه الجسم البسيط
هو غير الكري اما الصغرى فقد ثبت اما الكبرى فلان غير الكري جانب منه يكون
خطا بعضه يكون سطحيا وجانب منه يكون زاوية وهذا اختلاف فكل غير الكري
فهو شكل مختلف وذلك يلزم الكري واذا الشكل على المقدار بان الجسم يقتضيه بخصوصه
كما يقتضيه بعمومه بخلاف المقدار الذي يقتضيه الجسم بعمومه فقط دون خصوصه وهذا الشكل
المخصوص هو الكري وان كان جهة الجسم المقتضيه له فاما لا يستغني بها عن
فاعل خارجي فانه حيث لا مقدار فلا شكل فالشكل المخصوص لا يوجد الا على مقدار مخصوص
فهو يفتقر في وجوده الى ان يكون ذلك مستفادا من فاعل خارجي فان ذلك الشي لا محالة
يكون مفتقرا الى ذلك الفاعل الخارجي وحال الشكل في افتقاره الى المقدار المخصوص
المستفاد من ذلك الفاعل الخارجي هكذا فتحقق افتقار الشكل اليه ايضا الا ان ذلك
الافتقار هو بواسطة افتقار المقدار المخصوص لا ابتداء **قال المص** وكل جسم
اذا خلي وذاته يستدعي بخصوصه نوعه مكانا ما كالماء والهواء في البسيط ومعين
طبعه وفي المركب ما يقتضيه الغالب او ما يتفق المركب فيه عند استواء الميل ذاتيات
اقول الغرض من هذا الكلام اثبات ان المكان الطبيعي للجسم لا يكون الا
واحدا وبرهانه ان كل جسم اذا خلي وذاته الى من ذاته مع قطع النظر عن كل ما عداه من
الامور الممكنة فانه لا بد وان يحصل في مكان مخصوص فتحقق بذلك ان النوع الجسم المخلى
في ان يستدعي الامكنة كلها في البدء ان المكان الذي يستدعيه كل واحد منها بطبعه
غير الذي يستدعيه الاخر بطبعه ونعني به انه يستدعيه ان لو كان لم يطلب خارجيه

وان

وان كان خارجا وجد فيه ميل اليه طبعا واذا تقرر هذا فلا يخلو الجسم اما ان يكون بسيطا
او مركبا واياما كان فمكانه واحد اما البسيط فلانه لو لم يكن مكانه الطبيعي واحدا لكان له
مكانان طبيعيان فاذا حصل في احدهما فاما ان يطلب الاخر او لا يطلب فان طلب
لم يكن الذي هو فيه طبيعيا له وان لم يكن يطلب لم يكن الذي ليس فيه طبيعيا له هذا
ان حصل في احدهما وان خارجا عنهما فاما ان يطلبهما معا او لا واحدا منهما
او يطلب احدهما دون الاخر والثلاثة باطلة اما الاول فلان توجهه الى احدهما ساف
توجهه الى الاخر وذلك معلوم بالبديهة واما الثاني فلانه لو لم يطلب التوجه
اليهما لما كانا طبيعيين له والتقدير خلافه واما الثالث فلان الذي يطلب التوجه
اليه هو الطبيعي واما الذي لم يطلب التوجه اليه فلا يكون طبيعيا وعلى هذا يكون
المكان الطبيعي واحدا وفرض اكثر من واحد باطل واما الجسم المركب من البسائط فاما
ان يكون احد تلك البسائط غالبا او لا يكون فان كان غالبا كان مكان ذلك المركب هو
المكان الذي يقتضيه ذلك البسيط الغالب لا غير وان لم يكن في البسائط ما هو غالب
بل تساوت فيه مقادير القوى وهو المعتدل المركب فلا يخلو اما ان يميل الى مكان
احد بسائطه او لا يميل فان مال فهو ترجيح من غير مرجح وان لم يميل كان مكانه هو المكان
الذي اتفق تركيبه المعتدل فيه فحاصل ان الجسم اما بسيط او مركب غير معتدل او
مركب معتدل وفي هذه الثلاثة كان مكانه الطبيعي واحدا وصاحب الكتاب ذكر كل واحد
من هذه الثلاثة وبين ان مكانه لا يكون الا واحدا فقوله في البسيط يعني يقتضيه طبعه
اشارة الى الاول الذي يعين مكانه الطبيعي على حسب ما يقتضيه طبع ذلك الجسم وقوله
في المركب ما يقتضيه الغالب اشارة الى الثاني الذي تبين ان مكانه هو مكان
ما غلب فيه من البسائط وقوله او ما يتفق المركب فيه عند استواء الميل ذاتيات
اشارة الى الثالث الذي يستوي فيه ذاتيات بسائطه الذي يقتضي كل واحد منها مكانا
طبيعيا لا بعد الوقت وجد فيه [illegible] **قال** ولا مركب معتدل فانه لا يتصور
فيه ميل الى مكان واحد من بسائطه ولا حد مشترك من جميع البسائط وستعلم انه لا يتصور
جسم عديم الميل فيمتنع بهذا الى مكان طبيعي بحسب طبعه **اقول** لما بين ان الجسم المركب
المعتدل لو كان موجودا لكان مكانه واحدا ذكر ههنا ان المعتدل المذكور لا وجود له في

الا عنا وبين ذلك بيان عند طا انه لا جسم عديم الميل ولما كان احتجاجهم على ان كل جسم فيه
ميل مما لا يتم المقصود عنده لما يورده عليه من البعد لا جرم لم يكن جاريا على الصحيح ما اورده
بيانا لا مساغ وجود المركب المعتدل وانما ذكره على سبيل الحكاية ونبه على ذلك
بقوله قيل ولا مركب معتدل والبيان الذي ذكره في صحة هذه الدعوى هو انه لو كان
المركب المعتدل موجودا لكان اما فيه ميل او ليس فيه ميل والقسمان باطلان
فالمقدم باطل اما بطلان ان فيه ميلا فلان ذلك الميل اما الى مكان احد البسائط
او الى مكان آخر فان كان الاول لزم كعدم الرجحان والى هذا اشار بقوله فانه لا يتصور
فيه ميل الى مكان واحد من البسائط وان كان الثاني فكما ان امتداد قوى البسائط فيه
متساوية فكذلك يجب ان يكون المكان الذي يميل اليه متساوي النسبة الى كل
بسيط من البسائط فيكون ذلك المكان حدا مشتركا بين جميعها وهو محال والى
استحالته اشار بقوله فلا حد مشترك بين جميع البسائط واما بطلان ان لا يكون
فيه ميل فسياتي تقريره في الفصل الذي يلي هذا وهو المراد بقوله وستعلم انه
لا يتصور جرم عديم الميل وقوله مما عندنا اي المكان طبيعي بحسب طبيعة مشتركة
بما عندنا اي العالم الكون والفساد فان احتجاجهم على ان لا جسم عديم الميل وان
كان في جميع الاجسام الا ان كلامه ههنا مخصوص بالمركبات التي لا يكون الا في
العالم الذي نحن فيه **قال** الجسم المتحرك تحس فيه ميلا مما يمانعه وليس
هو نفس الحركة فان المسكن عند تسكينه يشاهد ميله وقد يكون الميل عن نفسه
كالحجر عند العود الى المركز وقد يكون من غيره فيبطل ميل نفسه كحجر حركه قاسر
الى فوق ويحس حينئذ الممانعة والميل القسري لا يبطل بذاته اذ لا شيء يرجح لعدم نفسه
ولا يبطل المتحرك لذاته اذ لو كان كذا لما استمر بعض ان يتحرك فيه اجزاء وفي ما فيه
المسافة هو من الميل القسري المعطي … شيئا فشيئا … اليه
الى الزيادة بتوسط العائق … عن الطبع
وليس الميل هو طبيعة الشيء التي هي عبارة عن مبدأ اول الكل تغير وثبات ذاتي
للجسم فانها تبقى عند السكون الطبيعي وليس الميل كذا فان الجسم اذا فصل المكان
الطبيعي لا ميل له اما انه … الطبيعة الداعية له للميل عن

ما ماله

ما ماله الى وكل ما كان الميل الطبيعي اقوى كان امتنع الجسم عن قبول الميل القسري و
كان الحركة بالميل القسري ابطأ واضعف **اقول** يشتمل هذا الكلام
على سبعة مباحث يتعلق بالميل البحث الاول في اثبات وجوده وتعيين ماهيته اما
ماهيته فهي الممانعة التي يحس بها في الجسم المتحرك كالحجر الهابط او في الجسم الساكن
كالزق المنفوخ المسكن تحت الماء واما وجوده فيدل عليه احساسه اذ لو لم يكن
موجودا لما كان محسوسا وبهذا ظهر ان قوله الجسم المتحرك تحس فيه ميلا مما
يمانعه بيان وجوده وماهيته البحث الثاني في ان الميل مغاير للحركة والى ذلك اشار بقوله
هو وليس هو نفس الحركة فان المسكن عند تسكينه يشاهد ميله وتقرير ذلك ان
الميل قد يكون موجودا في الشيء حال ما يكون الحركة مفقودة عنه والشيء الواحد في الحالة
الواحدة لا يكون حاصلا للشيء وغير حاصل له ينتج ذلك ان الشيء فاذن ليس الميل
والحركة شيئا واحدا فهما متغايران البحث الثالث في اقسام الميل وهو اما ان
يكون لا بسبب امر خارج عن الجسم وقواه او يكون بسبب امر خارج عنهما فان كان
بسبب الجسم وقواه فاما ان يكون صادرا عن ارادة وهو الميل الارادي او لا عن
ارادة وهو الميل الطبيعي والى هذين القسمين اشار بقوله وقد يكون الميل عن نفسه
كالحجر عند العود الى المركز ومن نفسه ارادي من الجسم وقواه لا مما خرج عنهما
كما ذكرت والمثال بالحجر وان لم يطابق الا قسم ما لا يصدر عن ارادة فانما يمثل
به على القدر المشترك بين القسمين لا على احدهما واما المثال المطابق للقسم الآخر
فكالبدن عند حركاته الاختيارية وان كان الميل بسبب امر خارج عن الجسم و
قواه فهو الميل القسري والى اشار بقوله وقد يكون من غيره البحث الرابع في ان
الميل القسري لا يبطل الميل الطبيعي والارادي وهذا كالحجر الذي حركناه الى فوق
فيما ان الممانعة القسرية فيه محسوسة مع ان الممانعة التي هي الميل الطبيعي مفقودة
من … الحال وهو المراد من قوله فيبطل ميل نفسه كحجر حركه قاسر الى فوق ويحس
حينئذ الممانعة البحث الخامس في سبب بطلان الميل القسري وتقريره ان ذلك الميل لما بطل
بعد ان كان حاصلا فلا بد لبطلانه من سبب وذلك السبب اما هو او غيره لا جائز ان
يكون هو اذ الممكن لا يكون سببا لعدم نفسه والا لكان ممتنعا ولان الممكن هو الذي

بنسبة الوجود والعدم الى مهيته على السواء فكما انه لا يوجد الا لسبب خارجي فكذلك لا يعدم الا
بسبب خارجي وهذا هو المراد من قوله والميل القسري لا يبطل بذاته اذ لا شيء من حيث
لعدم نفسه ولا جائز ان يكون غيره لان ذلك الغير اما الخارق والذي هو المتحرك او المخروق
بالحركة او امر مغاير لهما فان كان الخارق فهذا باطل بقوله ولا يبطله المتحرك لذاته
اذ لو كان كذا لما استمر وان كان هو الامر المغاير الذي هو المخروق فلم يتعرض الكتاب
لابطاله وكانه اعتمد في ذلك بحكم الفطرة بعد الوقوف على ما ذكر فلا بد من النسبة على
نوع مفصل وهو ان ذلك السبب المبطل اذا كان من الصفات الثابتة للمتحرك نحو لم
يستمر مبطل الميل وان كان هو الحركة فهي مقتضى الميل فلا يكون مبطلة له وان كان اجزاء
ما به كيف كان لم يستمر الميل مع وجوده وبالجملة اذا استوعبت اقسام هذا القسم
لم نجد فيها ما يصلح مبطلا له على الوجه التدريجي كما هو عليه في نفس الامر واذا بطل
القسمان تعين ان سبب بطلان الميل بعد حصوله هو المخروق والى هذا اشار بقوله فتعين
ان المتحرك فيه او اجزاؤه تعاوق المقسور وتوهن الميل القسري المستطيع مدة شيئا شيئا
واما جعل اجزاء المخروق معاوقة لان المقسور ان لم يكن الميل الطبيعي فيه موجودا ابتداء
موجودا وهو يضعف الميل القسري ولولا ذلك لما كانت حركة الحجر الصغير بقوة قسرية
اوفى من حركة الحجر الكبير بتلك القوة وليس السبب في ذلك الا ان صدا الميل
الطبيعي في الحجر الاكبر اقوى منه في الحجر الاصغر وقد توهم بعضهم من هذا ان الميل
الطبيعي مع الميل القسري يجتمعان وليس كذا بل يجتمع الميل القسري مع مبدا الميل
الطبيعي ويجتمع المبدا ان معا ويختلف توهين المخروق للميل القسري في القوة والضعف
بحسب اختلافه في الرقة والغلظ وبهذا ظهر ان ما يتحرك فيه المقسور هو السبب في
توهين الميل وابطاله اولا اولا وان غيره ان كان مبطلا الا انه يكون ابطاله على
هذا الوجه بل بعضه لمصادم دفعة وقد كان يمكن ان يختم ذلك على المط ابتداء من
غير حاجة الى ذكر ابطال باقي الاقسام لكن ذكره لا يخلو من فائدة وزيادة بصيرة وقوله
ولهذا ما يسخنها دعوة … الى البرودة … متوسط النار ولو هي الهواء يسخنها
برده الى ان يكون من الطبع … ان الحال في توهين اجزاء ما يتحرك فيه للمقسور للميل
القسري كالحال في توهين الهواء المسخنة للماء الحاصلة فيه وسخن النار … وذاك

ان

ان الماء طبعه البرودة فاذا سخن بالنار كانت السخونة فيه امرا حادثا عن سبب طبيعي
مثل في حكم الميل القسري كما ان برودته في حكم الميل الطبيعي وكان الهواء الذي هو ابرد
من ذلك الماء المسخن من حيث تسخنه يحصل برد في السخونة العرضية في الماء شيئا فشيئا
معاونا في ذلك لما يقتضيه طبع الماء المقتضي لها التي السادس في ان الميل مغاير
للطبيعة وعوارض الطبيعة بقوله هي عبارة عن مبدا اول لكل تغير وثبات ذاتي للجسم و
احترزنا بالاول عن النفس في صدور التغيرات والنمو والتوليد عنها فانها … في
ذلك ولا ينقض ذلك بان الطبيعة يقتضي الحركة بواسطة الميل لان السبب القريب فيه
هو الطبيعة ولكن شرط الميل والحاجة اليها للتغير انما هو شرط خروج الجسم عن بعض
احواله الطبيعية بحصول الحجر في حيز الهواء والحاجة اليها للثبات شرط كونه الا كذلك
كحصول الحجر في المركز واحترزنا بالذاتي عن الحركة والسكون العرضيين واستدل على
مغايرة الميل لها بقوله فانها موجودة عند السكون الطبيعي وليس الميل كذا وهو قياس
من الكلام الى هكذا الطبيعة باقية عند كون الجسم ساكنا في حيزه الطبيعي ولا شيء
من الميل باق عند كون الجسم كذلك ينتج فلا شيء من الطبيعة بميل وينعكس الى لا شيء من
الميل بطبيعة وبرهن على صدق الكبرى بقوله فان الجسم اذا وصل الى مكانه الطبيعي
لا يميل الا الى الجهة التي … قوله وكلما كان الميل الطبيعي اقوى كان امتناع الجسم عن
قبول الميل القسري وكانت الحركة بالميل القسري ابطأ واضعف وربما يستشكل هذا
بالنسبة الى ما يجري مجراها فان الميل الطبيعي فيها اضعف من الميل الذي في الحجر
الصغير مع انه اقبل للميل القسري منها وجوابه ان الذي ادعاه موجبة كلية لا يلزم
صدق عكسها كليا فليس كل ما كان امنع عن قبول الميل القسري فميله الطبيعي
اقوى لجواز ان يكون المنع عن القبول لعدم مناسبة له لذلك كما في المشكل بها
قال ولا يتصور جسم عديم الميل فانه لو امكن جسم عديم الميل لكان ممتنع
على الحركة اما الطبيعية فلانها تجب الى اخرى عن الميل واما القسرية فلانه لو حرك
قاسر بقوة حركة عديم الميل ولكن جسم مساو في حجمه ذا الميل مثلها وليكن باقي
تلك المسافة فلا شك ان زمان حركة الاطول اكثر … فاذا … ما ميله
اقل … على نسبة … بعض زمان جسم عن زمان ما ولكن ذو حركة القاسر بتلك

بطل

القوة أيضا فلا شك أنه في مثل زمان يقطع أضعاف مسافة ذي الميل يكون قد قطع في زمان
حركة جسم مثل مسافة فيصادم حركة منسوب بين ذي ميل وعديمه هذا خلف أو يكون الفرض على
أن الجسم والسابح كان في زمان واحد والعدم ما قطع مسافة ما آخر جسم بعض ميلا عن ب أو
لحركة الحاسر في مثل مسافة ا فلا شك أن يقدر بعضا آن شيء عن ما قطع زمان حركة عن
زمان حركة ما فيكون نسبة بعض زمان عن ج إليه نسبة بعض مسافة عن مسافة
فاستويا هذا خلف **أقول** لو صح عدم الميل لامتنع حركة لكنها ما امتنعت فاختلج
أما الثاني فبين البطلان وأما وجه اللزوم في الشرطية أنه لو تحرك لكان حركة إما طبيعية
أو إرادية أو قسرية ولا يسبق وظاهر الحصر في ذلك الأقسام الثلاثة على تقدير أن لا ميل باطله
وصاحب الكتاب أبطل الطبيعية بقوله فلأنها يجب أن تكون عن الميل وأما القسرية فبطلانها
فإنها لو كانت لكانت إما في زمان أو لا في زمان والقسمان باطلان أما كونها لا في زمان
فلوضوح بطلانه لم يتعرض له المص وأما كونها في زمان فلأنا إذا فرضنا ثلاثة أجسام ج
د ه وفرضنا أن الجسم ج لا ميل طبيعي فيه أصلا وأن الثاني فيه ميل موصوف مثلا فإن
حاذا الحركة قسرا بقوة ما مسافة ما في زمان ما ثم تحرك بالميل تلك القوة في خلاف
جهة ميله الطبيعي فلا شك أن حركة تكون أبطأ لوجود العائق الطبيعي فإن كانت
مسافتهما متساويتان فلابد أن تكون حركة ب في زمان أطول وإن كان زمان حركتهما
متساويين فلابد أن مسافة بالأقصر فإن كان الأول وفرضنا حركة ج في ساعة وحركة د في
ساعتين وحركة ه في ساعة ونصف لأن نسبة الزمان إلى الزمان كنسبة الميل إلى الميل لأن
الحركة من حيث هي حركة وإن كانت مستدعية للزمان إلا أنه لا يستدعي المخصص فإن الحركة
المطلقة تستدعي زمانا مطلقا والحركة المعينة تستدعي زمانا معينا فالمخصص لحركة
هو المخصص للزمان فإذا فرض المساوي فيما عدا الميل لم يكن مخصص للزمان إلا الميل
وهذا أسد مما قيل من أن الحركة من حيث هي حركة تستدعي قدرا من الزمان وتستدعي
من جهة الميل قدرا آخر فلا يلزم أن تكون نسبة الزمان نسبة الميلين وإذا ثبت أن حركة
ج الخالي عن الميل في ساعة وحركة د الذي [illegible] مثل [illegible] في ساعة ونصف فحركة
[illegible] حركة [illegible] وإذا كان [illegible] وإن يكون
الزمانان متساويين وفرضنا حركة ج [illegible] ذراع وحركة [illegible] مساوية نصف

ذراع

ذراع لحركة د فيكون لا محالة مسافة د ذراع أيضا ويعود المحال المذكور بالتقرير الذي في
الكتاب بعينه ظاهر وقد يشكل على هذه الحجة من وجوه أحدها أن الزمان ليس كله في
مقابلة الميل بل بعضه في مقابلة الميل وبعضه في مقابلة أصل الحركة وقد مر تقريره
جوابه وثانيها المنع من وجود ميلين على النسبة المذكورة لجواز أن يكون الميل حدا لا ينتهي
وجوابه أن ميل نصف الجسم نصف ميل كله كما أن الأجسام لا ينتهي في الانقسام إلى
حد يكون الميل [illegible] لا يحتمل الزيادة عليه إلا أن يكون ذلك طبعا خارجا عن
طبيعة الجسمية فلذلك الميل في نفسه واردا وثالثها أن اللي إلزام مجموع الأمور
المفروضة لا من مجرد حصول عدم الميل وجوابه أن كل واحد من تلك الفروض إذا كان واقعا
فليس المحال إلا من فرض عدم الميل ورابعها أن الحجة إنما يدل على وجود عائق عن الحركة
الطبيعية فلم قلتم أنه هو الميل فإن العائق أعم ولا يلزم من وجود العام وجود الخاص
وجوابه أن التقدير فرض التساوي فيما عدا الميل فلم يبق التفاوت في الزمان إلا
بسبب الميل وخامسها أن الميل إذا ضعف حدا لم يكن له أثر البتة وكان وجوده و
عدمه سواء وسيأتي تقريره والكلام عليه وسادسها أن هذه الحجة يمكن أن يستعمل في أن
الجسم لا يخلو عن ميل قسري يساوي الميل الطبيعي وأنتم لا تقولون بذلك وسيأتي
تقرير ذلك أيضا [illegible] وفي هذه الزيادات مباحث كثيرة لم أر التطويل بذكرها
لكون صاحب الكتاب لم يعول على هذا الدليل ولم يبن على هذا المطلب شيئا من المطالب
المهمة فلم يكن لخصوصه من المهمات فلهذا لم أستوعب الكلام فيه **قال** ضابط
والجسم إذا وجد على حالة لا يجب له من ذاته فلحوقها به لعلة فإذا جرد النظر إلى ذاته
كان ممكنا عليه بعد لما إلا لمانع وأي الممكنة إذا كانت من الوضع أو الموضوع
لكان ممكنا عليه الانتقال عنها وممكن التحرك واجب الميل **أقول** قوله وممكن التحرك
واجب الميل فيه نظر فإن الممكن في ذاته ربما كان ممتنعا لغيره وليس الحكم بوجوب الميل
لإمكان التحرك بأولى من الحكم بامتناع التحرك لعدم الميل فإن من شرط التحرك وجود
الميل والمشروط إن كان ممكنا في ذاته يمتنع لعدم شرطه **قال** ره مخلص للمجرد
ليحيا [illegible] لبعض أجزائه مما هو علة من الوضع والحيز ذاته أو أمر غيره فلا وجوب
لذلك من شيء منه إلا العلة وكان المعلول ممكنا لذاته ولا موضوع له ولا جهة فوقه يتصور

المثل المستقيم فيعين المثل المستدير **اقول** اما تسميته بالمخلص لانه يخلص مما قبله الى ما هو
وعده وخلاصته وقوله ليس بعض اجزائه الخ يريد بذلك الاجزاء بالفعل بل يريد ما يفرض له
من الاجزاء فان المحدد جسم واحد لا انفصال فيه كما عرفت وقوله بما هو علة من الوضع و
المحاذات يريد بالوضع المقولة المشهورة وستعرفها واما المحاذات فهي داخلة في مقولة
الوضع اخص منها وينبغي بذكر الوضع عن وضعها وقوله فلا وجود له لكن ترجح شئ منه
يريد انه لو وجب الوضع المخصوص والمحاذات المخصوصة لشئ من الاجزاء المفروضة في المحدد
مع عدم الاولوية لكان ذلك ترجيحا من غير مرجح وهو محال وقوله الا لعلة معناه ان الوضع و
المحاذاة وان لم يكن واجبا لما يفرض جزء الدائرة من الجزء ان يكون واجبا بسبب خارج عن ذات
ذلك الجزء المفروض وقوله وكان الجملة يمكن له الخ يعني اذا قطعنا النظر عن ذلك السبب
الموجب للوضع والمحاذات المخصوص لو كان ثم سبب موجب لهما لصح بالنسبة الى
الجزء المفروض نسبة وجودهما وعدمهما اليه على السواء ومتى كان كذلك فعلى اي حال
وضع كان امكن تبدله بغيره ولا يصح ذلك الا بالنقلة فلهذا كان ممكنا له ان المحدد و
قوله ولا موضع له ولا جهة فوقه لتصور المثل المستقيم فيعين المثل المستدير معناه انه
لما استحال النقلة على المحدد وجب وجود الميل فيه كما بيّن قبل هذا وهذا الميل الذي
فيه لا يخلو اما ان يكون مستقيما او مستديرا لا جائز ان يكون مستقيما لان الميل المستقيم لا بد
وان يكون الى جهة وكلا منافيا هو محدد لكل الجهات فكان فلو جاز عليه الميل المستقيم لكان
وراءه جهة وهي كان وراءه جهة استند عن محدد الى غيره ووجب ان يكون ذلك المحدد المغاير
له محيطا به وكان مكانا له لكون هو المحدد الذي كلامنا فيه لا غيره فلم يكن الكرة وضنا له محددا
لما محدد الجهات واذا امتنع ان يكون ذلك الميل الذي فيه مستقيما تعين ان يكون مستديرا
اذ لا ميل مغاير لهما **قال** والسدال الممكن للمحدد ليس لبعض اجزائه والى بعض ولا
خارج له بالنسبة الى الداخل ثم لو تحرك المحدد وما فيه فليس ثم صور ثابت ولا جهة معينة
ولا حركة الى غير صوب فيتعين لا بد وان يكون في وسطه ساكن ليتبدل وضع كل واحد من
المتحرك والساكن بالقياس الى غيره ولما علمت ان المحدد بسيط فيقتضي من الاشكال
المستدير **اقول** لما ثبت ان كل وضع يفرض للمحدد فهو ممكن التبدل بغيره وكان
الوضع على ما ستعلم هو نسبة اجزاء المثل بعضها الى البعض والى الامور المغايرة

الجسم

لها

لها فمتى لم يتغير نسبة بعض الاجزاء الى الآخر ولم يتغير النسبة الى امر مغاير لم يكن الوضع قد
تبدل فيه اذن فتبدل النسبتين او احداهما لكن تبدل اجزاء المحدد بعضها الى
بعض محال لان ذلك يقتضي صحة الخرق والانفصال والحركة المستقيمة عليه وقد عرفت
انها لا تصح عليه لاستدعائها جهة اخرى ومحددا آخر وهذا يقتضي امتناع تبدل
النسبتين معا عليه فتعين ان وضعه وان ما يتبدل يتغير نسبة اجزائه المفروضة الى الامور
المغايرة لاجزائه وتلك الامور لا تخلو اما ان يكون خارجة عنه او داخلة فيه والاول
محال اذ لا جسم خارج عنه فتعين تبدلها بالنسبة الى جسم واحد في هذا الداخل لا
تخلو اما ان يكون متحركا او ساكنا فان كان متحركا فاما ان يكون حركته مساوية لحركة المحدد
او غير مساوية لها اما الاول فلا يصح تبدل الوضع فيه واستدل على ذلك بقوله
ثم لو تحرك المحدد وما فيه فليس ثم صور ثابت ولا جهة معينة ولا حركة الى غير صوب
فيتعين وحاصل هذا انه لو تحرك المحدد وما فيه كلاهما لما كانا متحركين معا واما غير
المساوية فلانه وان يتصل احد الحركتين على الاخرى فان فضل حركة المحاط على
حركة المحيط فهو في حكم ما لو كان المحيط ساكنا والمحاط متحركا فتلك الحركة الفاضلة
لا غير بل الامر على هذا التقدير يكون بهذه المثابة عند التحقيق فلا يكون المحيط الذي هو المحدد
متحركا وهو خلاف الغرض وان فضل حركة المحيط على حركة المحاط كان المحيط على
الحقيقة متحركا بحركة الفاضلة والمحاط ساكنا فرجع هذا القسم الى قسم ان يكون المحدد
متحركا والداخل فيه ساكنا وذلك هو المراد بقوله فلا بد وان يكون في وسطه ساكن ليتبدل
وضع كل واحد من المتحرك والساكن بالقياس الى غيره ولما علمت ان المحدد بسيط
فيقتضي من الاشكال المستدير معناه وبرهانه قد سبق **قال** تمهيد الجسم الكائن اذا
خلع صورة ولبس اخرى فيمكن عليه الحركة المستقيمة لان اللبس المتجددة من الصورة في
مكان الخلع فله الفعل الا المكان المناسب وان لبس المتجددة في مكانها فيكون
قبل التكسر زاحم ذا المكان فيتحرك الى جهة كما يمكن على نوعيهما وان فرض لا
مكاني المتجددة والمخلوعة خاليين ورده ليس اتى ذا المكان ولكن ليس التمكن في الطرف
الآخر لكان نوعه موجبة الحركة المستقيمة **اقول** الغرض هذا اثبات
ان كل كائن فاسد فانه قابل للحركة المستقيمة وانما سماه بالتمهيد لان فائدة تظهر فيما بعده.

لم

ص

فائدة

وحيث يسمى ما كان الذي ذكر قبله لاجل المخلص يسمى هذا الذي بعده حصل بالمحدد والمكان
يحمل على الجسم باعتبار تلبسه بصورة بعد ما كان لم يكن فاحسن والفاسد يحمل
عليه باعتبار خلعه صورة ملبوسة عند لبسه صورة اخرى وتقرير البرهان ان الجسم له
بحسب كل صورة نوعية مكان طبيعي يخصه كالماء والهواء اللذين لهما بحسب المائية مكان
وبحسب الهوائية مكان آخر فاذا صار الماء هواء انتقل الى حيز الهواء واذا صار الهواء ماء
انتقل الى حيز الماء واذا كان الامر كذا والجسم الكائن الفاسد ولكن الذي صار هواء لا يخلو
اما ان يلبس الصورة المستجدة لصورة الهوائية في مكان المحللة لكان الماء او في مكان المستجدة
لكان الهواء او في مكان آخر مغاير لمكانيهما ولا يحتمل القسمة عن هذه الثلثة لاستحالة ان يكونه لا
في مكان ما كان في مكان المحللة كأن يصير الماء هواء وهو في حيز الماء فلا بد وان ينتقل بعد صيرورته هواء
بحركة مستقيمة الى حيز الهواء والى هذا اشار بقوله لانه ان لبس المستجدة من الصورة في مكان
المحللة فلا ينتقل الى المكان المناسب وان كان تكونه في مكان المستجدة لصيرورته هواء وهو
في حيز الهواء فمن الواجب ان يكون هو ما قد انتقل من حيز الماء الى حيز الهواء بحركة مستقيمة
ثم لا يمكن انتقاله الى حيز الهواء الا وان يكون زاحم الهواء ودفعه ولا يقع ذلك الا بحركة الهواء
حركة مستقيمة ايضا فتكون الحركة المستقيمة ممكنة على نوعي الماء والهواء معا وذلك هو معنى
قوله وان لبس المستجدة في مكانها فيكون قبل اللبس زاحم والمكان متحرك اليه وحركة على
نوعيها وان كان تكونه في مكان مغاير للمكاني المستجدة والمحللة لصيرورته هوائي حين
الارض مثلا فالحكم فيه انه لا بد وان ينتقل بحركة مستقيمة الى حيز الهواء الحكم لو كان تكونه في
حيز الماء وهذا ليس يعترض صاحب الكتاب لهذا القسم واما قوله فان فرض ملاصق
مكان المستجدة والمحللة فالمجاورة ليست اتحاد المكان فالمراد منه ان يكون جوابا عن
سؤال مقدر وهو ان لم لا يجوز ان يلبس المستجدة في مكان المحللة ومع ذلك فلا يلزم ان ينتقل
بحركة مستقيمة الى مكان المستجدة والوجه ان يكون الحيز والمكان مجاور للنوع ذي الصورة
المستجدة كما يكون الجزء من الماء الصائر هواء مجاور لحيز الهواء فلا ينتقل فاذا صار
هواء لم يتحرك منتقلا الى حيز الهواء الا لو كان عرضيا وان اتى الملاصق للنوع اذا
صار من ذلك النوع اتحد به فاتحد وكان مكانهما واحدا والجواب ان المجاورة غير الاتحاد
فالمكان وان كانا متجاورين فهما متغايران [illegible] فلا بد من الانتقال

الهواء ما

من احدهما الى الآخر بحسب استحقاق الصور النوعية وقوله والكل للشيء الممكن في الطرف
الآخر لكان نوعه فوجدت الحركة المستقيمة معناه انا سواء سلمنا ان المجاورة اتحاد المكان
او لم نسلم ذلك فان المجاورة لا تقع الا للاطراف والمجاور اذا صار نوع المجاور امكن
ان ينتقل من احد طرفيه الى الآخر لان نسبتهما اليه على السواء واما ان احدهما الى
الآخر انما يكون بالحركة المستقيمة فهي موجودة له لا محالة فلزم المطلوب **قال المصنف**
والمحدد للجهات لما كان فيه ميل مستدير امتنع عليه الميل المستقيم وكذا كل ذي ميل مستدير
لان الطبيعة الواحدة لا تقتضي التوجه الى الشيء والانصراف عنه فيطلب المرغوب عنه هذا
ثم فليس بكائن فاسد لاستدعاء ذلك استقامة الحركة **اقول** لا شك ان كل كائن
فاسد ففيه ميل مستقيم فههنا جعل ذلك كبرى لقياس من الشكل الثاني منتج ان المحدد
للجهات لا يقبل الكون والفساد هكذا الثاني من المحدد للجهات فيه ميل مستقيم وكل
كائن فاسد فيه ميل مستقيم فالثاني مما هو محدد للجهات بكائن فاسد وبين الصغرى
بان المحدد فيه ميل مستدير والذي مما فيه ميل مستدير ميل مستقيم فالذي المحدد فيه ميل
مستقيم وصغرى هذا قد بين من قبل واما كبراه فبيانها بان الطبيعة الواحدة لو اقتضت
الميل المستدير والميل المستقيم معا مع ان في احدهما انصرافا عن الآخر وتركا له
لكانت قد اقتضت توجها الى الشيء وانصرافا عنه فقد اختلف ومثال ذلك ان
يتحرك الجسم بحركة مستقيمة فاذا وصل مكانه الطبيعي تحرك مستديرة فيكون المطلوب
بالحركة المستقيمة مرغوبا عنه بالحركة المستديرة وهو محال فان قيل لم لا يجوز ان يقتضي
الحركة المستقيمة بشرط خروجه عن حيزه الطبيعي والمستديرة بشرط حصوله فيه كما
ان الجسم العنصري يقتضي السكون بشرط ان يكون في المكان الطبيعي قلنا في الجواب ان
الطبيعة الواحدة لم تقتض لذاتها الحركة ولا السكون بل الذي اقتضته هو الحصول
في الحيز الطبيعي ومن حالتي الحركة والسكون مطلوب الطبيعة ذلك الامر الواحد بخلاف
ما نحن فيه فان الحركة المستديرة يطلبها الفرق ويبعد عن المطلوب بالحركة المستقيمة كما عرف
ثم الجسم المحدد لو اقتضى الحركة المستديرة في حيز او مكان طبيعي له لو جاز ذلك لكان
طالبا بتلك الحركة وضعا مخصوصا طبيعيا اذا حصل على ذلك الوضع وقف
ذلك محال لان نسبة الاوضاع كلها اليه على السواء فلم يكن كون بعضها طبيعيا والبعض غير

من ض

بحركة

أولى من العكس هذا ما قيل وإن كان غير خال من الشوائب الشبهة والعادة من قوله وكذا
كل ما في ميل مستدير إلى أن ما عدا المحدد من الأفلاك المشهورة هي أيضا غير قابلة
الكون والفساد وغير ذلك بما ما ذكرناه على المحدد لأن كل ما ذكر مبني على استحالة
انسياح الحركة المستقيمة عليه بوجه أن كل ما يمتنع الحركة المستقيمة عليه يمتنع عليه هذه الأحكام
المذكورة عليه لكن الأفلاك المشهورة كلها يمتنع الحركة المستقيمة عليها بدليل أن لها
ميلا مستديرا وكل ما في ميل مستدير فليس له ميل مستقيم ولا يمكن الحس الميل
مستقيم قابل للحركة المستقيمة فهذه الأفلاك ليست قابلة للحركة المستقيمة ويلزم
المطلوب بناء على صحة الأصول **قال** ره ولا يتحرق لما ذكرنا من وقوع الحركة في العدم وغير
ذلك ولأنه إذا تحرك العالم عند الخرق انطاوعت الأجزاء والجهات المختلفة دون ما تحته فلها
ميل مستقيم مختلف وإن لم يكن إلا الأجسام البسيطة التي فيها ميل مستقيم وقد برهن أن ذا الميل
المستدير يستحيل عليه ذلك والأفلاك الثابتة لها الميل المستدير لا يتحرق ولم يكن ذلك **أقول**
قوله ولا يتحرق لما ذكرنا من وقوع الحركة في العدم معناه أن المحدد للجهات يستحيل عليه
الخرق والانخراق لأن ذلك لا يتم إلا بالحركة المستقيمة والحركة المستقيمة إنما هي نحو جهة و
المحدد ليس وراءه جهة ولا شيء فيكون لو انخرق أو خرق متحركا في العدم وذلك محال
وقوله وغير ذلك يريد أن من جملة ما ذكرنا التضامن أن له ميلا مستديرا فلا
يكون فيه ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة وكل ما يخرق فهو قابل للحركة المستقيمة
فالمحدد لا يخرق قوله ولأنه إذا تحرك العالم عند الخرق انطاوعت الأجزاء في الجهات
المختلفة دون ما تحته فلها ميل مستقيم مختلف معناه أنه لو جاز الخرق عليه لما كان الخرق
لذاته وإلا لما كان منفصلا بل لابد وأن يكون الخرق بسبب قاسر وذلك السبب القاسر لا
يخلو عند الخرق من أحد أمرين إما أن يكون أجزاء المخروق مطاوعة له فإن كانت مطاوعة له
في الجهات المختلفة وجب أن يكون له ميل مستقيم إلى خلاف تلك الجهات لما علمت أن كل
متحرك بالقسر إلى جهة فله ميل طبعا إلى خلاف تلك الجهة فإذا طاوع القاسر إلى جهات
مختلفة فعنده ميل مستقيم إلى جهات مختلفة قوله وإن لم يكن إلا الأجسام البسيطة التي
فيها ميل مستقيم هذا هو القسم الثاني وهو أن لا يكون أجزاء المحدد التي هي مطاوعة
للقاسر عند الخرق مائلة إلى الأجسام وذلك أيضا إنما يصح بأن يوجد فيها ميل مستقيم

الى

إلى جهة الأجسام لا إلى جهة مطاوعة القاسر قوله وقد برهن أن ذا الميل المستدير يستحيل عليه
ذلك معناه أنه لما ثبت أن كل ما يخرق فلابد فيه من ميل مستقيم وقد كان من
جملة ما مضى من البرهان أن ذا الميل المستدير يستحيل عليه الميل المستقيم أيضا لاستحالة
أن يقتضي الطبيعة الواحدة توجها إلى شيء وصرفا عنه وجب أن لا يكون المحدد ذا
الميل المستدير قابلا للخرق قوله والأفلاك الثابتة لها الميل المستدير لا تنخرق يعني بذلك
معناه أن المحدد كما أنه لا يتحرق لأجل ما فيه من الميل المستدير فكذلك ما عداه من
الأفلاك المشهورة لأجل ما ثبت لها من الميل المستدير بدليل حركتها المستديرة التي
هي بواسطة الميل والدال على الوجود فيها كاف في أن لا يجوز أن تكون قابلة للخرق يعني
ما استدل به على ذلك في المحدد طريق المطاوعة واللامطاوعة **قال** ره ومن
أول دليل الميل الجهة أكثره رأي بعض العلماء قال المشرقي المستدير إذا انساق
أوضاعه بصور الحجر ميل أوضاعه ولاه بل عند الاستواء ويرها الميل فيه بعد فان
الضعف من الممانع عند قوة كثرة قد تسوى مع عديم الممانع الجرم الثقيل الذي
لا حركة ولا ممانعة إلا الكثير من الرجال قوة محرك أو ممانعة واحد منهم إذا استعمل وجودها
وعدمها والتأثير سواء عند سدة القوة لا زائد عليه **أقول** لما أثبت وجود الميل
لكل جسم وتكلم فيما سيتوقف عليه من المباحث ذكر ههنا أنه إنما أتى بذلك على
سبيل الحكاية لمذهب بعض الفضلاء لا لأنه يرى ذلك أو بعدم صحة الأدلة المحكية عليه
لأن كله مبني على وجود الميل لكل جسم وما ذكر على أنه برهان عليه فهو مدخول وسعد فيكون
كل ما فرع عليه من الأحكام كذلك لأن الطعن في الأصل يستلزم الطعن في الفرع على
أن من فرع عليها لا يخلو مع تسليم الأصل من شبهة وانتظار للحاجة إلى إيراد ما بعد ثبوت
الطعن الساري إليه من الأصل وبين ذلك الأصل على وجهين لصحتهما طريق
الحل والثاني من طريق المعارضة أما الذي من طريق الحل فهو أن الذي أثبت به تعميم الميل
في الأجسام قد عرف أن الصحيح منه أنه لا يجوز أن يستوي زمان حركة ذي الميل وعديمه
لاستحالة أن لا يكون للميل أثر أصلا فيكون وجوده وعدمه سواء وذلك محال وهذه
المقدمة ممنوعة فإن تأثير الجزء لا يلزم أن يكون حين ما يؤثر الكل والميل القوي إذا اقتضى زمانا
للحركة لا يلزم أن يكون الميل الضعيف يقتضي من الزمان ما نسبته إلى الزمان الذي اقتضاه

القوى كنسبة ضعف هذا الى قوة ذاك وحتى ذلك مثال اورده وهو ان الغام
الرجال مثلا اذا حركوا شيئا من الاجرام الثقيلة كالحجر العظيم فادا رفعوه مقدار ذراع
لا يلزم ان يكون الواحد منهم لو انفرد برفعه جزءا من الف من ذراع بل جاز ان لا يتمكن
من تحريكه عند الانفصال اليه فيكون وجود ذلك المحرك الواحد وعدمه على السواء
هذا لم يلزم منه والوهم يحكم فيه ان اثر ذلك الواحد وكذا كل واحد انما هو مشروط بانضمام
الباقين اليه بحيث يكون للمجموع اثر واحد لا يتوزع على الآحاد عند الانفراد بل
ذلك يكون عند الاجتماع لا غير وبمقايسة الميل بهذا المثال يظهر وهو ان الميل لا
يعقل له الا المدافعة والممانعة بحيث لا ممانعة فلا ميل والقصد وجود ميل وان
كان ضعيفا انما يصح اجزاء الميل مجرى هذا المثال لو كان الممانعة والمدافعة من اثاره
لا ان يكون هو نفسها وقوله المشرق يريد صاحب الحكمة الاشراقية لان ملك لا يكون
الا حتما ان يدعي الاشراق وهو ما يفيض على النفوس وينطبع فيها من العلوم من جهة العقول
الفعالة وذلك يمكن ان يكون الاتطابق في نفس الامر كما ستأتي بيانه وقوله المستدير
اذا كان وان اوضاعه تستوي لطرح ميل او اوضاع ولا ميل عند الكسوة اكثرهم ان
ستر قبل الطبع في برهان الميل ان المحدد للجهات ليس له ميل مخالف للميل الذي
هو من نفسه المحركة له بالارادة لان المحدد مستدير ليس بعض الاوضاع اولى بين
البعض وكل كذا فلا ميل له اذ لو كان له ميل لما كانت اوضاعه متساوية بل يلزمه
حينئذ عكس البعض ان كانت اوضاعه متساوية فلا ميل له فالمحدد لا ميل له
ويحسن هذا البحث ان المحدد كل وضع يعرض له ليس ذلك الوضع بالنسبة الى
جرم المحدد اولى من غيره من باقي الاوضاع وكل كذا فهو ممكن الجهة كالمحركة فلا
يخلو اما ان يكون فيه ميل مخالف لجهة فلك كحركة او لا يكون فان لم يكن فهو المطلوب
وان كان فيه ميول مختلفة بحسب اختلاف ما فيه من الحركات التي بحسب الاوضاع المتساوية
والاوضاع متساوية الميول المنبعثة عن الطبيعة الى جهة ولا العكس الا المدافعة فلو كان فيه
ميول متساوية في جهات مختلفة لما كان فيه ميل اصلا هكذا وعلى تقدير ان لا
يكون خلفا فيثبت مطلوبنا وقوله وبرهان الميل فيه هو فان الضعيف من
الممانع عند قوة كثيرة فقد تساوي مع عدم الممانعة معناه ان القوى المحركة بالقسر اذا

كان

اذا كانت شديدة جدا ربما تستوي بالنسبة اليها الجسم الذي فيه ميل ضعيف بالقسر يمانعها
منها ضعيفا والجسم الذي لا ميل ممانع فيه اصلا وقوله والجرم الثقيل الذي
لا حركة ولا ممانعة الا كثر الرجال قوة محركة او ممانع واحد منهم اذا استقل
وجودها وعدمها والتاثير سواء عند شدة القوة الزائدة عليه معناه يصح
ادعاء من استوى ادنى الممانعة الضعيفة وعدمها في عدم التاثير فان الجرم عدم
الثقيل كالحجر الذي لا يقدر على تحريكه الا جماعة من الرجال ولا يقدر على منع الجماعة
المذكورة من تحريكه الا جماعة من الرجال ايضا لا يكون واحد منهم في تحريكه اذا استقل ذلك
الواحد بالتحريك كالا يكون في منع الجماعة عن التحريك وعلى هذا فان وجود قوة واحدة
ذلك الواحد المحرك او الواحد المانع من الحركة وعدم تلك القوة منه وبيان
في التاثير التحريك او المنع منه بالنسبة الى شدة قوة الجماعة الزائدة على قوة ذلك
الواحد كما عرف وجه التحقيق في ذلك قال واعلم ان حجرين مثلا متساويي
الميل اذا تحرك احدهما الى المركز وحركنا الثاني اليه بقوة ان الثاني الذي
حركناه اسرع لانضمام قوتنا الى ميله ثم لو كان عدم الميل موجودا وحركناه
ايضا الى المركز بتلك القوة وحركنا بها الحجر اليه سواء لحركة الحجر اسرع الميلين ونحن
انهما ساويا فاذا حركناه بقوة تامة المذكور قسرا صرفا الى المركز مثلا على ما
قلنا من ان هذا الحجر كان المحال لازما على طريقة او الزم وليس كذا اقول
هذا هو الخلل الذي بعد في برهان الميل من طريق المعارضة وتقريره ان نفرض
اجساما ثلاثة احدها جسم متحرك الى المركز بميل طبيعي له اليه كالحجر وثانيها جسم
ارضي كحجر آخر فيه ميل الى المركز ايضا والميل ذلك الجسم في الشدة والضعف
وهو مع ذلك متحرك الى المركز بذلك الميل الطبيعي وبميل آخر قسري معين للميل
الطبيعي وثالثها جسم لا ميل فيه الى المركز متحرك اليه بقوة قسرية وبتلك القوة القسرية
التي حرك بها الجسم الثاني الى جسم فيه ميل طبيعي الى جهة المحيط ايضا هو اول
الميل الذي في الجسم الذي فرض فيلزم ان الجسم المذكور متحرك بميل بتلك القوة
الى جهة المركز واذا تقرر هذا الفرض فالجسم الثاني متساويا والاحد الميلين متساويا وقوة الميل
القسري الى قوة الميل الطبيعي المشترك بينهما فلا بد ان يزداد بتاثيره في سرعة الحركة

الى المركز وهذا هو المراد من قوله ان الثاني الذي حركته اسرع لانضمام قوتا ميله وميل
هذا هو ايضا اعني الثاني حركة اسرع من حركة الثالث لان الثاني يتحرك بميلين والثالث
يتحرك بواحد بعد سقوط ذلك هو معنى قوله بحركة الجزء الرابع الميلين واما الجسم الرابع
فحركته ابطأ من الثاني والثالث والخامس فهذا الرابع هو الذي نحن فيه وان كان
الميل ثابتا وهذا الخامس هو الذي نحن فيه هناك ايضا فلنفرض ان زمان حركة الرابع
ضعف زمان حركة الثاني ولتكن الرابع في ساعة ونفرض ان الميل المعاوق في
الخامس نصف الميل المعاوق في الرابع فيلزم على سياق ما بين في برهان الميل ان
يكون زمان حركة الخامس نصف زمان حركة الرابع لكن الرابع في ساعة والخامس في نصف
ساعة فيكون زمان حركة الخامس نصف زمان حركة الرابع لكن الرابع في ساعة و
الخامس في نصف ساعة فتساوى زمان حركة ما فيه ميل معاوق مع زمان ما لا ميل معاوق فيه
بل فيه مع ذلك ميل موافق هذا خلف فلو لزم وجود الميل المعاوق عن الحركة القسرية
في كل جسم بالبرهان الذي مضى للزم ههنا في الجسم المفروض بانا ان يكون له الميل مع
الطبيعي الى المركز والميل القسري الموافق له ميل آخر الى المحيط مخالف للميل الطبيعي
وذلك مح لاستحالة اجتماع الميلين المختلفين وقوله وههنا انهات وما يريد ان
الثاني مع كونه اسرع من الثالث في نفس الامر فانا نرى لنا انه ليس باسرع منه
بل مساوله في السرعة والبطوء ان المحال يلزم من ذلك فضلا عما لو كان اسرع و
قوله فاذا حركنا في المذكورين عن راس فالى المركز مثلا على ما قلنا مع هذا
المح كان المحال لازما على طريقه او الزم فاعلم ان ارادت الجسم الذي فيه ميل معاوق
عن الحركة القسرية وبذلك الجسم الذي فيه ميل كذلك الا انه اقل وهما المذكوران
في برهان الميل فاذا استعملنا ههنا ذلك البرهان مع الجزء الذي فيه ميلان الى
المركز احدهما طبعي والآخر قسري كما استعملناه هناك في ... ونريح الجسم
العديم الميل المعشي لم يلزم المح ههنا كما لزم هناك اما ان المح لازم فلما علمت
واما انه الزم فلانه هناك لزم مساواة ما له ميل معاوق لما لا ميل معاوق له و
ههنا لزم مساواة ما له ميل معاوق لما ليس له ذلك وفيه مع ذلك طبيعي ميل
موافق ولا شك ان هذا اشد استحالة وقوله وليس كذا يريد ان برهان الميل لو

كان

اسداد الوهمي

ل الجسم

كان حجة لكان عدم وجود ميل معاوق في الجسم المتحرك الى المركز بميلين طبعي وقسري
محالا لكن ذلك ليس بمح لان هذا الميل المعاوق معدوم عن الجسم المذكور في نفس
الامر لاستحالة وجود ميلين طبعيين الى جهتين مختلفتين في جسم واحد ولو كان عدمه محالا
لما كان معدوما في نفس الامر لكنه معدوم فليس بمحال واعلم ان المص لما لم يكن احتج
على وجود الميل في كل جسم بالبرهان مع كونه لا يرى صحته بل من طريق الى آخر لو كان
ربما لكان مفيدا للمتعلم لان افادة النفس باخوذه من حده ما كان يكون فيه
نقد ولا عليه طعن والامر عنده بخلاف ذلك **قال** فكفانا ان المحدد
لا يتحرك ما سيأتي ولا يتحرك الى استقامة فليس بكائن ولا فاسد وميل العنصريات
محسوس وللمستدير ميل آخر سنعرفه **اقول** لما بنى على تعميم وجود الميل ان المحدد
لا يتحرك ولا يتحرك حركة مستقيمة ولا يقبل الكون والفساد ثم من بعد ذلك ان
برهان الميل فيه قد ذكر ههنا ان القدح في وجود الميل الذي عليه الاحكام
المذكورة للمحدد لا يقدح في حصول هذه الاحكام له لانه قد ثبت امتناع الحركة
المستقيمة عليه لا من طريق وجود الميل بل من طريق آخر ستجي له الحركة والعدم والد
ويلزم من ذلك ان لا يقبل الخرق ولا الكون والفساد لان كل ما يخرق فهو قابل
للحركة المستقيمة وان الكل كائن فاسد وكلما لا يتحرك الحركة المستقيمة فليس بمخرق
ك
ولا كائن فاسد وذلك كاف في نفي هذه الاشياء عن المحدد واما في الافلاك
المتحركة بالحركة المستديرة فلا يكفي ذلك في نفي هذه الاشياء عنها فلهذا اقتصر على
ذكر المحدد وبعد ان قرر هذا ذكر ان الميل لا يخلو عنه جسم لكن لا عن طريق ذلك
البرهان المزيف بل من طريق آخر وهو ان الاجسام على قسمين عنصرية وفلكية اما
العنصريات فلكل واحد منها ميل محسوس الى حيزه الطبيعي لا حاجة الى اثباته
ببرهان واما الفلكيات فستعرف ان حركاتها المستديرة نفسانية فلها ميل نفساني
وهو الذي اشار اليه بان ميل آخر لانه لم يصرح بذكر الميل النفساني من قبل بل ذكر
الطبيعي والقسري لا غير **قال المص** اللمع الثالث في المكان وله امارات
اربع باتفاق الجماهير الاول هو ان انتقال الجسم عنه الى غيره والثاني استحالة
حصول جسمين فيه ما ... احدهما معا والثالث انه ينسب الى الجسم بلفظ في وما في

معناها والرابع انه يختلف بالجهات فيقال فوق وتحت ونحوهما وظن ان المكان هو الهيولى وقيل
هو الصورة وقيل ما يستقر عليه الجسم والامارات المسلمة كلها ليس ولا واحد منها
يجمع فيه وليس شيء منها بمكان وفي الاول يلزم ان يكون الجسم في احد جزئيه هذا مع

اقول ولما كانت الاربعة بانفاق الجماهير فاعلم ان العادة في ذكر امارات
عند الجماهير ان الشيء اذا لم يسلم فيه علامة او لازم او خاصة او امر ورائه لا يصح الرابع
فيه والاختلاف فيما يتبين به تلك بتصير ذلك خلافا لفظيا ولولا ذكر هذه الامارات فيها
يكن فيه لما امكننا ابطال قول من يقول ان المكان هو ما يستقر عليه الجسم مثلا اذ ليس
لنا منع العناية والاصطلاح وقوله الاول جواز انتقال الجسم عنه الى غيره ايراد نحو
ان من الاجسام ما لا يجوز خروجه عن مكانه كما قيل في الافلاك وجوابه ان المراد جواز
انتقال الجسم من حيث هو جسم ممكن وذلك لا ينافي الامتناع بسبب كصورة نوعية
او غيرها فان عدم الانتقال في امثال هذه لا لانها اجسام او ممكنة بل بسبب آخر وقوله
والامارات المسلمة كلها ليس ولا واحد منها يجمع فيه يريد ان الامارات الاربعة التي
سلم الجمهور حصولها للمكان لا يجمع في واحد من هذه الثلاثة اعني الهيولى والصورة وما
يستقر عليه الجسم وليس ولا واحد من الثلاثة المذكورة بمكان يجمع فيه هذه الامارات الاربع
اما الهيولى فلان الجسم من حيث هو جسم او ممكن على تقدير ان يكون هيولاه هي المكان لا يتصور
انتقاله عنها لان الشيء لا ينتقل الا بجميع اجزائه والهيولى هي احد جزئي الجسم فلو انتقل
لانتقل بانتقاله فلا يتصور انتقاله عنها وان تصور انتقاله في الجملة وكل ذي
جزء فانه يمتنع لذاته ان ينتقل عن شيء من اجزائه الى غيره وهو باق بعينه وحال النقلة وما
واما الصورة فحكمها هذا الحكم واما ما يستقر عليه الجسم فلانه ينسب الجسم اليه لفظ في وما
في معناها من الالفاظ الدالة على الظرفية الا اذا كان كالماء في الكوز والوتد في
الحائط وزيد في الدار فان الرمل اذا استقر على مقدار الدرهم لا يقال الرمل فيه بل
يقال عليه وهذه منطبقة على صورة قياسية من الشكل الثاني كقولنا كل مكان يصح انتقال
الجسم عنه ولا شيء من الهيولى او من الصورة يصح انتقال الجسم عنه فلا شيء من المكان بهيولى
وللصورة وكقولنا بعض ما يستقر الجسم عليه ليس ينسب اليه بفي وكل مكان ينسب
الجسم اليه بفي فبعض ما يستقر الجسم عليه ليس بمكان فليس كل ما يستقر الجسم عليه فهو

الجسم

مكان

مكان ليكون كذا هذا الغايل لم يجعل المكان مفهوما سوى ذلك بحث وقوله وفي الاول يلزم
ان يكون الجسم في احد جزئيه هذا مع ما بيانه ان المكان مكان الجسم هو هيولاه او صورته
ومهما اراده بالاولين لكونه ذكرهما اولا فلزم ان يكون الجسم في احد جزئيه والثاني باطل
فالمقدم مثله اما الشرطية فبيانها بما ذكرنا من ان الجسم مركب من الهيولى والصورة
فيكون كل واحد منهما جزؤه واما بطلان الثاني فمن بداهة فان قيل اذا كانت الامارة
الاولى كافية في منع ان يكون المكان هيولى او صورة والامارة الثالثة كافية في منع ان
يكون ما يستقر عليه الجسم مما العادة في ذكر الثانية والخامسة في الرابعة ان الثانية يحتاج اليها
لتمييز المكان من المحل لكنه لا يحصل فيهما فان المكان الواحد لا يجتمع فيه جسمان يكون
حصول لكل واحد منهما والمحل الواحد يجمع فيه حالان يكون كل واحد منهما بتمامه ساريا في
ما يشاركه كالطعم واللون في التفاحة في جسم واحد ولا يعارض هذا بان جواز الانتقال
يكون فرقا بينهما لانا نقول اذا كان كذلك الا انه يعتبر وابانة الفرق الى اقامة البرهان
على عدم جواز انتقال الصور والاعراض في محل الى غيره وان عدم جواز ذلك لذواتها
وليس حلولها في محالها ولا كذلك جواز اجتماع حالين في محل وعدم جواز اجتماع جسمين
في مكان فانه بين بذاته لا يفتقر الى حجة وبرهان واما الامارة الرابعة فبعضهم زعم ان
النفس مكان للبدن وذلك يبطل بالتسليم والمكان انه يختلف بالجهات والنفس
ليس لها جهة ومما نوقش به بين المكان والمحل ان الحال في المحل يكون شائعا فيه بكليته
كالسواد في الجسم ولا كذلك المتمكن في المكان **قال رح** وظن ان المكان
هو الخلاء وهو امتداد يمكن فيه فرض الابعاد الثلاثة قائمة لا في مادة من شأنه ان يملأه
الجسم ويجوز ان يخلو عن الجسم عند قوم ولا يجوز عند غيرهم **اقول** انه ابطل اولا
مكانية ما توهم انه هو المكان من الاشياء التي لا تصدق الامارات الاربعة عليها ومقصوده
الآن ان يبطل مكانية ما توهم انه كذلك مما يصدق الامارات المذكورة عليه لو كان موجودا
وذلك هو الخلاء فانه اشبه الاشياء بما اراد الناس فيهم بابطال وجوده اما تعريفه فهو
قوله الخلاء امتداد يعم الخط والسطح والجسم وامكان فرض الابعاد الثلاثة فيه يخرج الخط
وكونها قائمة يخرج السطح فان المراد بالقائمة كونها على زوايا قائمة وذلك لا يتأتى
في السطح وان كان يتأتى فيه فرض بعدين لكن لا على زاوية قائمة كما عرف وكونه قائما لا في مادة

ذة

يخرج الجسم التعليمي فانه عرض لابد له من محل وذلك المحل هو المادة والسعد يرى ان لا مادة
ويكون من شانه ان يملاه الجسم يخرج الجسم الطبيعي فان الجسم الطبيعي لا يملاه جسم آخر
لانه هو من نفسه ملأ ولا يملأه شيء آخر واما آراء الناس فيه فاصلها رايان وما
عداهما متفرع منهما الاول ان هذا الامتداد المذكور يجوز ان لا يجامعه امتداد
جسم طبيعي بل يبقى فارغا صرفا وقد ذهب الى ذلك جماعة من المتكلمين وهذا هو المراد بقوله
ويجوزون ان يخلو عن الجسم عند قوم الراي الثاني قول من يقول بوجود هذا الامتداد الا
انه لا يجوز خلوه عن الجسم وهو مذهب قوم آخرين والمراد بقوله ولا يجوز عند
غيرهم والفرق بين هذا المذهب وبين مذهب القائلين بانه لا خلا ان اصحاب الراي
يرون ان بين طرفي الاناء مثلا بعدا اذا دخله بعد الماء وازيحت لو خرج الماء منه
ولم يدخل في ذلك الاناء جسم آخر كالهواء وغيره لبقي البعد بين جوانب الاناء فارغا
لكن خروج الجسم عنه من غير ان يخلفه جسم آخر مما لا يمكن واما من لا يرى ان
للخلا وجودا وتحققا فانه لا يقول ان بين طرفي الاناء بعدا متحققا لبعد الجسم الذي
في ذلك الاناء فهذا هو الفرق ويتفرع من هذين الرايين آراء اخر منها ان منهم
من يقول ان وراء العالم خلا لا يتناهى ومنهم من يقول انه لا خلا الا القدر الذي
فيه العالم وليس وراء العالم لا خلا ولا ملا وان من الاجسام التي في هذا العالم
ما هي غير متماسة ولا يوجد فيما بينها جسم بما بينهما من العاملين بالخلا من يقول
انه شيء موجود ومنهم من يرى انه لا شيء وآراء اخر غير هذه لا حاجة الى استقصائها
واذا ابطل وجود الخلا بطلت هذه الآراء باسرها **قال** والمجوزون
لخلو الخلا اتفقوا وراء العالم ممتد اعني بعدا ما وعرفت استحالة اللانهاية فيه و
وجوده محال لانه لو كان بما يشغله جسم اذا حصل فيه وصفوفه في الاقطار كلها
لا شك انه يزداد على الخلا المساوي لاكبر منه ولا شك ان من الاجسام المتباعدة
الخلا اكبر من المتقاربة فله مقدار فهو كم فليس لا شيء واذا كان له طول
وعرض وعمق فهو جسم **اقول** لما ذكر الآراء في الخلا شرع بعد ذلك في ابطالها
وابتدأ اولا بابطال قول من يرى ان وراء العالم خلا لا يتناهى والقائل
بذلك لا يخلو اما ان يرى الخلا شيئا موجودا او يرى انه عدم محض فان كان يرى

بينهما لما بينهما ومنهم من يقول انه ليس
في العالم جسمان متماسان ولا يوجد
صح

عدم

عدم فليس عنه ومن اهل الحق منازعة فان حاصل دعواه انه ليس وراء العالم شيء
وذلك مما لا يخالف فيه نفاة الخلا بل هو عين مذهبهم فانهم اذا نفوا الخلا فقد
اعترفوا بانه وراء العالم ليس شيء ولا مساواة لان ما ليس بشيء لا يصدق عليه انه مساو و
لا انه غير مساو بل يسلب عنه المساواة وعدمها ولاجل ان هذا الراي يرجع عند التحقيق
الى مذهب نفاة الخلا لا الى ما يغايره لم يتعرض له صاحب الكتاب وانما
قال بان ما عرفت ان الخلا ان العدم الصرف لا يمكن فيه فرض الامتدادات المتقاطعة
فكان نفس تعريف الخلا كافيا في ابطال كونه عدما فلم يتعرض بعد ذلك الى
ابطال ثان وان كان القائل ان الخلا الذي وراء العالم لا يتناهى يرى مع ذلك
ان الخلا شيء وذات موجود فيدل على ابطاله ان ذلك الخلا على هذا التقدير هو
امتداد موجود وكل امتداد موجود فيجب ان يكون متناهيا كما سبق فالخلا
الذي وراء العالم يجب ان يكون متناهيا وفرض انه غير متناه هف واذا عرفت
هذا فقوله اتفقوا ان وراء العالم ممتد اعني متناه اراد شيئا ممتدا فاضمر الموصوف
واظهر الصفة وفيه اشعار بان الخلا الذي هو في ابطاله ليس بعدم محض بل هو شيء ما
وقوله وعرفت استحالة اللانهاية فيه اشارة الى ما يبرهن به على وجوب
تناهي الامتدادات وبعد ان تكلم في ابطاله من قول ان وراء العالم خلا
لا يتناهى شرع في ابطال وجود الخلا كيف كان على اختلاف الآراء فيه ونصب على ذلك
عدة براهين الاول منها ان الخلا لو كان موجودا لكان قابلا للزيادة والنقصان
وكل ما كان كذا فهو اما كم واما ذو كم وعلى التقديرين فاما ان يقوم بنفسه او بمحل فان قام
بنفسه وله طول وعرض وعمق اذ التقدير انه كذلك فهو ماخوذ في حده لكان
جسما اذ لا نعني بالجسم الا الجوهر الذي فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قائمة
وهذا بهذه الصفة فيكون جسما اما انه جوهر فلان التقدير قيامه بنفسه واما في العقود
وانها ماخوذة في تعريف الخلا واذا كان الضابط في الجسم ذلك فكل ما هو كذلك
فهو جسم فالخلا جسم ولا شيء من الجسم بخلا فلا شيء من الخلا بخلا هف فان لم يقم الخلا بنفسه
فهو في محل وكل ما هو في محل فهو في مادة اذ ذلك المحل يكون ح هو مادة ولا شيء مما
هو في المادة بخلا فيلزم الخلف المذكور وحاصل هذا انه لو كان الخلا موجودا

لكان الخلا ليس بخلا والسال ايضا فالمعدوم مثله وبعوز الشرطيه ما عرف وادله بتقرير هذا
قوله وجوده محال بيدان وجود الخلا محال على كل التقادير سوا فرض داخل العالم
اوخارجه كان مباينا او غير مباين خلوه عن الجسم اولم يصح وقوله لانه لوكان
هناك جسم اذا حصل فيه اصغر منه في الاقطار كلها يزداد على الخلا
المساوي للاكبر منه اراد بكان ههنا التام فيكون معناه انه لو وجد الخلا لكان الذي
يشغله جسم يمكن ان الخلا اذا حصل فيه اصغر من ذلك الجسم ولو في قطر واحد فقط
بل في جميع الاقطار فان الخلا المساوي للاكبر من ذلك الجسم يزداد على الخلا الذي
كان يحيط بالجسم الاصغر وقوله ولا شك ان بين الاجسام المتساعده الخلا اكبر
من المتقاربه معناه ظاهر وهو بيان بان يقبل الخلا للزياده والنقصان وكان
البيان الاول اخص بالخلا الذي لا يخلو عن الجسم والثاني اخص بالذي يخلو عنه
وان كان كل من البيانين عاما والذي يخلو والذي لا يخلو وقوله فله مقدار هذا
متيجه ما مضى وصوره القياس الخلا يقبل الزياده والنقصان وكل ما يقبل
الزياده والنقصان فله مقدار فالخلا له مقدار وقوله وهو كم الضمير عايد الى
المقدار لا الى الخلا اذ لا يلزم ان يكون كل ما يقبل الزياده والنقصان فهو كم الا
اذا كان قابلا لها لذاته وهو فيه سعي في ذلك وقوله لاشي معناه ان العدم المحض لا
يكون كلا ولا ذا كم فلا يمكن ان هذا العدم اكبر من ذلك العدم ولا اصغر منه وكل ما يصدق
عليه ذلك فليس بعدم فالخلا ليس بعدم وقوله واذا قام بنفسه وله طول وعرض
وعمق فهو جسم معناه ان هذا الخلا الذي يقابل للامتدادات الثلثه المتقاطعه
على الزوايا القوايم لا يجوز ان يكون بغيره والا لكان في ذلك الغير ماده له فلا يكون
خلا كما عرفت فتعين ان يقوم بنفسه ومتى قام بنفسه وجب جوهريته ولا معنى للجسم — يقوم
الا الجوهر الذي هو بالصفه المذكوره فالخلا اذا جسم فان قيل لا يجوز
ان يكون المقدار الذي في الخلا لا لشي انفسه قلنا هذا المبطل لان القطر الواحد — الاحد
من اي زاويه حائط ال اسفل الى ما يقابلها ليس في الابعاد الحد ان الحيط
ما يساويه **قال** ويزيده بيانا ونقول ان طبايع الكم المتصل كلها كم حاجه
المتصل فهو كم متصل اذ المنفصل لا يطابق المتصل والكميه المتصله لو كان

اشخاصه
لها طبيعه مستغنيه عن المحل فما افتقر نوعها الى المحل اذ لا لازم النوع لذاته لا يفارق
والمقارنه من نوعها يوجب افتقار كل واحد فالخلا انفصاله في ماده فهو جسم وقد
فرض لا كذلك هذا خلف **اقول** اي والبرهان الذي قيل هذا من ان الخلا قابل — بهنا
للزياده والنقصان ثم بين انه كلما كان كذا لم يكن خلا وهذا البرهان يشارك
لما قبله في مقدمته لكنه بين الثانيه منهما خاصه بيان هو اوضح مما مهدها في البرهان المتقدم
وذلك هو معنى قوله ويزيده بيانا وهذا البيان هو المشهور في الكتب واما الاول فلم
اجده في كلام غيره وقوله ونقول ان طبايع الكم المتصل الضمير في انه عايد الى الخلا
المقدر وجوده وقوله والكميه المتصله لو كان لها طبيعه مستغنيه عن المحل فما افتقر نوعها — لم
الى المحل يريد ان هذا الخلا الذي هو الكم متصل لا يشك في استغنائه عن المحل لما
والا لكان خلا كما سبق تقريره وكلما استغنى بعض اشخاصه او بعض اصنافه عن المحل
فنوعه مستغن عن المحل لكن نوعه هو الكم المتصل فيلزم ان يستغني الكم المتصل
عن المحل في ذلك ظاهر البطلان **قال** ونعلم ايضا انه لا يقبل الانفصال الوهمي
فلا بد له من ماده كما سبق وان منع جواز الانفصال فيقال اذا حصل فيه الجسم
لم يجتمع مع الخلا مقدره وفصله وان اجتمع معه فلا حل المقداران صاره بعدا
واحدا بلا زياده مقدار ولا نقص وجدانا واحده وقد عرف ان الانسان قد — وحده ثم
صارا واحدا وايضا نعلم ان الاجسام تمانع عن التداخل والتداخل هو ان
يلاقي الواحد بشيئين بكليته كل الاخر فيكون لكله مكان جزوه وهو من الاستحاله وتمانع
الاجسام ليس الا لكان ابعادها والجسم لما جاز ان يلاقي بعض الاخر بعضه
دون الكل فالكل ليس للجوهر ولا للصوره ولا للماده فانها لو تسعت ملاقاة
الكل بالكل لمنعت ملاقاة البعض بالبعض فانها متساويه في الكل والبعض والتالي
ظ فكذلك المقدم ولا يظن ان التقا الجسم اخر بسطح عرضي دون ذاته فان السطح
ان التقاه دون الجسم فلكل طرف لا الاخر وطرف الجسم فالسطح ذو عمق فصار
جسما هذا خلف وعلى هذا حال الخط والنقطه ولا التقا في عرضي جسمين ان امتنع
لعدم مواقعهما بنفسيهما فاذا ثبت ان التمانع للاجسام البعدي فلا يتصور التداخل
في الخلا ولا في الملا فبطل به **اقول** هذا برهان آخر على استحاله الخلا وتقريره

ان الخلا لو كان موجودا لكان قابلا للانفصال الوهمي وهو ظاهر وكل ما قبل الانفصال
الوهمي فهو قابل للانفصال الانفكاكي وقد سبق بيان ذلك وكل متصل قابل للانفصال
الانفكاكي فهو ذو مادة كما مضى من بيان ان الجسم مركب من الهيولى والصورة فلو كان
الخلا موجودا لكان ذا مادة فلم يكن خلا هذا خلف وهذه الجملة مسح قوله ونعلم ايضا
انه يقبل الانفصال الوهمي فلا بد له من مادة كما سبق واما قوله وان منع جواز الانفصال
فانه لما قرر البرهان اورد على نفسه سؤالا وهو ان المجوز للخلا ربما منع من قبول الخلا
للانفصال فلا يلزم افتقاره الى المادة المبنية بواسطة قبول الانفصال فلا يتم
البرهان واجاب عن السؤال بقوله فنقول اذا حصل فيه الجسم ان لم يجتمع مع الخلا فقد
فرقه وفصله وان اجتمع معه فداخل البعدان صار له بعدا واحدا بلا زيادة
مقدار وتقرير هذا الجواب انه قد كان اخذ في تعريف الخلا انه بحيث ان يملاه الجسم
والا لو لم يكن بحيث ذلك لكان فيه ممانعة وصلابة فكان ملاء وهو الملا واذ قد
تقرر هذا فاذا حصل في الجسم خلا فلا يخلو اما ان يجتمع البعد الجسمي مع البعد الخلائي
او لم يجتمع فان لم يجتمع فقد انفصل البعد الخلائي الى الجزء الباقي والجزء الزائل وهو يبطل
قول من منع جواز الانفصال في الخلا وان اجتمع كل واحد من البعدين مع الآخر فلزم
تداخل البعدين بحيث يصير مقدار مجموعهما كمقدار احدهما من غير زيادة عليه البتة وذلك
بديهي البطلان فان كل عاقل يحكم ببديهة العقل ان عشرة اذرع وعشرة اذرع مثلا
لا بد وان يكون مجموعهما عشرين ذراعا وقوله ولا يصير وحدتان وحدة واحدة
معناه ان المقدار الواحد له اعتباران اعتبار المقدارية التي هي الكم المتصل
واعتبار الوحدة التي هي مقومة للكم المنفصل الذي هو العدد وكما ان البديهة
حاكمة بان المقدار الحاصل من مجموع المقدارين اكبر من المقدار الذي هو لاحدهما
فكذلك هي حاكمة بان انضمام المقادير بعضها الى البعض يحصل منه زيادة في الكم المنفصل
فلا يصير المقداران مقدارا واحدا الا اذا عدما وحصل بالثالث ولم يكن ذلك
صيرورة الاثنين واحدا على الحقيقة قوله وقد عرفت ان الاشياء كيف قد صار
واحدا اشير بذلك الى ما ذكره في الضوابط التي في آخر المنطق من بيان استحالة
اتحاد الاثنين قوله وايضا نعلم ان الاجسام ممانعة عن التداخل والتداخل

الخلا جسم

هو

على نوع
هو ان يلاقي احد شيئين بكليته كل الآخر فيكونان كليهما كالشيء الواحد وهو من الاسباب الى او
الاجسام ليس الا لكمالها البعدي معناه ان العقل حاكم بامتناع تداخل الاجسام
بالنفس الذي فسر به اولها وهو حاكم ايضا بان ذلك الامتناع ليس الا لاجل الابعاد
الجسم الثلاثة التي تتقاطع على الزوايا القوائم وكون الاجسام لها هذه الابعاد الثلاثة
هو المراد بكمالها البعدي فان الذي له بعدان فقط وهو السطح او بعد واحد فقط
وهو الخط هو ناقص ولهذا الامر لا يستقل بل هو عرض لغيره بخلاف الجسم الذي له
الابعاد الثلاثة واذا ثبت ان الكمال البعدي هو العلة في امتناع التداخل بالنفس
المذكور والعلة اينما وجدت وجد المعلول فكل ما هو مجموع الابعاد الثلاثة او له
الابعاد الثلاثة فانه يمتنع فيه التداخل وقوله والجسم لما جاز ان يلقى بعضه الآخر
بعضه دون الكل بالكل وليس للجرم ولا للصورة ولا المادة فانها لو منعت
ملاقاة الكل بالكل لمنعت ملاقاة البعض بالبعض فانها متساوية في الكل والبعض
والتالي باطل فكذا المقدم معناه انه لما ادعى بالبديهة امتناع تداخل الاجسام وان
ذلك للكمال البعدي لا لغيره من الاسباب وكان ذلك من الاشياء التي ربما لا يكون
بديهيا عند كل الناس اخذ يوضحها بحجة يقنع بها من لا يكون ذلك عنده بديهيا و
تقريرها ان التداخل قسم من اقسام الملاقاة فان الملاقاة اعم من التي بالاسر وهي
التداخل ومن التي ليست بالاسر كالملاقاة بسطح مثلا فان كان مانع ملاقاة
كله جسم بكله هو ذلك الجسم او احد جزئيه اللذين هما الصورة والمادة مع
كون هذه الثلاثة متساوية في كل الجسم وبعضه وجب انها كما منعت ملاقاة الكل
بالكل كذلك تمنع ملاقاة البعض بالبعض لكنها ما منعت ملاقاة البعض بالبعض والا لما
لاقى جسم جسما اخر البتة وذلك على خلاف المحسوس فقد ادعى ما هو المانع من ملاقاة الكل
بالكل واذا لم يكن مانعه من ذلك فلا بد وان يكون المانع من ذلك هو ما يشاهد انسانا ذلك
هو سببا آخر مغايرا لهذه الثلاثة جملة وافرادا وذلك السبب ليس الا التمام البعدي
وح يحصل المطلوب بما سبق واعلم ان للعاقل ان يقول انا لا نسلم انه اذا لم يكن للجسم ولا لجزئيه
وجب ان يكون للتمام البعدي بل جاز ان يكون قال بعضهم الاتصال
وبهذا ظهر ان هذه الحجة اقناعية وليست برهانية

تفسير

بالکل

بالکل

الامر الى الحكم البديهى لما كانت هذه الحجة كافية فى المط وقوله ولا نظن ان التقاء جسم لجسم آخر بسطح عرضى دون ذاته معناه انه لما حكم بطلان السائل ولم يكن حكمه بذلك الا لما يشاهد من ملاقاة بعض الاجسام للبعض بل الملاقاة لسطحى الجسمين واما الجسمان فلا يلاقى من ذات احدهما شىء من ذات الاخر بل احد سطحيه هذا ملاق لاحد سطحى ذاك من غير ملاقاة ذاتيهما لكانت الملاقاة من عرض الذاتين لا من الذاتين نفسهما وقوله فان السطحين ان التقيا دون الجسمين فلكل طرف ان الاخر فى طرف ان الجسم فالسطح ذو عمق فصار جسما هذا اخ فاعلم ان هذا هو جواب ذلك الايراد ومعناه ظ وقوله وعلى هذا اجال الخط والسطح يريد انه كما بين بهذا امتناع التقاء الجسمين بسطحيهما فكذلك بين امتناع التقائهما بخطين او نقطتين فانه يلزم من ذلك ان يكون الخط سطحا والسطح خطا بمثل هذا الدليل وقوله ولا التقاء عرضى جسمين بذاتيهما لعدم قوامهما بنفسهما هو جواب ثان عن الايراد المذكور وتقريره انه لا تلاقى عرض من جسم عرضا آخر من جسم آخر سواء كان العرضان سطحين او خطين او نقطتين وكان هذه الاعراض لا يستقل فى قوامها بنفسها فكذلك لا يستقل فى ملاقاتها لما هى ملاقية له وكما انها لا تقوم الا بمحلها الذى هو الجسم فكذلك لا تلاقى الا بواسطة ملاقاة ذاته فثبت ان الجسم ملاق جسما آخر بذاته فيمتنع الانفصال اداه
وقوله واذا ثبت ان التمانع لتمام البعدى فلا يتصور التداخل فى الخلا ولا فى الملا فبطل به من يريد انه اذا ثبت ان تمانع الاجسام عن التداخل انما هو لاجل تمام بعدتيها اعنى كونها ذات ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قائمة تبين من قوله
هذا ان الابعاد هى العلة فى امتناع التداخل فيجب ان يمتنع التداخل فى كل ما تحقق الابعاد المذكورة فيه سواء كان ذلك الذى تحققت فيه خلا او ملا وبين امتناع تداخل الابعاد الاان بكونها ابعادا تامة وحينئذ بطل مذهب القائلين بالخلا قوله
لانه يلزم التداخل لجواز تداخل الابعاد **قال** وايضا لو حصل الخلا لم يتصور فيه حركة وسكون والعالم الجسمانى فى بعضه حاصل اما الطبيعى فلعدم الرجح والاختيار واما القسرى فلابتنائه على الطبيعى **اقول** هذا البرهان لا يبطل به كل خلا بل يبطل به الخلا الذى يدعى ان العالم الجسمانى

حاصل فى بعضه ووجه تحريره ان الخلا المذكور لو كان موجود الكان العالم الذى فيه اما ان يكون متحركا او ساكنا والقسمان باطلان فالمقدم باطل اما انه لا يكون متحركا فلان حركته اما طبيعية او ارادية او قسرية اما الطبيعية فانها بواسطة الميل والميل اما يكون الى جهة والخلا متشابه ليس الميل فيه الى جهة اولى من الميل الى جهة اخرى وكذلك الحركة الارادية واما الحركة القسرية فلان القسر اما ان يكون عن الميل الطبيعى او عن الميل الارادى وقد علم انه لم يكن هناك ميل فلا يكون هناك عن القسر ميل وذلك ظاهر واما انه لا يكون الجسم فيه ساكنا فلان السكون فى حيز معين من الخلا اما ان يكون طبيعيا او اراديا او قسريا والكلام فى ابطال الاقسام الثلثة قريب من الكلام فى ابطال كون الجسم فيه متحركا فان قيل لم خصص البرهان بالخلا الذى
بعضه جملة الاجسام قلت الخلا ان لم يحصل فيه جسم اصلا فظ ان هذا البرهان ن
لا يمشى فيه وان حصل فيه جسم فان كان ذلك الخلا مما يحيط الجسم فلذلك ايضا لان ترجح احدى الجهتين على الاخرى جاز ان يكون لاجل الاجسام التى فيها الخلا يكون لها سبيل الى دفع منازعة من يدعى ذلك وان لم يكن ذلك الخلا مما يحيط الجسم وكان الجسم حاصلا فيه كله لم يكن هناك احياز وجهات يرجح بعضها على البعض من غير مرجح فلا يتم البرهان فهو لا يتم ولا يمشى الا اذا قيدت الدعوى بالصورة المذكورة وادلى هذا قوله اما الطبيعى فلعدم الرجح والاختيار يريد ان الحركة فى الخلا يمتنع اذا كانت طبيعية لعدم الترجيح فى حصول الميل الى جهة دون اخرى من الخلا المتشابه وان السكون الطبيعى فيه ممتنع لانه لا امتياز لبعض اجزاء الخلا عن البعض فيكون حصوله بالطبع فى بعضها اولى من البعض الاخر وقوله واما القسرى فلابتنائه على الطبيعى معناه فى الحركة والسكون واما لم يذكر الحركة والسكون الاراديين لان الحكم فيها كالحكم فى الطبيعيين **قال** طريق آخر قيل وقع ان الحركات سرعتها وبطؤها تختلف بما فيه الحركة فان الملا الغليظ مانع المتحرك اكثر من الرقيق فاذا غلظ الخلا فلا مانع اصلا فتحرك فيه الجسم مسافة وتحرك فى الملا مثل تلك المسافة وان المفروض جسم والميل فلا شك ان زمان حركة جسم اقصر لعدم الممانعة ونفرض متحركا فى ملا ينقص غلظه من الاول على

نسبة بانقص زمان حركته مع ملء ما فيهما فينقص زمانه عن ملء ما زاد رقة
مكانه عليه فيساوي الحركة في مانع وعدم مانع هذا خلف وهذا حاصل حال برهان الملأ
اقول قد سبق ان الحركة لا بد وان يكون في زمان وان ذلك الزمان
لا بد وان يكون منقسما وان تعينه لا يكون الا بسبب امر خارج عن الجسم من حيث هو جسم
وعن الحركة من حيث هي حركة فهي برهان الملأ لما فرض في الاجسام الثلثة
اعني الحجر والماء والدائرة الامور الخارجة عن الامور الطبيعية للجسم وجب ان يكون
سبب الاختلاف في السرعة والبطوء امرا طبيعيا هو الملأ فيهما لما فرض
تساويهما في الملأ وفي كل من مقاومته رقة الماء وغلظها كان اختلافهما في
السرعة والبطوء بسبب الرقة والغلظة فان من غلظة الماء ورقتها يكون بطوء
الحركة وسرعتها وعدم الحجة بهذا كما ترى واثبات الملأ على ان يجعل الخلاء كالجسم
العديم الميل في الملأ الغليظ كالذي فيه الميل القوي والملأ الرقيق كالذي فيه الميل
الضعيف وسياق البرهان كما سبق هناك وقوله وهذا احاله حال برهان الميل
يريد ان الاشكال الموجه على برهان الميل هو بعينه متوجه على هذا البرهان والمعارضة
بالثقل الذي لا يحركه الا كثير من الرجال مع ان الواحد منهم لا يؤثر في تحريكه اصلا
فيكون وجود ذلك الواحد وعدمه في تحريكه سواء تعارض بها وهذا الموضع ولا
يخفى على ذي الوجه السليم ارادة ذلك احتج على وط التفصيل بعد ووقوعه على ما
ذكر واثبات الميل قال المص ومما يبطله وقوف اجسام ثقال ذوات تجاويف
على الماء كالسفن والطاسات وايضا ذلك تعلق الهواء بالسطح الباطن وكون
انجذاب البشرة في المحجمة اذا انجذب الهواء لضرورة عدم الخلاء وغير ذلك اقول
ان الاجسام الارضية هي طالبة بالطبع للمركز فهي السفن ترسب في الماء الا لمانع قاسر
وليس المانع من رسوبها اذا كانت مجوفة الا ما فيها من الهواء الملازم لسطحها الباطن
فلو كان الخلاء جائزا لما كان ملازم سطح الهواء والجسم المجوف لان ما كان عدم رسوب
ذلك الجسم في الماء غير قاسر تعسره على الرسوب مطردا ولولا وجوب تلازم السطوح
لضرورة عدم الخلاء لما كانت بشرة المحجوم مانعة عن الانجذاب للهواء والمحصور في
المحجمة وهذه واشباهها من العلامات التي يستدل بها على عدم الخلاء والحيل التي

للجسم

كسابقه

على ذلك هي من قبيل الاقناعيات لا من قبيل البرهانيات قال رح فالمكان
هو السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر للجسم المحوي اذ اجتمع فيه الامارات
كلها والمحدد لا مكان ولا حيز له ولا حيز سوى المكان الا ان يعني به حيثية وضعية
قد تعين مما تحته اقول انه لما ذكر الامارات الاربع للمكان اوجب من ذلك ان
كل مكان فهذه الامارات حاصلة له وقد علم انه لا يلزم من ذلك ان كل ما كانت هذه
الامارات حاصلة له فهو مكان لان الموجبة لا تنعكس كنفسها وحيث لم يكن
هذه الاربع حاصلة الا للبعد الخلائي والسطح الباطن من الجسم الحاوي المماس
للسطح الظاهر من الجسم المحوي وجب ان يكون احدهما هو المكان فلما اقام
البراهين والحجج على ابطال الخلاء تعين ان لا يكون المكان الا السطح الباطن المذكور
واذا كان هو المكان فقد وجب ان لا يكون المحدد للجهات في مكان اذ لو كان في
مكان لكان هو في جسم اخر محيط به ليكون السطح الظاهر من المحدد مماسا للسطح
الباطن من ذلك الجسم ولو كان الامر كذا لكان المحيط به هو المحدد فلا يكون المحدد
محددا اهف واما الحيز فانه يطلق على معنيين احدهما ان يكون مرادفا للفظ المكان
وعلى هذا لا يكون المحدد متحيزا وثانيهما ان يعني به حيثية وضعية باعتبارها يصح ان
يشار الى الجسم اشارة حسية بانه هنا او هناك وهذه لا موقوفة بعضها على
وجود جسم اخر خارج عن المحدد بل قد تعين هذه الحيثية بجسم هو تحت المحدد داخل
فيه وعلى هذا فكل جسم متحيز وليس كل جسم متمكنا قال رح فصل لا امكان
عام لوجود عالمين كل في محدده فان الكرات لا تتماس الا دون فرجة فيلزم الخلاء ولان
لكل جرم بسيط واحدا فله طرفان وله جهتان فيستدعي محددا او هما فلك
بمحدد من هذا نعم ولا عالمان كحد محدد واحد في كل منها والاخر اذ لا مركزان المحيط
واحد فيحصل حتى يشغل فيحصل موضعان للارض وكذا البقية وبالجملة لا يجوز ان
يكون في العالم مكانان لنوع فانه اذا خرج منهما اما ان يميل الى كليهما وهو محال او الى
احدهما ولا تخصيص او لا الى ميل وهو محال اذ لا خلاء فالاجرام من اجل ولكل مكان
المحدد ذكرنا والبسائط كلها تجمع ذلك فيحصل المحدد من كرات فالاجسام
مسطحة مجموعها كرة واحدة كبيضة واحدة ولكل نوع من الاجرام نوع من

الراس كمكدر [illegible]
بالسادس

المكان بوازي اعداده اعداده **اقول** مقصوده ان يبين ان العالم الجسماني
واحد وانه يمتنع وجود عالمين ولهذا اعيد الامكان المسلوب بالعام لانه قوة
ما ليس بممتنع فيكون سلبه قوة فيكون ممتنعا والا لكفى الامكان الخاص والحصر
وتحرير البرهان على صحة المدعى انه لو كان العالم الجسماني اكثر من واحد مع انك
قد علمت ان شكله كري لكان لا يخلو اما ان يكون بين العالمين الكريين فرجة
او لا يكون فان لم يكن فهو ظاهر البطلان لانا نعلم بالبديهة ان الكرات لا يمكن ان
تحت لا يكون بينها فرجة وان كان فتلك الفرجة ان لم يملأها جسم فيلزم وجود
الخلاء وهو ممتنع وان ملئت بجسم فذلك الجسم يمتنع ان يكون كريا والا فيعاد المحال
المذكور فهو جرم مستقيم ذو امتداد وكل جرم مستقيم ذي امتداد فللطرفان وكل كذا
فهو ذو جهتين وكل ذي جهتين فهو مستدع وجود جسم محدد يكون محيطا به و
اذا كان محيطا به كان ايضا محيطا بالجسمين اللذين فرض انهما محددان فيلزم
ان يكون فوق المحدد محدد آخر وقد كنت عرفت ان المحدد لا يكون فوقه
جسم بل هو الذي يكون منتهى الاجسام وعلى هذا فلا يكون الجسمان اللذان فرض
انهما محددان محددين هف وعلى تقدير ان لا يكون خلقا فالحاصل ايضا لان
المحيط بكل الاجسام على هذا التقدير يكون واحدا فلا يكون العالم اكثر من واحد
فان فرض انقسام العالم الجسماني بمعنى ان في العالم كرتين في كل واحدة منهما
اجسام من نوع الاجسام التي في الكرة الاخرى فهذا ايضا ممتنع لانه ان لم يحط
بهما محدد واحد لزم الخلف المتقدم وان احاط بهما محدد واحد فان كان مركز كل
واحد من الكرتين هو مركز المحدد لعدم لزوم وجود مركزين لمحيط واحد وذلك
ظاهر البطلان وان لم يكن مركز كل منهما مركز المحدد مع انك قد عرفت ان
المركز في غاية البعد من المحيط فيكون جهة السفل كما ان المحيط جهة العلو وللسفل
جهتان فيكون الجسم الطالب لجهة السفل كالارض والماء له موضعان طبيعيان وذلك
محال وكل نوع من الاجسام اذ لو جاز ان يكون في العالم مكانان طبيعيان لنوع
من انواع الاجسام لكان اذا فرض ذلك النوع في المكانين فاما ان يميل الى
المكانين معا وذلك من المحال اذ لا يتوجه جسم واحد في حالة واحدة الى جهتين

مختلفتين

مختلفتين او يميل الى احد المكانين دون الآخر فيكون ذلك تخصيصا من غير مخصص
وهو ممتنع او لا يميل الى واحد منهما وهذا ينافي ان يكون واحد منهما طبيعيا له اذ
المكان الطبيعي هو الذي يميل اليه الجسم بطبعه اذا خرج عنه وهذا خلاف
الفرض بعد الوقوف على هذا فلا يخفى فوائد الفاظ الكتاب وكيفية انتظام البرهان
الدال على استحالة وجود عالمين منها ولا يخفى ان هذه المسألة من تفاريع
استحالة الخلاء ذكرها عقيب كلامه في الخلاء ثم ذكر بعدها الخامسة متفرعا على امتناع
الخلاء وعلى كرية المحدد وكل جسم بسيط له طبع وعلى ان النوع الواحد لا
يكون له مكانان طبيعيان وبتلك الاشياء ظاهر من الفاظ الكتاب لا حاجة
لها الى التفسير والايضاح **قال المص** المورد الثالث في الحركة والزمان و
احوالهما وفيه اربع ملوحات الاول في الحركة وهي هيئة غير قارة بالضرورة او يرتسم
بانها خروج الشيء من القوة الى الفعل لا دفعة **اقول** لما كان موضوع العلم
الطبيعي هو الجسم الطبيعي من جهة ما يتحرك ويسكن وجب ان يتكلم في ذلك العلم في
الحركة ومقدارها الذي هو الزمان واول ذلك الكلام في تعريف الحركة وقد
عرفت بعده تعريفات منها انها كون الشيء متوسطا بين المبدأ والمنتهى بحيث انه
في كل حد يفرض من الوسط لا يكون قبله ولا بعده فيه في ذلك الحد ومنها
انها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وعنوا بذلك ان الجسم مثلا اذا
كان في مكان ويمكن حصوله في مكان آخر فهناك امكانان امكان الحصول في
المكان والتوجه اليه لكن التوجه قبل الحصول مع ان كل واحد منهما كمال يعني انه
امر يمكن للشيء الذي هي له كمال له فلذلك التوجه والسكون هو كمال اول اي
قبل الحصول في المكان الآخر الذي هو كمال ثان للشيء وما بالقوة هو الجسم
المذكور وليس التوجه كمالا من كل الوجوه بل هو كمال له من جهة المعنى الذي
باعتباره كان ذلك الجسم بالقوة وهو حصوله في ذلك المكان الآخر وصاحب
الكتاب عدل عن هذين التعريفين المشهورين اما عن الاول فلان المبدأ والمنتهى
ليس الا مبدأ الحركة ومنتهاها فيكون تعريف الحركة بنفسها ولان المبدأ والمنتهى
ان اريد بهما اللذان بالفعل فالحركة المستديرة ليس لها بالفعل بل بالقوة

وان اريد بهما اللذان بالقوه خرج عن التعريف الحركات التي لها مبدأ او منتهى بالفعل
وان اريد بهما ما هو اعم من القوه والفعل فاحتمال ذلك بين احابه في التعريفات
بسقط ولان القبل والبعد لا يعرف الا بالزمان المعروف بالحركة فيكون دورا واما
عدوله واما عدوله عن التعريف الثاني فلانه يعصى يحصل السيف لدفع العدو
فان التعريف المذكور يصدق عليه وليس بحركة وكذلك ما هو من امثاله ولان
الكمال لفظ مشترك فان عني بها تمام الشي فهو خطأ لان من الحركات ما ليس لم الحركة
ولا المتحرك وان عني به ما يصير الشي نوعا فليس الحركة كذا ومعلوم انه ليس المراد
به ههنا الا ما هو ممكن الحصول للشي وتصور ذلك يتوقف تصور ما قبل وبه التعريف
هو اخفى من تصور الحركة وقد عرف انه لا يجوز تعريف الشي بما هو مثله وهذه
التشكيكات ربما امكن تكلف الجواب عنها لكن المصنف راى ان ترك السهل
الجلي وترك الصعب الخفي والذي اختاره صاحب الكتاب من تعريفها الحركة
نوعان احدهما قوله تغير فاره بالضروره وشرح ذلك انك ستعلم ان
الموجودات الممكنة على خمسة اقسام الجوهر والاضافة والحركة والكم والكيف
فبالهيئة خرج الجوهر وبكونها غير قاره خرج ما هو ثابت من الكم والكيف و
الاضافة وبقي الحركة وما ليس بثابت من هذه الثلثة كالزمان من اقسام الكم فبقيد
الضروره خرج ما ليس بثابت من الثلثة لان غير القار بمعناه في الجميع والاعيان
اجزاؤه المفروضة وهذا على قسمين منه ما هو كذلك لذاته وما هيته وهو الذي
هو كذلك بالضروره ومنه ما هو كذلك بالعرض مثل الزمان فان امتناع ثبات
اجزائه انما هو بسبب محله وهو الحركة لانك ستعلم انه مقدار لها فتعين ان هذا
التعريف لا ينطبق على شي من الموجودات الا على الحركة وثانيهما قوله او رسم بانها
خروج الشي من القوه الى الفعل لا دفعه وتحقيق هذا الرسم ان الموجودات تنقسم
بالقسمة العقلية الى ما يكون بالفعل من جميع الوجوه والى ما يكون بالقوه من جميع
الوجوه والى ما يكون بالفعل من وجه وبالقوه من وجه اما الذي هو بالفعل
من كل الوجوه فلا يتصور عليه الحركة لان الحركة طلب والطلب انما يكون لامر غير
حاصل وما لا يكون فيه امر بالقوه فكل ما من شانه ان يكون له فهو حاصل له واما

الذي

الذي هو بالقوه من جميع الوجوه فهذا لا وجود له لان كونه موجودا او كونه بالقوه ليس بالقوه
فالموجود الذي يتصور حركته ليس الا الذي هو بالفعل من بعض الوجوه وبالقوه من
بعضها وكل ما هو كذا فان خروجه من القوه الى الفعل فالامر الذي هو له بالقوه فان كان
خروجه دفعه فذلك الخروج هو الكون وان كان خروجه لا دفعه بل يسيرا يسيرا
وعلى التدريج فخروجه كذلك هو الحركة فهذا شرح التعريف المذكور وقد قيل عليه ان
لا دفعه يعرف بالدفعه المعرفة بالزمان المعرف بالحركة فهو دور واجاب عنه في غير
هذا الكتاب بان الدفعه واللادفعه يتصوران بداهة وليس لقائل ان يقول ان
اللادفعه هو الزمان لانا لا نسلم ذلك بل هو امر يلزمه الزمان ولا يلزم من كون اللازم
يعرف بشي ان يكون ملزومه يعرف بغير ذلك الشي فائده وهي اما مكانية
وهي طبيعيه او وضعيه كتبدل نسبة اجزاء الشي الى الجهات دون نسبة بعضها الى بعض ايضا
بالجهات كحركة المحدد اذ لا مكان له فهي وضعيه وكحركة جرم دائر على مركز نفسه لا على ما
يخرج منه فان لكله حركة ولم يخرج الكل عن مكانه فهي وضعيه او كمية فان الشي قد يتحرك
الى مقدار اكبر اما بزيادة الاجزاء او بتخلخلها او دونها وتسمى تخلخلا او الى مقدار اصغر
اما بنقصان الاجزاء وهو ذبول او دونه وهو التكاثف واما واقعة في الكيف كالجسم
يتحرك من السواد الى البياض شيئا فشيئا اقول انك ستعرف ان المقولات
المشهورة عشرة ومن المشهور ان الحركة تقع في اربعة منها وهي الاين والوضع والكم
والكيف وفي ستة منها لا تقع ولصاحب الكتاب منازعة في وقوعها في بعض ما ذكر
انها تقع فيه ومنازعة في عدم وقوعها في بعض ما ذكر عدم وقوعها فيه وسنذكر بعض
ذلك فيما ياتي ان شاء الله تعالى واما الان فانه اقر ما ذكره من الاربع التي تقع فيها الحركة
فالحركة في الاين هي التي سماها بالمكانية وقوله وهي طبيعية يريد ان تصورها من بدايته و
ان وجودها ايضا من بداهة فان احدا لا ينكر انتقال الجسم من مكان الى مكان اخر وكلام
الحركة في الثلثة الباقية فلما كان بعضهم لم يثبته للحركة في الوضع والشيخ الرئيس ذكر انه اول
من يثبته لها وقيل ان الفارابي ذكرها قبله والمعلم لا يجوز الحركة في الكم والكيف
وساير ذلك بحجة في ذلك قوله او وضعية كتبدل نسبة اجزاء الشي الى الجهات دون نسبة بعضها

الى الفضاء ايضا بالجهات لحركة المحدد بل لا الاجزاء لا الاجزاء بالفعل بل الاجزاء التي تفرض
فان المحدد لا اجزاء له بالفعل وانما الجزء المفروض له يكون محاذيا لجهة فيصير محاذيا بالحركة لاخرى
واذا كان احد الجزئين المفروضين الى جهة والاخر الى الاخرى تبدلت نسبة الاجزاء الى
الجهات بالحركة وقوله اذ لا مكان له في وضعه معناه ان حركة المحدد لا تشتبه بالحركة
في الكم ولا بالحركة في الكيف ولا تغير بهما واما تشتبه بالحركة في الاين فازال ذلك الاشتباه
بان المحدد لا مكان له والحركة في الاين هي التنقل من مكان الى آخر واذ لا مكان له
فلا حركة مكانية فتعين انها حركة في الوضع وقوله وكحركة جرم دائر على مركز نفسه
لا على ما يخرج منه يريد ان الذي يتحرك على مركز نفسه وان كان في مكان فانه لا بد من
استبداله مكانه بتلك الحركة وقوله فان لكله حركة ولم يخرج الكل عن مكانه في
وضعه احتراز بكله عن الاجزاء المفروضة فانها وان استبدلت الامكنة فان الكل
لم يستبدل مكانه من حيث هو كل فلا يكون حركة مكانية فتعين كونها في الوضع
فانها لا تستمر الا بها كما عرفت وقوله او كمية فان الشيء قد يتحرك الى مقدار اكثر
اما بزيادة الاجزاء وتسمى نموا او دونها وتسمى تخلخلا او الى مقدار اصغر اما
بنقصان الاجزاء وهو ذبول او دونه وهو التكاثف معناه ظاهر الا ان في مثل
التخلخل والتكاثف كلاما يأتي ذكر بعضه في علم ما بعد الطبيعة قوله واما وانما في الكيف
كالجسم يتحرك من السواد الى البياض شيئا فشيئا فاعلم ان الحركة في الكيف انما تعقل
في الشدة والضعف وليس معنى الشدة ان البياض الضعيف مثلا يصير البياض
آخر كما يحسب لاجتماع البياضين في محل واحد بل معناه ان البياض الضعيف يعدم عن المحل
ويحدث فيه بياض آخر اشد منه وكذا في جانب الضعيف فان الشديد يعدم ويحدث
ما هو اضعف منه **قال** والثلاثة الاول تغيراتها كلها حركة لوجوب التحدد
المتعلق بما فيه والتغير في الكيف قد يتصور ولا حركة كعلم يتبدل بغيره او ارادة
كذا دفعة **اقول** قد عرفت ان خروج الشيء من القوة الى الفعل اما ان يكون دفعة
او على التدريج وان الخروج على التدريج هو الحركة فالثلاثة الاول اعني الاين و
الوضع والكم يعرض الجسم فيها كان اعني خروجه من مكان الى مكان او استبدال

وضعا

وضعا بوضع آخر او مقدارا بمقدار آخر غيره اما اصغر او اكبر منه لا يكون الا حركة اي
لا يكون دفعة بل لا يكون الا على التدريج لان هذه الثلاثة لها تعلق بما فيه اما الاين
فظاهر وكذا الوضع لانه لا يتغير الا بتغير النسبة اما الى جسم هو داخل في الجسم الذي
تغير وضعه واما الى جسم هو خارج عنه واما الكم فان كان التغير بالنمو فهو يتوقف
جسم الاجزاء النامي ودخوله فيها وان كان بالذبول فهو بانفصال بعض الاجزاء بل
عنه وذلك لا يتم الا بالحركة المكانية فان كان بالتخلخل والتكاثف فان المكان الذي
تشغله المتخلخل اكثر مما كان يشغله قبل تخلخله والمكان الذي يشغله المتكاثف
اصغر من الذي كان شاغلا له قبل تكاثفه فكل تغير يتعلق بما فيه وهو واجب التحدد
كما ستعرف واما الكيف فقد يقع التغير فيه دفعة لا على التدريج كعلم يتبدل بعلم آخر
دفعة او ارادة تتبدل بارادة اخرى دفعة واعلم ان عن هذا الكتاب تبين ان
الحركة لا تتصور الا في الاين والوضع فقط وفيما عداهما لا حركة وما يتوهم من الحركة
في الكم والكيف فلا اصل له اما في الكم فان النمو والذبول عائد الى الحركة الاينية كما عرفت
واما التخلخل والتكاثف فصاحب الكتاب لا يقول بهما وينكر وجودهما كما يرد بعده
فيما سيأتي وعلى تقدير صحتهما فان تغيرهما ليس بحركة وكذا التغير في الكيف والبيان
المشترك في ذلك ان الوسط من علة الحركة وما اليه الحركة اما ان يكون واحدا
او كثيرا فان كان واحدا فلا حركة وان كان كثيرا فتلك الكثرة سواء كان احادها
بالنوع او بالعدد فهي اما متناهية او غير متناهية فان كانت متناهية لزم تركب الحركة
من امور لا تقبل القسمة وسيرد بطلانه وان لم تكن متناهية مع انها محصورة فذلك ح
ايضا ومن اراد زيادة التنوير فعليه بكتب المشارع والمطارحات ومثل هذا
الدليل لا يأتي في الانيات فانها اعتبارية **قال** والحركة في بعض
اجزاء ما بعضها في خارج عن الجسم هواه وهي قسرية كما على حجر او بعضها قوة
للجسم اما ان يكون ابدا الى جهة واحدة وهي الطبيعة المتحركة لحركة الارض بتات
الى الوسط او الى جهات مختلفة وهي ارادية كحركات الحيوان **اقول** قوله
وهي الطبيعة المتحركة نظر فانك قد عرفت في المنطق ان اذا قيل كذا هو الكذا ابا لا

اللازم في المحمول فانه يدل على مساواته للموضوع وهنا فليس كذا لان الحركة الفلكية كما ستعرف
ارادية مع انها ابدا الى جهة واحدة وجواز ان الفلك لو اختلف ارادته لاختلف
جهات حركاته والمراد بكون الطبيعة ابدا الى جهة واحدة انها لا تختلف الحركة الصادرة
عنها باعتبار ولا يتصور اختلاف فيها بوجه من الوجوه او الى جهات مختلفة وهي ارادية
اما لم يعقل وهي الارادية لان المحمول هنا اعم فان كل حركة هي كذلك اما ارادية وليس كل
حركة ارادية هي كذلك كما في الحركة الفلكية ولو قسمنا الحركة الى ما يقتضيها شيء خارج عن
الجسم وسواه وهي قسرية والى ما لا يكون كذا وهي اما صادرة عن شعور وارادة وهي
الارادية او غير صادرة عن ذلك وهي اما الى جهات مختلفة وهي الطبيعة مطلقا كحركة
النمو والنقصان وضربان العناطيس للحديد او الى جهة واحدة وهي الطبيعية التسخيرية
كحركة الحجر الى المركز الذي هو الوسط لكان ذلك التقسيم اوضح واوفق **قال رحمه الله**
والحركة طولا آخر سنعلم ان ما بالذات كما يقبل الجسم نفسه وقد يكون بالعرض وهو ان
لا يقبل الحركة نفسه بل بتوسط ما هو فيه كحركة القاعد في السفينة **اقول** وقد
ظن بعضهم ان الحركة القسرية هي حركة بالعرض وليس كذلك فان الحركة القسرية وان كانت
بامر خارج عن الجسم في القوة المحصة فان الفاعل لها هو الجسم والحركة التي بالعرض لا يكون
الشيء قابلا لها كحركة السواد بواسطة الجسم الذي هو محله **قال رحمه الله**
السلوك الثاني في ان الحركة لا يقتضيها مجرد الجسمية ولا نوع منها اعلم ان الحركة لو
اقتضاها نفس الجسمية وجب على انواعها وكان كل جسم متحركا وليس كذلك وليس
التحرك فصلا للجسم اذ جعلناهما ليس جعله متحركا بل جعلان لا كما كان في السواد
لونيته فلهما تقدم من خارج **اقول** قد عرفت ان اتحاد الجعلين ليس بضابط والفصل
لكن ذلك لا يضر في هذا المقام اذ لا تختلف في الوجوه العادية السنية على عدم اتحاد جعل
الجسم والحركة هنا انه لو كان جعلهما واحدا لما لزم الاشتراك في الجسمية الاختلاف
في الحركة والسكون والاختلاف في اقسام الحركات ان يكون المقتضي للحركة امرا
مغايرا لما افاد الجسم فلا يكون لعلة خارجة عن علة الجسم والمصير اليه على معنى
لوجود حركة الجسم خارجة عن الجسم وعن علته وما يدل على عدم اتحاد جعلهما عدم

الحركة

الحركة مع بقاء الجسم وثبات الجسم مع تجدد الحركة **قال رحمه الله** وبرهان آخر هو ان الحركة اذا
تحدث متجددا فله علة متجددة وليس الجسم كذلك وايضا الجسم متشابه في معنى المتشابهة
ولا شيء من الحركة متشابهة فلا يقتضيها الجرم **اقول** قوله وليس الجسم كذلك يريد
ان الجسم ذاته ليس بذي تجدد محاسل التجدد وقد ذهب الى القول بتجدده بعض
ارباب علم الكلام وقد نقل ذلك عن النظام ولا نقول في ابطال هذا المذهب على
الحس لان العاقل بعد ذلك بعد حكم الحس بالاستمرار بهتان جملة اغلاط وقوله ولا شيء
من الحركة متشابهة يريد ان الحركة لا يقتضيها الجسم شيئا فشيئا اذ لو كانت من مقتضيات
الجسم لكان اذا اقتضى جزءا منها دام ذلك الجزء بدوام الجسم فما وجد الجزء الآخر فلم تكن
الحركة حركة هف وما يدل على ان الحركة ليست من مقتضيات الجسم ان منها مستديرة
ومنها مستقيمة المستقيمة منها الى الوسط ومنها عن الوسط وكل واحد من هذه قد يكون
سريعة وقد يكون بطيئة فلو كان الجسم من حيث هو جسم يقتضي واحدا من هذه الاقسام لكان
كل جسم يقتضي تلك الحركة المخصوصة لان الجسم من حيث جسميته لو اقتضى الحركة الى المركز لكان
والاجسام ما يتحرك الى المحيط الشيء وكذلك كذا الواقع عدها من الحركات لما وجد منها
ما يتحرك لطلاقه والتوالي كلها باطلة فالمقدم باطل **قال رحمه الله** فصل ونعلم ان الحركة الطبيعية
طبيعية لجسم من الاجسام بان يقتضيها طبيعته لان الطبيعة ثابتة والحركة غير ثابتة فلها علة
لما ثبتت على ما مضى وايضا الحركة حركة الى شيء فلها مقصد ما اليه الحركة اما ان يرجح
وجوده بالنسبة الى اقتضاء الماهية الجسمية او لم يرجح فان لم تقتضه لهيئة الجسمية فاستوى
طرفا نسبته بالنسبة اليها فلا يتحرك طبعا اليه وان رجح فاذا وصل اليه لا لعارض وطبع
وقبل الوصول كان المعارض لا بداية بل لمانع والا لا اقتضاء ولا ترجح لذاتها فلو
خليت لهيئة الجسمية ومعها كل ما يلائمها فلا يتحرك اصلا فلا حركة طبيعية وما تحت طبيعة
اشتغاله على معارضة عن طبعه وليس الطبيعة لذاتها اقتضتها بل الطبيعة ووصولها
الى كل نقطة عن ملائمة حرزة علة الحركة عنها فللعلة جزء ثابت وآخر غير ثابت
اقول قوله فان لم تقتضه لهيئة الجسمية فاستوى طرفا نسبته بالنسبة اليها فلا
يتحرك طبعا اليه معناه ان الشيء الذي يتوجه اليه الجسم بالحركة ان لم تكن لهيئة ذلك
النوع من الجسم مقتضية له كاقتضائها الجسم الحصول في المركز لكان حصول ذلك

الحجر إلى المركز ولا حصول وفي المسافة بينهما بالنسبة إلى الطبيعة الحجرية على السواء ولو كان
كذا لما كان حركته بالطبع إلى المركز أولى من حركته بالطبع إلى المحيط أو إلى من سكونه حيث
هو وليس الأمر كذا قوله وإن رجح فإذا وصل إليه لا يفارقه بطبعه بل يريد أن يطلبه
الحركة إذا كان حصول الجسم المتحرك أرجح من لا حصوله بالنسبة إلى ماهيته كان الحصول
في المركز بالنسبة إلى ماهية الحجر أرجح من الحصول في حيز آخر فإذا كان كذلك فالجسم إذا وصل
إلى المكان لم يقصد بالحركة مفارقته بطبعه إذ لو فارقه بالطبع لكان غير الأرجح منه أو
كان هو غير راجح وهو على خلاف التقدير قوله قبل الوصول كان المفارقة لأنها
بل لما نحو الاقتضاء فلا رجح لذاتها إذ أراد أن قبل وصول الجسم إلى المكان طالبا
له بالحركة كانت مفارقته لتلك النقطة لا بذات الماهية الجسمية بل المفارقة إنما حصلت
لأجل التوجه من الوصول إلى مطلوب تلك الماهية بالحركة وإلا لو كانت مفارقته للنقطة
بذات الماهية لما كان مقتضيا للحصول على الأمر المطلوب بالحركة كحجر الحجر الطالب
للمركز لو كانت مفارقته له لذاته وإذا لم يكن مقتضيا له فلا يكون هو مرجحا بالنسبة إلى
ذاته وقيل إنه مرجح بالنسبة إليها حق قوله فلو طلبت الماهية الجسمية معها كل ما
يلايمها فلا يتحرك أصلا فلا حركة طبيعية معناه أن الحركة إنما تطلب بها الملايم المقصود فإذا المفقود
كانت الملايمات كلها حاصلة ليس شيء منها مفقودا لم يكن الحركة مقصودة والحالة هذه
قوله وما يحب طبعه ابتداء إنما مفارقة عن طبعه معناه أنه لولا مفارقة الجسم لأمر
طبيعي له كمفارقة الحجر للمركز لما كان متحركا بالطبع إلى ذلك الحركة الطبيعية ابتدئت
على مفارقة أمر طبيعي قوله نفس الطبيعة إنما لا يقتضيها بذاته كما أن
الجسم غير مقتض للحركة بدليل أن الجسم ثابت والحركة غير ثابتة فكذلك الطبيعة لا يجوز أن يكون مقتضية
للحركة لأن الطبيعة ثابتة والحركة ليست ثابتة قوله بل الطبيعة ووصولها إلى كل
نقطة غير ملايمة من حيز وعلة الحركة عندنا معناه أن علة الحركة ليس هو الطبيعة وحدها
بل علتها مجموع أمرين أحدهما الطبيعة وثانيهما وصول الجسم المتحرك إلى كل
لنقط نقطة مفروضة في مسافة الحركة من النقط التي لا يلايم ذلك الجسم سكونه عندها كما
المفروضة في مسافة حركة الحجر إلى المركز وذلك الوصول هو جزء العلة الموجبة لحركة
ذلك الجسم من كل واحد من تلك النقط إلى غيرها والجزء الآخر لتلك العلة هو الطبيعة

قوله

قوله فللعلة جزء ثابت وآخر غير ثابت يريد أن علة الحركة مركبة من جزء ثابت
هو الطبيعة وآخر غير ثابت وهو الوصول إلى كل نقطة من النقط المذكورة **قال رحمه**
ونعلم أن الأجسام تهوي بطبعها أبدا إلى أن تحاذي الأرض كما أنا علمت من وجوب النهاية
في الأجرام وأن لا حركة طبيعية للجسم ولو كان كذلك لما اخترقها جرم خفيف يرمي من جبل
أو نحوه **أقول** قوله وأن لا حركة طبيعية للجسم معناه ووجه الاستدلال أن
الحركة التي تسمى طبيعية لا يقتضيها الطبيعة لذاتها بل لمفارقة أمر ملايم فإن كانت تلك
الحركة لكانت فإنها تقتضيها الطبيعة لفقدان ملايم فهي إذا وصل الجسم إلى
ذلك الأين وقف حركته فلا يكون متحركا أبدا وفرض أنه متحرك كذلك هف قوله
ولو كان كذا لما كان لحقها جرم خفيف يرمي من جبل أو نحوه معناه أنه لو كانت
الأرض تهوي بالطبع أبدا لكانت كما أسبق من حركة الجسم الخفيف كالتبنة والريشة
لأن الأعظم أسبق في الحركة إلى جهة السفل وكان منشأ هذا الوهم أن الأرض
كون المتوهم لم يتصور أن جهة السفل إنما تحدد بالمركز ووجد الأرض هي
التي تمنع لكثير من الأجسام المركبة عن النزول إلى جهة السفل فلما وجدها مانعة غيرها
عن النزول ولم يجد لها شيئا مانعا يمنعها عن ذلك حكم بموجب ذلك أنها لا تزال
تهوي أبدا وبالجملة فهذا من الظنون الواهية والأوهام العامية **قال المصنف**
التلويح أن لشيء الزمان وليعلم أن من مبدأ كل حركة وانتهائها إلى حد معين
إمكان حركة أبطأ منها يبتدي معها ولا يتصور لبلوغها الغاية الأبعد وإمكان
حركة أسرع تبتدي معها وتنتهي دون الوصول إلى الغاية وإمكان حركة أسرع تبتدي
في منتصفها وتصل معها وإمكان حركة نصف هذه والنصف نصفها وهكذا فهنا
إمكان مقدر غير ثابت ولا عدده فلأن له النصف والسدس وكل ما كان كذا أعذر
وليس عدما محضا أولا يمكن له مقدار وإما عدم سار فلقوات الآحد في منتصفها
من مبدأ تلك الغاية وقبل بعضها أن تحقها أبدا وليس مقدار هذا الإمكان هو
المقدار المتحرك ولا مقدار المسافة لإمكان رجا بهما دون إمكان ما بعد وقد تقعان
في السريع والبطيء ويختلف مقدار الإمكان للحركة ومقدار إمكان نصف الحركة دون
مقداريهما ولم يختلف فيما مقدار متحرك واحد وليس نفس السرعة والبطء فإن الزمن

والبطء يتفاوت امكان نصفهما وكلهما دون اختلاف السرعة والبطء ولا نفس الحركة
من حيث هي فانها موجودة في المختلفات في هذا المقدار وكل مقدار فهو مقدار لشيء
واذا لم يكن مقدار امر ثابت اذ لو كان كذا لبقيت فهو مقدار امر لا يتصور ثباته وهو
الحركة فالزمان هو مقدار الحركة من جهة المتقدم والمتأخر اللذين لا يجتمعان

اقول الامكان ههنا لا يراد به الامكان الحقيقي فان ذلك لا يتقدر ولا يكون
لنصف وثلث وغيرهما وانما المراد امر يقع فيه الحركات والكل الحركات فان حركة
الفلك الاقصى هذا الامكان المتقدر هو مقدارها ويقدر بها فلا تكون تلك الحركة وا
قعة وقد قيل انه لا يجوز ان يكون العرض المذكور معرفا للزمان لانه قد اخذ فيه القبل والقبل
والبعد وذلك كله زماني فلو عرف الزمان به لزم الدور واما المقصود التنبيه بهذه
العروض على عدة مباحث البحث الاول ان الزمان من الامور المتقدرة وتحقيق ذلك من
العروض المذكور ظاهر البحث الثاني انه موجود وليس عدما صرفا ودليل ذلك قوله اذ لا يمكن ٧ ليس في نسخة
لمقدار شيء من ذلك لان العدم لا يتصور تقدره فلو كان عدما لما كان متقدرا والتالي
باطل فالمقدم مثله البحث الثالث انه غير ثابت واستدل عليه بقوله واما عدم ثباته فلتوات
الاحدة من منتصفها من مبدأ تلك المسافة فيلزم عنها ان لا يجتمعا ابدا ومعنى ذلك
انا اذا فرضنا جسما يتحرك في مسافة معلومة بسرعة معلومة ثم فرضنا جسما آخر يتحرك
بمثل تلك السرعة في مثل تلك المسافة لكنه ابتدأ بالحركة من اول تلك المسافة بعد ان
كان الجسم المفروض اولا قد قطع نصف مسافته فمن المعلوم ان الجسم الثاني لا يلحق
الاول البتة ولولا ان نشاهد فانه لا يمكن استدراكه ولما كان كذا فالاحدة
شرعها الى حركة الجسم الثاني ومنتصفها اي منتصف حركة الجسم الاول البحث الرابع
ان هذا الامكان المتقدر ليس هو مقدار الامر الثابت اذ لو كان كذا لكان ثابتا فلا
يكون لا مقدار المتحرك ولا مقدار المسافة وهذا هو معنى قوله وليس مقدار هذا
الامكان هو مقدار المتحرك ولا مقدار المسافة لان امكان نهايتهما دون امكان نهايته وقوله
وقد يتفقان في السرعة والبطء ويختلف مقدار امكان الحركة هو قياس من الشكل
الثاني معناه مقدار المتحرك ومقدار المسافة قد يتفقان في الجسم السريع الحركة والبطيء الحركة
ولا شيء من مقدار امكان الحركة كذلك فلا شيء من مقدار المتحرك ولا مقدار المسافة بمقدار

الامكان

امكان الحركة قوله ومقدار امكان نصف الحركة دون مقدار كلها ولم يختلف فيهما مقدار
متحرك واحد هو قياس آخر صورته ان مقدار امكان نصف الحركة يخالف مقدار كلها
لانه اقل منه فان مقدار النصف نصف مقدار الكل ولا شيء من مقدار المتحرك يختلف
فيهما اي في كل الحركة ونصفها فلا شيء من مقدار ذلك الامكان بمقدار المتحرك البحث
الخامس انه ليس نفس السرعة والبطء ودليل ذلك هو قوله ان السريع والبطيء
يختلف امكان نصفهما وكلهما دون اختلاف السرعة والبطء ويريد ان هذا الامكان
المتقدر يختلف في النصف والكل ولا شيء من السرعة والبطء يختلف في النصف و
الكل فلا شيء من هذا الامكان هو نفس السرعة والبطء البحث السادس انه ليس نفس
الحركة من حيث هي هي واحترز بقوله من حيث هي هي عن الحركة من حيث تقدرها فانها من
هذه الحيثية هي الزمان وليس الزمان من الافعال الغريزية اذا اعلمها وانما يريد عليها
اذا اعتبرت في النفس من حيث هي حركة ودليل مغايرة هذا الامكان للحركة من حيث
هي حركة والحكم هو قوله فانها موجودة في المختلفات في هذا المقدار يريد بذلك ان
الحركات اشتركت في كونها حركة واختلفت في مقدار هذا الامكان وما به الاشتراك
مغاير لما به الافتراق البحث السابع انه مقدار الحركة من جهة المتقدم والمتأخر اللذين
لا يجتمعان لان المقدار لا بد وان يكون مقدار الشيء واذ ليس مقدار الامر الثابت فهو
اذن مقدار لامر غير ثابت بل مقدار لامر لا يتصور ثباته وذلك هو الحركة من الجهة المذكورة
واحترز بكونهما لا يجتمعان عن المتقدم المجتمع مع المتأخر من اجزاء المسافة فان الحركة قد تقدر
بها [illegible] قال رح طريق آخر كل حادث بعد ما لم يكن فقبل
قدم ان يكون موجودا الا شيء القبل مع البعد لا كقبلية الواحد على الاثنين فانهما قد يجتمعان
فان حال اللاكون لم يجتمع مع حال الكون واذا حصل في آخر لم يكن حصل كان هذا في
حالة كون هذا الاكون الثاني فهو قبله وكذلك ما بعد الثاني فههنا قبليات واجبة
التجدد ليست نفس العدم اذ عدم شيء قد يكون بعد ولا كذلك القبل ولا امكانه
قدم ولا نفس فاعله ولا جوهرا او عرضا قارا الا انها ممكنة الثبات لان هذه لا تكون قبل
الشيء ومعه وبعده ولا كذلك القبلية وهذه القبليات لها مقدار فان قبلا
قد يكون ابعد من قبل وليس مقدار امر ثابت فهو لامر واجب التجدد وهو الحركة ومقدارها

هو الزمان **اقول** هذا دليل آخر على اثبات الزمان وتحقيق هويته وانه غير
مقصور الثبات وانه مقدار الحركة وحاصله ان عدم الحادث قبل وجوده قبلية لا
تجامع البعدية بخلاف قبلية الواحد على الاثنين فان تلك لا تمنع من اجتماعهما وهذه القبلية
ليست نفس عدم الحادث ولا امكانه ولا فاعله ولا امرا حكم السابق سوا كان جوهرا
او عرضا لان كل واحد من هذه قد يكون قبل الحادث ومعه وبعده وتلك القبلية لا
تكون معه ولا بعده ولما كان بعض القبليات اكثر او ابعد من بعض فلها مقدار فليس
هو مقدار الامر ثابت والا لكانت باقية مع الامر ثابت بل الحركة وقد بوحث في
الزمان مباحث كثيرة فمنهم من انكر وجوده لانه من منقض ولاحق وكلاهما غير موجود
فان كان فيه ما هو حاضر فان كان منقسما كل الكلام في الماضي والمستقبل الغير الموجودين
وان لم يكن منقسما لزم تركب الزمان من الآنات فلزم تركب المسافة من الجواهر الافراد
كما سيعلم ذلك ح وجوابه ان المنقضي هو الذي كان موجودا وزال وجوده و
اللاحق هو الذي يصير الوجود والمعترف بهما معترف بالوجود وهذا الاشكال
متوقف على وجود الحركة والجواب هو الجواب وقد عورض هذا البرهان الدال على
وجود الزمان بان الزمان لو كان موجودا لكان بعض اجزائه قبل البعض قبلية لا
تجامع البعدية فلو كانت بدلا على وجود الزمان لكان للزمان زمان الى لا نهاية وهو
باطل وجوابه ان اريد انه يلزم ان يكون لكل زمان زمان فهو ممنوع وان اريد انه
يلزم ان يكون قبل كل زمان زمان فلا نسلم بطلان ذلك وان ارادوا شيئا فعليه بيانه و
منهم من انكر كونه مقدار الحركة واحتج بان الحركة يمتنع اجتماع اجزائها حاصلة في الزمان فيمتنع
كون الزمان حاصلا فيها وسيأتي جوابه ويعرف جواب ما يورد من امثاله ومنهم
من زعم ان الزمان واجب الوجود لذاته وسنذكره مع الجواب عنه **قال المص**
والآن هو طرف للزمان يتصل اجزاؤه بعضها ببعض كاتصال الماضي بالمستقبل
ويعقل الآن بشعور امر دفعي او وقوع امر دفعي تعقل الآن والآن يفني الحركة
التي فيها الزمان لا مقطع لها اصلا فلا طرف لها بالفعل **اقول** ان الزمان ليس
مقدارا لكل حركة بل للحركة الفلك الاقصى وستعرف انه كم متصل ليس لها ابتداء ولا
انتهاء فلا يكون لها مقطع ولا طرف بالفعل فلا يكون للزمان الذي هو مقدارها طرف ايضا

بالفعل

بالفعل بل يمكن ان يفرض ذلك له بالفرض كما يفرض مثل ذلك في الخط والمتصل وانما يعقل
بايقاع الشعور بدفعي او بحصول او بعدم حصول دفعيا كما سيأتي ح لا في غير هذا
الوضع لا يحصل الآن وبالجملة فنسبة الآن الى الزمان كنسبة النقطة الى الخط وكما ان النقطة
طرف للخط كذلك الآن هو طرف الزمان وكما ان خط الدائرة لا طرف له بالفعل وانما يحصل
له طرف بالفرض فكذلك الزمان **قال** ولا يتصور ان يكون الآنات متتالية
والا لكان مقدار عدد على واحد فيتألف منها مقدار حركة فصار للحركة لها جزء لا يتجزى
وذلك ح فانه ان فرضت حركة في جزء لا يتجزى واقعة في مسافة في الآن التي يقع فيها
تلك الحركة ان كانت منقسمة فيقع كل جزء منها فيكون شيء من الحركة قد انقسم وقد فرضت غير متجزية
ولا يتصور ان يكون كلها في جزء لا يتجزى للبراهين التي ذكرت في ابطال تتالي الآنات في
الآنات الواقعة دفعة ليست بحركات لا يتصور وقوعها الا في الآن **اقول**
الغرض من هذا الكلام بيان ان الزمان والحركة لا يتركبان من اجزاء لا تتجزى بالفعل ولا
بالفرض كما ان الجسم لا يتركب من اجزاء صفتها وبيانه ان الآنات لو اجتمعت فاما ان
يحصل من اجتماعها زمان او لا يحصل فان لم يحصل فليس الزمان مركبا منها وان حصل
فهو مقدار حركة كما سبق فيصح قوله فيتألف منها مقدار حركة واذا كان الزمان مطابقا
للحركة فالحركة التي مقدره من تلك الازمان المتألف من تلك الآنات يجب ان تكون مؤلفة
من اجزاء مطابقة للآنات التي لا تنقسم فيكون تلك الاجزاء التي للحركة ايضا لا تنقسم لكن هذا
اللازم محال فالملزوم مثله وهو تشافع الآنات ايضا محال وذلك هو المراد بقوله فصارت
الحركة لها جزء لا يتجزى وذلك ح وانما قلنا ان وجود جزء لا يتجزى في الحركة ممتنع لان القدر
المقطوع من المسافة بذلك الجزء الذي لا يتجزى من الحركة اما ان يكون منقسما بالقوة والوهم
او لا يكون منقسما كذلك والقسمان باطلان اما الاول فلانه يلزم ان يكون في كل جزء من تلك
الاجزاء المفروضة من ذلك القدر المقطوع من المسافة شيء من الحركة واللازم كون الحركة غير
علة والا لم يكن ذلك الشيء من الحركة مغايرا للذي في الجزء الآخر المفروض فيكون
الجزء من الحركة غير منقسم منقسما هف وذلك هو معنى قوله فانه ان فرضت حركة في جزء لا يتجزى
واقعة في مسافة والتي تنقسم فيقع تلك الحركة ان كانت منقسمة فيقع كل جزء منها يكون
شيء من الحركة قد انقسمت وقد فرضت غير متجزية واما الثاني وهو ان يكون القدر المقطوع

من المسافة غير منقسم لا بالفعل ولا بالفرض ومع ذلك هو المطلوب من الجزء وقد سبقت البراهين على بطلانه فهذا
العلم هو المراد بقوله ولا يتصور ان يكون ثمة جزء لا يتجزى للبراهين التي ذكرت **قال**
سؤال يقال انا نفرض الفلك في ساكن او متحرك ولا سبيل الى السكون فيكون متحركا مع حركة
في الآن جواب وليس بمتحرك ايضا في الآن اذ برهن على ان لا حركة دفعة سؤال يلزم ان يكون
جسم غير متحرك ولا ساكن جواب لا يلزم من عدم الحركة والسكون في الآن خلوه عنهما في نفسه
اقول لما بين ان الحركة لا تقع في الآن اورد على ذلك نقضا وهو السؤال الذي
ذكره اولا ثم اجاب عنه بانا لا نسلم الحصر بل يجوز ان لا يكون ساكنا في الآن ولا متحركا
في الآن وذلك هو الجواب بنفي الامرين لان السكون ممتنع على الفلك كما سنبين ذلك فيما بعد
واما الحركة في الآن فممتنعة ايضا لان الآن دفعي والحركة ليست دفعية ثم اورد على هذا الجواب
سؤالا آخر وتقريره انه لو صح هذا الجواب يلزم ارتفاع النقيضين وهو ان الفلك ليس بمتحرك
ولا ساكن اذ ليس السكون الا عدم الحركة عما من شانه ان يكون متحركا ثم اجاب عن هذا
السؤال الثاني بانا لا نسلم لزوم ارتفاع النقيضين وانما كان يصح ذلك لو كان
المتحرك في الآن ما نقيضه الساكن او مساويا له وهو ما نقيض له وليس كذلك اذ هو اخص
من نقيضه لان نقيض الساكن هو اللاساكن المطلق وهو المتحرك والمتحرك في الآن اخص من
المتحرك مطلقا والاخص من المساوي للنقيض اخص من ذلك النقيض فيكون هذه المنفصلة
مانعة من الجمع دون مانعة من الخلو كما عرفت فلا يلزم ارتفاع النقيضين ونظير ذلك قولنا زيد
المتحرك في السوق ليس بساكن ولا متحرك في السوق **قال** فالزمان ليس له مبدأ ولا
منقطع اذ لو كان له مبدأ لكان له قبل او كان له منقطع كان له بعد فكان قبل كله او بعد
كله شيء متجدد **اقول** حاصل هذا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية اذ لو
كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده والقبلية زمان فيكون قبل كل زمان زمان هذا خلف و
لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده والبعدية زمان فيكون بعد كل الزمان زمان هذا خلف
ايضا وقوله شيء متجدد اراد ان ذلك القبل ايضا يكون متجددا بعينه وان كان متجددا
فقبله قبل آخر ويكون مجموع القبليات هو القبل فكل واحد منها جزؤه واما البعد فانه ان
لم يكن منقطعا فهو المطلوب وان كان منقطعا فبعده بعد آخر والكلام فيه كالكلام في القبل
وقد يتوهم بعضهم من هذا ان الزمان واجب الوجود لذاته واجيب بان الزمان يلزم من فرض عدمه

محال وكل ما يلزم من فرض عدمه محال فهو واجب الوجود لذاته فالزمان واجب الوجود لذاته واجيب
بمنع الصغرى فانا لا نسلم انه يلزم من فرض عدمه محال بل هو لازم من فرض عدمه قبل وجوده
او بعد وجوده وان ادعى المحتج ان مراده من الصغرى ذلك منعنا صدق الكبرى وذلك
ظاهر بما حصل ذلك حجة على ان الزمان هكذا لو كان الزمان حاصلا لكان اما واجب الوجود
لذاته او ممكن الوجود لذاته والقسمان باطلان فالقول بعدمه باطل اما الاول فلانه مفتقر الى الحركة
المفتقرة الى الزمان والمفتقر الى الغير لا يكون واجبا واما الثاني فلانه يلزم من فرض عدمه محال
فلا يكون ممكنا وقد عرفت وجه الجواب عنه **قال** وليس الزمان مقدار حركة
مستقيمة فان الحركات المستقيمة لا تذهب في جهة غير متناهية لتناهي الجهات وما لم تعاود ولا بد لها
من الانصرام اذ من كل حركتين مستقيمتين زمان سكون فربما ان الحركات دوات الحدود اذا وصل
بها المتحرك الحد يكون في آن الوصول موصلا بالفعل ثم يزول عنه فيكون موصلا دفعة وان
يعرف ما يحصل بارة اخرى فان الوصلة غير آن صيرورته غير موصل وبين الآنين زمان
هو زمان السكون وليس ثم وصلة على زواله عدم ذاتي كما ظن الظاهرتون اذ منها ترتيب
زماني والشيء على زواله عدم بالعلة وهنا الكلام على زوال الوصلة فهو لا على التحرك
والمعاود وليس فيها اول دفع والزمان متصل لا يتصرم انما انسب من حركة غير مستقيمة
ومن الوضعية الدورية **اقول** لما بين ان الزمان مقدار الحركة وانه لا بداية له ولا
نهاية فرع على ذلك ان الحركة التي هي موضوعه لا يجوز ان تكون مستقيمة بل هي مستديرة واستدل
على ذلك بان موضوعه لو كان حركة مستقيمة لكان لا يخلو اما ان يذهب على الاستقامة اولا
يذهب كذلك بل ينعطف فان لم يذهب على الاستقامة لزم انقطاع الزمان لانها لا تذهب
على الاستقامة اما بالتعاود او لا بالتعاود فان لم يكن بالتعاود لزم وجود ابعاد لا نهاية
لها وقد سبق بطلانه وان كان بالتعاود لزم انقطاع الحركة فيلزم انقطاع الزمان الذي هي
موضوعه فلا يكون دائما على الاتصال وهو كما سبق ومقدمات هذا البرهان بعضها
قد سلف بيانه وبعضها سيأتي برهانه والذي برهن عليه هنا هو ان الحركة المستقيمة
المعاودة يلزم انقطاعها عند التعاود لانه اذ من كل حركتين مستقيمتين زمان سكون و
برهان ذلك ان الحركات المستقيمة لا بد وان تكون الى جهة ولا بد وان يكون لتلك الجهة
نهاية وحد ينتهي اليه المتحرك المتصل بالجسم الى ذلك الحد سواء كان هو المنتهي او الطبيعي

او اي شيء بعد ان يكون مسافة المتحرك من ذلك الحد الى آخره سواء كان متحركا الى جميع ابتداء
من الحركة الاولى كما في الحركة من آ الى ب ثم من ب الى آ هكذا ا ب
او كان متحركا له لا الى ما ابتدات منه كما في الحركة من آ الى ب ثم من ب الى ج هكذا
ا ب ج ولا شك ان الموصل بالحركة الى ب يكون موجودا حال الوصول اليه لان
العلة يجب ان تكون موجودة حال وجود المعلول والوصول آني الوجود والسبب المقتضي
للحركة من ب الى آ او الى ج لا يجامع وجود السبب الموصل الى ب فهو حادث بعد ان الموصلية
بعد ما لا يجامع العلية لا كالمعد بالذات وهذا الحادث هو آني الوجود ايضا فيمتنع ان
الموصلية الى ب وان اللاموصلية الى ب هو الآن الذي وجد فيه سبب الحركة من ب الى
ما انتهت اليه اما ان يكون زمانا او لا يكون زمانا فان لم يكن لزم تتالي الآنات وان كان
فذلك هو زمان السكون وهو المط فهذا هو تقرير البرهان على وجوب السكون من كل حركتين
مستقيمتين في الجهتين متعاكستين او على وجه هذا قوله ان الحركات ذوات الحدود اراد
بالحدود نهايات الحركات وغاياتها كما في المثال المذكور وقوله ثم يزول عنه كونه موصلا
دفعة فيه نظر وهو اما لا نسلم ان اللاموصلية يكون دفعة بل في جميع الزمان الذي هو بعد آن
الموصلية ويحتاج الى بيان [illegible] الواصل الى ب اما ان يكون في حال من احوال حال جزم
اللاموصلية على احد في المعارضة [illegible] احوال اللاموصلية كذلك فان
كان الاول فلا شك ان تلك الحال هي اول احوال اللاموصلية كذلك وان كان الاول فلا
شك ان تلك الحال هي اول احوال اللاموصلية ولا شك انها تكون آنية الوجود فح
يتم الكلام وان كان الثاني [illegible] اوقات اللاموصلية يكون ذلك الجسم متحركا فيستدعي
وجود محرك حادث بعد ان لم يكن لاستحالة اجتماع السبب الموجب لحركة الجسم الى جهة
مع السبب الموجب لحركته الى خلاف تلك الجهة وسيعلم انه [illegible] كل حادث يستدعي
وجود حركة متصلة مستمرة فالكلام فيه [illegible] عاد الكلام وان كان [illegible] فذلك هو الحركة
الحافظة للزمان وهو مطلوبنا وقوله وان لم يكن زمانا حتى تصل تارة اخرى معناه
ان كون اللاموصلية واقعة دفعة لا بعدية فيه واستمرارها الى حين تصل الجسم المتحرك
مرة ثانية الى ذلك الحد كالمتحرك من آ الى ب ثم من ب كونه موصلا الى ب يزول عنه
كونه موصلا اليها ويستمر كونه غير موصل اليها الى حين عود ذلك الجسم الى

اتم

اتم حركة من آ الى ب ووصوله اليها مرة اخرى لان الامور الواقعة دفعة على قسمين منها ما يتحقق
في الزمان المتطرف كما في الآن ومنها ما يستمر زمانا الى حين زوال والشيء على زوال لا بعد ثم
بالعلية يريد ان عدم الموصلية علة اللاموصلية ليس معنى ماذا [illegible] وهو عدم العلة علة المعلول
اذ لو كان كذا للزم ان يكون الشيء علة لعدم نفسه وهو باطل ونشأ الكلام على زوال الموصلية — صلته
دفعة لا على التحرك والمفارقة اذ ليس فيهما اول دفعي هذا جواب سؤال مقدر وهو ان
اللاموصلية عبارة عن كون الجسم مفارقا لذلك الحد او متحركا عنه والمفارقة التي والتحرك
لا يكون الا في زمان فقولكم ان كونه غير موصل آني الوجود ممنوع وجوابه ان اللاموصلية ليست
عبارة عن المفارقة والتحرك فلا يقدح كونهما غير آنيين في كونها آنية **قال ره**
وبعض من يجوز النقض احد رد على المعلم الاول وهو فرض رحى اشد من الهوا مصادمة
حصاة صاعدة فسرا قال ليس حركتي الحصاة ان وقع زمان سكون يكون
الحصاة قد قاومت الرحى وهو امح ولا نعلم ان الرحى لم يلق الحصاة الا بعد ما
من العلو المتحرك بنتيجة الرحى ويقع زمان السكون قبل وصول الرحى **اقول**
المراد الذي اشار اليه هو اوحد الزمان ابو البركات صاحب المعتبر ويمكن ان — بجاسم
على هذا الاشكال بوجه آخر وهو ان الحصاة لم تصل الى الغاية حركتها بل عادت قبل
بلوغها الى تلك الغاية وكلامنا فيما يبلغ بالمتحرك الى غاية حركته واعلم ان دليل اثبات
السكون بين كل حركتين متضادتين قد عورض بعدة معارضات وصاحب الكتاب
اقتصر على ذكر هذه المعارضة الواحدة وجوابها **قال ره** واستحفظ الزمان
ما ظهر للحركات وهي التي منها الحركة اليومية وبعدده الحركات وتنسب الى الحركات
نسبة خشبة الذراع الى المذروعات وربما تقدر الزمان بها قدر بجزئي آخر من نوعه
كالعشيات وغيرها وقسم الزمان الى حجج وشهور وايام وساعات وقد تقدر العدد
كالسكون في الزمان بالعرض على ان موضوعه لو كان متحركا كما لو كان الشيء والعدد
اما مبدأه كالواحد او اقسامه كالزوج والفرد او معدوده فهو الزمان بوجه كالمبدأ
وهو الآن والاجزاء من الشهور والايام وما يعده الزمان ومعدوده كالحركات و
الجسم من حيث جسم ليس في الزمان بل لانه في الحركة وهي في الزمان والاشياء الغير
المتغيرة اصلا كالعقليات والتي تتغير من جهة كالاجسام هي مع الزمان لا فيه و

نسبتها الى الزمان الى الثابت هو الدهر ونسبة بعضها الى بعض اصطلح على السرمد والزمان
عن الحركة ذاهل عن الزمان **اقول** ولو هي التي منها الحركة الدورية التي هي ملك
الى حركة الجرم الاقصى المحرك لما تحته من الافلاك في كل يوم وليلة دورة واحدة من المشرق
الى المغرب حركة بالعرض ومباحث علم الهيئة دلت على هذه الحركة قوله والذاهل
الحركة ذاهل عن الزمان هذا من جملة ما يدل على ان الزمان مقدار الحركة وتشكون عليه
سوم اصحاب الكهف كما هو مشهور **قال المص** اللمع الرابع في بعض احوال
الحركة والزمان ونبتدئ من طرق اخرى ان الحركة ليس لها حد لا يتجزى منها لو كان لها
ذلك كان البطؤ والسرعة يتخلل السكنات والسابقة فكذا المقدم ووجه اللزوم ان الحركة
العير المتجزية اذا وقعت في بعض البطى اذا شرعنا مقارنا لقطع السريع جزوا واحدا فالبطى ان
قطع اقل من جزء في السم وهو فيقسم ما بينهما مكه او اكثر من جزء فصار اسرع
من السريع فيبطل التغاير ووقوف البطى لتحرك السريع واجبة لا تخلل السكنات
من الحركات فعلى انه يتخلل من السكون ان يكون مقدار زمان كل حركة يتخلل مثلا من زمان
السكون مع ان هذه السحل بديها او لو كان كذلك لكان سكون المتحرك محسوسا فالحركة محسوسة
مستمرة وزمانها اطول من زمان السكون ولا تحس بها بعد ثم السهم اذا تحرك ينبغي ان يزداد
حركة الشمس المشرق وعليها بعد زمان سكونها وهو ضعف زمان الحركة بهذا مع دوامها في
السهم والهواء على المثل العارض من الهواء المشابه فعله واذا تخلل السكون
فلا يطأ لها عن نحو ونبرهن بهذا ان لا جزء للمسافة فان الحركة المتجزية ان وقعت في مسافة
غير متجزية فكل ما يفرض جزء لها ان وقع فيها جميع الحركات متواردة مثا لها على كل
واحد منها على هذا وان وقع كل جزء لها في كل جزء منها فانقسمت **اقول**
قد كان بين ان الحركة لا تنقسم الى اجزاء لا تتجزى بطريق مبني على ان المسافة لا تتركب من الجواهر
الافراد وهذا الطريق هو عكس ذلك لانه يثبت اولا ان الحركة لا تكون بالنهاية الى اجزاء العير
المتجزية ثم يبني على ذلك امتناع تركب المسافة من الجواهر الافراد والفاظ الكتاب ظاهرة
الا في قوله وكل ما يفرض جزء لها ان وقع فيها جميع الحركات متواردة مثالية على
محل واحد سعة على هذا وان وقع كل جزء لها في جزء منها فانقسمت **قال المص** في الحركة وفرقها ومنها فصل في تضاد الحركات ليس لزماني الحركات
وحل

عاما ان المسافة وبدلك يقع منقسما م

ابدال الوهمي

وتحل الحركة فقد يختلف فيها مثلان في سنخ فيهما ضدان فالتضاد بالجهات فقد كل حركة هو
ما بينها على خط مستقيم فضد الصاعدة النازلة والمتباعدة المتناسرة الى ما يقابلها على زاوية
حادة ولا ضد للمستديرات اذ لا جهة لها **اقول** ان الحركة تتعلق بستة اشياء ما منه
وما اليه وما به وما فيه والزمان وليس في شيء من ذلك ما يصلح ان يكون سببا لتضاد
الحركات سوى ما منه وما اليه واما الاربع الباقية فلسبب صالحه لذلك وصاحب الكتاب
ذكر منها ثلثة وهي الزمان وما فيه الحركة وهو المكان وما له الحركة وهو محل الحركة واحتج
ان كل واحد منها قد يختلف فيه مثلان في سنخ وضدان لا يحصل في المختلفات من
هذه الاشياء حركتان متماثلتان وفي المتفقات منها حركتان متضادتان اما الزمان فان
الماضي منه والمستقبل مثلا يحصل فيهما حركتا جسمين او جسم واحد الى جهة واحدة ويحصل
في زمان واحد حركتا جسمين احدهما الى المركز والاخرى الى المحيط واما المكان فقد يحصل في
الاعلى منه حركة وفي الاسفل حركة اخرى الى جهتها ويحصل في الواحد حركة
صاعدة وهابطة واما محل الحركة فان الماء قد يتحرك الى المحيط قسرا او يتحرك الى المركز
طبعا مع ان الماء والنار مختلفان في الصورة النوعية وليس من الطبيع والعرض تضاد
لاجتماعهما في الجسم الواحد الى جهة واحدة كالحجر الذي يصاف الى حركة الطبيعة الى المركز حركة
قسرية ويتحرك الجسم الواحد الى جهتين مختلفتين تارة بالطبع وتارة بالقسر وهنا سؤالان
الاول منهما ان يقال لم حصرتم سبب تضاد الحركات في الستة المذكورة ولم لا يجوز ان يكون
السبب لتضادها امرا اخر غير هذه السؤال الثاني هب انا سلمنا الحصر في الستة لكن
قد بقي منها ما لم يذكره صاحب الكتاب وهو المحرك الذي به الحركة فلم لم يسند التضاد اليه
الجواب عن الاول انا لم ندع ان التضاد لا يحصل الا منها وما اليه بل الحصر المذكور بل على صدق
ضد التضاد على الحركتين المتقابلتين على خط مستقيم كالصاعدة والنازلة والمتباعدة
المتناسرة واما ذكر الزمان ومحل الحركة فللتنبيه لئلا يتوهم على ما عليها ويظهر الجواب
عن الثاني على ان الكلام عن حال غير سائل الا انه لا نظر ولا يعد في من المهمات في
ما هو علة الحركة لا يجوز ان يكون سببا لتضاد الحركات ان المحرك الواحد قد يحرك جسما
واحدا الى جهتين مختلفتين والعلل من الحركات ما لا يتعلق بالستة كليا فان حركة المحدد ليس لها
ما منه وما اليه ليس لها تعلق بالمكان اذ لا مكان للمحدد ولا بالزمان لانه مقدارها بل كلها في

كتان

والمكان فيه

قال والحركات وليس البعض لاجل بأمر بعضها او ما الى البعض لأمر وما الى الجمع

الفصل الثاني في بساطة الاجسام وتركيبها كانت هيئة الاول في اقسامها والاجرام
البسيطة منها ما لا يقبل التركيب وهي المحدد وما معه لانها عديمة الميل المستقيم وقد
المركبات لا بد من حركة مستقيمة لاجتماع الاجزاء الى المكان الآخر وان الاركب واذا لم
تنفك طبيعة ما تحصل بها ولا تشكل بشكل بالسهولة ومنها ما يقبل الشكل
وتركه والتفكك اما بسهولة وهو الرطب واما بصعوبة وهو اليابس وكل كائن فاسد
هو ذو ميل مستقيم لانه لابد وان ينفصل عن غيره وينفك بالطبع عن غيره
وما سوى الرطوبة واليبوسة من القوى المعدة للانفعال لا تتم الكائنات الفاسدة و
كل ينتهي الى صدتين من تركيبها والقوى المعدة نحو الفعل فانما تتم هذه الاجسام
من الحرارة وهي كيفية توجب عند التمكن حركة الشيء عن الوسط من شانها التفريق
والتحليل والتلطيف والبرودة وهي كيفية توجب عند التمكن حركة الشيء الى الوسط
من شانها التسكين والتعقيد وقد يشهد باقتضاء الحرارة المصعدة والبرودة جلة
شيئان على حدتها بتمامها والحركات محصورة فيما هي على الوسط كالاثر
والى الوسط وفي لها بهذا اساسه بعيد وان اما عن الوسط وفي لها بهذا شا
حسم وكل جسم عنصري اما يميل عن الوسط او الى الوسط فلا يخلو من الحرارة و
البرودة فاذا تركب كل من الفعليين مع كل من الانفعاليين حصل اربعة اقسام
حار يابس وحار رطب وبارد يابس وبارد رطب والرطوبة باي الفعالين
اقترنت زادها خفة او ثقلا واليبوسة باي الفعالين اقترنت زادها ثقلا فحصل
الاربعة خفيف مطلق يحوي فيه النوع كالنار وثقيل مطلق يحوي فيه السفل وهو
الارض وخفيف غير مطلق كالهواء وثقيل غير مطلق كالماء اقول الاجسام على
قسمين بسيط ومركب والجسم البسيط ما ينقسم لحصصه كما الى شيء ركب منه وكل
من الاسم والحد وثانيهما انه الذي لا يلتئم حقيقته من اجسام مختلفة الطبايع والمراد
بالبسيط هنا هو الثاني لان الفلك لا يصدق على جزئه المفروض انه فلك والا تلتئمت
من اجسام مختلفة الطبايع ولم اقل من امور او من اشياء احترازا من الهيولى والصورة
الجسمية والصورة النوعية فان كل جسم مركب منها وكل واحد منها مما يعد الاخر

غرض

في

ورد انه وطبيعته يعلم لكن في الاجسام ما هو بسيط البتة وعلى هذا فالمركب هو الذي
يلتئم حقيقته من اجسام مختلفة الطبايع كبدن الانسان فكل واحد من اعضائه
المتشابهة الاجزاء كاللحم والعظم وهذه قد تسمى بالبسائط الى المعنى الثاني
لانها وان كانت مركبة من اجسام مختلفة الطبايع وهي الامور العناصر الاربع الا
انها بحسب الحس لا تظهر فيها تركيب وانما يصدق عليها البسائط بالمعنى الاول
اذ جزء اللحم يصدق عليه انه لحم وجزء العظم يصدق عليه انه عظم كالماء والهواء
واما المركبات فانه اخر الكلام فيها وكلامه هنا في البسائط لان البسيط
متقدم على المركب بالطبع فيجب ان يقدم عليه في الوضع والتعليم ايضا فهذا هو المراد
من قوله في بساطة الاجسام فاما قوله والاجرام البسيطة منها ما لا يقبل التركيب فمراده
انها لا تركب منها غيرها لا انها هي لا تركب من غيرها فان ذلك وان كان حقا في نفسه الا انه
ليس مقصودا هنا لان مورد القسمة هو البسيط فلو كان مراده انها ليس بمركبة من غيرها
لكان المعنى ان البسيط لا يكون مركبا وذلك لغو لا غرض ان يقسم البسائط الى الافلاك
والعناصر ولما كانت العناصر هي التي تركب منها المركبات فالافلاك التي هي مقابلتها
هي التي لا تركب منها شيء من الاجسام قوله وهي المحدد وما معه يريد بما معه الافلاك
المتحركة بالاستدارة قوله لانها عديمة الميل المستقيم فيه نظر لان الذي يقتضي من ان
عديم الميل المستقيم انما هو مخصوص بالمحدد لا بغيره من الافلاك وما استدل به على
عدم الميل المستقيم فيما عدا المحدد قد عرفت ما فيه وصاحب الكتاب في هذا الموضع
مع المشهور لا قانون التحقيق والبرهان وقوله واذا لم ينفك فيما بها لا يتصل بها
فاعلم ان الانفصال المذكور هو امر يخص الرطب فان الرطب اذا لاقى ما في سطح
السطح منها بسهولة فعلى هذا انما الكون رطبا لعدم قبوله التفكك وان انفصال الرطب ان
لاتصال بحائمه ولما قوله ومنها ما يقبل الشكل وتركه والتفكك اما بسهولة و
هو الرطب واما بصعوبة وهو اليابس فاعلم انه لما ذكر ان المحدد وما معه لا يقبل الشكل
وترك الشكل جعل مقابله ذلك ما يقبل الشكل وتركه وقد اهمل قبول ذلك بسهولة
وان لم يقبله بصعوبة فصار الاجسام كلها على ثلثة اقسام ما لا يقبل الشكل وتركه
اصلا وهو المحدد على ما هو المشهور لا البرهان وما يقبله على ما هو المشهور وعند صاحب

ل البساطة

ك

الكمال في سكونه بالطبع وذلك على اصل الشيخ الرئيس قوله لا ينفصل عن غيره ويعلم ذلك
بالتجربة عبرة ويريد ان ذلك يحصل للاستعداد ويحصل لكل صورة نوعية بكمالها عن الاخرى المختصة
بحسب صورة الاخرى بحيث لو جاز ان يستحيل الصورتين بكمالها واحدا لزم تركيب
وفساد وحصول الحركة المستقيمة قوله والحركات بصورة فيما بين على الوسط كالاثيريات
هذه العبارة احسن عبارة من قولهم حول الوسط لان الشيء حول الوسط لا
مدخل فيها وكان الافلاك السماوية مراده بما على الوسط ما يعم الافلاك التي
مركزها مركز الارض والافلاك التي ليست مركزها افلاك التداوير والكواكب وهذه كلها
تسمى بالاثيريات وبالفلكيات والسماويات قوله فيتصاعد على درجات بحرارة ازديادا
الحرارة وازدياد الميل الخفيف للنزول الى الاسفل بحسب ازدياد البرودة فمقدار زيادة
الحرارة والبرودة ونقصانها يكون زيادة الميل ونقصانها ويدل على ذلك التجربة
قوله فيحصل الاركان الاربعة فاعلم ان هذه الاربعة انما تسمى اركانا باعتبار انها
اجزاء ذاتية للعالم الجسماني واما باعتبار انها تحصل منها المركبات
بالتركيب تسمى عناصر وسيأتي ذكر ذلك قوله خفيف مطلق معناه انه في اي مكان
كان من الامكنة العناصر المعارضة لها يكون طالبا للجهة المحيط وقوله ثقيل مطلق معناه
انه في اي مكان كان منها يكون طالبا لجهة المركز وقوله خفيف غير مطلق كالهواء يريد
انه لو كان في حيز الارض او الماء كان طالبا جهة المحيط وان كان في حيز النار كان طالبا
جهة المركز قوله وثقيل غير مطلق كالماء يريد انه لو كان في حيز الهواء او النار كان
طالبا لجهة المركز وان كان في حيز الارض كان طالبا للجهة المحيط **قال المص** والارض
اثقل من الماء لرسوب التراب والحجارة فيه ويدل على حرارة الهواء انسلاله عن الماء
والزق المملو من الهواء اذا سير في قعر الماء ينفلق طبعا سؤال انما طفو لضغط
ثقل الماء لا للطبع والحرارة والنار متصاعد لحدث الهواء اياها جواب لو كان
طفو الزق للضغط لكان الزق الكبير اسرع للنفوذ وكان حركته ابطأ و
نشاهد على خلاف هذا ولكونهما متصاعد ويدل على هذه تصاعد الهواء عن
شكله وانفصاله فهذه هي الامهات الاربع وما منها يتولد وكيفياتها الاربع
هي امهات الكيفيات المحسوسة التي عندنا وهي محلولة بالطبع لا تستقر الا حيث

السوى

يستقر الآخر وهذا هو الاطراف الظاهرة ولكل واحد من هذه صورة مقومة لهيولاه نوعية ووجود
هيولاه غير محسوسه تصرف عنها الكيفيات المحسوسة والكيفية فيه تبدل مع انحفاظ الصورة
كالماء اذا سخن او تبرد او تجمد فان صورة المائية في الحرارة والجمد باقية ولا يحتاج
الى معاضدها ما فلا معاون للكيفيات المحسوسة كالحرارة ونحوها تشتد وتضعف
بالمزاج والبساطة والصورة جوهر ويستحيل ان يقبلها الاشتد والضعف واذا قيل
ان الماء اذا برد لا بطبعه بالفعل بل باعتبار الصورة المقتضية للبرد عند زوال القاسر والكيفية
للقاسر فقد بطل الصورة وجعل المادة بما يناسبها من الصورة **أقول**
قوله وكيفياتها المذكورة هي امهات الكيفيات المحسوسة التي عندنا يريد بكيفياتها
المذكورة الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وانما كانت امهات لان المزاج يحصل
منها عليها كما سيعرف وباقي الكيفيات المحسوسة كالطعوم والالوان والروائح هي
توابع للمزاج يتبعه لحصول هذه الكيفيات من المبدأ المفارق تتبع بعد المزاج
الحاصل بتفاعل الاربعة فلهذا كانت امهات قوله وهي محلولة بالطبع نبه بذلك
الى العناصر لا الى الفلكيات قوله لا يستقر احدها حيث استقر الآخر هذا هو
الذي جعله دليلا على اختلافها بالطبع اذ لو كانت طبيعتها واحدة لكان مكانها
واحدا والتالي باطل فالمقدم مثله قوله وهذه هي الاطراف الظاهرة اراد ان الميل الذي
لا يحرك العنصر الى مكانه الطبيعي عند كونه خارجا عنه مستفادا من ذلك العنصر من
طرف المكان الطبيعي الذي هو سبب ذلك حصول الميل على الحد الذي هو قوله ولكل
واحد من هذه صورة مقومة لهيولاه نوعية ووجود هيولاه غير محسوسه تصرف عنها الكيفيات
المحسوسة فاعلم ان هذه هي الصورة النوعية وكونها غير محسوسة قد يجيء عن قريب من
كتبه وكذا كونها مغايرة للكيفيات المحسوسة ومما اوضح ذلك حكم الاشراق غيره
من الكتب وتسامح فيه ههنا لكونه لا يحتمل بيانا من القواعد الملية ويمكن بها التجرد المنع
لانه لم يدع الاثبات محققا ولا ادعى فيه برهانا قوله والكيفية فيه تبدل مع انحفاظ الصورة
كالماء اذا سخن او تبرد او تجمد فان صورة المائية في الحرارة والجمد باقية واعلم ان هذا احدا
لا دلالة على ان لكل واحد من العناصر صورة مقومة مغايرة للكيفيات الغير المقومة وحاصله
ان الصورة باقية عند زوال الكيفيات والباقي غير الزائل وفيه منع ان يقول لانسلم بل

هذا الدليل لا يمشي في النار عند زوال م

اما الكيفيات فان عند زوال حرارتها ولا في الهوا عند زوال رطوبته وقوله لانها
ترجع الى مقتضاها بلا فعل معاون فهو دليل على ان الماء لو تعوده الى المتعين مثلا يعود
الى البروده بعد زوال التسخين ولولا ان لصوره معينة لماكان كذا وهذا انما يدل على
وجود المقتضي واما كون ذلك المقتضي صورته او غيره صوره مطلقه لمن يشاء قوله في
الكيفيات المحسوسة كالحراره ونحوها شده وضعف المزاج والبسايط والصوره
جوهر وستعلم انها لا تقبل الاشتداد ولا الضعف فهو دليل ثاني من الشكل الثاني
هو ان الصوره العنصريه كصورة المائيه لا تقبل الشده والضعف والكيفيات المحسوسه
قابلة لذلك فالصوره العنصريه مغايرة للكيفيات فهو اي الصوره واما الكبرى فان كل
جزء لم تكن منتحدا وان صدق كليهما مع مقتضي وقوله واذا فعل الماء الى بارد لا
يعني بالفعل على اعتبار الصوره المقتضيه للبرد عند زوال المانع معناه ان الماء اذا
اذا فعل ابه بارد فليس المراد انه لم يكن حارا بالفعل بارد بالفعل بل المراد انه الطبيعي
يقتضي عند زوال التسخين ان يكون ذلك الجسم باردا كما يقتضي طبيعة الحجر عند زوال القاسر
المصعدان يتحرك هابطا الى المركز قوله والكيفيه الى رده اذا اشتدت فيبطل الصوره
وبعد الماده لما يستتبعها من الصور هذه الكيفيه الحرارة لكا رجع الكيفيه الى مقتضيها
الماء بطبيعه من البروده فانها اذا اوجبت بطلت الصور المائيه واعدت
الهيولى لقبول الصوره الهوائيه المناسبه لكيفيه الحراره قال المص فصل في جمله
الاربعه بعضها الى بعض ونحن انقلاب الهوا مارا اماما لهيد من الشعاعات فان
الهوا تمد النار بالانقلاب اليها والهوا الى رانه من السموم المحرق والسجاله
ان ربما الحس من الشعل والشرر فانها تصعد او منفصل الدخان الدني كلما
ونار النار وتلو وقعت هذه على النار ثم تتحرك الى مكانها على خط مستقيم على زاويه
قايمه لانها اورق الظروف وكذا كل متحرك طبعا فاحرق ما حاذاها وليس كذا او
انقلاب الماء هوا اسا بهده الصاعد من البخار الصاير هوا لشده الانحلال وانعكاس
الهوا ماء فيما يرى على السطوح الظاهره للطاسات والزجاجات المملوه من الجمد
او المكبوبه عليه من القطرات وكان للرشح كما عن الكيف ولكان الى الاولى به
لان الالطف واقبل للرشح ذكر الهوا انفعل لشده برد فيصيرا ماء وشي في

ليس م

بعض المواضع بجاري لم يسق من موضع اخر لكانت وانحدر كلها وانقلاب الماء ارضا
ترى في بعض المواضع مياه تقاطر فتتحجر والعجب انها ان اخذت قبل الوصول
الى الارض لم تتحجر وهي خاصية تلك الارض فيها او معدنيه سريعة اليبس وفي التحجر
وربما يكون نقاطه فتطير بالزلازل وان صح انقلاب بعض الناس حجرا فكان انسا ونار
اشخاصا وصورا اشكالا للانسان لا تعد من التخطيطات على بعض احوال
بعض الناس وعلى ورث من بقيا يشهد واشياع على هيئة رجال ونساء وبهايم وطفال في
اثاث بيوت بلا دليل على الظن انها كانت قوالب انسيه وما يعلق بها فهي قبلت
هذه القوه التي تظهر على قوم غضب الله عليهم وقد رد الدخان الممتزج مع البخار
والهوا اشد في لتستعد لصور بعض الاجساد الارضيه كما شانعتد فيها البخار
الصاعد من النضال وكثيرا ما يرى في الارض ديلم وجيلان وطبرستان وغيرها وقد
زال من الهوا وبعض الارض ه زاد على مار وتحسس رطلا في كالحديد حكاه الشيخ
الرئيس في زمانه وجعل الارض ما شاهده اصحاب الكيميا المحللين للصلابات كما
حاده نشربونها فنجده لباهيولي مشتركه لا تخلع ولبس ولا تفعل عنصر الا الى صار كذا في
كيفيه فان انعلت للصوره بالكيفيه فيتوسط الانفعال الاول اقول قوله وهذه
الاربعه تشير الى الارض والماء والهوا والنار من كلمه الاشراق جعلها الله جاحدو
الارض للطعو وهو الهوا وتقصد وهو الماء واما النار فلم يجعلها عنصرا بل جعلها
من عنصر الهوا فانه قسم الى شديد الحراره وسماه نارا والى اللين كذلك وهو الذي
نعبر عنه بطلق الهوا والخلاف المعنوي في ذلك انه هل النار ممتاز عن الهوا بصوره
مقومه او بكيفيه خارجه والسابق في امثال ذلك ما لا يعتد بشي من الاصول قوله
يتعاقب بعضها الى بعض بريد بذلك ان الهيولى المشتركه بينهما تخلع صوره بعضها و
تلبس صوره البعض وذلك على تقدير انها اربع تكون اثنى عشر قسما لان لكل واحد من
الاربعه يحصل له ثلثه اقسام من اقسام الكون فضرب ثلثه في اربعه اثنى عشر قوله فيعود
هوا انفعل لشده برد فصار ماء انما يعني ذلك فيما ان ابطل ان يكون ذلك الا من
داخل الاناء بالرشح ان لو ابطل ايضا ان يكون من خارجها ما يحدث او غيره وهذا ابطل
ذلك لانه لو كان من هذا السبب لكان عند انحصاره كبره اولى والتجربه تدل على

دنا

منه

قوله

فزم

خلافه قوله فهذه لها هيولى مشتركة يريد انه لولا الهيولى المذكورة لكان انقلاب بعض
العناصر الى بعض قلب الاعيان وذلك بين البطلان قوله ولا ينقلب عنصر الا الى
ما شاركه في كيفية معناه ان كل واحد من العناصر انما ينقلب الى عنصر آخر في كيفية
واحدة من الاربع فقط كانقلاب الارض ماء في الرطوبة والبرودة معا على ما هو المشهور
من ان النار حارة يابسة والكائنات سوى النار حلاف ولا حاجة الى تحقيق الحق فيه
ههنا قوله فان انقلب الى ضده بالكيفيتين فبتوسط الانقلاب الاول يريد ان الماء
اذا انقلب الى النار التي هي ضد الماء لا في كيفية واحدة فقط بل في كيفيتين الحرارة
واليبوسة فانه لا ينقلب اليها الا بعد انقلابه الى الهواء المضاد له في كيفية البرودة
دون كيفية الرطوبة وعلى ذلك يقاس غيره **قال المصنف** البلوغ الثاني في طبقات
العناصر والعناصر على ما يظنها قال لا يوجد في الارض لها طبقات احديها ما
يقرب من المركز ويكون ارضا صرفا وورائه طبقة هي طين لامتزاج المياه وورائها الطبقة
العليا بعضها انكشف عنها الماء والرطوبة وبعضها انكشف للشعاع المجفف للرطوبات
فهو يابس والماء لا يوجد صرفا صافيا لمخالطة الارض ومياه الابخرة ذات مرارة او ملوحة
لمخالطة اجزاء ارضية محترقة وكلما لا يحيله الحرارة احالة تامة فهو مر والماء كان في
انضمام المحيط بالارض الا انها قد تنغلب بما احاط معها من اليابس ودوام الحرارة
عليها حتى ما ارضا تصير موضعا مرتفعا او توجب اخدودا في الارض فلا يمكن لها
الانبساط وفي ذلك حكمة الله تعالى وعناية بالحيوان المحتاج الى التنفس وقد يحصل
الجزائر فيها جبال وذلك احد اسبابها ولهذا قد يوجد في بعض الجبال
عظام الحيتان والصدف مع ان الجبل قد يحصل من زلزلة فصل قطعة على ناحية
حار نفوذ او رياح تجمع لهبوبها ترابا وغيرها او لعمارات تراكمت فتحجرت وذكر ان
في اعلى بلادنا فيوجد فيها اسفل السور والات الذهب والفضة والنوابت
طبقات الماء واما مجاري الارض في مجاري الابخرة المتصاعدة وهذه الطبقة من شدة
قريبة من الارض والعكس العالية لاجل البعد من مطرح الشعاع وهذا كان اشد قبضا
بردا والثانية فوق هذا وهو هواء صرف والثالثة مخالطة الدخان والنارية
والرابعة طبقة واحدة وهي اصفى العناصر فانها تبعد الاحالة لها وفي الاجرام بهذا

والنار

والنار اذا صفت فلا لون لها اعتبارا في السيف من اصولها ومن المصباح من
الفتيلة فيرى ما هنالك ثم ينفذ فيها البصر فيظن انها خلا يحرق لا فيه
اقول قوله ومياه الابخرة ذات مرارة او ملوحة العلة الغائية في ملوحة ماء
البحار لان يمنع نتن العدد المكشوف من الارض فيفسد ما عليها من النبات والحيوان
والحيوان كما يشاهد في المياه التي تطال وقوفها ومكثها قوله وكل ما لا يحيله الحرارة
احالة تامة فهو مر هو قضية تجربية قوله وهي توجب اخدودا في الارض الاخدود
واحد الاخاديد وهي الشقوق في الارض قوله والنار اذا صفت فلا لون لها وانما
احتاج الى ذكر ذلك لانه لما بين ان النار فوق الهواء ولا شك انها تحت الفلك المشتمل
التي لو كان الامر كذا لكانت تستر ما فوقها من السما والكواكب ولكان عنصرها
يرى مضيئا احمر كالنار التي عندنا في الشعل وغيرها فازال هذا الوهم بان النار الصافية
التي لا يخالطها شيء آخر ليست بملونة وانما الملون منها ملون لمخالطة اجزاء
ارضية ولهذا كلما كثر الدخان في النار التي عندنا ازدادت حمرة وكلما قل ازدادت
في الصفا وقلة التلون **قال المصنف** البلوغ الثالث في اسباب الاستحالات في
الكيف ان الاجسام تؤثر بعضها في بعض اما بالمجاورة كالتسخين بالنار او بالملاقاة
كالحرارة او بالمقابلة كاضاءة الشمس دون ذلك لا مناسبة فلا يعلل واسباب
الحرارة مثلا الاول مجاورة جسم حار والذين ظنوا ان الكيفيات صور منعوا الاستحالة
والكيف وحكموا بان الماء لا يسخن بالنار بل فشت فيه اجزاء نارية داخلة والبرد هو
الصورة الباقية وكذلك غيره ويبطل قولهم بالجمد المبرد ما فوقه واجزاؤه البارده
لا تتصاعد والظرف المملو من الماء لم يخرج منه شيء ليدخل الغائض ولو كان كما قالوا
كان المسخن في متخلخل كانية الحديد والنحاس الطا تسخنا واقل من مسخن في صفيق
كالخزف لان الاول اسرع من الغشو على نسبة كحصاة والامر على خلاف هذا
ولما كان العامي الصياغة يشتق من كاسر بيع قالوا هو من الشق وقالوا
ان التخلخل يخالطه اجزاء غيره وكذبهم انصاما فلنا مثل المعداد عرض لا كالحسب علة
وتخلخل وتاتمة محفوظة السبب الثاني الحركة كما يرى من حال المحكوك والمخضخض
والماء الجاري اقل بردا من الراكد وقال قوم لا انها توجب لما يكمن من النار فاو

جوا

العناصر

مرارة

ذكره

ان العضا يحرج من النار ما يحرقه واذا كان وقوده تحت زجاج يحيله كان بخار ويحصل
كبريت الشعل وسوق الحرارة في الماء في العاقل الصدق ويكون من اسل مدام لم ينبت فالحوث
وما يثبت الكبريت والقطع المطهر المنطبق ولو كان كما قاله البر وما يظن به الاشيا سيما الالتهاب
والعمدة بالظن بجمع الصاحب الذي انما الحركة وليس له اول الفن دون السهم حرارة والهواء
لا لست المشروط في النار التي اشد حرارة ولا له لا بدون سبب لا يسكن ان يصير الى الهواء
اول ولا كان كالهوام من حدث النار ان لطيفها فان النار من طبعها الرور والرقي لا لاختلاطها بالسحاب
الى السحاب ويحرك الى ان اشد صعودا هوا من النار الحرارة ولتعين بالمراد الحرارة التي لها
مقر يمكن ان ما يركز السحاب عند مقابلة الشمس مجموع فاعليها فهل انه ادى عن هولاء ان
السحاب جسم لطيف ينبث في الاشياء وعند الحرارة وكذلك انه لو لا لو الشمس كالطو كامنة
الشمس حارة والان لا يصل الى السحاب عن حارة ولا بارده ولعدم انفصالها لا رطوبة ولا
ليس من شرط كل محل ان يكون حارا او اي عاد كما من الحركة وفي غير حارة في سهاء من الاجرام
مقابلة حيث في مقابلتها مطاردة فلو كان السحاب من ما جاوز المائل عن الوسط لا اله كما
ولا يعكس من النار اشد من الرطب فانه اول جاهو بعكسه وانما واللكو ما دام احدث بعض ما يطلع
والتحلل الحرارة في السحاب وتحرك على الاستحالة على جانبه الرماد الالكا من محللها وله داخل في
الهواء وتسبح في الكل سبق الى المعطش المقدم فالسحاب عن محصل في كلا حسام عند مقابلة الشمس
متوسط من سقاف كالعارض الصيف اشد سواد الحر والصو لسده المقابلة في الشتاء ضعفها
لعلها **اقول** هو اورد ان ذلك لا اشك فلا يتعلق معنا بان الجسم لا يعرى جسم او
الا اذا كان احدهما السبب الاخر اما مجاورا او محاربا او مقابلا فاذا جعل ذلك فقد حدث به السلم
سوى احد الجسمين الاخر في حصر النسب بين الجسمين فيها واذا فقدت النسبة فقد النار او الآخر
في النار عن النسبة بين العين والنار والاخر لكن احدهما جعلها الاخر فلا يحصل التاثير والتاثر فيهما
ومن ذا اسري في الاستواء لا ان العاقل يعقل الى حصر النسبة بين الجسمين الذي ذكره
او الحصر غير بديهي وانما ما ذكره علم ربما او له وانما اسباب الحرارة لله فاعلم ان الحرو
في ذلك جميع العلو ولا يمنع الجمع فلو ذكر ان الكل واحد من السلسلة يسبب لحصول الحرارة وهو
ولو كان كما قالوا كان البحر في الصيف كانت الحديد والنحاس اشد سخونة واقل من الحر

في صعوده كالحرف لان الاول اسرع من الغشو على السطح وحاله والامر على خلاف هذا
معناه انه لو كانت لا استحالة بالغشو لكان السحر الذي في انه بالنار اسرع في الرعد والبطو
والسده والضعف لكن مسام اللاانه في الكره والعلا اسرط تساوي السحر والمسح لكان كلا
كانت المسام اكثر كان السحر اسرع واشد وكلما كانت المسام اقل كان السحر ابطأ واقل
مثل النار لكان السحر في المس والحديد الذي مسامه اقل اسرع واشد من السحر في الخرف
الذي مسامه اكثر فالمقدم وهو ان لا استحالة بالغشو باطل قوله ولذلك ان الغمام الصيف
تشهد بل كانت بتعلم فالرعد اسوى من الشيء وهذا ان النار من طبعها الصعود فلو كانت
الغمام المملوء من الماء او البحث واخلطتها اجزاء نارية بحيث صار سبب العالية عليها وكان
سريع العموم بارتفاع تلك الاجزاء او الاجل لامر كذا انه تسهل لزياده حجم مادة بالتحلل مع
عدم السيل الى النفوذ والخروج منه فان عمدة ذلك بان السوق اسرع من الرعد عليه الصعابها
السوق ولم يرتفع قبل ان يعلم خطها ان لا امر بخلاف هذا فان ارتفاع الانية اسوا من
قوله وقالوا ان التحلل مخالط اجزاء من حوره وعلم ان التحلل يعال المعشش احد مما فانه
حجم الجسم بسبب تعود اجزاء حسم اخر فيه مخالطها اياه وفيها ما زيادة حجم من غير وروده
حسم اخر عليه والذين ابكر والاستحالة معه امر زيادة حجم الذي في الغيم الصاعد بسبب الحرارة لم
عن ان يداخل ذلك الا ان اجزاء نارية وصعود التحلل بالمعنى الثاني حطلها قوله ولذلك الغمام
ما اطلبناك بنى بذلك بيلا به لولا التحلل بان في الغيم من غير ورود اجزاء نارية لكان الرعد اسرع
من السوق واعلم انه قد صرح عن ذلك في غير هذا الكتاب وذكر ان سبب السحاق الغيم هو
ما اوجبه الحرارة من التحلل ومع ان يكون زيادة الحجم من السبب فيه لو حدث بعدم السوق على
الزيادة او لا اسهل ان الزيادة بدوره يتكون حجما على تلك الزيادة فلو كانت في السحاب الكائنة
مقعدة على ما تعدم عليها من جهة العلو والعلولة وذلك بحج في التحلل والتكاثف زيادة
يحسب ان الكلام فيه في علم ما بعد الطبيعة قوله بل المقدار عرض لان الجسم يتكاثف
ويتحلل وفيه يحفظ ربدانه فلا يظل ان ذلك لا اسحاق لا لا اصل بنفوذ الاجزاء النارية العنصرية
زياده بمقدار بما هو ثالاية من غير ورود مادة فان الشكل زياده المقدار من غير ورود مادة
او ذلك ذلك الا انكار بان المقدار عرض في المادة ومن في واينما لا المقدار لما يتكون

المقادير كلها اليها متساوية ولا يمتنع شمول المادة الواحدة للمقدار الاكبر والاصغر
وهذا دليل على عرضية المقدار يشاركه الاجسام في جهة الجسمية واختلافها في المقادير ويختلف
المقادير وجهة الجسم محفوظ وكل ما هو كذا فهو عرض وقد يعترض بان المقادير [illegible]
وطبيعة المقدارية [illegible] مخصوصا بها فعلى هذا ان يكون المقدار هو الجسم
المطلق بان الجسم المطلق والمقدار المخصص بازاء الجسم المخصص قوله وقال [illegible]
انها محصل [illegible] الاثار اسنادها الى مانع [illegible] والمحل [illegible]
[illegible] هو الحركة [illegible] البخار [illegible] قوله [illegible] الفضا [illegible]
[illegible] النار [illegible] لانه لو كان [illegible] الكمال [illegible]
[illegible] الكامل [illegible] الطارئ [illegible] فلو كان الكون [illegible]
[illegible] الفضا [illegible] الخشن [illegible] قوله [illegible]
الثقل المسمى [illegible] الحار [illegible] الثقل [illegible] المحيط — المثل
والبرودة [illegible] الثقل [illegible] المركز وكلاهما [illegible] الاصل [illegible]
لا يكون حارا والا بارد قوله ولعدم انفصالها لا رطبا ولا يابسا اراد ان [illegible]
هو الذي يقبل الانفصال و[illegible] الانفصال بسهولة واليابس هو الذي يقبلها بعسر [illegible]
يقبل الانفصال اصلا يستحيل ان يكون رطبا او يابسا [illegible] قوله [illegible]
لا اعراض محسوسة [illegible] كالضوء والحرارة قوله [illegible]
كالحرارة والبرودة والسواد والبياض وما يحل كل [illegible] قوله [illegible] السماء
عرض يحصل في الاجرام [illegible] سطح [illegible]
ثم ان السماء لا يجوز ان يكون [illegible] او [illegible] على
ما يقتضيه الطبيعة [illegible] الاعراض [illegible] السماء [illegible] — الحدوث
[illegible] الفصول [illegible]
لا على وجه [illegible] الحدوث [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الاول [illegible]
على عدم [illegible] كلامه [illegible] الوسط [illegible]

قال فصل والعناصر [illegible] للاثار [illegible]
والظاهرة [illegible] من [illegible] العناصر [illegible] الاصباح [illegible] المساء [illegible]
على [illegible] الهواء [illegible] ولو كان [illegible] بالاكثار [illegible]
على السماء [illegible] على ان [illegible] الشمس [illegible] لو كان [illegible]
من البخارات [illegible] الارض **اقول**
[illegible] الهواء [illegible] لو كان [illegible] بالاكثار [illegible]
[illegible] السماء والارض [illegible] قوله [illegible] على السماء [illegible]
ان [illegible] الاستضاءة والاستضاءة [illegible]
المبثوث في الهواء [illegible] الارض [illegible]
[illegible] الهواء [illegible] المركز ولو كان [illegible] الشمس [illegible]
[illegible] الكواكب في الليل [illegible] الارض [illegible] الشمس [illegible]
[illegible] الشمس [illegible]
السماء الليل [illegible] الاستضاءة [illegible]
وذلك [illegible] الكواكب في النهار [illegible] الشمس [illegible]
السماء [illegible] البصر [illegible]
ضوء [illegible] الكواكب [illegible]
الليل [illegible] الاضواء [illegible] السماء
[illegible] الكواكب [illegible]
ل عن [illegible] الاضواء [illegible]
قال [illegible]
المرصد [illegible] المراج والركب [illegible]
ح [illegible] المراج [illegible]
[illegible] المتحيزة [illegible]
[illegible] الاجزاء قوله [illegible] الصورة [illegible]

والنوع المسمى بالعقل فانها هذا الناس ... احد ... والنوع الصورة
والكيفيات لكن يمتنع ان يتم منه ... بالصورة الكيفيات لا تدوم
ببطلانها عند الامتزاج فان كيفيات البسائط تبطل وتحدث كيفية مغايرة لها لان
السواد الكدر ... كالسواد ... لان السواد الضعيف كان باقيا
ثم انضم اليه سواد اخر وكان السواد الشديد هو مجموعهما الا ان اجتماع سوادين
في محل واحد محال لعدم السواد الضعيف ... سواد اخر اشد منه على هذا
القياس ... الضعيف ... الامتزاج ... وهذا ... لطلب
صور بسائط الممتزج ... البسائط على صورها ... لكان
... تلك البسائط ويكون اجسام ... فلا يكون في اجزاء ذلك الممتزج
ولا يكون ذلك الممتزج حصل من امتزاجها ... اجزاء او امتزاج بينها
... والمزاج كيفية متوسطة ... بالعناصر الى المادة
... بالعناصر ... كيفيات البسائط المجتمعة المتصغرة
الاجزاء ... البسائط العناصر ... والاجتماع والتصغير ... الكيفيات بها
والفاعل ... اجزاء ... العناصر ... اولا الفاعل
لكان ... لا ... الامتزاج ... الا ذلك والفاعل
... بالتماس ... ان يكون ... الفصل والتماس ... بالسطوح
فكلما كانت السطوح اكثر كان التماس والتفاعل ... اكثر فكلما كانت السطوح
اقل كانا اقل ... السطوح ... الاجزاء ... الاجزاء ... لا يحصل الا
... بتصغير الاجزاء اكثر كان ... العناصر ... ولما كان
... المزاج ... الفاعل ... العناصر ...
المتصادة ... ان يكون ... البسائط ... العناصر والصا
يحمل ان يكون ... كيفيات تلك البسائط ... على الاول كان ...
... بالوصف لا بالذات ... بالذات ... كالحار والبرودة
لا ... كالحار والبارد ... للحار ... البارد وبالعكس كان ...

ذلك ... عليها ... ذلك ... علم ... الطبيعي
وكان الفاعل ... على هذا الاحتمال ... ان يكون الصورة
التي ... العنصر ... كيفية هذا العنصر ... الصورة ...
... حرارة النار ... الصورة النارية ... برودة الماء ...
ان يكون الكيفية ... البعض ... في الكيفية ... البعض ... الكيفية ... البعض الاخر
... في الكيفية ... البعض الاخر ... لا يكون ... الواحد ...
حال كونه ... او ... كونه ... او ان ... على ...
كان ... بالذات والفاعل ... للوصف المذكور ... الا انه ...
الوصف ... يكون ... بالوصف ... على الوصف الاخر يكون ... بالذات
... في جميع الاجزاء ... ان الكيفية المتوسطة ... المزاج ...
في اجزاء الممتزج ... يكون ... اشد ... او ... بعض ...
الرطوبة واليبوسة ... الكيفيات في اجزاء الممتزج كان ذلك ...
... واعلم ان هذا ... المزاج ... الاول ...

قال ... وكل من العناصر ... بصورته ... النار والماء
... المتصورات ... واحدة ... حركة الحجر الى اسفل ...

اقول ... الى اسفل الحجر ... من ... حاملة
... الحجر الى اسفل ... ان ... المورد ... الحركة
هو الصورة ... واما الفاعل ... الحركة هو المادة ... ملك الصورة

قال ... والمركبات ... العناصر ... بالمزاج ...
... الناس ... الكيفية ... المزاج ... ان ...
... واحدة ... بحكمه ... الاول ... الحا...
الفاعل ... السموم والحيوان ... اولا ...
الى جميع ... المزاج لكان ... الكيفية ... المسكن ...
... ذلك ... الناس ... ان ... العنصر كقولي

بعض المواليد الى الارض **اقول** ان المركبات المزاجية اما ان يوجد فيه
المزاج او يوجد مانع للمزاج او لا يوجد بعد عدم المزاج فالاول هو المعدن بالكيفية الفاعلة على
المزج والثاني يمتنع ان يحصل على مزج واحدة وهو المعدن بالكيفية او على وجه يحلله
وهو المعدن بالاخرى في الغاية والثالث هو الذي يحصل بالعنصر هذا هو وجه الحصر
للاقسام التي ذكرها صاحب الكتاب **قال المصنف** وقد يحتاج النوع الى مزاج اخر
كالانسان يحتاج مزاج الدم وافراده لكل مزاج وقد يكون المزاج الثاني او الثالث
فصاعدا اصنافا كالسكنجبين وبعضها حصص المركبات التي ادام التفاضل في توسط
الكيفيات فيه باسم المركب والبسيط في الافراط في المزاج فقد يغلب التحلل في المزاج
على الكل والصغير يكون منصوبا يعلل من الزيبق المنبسط الذي يستحكم عقده في الرصاص
المكلس كبرادة النحاس في او افضل مزاج كذا معتدل لا في به المعتدل المطلق بل على ما
كل نوع بحسبه في المزاج لابد من تصغر الاجزاء بالتحليل ليبلغ من اللين الى الشكل الكلي الاول
فان الصلب يبلغ كل واحد منها من الاجزاء ما يبلغ من اللين عند الخلط ولا يوجد التداخل
اذ لا انسراط فيه ملاقاة الكل بالكل فالمزاج يحتاج الى الكثير سطوح واجزاء لكثر التلاقي **اقول**
وان وقد يحتاج النوع الى مزاج كالانسان الى مزاج الدم واصنافه لكل مزاج اراد
ما هو البلغم والمرتبة الى الصفراء والسوداء فان بدن الانسان مركب من الاعضاء الالية
كالراس واليد وكل واحد منها مركب من الاعضاء الالية يتركب من الاعضاء المتشابهة الاجزاء كاللحم
والعظم وتنقلها المتشابهة الاجزاء تركب من الاخلاط الاربعة وهي الدم والصفراء والبلغم والسوداء
وكل من هذه الاخلاط مركب من العناصر المذكورة فتركيب الاخلاط من العناصر هو المزاج
الاول وتركيب الاعضاء المتشابهة من الاخلاط هو المزاج الثاني لان لكل واحد من هذه الاخلاط
مزاجا اخر قوله وقد يكون المزاج الثاني او الثالث فصاعدا اصنافا كالسكنجبين فاعلم
ان المزاج الاول هو الذي من العناصر لا يكون الا طبيعيا واما ما بعده من الامزجة فعلى
اختلاف منها على قسمين منها ما يكون طبيعيا كمزاج الاعضاء المتشابهة ومنها ما
صناعيا كالسكنجبين الممزوج من الخل والعسل بالصناعة وان كان المزاج كل منها اما
هو بالطبع قوله او افضل مزاج كذا معتدل لا في به المعتدل المطلق بل على ما ينبغي

ما يستحق كل نوع بحسبه فيجب ان يعلم ان المزاج المعتدل يطلق بمعنيين احدهما ما يستحق العادل
وهو ان يتساوى فيه مقادير قوى البسائط وهو ان المزاج بهذا المعنى لا وجود له
في اماكن يمنع ان يكون احد العناصر او الاسطقسات غالبا على ذلك البعض هو الغالب وان
لم يكن الكل واحد من العناصر التي هي ما تمنع من الميل الى الجهة وذلك ما يستحق على
ما ينبغي لذلك الممزوج وبالنسبة ما يستحق من العدل وهو ان يوجد على المركب من قوى البسائط
وكيفياتها وكميتها بالقسط اللائق به كان يكون مزاج الدماغ باردا رطبا هو الاعتدال
الذي يجب ويكون مزاج القلب حارا يابسا هو الاعتدال الذي له وكذلك الحال في
كون مزاج الحجر حارا يابسا ومزاج السمك باردا رطبا ولكل من هذه الامزجة
افراط وتفريط بعد ان تم اصطلح على ما هو يجب والمعتدل بهذا المعنى على ثمانية اقسام الاول
الاعتدال النوعي بالنسبة الى الخارج كمزاج الانسان بالنسبة الى مزاج غيره من الحيوان
الثاني الاعتدال النوعي بالنسبة الى الداخل كمزاج اعدل شخص من اعدل صنف من النوع
الثالث الاعتدال الصنفي بالنسبة الى الخارج وهو الذي يحصل لصنف من النوع بالقياس
الى غيره الرابع الاعتدال الصنفي بالنسبة الى الداخل وهو الذي يكون لاعدل شخص من
الصنف الخامس الاعتدال الشخصي بالنسبة الى الخارج وهو الذي يحتاج لشخص الشخص
ويكون موجودا صحيحا السادس الاعتدال الشخصي بالنسبة الى الداخل وهو الذي اذا كان
للشخص كان ذلك الشخص على افضل احواله السابع الاعتدال العضوي بالنسبة الى الخارج
وهو المزاج الذي يختص بكل عضو من الاعضاء الثامن الاعتدال العضوي بالنسبة الى الداخل
وهو المزاج الذي اذا حصل للعضو كان على افضل احواله والخارج عن الاعتدال
على اقسام فانه اما خروج عن الاعتدال اما في احدى الكيفيتين الفعليتين او الانفعاليتين
او فيهما معا فان كان الاول فهو اما الحار او البارد او الرطب او اليابس وان كان الثاني
فهو الحار الرطب والحار اليابس والبارد الرطب والبارد اليابس **قال**
فصل كل واحد من العناصر جزء للمركبات يسمى الاسطقس كالهواء للمواليد وكل اداة
التي تسمى عنصرا كالهواء للسحاب والهواء بالنسبة الى مجموع العالم يسمى ركنه واعلم ان الجزء
والرطوبة كل منها ...

عن ضده باطنه فيعلا عليه فيشتد باشره فيه بالكلية وان غلب بالكلية انتفى باشره
مضعفه وكل اذا غلب على الظاهر اشتد ضده في الباطن لان القوة المبردة
او المسخنة يحصل عنها التي كانت على الكل عند مصادمة الضد على الباطن فيشتد
اثره فيه **أقول** ان تأثير القوة في المحل الاضعف اقوى من تأثيرها في المحل
الاكثر فلهذا اذا كانت القوة المسخنة او القوة المبردة منتشرة على ظاهر جسم كان تأثيرها
باشرها قويا فاذا استولت تلك القوة على ظاهر ذلك الجسم وباطنه ضعف تأثيرها
فيه لزيادة محل التأثير مع بقاء القوة المؤثرة كما كانت واما القوة التي كانت مسخنة او
مبردة لذلك الجسم قبل استيلاء هذه الاخرى على ظاهره فان تأثيرها يكون ضعيفا
لكثرة محلها فتنحصر في الباطن عند استيلاء تلك على الظاهر لضرورة ومن الناس من
علل ذلك بان احد الضدين يهرب من الآخر مستوليا على الظاهر الى الباطن فلهذا
يوجد حرارة الباطن عند برد الظاهر وبرودة الباطن عند تسخن الظاهر وهذا خطأ
لان الاعراض كما ستعرف يمتنع عليها الانتقال وربما امكن ان يكون لذلك
سبب آخر مغاير لتعاقب الامرين لا يمتنع عن الحصر فيهما وصاحب الكتاب لم
يتم على هذا السبب الذي ذكرناه مع ان الاسم في هذا الموضع وقد جرت
عادتهم ان يتكلموا في سخونة باطن الارض واجواف الحيوانات في الشتاء وبردهما
في الصيف والمصنف ايضا لم يحصل به الاستعداد وحدوثه في سخونة باطن الارض وجود
برودته في اجواف الحيوانات بل لم يذكر ذلك اصلا كما صرح به في اول الكتاب

قال المص اللمع الثاني في الآثار العلوية اعلم ان الحرارة من الشمس
تحلل وتصعد من الرطب بخارا ومن اليابس دخانا وان لم يكن
اسود كما هو المسمى عند العامة مصعد النار اعلى الشدة للطفه فالبخار اذا انتهى الى
الطبقة الباردة فيضربه البرد فيكاثف فيصعد سحابا وينزل مطرا وان اشتد على
السحاب برد يشتد فنزل مطرا منبسطا كالقطن المحلوج وهو الثلج وان كان على البرد
بعد القطر وتشكل القطرات واصابه بعد ذلك ما قبلها البرد الى الناظر اليه
فيه كما في الربيع والخريف فينجمد بردا وتحقق هواءها ... الحركة فيشتد وما فيه

من البخار ما يصعد قليلا ويضربه برد فينزل طلا وان كان البرد اشد نزل صقيعا
... ويتحلل كثير من البخار الى الهواء فان ارتفع اشد وما ... البخار المتكاثف
من الارض ... ضبابا والبخار كلما كان الطف كان اشد صعودا الى الجو
من ذلك ما يشاهد في الحمامات من انعقاد الابخرة ... ونزوله قطرا ...
وكثيرا ما يتكون اللون في البلاد الحارة ... وقد يحدث ...
كسرة ... على الهواء والهواء المتصل والغيوم الرقيقة وقد يحدث فيها قوس
قزح والهالة وعرفت اما الهالة فمن انعكاس البصر من الغيم الرقيق الى القمر واجزاء
الغيم ... كالمرآة ... على شكل دائرة فترى الهالة كانها دائرة ومنها ...
اعلم ان ... الذي ... الى دور تام ... ذو اللون ...
لون ... والصورة ... المرآة ... والاما ... فيها ...
هو ... المرآة والشيء ... والهالة ... لما ... البرد ...
وقوس قزح من انعكاس شعاع الشمس الى البخارات الرطبة ولا يتم دائرة لانها
لو تمت وقع نصفها تحت الارض وقوس قزح ... يكون الشمس خلف ...
... وبالعكس ... كالقطعة لتلك الدائرة ...

أقول ... ان الضوء ... اراد ... انما تكلم في الغمام واحكامها
... في ... الاجرام السماوية
على الوجه ... واعلم ان الكائنات ... ما يكون بغير تركيب عنصري
... ما يكون بالتركيب العنصري والذي يكون بغير تركيب عنصري فهو ما يكون
من مادة البخار ... الذي ... بغير تركيب ... ذلك ... اشياء ومن السحاب
والمطر والثلج والبرد والطل والضباب والهالة وقوس قزح والامور الحادثة
... وقد ... صاعدة
... من الغمام ... والانعقاد ... كالجمع
من الانعكاس في البرد ... قوس قزح في قطعة كان
... الشمس ...

لا يعرض وغير ذلك من احوال المرايا وما يرى فيها من الصور والالوان وحده
كلها تكاد تكون مما اذا عاين اسبابا لا اسبابا التي ذكرناها من علل المطلوبات
وانما يكون ذلك بما يعلم انه من التراكيب من الاحوال التي توجب الحدس المفيد
لليقين وان لم يحصل ذلك لبعض الناس بعد وقوفه على ما اورده صاحب الكتاب
فانما ذلك لبلادة من اصل الجبلة او لعناد يقتضيه نفسانى غيره **قال**
والدخان ربما يصعد منه لغلبة البرد على سد به او لم ينسد ولكن يرجع عن مصادمة الهواء
الدائر بحركة الفلك كاسر بعضا داره بها على جهات مختلفة وتحامل على الهواء
وحركه فيحصل منها الريح وقد يتصادم منها من غايتين عالية وسافلة بالبرد فيحصل
الريح الدوار المسمى زابعه وقد يكون من الزوابع ما يقاومه ويكسر بحيث ينقطع من
وقد يتصادف غمامة قد رفع من الهواء كيتفي ما يحبس من الدخان في الغيم فطلب
مخلصا الى فوق ان بقى فيه الحر او الى تحت لغلبة البرد ما يكون من البخار والدخان
مما يحرض في العقد البخار سحابا او لحبس في الدخان فيتقلقل وربما يكن مدد مواد
فيصعد كلما ضعفاوم الغيم بعنف ممزقة فيحصل من شدة حركة ومصاكته صوت
عظيم هو الرعد ومن اصطكاكه نار هي البرق وقد يتفصل الدخان مشتعلا الى كان اعلى
هو صاعقة يحرق والذهب في الكيس دونه والبرق يرى قبل الرعد لان الصوت
لا بد له من حركة الهواء ولا حركة دفعة فيحتاج الى زمان ولا كذلك الرؤية على ما يرى
حركة يد القصار ويسمع صوت الدق بعده بزمان والدخان اذا اسرع صعوده فيصل
الى كرة النار يشتعل فيرى الشعلة ممتدة الى الارض ويرى كالاشتعال منتهيا الى النهاية
فلطيف سريع انقلبت نارا فينطفى اطفى اليها الطفت وان لم تلطف سريعة وسبق
ربما مادت من النار الدائرة بدوائر الفلك كان من الشهب وذوات الاذناب
والى ... ظهرت علامات حمرة فيلو في الهواء فان اشتعل لغلظ المادة ظهرت
علامات سود وقد يحدث من بقية مادة الشهب الشمس من انه قد يكون القضا
من صعود الريح على الارض علامات عليها نارية **اقول** ما يكون من المواد التي
يكون فيها غير البخار من غير ... ترع الا في الحوادث التي ذكرها غير الدخان

الدخان يكون كذلك وهي التي ذكرها في هذا الكتاب اثنى عشر وهي الريح والزوابع
والتموج التي يرى في الجو والرعد والبرق والصاعقة والنار التي يرى دائمة
في السماء متصلة بالارض والشهب والكواكب ذوات الاذناب والعلامات
الحمر والسود في الهواء وحرارة الريح التي يسمى سموما واعلم ان من الاسباب
المذكورة لهذه ما يحكم الحدس بانه لولا الغمام فوق زوجا منه بوجه ما الاتصال
المكلفة اليها كما كانت كذلك من الجانب الاخر حتى من هذه الاسباب ان من الرياح و
الزوابع ما يقلع الاشجار العظام ويخطف اكثر من البحار ومن الصواعق ما
ينزل الى الصخر الحجر فيحجره وما تمر به من الحيوانات التي عنه ورعا وقع على جبل فيدكه
وقد يكون جرم الصاعقة رقيقا يشق به السيف فيقطع ما يصادفه من الاجسام الصلبة
... ولا يكون بدار الانواع الا قليلا ... ان ... انها يكون حديدا
شدة ... واللطافة ... الانفعال لا قوة الفعل لا سيما
لاتصال العظم ومن الكواكب ذوات الاذناب ما يبقى شهورا عديدة ... وحكى
ماله حركات بطوله وعرضه وكانه ذكر هذه الاسباب واشباهها مهملا الا ... فانه
لا ابهام من الاسباب المادية الطبيعية التي يشهد بها احوال ... واعود ...
الطبيعي لعالم ان يعطل عن هذه المادة لكان يحتاج ان يخرج عن موضوع علمه
يكون بسبب ذلك من الرحم لا الاثر الخروج من عهدته ولا الوفا عما الزمه ولو فصل
العلم الطبيعي لم وقع الاخلال في امر ... عضو واحد حتى ... كل
صغر منه لا مور التعجب ولا احوال المخيلة وكذلك في امر ... واحد من الطائفة
او غيره حتى ... يكل ... فيها اللون ... الاحوال ... على ذلك الكثير
التعجب والسالك اللطيف الا انه وامور اخر يطول الكلام فيها لما كان ... ان
في ذلك ... على المفصل ... العلم على سبيل الاجمال ان الامر محلله ...
لحصول استعدادات في المادة لامور مخيلة وليس ... هذا الاستعداد
المادة الا مجرد الامكان الذي لا ... فان في ذلك حاصل للمادة ابدا فان
في المادة ان ... صعد ... الاشياء على السواء وانما ... الح

فيعمل المادة لا بعد ما فات الاستعداد الذي معه الريح هو الذي يعقد المزاج واما
العلل التامة لكل واحد واحد من مكونات عالم الكون والفساد وعلى التفصيل
فالبحث في هذه العلوم حسب ما هو طبيعي ان يتكلم وعلى ما تعودوا الى الجسم فالاجا ل
اذا احتبس بواول **قال** والابخرة في الارض ربما يحتبس فيها ولا يتحرك
وفيها تعب ... فيها هواء او بخار ومياه عند برد الابخرة والهواء فيصير ماء
فاله من ... ويجد ... على الملاء لضرورة عدم الخلاء وليس للهواء
مدخل من خارج وما فيه وما لا يعد له من العيون يتولد وما له مدد لا الى اجزاء
متبددة او للارض ... حصلت منه القنوات وما
الذي انصا ... الا انه ليس له مدد يتصل الى الانبساط على الارض واما
للابخرة وكذا بعض الابخرة اذا لم تجد مخلصا الى الارض وربما تنفتق
وقد يتخلص نارا او يحصل منها صوت ... وقد يكون تحت الارض تقرب
ومواضع مسيل الغدران ما تهدمت ... الجبال والبلاد وقد يحدث
الزلازل في موضع تحدث ... سقوط الزلزلة في ناحية اخرى **اقول**
الوجه المذكور في كون ضرورة عدم الخلاء موجبة لجريان العيون المبني على الولاء
انه لما اشتمل ... باطن الارض من الابخرة الاخرة المحتبسة ... ثم
من هذه البرد ... المياه ... الى الاسافل ... هواء
هواء او بخار ... لم يتحدر اليها ... [illegible] ... او البخار
بالبرد الحاصل هناك ... ماء ... هواء او بخار ... الى
للامر كذلك الا ... على البروز او ... صاحب
المعروف ... العيون والقنوات وما يجري مجراها من ... السيول وماء
للامطار ... الى السحاب الا ... الابخرة
المنحصرة ... في باطن الارض ... في
السافلة ... العيون والقنوات وماء
الابار ... ان الامر ... وذلك على ما

ما ذلك علته ... الى السبب الذي ذكره صاحب المعتبر ... الا ان غير
ما يمنع من اشتراك السبب المذكور في هذا الكتاب وغيره من الكتب المشهورة واصحابه في
المنع ... الا ان يكون ذلك هو السبب فقط ... ان يكون
ذلك ... من الاسباب المذكورة للآثار العلوية وغيرها من المكونات التي
صدورها ... وقد ذكر لها اسباب اخر ولا مانع من ان يكون الواحد بالنوع
اسبابه ... الا ان ... بعضها اكثر او على بعضها ... الاقل
مذكورة ... الاكثري ... الاقل ... بالوقوع من الاسباب ... كذلك
او ... ان يكون ... للسبب ... في الوجود
وعلى هذا ... في عدة مواضع من هذا الكتاب ... ذكر في اسباب
والزلازل وغيرها **قال** فصل ويحدث من العناصر الاربعة المواليد
اقول لما فرغ من الكلام في المكونات التي
صدورها ... شرع الآن في المكونات التي يكون ... على
الاجسام ... المركبة ... له حس وحركة ارادية او لا
وذلك ... لا النبات ... الحيوان ... المعدن
والمعدن ... ذلك
او لا يكون ... النبات او بعض انواعه ... شعور او احساس
... حركة ارادية ... النخل ... الانثى منها
الى الذكر ... وقد شوهد ... الريح الى
... الصوت الذي ... والنهر
وصعودها ... التي في كل انواع النبات
لا ... والمعادن ... الا الشعور بما
الى ... النبات ... الى
... الا ان يكون ذلك ... النقص
... ان ... لا ... على

وبهذا تبين فائدة القيد المذكور في النبات والمعدن وهما يدل على تركب هذه البلد
من العناصر الاربعة اما اولا فصعدها في القرع ولا ينبغي ان يحصل منها من اراضي ومائي
وهوائي واما الجزء الناري فيدل عليه وجوده انه لابد من حرارة طابخة حاصلة
بذلك الحرارة هو الناري قال المصنف اللوح الثالث في المعادن في ان الغرض
المتخلص من البخار والدخان المحتبس في باطن الجبال والاراضي يمتزج على ضروب
بحسب اختلاف الامكنة والازمان والمواد فيحصل منها المعدنيات اما الادخنة المحتبسة اذا
غلبت فيتولد منها جواهر غير منطرقة ولا ذائبة بالنار وحدها مثل النوشادر والملح
والنوشادر فقد يتجمد من بخار الاول بالتصعيد والملح قد يتجمد من الكلس والرماد بان
يطبخ في الماء ويصفى ويطبخ حتى ينعقد ملحا والنوشادر يتكون من الملح الا ان النار
فيه اكثر وما غلبت البخار على الدخان انعقد اصنافا فعامها اما ما كان منه جواهر
غير منطرقة غير الذوب كالبلور والياقوت بكونهما والكبريت يحصل لبخار ممتزج
مع دخان وهواء اعني انها مما حصل فيه دهنية والزئبق من بخار ممتزج مع دخان
وهواء الكبريتية اعني انه مما لم يحصل فيه واذا اختلط البخار والدخان اعني انها
او تستحيل الاعتدال كان منها الاجساد السبعة كالذهب والفضة والنحاس والحديد
والرصاص والقلعي والخارصيني والاجساد كلها من الزئبق والكبريت ولهذا اما يجري من الزئبق
سدم حاصلها اذنت فيها المعدن الذي لا يعتريه افة فيصير ذهبا والذي يلحقه افة فاحترق
عن حسب الحوادث يختلف باختلاف صفاء مادتي الزئبق والكبريت وغلظهما واختلاطهما
وعلى الكيفيات حدوث مع ... الى الصاعد الحر اللطيف وكثير الغليظ فقعا
فيحصل من ذلك بحركة دورية ما لا يذوب ولا يطرق فيصعب تحليله ولعله لا رصد فيه كالمر
والطلق وقلة المائية والدهنية فيه ويكون مما يصعب اذابته كبرادة الحديد اذا اشوي
بالزرنيخ او الكبريت ... اسرع اليها الذوب وما يذوب ولا يطرق كالزجاج فلعله
وقلة دهنية وارضية ما يطرق وما يذوب فلدهنية المحفوظة العراقية لا انعقاد والمائية
ومال الشمس في النار فيه على سواء او نار به وكلما يصعد بالحر يذيبه البرد وما يعقد بالبرد
يذيبه الحر والتحليل يكون من طبيعة الحرارة اقول ان الجواهر المعدنية اما

اما ان يكون منطرقا او غير منطرق فالمنطرق هي الاجساد السبعة وهي الذهب والفضة والرصاص
والنحاس والحديد والاسرب والخارصيني وغير المنطرق اما ان يكون عدم انطراقه للفرط
لغاية صلابتها كالبلور والياقوت او لغاية لينها كالزئبق والزرنيخ على الصلابة اما
ان ينحل بالماء كالملح والنوشادر واما ان لا ينحل بالماء كالكبريت والزرنيخ وقد قسمها المصنف
وهذا الكتاب على وجه اخر وهي انها اما ان لا تذوب ولا تنطرق كالمرقشيثا والطلق
واما ان تذوب ولا تنطرق كالزجاج واما ان تنطرق وتذوب كالذهب والفضة ولم
يذكر القسم الرابع الذي ... وهو ما ينطرق ولا يذوب فكانه يلحق المعدنيات
وما هو مقدمة القسمة والذي يعود على قسمين ما يذوب بالنار وحدها كالاجساد
ومنها ما لا يذوب بالنار وحدها مثل النوشادر والملح ... قوله يمتزج على
ضروب بحسب اختلاف الامكنة فاعلم انه في بعض الاراضي قوى متولدة لمعادن مخصوصة
لهذا لا تتولد بعض المعادن الا في بقعة مكتنفة بل في اماكن مخصوصة وبقاع معروفة بذلك
هذا كما ان في المعادن انواع النبات والحيوان في البقعة المتولدة للمتشابه منها مخصوصة
في اماكن انواعها كاختلاف الجواهر المعدنية فان حاصل نظر تلك البقعة لما انها ... لا ادا
والبقاع المخصوصة بمائة الا ... ان ... الفصل ... ولا الدخان ارادته ...
الشبه المجلوبة الخزر والزرد وحشائش ... واهد ... الارض
لا يهام ... والمواد
فعامة ان المعادن يختلف باختلاف مادتي الدخان والبخار فان منهما ما الدخانية عليه اغلب
من البخار ومنها ما هو بالعكس ... مراتب كل واحد من الامرين ... ولا
ومن المواد التي للمعادن ... كالاجساد السبعة التي ذكر انها متكونة من الزئبق
الكبريت ... كل منهما مركب من مواد اخرى ... قوله ... غير منطرقة
ولا ذائبة بالنار ... القطر الاحمر فكلما
فلعلها ... الذي ...
ملازم ... قوله والنوشادر فقد يتجمد من بخار لانه بالتصعيد
ذكر ... ان ... الغالبة في النوشادر هي الدخان ...

انشعاع سواد القدر

عن تحريك الحرارة اجزاء الجسم اليابس بعد تحليلها اياها الى فوق اذا كان ذلك الصانع
فان لم يكن الصانع فهو الكلس وان امكن تحليل الجسم الذي حركت الحرارة اجزاءه الى فوق
بالنار فهو التقطير ان كان الصانع وحصلت اجزاء مائية والتبخير ان لم يمكن ذلك
فهو الملح فقد يتحجر الكلس الرماد بان يطبخ في الماء ويصفى ويطبخ حتى ينعقد ملحا فاما
اورده حكاية عن ان الاجزاء الارضية الدخانية من الغالبة في الملح والكلس فهو مقدم
المسئلة في الحرق والرماد موافقة بالمسئلة وتتوقف الحرارة فمن قيامها والمراد
بالمسئلة انه الذي يحصل من اجزاء رطبة مائية ومنها يابس لطيف فيفصل عنه
لا يستحيل ان النار والطبخ انما تحرك اجزاءها فتحلل الرطوبة وتحلل بحلاله رطوبة الا
ان لم يعطه من الرطوبة اكثر ما تحلل منه والمتحلل من جانب من الرطوبة اللطيفة اكثر ما تحلل
منها من باطنه والعامل من خارجه ان صار الرطوبة الغريزية اكثر الذي يتحلل باطنه منها
بكيفية الحرارة الرطبة كلها ولا يصح الطبخ الا ان يعرق جوهره رطوبة بالي التراب
الصرف لا يطبخ ولا يصح انما طبخ في الرطب المحض فان الماء عن فعل الطبخ ابعد
والعو ساد ... بعد من الملح الا ان النار به اكثر انما حكم بكثرة النار به لانه
عند التصعيد لا يبقى منه اسفل وهو كان من حوار ... وغيره الذي كالنطرون
والبارود ... وهذا الكلام اشعار بان النطرون والبارود يكون بحرارة كما
قاله الذوب الا ان هو انما الا لكن انما هو بعد لا يسهل وهذا الحكم ... ان التحقيق
صاحب الكتاب ... على الدخان ... لا لحجارة ... ليس ذلك
سقنقور ولو كان بعضا ... انما على ... الذوب الا ... كثير من الاحكام المذكورة
وهذا الباب ... على التساهل والتطويل ... كان ... ان كثير
اسرار ... الكلام ... فاعلم انه قد ... يكون ... الا التي ...
... كالعلاقة ... قطر ... الخروج ... العلاقات ... علاقا
واحدا ... خالط ... لطيفة ... مخالطة ... ان كل جزء منها
... بذلك ... الجرم ... الرسوب ...
... اللطيفة ... النهار والذ ... ل

والدخان امر اخار ... لا اعتدال لكان منهما لا احار السبخة كالزرنيخ والفضة
والنحاس والحديد والرصاص ولكان ... فاعلم انه لا ذكر ما كان الدخان
غالبا على البخار ... بعده ما كان البخار ... غالبا على الدخان ... ذكر منهما ما كان ...
... الى الاعتدال ... الحكم ما ... الاعتدال ... منها ... الحكمة
... لا ينطبع ... وانما ... اول ... الشبه ... الاولى
لانه ذكر ... كلها ... الا ... شبه ... والاولى ان يقول عوض
... الزرنيخ ... واراد بالرصاص الاسود والانك ... الذي ... (الحراق)
... عرف ... احاد ... على النار ... فالمطر
... كالزجاج ... على النار ... المتجز بالنار
... لا ... الكلمة ... ان يقول ان الحديد ...
وهذا ... لا ... الذوب ... يقول ... جرب ... قوله ...
الرسوب والكبريت ... المذكورة ... على ... ذكر ... العقد
... الرسوب ... فيما ادعاه ... الرسوب ...
... الرسوب ... بها ... اذا
الرسوب ... الكبريت ... الرصاص ... الا ان ... من ... العقد
... على عنصر الرسوب ... على عنصر الكبريت ... ان ...
... الرسوب ... عنصر ... على عنصر الكبر
... لا ... والعنصر ...
من الرسوب الكبريت ... الحكم ... على ... والحديد ... صاحب
ذلك ... الرسوب الكبريت في المواضع التي ... الدهنية والعنصر ... من الكبريت
في المواضع التي ... الرسوب ... الكبريت ... السبخة ... كانت ... منها
كلام ... ذلك ... فالمعدن الذي
... والذي ... على ... الحلاوة ...
الرسوب والكبريت ... اعلم انه ... قيل

من ان الزيبق والكبريت اذا كانا صافيين وكان انطباخ الزيبق بالكبريت انطباخا
تاما فان كان الكبريت احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة تولد الذهب وان كان
الكبريت ابيض تولد الفضة وان كانا نقيين وكان في الكبريت قوة صباغة لكن قبل
استكمال النضج وصل اليه برد عاقد تولد الخارصيني وان كان الزيبق نقيا و
الكبريت رديا فان كان في الكبريت قوة احراقية تولد النحاس وان كان الزيبق غير جيد
المخالطة للكبريت تولد الرصاص لا سيما ان كان الزيبق والكبريت رديين فان
كان الزيبق متخلخلا ارضيا وكان الكبريت مع رداءته محرقا تولد الحديد وان كانا
مع رداءتهما ضعيفي التركيب تولد الرصاص الاسود وهو الاسرب والذي عندي انه
لا يحكم بهذه الدعاوى من اصحاب الكيميا يعتقدون الزيبق والكبريت المعدنيين بالحس
فحصل لهم ظن غالب او حكم قطعي بان الامور الطبيعية تقاربها الامور الصناعية والكيميا
عن سلب الصور المعدنية عن اكثرها وافادتها خواص غيرها وافادة بعضها خواص بعض كقلب
الى الكاد الفضة والذهب عن تمام الاجساد وهو من فروع العلم الطبيعي وذهب
صاحب المعتبر وكثير من الناس الى انكاره والرئيس ابن سينا كان من المتحيرين لاحتمال
العقل امكان حصول الفصول الذهبية والفضية عن تمام المعادن ان امكن معرفتها
على الحكمة المسلوك فيها عارضها كاللون والوزن في الذهبية ولا طمع من الكتاب
كل الطرق ولا ذلك الكيمي عشرة وذوب وتعقيد ذوب ثم يحمل الى الصناعة الطف
ونعمة العقل فساد وما يحصل من ذلك من كدورة فاعلم ان الحرارة من شانها اذا
المثل المصعد وكلما كان الجسم الطف كان اقبل للجزء من الحرارة فالهواء اقبل الاشياء
الذي هو اقبل لها من الارض ولما كان لطيف كثيف بادر الاقبل منهما الى الصعود وبادر
الانفعال ووصل من ذلك بحرق المخالطات وجمع المشاكلات لان ذلك للاجزاء اذا
بالحرارة انضم كل منها الى مشاكله وما سوى من نوع ومدا منه مع الحرى في كلامهم من ان
الجسم على الضم وهذا الجمع انما هو حاصل في المركب الذي لا يكون بين اجزائه
لا التحام اما الذي يكون الالتحام بين بسائطه شديدا فلا يخلو اما ان يكون اللطيف والكثيف والارضي
وشيء من الاعتدال او لا يكون فان كان لا اول فاذا قوي عمل الحرارة فيه قدرت

حدث لهم كدورة بكان الوسط لا يلطف كما له الى الصعود عند تكثيف
الماء الى الانحدار ولا يحصل التلازم بينها اللازم بينهما سواء حركا واحدا الحركة
وان كان الماء فان كان في الغالب هو اللطيف فرغب المصعد الكثيف بتصاعد ايضا
ورفاق الكثيف او بقي منهما وهذا كالنحاس المجرب يحكم بالوسط واذا قوي
عمل الحرارة وعمل ذكر امارات التجربة فان لم يكن غالبا جدا فعاد الى التركيب
العود بانهما لا يتحللان وفي هذا الغالب بعضها على بعض كالطلق والوسط والملح
الاشتعال واذا عرفت هذا علمت ان الذي يحكم به غير علم الا حسا والسمع من
محض بعضها كالذهب والفضة لورث فيهما من الجوهرين اللطيف والكثيف لاعتدال
كما اراد ان الحكم المذكور الكحل عن هذه السمع من المعادن لا انه حكم عام فيها و
حاصلا لكل واحد منها لم اجد اهل التجربة حكموا به والمشهور عند الطبيعي ان الذي
والمبدوي العامة قوله وما يطرق وما لا يطرق فالذي يحفظ المحفوظ العرا النام لا
والكائنة الكاثرة ارادها المختوم بالمكوس والاسط من الطلق والعقد ومن يكون المحافظ
لا رصم لما والمحافظ العوائد لانه كالزيبق اذ هو ممتد الخط في سطح مائل ومنه
كل ما ينعقد بالحر يذوب بالبرد وما ينعقد بالبرد يذوب بالحر فاعلم ان اللاتي من شانها
الجمود بالبرد ولا انعقاد بالبرد ولا تحلل الطين الارضي ويحلل فيه ترقيق بالحر
لا رطبة شديد او خفيفا بالحر وسيلانها وانعقادها بالبرد والطين الخفيف والناري يجمد
ويرقق الرطب والبرد يجمد الرطب ويلين اليابس واليابس يجمد والرطوبة بذوبه بحللها و
الحرارة بعين كلا منهما على جعل الرطب ان كان جارا كان لا شرط تحللا بالحرارة ان
تحلل هو اليابس لما كان جاهدا ولو اشتد تعقيد الماء من شانه ان يعقد به واذا عرف
بعد هذه الاصول حيث لك صحة الحكم المذكور من عكس هذا ان ما حكم عليه بالحكم الاول
فالغالب عليه اليبوسة وما حكم عليه بالحكم الثاني فالغالب عليه الرطوبة وقوله والحجر
يكون من طين يطبخ الحرارة فاعلم ان الحجر يكون من الطين ومن الجمود ومن غلبة الحرارة
الطين اللزج حتى استحكمت الحمارج من رطبه وبات صار ذلك الطين حجرا الكثير الفعل
ومن هذا السبب الطين يكون الخال فان الحرارة العظيمة اذا صادفت طينا كثير الرطوبة

اما وقعه او على سور الابار عند تحركها اعطاها والسبب الاكثري في ارتفاع اجزاء
بعد تحوه في الصلابة والرخاوة فاما او صورة مياه شديدة الجري او رياح عاصفة
الكهوف الرخوة وبقيت الصلبة من بعد فيها الا ان السيول والرياح بعوص في
ذلك الكهوف بعور غورا واسعة او من الاجزاء الصلبة شامخة وهي الجبال وربما كان يكون
الحال التراكم عمارات بحر بسبب ارتفاع حطاوله وربما كان الاسباب اخرى محدثة والعلم
الفارسية تكون الحال من ان اكثر العفونة والسحب والمعادن لا يكون فيها او يقل منها
اما العفونة فلان الصلابة تمنع الاكثرة فيها ولا تتصل فيها وقد عرفت ان الاكثرة
المحتقنة مبدأ ومادة للعفونة ولذلك يكون سفح الجبال ربما او قد يشبه الحال بالانفس
ولا ارض التي تكون فيها التروح والعفونة الذبات واما السحب فلان في طينها من الغذاء ما ينبت
على ظواهرها من النبوع والانداء بسبب البرد الذي يوجب ارتفاعها وتشقها ولا حباس
ما تصاعد اليها من الاكثرة المانعة لها من الترويح والتحليل واما المعادن فلان مادتها الا بخرة
النادية متعددة في موضع واحد ولا تكاد ان توجد الا في الجبال هذا ما ذكر فيها
ولعل فيها من الشوائع ما لا احاطة لعلمنا والله اعلم واحكم **قال المص** الاجساد الارضية
في السعوديس ... اول في النبات السائر من السائر اصل النمو والتغذي
ولو كانت ... او الصدور عنه نفس ... وليس فاول فصل ...
الصور من صور ... مع لا تتم ما المعادن تلك الصدور ... مبدأ الافاعيل

اقول اعلم ان الافاعيل الصادرة عن انواع الاجسام تنقسم بالقسمة الاولى
الى قسمين لانها اما ان تكون صادرة عن ارادة وادراك او لا تكون صادرة عن ارادة وادراك
والا تكون ... للفعل بلا ارادة ولا ادراك فالمريد والمدرك والالم ... النفس
موصوف ... ان النفس التي تصدر الفعل فيها ولا تصدر عنها كذلك
ادكل المركبات صادرة عن علوم المبادي المفارقة كما تعلم ان التي تكون صادرة او
عن صادر بالسبب الامر الذي تقدم ذلك النوع من الاجسام ... العقل
ما تبع انقسام والنفس علة وان لكن مسطورا فيها وحده من كونها وكل واحد من
النفس سيم انقسام النفس الى الانفع الا الى جهة واحدة والى ما لا نفع الى جهات

الى جهات مختلفة والنفس النباتية التي تصدر عنها الافاعيل النباتية ومن القسم الثاني من القسم
ومن الافاعيل التي تصدر عنها عن ارادة وادراك ومنها مع الالة الى جهات مختلفة
الذي صدر منه في الاقطار المختلفة اما الى الشعبة والانفصال واما القسم الاول فهو المسمى
بالنفس الفلكية ومن الطبيعة كالعدم المتحرك المحال الى الاسفل وقد عرفت بعضهم ادعى صدور
الحركات اما عن شعور وقصد وهذا الان يحتج علوم المبادي المفارقة واراداتها
وقسم القسم الاول هذا الاول منها سواء الحركات التي تصدر عن النفس الفلكية والثاني منها
هو الافاعيل التي تصدر عن نفوس الحيوانات الارضية في الاول نظرا فان النفس الفلكية وان كانت
ايضا تصدر عنها حركات الى جهات مختلفة فالان انها لا تصح عليها باعتبار ارادات متجددة
لو كانت لها مع ان النفس الفلكية جاز ان يكون لها حركات مختلفة كالحركات التي للافلاك
كل كوكب اذا كانت كلها في احوال واحدة وكانت صادرة عن نفس واحدة فان ذلك يدل
على بطلانه ... وكانت للاجسام سرا في الحيوة فلو كانت الافعال الثلاثة من النبات
كالتغذي والنمو والتوليد المثل لاصل الحيوة العامة لكانت الافعال المذكورة حاصلة لكل جسم
كانت عامة لانه لا كلام في اللزومات بعضها لاشتراك في القوام لكن هذه الافعال
ليست عامة للاجسام فليست للحيوة العامة وكذلك لو كانت هذه الافعال لاصل صدور الصور
النوعية التي للبسائط كالصورة المائية او الهوائية او كالارضية اوقواها الصور او لا انه مثلا كان
ما ذكر وكان الحكم المذكور عاما لكل المادة وليس الثاني كذلك فليس المعدوم حاصلا فيها وهو
لم يذكر على وجه الاكمال ووجوه الصورة العنصرية والصورة الجسمية في كل الجسم ... لا افاعيل
التي للجسم ان يا ... في مجموع ذلك الجسم لا لكل واحد من اجزائه واحلاط ... ان ...
لا ... ولا ... الصدور بنحو عام انواع للاجسام البسيطة بعض انها صورة
للاجسام المركبة لا لكل مركب لتلك الانواع المراد بها هو المعد لحصول تلك الصورة
لا العلة الفاعلة لها ... ذلك ... فانا العلة الفاعلة لهذه الصورة
فانها لا تكون جسما ولا جسمانية واللاحق العدم المنفي في ... ذلك هو المعتبر
في امر الصورة لا هو العلة الموجبة لوجود الصورة واما اختلاف الصورة بسبب اختلاف الامزجة
وكما كان المزاج اتم كان استعداده لحصول صورة اكمل فالمزاج المعد لحصول اثار النفس النباتية

ثم من المزاج المعد لقبول النار بنوع من الحيوانات لا الحجر والمزاج المعد لقبول النار الحيوانية الشاملة
ثم من المزاج المعد لقبول الصور المعدنية فى المشهور ان المزاج المعد لقبول الصورة
لا يحمل اقرب الى الاعتدال الحقيقى من المزاج المعد لقبول الصورة لا ينقص وما وجد
ابدا ما على ذلك ولعل هو المراد بالام مهما اثنا عشر المشهور ولعل عدل عن المشهور الكونية
ثم الجمادات على ما اراد بالام ما كان اعداده لقبول الكمال الواحد اشد واقوى
وذلك صح الاحتياج الى ان **قال المصنف** ولم يحصل الاشخاص الباقية كلها
دفعة على كمالها الممكن ولا على وجه لا يحتمل مهما شيء ولا على جهة لا يلحقها فساد والعاقبة
لا لانه يستحيل ان يحصل نوع من الانواع الا بافراد شخصية احتاج الى تحقق الباقى
مبادى افعال الله **اقول** المقصود من هذا الكلام بيان وجه احتياج البقاء الى
الساق والمستمر الى العوز الثلاثة المذكورة وهى الغاذية والنامية والمولدة والوجه فى ذلك
ان الاشخاص الكائنة باعتبار كمالها المعادى الذى يمكن حصوله لها لا تحصل لها
الا على التدريج بسبب القوة النامية وباعتبار ان تلك الاشخاص لم تحصل على وجه لا
يتحلل منها شيء كالمجردات وما هو من الاجسام الفلكية احتيج الى القوة الغاذية على شكل ذلك لا
يتحلل وباعتبار انها لم تحصل على جهة لا يلحقها فساد احتيج الى القوة المولدة التى
يستحفظ بها الانواع بتعاقب الاشخاص على ما سيجيء فى ذلك فى الغاية
وقوله ولم يحصل الاشخاص الباقية يحتمل ان يكون من علم وقوع ذلك عند الاعدم
امكان وقوعه كما هو ظاهر ذلك فان حصول الحيوان على ما هو عليه عند الرب
على انه ما ليس ممكن وقوله وبحيث اراد باشخاص الحيوان ما هو مشاركة الاشخاص الباقية فى
هذه الاحوال المذكورة وقوله دفعة على كمالها الممكن يريد انها وان كان مطلق وجود ٤
نوع وجود بعضها وجود على الكمال الذى يمكن حصوله بل يوجد دفعة بل يوجد فى
كمالها الممكن لها تدريجا فى المعادى على ذلك فى ان الصرح هذه الكمال لنطقه او اراد
على ما هو وقوله فى العاقبة لا لانه يستحيل ان يحصل نوع من الانواع الدائمة كما يستدل
الى الحكمة لا امكانه ذلك وسائل الى العلم الالهى وقوله على اعتبار هذا الاحتياج
وكونه الى مبادى افعال الله اشارة الى الحيوان وانما لم يقل احتاج الى افعال

لمن ليس حكمة احتاج الى مبادى تلك الافعال لان الافعال المذكورة جعلوه لغاية الجميع
والوصال الاخر الى ان ما هو المعد الحكم بل الذى يصير الى اشياء هو المبادى التى تصدر
عنها تلك الافعال والا يدل الفصل من هذا اصل والاعلم ان كل الثلاثة هذا واحد بل مبادى
والمراد ذكر بلفظ الجمع لانه يستعمل فى علم ما بعد الطبيعة من ان الذى الواحد بالاعتبار الواحد
لا يصدر عنه امران متغايران بل لا يصدر ان الامر يستعمل اوفى من واحد باعتبار ان كان
والمجموع المركب منه ومن آخر باعتبار معاير المجموع المركب منه ومن اعتبار لا آخر
كل واحد من المجموع منها على حدة وسائر الى القوى الكائنة من اشد الصافى **قال**
والقوى منها اما ان يكون مما يتصرف فى مادة الغذاء لتحيلها الى شبيه جوهر المتغذى لتبدل
ما يحلله وتسمى الغاذية او يكون قوة متوجهة لزيادة فى اجزائه على تناسب من الاقطار
لاكمال شخص حتى بلغ الغاية ما هو من منقاده وهى النامية او هو متوجه الى افراز فصله الغاذية
ليكون مبدأ الشخص الآخر وهى المولدة **اقول** ان القوى النباتية اما لاصل الشخص او
لاصل النوع والتى لاصل الشخص الغاذية والنامية والتى لاصل النوع هى المولدة والغاذية
افعال الله الاحالة والتشبيه والالصاق فانها تحيل المطعوم على مراتب مختلفة حتى يصير
خلطا اولا ثم يحيل ذلك الخلط شبيها لجوهر العضو المتغذى ثانيا ويلصقه بذلك العضو
ثانيا لكنه ما يحلل من اجزائه بدلا منهما ما يتيقى فى تصرفها فى مادة الغذاء الى تحيلها كل ذلك
ليحل الى شبيه جوهر المتغذى وذلك على وجوه منها الاستحالة التى يوصل المادة الغذاء
الى المتغذى وتدل عليها كون الخبط الممضوغة منضجا للدماميل بخلاف المدقوق ومنها ما يحيل لها
والعفونة لا امعاضى بعضى مثل كثفت الشعر ومنها استحالة الى الكبد حتى يصير لا اخلاط
لا اربعة المشهورة ويعلم الاستحالات المذكورة يحصل التشبيه والالصاق بعد وصولها
الى الاعضاء والنامية الطبيعية يحصل ذلك على التفصيل والنامية هى موجبة لزيادة فى
اجزاء الجسم على تناسب من الاقطار اى ابعاد بين كل واحد من الطول والعرض
والعمق منه زيادة بها الاجزاء لا زيادة حاصلة على غير هذا الوجه او كشف اتنى من الابعاد
وبعد الثلاثة الكثير احد من اجزاء الزيادات الصناعية بان الصانع اراد فى طول
جسم بعض من عرضه او عمقه وبالعكس وغاية هذه الزيادة التى على هذا الوجه المذكور ان يبلغ

ولكنه لما انتهى إلى أن يكون له مثل المقدار وهو غاية النشو وبعد ما صار المجموع الى الباب
الخارجة عن الأمر الطبيعي كالورم وغيره والزيادة التي من السمن أو ليس المقصود بها أن يصح
إلى غاية نشوه والمولدة قوة توجب انفصال جزء فضلي من المادة لتكون مبدأ لشخص آخر وتحيل
إلى الصورة غير المولدة وهي التي تعد بتلك الفضلة بعد أن يسبغ إليها الصور والقوى
والأعراض واعلم أن مبدأ التغذي والنمو والتوليد لا يجوز أن يكون حالًّا في روح أو
عضو لأن ذلك لا يزال في التحلل والسيلان وإذا بدل المتحلل يبدل الحال إلى أن الفرض
والحافظ للمزاج المستعد للبدل لا يجوز أن يكون الذي يفسد والتي يعد عدمه
ولا الذي يحدث لا برجوع البدل ورجوع التي لا يتصور أن يكون متساويًا في
في جسم النبات وبدن الحيوان جميعًا بأنه يصح أن يتسلسل إليه ولا يصح أيضا
إلى النفس وغير طبعه فإنك تتحقق أن النفس وصارت إن أدركها الداهية ذاتها
فلا تركيب بسيط غير إدراكه لم أنا نعلم قطعًا أن نحو سياعًا غافلًا عن حدة
القدرات المستقيمة دون الغطاء وإذا علمها فإنا نعلم أنها تضرب بالاستدلال
ولا يمكن أن يقال إن نسبته لأمور الجوهر عدم الشعور ولا أن هو بعينه التي ل
لأن كل واحد من هذه أفعال متغايرة ومن كان يحكم وكيف تصدر هذه الحركات
المختلفة الجهات على نظام واحد وترتيب متسق من طبيعة غير مدركة أو غير ذات
شعور بل إنما لا يصلح للعقل السليم فإن السدائد الأنساني وأمر يدرك حارج
يسمونه بالسوع وربما أناس يسمونه نفسًا والذي في أجسام النبات وأبدان الحيوان
إنما يقبل الحدث أو دفع أو لصق تلك الفضول التي تسمى قوى بالعوامل وربما
يعطي بالجنس لو لكن هذا أسار إليه صاحب الكتاب وكرر تكنية دفعًا على الأول

فائدة هذه من بعض البيان يتعلق بنحو واحد من بعض كالتحلل والحوالي
أنها يتعلق بنحو في أحد مباحث العقل من المنال هذه الأفعال والمولدة تحدة
الغدو من النامية تستخدمه الغادية وتخدم الغادية وهي الأول الحاذية إذ لا بد لها من
قوة تميزه والنامية الخاصة أو تصير الى قوة تحكم الغذاء تستعد لتسهيل الهضم وهاضمة
لا تستكره إذ لا بد مما يستكن النضج في الهاضمة بما تهيئه الرافعة الدافعة للاستغناء عنه

المسألة والدليل على أن الغادية غير النامية بقاؤها بعد فنائها الحصر الأصل والباقي
غير المولدة لوجودها دون هذه الثلاثة بعدها وفي التي من الثمار لا مولدة بخلاف الباقي

أقول قوله في أحد مباحث العقل وفي التالي هذه الأفعال أشير
بالذي هو هذه العقل إلى الذكر وبالذي هو هذه الأفعال إلى الأنثى فإن مني الأنثى
فيه قوة منعقدة وليس فيه قوة عاقدة. إذ لو كان فيه قوة عاقدة لكان إذا الاثنين الالا
العاملة للانعقاد حصل الانعقاد لا يحتاج إذا لا حاجة للقوة العاقدة الأولى لك وحينئذ لم يكن
الأمر كذلك فليس فيه قوة عاقدة وأما مني الذكر فلا يشك في وجود القوة العاقدة
فيه وأما القوة المنعقدة في وجودها فيه خلاف بين الحكماء الأول وجالينوس فإن المعلم
الأول ينكره وجالينوس يثبته ولا يليق بمثل هذا المختصر تفصيل الاحتجاجات في هذا المقام
قوله والمولدة تستخدم الغاذية يريد أنها تستخدم الغادية والنامية أما استخدامها العادية
فبإعدادها من الغذاء من الطعام أن المادة التي تتصرف فيها المولدة كالمني في الحيوان والبزر
من النبات لولا الغادية لما حصلت وأما استخدامها النامية فبما تعده من التمديد في الشكل
قوله والنامية تستخدم الغادية فإنهم قالوا إن الغادية فعلها تحصيل الغذاء والصاقه وتشبيهه
بالعضو المعتدل ولا يوجب زيادة المقدار بل الموجب لذلك هو النامية وأما الغادية لولا تورد
لما أوجب الأتمما واه ومن المعلوم أن زيادة المقدار لا يحصل إلا بعد الأفعال الثلاثة
المنسوبة إلى الغادية على أن بعضهم قد زعم أن النامية هي الغادية بعينها فإن فعلها واحد
إلا أنه إن كان يحصل قدر ما يتحلل فهو الأغذاء وإن كان زاد عليه فهو النمو قوله وتخدم الغادية
قوى إلا أول الجاذبة إذ لا بد لها من قوة تميزه ويريد أن العادية يحصره إلى ما يجلب إليها ويميزه
وهو الغذاء كما سنرى من أنه يحتمل أن يكون غيره لصحة تقديمه إلى ما بينها عددًا كما ذكره
وغيره هذا الكلام وهذه القوة موجودة في المعدة والرحم وسائر الأعضاء أما الذي
على وجودها في المعدة فإن يحرك الغذاء إلى المعدة إما أن يكون إرادية أو طبيعية أو قسرية
لا جائز أن يكون إرادية وإلا لكان الغذاء يحتوي إنما يحركها بالإرادة وليس كذلك ولا الاختيار
أن يكون طبيعية لأن الطبيعة إنما تكون لها جهة واحدة ولو حصل بأس لا يلزم أن على
الأرض من رجلاه فوق الماء لا يمكنه أن يتردد إذا زدرد إذا ما كان لو كان على الوضع المعتاد

واذا انحل العضلات تغير كونها عاصرة فلا بد لها من عاصر وهو دفع من فوق او جذب
من اسفل لكن ليس يدفع من فوق فاذا المجذب المري والمعدة عند الخلاء الشديد من
الغذاء يجذبان الطعام عند المضغ من غير ارادة الحيوان فلا تجد المعدة تجذب
الطعام اللذيذ الموافق لها شديدا فان من تناول غذاء ثم تناول بعده الحلو او استعمل الحقنة
كانت الحلو المرمي يخرج بالقي اخيرا وذلك بسبب جذب المعدة له الى قعر المعدة فوق
حاذيه وهو المطلوب واما دليل وجود هذه القوة في الرحم فلانها اذا كانت قريبة العهد
بانقطاع الطمث شديدا وكانت مع ذلك خالية من الفضول فانها تجذب المني بحيث لا يطلب
هذا محسوسا واما دليل وجودها في بعض الاعضاء فلان الاخلاط الاربعة مختلطة في الكبد
ثم يجذب منها بعض وينفصل كل واحد منها الى عضو مخصوص فلولا ان في ذلك العضو
قوة جاذبة له لما كان ذلك الخلط مختصا بذلك العضو الخاص قوله والثانية
الهاضمة او بسم القوة تحيل الغذاء المستعد لقبول التصرف فيها الاشارة الى ان التحليل مختص
من الغذاء وفيه انه يحيل من الاحالة والذي وجدته في جميع النسخ المصححة المقروءة
عليها هو تحليل التحليل وهو غير مناسب في هذا الموضع على ما ادري والهضم هو تغير
الغذاء الى حيث يصلح ان يصير جزءا من المغتذي بالفعل ولذلك التغير مراتب اربع و
قد مضى ذكرها قوله والثالثة الماسكة اذ لا بد مما يمسك ليتصرف فيه الهاضم وهذه
القوة ايضا موجودة في المعدة والرحم وسائر الاعضاء اما في المعدة فلانها تنضم
على الغذاء احتواء تاما بحيث [illegible] من جميع الجوانب ولا يبقى بينه وبينها فرجة [illegible] ذلك
لا تملأ المعدة فانها تمسك الغذاء القليل ولا تمسك الكثير اذ لكان الماسك ضعيفا كا
في [illegible] مستحدث النفخ والقراقر ولولا ان في المعدة قوة ماسكة لما كان
للاعضاء [illegible] وكانت المعدة لازمة له من كل الجوانب واما اثبات هذه القوة في
الرحم فلانا نجد بعد [illegible] المني الهاضم انضماما شديدا من جميع الجوانب بحيث لا يمكن
ان يدخل فيه طرف الميل ولان [illegible] المني النزول الى الاسفل لثقل جرمه
فلولا هذه القوة لما [illegible] واما اثباتها في سائر الاعضاء فلمثل هذا السبب قوله
والرابعة الدافعة [illegible] الدليل على وجود هذه القوة انا لا نجد الاعضاء

الاعضاء عند البرز كانما تسرع من موضعها الى دفع ما فيها الى اسفل ومن الاحشاء
الى اسفل ايضا ولا عدد [illegible] من احد مما يكون [illegible] الا ان [illegible]
المعدي والاخر لا يكون [illegible] وهو الذي يدفعه الدافعة بالبرز والبول
العرق والوسخ الخارج امام المنافذ الظاهرة كالاذن والانف او الخفية كالمسام
الضيقة وبالعدم المنتجة وبالزوائد النابتة كالشعر والظفر وقد [illegible]
ما [illegible] فلا يكون [illegible] كالخط [illegible] المثانة المحسوس
[illegible] من الركب [illegible] في بعض الامر قوله والدليل على ان العادة عن النفوس يبقى
بعد ما ان [illegible] الاصل [illegible] ان العادة موجودة من اول العمر الى اخره والنامية موجودة
في اول العمر الى اخره والمولدة موجودة في وسط العمر عادة دون اوله واخره
اوله واخره كما [illegible] على ما [illegible] قوله [illegible] الثامنة فعن المولدة توجد في
[illegible] بعد [illegible] ان الدليل على مغايرة النامية للمولدة ان النامية توجد بدون
المولدة كما في اول العمر والمولدة [illegible] بعد النامية كما في اوسط العمر [illegible] قوله
وان [illegible] من الثمار [illegible] بعد ما لم ينضج فلما طبعها من النضج
[illegible] والبهموم
[illegible]
[illegible]
والنامية موجودة [illegible] ولولا [illegible] ان يكون [illegible] الواحد موجودا معدوما في
حال واحدة بالنسبة الى شيء واحد وذلك معلوم البطلان بالبديهة [illegible] ان القوى
النامية [illegible] كثيرة ولا [illegible] الشرح اكثر من هذا القدر قال المص المعدود
في النفس الحيوانية [illegible] العام [illegible]
[illegible] النفس الحيوانية [illegible] كان اول الحكم [illegible]
[illegible] بالطبع عن الصادر [illegible]
اقول [illegible] الافعال [illegible] العناصر
ان [illegible] والحيوانات [illegible] النامية واشار الحيوان عن النبات يعني

مدركة ومحركة معقولة قبلك كالأشرف من كمالاً إنما كان أشرف بعد الاعتبار وكون
وحد النفس على ما يعم الأرضيات بعد ما حده بما يطلق التوقيف وأما هي لا أرضيات
دون السماويات لأن السماويات لا تستعمل بتوسط الآلات التي هي آلات على رأي من ذهب
إلى الكواكب وتلك التداوير والفلك الخارج المركز كالأعضاء والآلات
للنفس المدبرة للفلك الكلي وذلك بخلاف المشهور وأما لم يذكر نوعاً من
الثلاثة أعني النفس النباتية والحيوانية والفلكية فلأن في المشهور أن الثلاثة المذكورة لا
يطلق عليها اسم النفس إلا باشتراك فإنه إن حد النفس بما يصدر عنه فعل كما أن
العقل والطبيعة نفسا وليس كذلك وأن فسرهما بما لها التي يكون مع ذلك فاعلة
بالقصد والإرادة خرجت النفس النباتية وإن جعلنا للفعل على جهات مختلفة ملا
يخرج عن ذلك النفس الفلكية وفي هذا الكتاب قد صرح أن مع الثلاثة صحة صدور
الأفعال المختلفة عنها لأن نفس الفلكية يصح ذلك عليها وأما اسم ذلك تسمية
جاز من قبل أنها أولة ... كمال أول لجسم طبيعي إلى أنها عبر عنها بالكمال
دون الصورة والقوة وإن كانت الثلاثة صادقة عليها إذ هي قوة باعتبار فعلها التي
هي التحريك وباعتبار انفعالها عن المحسوسات والمعقولات وصورة باعتبار المادة
التي تقوم بها وصورتها وكمال باعتبار النوع الذي يتقوم بها جنسه ويتحصل حتى يتحقق
لأن الكمال أتم من الصورة فإنه بالقياس إلى الأمر المحصل الذي هو النوع والصورة
بالقياس إلى المادة التي هي بعده وغير محصلة وهو أيضاً أول من القوة فإن القوة
يقال بالنسبة إلى فعل صادر منه عن العوارض الخارجية ولا كذلك الكمال عن الملك
يصح أن يقال إنه كمال للمدينة ولا يصح أن يقال إنه صورة لها أو قوة وكذا الربان للسفينة
وأيضاً فإن الصورة لا يقال إلا لما يكون منطبعاً في المادة والكمال يقال على
ذلك وعلى غيره ولفظ القوة مشترك بين القوة الفعلية والقوة الانفعالية فاستعمالها في
مثل ذلك يخل بتخيل المعنيين فلما [تأمل] أن هذه الكمال إنه لفظ مشترك أيضاً
يطلق على المعنى المذكور وعلى الأمر الذي يتحقق الشيء عما يكون ضرراً أو ملائماً ولا
أنه هذا استعمل في هذا التوقيف بالاشتراك إذ لو عني به ما يعم النوع لكان الجسم

أحوج إلى التعديد بالأول ليخرج الكمالات الثواني ومن الناس من حمل الطبيعي وصفاً
للكمال الأول لا للجسم وأورد التوقيف هكذا النفس كمال أول طبيعي لجسم آلي وأخرج
بالطبيعي عن الأشكال الصناعية فإنها أيضاً كمالات في هذا التوقيف أما النفس
باعتبار تدبيرها للبدن من جهة ما البدن حي لأنه يحصل منهما نوع واحد وأما من
حيث ذاتها وماهيتها التي هي البسيط ولا اسم لها بذلك الاعتبار بل لا يخص بإضافة
اسم العقل ويوجد على هذا التوقيف أن كل واحد يعلم نفسه علماً ضرورياً فيستغني
عن الاكتساب ولا حاجة به إلى حدها ولا رسم ويمكن أن يجاب بأن التوقيف لا يحصل إلا بالرسم
لا بحسب الماهية

قال الشيخ

وهذه النفس تعد استكمال القوى النباتية فيجعلها
قوتان مدركة ومحركة والمحركة إما محركة على أنها باعثة أو على أنها فاعلة والباعثة
هي القوة النزوعية المذعنة لمدركات كالخيال أو الوهم أو العقل العملي في الإدراك
أنها على البعث إلى طلب أو هرب بحسب السوانح وهي ذات شعبتين شهوانية
وهي الباعثة على التحريك إلى جلب ما يتصور ضرورياً أو نافعاً طلباً للذة و
غضبية وهي الحاملة على دفع وهرب عما لا يلائم طالبة للغلبة ويخدمها المحركة على
أنها الفاعلة وهي قوة منبثة في الأعضاء والعضلات من شأنها أن تشنج العضلات
فتجذب الأوتار والرباطات أو ترخيها وتمددها

أقول

إن كلا
من الحيوان إذا أدرك إما بالحاسة أو بالوهم أو بغير الباطنة بالإدراك الذي يخصها
وهو العقل أمراً من الأمور يتبع ذلك الإدراك شوق إما إلى طلب ذلك المدرك
وتحصيله إن كان نافعاً أو لذيذاً إما في نفس الأمر أو بحسب اعتقاده وظنه وإما إلى الهرب
والخلاص منه إن كان ذلك المدرك ضاراً أو مؤلماً إما بالحقيقة أو بحسب الظن والاعتقاد
وذلك الشوق إذا قوي وتأكد صار إجماعاً يتبعه حركة الحيوان بالقوة المنبثة في
أعصابه وعضلاته فالإدراك يحصل أولاً والشوق ثانياً والإجماع ثالثاً والحركة
رابعاً وما يدل على أن الشوق يعاند الإدراك حصول الإدراك بدونه وأما
يقع الشك في مغايرته للإجماع فإنه ربما اشترك جماعة في إدراك أمر واحد واختلفوا في الشوق
إليه وعدمه وأما الإجماع فهو لا يعاند الشوق إلا بالشدة والضعف

في السمع اذ هو عبارة عن شيء يتأكد ولهذا لم يعرض لهم في الكتاب وهذه الثلثة
كالامارة والباعثة على الحركة واما المحركة بالحقيقة فهي القوة العصبية وهي الاعصاب
اجسام تنبت من الدماغ او النخاع بيض لدنة لينة في الانعطاف صلبة في الانفصال ل
خلقت لتأدية الحس والحركة الارادية الى الاعضاء الحساسة والمتحركة بالارادة
والعضلات اجسام مركبة من العصب وجسم ينبت من اطراف العظام شبيه بالعصب
يسمى عقبا ورباطا ومن اللحم ومن غشاء يجللها خلقت لتحريك الاعضاء بسبب
الارادة وذلك ان العصب اذا اتصل بالرباط وتشعب كل واحد منهما الى
ان صار كل واحد واشتد الحاصل منهما واحتشى الفرج التي بين الاجزاء المنفشة
باللحم وجلل بغشاء كان من هذا المجموع عضلة والاوتار اجسام تنبت من اطراف
بعض العضل شبيهة بالعصب وتتصل باطرافها المعادلة لها من الاعضاء المتحركة
من مولدها في الاكثر من العصب الذي هو جزء من العضل او من الجهة الاخرى
ومن الرباط ان صار عصبانية المراد والملمس تسمى من الاعضاء الى جهة العضل
بتشنج العضلات فيلزم حركة العضو الى جهة العصب وباسترخائها يلزم
حركة العضو الى خلاف جهة المبدأ **قال** والمدركات منها ما يتميز
ظاهرة ومنها باطنة من الحواس الخمس منها اللمس وهي قوة منبثة في جلد البدن كله ولحمه
ما انبث فيه مدرك ما يماسه ويؤثر فيه بالمضادة كالكيفيات الاربع والخفة والثقل
والملاسة والخشونة والصلابة واللين **اقول** لما كان الحيوان ممتازا عن
غيره بقوتين محركة بالارادة ومدركة ذكر اولا المحركة ثم ذكر بعد ذلك المدركة وقد
كان الاولى ان يبدأ بالمدركة كما في المطارحات لان الحركة الارادية متفرعة على
الادراك [illegible] بعدها طبعا [illegible] وضعا [illegible]
ولا [illegible] لما كان الكلام في الادراك طويلا ومتشعبا وكانت مسائله كثيرة
مشكلة لاجرم قدم الكلام في الاقل الاسهل واخر الكلام في الاكثر الاصعب
تحسينا للتعليم ولان الحركة الارادية بما استدل بها على الادراك في العمر
لا من ذات المدرك لان الادراك من الامور التي يجدها المدرك من نفسه وجدانا

فعل م

وهذا الاخير ربما لا يعرضه الكتاب والعوة المدركة على قسمين ظاهرة وباطنة وبدأ بالظاهرة
لوضوحها في الجمهور ابها خمسة ويحتمل ان يكون اريد الان الزائد لا يعلمه
من غيرنا كما لو وجد نوع لانسان واحد الحمس فلا نتصور مع كونه في نفس الامر كالعقل الذي
لا يتصور لعدم الحاجة ولا كه الذي لا يتصور بعد الابصار فالمحصور في الخمس العلوم
لسائر الحواس لا العلم بالتحقيق او ما هو تحقيق في نفس الامر وصدود ذلك وعدده
عدها وبدأ من الخمس بالقوة اللامسة اذ هي اول الحواس للحيوان فانه لما كان مركبا من العناصر وجب
ان يكون صلاحه باعتدالها وفساده بغلبتها فلا بد له من قوة سارية في كله يدرك (margin: ل)
المنافي ليحترز عنه ويدرك ملائمه ويلك القوة هي القوة اللامسة لهذا كانت منبثة في جلد البدن
كله وان كانت في جلد باطن الكف اقوى لا سيما جلد الاصابع خصوصا جلد انامل السبابة
ولا حاجة الى ان اللمس يحترز به عن مفسدات المزاج بالاول وبالذات ووجب ان يكون اللامس محركا بالارادة
حتى لا يستغاث الى لطف فيها بالخلاف وذلك لما حركه العاصي في اسقاط ولو لا ضمانها لما عرض
جسما واعتبار هذه القوة في الحلد لا من حيث هو جلد بل من حيث ما انتشر فيه من جوهر الروح (margin: ح)
الحامل لجميع القوى وسمحو ذلك فيما بعده ولا يتم اللمس الا بالمماسة فالواسطة المودية للكيفية
يجب ان يكون خالية عن تلك الكيفية اولو كان في الواسط المودية كيفية مساوية للكيفية التي فيها
لكان قد اجتمع فيها مثلان وهو ممتنع ولهذا لا نشعر بما كيفية مثل كيفية اليد ولو كان في اليد
اعدى من حرارة المدرك لكانت لا تنفعل عنها بل تفعل فيها ولما لم يكن آلة اللمس خالية اصلا عن الكيفيات
الاربع التي العناصر التي تركب منها وجب ان يكون مدركه الاطراف بسبب الوسط المزاجي
ولهذا كان اولى بالاعتدال هو الطف في الاحساس ولو لا انفعال الالة وتأثرها
عن المدرك لما حصل بها الادراك وكلما سبق الانفعال والتأثر عن الشيء بعد المضاد
فالملموس يؤثر في آلة اللمس التي ما بينها بسبب كونه مضادا لتلك الالة وتأثير المدرك ادراكا
لميا ولا من المدرك باللمس من الكيفيات الاربع اعني الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
ويدرك بها ايضا الخفة والثقل والملاسة والخشونة والصلابة واللين وقيل ان اللمس قوى اربع (margin: كا)
الحاكمة بين الحار والبارد والحاكمة بين الرطب واليابس والحاكمة بين الثقيل والخفيف والحاكمة
بين الاملس والخشن والحاكمة بين الصلب واللين ومنهم من جعلها اربعا واسقط الحاكمة بين الخفيف

والعسل لان الحمرة والسمن جميلان وكذلك التمدد وصل الى الحرارة والبرودة يحكمان انهما
لا يوجد الا من الاتصال بهما والناس في الخشن فالاتصال لا اليهما ومهما يدرك
اخرى باللمس كالمباشرة واللزوم وسرعة الاتصال وبطئه ان يكون لا احساس بهذه
على وجه التبعية وكذلك الصلابة واللين وقد ظن ان سائر الكيفيات المذكورة انما
تدرك بتوسط تموج لا اتصال وليس كذا والا لما وقع لا احساس بالحرارة مثلا اجمالا سا
حساسها في جميع مواضع اللمس بل كان يتصور على موضع التموج ولا يتم التموج عضوا
واحدا على الصادر واما ان الحق في كون اللمس هل هي قوة واحدة او قوى مختلفة
فليس من المهمات ولم يتعرض له صاحب الكتاب وبما عرفه بتوسط التموج قال
ومنها الذوق وهي قوة مرتبة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك الطعوم
من الاجرام المماسة المخالطة للرطوبة العذبة التي تستحيل الى الطعم الوارد اقول
هذه هي الحاسة الثانية من الحواس الظاهرة وانما ذكرها بعد اللمس لسببين احدهما انها اعم
المحسوسات للحيوان المغتذي بعد اللمس فان لا حصر بها في السمع ان يكون حال البائع والملائم
كالذي لا يحصر باللمس في النفع الى الحر زيد من الضار والمغذي ولما كان في وقع الضر مقدما ما
على طلب النفع لاجرم وجب ان يكون اللمس مقدما على الذوق وتكون الذوق تاليا له
وثانيهما انه عارض كعن اللمس والذوق احساس واحد كالحرارة فانهما تدرك ويسمى
عنها سطح الفم اجمالا وانما اتر ذوق فيه دار العصبة اللامسة والعصبة اللاتي
على اللسان بطعم واحد من غير ترتيب في الحس وهذا العصبة بشبه العصبة اللاتي في اعصاب
في ادراك الطعوم سائر المماسة الا انه يحتاج مع ذلك الى ما يؤدي الطعم وتشكل ويكون عادما
لون بعد ليؤدي كما هو وهو يكثف وذلك المغذي هو الرطوبة اللعابية المنبعثة من الالة المسماة
الملعبة ولو لم تكن هذه الرطوبة عديمة الطعم لما ادت الطعوم بصحة كما الحال في المريض الذي يجد
فمه بكيفية طعم الخلط الغالب عليه لا يؤدي طعوم الاشياء الا كما هو والمشروبة الاشربة
وعن صحيح وتوسط هذه الرطوبة في ادراك الطعوم على احد وجهين اما بان تخالطها اجزاء
ذي الطعم بغوص في جرم اللسان فيجد كما العصبة الذائقة فيكون حينئذ وصول المحسوس س
الى الحس واما بان يتكيف بكيفية الطعم الوارد من غير مخالطة او مع المخالطة فالادراك الذوق

الذوق فصرح الشيخ بالامرين بمماسة الجرم ذي الطعم للالة المختصة به وبالآلة
ومنها كون هذه الرطوبة عديمة الطعم ومنها مخالطة اجزاء ذي الطعم لهذه الرطوبة او تكيف
الرطوبة بها او بمجموعهما والفاظ الكتاب ناصة على ذلك كله اما الاول فقد صرح به
واما الثاني فلانه وصف تلك الرطوبة بانها عذبة والعذب هو ما لا طعم له واما الثالث فلانه
صرح به ايضا واما الرابع فلوصفه الرطوبة ايضا بانها التي تستحيل الى الطعم الوارد وانما لهما
الرطوبة تكيفها به اي بالطعم الذي هو نوع طعم لا باستحالة طعم الوارد الى تلك الرطوبة
لا لانك تسمع ان لا اعراض لا تنتقل ولعل هذه الامور لا يتوقف ادراك الذوق لا
مطلقا الى الحس حالما هذه او امر زيد ربما يتنبه فيما بعد قال ومنها الشم
وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي تدرك الروائح بتوسط الهواء
المستنشق والبخار من جرم ذي الرائحة ولولا انفعال الهواء ما تحلل لا يحرم وجعم ما وصل
ما عهد من وصول الرائحة اقول هذه هي الحاسة الثالثة من الحواس المذكورة والتها
الزائدتان اللتان في البطن المقدم من بطون الدماغ وهما شبيهتان بحلمتي الثدي في تحقق حالها
وصفهما علم التشريح ولا يتصور ادراك هذه الحاسة الا بمماسة الجرم الموضوع للرائحة المدرك
كما اعتبر الحاستان المتقدم ذكرهما الى مماسة الجرم الحامل المدرك لهما وتوسط في ادراكها انفعال
الهواء المتوسط بين الالة والجرم ذي الرائحة من ذلك الجرم بان يستحيل الى الكيفية سالك الرائحة
يعني ان يحصل في جرم الهواء سمت يحاكم بتماله وكل ما كان جرم الهواء البعد عن تلك كانت الرائحة
فيه اضعف اذ كل جرم الهواء يستحيل من مجاوره وكيفية الماثر اضعف كيفية المؤثر لعدد الكل
كان ذلك الجرم ابعد عن الالة كان ادراكها لرائحة اضعف وكلما كان منها اقرب كان ادراكها
لرائحة اقوى او البخار المتحلل من جرم ذي الرائحة الواصل الى الالة مدة ولولا ذلك لما كانت الرائحة
تزداد او يقتوى بسببه بالدلك وغيره وهل انه لا حاجة الى تكيف الهواء وهو حظ لان الرائحة تصل
الى ابعد بعد وربما كان الجسم ذو الرائحة صغيرا لا يحتمل من لا يحرم ما يتحلل تلك الابخار الكثيرة
والمسافات المتباعدة وقد حكي ان الرخمة انسلت مسافة مائتي فرسخ من الجيف فجثم حتى
وقع من اليونانيين ودلهم على ادراكها الجيفة من المسافة المذكورة بانه لم يكن في حوالي الموضع الذي
رخم الا في مثل هذا العدد من المسافة وذلك لكون هذه الحاسة في هذا النوع وكثير من الحيوانات

قوة وهي ان الانسان ضعيف الشم رديئه يشم الروائح وليس للانسان ادراك ضعيف البصر شيئا
من بعد **قال** ومنها السمع وهي قوة مرتبة في العصب المتفرق على سطح
باطن الصماخ من شأنها ادراك الاصوات بتوسط الهواء والصوت انما هو تموج الهواء
لقلع او قرع فيضغط منه الهواء بعنف فينتهي تموجه الى الهواء الراكد في الصماخ
ويموجه بشكل نفسه فيقع على جلدة مفروشة على عصبة مفروشة كالجلد على الطبل فيحصل
طنين فيدركه السمع ويموج الهواء المصادم لجبل او غيره حتى يرجع الى الارض ويدرك صداه
ويماس عليه بالما فيحصل دوار فتراجعه من المحيط الى المركز **اقول** هذا هو
الرابع من الحواس الظاهرة وهو يدرك الاصوات يعني ان لا يدرك الا بالاستعمال
من جنس اصوات ويطلق ومن جهة اعتبار الهيئات عارضة لها والاسم منه صوت
عن صوت يميزه الحاسة وتلك الهيئات التي تسمى بالحروف وغيرها في الحروف وما هيته
عارضة للصوت يميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل او اختلاف المسموع وما
بان من ذلك في البحث عن ان الصوت انما هو تموج الهواء وفيه ما بينه لان التموج
قد يحصل بدون ان يحصل الصوت وقد يحصل الصوت في بعضها ولو لا العارض لما كان
للامر كذلك ولان التموج يدرك بالا يدرك الصوت لو كان معها جمعا
واحدا لا يدرك كل واحد منهما عما يدرك الآخر وليس هو الحاس بالقلع والقرع
لانهما يدركان بالبصر والصوت لا يدرك به ولان الصوت ليس مع فواتهما
ويحصل من بعدهما وبالعكس بل السبب القريب للصوت هو تموج الهواء وهو
ليس الهواء بالتموج حركة انتقالية من هواء واحد بعينه بل حالة شبيهة بتموج الماء
من تحرك تصادم بعد تصادم وسكون بعد سكون وسببه القلع او القرع والقرع
عبارة عن امساس عنيف والقلع عبارة عن التفريق العنيف وله ينضغط الهواء
بعد انما عن العنف لانه لو وقع خفيا كالصوت في القطن من عدا السالم حدوث صوت
وكذا في القلع والقرع ينضغط الجسمان في سطح الهواء الشديد والقلع معه
الحواس الخمس المفصل لسند وادراك الحروف وسبب انفعالها انها التي تحصل
للصوت حوله فتنتهي ثم الى الهواء الراكد في الصماخ ويموجه بشكل نفسه

نفسه والدليل على ان الاحساس بالصوت يتوقف على وصول الهواء الحامل له الى الصماخ ان من وضع
المؤذن على المنارة من جانب الى جانب عند هبوب الرياح ومن اعتاد انبوبة طويلة وضع
احد طرفيها على فم موضع طرفها الآخر على صماخ انسان وتكلم بصوت عال سمعه
ذلك الانسان دون الحاضرين واذا انسانا من مكان بعيد يضرب بالفاس على الخشبة
راينا الضرب قبل سماع الصوت ولو لا توقف سماعه على وصول الهواء الحامل له الى
الصماخ لكانت الرؤية والسمع معا وقد يشكك عليه بانا نسمع صوتا من يحول بيننا وبينه
جدار ولا يمكن ان يصل الهواء الحامل بعد ذلك مسامه لانه لا يحمل الكلام المخصوص ما
لم يتشكل بشكل مخصوص في ذلك الشكل لا يبقى عند مصادمة الهواء لذلك الجدار وكما
حين سمعه بتلك الحروف بعينها وهي من المسافة واجيب بان العدد الذي يتصل في مسام
الجدار يبقى على ذلك الشكل وشكك عليه ايضا بان حامل كل واحد من تلك الحروف
اما كل واحد من اجزاء الهواء او مجموعها فان كان الاول وجب ان يسمع السامع الكلام
الواحد مرارا كثيرا واجيب بانا نتادى الى الصماخ من اجزاء الهواء ان كان الثاني وجب
ان لا يسمع الكلام الا سامع واحد واجيب بان الحامل هو كل واحد من اجزاء الهواء
ومن الجائز ان يكون السماع مشروطا بان يتصل اول مرة فيكون الشرط ما بعده
منتفيا فيسقط المشروط واعلم ان الصوت القائم بالهواء الخارج عن الصماخ يجب
ان يكون مسموعا لانه يسمع الصوت القائم بالهواء الواصل الى الصماخ بعد ان يكون مسموعا
لما ادرك جهته وبعده وقربه والثاني ظاهر فالمعدوم حكم قوله والصدى انما هو انعطاف
الهواء المصادم لجبل او غيره حتى يرجع الى الارض هذا اللفظ فيه ما فيه اذ ليس الصدى
نفس ذلك الانعطاف انما هو يحصل به والواجب ان يقول انما هو لانعطاف الهواء
فانه لام التعليل او ما هو بمعناه ولعله اراد التجوز باطلاق لفظ السبب على
المسبب وقيل ان لكل صوت صدى ولكن البيوت لا يسمع السمعه لقرب
المسافة وكانها يقعان في زمان واحد ولهذا يسمع صوت المغني في البيوت اعلى مما
في الصحراء **قال** ومنها البصر وهو قوة مرتبة في العصبة المجوفة التي
تلتقيان من الصورتين في الرطوبة الجليدية بتوسط جرم شفاف من ظهر الى الرؤية

مخروط شعاع من البصر يلاقي المبصرات غلط فانه ان كان جسما فكيف يخرج من العين
ما يملأ نصف كرة العالم ثم ان انفصل فيدفع الهواء ويخرق الافلاك حتى ينتهي
الى الثوابت دفعة ثم وان انفصل فلا يعود ثم حركته ان كانت طبيعية لكانت الى
جهة واحدة وليس كذلك وان كانت ارادية فكان لنا ان نغمض البصر ونحدق فلا
نرى شيئا وليس كذلك ولو كان لكان ما اختلفت الرؤية بالبعد والقرب واختلفت
عند هبوب الرياح وركودها لممانعة الهواء ولكان ما تحت الماء لا يعاين وان لم
[illegible] ان يرى جبال الزجاج انصافه لسهولة النفوذ ولكنا اذا ارتطبنا بالكرة
ما دام انها [illegible] بل كان يختلف على نسبة قربها وبعدها والثاني هو الكل بحط مكبرا
المعدوم واما نحن فالاحرى ان نعتمد على الانطباع الشبح لكرية الجليدية وطام الى
مقابلة الكرة بالمركز فاذا فرض سطح مستدير كان مقابلها فيخرج من الجليدية اليه خطوط
على شكل مخروط ومن منتهى الخطوط على جوانب الترس يحصل دائرة وتكون
مستقيمة الاسافل متصاعدة الاعالي وحدها من الجليدة دائرة صغيرة على محور
فكلما ازداد الترس بعدا ازداد الشكل المخروط الذي حده العين وقاعدته
الترس طولا حادا [illegible] صغيرا فاستدق بصغر الدائرة تعليما مقابلة
الحدقة وهذا [illegible] واما الحواس الحيوان اللمس والذوق وهما وان اهتديا في
بعض الحيوانات **أقول** [illegible] من الحواس الظاهرة [illegible]
البحث الاول في آلة الابصار وكيفيته اعلم ان محل القوة الباصرة هو الروح
والعصبتين المجوفتين النابتتين من مقدم الدماغ في الملتقى [illegible]
تتصلان ثم تفترقان وتنفذ كل واحدة منهما الى العين [illegible] ومن كيف الشيء
ويدرك عنه هو الصورة المنطبعة في الرطوبة الجليدية وهذه الصورة ليست مستقلة
عن البتة الى الرطوبة المذكورة بل الابصار حاصل عنهما وانما الصور لا تستعد ان تحصل بالمقابلة
ولذلك [illegible] يعلل بذلك وليس البصر مجرد الانطباع المذكور والا لزم رؤية
الشيء الواحد شيئين لانطباعه في جليدتي العينين وليس كذلك بل يتأدى الشبح
العصبتين المجوفتين الى ملتقاهما الذي اسط الروح الذي فيهما واتحد الشبحان

[illegible] وسط الجرم الشفاف وهو الذي لا يحجب ما وراءه عن الابصار كالهواء
والماء والبلور والزجاج وما يجري مجراها لا يسمى الا وجود الخلاء وجاز ان يكون متوسطا
لا لون لها وشرط الانطباع ان يكون الجرم ذا لون [illegible] على ان الاجسام المقابلة للاجسام المضيئة
والملونة يتكيف بكيفية الاضواء والالوان [illegible] كما في ان الانسان اذا نظر الى
قرص الشمس او الى الخضرة زمانا ثم غمض عينه فانه يجد [illegible] الغمض كأنه ينظر اليها وان
نظر بعد الخضرة الى شيء ابيض فانه يراه كأنه ممزوج من اللونين وما ذاك الا لتكيف الابصار
واللون اللذين من المبصرات بالذات فلا بد ان يكون الادراك الحاصل في الجليدية ما
للمرئي في الشكل الى صغره والرطوبة الجليدية انما سميت بذلك لانها الجليدي في
لونه وصفائه وهي [illegible] في العين [illegible] الشبح طبقات [illegible]
ووضعها وما فيها [illegible] العصب المجوف والرطوبة الجليدية وما
فيهما [illegible] مختص بالانسان في بعض الحيوانات الاخرى او لم يدل التجربة [illegible]
عموم [illegible] لكل حيوان وكيفية الانطباع واساسه النظر وسوالات [illegible] الكلام
فيها [illegible] هذا الموضع البحث الثاني في الرد على القائلين بان الرؤية
خروج شعاع من البصر يلاقي المبصرات ويدل على بطلانه ان هذا الشعاع الخارج
اما ان يكون عرضا او جسما فان كان عرضا فخروجه من البصر محال لاستحالة انتقال الاعراض
وسنبرهن عليه فيما بعد الطبيعة والعدم لم يذكره ههنا وان كان جسما فهو اما ان لا يكون جسما و
يدل على استحالة كونه جسما اربعة وجوه احدها انا نعلم بالبديهة انه يمتنع ان يخرج من
الحدقة جسم ينبسط على نصف كرة العالم وثانيها ان هذا الجسم الخارج من العين اما ان يتصل
بالمبصر او لا يتصل فان لم يكن متصلا به فان اتصل به فاذا راينا الكواكب الثابتة
التي [illegible] في الفلك الثامن يجب [illegible] الجسم عند دفع الهواء
وخرق الافلاك السبعة التي دون الثامن حتى ادرك ما فيه من الكواكب التي تسمى الثوابت
وثالثها وان لم يتصل بالبصر فلا يؤدي صور المبصرات اليه ورابعها ان حركة
الجسم الخارج من العين اما ان يكون طبيعية او ارادية او قسرية والاقسام الثلاثة باطلة
خروج هذا الجسم من العين [illegible] اما بطلان كونها طبيعية فلانها لو كانت كذلك لكانت

الى جهة واحدة فوجب ان لا يرى الشيء الا من تلك الجهة وليس كذا واما بطلان كونها
ارادية فلان تلك الارادة اما لنا او لذلك الجسم فان كانت لنا جاز ان لا نرى مع سلامة الآلة
والتحديق نحوه بان يعرض ذلك الشعاع السائل فلا يسقط عليه ما نعاينه من المبصر المحسوس
وان كانت للارادة له كان الخارج حيوانا متحركا وكان في الابصار حاصلا له لا لنا
ولظهور بطلانه لم يتعرض له في الكتاب واما بطلان كونه قسرية فلان القسر انما
على خلاف جهة الطبيعة او على خلاف جهة الارادة ومع انه لا طبيعة ولا ارادة فلا
قسر ولهذا لم يبطل كونه قسرية بعد ابطال كونها طبيعية او ارادية اتكالا على فهم
ذلك مما سبق وايضا فانه لو كان في الابصار بخروج هذا الشعاع من العين لزم ٢
من ذلك محالات اربعة منها ان لا يكون الكلية في الشيء الواحد على المقدار وضعه
المرئي في قربه وبعده في الرائي لو صار ان يرى الشيء البعيد في غاية البعد لمكان
وعظم اول الرؤية لو وصول ذلك الشعاع فترى ذلك الشيء كما هو ولا انعال الى الشعاع ٤
تصل الى البعض اجزاء المرئي دون البعض لانه لو كان كذا لكان يجب ان يرى ذلك
لتساوي النسبة ان الشعاع لو تحرك عن السعات اجزاء المرئي بالمقدار ما يكون متجاورا
لادم كيف يتحرك عن السعاطات بحيث واحد مع انه لا يتحرك عن السعات النصف
كرة العالم هذا محالا لا يقبله العقل السليم ومنها وجوب اختلاف الرؤية بهبوب
الرياح وركودها كما اختلف بذلك سماع الصوت لتشويش ذلك الجسم الشعاعي الخارج ٢
بها وانصاله بما لا يقابل المرئي وكان لا يسار عن البعض ما لا يقابله ومنها انا
نجد بعض الحيوانات المليدة بحجب ما وراءها عن الابصار ونجد الزجاجات الصافية
من الاحجار الصلبة الشفافة لا تحجب ما وراءها مع ان نفوذ الجسم الشعاعي في الالعاب
اسهل من نفوذه في الصلب الشفاف فلو كان الابصار بخروج الجسم الشعاعي لكان ابصار
ما وراء الالعاب العير الشفافة احق واولى من ابصار ما وراء الصلب الشفاف لكون
نفوذ الجسم الشعاعي في تلك اسهل من نفوذه في هذه ومنها انا اذا نظرنا الى السماء
فانا نرى الكواكب بجملتها في الوقت والبعد الشاغل لنسبة عشرة كما هو مقرر في
علم الهيئة دفعة واحدة من غير تقدم رؤية بعضها على رؤية بعض فلو كان الابصار

لا بصار بخروج الجسم المذكور من العين وملاقاته اياه لكان ابصار ما هو اقرب السماء
قبل ابصار ما هو ابعد منها ويكون سيرتها في ابصار الاقرب الى زمان ابصار الابعد
كنسبة مسافة الى مسافة لان الشعاع يصل الى الاقرب قبل وصوله الى البعيد وحده المحالات
لا ترد اما على القائل بعدم خروج الشعاع المذكور من البصر وملاقاته للاشياء المبصرة
فاذا استغنى عن كل واحد من هذه اللوازم التي تؤول ذلك الملزوم الذي هو المقدم
لزم من ذلك ان يكون باطلا وهو المطلوب الثالث في ... ان رؤية الشيء في العدسة عن البصر
اصغر ورؤيته اقرب الى الكبر على قاعدة الشعاع بسبب الميل في الرطوبة الجليدية ووقوعه



بشكل هندسي وهو هذا الحدقة هي دائرة اب وسطها نقطة ج والمرئي
لا ور ... ه والمرئي في البعد عنه هو ... الخطان الخارجان من ج
الى ... وفي ... دائرة الحدقة على طوى زاوية ... من ط ح
ولا ... زاوية ... والحاصل في ... وهو الابعد
وما هو على قاعدة الانطباع ولم يذكره في هذا الكتاب ... الى الواحد ...
رؤية الشيء في الماء او البخار اعظم اما الاول ... يكون ... الى احد الجوانب والزوايا
ويكون بانصال الآلة المؤدية الى الجليدية الى العصبتين المجوفتين ... ٥
الى موضع واحد بل يبقى كل واحد عند ... الروح الباصرة ... وقد يكون ...
الروح الباصرة ... المصطرة ... الذي ... كما ...
السكر والدوار واما الثاني ... الماء والبخار ... مثلا ...
الله ... على ... اشعة ... على ... وكلام في الابصار
كفى ... الناس ... وما ... عليها ... ما هو باطل ... والاول ...
يذكر ... هذا الشرح المختصر ... هذا العدد ... في الكتاب ... الاصم ٥
من هذه الحواس الظاهرة هو اللمس والذوق ... الكلام ... والحواس مات
ما سوى ... البصر
غيره ما ... السمع والشم ... ان ذلك ... الاجمال ان ... الحواس
وافضل ... هذا ... **قال** والشم ... المدرك ...

سمي الباطنة من القوى ومحوه عنها وهي تنقسم الى خمسة اقسام فمنها ما يدرك الصور
الجزئية فالاول هو الحس المشترك ويسمى بنطاسيا وهي قوة مرتبة في التجويف الاول من
الدماغ وسائر عصب الحس تجتمع عنده صور جميع المحسوسات فيدركها ولولاه لما كان
لنا ان نحكم ان هذا الابيض هو هذا الحلو الحاضر على سبيل المشاهدة ولا لنا
من احساس القصد بمن لا يكمل الحس الذي هو واحدة وقد راينا من النقطة الجوالة
دائرة والقطرة النازلة خطا مستقيما على سبيل المشاهدة والمدرك بالبصر ما يقابله
وما قابل الا نقطة وقطرة فوجب ان يكون شيء اخر يؤدي اليه البصر
من فيها ما ادى اليه كانه يبدا الى ان يحصل به الابصار الحاصل فارتسمت خطا او دائرة

أقول ان الادراك اما ان يكون جزئيا او كليا والجزئي اما بالحواس
الظاهرة او الباطنة فالذي بالظاهرة قد مضى ذكره والذي بالباطنة لا يخلو اما ان لا
يكون معه تصرف بالفصل والتركيب او يكون فان لم يكن فهو اما للصور او للمعاني
فمدرك الصور الجزئية هو الحس المشترك وخزانته هو الخيال ومدرك المعاني الجزئية هو
الوهم وخزانته هي الحافظة والذاكرة والذي له مع ادراك الجزئيات التصرف فيها
هو المتخيلة فهذه هي الحواس الباطنة من القوى المدركة للجزئيات واما الادراك الكلي فسياتي
الكلام فيه واما الحس المشترك فهو هذه الجماعة يسمى باليونانية بنطاسيا ومحل
هذه القوة هو التجويف الاول من تجاويف الدماغ ومن ثم ينتهي بعضها الى العصب الاولى
فيها منه نبتت الاعصاب المودية للحس من هذه القوة يتادى اليها المحسوسات من طرق الحواس
الظاهرة فكان الحواس الظاهرة كلها رواضع لها ويدل على وجود هذه القوة وجوه
منها انا نحكم على صاحب هذا اللون بانه صاحب هذا الطعم والحاكم على الشيئين لا بد
وان يحضر المقضي عليهما فالمدرك لهما لادراك اللون وادراك الطعم مثلا اما ان يكون احد
الحواس الظاهرة او ليس فلا اول ثم لان كل واحد من الحواس الظاهرة مقصود باحد
المذكورين كالبصر للون والذوق للطعم وليس فيها ما يدركهما معا فتعين ان يكون الامر
المدرك لهما مغايرا للحس الظاهر فلا يخلو اما ان يكون هو العقل او غيره لا جائز ان يكون
هو العقل لان هذا كان من لا يعد الكلي المجرد عن اللواحق المادية وليس بالحس فيكون كذا

كذا لا يكون هذا القسم مما نحن بما نعمل لا جرم لم يذكره المصنف فيها فالمدرك لهما لا بد
هو قوة غير الحس الظاهر وغير العقل وذلك هو المراد بالحس المشترك ولو لم يكن هذه
القوة موجودة لم يمكن البهائم اذا رات صورة ما له طعم سبق اليه تميل الى طعمها
عند احساسه فيها الا لمكان من هذه القوة وكذلك نعلم ان في البحر نظرا وهو ان الالتفات
الى الانار الشهوية لا يلزم من ذلك ان يكون القوة الشهوانية مدركة وهي الحاكمة ان الحس
يدرك كل واحد من المدركين بعينه ثم يحكم بعده اخرى او بدا لها ان احد المدركين حاصل
للمدرك الاخر فيجب ان يكون ذلك القوة الحاكمة او التي تتدانيها ادركتهما وهذا ورد
فيها الحكم بان هذا ذاك وهذا هو وان كل واحد النفس هو بها ولا
هي القوى المدركة للجسد والكل فيها في هذا الاحتجاج مما يعرف بساذكه الكتاب
لكن غيره وجامع عليه على وجود هذه القوى بانا نرى النقطة الجوالة بسرعة دائرة وقد
جرت ذلك في مثل الشعلة الدائرة ونرى القطر النازل بسرعة خطا مستقيما او
كذلك فاما ان يكون في الخيال لا في دائرة وخطا كما ساهدناهما وذلك ظاهر البطلان فان
مما كان في مع وقت ما فيكون القوة اما القوة الناصرة او غيرها وليس القوة الناصرة
لانها لا تدرك الا ما تقابلها وليس المقابل لها الا النقطة وقطرة فتلك القوة هي
غير القوة الناصرة فلا يخلو اما ان يكون من الحواس الظاهرة او القوة العقلية او قوة باطنة
تودي اليها البصر وهي الالة التي يحصل لتلك القوة ما ادى البصر اليها قبل انمحائه
فيها متصلة بما ادى البصر الان من موضع اخر وما اداه البصر في الحال فصاعدا فكان
خيا يهدا فرى لا محالة لا نرى ما دارا وذلك دائرة او خطا والاول ظاهر البطلان وكذا الثاني فتعين
الثالث وهو المطلوب وعلى انا نشاهد اخرى لم يذكرها ههنا لكونه نبه عليها في العلم الالهي
عند كلامه في بعث الانذار بالمغيبات فنعم ان النائم لما يشاهد صورا خارجية لا وجود لها
في الخارج والالات كلها ستعطل الحس والعقل ولان الحس الظاهر لا يتعطل في النوم وكلا
مدركه بالعقل لما عرفت وهذا القوة ان نذكر بعبه باطنة من يطلو منها
قال والثاني الخيال
وهي قوة مرتبة في اخر التجويف المقدم تجمع فيها مثل جميع المحسوسات وتبقى فيها بعد الغيبة
عن الحواس وبنطاسيا وهي خزانتها وتعلم ان القوة القابلة هي غير قوة الحفظ فان الماء يقبل

أقول كما أن الرطوبة شرط في قبول النقش لم يحفظ لعدم اليبس الذي هو شرط الحفظ
بهذه القوة يحصل مدركات الحواس الظاهرة بعد غيبوبة تلك المدركات عن الحواس
الظاهرة وعن الحس المشترك الذي يسمى باليونانية بنطاسيا وهي خزانة بنطاسيا
يعني أنها تحفظ ما تدرك بعد غيبوبته عنه ودليل تغايرهما أن صور المحسوسات إذا انطبعت
في بنطاسيا كانت مشاهدة وإذا كانت في الخيال لم تكن كذلك فبنطاسيا غير الخيال
واستدل في الكتاب على تغايرهما بأن بنطاسيا تقبل والخيال تحفظ وقوة
القبول غير قوة الحفظ وليس شرط كل قابل أن يكون حافظا فإن الماء والهواء مثلا ل
لا يشكلان بشكلهما ولا يحفظانها لاحتياج قبول الشكل إلى الرطوبة وقوة حافظة
الحفظ إلى الفصل ... ولو كانت قوة القبول هي بعينها قوة الحفظ لكان كل قابل
حافظا كما كان كل حافظ قابلا وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم

قال وثم هو مدرك للمعاني الجزئية القوة الوهمية وهي قوة مرتبة في آخر
التجويف الأوسط من الدماغ تدرك المعاني الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات الجزئية كالحكم ما
حرسه كإدراك الشاة معنى في الذئب وكالحكم بأن الولد معطوف عليه

أقول الذي يدل على إثبات هذه القوة وجدان هذه المعاني الغير المدركة من ظاهر أن
الشيء المذكور لا يجوز أن يكون المدرك لها هو النفس الناطقة لأنها لا تدرك الجزئيات
بما هي وهذه المعاني جزئية ولا يجوز أن يكون المدرك لها أيضا سائر الحواس
الظاهرة وذلك ظاهر ولا الحس المشترك والخيال لأنهما إنما يدركان الصور المحسوسة
وكلامنا في مدرك المعاني ولا المتخيلة لأنها مختصة بالتفصيل والتركيب فلا بد من قوة
باطنة تدرك لها وهي الوهم وهذا الاستدلال غير خال عن شوائب الشبه وقد أورد
عليه أن العداوة الموجودة في هذا الذئب المخصوص مثلا لا يمكن أن ... وإن كانت
مضافة إلى الجزئي ... في المستوى ... والحمل لا يمنع الكلي وكذا
الصداقة وغيرها من المعاني الموجودة في الأشخاص المحسوسة فلا يمتنع أن يكون المدرك ك
لها هو النفس الناطقة بذاتها ويمكن أن يجاب بأن كلامنا في هذه العداوة المعينة
في هذا الذئب المعين لا في العداوة الموجودة فيه مطلقا وعلى هذا ... عن ... المعاني

المعاني وهذه الحواس إنما سميت بذلك لأنها لا تدرك إلا المحسوسات كيف كان
وليس كذلك لأنها ... يحصل ... ما يخرج ... عند ... بأن المدرك للعداوة
هذا الشخص لا بد وأن يكون هو بعينه المدرك لذلك الشخص لكن المدرك له ... هو الواحد
سوى ... من الحواس فالمدرك للعداوة هو ذلك أيضا ويمكن أن يجاب ... ل
من الخارج والعقل أن يكون الشخص ... بأن يدرك بالواحد منها الشخص المحسوس وبالآخر
المعنى الجزئي الموجود فيه ويكون للأول إدراك الشخص فقط وللثانية إدراك مع إدراك
المعنى المخصوص به ويستدل على وقوع هذا الجائز باختلال أحد الإدراكين مع بقاء
الآخر إلا أن هذا الاستدلال موقوف على التجربة والإشارة بعده إلى ما ... كل
كلام وهذه القوة أنها على ما ... والإنباع المشهور

قال ومن القوة
الذاكرة وهي قوة مرتبة في التجويف الأخير من الدماغ تحفظ الأحكام الوهمية وهي خزانة

أقول من شأن
حكم الوهم ونسبتها إليه نسبة المصورة إلى الحس المشترك
القوة أنها حافظة جميع تصرفات المتخيلة ومن شأنها الاطلاع ... في التذكر وبها يشتغل
للروية أن تسترجع ... أمورا ... أمورا ... كانت ... كما أن ... بأنها
ويمكن أن يكون الكل ... مما ... صار ... إن الكل أصل ... يستحفظ
ليحصل تلك الصفات ... ضد أو وسط ... الأشكال ... الذي رأيناه أصل ... أو علم
أن كان ... أدنى ... بما ... عليه ... بم ... فلا ... أو ... ق
إنما أن ... ذكر ذلك ... ولو كان ... بعض ... لما غاب عن النفس
بعد النفس ... فالحق أن هذا الذكر من الثاني كأن هذا العلم المجرد من العالم العقلي
ولم يرد به ... موجود في ... من الدماغ يستعمل بها استعدادا للتذكر
من عالم الذكر ... أن ... حاصل بل الحافظ هي الذاكرة أو ... عن
وفي هذا الكتاب ... بعد ... وكان المصورة التي هي الخيال حافظ
لمدركات الحس المشترك فكذلك هذه القوة حافظة لمدركات الوهم فلهذا ... أن
الذاكرة التي هي الحافظة نسبتها على ما ... الوهم كنسبة المصورة التي هي حافظة الحس المشترك

الى الحس المشترك فلذلك وهذا الكلام مبني على ان الذاكرة والحافظة للمعاني واحدة وليس
ذلك بمتفق عليه لعدم البرهان وانما استدل عليه بكونه ليس من المهمات **قال**
فهذه الصور الخيال مدادا وخازن ومن المعاني الوهم والحافظ ومن القوى الباطنة قوة شأنها ان تركب
الصور بعضها ببعض وكذا المعاني وتركب المعاني بالصور وتفصلها العقل والادراكات
وهي التي تسمى متخيلة عند استعمال الوهم ومفكرة عند استعمال العقل وربما استعان
عليها بالوهم وسلطانها وجوده في التجويف الاوسط من الدماغ عند الدودة
التركيب والتفصيل وهي التي يقوى بها الحيوان على كثير من افعاله الانواع المختلفة
فتحركها دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وبها تنقص الجزء الاوسط وهي المحاكية للمدركات
والهيئات المزاجية وتميل الى الصور الشبيهة **اقول** هذه الصور
سماها الحس المشترك والخيال وهذه المعاني الوهم والذاكرة واما كان المتوسط
وهي المتخيلة العقل وكذا ذكر ان الصورة مثلا الانسان يوجد واخذ لم يكن موجودا صورته
فكيف تركبت وهذا لا يركب ما اخذ وحكم ما حكم ما بها فصل ولا ادرك الحس
ومسائل هذه القوة بالطبع ان يكون عليها سلطان العقل التي تستعملها على الى نظام
فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة وان استعملها بواسطة القوة العقلية
سميت مفكرة فيستبد العقل بذلك للتوسط وكان استعمال العقل لها بواسطة الوهم
الوهم فقط فيمتنع ان يكون العقل مستغنيا في استعمالها بالوهم مثال تركيبها صورة انسان له
جناحان وتخيل جبل من ياقوت ومثال تفصيلها صورة شخص بغير رأس ولا رجلين وان
الحد الاوسط بعدها القوة وانما هي بالاستعراض على الحافظة ومحاكاتها للمدركات كتخيل وجه
مثال يحاكي الصورة المحكية وتارة يحاكي الامر المعقول وربما حاكته بامر محسوس
ولكل منهما خاصية هذه المحاكاة ويحاكيها الهيئات المزاجية وكذا اذا غلب على مزاج
الدماغ الحرارة رأى في المنام النيران والحروب واذا غلبت عليه البرودة والرطوبة رأى
في المنام المياه والثلوج وهذا السبب الا انها مما يشاهد على العمر المزاج وربما
على غلبة الاخلاط بعضها كما يرى من غلبت عليه السوداء الا اشياء السود والمزعجة

وهذا الباب مشتمل على ابحاث كثيرة واما اسنادها الى الصورة فكيف يرى في المنام انه ولد له
بنت فيولد له ابن واما اسنادها الى الشبيه فهو من قبيل المحاكاة ايضا وذلك
اثبات هذه القوة في الحيوان العجم بانه يرى في كثير منها من اثار تركيبات وتفصيلات
عجيبة **قال الشيخ** ولكل من هذه القوى الا انها روح لطيف بخار وهو جسم حار لطيف
حادث من لطافة الاخلاط على نسبة محدودة وهو حامل القوى المحركة والمدركة
اذا كانت لا تخرج الاعصاب كيفيتها وينبعث القلب ولذلك الانصباب منه وهو حامل الحياة
والمصاعد الى الرأس الدماغ الصاعد وعند لا يتبرد له العائق الى الاعصاب
المدركة والمحركة منبثا في جميع البدن ويسمى روحا حيوانيا والصاعد الى الكبد
للاعداد الذي هو مبدأ القوى النباتية يسمى روحا طبيعيا والرئيس المطلق هو القلب
ولو كان الدماغ عرا اخذه بل هذا للروح كان كثير الحرارة المنبعثة اليها في البحر والتلطيف
فلما كان باردا رطبا ولا يستعمل بالنظام بحسب اعمال القوى التي فيه فراى حال السوداء
باطل والذي يشد طرفه يحس بخدر فيه وعند الاتصال يحس وخز فيه من احد بعض
عروقه ويحس تحته حس لطيف فيه وبراجعة هي الروح واذا وقعت سدة في العظم
اقول الروح فقط عنه الحس ولولا اللطيفة ما سرى في شباك الاعصاب العظام
ان الاغذية الواردة الى البدن يتولد منها في الكبد الاخلاط الاربعة اعني الدم والبلغم
والصفراء والسوداء ويتولد من لطيف هذه الاخلاط وبخاراتها الروح وهو جسم حار
لطيف من شأنها الاعضاء وزعم بعضهم ان مادة الروح هو الهواء المستنشق وهو خطأ
بدليل ان الروح يزيد بالغذاء وينقص بنقصانه مع ان الهواء المذكور في الحالين واحد واما
الهواء فتحفظ الروح في العروق وتعديله وبعض فضلة الدخانية على ما شهد به الكتاب
الطب وهو ليس يتولد الروح من لطيف الاخلاط على ما ان النسبة المذكورة التي بين
الاخلاط بل على نسبة او على نسبة محدودة وهذا انما يمكن ان نغير نسبها بزيادة بعضها
او نقصانه عما ينبغي تولد الروح كما في حق السوداوي فيمرض به وربما انتهى ذلك الى الهلاك
عند لا يكون صالحا لتوليده اصلا وعند ذلك يموت الحيوان في الاعتدال بعده
ومن اجل ذلك كان اعدل الاخلاط من اركان العظم في حفظ الصحة وهذا الروح

هو الحامل لجميع القوى البدنية المحركة منها والمدركة وغيرها كالقوى النباتية ومنبعه
هو القلب وعند انبعاثه منه يسمى روحا حيوانيا ومن القلب ينبعث هذا الروح على
جميع الاعضاء فيتوسط الشرايين وهي العروق الضوارب فما يصعد الى الدماغ
يتوسطها يصير مزاجه ويصير الى الاعتدال والى هذا اشار بقوله الى الاعتدال اشار
الكتاب بضرورة بعد الا على طريق المسامحة الا ان الاعتدال الجسم كما عرفت و
ذلك لان الروح التي في القلب حار والدماغ بارد وللطف ينبعث اشتعاله عن والابارد ع
كما يحصل الشمس عن ريان بعيده كالحال في الهواء الحار الذي يمر على المواضع الباردة
فينكسر حرارته بتلك البرودة فيقارب الاعتدال فيستعد بذلك المزاج
لان يحصل فيه من الاعتدال لقبول قوة الحس والحركة الارادية وهي اشرف القوى البدنية
وكانه صرح بالاعتدال مزاجه او قربه من الاعتدال منها التنبيه على ما هو المشهور من انه
كلما قرب المزاج من الاعتدال وصار الى الروح ما يشبه الكمال ومن الدماغ يتوزع ع
على اعضاء الحس والحركة الارادية فيستعد بالمزاج الذي يكتسبه من كل عضو لقبول
القوة المختصة بذلك العضو من المبدأ المفارق فالواصل الى العصب المجوف يستعد
بمزاج يكتسبه فيها لقبول القوة الباصرة وعلى هذا قياس باقي ما ينسب الى كل آلة
وعضو منها في البدن كله ويسمى هذا الصاعد المتوزع من الدماغ بتوسط
العصب النابت منه على ما يحصل هو الذي يعلم المطلب روحا نفسانيا والصائر من الروح ح
المنبعث عن القلب الى الكبد والاوردة اعني العروق الغير الضوارب فيستعد بالمزاج ح
الذي يحصل فيها لقبول القوى النباتية وهي الغاذية والنامية والمولدة ويتوزع منها
على كل عضو بحسبه ويسمى روحا طبيعيا ولما كان القلب هو الذي ينبعث منه الروح
الحامل لجميع قوى البدن لا جرم كان هو الرئيس المطلق ومنهم من جعل الرئيس المطلق
الدماغ وزعم انه غير احد من القلب بل الروح يتولد فيه ويتصل منه الى غيره و
هذا غلط لان مزاج الروح حار فيجب ان يكون العضو الذي يتولد منه هذا الروح حار
اتصاله بكثير الحرارة لان تولده بالنضج والتلطيف وذلك ما لا يمكن الا بالحرارة القليلة
بل يتعالى حرارة كثيرة وليس الدماغ بهذه المثابة لانه بارد رطب ولو كان هذا

هذا الروح لما كان كذا او ايضا لو كان هذا الروح لكان كثير الحرارة لا عرفت ولا شك ان
افعال القوى التي فيه وهي الحواس الباطنة كالتخيل والذكر تحتاج مسحة لزوم مزاج الاصل
لو كان لا يستعمل من شدة الحرارة ويجد الامر بخلاف ذلك وما يستعرض هو الذي يرى
ان الرئيس المطلق هو الدماغ وما ذكره في الكتاب يشعر ببطلان رايه هذا والذي يدل
على ان الروح هو الحامل لقوى الحس والحركة الارادية الى كل طرف من اطراف البدن
كاليد والرجل اذا منع نفوذ الروح اليه بسدة او غيره يحصل في ذلك العضو تخدر وربما
عدم الاحساس بالمرة فلا يشعر بالم فيه اذا جرح او ضرب على ما اعطته التجربة ولولا
انه حامل قوة الحس والحركة الارادية لما كان الامر كذلك في سريانه في الشرايين محسوس بحيث
حسها كما في النبض فان الروح يحس فيها حارا رطبا ومتراجعا ويعمق لطفه عن ذلك وهذا البيان ب
تعلق القوى به ولطفه ويدل على حدس انصال الشدة اذا وقعت في عضو انقطع الروح ع
عن ذلك العضو لانسداد طرقه فيبطل الحس عنه ويصير حوالى الحس ولا يتحرك بالارادة
فقوة الحس والحركة الارادية يجعله والا لما انقطعت بانقطاعه عن ذلك العضو ولولا لطفه
ما سرى في منافذ الاعصاب والعظام لشدة ضيقها وتصعبه هذا **قال ره**

والمبادئ للنفس الى اختصاص كل عضو بآلة يلازمها في الخلل والصلاح والفساد

اقول لما تكلم في الارواح الحاملة للقوى يتكلم الان في الالات التي امكنه
لتلك الارواح والتي يحتاج اليها القوى في صدور الافعال المختصة بها منها كالعين للبصر
والالة للسمع اما التي للقوى الحواس الباطنة فقد ذكره في الكتاب في كل جانب الالة
لم يدل على اختصاص تلك القوة بها ومنها ما يحتمل بيان عام وهو يلازم كل واحد
من القوة والالة في الخلل والصلاح والفساد والمكان البحث الطبيب [illegible] على
انه متى عرضت آفة في مقدم الدماغ اختل امر التصور وعند زوال تلك الآفة عاد امر
التصور الى الصلاح كما كان اولا ومتى عرضت الآفة في البطن المؤخر من الدماغ اختل
الحفظ وصار النسيان سريعا واذا زالت عاد الى ما كان في حال الصحة ولولا اختصاص ص
التصور بمقدم الدماغ والحفظ بمؤخره لما كان الامر كذلك وكان هذا الاشتراك تصعب
الكل فان آفات صدرت الآفة في اول المجوف دون آخره او بالعكس

ولانو صاء الطب يضبط ذلك الت هل ان يحصل هذا الموضع بعد ان يعلم ان الحلل
ان الدماغ هو الحواس الباطنة لا الظاهرة **قال** والمرشد الى المعالجة
تفاصيل بعض بعض **اقول** مقصوده اثبات ان ما نسب الى الحواس
الباطنة من الادراك ليس لنفسه واحدة بل لقوى مختلفة وما استدل عليه بان الفساد
اذا تطرق الى تجويف من تجاويف الدماغ او اصاب ذلك التجويف آفة اختل فعل
القوة المنسوبة اليه مع ان افعال القوى الاخرى باقية على صحتها ولولا التغاير لما كان
كذا وهذا لا يصح للاستدلال به على اختلاف الوهم والتخيل لما ان التجويف
للاوسط من الدماغ واحد وربما يصعب ايضا ان يستدل به على اختلاف الحس
المشترك والخيال لان تجويفهما واحد وان كان احدهما في اوله والاخر في اخره فلما
عرفت وقد اجيب بعضهم على تعدد القوى بعدد الافاعيل وليس بشيء اذ يجوز ان يعدد الافعال حمد
ان يصدر افعالا مختلفة بجهات مختلفة لاستعداد القوى المدنية بحسب المواد
ولا عضاء وتصرفات النفس وهي ان الحس المشترك يعدا عضوا واحدا ويدرك انه
يدرك جميع المحسوسات التي لا يمكن ادراكها الا بالحواس الخمس الظاهرة وان
ما يدركه من الحواس الباطنة بحد ذاته باسا كره ومنه على التفاصيل واتباع ع
المشهور كما هو عرف من هذا الكتاب الا ان ما نسا هل فيه نظر فيما
بين المباحث المهمة واهمال بعض البطون كجسم كما هو من عادة قدماء الحكماء
قال ثم لو كان النفس مجرد المزاج وقد عرفت فكانت ... فاعلة
استحالتها في البسائط التي لم يكسر سورتها او واحدة اول ادلة فرض الانو
بسيط البسائط وكيف يكون النفس مما هو ما فيها كراعي التحريك وتنعم
عند اللمس بل الضد فان يدرك بها النفس المجردة للمضادات على الا التام الحافظ
للمزاج كيف يكون من المزاج المحفوظ **اقول** هذه براهين اربعة على ان
النفس ليست مزاج البرهان الاول لو كانت النفس مزاج المزاج لكانت البسائط العناصر
تصدر عنها كل ما يصدر عن النفوس من الافاعيل للادراك والتحريك والتالي باطل
فالمقدم مثلها بالشرطية فلان المزاج ليس الا كيفية متوسطة بين الحرارة والبرودة

الرطوبة او الرطوبة واليبوسة هو حرارة مكسورة او برودة مكسورة وكذا في البقية
فلا بعد النفس فلو افضت اصل هذه الكيفيات المكسورة شان يجد للافاعيل
لكانت الكيفية التي لم يكسر سورتها اولى بان يقوى على صدورها اولى بالصدور وذلك العنصر
من الكيفية المكسورة فكان الجسم الذي له الكيفية الصرفة وهو البسيط العنصري احق
بان يصدر عنه افعال النفس من الجسم الذي له الكيفية المكسورة وهو المركب المزاجي
اما بطلان التالي فلانه ظاهر لا يخلاف ذلك وذلك ظاهر واذا عرفت هذا فهو
او احد من افراد البسيط العنصري وقوله ادلة من يرجع المزاج البرهان الثاني
ان مقتضى المزاج بحده عما ليس هو مقتضى النفس وكلما كان الامر كذا فكل واحد منهما
مغاير للاخر والنفس غير المزاج اما الصغرى فلان المزاج الذي يغلب عليه البرودة
مثلا يكون مقتضاه الحركة الى الاسفل وقد يكون النفس لها ارادة حركة الى الفوق
مثل الحركة او حركة ارتعاش كالمرتعش البرد على عضوه اما الكبرى فلان التنافي صد
لا يكون بما ليس معنى بعضه بل ذلك ظاهر جدا وهو معنى قوله وكيف يكون النفس مما
هو ما فيها كراعي التحريك البرهان الثالث ان العضو اللامس يعين كيفية
المزاج عند اللمس الكيفية المضادة لما كان مزاجه الشديد الحرارة فان كيفية العضو
اللامس بعد ان يشابه الكيفية الملموسة ولهذا اذا طال مروع يده في الماء لم
يحس بحرارته وذلك لانه كما كان يحس بها اولا فلو كانت النفس هي الكيفية المزاجية لكانت
اما الكيفية المعدومة او الحادثة لا جائز ان يكون هي المعدومة اذ التي بعد عدمها لا تقدر
لا انا نعلم قطعا ان المدرك باق في حالتين فلا يكون المزاج المعدوم ولا جائز ان
يكون هي الحادثة لانها تشبه بالكيفية الملموسة فلا يكون تدركها لما قد دل عليه التجربة
ولان الشيء لا ينفعل عما يشبهه ولا يدرك الادراك هو الانفعال والادراك ل
المدرك في حالتي الادراك وما قبله على السواء وتلك فان المدرك هي اخر غير المزاج ح
هو المعنى بالنفس وهذا ما حمله لفظه المزاد وسعو هذا اللمس بل الضد قال ثم ذلك
البرهان الرابع ان العناصر المجتمعة في بدن الحيوان متنافرة بعضها بطبيعتها
الى الانفصال ويحصل كل منها في حيزه الطبيعي فلا بد لها من جامع يقسرها على

البرهان المشهور وذلك الجامع إما المراد أو غيره فإن المراد إما أن لا يكون
أو المراد المخصص بذلك الحيوان أو مراد بالسائل يمتنع أن يكون المراد الأول
والا لكان من الحيوان ما يتولد ويتوالد ويمتنع أيضا أن يكون المراد المخصص
لأن مراده مخصوص بالتمام فيسقط وذلك الإلزام لا بد له من جامع وذلك
الجامع هو الخاط للمراد ويكون مقدما على ذلك المراد بعد ما بالذات والتي
لا تتقدم على نفسها لا محالة المراد الذي بعد الحالة الملائمة والمراد المعدود
لا يعرف والا لاستعمل أن المراد الفاسد لم يقتض إلا أمرا جزئيا لكن في
وإنه فاسد وأما المراد الثالث فمقصود الكلام فيه أن يكون الجامع عن المراد
وذلك هو المطلوب وهذه النكتة تحمل في ذكر الكل لما كانت براهين بحدوث النفس التي
يثبت لها تناسخ معها لا جرم عم أن أصل ذكرها زيادة وبحث البالغ فيها
والموبخ عليها فلهذا اقتصرت منها على هذه ما في الكتاب فقط **قال**
المورد الثالث في النفس الناطقة وهو مقدمة وأربع ملوكات النفس إنك لا
تغفل عن ذاتك في حالتي نومك ويقظتك وصحوك وسكرك ولو وجدتك …
وهو على كمال من عقلك وما استعملت حسك في شيء وفي كل منفرج الأعضاء
لئلا تتماس في هواء طلق عن كل شيء سوى أنيتك ولا الأجسام ولا الأعراض
التي لم تحصل ما بعد لا يدخل إلا في ذاتك التي علمتها دونها غير محتاج إلى
وسط ودليل … ذاتك وإنها غير محتاجة ضرورة **أقول**
هذا الكلام يشتمل على مطلوبين المطلوب الأول أن النفس الناطقة التي لك
جوهر مجرد ليس بجسم ولا عرض وبيانه أن ذات كل إنسان لا يغفل ذاته
عنها في حال من الحالات الخمسة المذكورة وهي حال نومه ويقظته وصحوه وسكره
وفرضه على الوجه المذكور وكل جسم وعرض فإن ذلك الإنسان يغفل عنه في حالة من
الحالات الخمسة أما في الحالة الخامسة فهاهنا … كل في فرضه من غير علم حاضر وربما …
من الشكل … أن ذات كل إنسان ليس بجسم ولا عرض بل هو أمر مجرد وإذا عرفت
هذا فمعناه النفس إنك لا تغفل عن ذاتك في حالتي نومك ويقظتك فهذا …

أنه في حالة النوم يتصرف في خيالاته وقد يتصرف في فكره على وجه في حال اليقظة وسمع
بأنه الذي يتصرف وذلك مقصود منه هذا أنه … ولو وجدتك … أراد وهو بذلك
وهو أن من هواء حادثة وذلك أنه لا يكون موضوعا على جسم صلب ليتصل به ويتشوش به وأما
الهواء فلا يحس الإنسان به إلا إذا صدمه صدما عنيفا أو ضغط أو كان متكيفا بكيفية غير … حتى أنه
لكيفية الجلد وبعد ذلك لا ينتبه الإنسان له وقوله غفلت عن كل شيء سوى أنيتك
هذه مقدمة إشارة ليس المقصود بها إلا لأجل العطالة مقصود منه النفع عليهم ومن …
ومنه على السطح لهذه الإشارة حتى يكون تجريدا أن يكون الإنسان موجودا كامل الجملة
العقل غير مشتغل بأمر وقد فرض ذلك الفرض لا يبقى بعده إلا أن يكون حكمه حكم الهواء
الريان … فإنه المطلوب أن الإنسان هو … كل أحد
المخصوص ومشهوده بها ضروري غير مفتقر إلى وسط لأن كل ما هو كذلك فهو …
في الفرض المذكور ولو كان ذلك بوسط لما أمكن حصوله بدون الوسط لكنه في
هذا الفرض قد حصل من غير حصول الوسط وقوله غير محتاج إلى وسط ودليل …
جزء منه تكرار لا حاجة إليه فإن الدليل والوسط … وسطا أيضا فإن
مطلوب الوسط فهذا استغناء عن … إلى الحصر بها بالذكر مرة ثانية وكأنه ذكرها
على وجه التأكيد والتوسيع في العبارة لا غير **قال** سؤال …
أقول هذا العقل هو وسط حادث في ذلك … ولا أوسط
لا بس أن علم كل أحد بذاته المخصوصة علم ضروري بغير وسط أورد عليه أن الفرض المذكور
… وفرضا والعارض هو الإنسان والمفروض فعل صدر عنه ولكن
… ذلك العقل وعلم … بغير وسط …
بأن المفروض ليس فعلا صدر عن الإنسان بل المفروض هو كون ذلك الإنسان العارض …
عن العقل ويكون … المفروض أمرا عدميا فلا يكون وسطا **قال** سؤال هذا
الفرض فعل هو وسط … بل إنما في خطرة … وصفها …
ذا الخطرة وراء … **أقول** هذا سؤال أورده
على جواب السؤال المتقدم وتقريره أن المفروض وإن كان صادرا عن الإنسان …

العقل لا لأن فرض عدمه شيء هو محال لا يجتمع إذا الوصف عين الموصوف ولا لازم من كون
الموصوف هو الموجود عين العقل أن يكون فرض عدمه عين العقل عدما عين العقل الكم
وإذا كان محالا سقط الجواب من تلك السؤال الحالية وكمثل جوابه أن الموصوف
كما أنه جزء وكيف محل فالوصف المذكور هو ركن محل وعلى هذا أن يكون محلا فلا
يمكن أن يكون وسطا فهو هو كما أن يدانيه لا كما أن إذا أحيط بالمعلم هذا
الوصف بالخطرة لا بد أن يكون الذي خطر به وأن الذي أخطر ذلك يشابه لا بد
وأن يعلم أنه هو المخطر فكيف وصف الخطر وصعب ذا الخطرة معا دائما ولا
مجردا أن يكون محلا ما سلك الخطرة لا إنك عالم بمقصود ذا الخطرة لم يمكنك بقصد ٤
ورود الخطرة هو أنك هذا أنك معلوم محل الخطرة لا بها والوسط كيف أن
يكون العلم محل العلم ما يتوسط له قبله بالذات فلا يكون بذلك الخطرة وسطا
وهو المطلوب **قال** ذكر عن كل جسم وعرض فيه من بدنك وغيره
من دار الجسم جهتك بأنه هو وكل ما أشار إليه جسم بأنه هو ممتاز عنك علم
أنه غيرك وحركة محل جسم وعرض فيه حين ذكره إذا أفرزت فلا يكون مجموعهما
لعدم حصولهما لك ... أنك غير ذلك أصلا ولا جهته ذكر منتهى إلا أنك إن فرزت
تبدل دريت تعالى أنيتك وكل الحكم وعظمك فلا مدخل لها فيها وقد غفلتها عنها
غفلتك عن جلدك وباطنك وكبدك بها حصلوا بها بالتشريح وقد يحيط بالكل ما
لك منها وكل عام جزء أو جزء من الستة تعالى عن أنيتك فلا مدخل لها
في العقل لا لغفلتها فإنه وراء الجميع أبعادا طال ما ذهل عنها الغافلون
من جوهر لا بأس أن يسميه العقل الباطن ومن الى هذا أقلع من ركبها وقد خالف بينهما
فاعرفها ولا تكون من اللذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم وذكر احسن لعلك
من هنالك نشأ وأتقن العادة بما اتفق لك أو عظم بذلك كبراء أصحابنا عهد
ستماعه ووقفه الناس وإذا اتفق التحليل وقد درس عليك قف الجدار على التحليل
والسقف وغيرها من الأسباب أنفس كل سنة ذات أجزاء أو ذات
مقصد انتهاء أم من دار لا يحلل فهي غير متجزئة فهنالك قف به أنها ستعلم

والأول ظ العقل

ممكن به لا موته تعالت عن الطباع مادة وأن يكون بعض المراح سؤال السائل أما النفس
التي لنا فيثبت منها مقتضى براهين الإلهي لهذا الذكر لا حركة كتبتك جوابا
أن كالنفس فلا فإن التحليل أجزاء انضمامها إن كانت نفسه كاملا وسطا فهي في
نوع محل ... على الولاء أولى في عضو لا يدفعه من التحليل أولى من يأمر به كذا
ممكن ... عام أول أن يعد ما ... يتصف التحليل بكل المجموع فرض بعده والحكم
كل ... فيه قصو ليس الحرارة علة سلطنة بالتحليل والسقف فليس بعضها أو
بعض العضو لبعض ذات الرسم أم من يسر كالمانعين كاله جواب فهو ... بك
فاسقط بعضا **أقول** أن الذكر الأول من هذه الشبه يدل على ما دل عليه
ما قبله وهو أن ذاتك لا أن الرسم بعينه ليس بجسم ولا حالة في جسم أصلا سواء كان
الجسم هو مجموع البدن أو جزء من أجزائه أو خارجا عنه وسواء كان العرض حالا في البدن أو في
بعض أجزائه أو في جسم خارج عنه وهذا السطر يعم فيه كل جسم وعرض فيه من بدنك وغيره وقوله
وإذا أفرزت فلا يكون مجموعهما لعدم جزئيتهما لك يريد أن الأجسام وأعراضها إذا
كانت ممتازة عن ذاتك فلا يكون المجموع عام كل فرد فإذا لو كانت كلها الكل
كل واحد من تلك الأفراد أمرا ذاتك وقد مر على عدم كونها أجزاء من ذاتك
نعم وقوله فذاتك غير جسم أصلا ولا جهته يريد ما ذكره من الأجسام وما يحل
فيها وأكد بأصلا للاستيعاب أن الأجسام الخارجة عن البدن وكذا أعراضها خارجة عن
هذا الحكم وقد عرفت أن الرسم بعينها والجهة من ما يكون في جهة من الجهات لجسمك
أن الشبه ما بينها ما فيها أو مما كان فيه فلا السقف من كونها من أجزائه
كونها جهته مع أنها مسالك ما ليس ملازم بعضها فلما كان الملازم بعضها لا ينفي
الانس المعاند الأفراد فإن أراد أن نعم الرسم من غير حاله على بطلان الجوهر
الفرد وأما الذكر الثاني فحاصله أنه لو كانت ذاتك من البدن أو بعض معونة لما أمكن
نعقل ذلك مع الغفلة عن البدن وكلها باطل فالمقدم مثله وهو بعينه بعض ما أفاده
أن لو علم ولهذا أخره عنه وقد يمكن تقريره على وجه يعم جميع ما أفاده وما يعلم
وهو أن يقال لو كانت ذاتك جسما أو عرضا فيه لما أمكن تعقلها مع الغفلة عن كل

بالتحليل

عن البدن والتالي باطل فالمقدم مثله وهو نقيض بعض ما أفاده بالذكر أن [illegible] وعليه
لهذا الجزء فضلا عن كل الأجسام والأعراض وبطلان التالي ظاهر من الوجه المذكور
من بطلان المقدم وإذا ثبت هذا فنقول إنا [illegible] أن [illegible] بدأ وربما تعلق
أنيتك وكذا الحكم وغلطك ولا يتصل لها فيما أراد ما لأجله الجلد وما لأجله
الذات المقصود من هذا الكلام التنبيه على أن أنيتك مغايرة للأعضاء كالظاهرة و
قوله وقد يغفل عن قلبك ودماغك وكبدك والمقصود منه التنبيه على
أنها مغايرة للأعضاء الباطنة وإنما خصص بالذكر القلب والدماغ والكبد لأنها
من الأعضاء الرئيسة بحسب البحث كما دلت عليه المباحث الطبية فهي مظنة أن
يتوهم فيها أنها هي النفس ولو كانت النفس شيئا من أعضاء البدن لكان الأولى
بذلك العضو أن يكون أحد هذه الثلاثة وإنما قدم القلب لأنه هو الرئيس المطلق
كما هو مذهب [illegible] وقدم الدماغ على الكبد لأن الدماغ مبدأ الحس والحركة الإرادية والكبد
مبدأ القوى الطبيعية ولا يشك في أعضائك العضو على حدة وقوله فإنها
معلومة لك بالتشريح مراده أنه لولا التشريح لما علم الإنسان وجود شيء من أعضائه
الباطنة أصلا ومع ذلك لا يغفل عن أنيته وقوله وقد تخطر [illegible] بالك [illegible]
كل عام مرة أو مرتين يصدق بصنع الإله وهو أنهم تراهم يتغيرون في كل عام
مرة أو مرتين وقوله إنها ذوات [illegible] إذ يسأل عنها العاملون من هذا لكن الذي [illegible] ل
عن [illegible] لا عن أنيتها وإلا لكانت [illegible] أعضاء الجسم [illegible] الطبيعة [illegible] على أنيتك
وقوله [illegible] هذا [illegible] من [illegible] وربما كان
ما يحوم [illegible] الذات لا الجوهر الذي [illegible] على ما هو المصطلح
من الحكماء وأما الذكر الثالث فمقصور الفائدة على نفي كون نفس الإنسان من البدن ل
أو جزءه أو ما يحل فيهما ولهذا الجزء عن الذكرين الأولين [illegible] قوله تعالى عن الطباع ع
مادة من هذه المادة البدنية فإن الطباع فيها وفي بعض أجسام العناصر أو الأفلاك وإن
كان باطلا إلا أن بطلانه لا من هذا الدليل بل من غيره وقوله وأن يكون نفس
المزاج من هذا [illegible] الطباع فيها في مادة ما لا حاجة إلى ذكره فإن المزاج من جملة الأعراض ص

لأعراض المادة ولكن خصصه بالذكر بعد اندراجه فيها على وجه التنبيه والتأكيد لأنه
[illegible] أنيتك فاسطر [illegible] فاعلم أن هذه المسئلة [illegible] العلم الإلهي [illegible]
في السابع وقد شكك بعضهم [illegible] ولم يجد عنه جوابا كافيا في وقته وكان [illegible]
وترك الجواب الكافي في الموضع الذي أحال بالجواب عليه [illegible]
وأنه بعد أن ألحق الحيوانات [illegible] ناطقة كالإنسان ومن حاصل السؤال المذكور
[illegible] الصحة وإن [illegible] مع قطع النظر عن الحدس [illegible]
قال لا يكون له ذلك الحدس [illegible] بعض [illegible] وذلك ظاهر [illegible]
التلويح للأول في شرح [illegible] وبعض [illegible] على [illegible]
والفلك أنه جوهر ليس عن المادة ولا [illegible] أن [illegible] الجسم [illegible]
وكان [illegible] أن أردت تخصيصها بالفلك [illegible] بالعقل أو بالإنسان [illegible]
العقل والعقد **أقول** هذا الكلام [illegible] سؤالان أحدهما [illegible]
الكتاب [illegible] أن ألحق الحيوانات [illegible] ناطقة كالإنسان [illegible] كلام
[illegible] فلم يخصص الحد المذكور بالنفس الإنسانية والفلكية ولم
يدخل فيه نفوس الحيوانات [illegible]
[illegible] هذا الحد [illegible] والجواب عن الأول أنه [illegible]
نفوس الإنسان من الحيوانات [illegible]
الإنسان والفلك [illegible] عدم عمومه [illegible]
[illegible] سائر الحيوانات [illegible]
عن [illegible]
عن [illegible] بالحد على [illegible]
[illegible]
[illegible] الأجسام [illegible] ل
[illegible] المجموع المركب [illegible]
الجسمية [illegible] الأعراض [illegible]

ان يحرك الجسم ويدرك الاشياء فهو اعم من ان يكون محركا ومدركا بالفعل وان يكون
كذلك بالقوة فالملك له ذلك بالفعل ابدا والانسان ليس كذلك بل ربما خلا عن
التحريك والادراك ويحتاج ان يعلم ان الذي يثبت له ذلك بالفعل ابدا من الملائكة
انما هو الملك المجرد للجهات لا غير واما عالم النفس فيحتاج الكون والفساد
عليه فيها فلا يتصف بذلك فيه والتحريك المذكور هو التحريك الارادي والا لم لكان
النفس النباتية خالية عنه لان الحركات الطبيعية كالنمو والتغذي وكالحركات
التي توجبها القوى النباتية كحركة النمو واحالة الغذاء وغير ذلك طلوعا عن
هذه التحريكات فقالوا ان ذلك لا يحصل لها الا الجرم هو المراد بادراك الاشياء
ادراكها بعينها وان المدرك والالم ... ليس الاشياء بعينها كما ...

قال المصنف وتنقسم قواها الى النظرية والعملية وكل منهما يسمى عقلا وان كان العقل
قد يقال على التصورات والتصديقات النظرية وعلى غيرها فالعاملة هي محركة
لبدن الانسان الى الافاعيل الجزئية على مقتضى آراء تخصها صلاحية لها
نسبة الى القوة النزوعية ومنها يتولد الضحك والخجل والبكاء ونحوها ونسبة
الى الحواس الباطنة ومن استعمالها في استخراج امور مصلحية وصناعات
ونحوها ونسبة الى القوة النظرية ومنها تحصل المقدمات المشهورة والعملية
التي ينبغي ان تتسلط على سائر قوى البدن وهي موجبات الشهادة و
عن المادي ... العقل ... القوى وتسلط القوى عليها فاحسن
وقوى البدن كل منها ينفعل عن الاخر ولولا الانفعال لما كان يعرض للانسان
اشد غضبا ونحوه من الملكات في ابدانها ... جبروت ... الافعال
وكرامته واكثرهم ... من ملائكة الانس من انوار واشعة ... وتحقق
صحة آية ... الى الملكوت والى المعاد والمشرق الى الذي ...
حلوك ... عضائك ... ونفسك ...
سلكك ... العقل عن النفس **أقول** ان العقل يقال

يقال على معان عدة منها ما ذكره في هذا الكتاب ومنها ما لم يذكره والذي
ذكره في هذا الكتاب منه ما يدل عليه اسم العقل عند الحكماء وهو على معان منها الحد
ما يقال على التصورات والتصديقات الحاصلة للنفس بالفطرة وهو الذي ... العقل
وكتاب البرهان وغيره ومنه ... العلم بان العلم ما حصل بالاكتساب ومنها العقل
النظري وهو قوة للنفس تقبل بها ماهيات الامور الكلية من جهة ما هي كلية وبالنهاية
العقل العملي وهو قوة محركة لبدن الانسان الى الافاعيل الجزئية على مقتضى آراء
تخصها صلاحية والحكمة الباقية من العقل الهيولاني والعقل بالملكة والعقل بالفعل
والعقل المستفاد والعقل الفعال وسنأتي شرح كل واحد منها واما الذي
لم يذكره في هذا الكتاب فمنه العقل الذي يقال للحكم بالفطرة الاولى من الناس
وعن قوة بها يحصل ما يكون التميز بين الامور القبيحة والحسنة ومنها العقل الذي يعني
ما يكتسبه الانسان بالتجارب من الاحكام الكلية وعن قوة بها يحصل المحمود من الدين
يستنبط بها المصالح والاغراض ومنها العقل الذي هو هيئة محمودة للانسان
في حركاته وسكناته وكلامه واخباره وهذه المعاني الثلاثة التي يطلق عليها الجمهور
اسم العقل والعقل يدل على المعقول لا على غيره بالاشتراك الاسمي وبهذا
سواء على غيرها قوله ولها نسبة الى القوة النزوعية ومنها يتولد الضحك و
الخجل والبكاء ونحوها فاعلم ان هذه كلها لم تحصل وحدها من العقل ...
والحيوان الضحك هو انفعال يعرض تابع لانفعال آخر يسمى بالتعجب التابع لادراك
الاشياء النادرة والخجل هو انفعال ... تابع لانفعال آخر يسمى ... السعور
بان الغير حصل له شعور بان فعل شيئا من الاشياء التي لا ينبغي ان يفعلها
الانسان وذلك الغير ... كذلك البكاء هو انفعال ... الذي ... بالعقل
الذي هو الضجر التابع لادراك الاشياء المؤذية ... القوة
النظرية ومنها تحصل المقدمات المشهورة فاعلم ان ... مصالح المشاركات
للانسان ... ان يكون في جملة الافعال ... الانسان ان

فعلها امور لا ينبغي ان يفعل حتى يصير اعتيادا وذلك كالامر النوري ليراد ان يكون له
افعال اخرى بخلاف ذلك فالاول اي الافعال القبيحة مثل ان الكذب قبيح وان الظلم
قبيح والثاني مثل الافعال الجميلة مثل ان شكر المنعم واجب وان رد الوديعة واجب
والعلم الذي ينبغي ان يتسلط على سائر قوى البدن فاعلم ان هذا اشارة الى ان
القوى البدنية منشأ للانفعالات وللقوة الناطقة منشأ للاستعلاء والافعال
فان الذي هو عكس هذا يحصل للنفس هيئة العلاقة مع البدن شديدة بالانقياد او [illegible]
الى الشهوات البدنية هو الذي يجعلها عن الانفصال الفرقي ويحصل سعادتها وبقدر
قوة تلك العلاقة وضعفها يكون قوة الحجاب وضعفها فلهذا كان تسلطها على سائر القوى
البدنية هو الذي ينبغي وقد يظهر معنى قوله ومن موجبات الشقاوة والسعادة عن الباري
استعلاؤها على القوى البدنية وتسلط القوى عليها ومنها الى اخر الكلام استشهاد
على انفعال النفس عن القوى البدنية وانفعال القوى البدنية عن النفس فاعلم ان المبدأ
للاستشهاد اما انها اسبابها [illegible] لا يسهل الى حصرها على الوجه المفصل واما على
وجه الاجمال فمنها ما هو يسلك سعادة يحصل من القوى البدنية واحوال البخل ومنها ما هو
يسبب كراهية النفس وعقلها الى احد الجانبين العالي والسافل ومنها ما هو بسبب
احوال المزاج كما قد يكون بعض الامراض اسبابا للغضب وبعضها اسبابا للشهوة
وكذا الخوف والغم وغيرهما ومنها ما يكون لامور سماوية واحوال الهاجرة كاختصاص
الطفل الذي يتمخض عنه عند ما يقصده انسان باصبعه وكحب الولد والمال
وذلك وعند التحقيق فكل هذه للانسان راجع الى الامور السماوية على حسب هيئات واسباب

قال حيثية بصر في الى العقل وفعل جانبية البحث او النوع سواء هذه القوة ان
كانت عرضا فحقيقة كل سوى التحريك بل كان من قبل عرق وارادة او جوهرا لنفس
سوى انطبع فيها صورتان نظرية وعملية ما احدث الا اذا وصدانه جواب
قبل ان النفس نوع يحتاج الجوهر وله فصل بالضرورة وكلا كان كذا فلا يحتاج ان يكون
جسمان احدهما في الوجه الذي الى القدس بها ما حد الصور الكلية العلوم

العلوم كلها وبها يكتسب بدوام استعمالها عن القدس ولا اخرى هي الوجه الذي
البدن بها ينبغي ان يتسلط ولا يتسلط عليها سواء ان عاد الكلام الى الجنس ان النفس
ذات النفس فيها جوهران وليس احدهما جسما ولا مادة للاخر وليس لكل معلوم للجسماني
البسيط حصل عن ما للاخر بل مجموع المعلومات فيها جوهر واحد بسيط يتحد اثره
جسما وبان كل حال في الانسان وعرض بالشدة والضعف ولا كذلك فالواقع الجوهر فيعقل انها
لا يراد علم وضعها جواب ما اوجب البحث الكرام ان النفس اعتبار ان اصافان يحصل
بالاستعدادات الشديدة والضعيفة الجنبة العالية والسافلة والنفس ذات واحدة
مركبة من جوهرين مادي وصوري **اقول** لما ذكر ان العقل العملي والعقل النظري
قوتان من قوى النفس الانسانية اورد على ذلك سؤالا وتقريره ان القوة التي هي العقل العملي
لو كانت موجودة في النفس لكان لا يخلو اما ان يكون عرضا او جوهرا والقسمان باطلان
موجودة باطل اما الشرطية فمعناها بعاسم الوجود واما انها ليست بعرض فلانكم جعلتموها
محركة للبدن الانساني على الوجه الذي سنذكره ولا شيء من العرض محرك للبدن [illegible]
الوجه يعبر عن التحريك فلا شيء من القوة العملية بعرض وعلى تقدير ان لا تعتبر [illegible] لا
يخرج ذلك العرض عن ان يكون لها شوقا او ارادة او شيئا مما يتحرك به الانسان
لا فاعل المذكورة وكلاهما باطل [illegible] الانسان جارة لها واما انها ليست بجوهر فلانه لك
الجوهر اما قائم بذاته او بغيره والاول باطل لان كلامنا في قوة حاصلة في النفس الانسانية
قائمة بها والثاني [illegible] في الكتاب والثاني يقتضي ان يكون العقل العملي صورة
[illegible] او كل جوهر حال في محل فهو كذلك كما سنعلم ويكون العقل النظري ايضا صورة
كذلك ايضا وعلى هذا يكون نفس الانسان هيولى تنطبع فيها صورتان احدهما العقل
النظري والاخرى القوة العملية فيكون مركبة من هيولى وصورتين لان الصورة لا يكون الا داخلة
[illegible] والنفس الى كلاهما فيها اما احدث على ابعادات وصدانه كما تحقق ذلك [illegible]
وهذا حيث جمع السؤال الجواب عن هذا عند صاحب الكتاب [illegible] ان الجوهر
انواع [illegible] النفس [illegible] ان علم ما بعد الطبيعة والنفس اصل [illegible]

ما دخل في الحس وهو مركب من الحس العقل والحس مركب من حس هو الجوهر وفصل
امارسه من باقي الجواهر وهذا انما هو جواب معارضة لا جواب حل لان الرازي
انكر ان دلت على ان النفس وحدانية لا تركيب فيها وهذا الكلام دل على تركبها من   مانع
جوهر وعن امر هو فصلها واذا كان فيها تركيب معنوي فلا يجب ان يكون فيها
احد الجنسين العقل النظري وهي المنتقشة الى ما فيها بحصول ما هو فيها من
من العقول الفعالة والنفوس السماوية من الوجه الذي الى القدس وبها ما حدث
الكمال والعلوم كلها ولا ان الانسان الكامل يكون مدة وجوده الا بفعال من شأنه
ان يفعل فيها من جانب النفس والجهة الاخرى هي العقل العملي وهي التي بما فيها يفعل
مما دونها وهو العقل وهو ما ومن كمال الانسان ان يكون هذه القوة متسلطة
على سائر قوى البدن وان لا يكون باقي القوى متسلطة عليها ويستعمل ذلك
والعقل العملي فيه فعله والعقل النظري فيه انفعاله ولما ورد هذا الجواب
وهو ان الجنسين المذكورين امور داخلة في النفس او لا بد انها فان كان
فهما جوهران لان مقوم الجوهر يجب ان يكون جوهرا وهذا ابطل لو جعل الوجه لا
ان الجوهرين المذكورين ليس احدهما جنسا ولا مادة ولا خارجا وليس لاحدهما فصل
ما للاخر فصلها واحد لان النفس بسيط كما سبق ومفهوم الجهتين بسيط التي لم
حمل على ما للمعدوم للاخر فصل النفس فصل واحد فاذا الحد الحاصل لم يختلف
الا بالذكر وقد اختلف بحسب الوجه الثاني كل واحد من العقل النظري والعقل العملي
يختلف في الاستعداد للسدة والضعف بحال الاستعداد والقوى في غيرهما
وقيل في المعدوم لا غير فان السدة والضعف هذا انما يكون لما هو من فصل   ل
المختلفين في ذات النفس منع انها لا يمكن او احدهما معدوم والاخر لا زم و
لا يحكم بذكره في الكتاب وهو يقتضي التركيب في ذات النفس وكلاهما منفي على   طها
فيجب كون كل واحد منهما لا زما فيكون غير منفك عنه ولعدم المحال مع ان الفرض بشبه
التحريك وان العقل العملي هو السوق الارادة ولا امر مغاير لها واعلم ان هذا

هذا السوال مبني على قبل المعارضة ايضا لا يبقى على ان مفهوم الجوهر جوهر وعلى ان الجوهر
لا يقبل الشدة والضعف وان العوض ليس بينة التحريك وهذه الاحكام غير
وصاحب الكتاب ليس في غير هذا الموضع ان الامر كذلك فهاهنا رد جوابه ذلك
السوال بهذا السوال العارض ذكر عينه اما هو الجواب الحسي فيه ان العوض
كوهر ولا عرض بل مما اشار ان اضافتان تحصلان بالاستعدادات التي تلحق النفس
بسبب القوى البدنية وغيرها وتلك الاستعدادات قابلة للشدة والضعف فالنفس
مع بساطتها باعتبار اضافتها الى الجهة العالية واستعدادها للعلوم فيها تسمى
عقلا نظريا وباعتبار اضافتها الى الجهة السافلة من البدن وقواه تسمى عقلا
عمليا ومما يدل على ان العقل النظري والعقل العملي ليسا قوتين فارتين هو جوهر نفس
والنفس بسيط كما مر ولم يذكره في هذا الكتاب وذكره في غيره انه لم
نعقلها بخارج لزم انفعال التي عن ذاتي مع بساطته وهو مع وان عقلنا ما كان   ح
الكلي لجوهرها ولا لجوهرها فاعل لفعل العقل غير مدرك ولا محرك وهو فيه
قال والنفس قابلة للكمال بالقوة والفعل فالقوة على مراتب بلا احد بها تسمى الاستعداد
للاول الذي للطفل السالع هي التي بحسب العقل الهيولاني والاستعداد الاخر هو
ما يحصل بعد المعقولات الاولى فتهيأ بها لادراك الثواني اما بالفكر او الحدس وتسمى
العقل بالملكة تحصل للنفس بعد بالقوة وكمال اما القوة فهي ان يكون لها ان تحصل
المعقولات المفروغ منها متى شاءت بلا كسب على طلب وهذا هو الاستعداد الاخر
ويسمى عقلا بالفعل واما الكمال فهو ان يكون المعقولات لها حاصلة بالفعل
ويسمى العقل المستفاد وبه يتم جنس الحيوان ويتم نوع الانسان وعنده يكون النفس
شبيهة بالمبادي صائرة عالما عقليا   **أقول**   انما سمي الاستعداد
الاول بالعقل الهيولاني تشبيها له بالهيولى الاولى التي ليس في حد ذاتها
صورة من الصور وهي موضوعة لكل الصور والمعقولات الاولى هي المقدمات
التي يقع بها التصديق لا بالاكتساب ولا بان يشعر المصدق بها انه كان يجوز
خلوه عن التصديق بها والثواني هي العلوم النظرية والمراد بالفكر هاهنا حركة

ومن الانتقال نحو المبادي للمطالب ليتادى منها الى المطالب وسماه الحدس ومنهم
من هو بحيث تنتقل نفسه الى الحد الاوسط اذا وضع المطلوب او تمثل الحد الاكبر اذا
وجد الاوسط من غير طلب فكر وبالجملة هو سرعة الانتقال من المعلوم الى المجهول
ومراده بالمشاهدة المذكورة هي الكمال الذي هو العقل المستفاد ان يكون ادراك النفس
للمعقولات من غير مشاركة مرة بعد اخرى وكان هذا الاوصف للنفس الانسانية بعينه الجيدة
او لا تخلص للمادة واحدة من غير ان يباشرها اخرى وحال هذه المشاهدة في
المعقولات كحال المشاهدة البصرية في المبصرات عند ما يبصر لا بسابقة التخيل ولا لاحقه
والمشاهدة المذكورة وان صحبها الحد الاوسط فكانه من غير حاجة اليه كما ان
النفس اذا صحبت حدسا يكون بحيث يحصل الحد الاوسط والنتيجة معا ويدرك مع ما يدرك
بعده اخرى واعلم ان العقل الهيولاني والذي بالملكة والذي بالفعل والعقل المستفاد
تارة يطلق على النفس بالاستعدادات المذكورة وتارة يطلق على النفس باعتبار
تلك الاستعدادات وتارة يطلق على قوى ما يحصل في النفس تبعا للاحوال المذكورة
والاخير هو الذي لم اجد عليه دليلا والاول هو المذكور في الكتاب **قال**

وهو المخدوم المطلق الرئيس تخدمه العقل بالفعل المخدوم للعقل بالملكة المخدوم
للعقل الهيولاني المخدوم بما فيها للعقل العملي المخدوم للوهم المخدوم لقوة بعده
الحافظة واخرى قبله هي المتخيلة وحدها ما الخيال المخدوم للحس المشترك المخدوم للحواس
الظاهرة وحدها القوة النزوعية المخدومة لقوتيها الشهوة والغضب وخدم القوى
كلها الكيفيات وخدم الافعال للات العضلية فسبحان من باطن الوجود واحكم الى الكثير
لطف الالباب **اقول** اما خدمة العقل بالفعل للعقل المستفاد وخدمة العقل
بالملكة للعقل بالفعل وخدمة العقل الهيولاني للعقل بالملكة فظاهرة واما
خدمة العقل العملي لهذه الثلاثة فلان العقل النظري علاقة البدن والنفس
انما هي لتكميل العقل النظري وتلك العلاقة كما ستعرف انما تدبير العقل العملي
ووجه استكمال العقل النظري بتلك العلاقة ان القوى الحيوانية تعين النفس
الناطقة في استنباطها النتائج من المقدمات المحسوسة الكليات المحدودة على

على سبيل تجريد المعاني عن المادة وعن علائق المادة ولواحقها ومراعاة المشترك
فيه والمتباين والذاتي والعرضي فيحصل للنفس من ذلك مبادي التصور وذلك بمعاونة
استعمال الخيال والوهم ومنها ان توقع بين الكليات التي تنتزعها من المحسوسات
مناسبات من السلب والايجاب فما كان من ذلك بيّنا بنفسه اخذه وما لم يكن كذلك
الى مصادفة الواسطة ومنها اكتساب المقدمات التجربية والمتواترة الحاصلة من الحس
والقياس كما عرفت وبهذا يتبين معنى خدمة الوهم للعقل العملي واما خدمة
الخيال للمتخيلة فيقول التركيب والتفصيل مما يحصل من صورها واما خدمة القوة النزوعية
للمتخيلة فذلك انما هو بالايتمار بطلب بعثها على التحريك وهي بالقوة الروحية
اللتان تسمتا بما الشهوة والغضب وقد سبق ان ما يتبين يحدث منها القوة المحركة
التي في العضل وهذا لم يذكره منها وعند هذا القوة يعني القوى الحيوانية ومن بالجملة
مخدومة للقوى النباتية وقد شرح في الكتاب حسب ذكر هذه القوى ان العادة تخدم الاكلة
والجامعة تخدمها المولدة والكل يذكر ذلك ههنا لم يذكره في هذا الموضع وكذلك
هذه الهاضمة والماسكة والجاذبة والدافعة للقوى النباتية بل ذكر ان القوى كلها
تخدمها الكيفيات ويريد بذلك الكيفيات الاربع التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة ان الاصل النفس منها هي الرطوبة واليبوسة تخدم العضلية منها
الحرارة والبرودة ولا يخفى عليك وجه هذه الخدمة بعد وقوفك على ما سلف واطلاق
على ما ذكره في الاطباء وصاحب هذه القوى **قال** ثم النفس لا تحرج لما
والقوة الى العقل الا من جهة العقل عن جهة القبول وليس يحكم بعقل بالصورة
ويعقل بالمادة ولو كان لها لكان لها ولنفس فعل التي الجسم الذي يوجد فيها
فيها ولا للنفس من بعدها حالا اولية بحسب الطبيعة النوعية ولم من نفس من بعد اتحت
احراج نفس من القوة الى العقل فانت تقبله واسمعا ان لا يقدر من احب والصانع
تعلم ان القوة بالحرارة اذا غاب منها صورها ان يحفظ الى مرة اخرى كالحرارة وسخادة
من جهة كسب جديد او تنفس فيحتاج الى الكسب فالنفس اذا غاب عنها صورها ولها الرجوع
اليها دون كسب فلاحرارة جرمية لها اذا المعقولات كما ستعلم لا تحل الجسم المنقسم وليس لها

الاستكمال

حرًا ان يكون احدهما مبصرا والآخر خارجا فلما امكن تجدد هو نحوه من عقل هو فعل بالفعل
او الاتصال به ابتدأنا وكسب فيه علوما العلوم واذا اعرضنا عنه انمحى النقش وتعود
كراه اقبلت فعلت واعرضت فتخلت ولا تعطل الكمال العاقل عنه تحوجا الى
العقل هو بالفعل وهي من القدس عالم ما عقلا فعالا لانه هو محوجا الى العقل
وهو روح القدس نسبة الى العوس كنسبة الشمس الى الابصار وعلى لا استعداد
القريبة والبعيدة ولا فكار تستعد النفس للاتصال به والقبول عنه وليس المقدمات
لذاتها موجبة للنتيجة فيها فتسلم الى غرضنا الا بوجه عرضنا كم من تحصيل غرض على
اخر ما افاده على وافادة غيره عليها انتشا وطمأنينة روحانية بعده وسائط والوا
غيره وما يحصل بالمقدمات لسلفه جلوته فيها ظهور وكالاوليات في تجرده الا الاحكال
المحوذه الى المسترشد **اقول** لما كانت النفس لا تساويه في هذا العطف
خالية عن العلوم ثم حصلت لها العلوم وجب ان يكون لحصولها فيها بعد ان لم
يكن سبب لوجوب ذلك في كل حادث [illegible] من هذا الكلام اثبات ان السبب
المخرج للنفس من العقل الهيولاني الى العقل بالملكة ومن العقل بالملكة الى العقل بالفعل
ومن العقل بالفعل الى العقل المستفاد انما هو جوهر عقلي اي ليس بجسم ولا
حال في الجسم ولا السكل بطرق تعلقه بالجسم ولا بسكت الى النطق ذات هذا الجوهر
العقلي من لانه بالعلم الطبيعي بل بالعلم الالهي لكن نظرنا الان فيه ليس من حيث ذاته بل
من حيث تبين في النفوس لانا سبيل ليس النظر الا بحسب انا سوق النفس من حيث بابرها
به وقد امت في الكلمات ذلك من طرفين النظر بو لا اولها ان المخرج للعقل الى [illegible]
في العلم بالمعقولات المجردة من القوة الى العقل اما ان يكون ذات تلك النفس او غيرها
و ذلك الغير اما جسم او حال فيه او ليس بجسم ولا حال فيه وما ليس بجسم ولا حال
فيه فاما نفس من نوع تلك النفس او ليس وما النفس فاما ان يخلو عن المعقولات او
لا تخلو فان خلا فاما ان يحصل له وحده او مع كلها وكلها [illegible] باطل ما عدا [illegible]
تخ عن المعقولات وهو النفس لذلك السبب اما ان المخرج ليس ذات تلك النفس لان
النفس الواحد الوجدان لا يخرج ذاته من القوة الى العقل لان جهة الفعل غير جهة القبول

لا نفعال وتستحق ذلك في العلم لا لان يكون فيه جهتان فلا يكون وحدانا او
لان النفس الوحدانية ليست كالاجرام المركبة من مادة وصورة لتكون فعلها بالصورة
وانفعالها بالمادة كالحجر الذي اقتضت طبيعته الحركة الى اسفل مع انه هو القابل
لتلك الحركة ولو كانت النفس مركبة منهما لكان لها ان تعقل باحدهما وتعقل بالآخر
لكنها ليست مركبة فليس لها ان تخرج ذاتها من القوة الى العقل لتكون فاعلة وتعقل
معا واعلم انه في هذا ان يقال لو كانت مخرجة ذاتها من القوة الى العقل لكانت منفعلة
لكانت ذاتها مقتضية لذلك الخروج دائما فكانت تكون بالقوة اصلا والتالي
باطل والمقدم مثله واما ان ذلك المخرج ليس بجسم فهذا اصح ما في الكتاب في
ذلك بان الجسم ادون من النفس في الشرف وفي مرتبة الوجود وهو مع ذلك يتعطل
عنها بالحركة ونقرا ولو كانت الجسم هو الذي يخرجها الى العقل لكان الاخس مكملا
ذلك او الاشرف من جهة افادته بحسب ان يكون اشرف واقدم من المستعد وان يكون
من يعقل عنه لا نسبته الى ان يكون الفاعل من جهة كونه فاعلا منفعلا [illegible] وهذا
اقناعي واما ان المخرج ليس بحال في الجسم فهو من طريق الاول والبيان [illegible] في الكتاب
واما انه ليس من نوع تلك النفس لو جنس احدهما عدم الاولوية اذ ليس كون
هذه مخرجة لتلك من القوة الى العقل باولى من العكس وليس كل واحد منهما مخرجا
للاخرى والا لزم الدور فان قيل لم لا يجوز ان يكون لكل جهة مختلفة فلا يكون دورا
قلت الذي يخرج من القوة الى العقل في بعض المعقولات لا بد وان يكون ذلك المعقول
حاصلا له بالفعل [illegible] فانه لو حصل الكمال لا يكون فاعلا ذلك الكمال [illegible]
كما حصول النفس المفيدة بسبب حصول النفس المستفيدة فذلك هو الدور [illegible]
بسبب حصول النفس الاخرى [illegible] عاد الكلام في حصوله لتلك النفس الاخرى ولزم
التسلسل وهو [illegible] وثانيهما انه لو كانت النفس تخرج بعضها الاخرى من القوة الى العقل
الى العقل لكان الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين يعتد علمهم بما هو يكون [illegible]
الخلق [illegible] عنه من الاله وحده [illegible] من طريق التواتر علماءنا [illegible] الراد
بان لا يخرج من القوة الى العقل لا ان العقل لا [illegible] ان المخرج [illegible]

ولا يخرج وأما الذي يكون في بعض أوقاته وحده بعض المعقولات فلم يذكره في
الكتاب وهو فلا يجوز أن يكون خارجا عن القسمين إلا الأمر هو أيضا إلى مخرج
آخر ويعود الكلام فيه ويلزم الدور أو التسلسل وهما محالان وأما الذي يخلو
في كل أمره وحده فلا يصح أنه أن يخرج من القوة إلى الفعل لأن ما يخرج شيئا
إلى الفعل لا بد وأن يكون بالفعل أو لا يعطي الكمال لما هو فاقد عنه كما سيتحقق ذلك
ولكونه يعرض ما بعد لا جرم لم يذكره فيها واعلم أن هذه الطريقة مأخوذة
من السماع الطبيعي في إثبات الإرادة ويمكن تقريره على وجه أخص من هذا
ومع ذلك يرد أن هذه كذلك الوضع هو أن يقال مخرج نفس الإنسان من القوة إلى
الفعل إما أن يكون كما كان بالقوة أصلا فيتحقق أو غيره وهو إما عقل بالفعل أو
ليس في الأول يلزم أن لا يعطي الكمال التام غيره فتعين أنه عقل بالفعل وليس كذلك
كذلك على ما سيتضح بعد أنه ليس بجسم ولا حال في الجسم وإن فرض ذلك لم يستعمل
الكمال المطلوب يعلمه بالجسم ولا الأجسام لما مر أنه يخرج من القوة إلى الفعل ولا يكون إلى الأمر
كذلك فإن احتيج إلى عقل دائم العقل بالفعل وهو المطلوب واعلم أن صاحب الكتاب
بأن هذه الطريقة غير تامة ولا تامة النفس على الوضع الذي ذكر لا جرم أردفها
بالطريقة الأخرى البرهانية وجعلها متصلة بها لأجل عبارة عنها تفاصيل لفظية
فيه بالتنبيه عليها على أنها لا تحصل مهارة إلا على ما يرد أثناء الإرادة المتصفة
يذكره في الطريقة الأخرى يتضمنها الطريق الثاني وعدم علمه بعد وهي أن ما يدركه
النفس الصور بواسطة القوى الجزئية هو على قسمين ما إذا غاب عن الأشياء
في استعدادها إلى كسب جديد كالأشياء التي يكلف حفظها ثم نسيها ثم يحصل
إلا بتكلف بأسره وجه ما إذا غاب لم يفتقر إلى استحصاله بل يحتاج إلى كسب جديد كالمحفوظات
التي لم تنس فيمكنها استحضارها إلى وقت شاء من غير تكلف حفظ ثان والقسم الثاني
أنا هو لا يحصل إلى تلك الصورة بواسطة إذ لو لم يكن تلك الصورة محفوظة في قوة
أخرى لا تفتقر الأشياء في استعادتها إلى كسب جديد كما في القسم الأول وليس
كذا وإذا ثبت هذه المقدمة فلنشرع في الرسالة وهو أنا نجد للنفس فيما يدركه

الثاني محفوظ في قوة أخرى ... إلى التكرار والحفظ ... أو النفس ... للصورة والحفظ ...

من المعقولات المجردة ما هو بمنزلة هو من الثاني فإنها إذا غابت عنها صور بعض معقولة
فتارة تفتقر في استعادتها إلى كسب جديد وتارة لا تفتقر في الصورة الغائبة التي
للنفس فيها حالها من غير كسب إنما أن يكون محفوظا في شيء آخر أو غير محفوظ لا جائز أن يكون
غير محفوظ وإلا لافتقرت إلى كسب جديد في استعادتها وقد فرضنا غير مفتقرة
إلى ذلك فتعين أنها محفوظة في شيء وذلك الشيء إما جسم أو جسماني أو لا جسم ولا
جسماني والأولان باطلان لاستحالة حصول المعقولات المجردة في الجسم أو الجسماني
على ما سيتضح فتعين الثالث وهو أن يكون محفوظا فيما ليس بجسم ولا جسماني وذلك
هو الشيء إما أن يكون في النفس المدركة أو أن يكون جزءا لها أو خارجا عنها كما كان يستحيل
كل منها وهو الجزء لها أيضا هو المطلوب فلم يبق إلا أن يكون مجردا غائبا عن النفس
محفوظا في جوهر عقلي هو عقل بالفعل وذلك هو العقل الفعال الذي يعيد الصورة
المجردة إليها بعد غيبتها عنها أما أنه جوهر فلأنه لو كان عرضا لكان محله مجردا والا لكان
جسمانيا وقد سبق بطلانه فذلك المجرد هو الجوهر الذي كلامنا فيه وأما أنه عقل فلأنه
لو كان نفسا لاحتاج إلى مكمل ومفيد آخر ولا بد من الانتهاء إلى الجوهر العقلي دفعا
للتسلسل وأما أنه بالفعل فلا يصح في العلم الأعلى أن العلم صفة كمال وأنه لا يعطي
الكمال القاصر عنه كما ذكر في الكتاب وربما استشكل على ذلك بأنه ليس من شرط المعطي أن يكون
حائزا ولا فإنا نجد السواد أن يكون أشد سوادا من أشياء الصورة المفيدة له كالأشياء
يستعمل علة لذلك فجوابه أن العلم على ما سيتحقق هو كمال للموجود من حيث هو وجود لا
الحرارة والسواد وأمثالهما وكل ما هو كذلك أمكن أن لا يجوز أن يكون عرضا في
العلة أن يكون أكمل من المعلول وكذلك لا يجوز ذلك على الوجه الأعم في
على ما حققناه وذكره في العلم الأعلى من أن نسبة العقل الفعال إلى نفوسنا كنسبة الشمس إلى الأبصار
من حيث إنه كما أن الشمس إذا أشرقت على المتلونات التي كانت في الظلمة تجعلها بعد أن كانت
مبصرة بالقوة مبصرة بالفعل كذلك العقل الفعال إذا أشرق على الصور الحاصلة
في الخيال وأمثالها من أشياء الصغر في حكم صورة مظلمة لا يمكن للنفس تحصيل الكليات منها

فعند كمال استعداد النفس وقوة تنورها بنور العقل الفعال على تلك الصور ويتبع
بهاء النفس المجردات الكلية حتى يحصل لكل صورة مدركة مثلا انسان كلي من
هذه الشجرة الكل وغير ذلك فالعقل الفعال كالشمس فالنفس كعين الابصار
والمعقولات كالمحسوسات فانها محسوسة مرتبة بالقوة في الظلام والعين مبصرة
بالقوة ولا تخرج الى الفعل الا بسبب آخر وهو اشراق الشمس فكذلك ما نحن فيه فانها
اشرق بذلك النور من القوة الى الفعل من الصور المكتسبة التي في الخيال الذي
عن الوهم ومن الحقائق عن الامور العرضية واتحد تلك الحقائق مجردة عن العوارض
وكانت كلية بسبب صدق المخصصات المعينة المجردة عنها فتنتشر فيها الى جميع
المحسوسات واحدة وهذا هو معنى تجريدها وكليتها وقوله على ان الاستعداد
القوة والتحدد والافكار تستعد النفس للاتصال به والقوى باسم
تصور النفس في الصور الخيالية والمعاني والاحكام التي احاطه بتوسط القوة المفكرة
نفيد النفس استعداد الاتصال بالعقل المفارق وحصول صورها فان لكل استعداد
وتخصيص التصرفات الفكرية بصورة صورة بعينها يخصص استعداد النفس لصورة
من المعقولات فيتبع حصول صورة عقلية من صورة عقلية الا انها ليست الا معنى كان
لها من قبل الحصول على ما يليق بالصور الخيالية ودعوى ان اول الاستعداد
هو العقل بالفعل والعقل بالفعل بالملكة والاتحاد من ذلك العقل الهيولاني وعلة — المفارق
كلها على الاتصال بالعقل الفعال اما من قصد فكري او لا من قصد فكري
وليس المقدمات بل انها معدة للنتيجة فيها فيستعمل ان عرضا الا ويوجد عرضا
قراءة ان يبطل بذلك من يقول المعلم العاقل بان البطل تولد العلم من غير ان يكون العلم
حاصلا في النفس من العقل المفارق بل لان العلم بالمقدمتين هو الموجد للعلم بالنتيجة
في النفس فان البطل بذلك ان العلم عرض فلو كان العلم بالمقدمتين موجدا للعلم بالنتيجة
لكان العرض موجدا للعرض وذلك محال كما تستعمل وهذا في العلم كذلك
على ما ستأتي عندي فيه نظر اذ ليس في خاطري الان ما ذكره في المسالك ما

بانه دلالة قطعية ان العرض لا يوجد العرض وربما توهم ان حرارة من كون الميل مبدأ
الحركة وتماثل عرضان وكذا الحرارة في الحديد الحامية اذا لاحب حرارة جسم الان
الوهم يدفع اذا الانسان عدم ايجاد العرض للعرض بان حدوث واسبابها معدات والفاعل
هو المبدأ المفارق وقوله لم يحصل عرض عليه امر ما افاده علما وافاد غيره علما
سببا وطمأنينة وحاصله بعده وسائط والواهب غيرها فاعلم ان هذه حجة بانه
على ان البطل لا يولد العلم وتقريره انه لو كان يولد العلم لذاته لكان انما وجد
والبطال يبطل لانا نجد كثيرا من الاحتجاجات اذا عرضت على شخص لا يفيد علما البتة
وعرضت على شخص آخر افادته علما يقينا وطمأنينة لا يبقى معها شك ولا ارتياب
وما ذاك الا لان الاعطاء وسائط معدة لقبول العلم واما الواهب له فهو امر غيرها
وذلك هو العقل المفارق كما سبق والقائل ان يقول لو كانت كافية في اعداد النفس
لقبول العلم من الواهب لم يحصل بها الاستعداد التام للنفس دون الاخرى فان لم يلزم
ذلك منها فكذا الالزام في افادتها العلم وما توضيح لزوم هذا الاعتراض ان البطل
انه معين في الاتحاد وكذلك القائل مجاز ان يكون تولد البطل العلم لا مطلقا بل
بنفس او نفوس مخصوصة كما انه عند القائلين بانه معد للعلم ليس كذلك مطلقا بل
النفوس دون بعض وكان هذه اقناعات والتعويل على ان يخرج النفس من القوة الى
الفعل لابد وان يكون فعلا بالفعل كما سبق من الرابع ومن شك ان الحجة ومقدماتها [illegible]
استعداد المطلوب من هذه الاقناعات على الوجه النفسي وهذا هو الفائدة [illegible]
الكتاب لعله وقوله وما يحصل بالمقدمات الحقة فلزومه منها ضروري كالاوليات
وكما في الامكان لجود [illegible] ان العلم بالمقدمات ان لم يكن
للعلم بالنتيجة فانه ملزوم لها [illegible] عقولنا ان المقدمتين اذا كانتا حاضرتين
وكان التأليف على احد التأليفات المنتجة كان العلم الحاصل منهما لا بد ان يكون حاصلا
لانه وكان الاحكام الاولية لازمة عن تصور طرفي القضية لزوما ضروريا لا يتوقف
الحكم فيه على غير ذلك التصور ولا كان فيه عن امر طالبه للتصديق فلذلك المقدمات
الحقة اذا لاقت النفس والمقت النفس الهاجس لا كتعاقب فان النتيجة اللازمة فيها

ان يكون له وجهان فيهما حضور ما واحد العقول لا يستحيل الى ان يكون من بيان علة لميته
الحكمية بل يعلم ذلك اللزوم جزما وان لم يعلم علة وجه التفصيل لميته **قال المص**
التلويح الثاني في تجرد النفس وبراهين واستبصارات على تجرد النفس اعلم ان
الادراك ليس الا حصول صورة في المدرك [illegible] وليس هذا الا ما نتنبه
فانه اذا حصل فينا علم بالجسم احصل فينا ام لم يحصل فان لم يحصل فيستوي قبل
ان نعلم وبعد وليس كذا وان حصل فيه اثر انطباعه ام لا فان لم ينطبع فلا نسبة
ولا ادراك وقد ادركناه كما هو وان انطبع فالصورة [illegible] **اقول** [illegible]
اي المذكور في علم النفس التي يستدل به على تجردها وهو حاصل لما تقدم ان لم
فيصح بعد ادراك الباري [illegible] والمعلومات وكذا ادراك العقول والنفوس
لذواتها فانه ليس عبارة عن حصول صورة ولا يشترط فيه ذلك كما ستعلم في
مواضعه وليس هذا الا ما نتنبه [illegible] ان العلم لا حصول [illegible] ان
مرتبة فلا يكون [illegible] التعريف بالحد ولا بالرسم وكما ان التصديقات البديهية
ما هو موقوف على التنبيه عليها واحضارها بالبال من غير افتقار الى حجة فكذلك من
التصورات البديهية ما هو موقوف على التنبيه من غير ان يفتقر الى قول شارح [illegible]
فان لم يحصل فيستوي قبل ان يعلم وبعده وليس كذا [illegible] المذكور
يختص بالادراكات المتجددة للنفس [illegible] لا يكون له فصل [illegible] هذا الكلام
[illegible] الشرطية القائلة فان لم يحصل فينا عند علمنا بالجسم فيستوي حالتا قبل ان
نعلم ومع علمنا [illegible] حصول صورة في النفس قبل العلم [illegible] حالة العلم فلا
يكون العلم حصول صورة بل [illegible] ومع ذلك فلا يكون حالتا قبل العلم ومعه
سيان [illegible] هذا انما يكون [illegible] الشرطية لو لم [illegible] بالبديهة ان
العلم المتجدد يحصل [illegible] فانه اذا حصل فينا علم
[illegible] لا [illegible]
وان [illegible] صدق المتصلة
المذكورة وذلك [illegible] ان لم يحصل فينا عند علمنا بالجسم [illegible] ل

[illegible] او لا [illegible] ولا [illegible] ان [illegible] لان [illegible] الى [illegible]
صورة ادركه اوليس [illegible] صورة ادركه فلا بد وان يكون [illegible] لان [illegible] مثل
في الادراكات المتعلقة بالنفس [illegible] وقد علمت [illegible] العلم
لم يحصل [illegible] العلوم لا اتصال لها بالعقل الفعال [illegible] تلك الصورة الادراك
[illegible] الكلام [illegible] ادراك لا يكون عبارة عن [illegible] صورة
ادراكه [illegible] لم [illegible] صورة ادركه [illegible] ادراك [illegible]
من المدركات [illegible] الاعداد [illegible] ان يكون الصورة [illegible]
ادراك بعض المدركات [illegible] الصورة [illegible] ادراك [illegible]
[illegible] ادراكنا [illegible] المدرك [illegible] ادراكنا [illegible] المدرك
ادراكنا [illegible] ادراكنا [illegible] ان يكون
[illegible] ادراكه من المدركات [illegible] ان يكون [illegible] ل
[illegible] الاعداد [illegible] وذلك [illegible]
[illegible] ادراك الجسم [illegible] ولم يحصل
[illegible] ان يكون حالنا عند الادراك [illegible] فلا يكون الادراك ادراكا
[illegible] ان لم يحصل فينا عند الادراك [illegible] حالنا عند الادراك
وما [illegible] وان حصل فيه اثر انطباعه ام لا [illegible] اذا [illegible] حصل حـ
[illegible] الجسم [illegible] ان يكون [illegible] الصورة [illegible]
او [illegible] فان لم ينطبع فلا نسبة ولا ادراك [illegible]
في النفس [illegible] ان لم [illegible] لم يكن ذلك [illegible] ادراكا [illegible]
[illegible] ادراك [illegible] المدركات [illegible] عدم [illegible]
الادراك [illegible] مدرك [illegible] النفس [illegible] لا يكون [illegible] ادراك [illegible]
[illegible] ادراك [illegible] وكذلك [illegible] النفس ادراكه [illegible]
[illegible] ادراك [illegible] عدم [illegible]
[illegible] ادركناه كما هو فاعلم انه [illegible] صدق المتصلة القائلة لولا الا

المطابق لما حصل الادراك به هذا على بطلان القول بالشبح وبطلان المعدوم
وقد يكون الاثر الحاصل في النفس من المدرك غير مطابق له من جميع الوجوه بل من
بعضها فقط وح لا يكون ذلك الشيء مدركا كما هو بل يكون مدركا من بعض الوجوه
والاعتبارات واما الذي يدرك كما هو فليس الا الذي اذا كان له وجود في الخارج
كان الاثر الحاصل منه في النفس مطابقا له من كل الوجوه وقد استدل على
ان الادراك المتجدد والعلم الحصولي بعد عدمه بوجود صورة المدرك في المدرك
انا ندرك اشياء لا وجود لها في الاعيان فهي اما نفي محض [illegible] الوجود ومنها ما ليس
[illegible] الوجود [illegible] منها وبين غيرها والمعدوم الصرف لا امتياز فيه واذ ليس
وجودها في الخارج فهو في الذهن وهو المطلوب واورد عليه بعض اكابر الفضلاء
انه من الجائز ان يكون هذه الاشياء المتميزة حاصلة في بعض الاجرام العالية عنا او
في المثل التي كان يقول بها الحكيم افلاطون وهذا غير وارد اذ لو كفى حصولها
في تلك الاجرام العالية في ادراكنا لكانت مدركة لنا دائما كما انا ندركها في
وقت دون وقت [illegible] فلا بد من تاثر النفس بكل مدرك بها وذلك
الامر هو المعبر عنه بالصورة فلا بد في الادراك المتجدد للاشياء العارية عن حصول
صورها فيها واما ان ذلك الادراك هو نفس ذلك الحصول او هو امر مشروط
بذلك الحصول فهو بحث اخر وليس في هذا البرهان ما يدل عليه ولهذا عدل صاحب
الكتاب عن هذا البرهان المذكور اولا فان [illegible] ان الادراك المتجدد عبارة
هو نفس حصول صورة المدرك في المدرك قال وبعض من يتفلسف
من الهند [illegible] ان يكون الادراك ان يثبت ذات المدرك في ذات المدرك لا صورته
وهو [illegible] اذا ابصرنا السماء والارض ثبتنا ذاتها لا مثالها ولا [illegible]
بمحل صور [illegible] عن الاعيان اما معدومة او [illegible] فليس لها ذات [illegible]
سواك صورة السماء وامثالها كيف يحصل في النفس والاشياء الاصغر لا
يطابق الاكبر ومساويا السماء كما هي [illegible] الصورة [illegible] حواس الحس [illegible]
[illegible] ليس من شرط [illegible] ان يساويه [illegible] والعاقل [illegible]

الصورة والاشياء [illegible] ومن [illegible] الصغير والكبير سوال [illegible] ان [illegible]
ان تكون ماهية واحدة صغيرة وكبيرة [illegible] جواب [illegible] على [illegible]
او احد [illegible] صور [illegible] والاخرى [illegible] لا [illegible] هذا
[illegible] والانطباع والتمثيل [illegible] لا [illegible] الا [illegible]
[illegible] الحواس عن ادراكها [illegible] وقال [illegible]
والمدرك هو نفس [illegible] التي [illegible] العلم [illegible] وهذا [illegible]
[illegible] العلم [illegible] وانما [illegible] الغيب [illegible] لها
[illegible] ولو [illegible] فلا حاجة الى [illegible] أقول [illegible]
[illegible] هذا [illegible] صاحب [illegible] هو [illegible] هذه المقالة والشك [illegible]
ان كان عبارة عن الادراك على سبيل [illegible] وكلامه [illegible] ان كان عبارة [illegible]
[illegible] وهو الاتصال والمماسة [illegible] البرهان الاول [illegible] الا اذا
السماء والارض [illegible] البصر فالذي [illegible] ذات المدرك [illegible] اما البصر الذي [illegible]
للابصار او النفس [illegible] الالة والاول [illegible] البطلان [illegible] قطعا ان
[illegible] البصر [illegible] واما الثاني [illegible]
[illegible] ان المماسة والاتصال من خواص الاجسام فلو كانت النفس [illegible]
للمدرك لزم ان يكون جسما وقد مر [illegible] بالمدرك
فاما ان يكون في تلك الحال ملاقية للبدن او لا يكون فان كانت ملاقية له في الحالة
الواحدة [illegible] وكذا الواحد [illegible] ان [illegible]
[illegible] ان يكون ملاقية للبدن [illegible]
للمدرك في حالة واحدة [illegible] ان يكون [illegible] الاجسام التي [illegible] ان
الواحد في الحالة الواحدة [illegible] في واحد وليس لاحد ان [illegible] ذلك
[illegible] البرهان [illegible]
على [illegible] وليس [illegible] الالة [illegible] السماء
الا وان يكون [illegible] النفس [illegible] الاجسام وهذا [illegible]

بل يكفي من الوجدان في المشهور انه لو كان الحس ذات المدرك بمعنى الانفصال والمكان
لكنا متى ادركنا الشمس علمنا مقدار ما ادركناه منها ومساحته من غير احتمال
الى زيادة لو وجب الانفصال عما يليها من جهاتها كما انه ... ونفهم انه لو صح
هذا المثل لكان لو ادركنا زيدا وخالدا وحمارا واحدا او وسطها واحدا من جهات
انفصل بعضها عن بعض ان كل واحد منها شاغل ... وهو كلام الواقع
البرهان الثاني انا قد ندرك على وجه التخيل امورا لا ذات لها وكلما كان كذا
لم يكن الادراك بثبوت ذات المدرك اما الصغرى فلانا ندرك امورا
معدومة في الخارج وكل معدوم في الخارج فلا ذات له ... الامور المعدومة على
قسمين منها ما كان موجودا ثم عدم ومنها ما ليس كذلك بل ادراك قبل وجوده
ثم وجد بعد الادراك او ادراك في حال عدمه ولم يوجد اصلا اذا عرفت هذا
فقوله اما المعدوم وجودا اشارة الى القسم الاول وقوله اولا اشارة الى الثاني
القسم الى ما ادرك قبل وجوده والى ما ادرك ولم يوجد البتة ... التبس
او اولا في ... المصحح ... ولم يجد ... على هذا الاسم ... كلا
مالم يدل على ادراك المعدومات التي لا توجد ... بل يكون
والا على ادراك المعدوم الذي وجد ... اما بعد وجوده او قبله و
اما الكبرى فلان ما لا ذات له ... يصدق ان ادراكه ليس الا
او لا ذات له ليس ... الادراك او ليكون الادراك عبارة عن ثبوتها ... ما
وصدق كلام صاحب المعتبر ان الادراك المعدوم ذكره هو حصول مثال ... سوالا
على ما اختاره ... ان الادراك المعدوم ذكره هو حصول صورة المدرك في المدرك
السؤال هو الذي اورده صاحب المعتبر ... قاعدة الانطباع في الادراك
... السؤال ... على نظيرها
بالبصر فلو كان الابصار بالانطباع ... لكان ...
... الاصغر الذي هو ... الاكبر الذي ...
... على مقداره ... فلا يكون الصورة الحاصلة منها في العين اصغر منها ...

بل مساويه لها لانا انما ادركناها على ما هي عليه في نفس الامر فيتحقق بذلك مطابقة مقدار
الاكبر للمقدار الاصغر وهو من المحال او على تقدير حال ما ندركه الحس المشترك و
الخيال والحاصل ... ذلك ما هو المشهور في الكتب وهو مبني على ان الحكم
قابل للتجزية الى غير النهاية كما هو ... مسئلة الجوهر الفرد وكل جزء من الحال الكبير
... المحل الصغير يساوي الحال والمحل في قبول الانقسام الغير المتناهي
فانهما ان لا مقدار المنطبع عرض وقد ... من شرط الوصل ان
يساوي المحل ... فانهما ان الذي ينطبع في الجسم الذي هو الاله ... المقدار
في قبول ذلك الجسم ... في مقدارها ... ايا ...
كلها بالنسبة اليها على السوية ... انها ... مقدار او ... ما هو اكبر منه او
اصغر ... عادة ... الانفصال ... على ما هو ... مسئلة
التحلل والتكاثف ... والحالة هذه ان يكون ... او الحس المشترك
او الخيال حاملا للمقدار الصغير الذي هو ... وللمقدار الكبير الذي
هو ... كالسماء والجبل ... على هذه الوجهة المذكورة في الجواب
... وذكره في هذا الكتاب ... واحد ... ان
... في السطح الجسم حاملا للمقادير ... ان الوصل لا يساوي محله
... ان ... الواحدة مقدارا ... مقدارا
... على ... الحالة الواحدة فلا يجوز ان يكون للشيء مقدارين سواء
احدهما بالصغر والكبر ... او ... والذي
وذكر في ... ان الشيء ... مقدارين للشيء كل واحد منهما ... مقدارا
له اما ... احد المقدارين ... والمقدار ... هو الذي ... مقدار
المدرك الكبير ... المقدار ... هو الذي ... التي هو الصغير المختص
بالاله المدركة ... ولا يلزم من عدم ...
... مقدار ... صغير ولا يلزم ... الاكبر ... او انه ... بعدم
... الحال ... او ... الحال ... المسام ...

وفيه تحقيق آخر يستر بذلك أن ما أوردناه على هذا الجواب في كثير من كتبنا وإن لم نذكره
في المطولات هو أن مقدار المدرك بالكبر كالسماء والجبل لا يجمع أجزاؤه في المدرك
أو آلته بعضها مع بعض في الأبعاد لكن تلك الأجزاء مرتبة كما من علمه في نفس الأمر
بل كل جزء من المدرك في كل جزء من آلة الإدراك مقدار ما يساوي مقدار المدرك
مع مقدار آلة الإدراك فلا مساحة عظيم وإن مالوا على بعد أسفل أو من مجمع
أجزائه فلا امتداد خارج عنه فلا يرى كما هو ولا يمكن في محل وأما صور
المرايا فليست منطبعة فيها وكذا المثل قوله ولا انطباع وأكمل ما لا يذكر
الآن حكم الإشراق إن أشار بهذا إلى إثبات المثل المعلقة فإنه ذكر في
ذلك الكتاب أن العوالم أربعة أنوار قاهرة مدبرها العقول والأنوار المدبرة
مدبرها النفوس وبرزخان مدبرها الأجسام وأعراضها وصور معلقة
وذكر أن مثل المعلقة يحصل الجن والشياطين من أن منها ما يحصل مدده
ستظل كالمرايا والمحلات وأنها قد تحيلها الأنوار المدبرة الفلكية لتظهر مظاهر
في المراتع عند المتصفين ومن هذا العالم لعالم الأشباح المجردة وذكر القدم
أن بها محقوق بعث الأجساد ومواعيد النبوة وأنه قد يحصل منها طبقات من
الملائكة لا يحصى عددها وإن جميع ما يرى في المنام من الجبال والبحور والأرضين
والأصوات العظيمة والأشخاص كلها مثل قائمة وكذا الروائح وغيرها والبخور و
حكى أن الأصوات المجردة مما ما صافه يشتد من على الجاد مثل قائمة على أي
صورة أراد وأمر ذلك مما سمي معاكس ومن رأى في ذلك المقام من شيء وجود عالم
آخر غير البرزخ فيه المثل المعلقة والملائكة المدبرة يتجدد أما طلسمات ومثل قائمة
مظهر بها ونظائرها ورمي بهذا المثل على وجه النفس أنها غير جسمانية وأن
أنها قد يكون مظاهرها البرزخ وقد يكون مظاهرها المثال المعلوم ومن يدرك
وأنها في الخالص فليس مراده منها فلهذا أمثاله من إثبات المثل المعلقة
من لا سراره كلامه في هذا المثل ولا استدلال عليها وأحكامها بما ظهر لي
لا على نهج المصنع ذكره وأما الفرض المنعقد على مقصوده فلا استبعاد

استبعاد الكلام فيه فإنه ليس من مباحث هذا الكتاب قوله وقد يمثل الحق
أي يمثل مثل إدراك البصر والخيال بطريق انطباع المدرك على كمال مقداره
في الآلة أو ليس كذلك فيه والحق فيه أنه لولا إثبات هذه المثل المعلقة لزم الانطباع
لا يحصل أصلا لا وجود لها في الأعيان ... عنها ومن ماعداها فلا بد لها من
مثال حاصل إذ العدم الصرف لا تمرّ فيه وذلك المثال إن لم يكن في خارج الذهن
لكن منطبع في الخيال لعظمه ولزم انطباعه فيه مطابقة المقدار الكبير للمقدار الصغير
وذلك ممتنع ومتى كان المثال حاصلا في خارج الذهن لم يستر صورته إلا للقوى
بالانطباع والزم مطابقة المقدار الأكبر للمقدار الأصغر فعلى هذا لا حاجة في الإدراك
إلى انطباع العظيم في الصغير لأن المدرك وإن كان جرما فلا حاجة إلى أن يكون
ذات المدرك أو غيره فإنه ... نفس ذاته هو العدم عينه عن أنه وإن كان غيره فذلك
الغير إما حاضر كما في مدركات الحواس الظاهرة ويكون فيه تجرد حضوره للمدرك أو
غير حاضر كما في مدركات الخيال أو الحس المشترك وذلك ما يجاد النفس للمثل المعلقة المظلمة
المنطبعة كما في صور المرايا فإن الصقالات شرط في وجود هذه الصور وحل
هذا ليس لوروده هنا بعد ولمثل ... لا انطباع الكبير والصغير وهذا ليس
إلى إثبات المثل المعلقة يندفع الإشكالات المقدرة على الإدراك من جهة الانطباع
قوله وهذا التحقيق عطل الحواس عن إدراكاتها وقال إنما هي مخصصات والمدرك
هو النفس ما علم أن صاحب المعتبر لما وجد عنده في الإدراك الانطباع ونفس له
استحالة انطباع مقدار نصف كرة العالم أو الجبل العظيم في جزء من الزجاج أو العين
لا جرم ... أن المدرك بجميع المدركات في الحقيقة هو النفس بذاتها من غير توسط
هذه الآلات بل يكون الآلات التي هي الحواس الظاهرة والباطنة لا موسطات
في الإدراك بل مخصصات الإدراك بعض المدركات دون البعض والمدرك منها النفس
بغير آلة وزعم أن المدركات تكون في ذات النفس فلا يلزم انطباق المقدار الكبير
على المقدار الصغير قوله وكأنه أن التخصيص لا يحصل فيها العلم البسائطي
يريد أن الفائدة من تخصيص هذه الآلات بعض المدركات لا يحصل في النفس ما

بالالهام امر المدرك كان لان نسبة النفس الى كل واحد من سائرها ان يدركه واحده
فلولا معونة الحواس لكانت النفس اما ان يدرك ما هو منها او لا يدرك اصلا اذ
لو ادركت البعض دون البعض لكان ذلك ترجيحا من غير مرجح ونحو وتخصيصها
اياها هو بطريق الورود المعدة والمعاملة واللامعاملة وغير ذلك من اختلاف
العرض التي بين الاشياء بعضها مع بعض ومؤلفه هذا البحث علم ان الاستعداد
العام المتساوي والمبدأ انما هو على الغيب يقتضي لحصول الها وتحقيقه بمعونة
ولو امتنع فلا حاجة الى تابع فاعلم ان المقصود من هذا الكلام ابطال
ما ذهب اليه صاحب المعتبر من المقالة المحكية عنه وذلك لان النفس لا تخلو
اما ان يكون لها استعداد ان يدرك بالالهام امر المدرك كان او ليس لها
هذا الاستعداد وعلى التقدير الثاني لا يصح ما ذهب اليه اما الاول فلانها
لو كانت مستعدة لذلك لما صعب عليها بالقوى البدنية او المبدأ الفعال كل
ما هو مستعد له من الكمال كما استعدت من الآية وهو يرد ذلك بان
علم ما بعد الطبيعة وهو اعاجز واما الثاني فلان على هذا التقدير لا حاجة الى
ان يكون مرجحه من جهة الحواس والقوى البدنية واما البحث من اوجه الرابع
كيف يجوز حصول المستعد مما لا استعداد له اصلا وهو النفس فلم يتركه
كما انك حصول المعدات الكثيرة مما استعداده ضعيف **قال** واعلم ان
الحس كالنص بتجريد الصورة عن المادة ولكن يحتاج الى علاقة وصحبته من
الحامل حتى اذا انقطعت بطلت الصورة والخيال يجردها عن العلاقة وادركها
مع غيبوبة الحامل ولكن لا يجرد على التجريد من الوضع والكم والكيف والعمل وغيرها
احد صورة اخرى عن يد يجرد العوارض الغريبة من منطوق المحسوسة التي
ظالتة عنه او حاله العقل بالمحسوس عما احمله معقولا ولو كان في الوجود
ما لم يلزم ذاته مجردا له هو معقول بعد لا يجرد **اقول** ان المدرك
على ضمين اما ان يحتاج الى لاشتمال امور غريبة عن ماهيته او لا يحتاج لاشتمال امور
كذلك والذي من قبيل القسم الاول يتجرد صورته عن مادته احتياجا وتحليله

وجزات معناه فالحس ياخذ الصورة عن المادة مع هذه اللواحق ومع وقوع نسبة
بينها وبين المادة اذا زالت تلك النسبة بطل ذلك الاخذ ولا يمكن الحسيات تلك
الصورة مع غيبوبة المادة فهذا انتزاع منها ولكن نزعا غير محكم وهذا كالنحو الانسان
مع لونه ووضعه وقدره ومع عوارض غريبة بحيث لو لم تكن بانحائها لكان سواء فاما
فانه ليس بما هو لو كان كلا انسان على هذا الحد من الكم والكيف والوضع لكان كل
كذلك وكذا لو كان على حد اخر منها واما الخيال فانه يبرئ الصورة عن المادة تبرئة شديدة
فانه وان جردها عن المادة الخاصة كالحس الا انها اخذتها من تلك المادة وهو يطلب لا يبطل الا
المدرك بطلانه ولا يجردها عن اللواحق الغريبة لان الصورة في الخيال هي على حسب صورة المحسوسة
على تقدير ما وتكيف ما ووضع ما واما الوهم فانه يتعدى قليلا هذه المرتبة في التجريد
لانه يدرك المعاني التي ليست هي بذواتها مادية وان عرض لها ان تكون مادية كالخير والشر
والموافق والمخالف وذلك لان اللون والشكل وما اشبههما لا يمكن ان يكون الا مادة
جسمانية بخلاف ما يمكن ادراكه من عارض الجسم كهذه لا اساس هذا النزع اذن اشد استقصاء
للعين الاولين الا انه مع ذلك لا يجرد هذه الصورة عن اللواحق ولا ما خذها الا بالنسبة
وبحسب ماده بحيث لو فرد عدم صورة الاشياء بالحس لم يتصور ادراك على امره الشيء
وهذه المرتبة من التجريد لم يذكرها في الكتاب لان الوهم لا يعاول ادراك الصورة المحسوسة وعقلها
كان بها ولانه يقتدي في اكثر مباحث هذا الكتاب بسكانها لا بها ابا سيما الرئيس ابى على الى
سينا وهو غير مذكور في ذلك الكتاب ولا باد اذ اقسام الادراك الى الكل وهو العقل
والى الجزئي الذي يكون اما صورة فاعلا وصورة المدرك في الخارج وهو الحسي او غير صورة
على وجوده فيه اندرج الخيال والوهم تحت هذا الاخير وكان لا اقسام ثلاثة لا اكثر
مع ذلك واما العقل فانه ينزع الصورة عن المادة وعن كل اللواحق الغريبة فيدرك
لا انسان بحده وحقيقته بحيث لا يعدل من غيرية ولعلم ندرك كذلك لما امكننا ان نحكم
عليه بان العدد واللون والوضع فلا غرابة في حقه هو ماهية المحسوس من لا سيما
وتجرد عنها كل بالنسبة عنها شبهها على تجريدها بحسب صحة حطائه المحلمات لانحاء
كالانسانية المستدل على وحاله فكان العقل عمل بالمحسوس الذي هو المحسوس كزيد

علا احله به معنوا لعدان یکون محسوسا و ذلک العلم هو صدق الامور الموجودة عن معتبر
عنده من اشتراک التجرید فی المدرک المحسوس من الاعیان یکون احوج منه عن الحس فاما المدرک
الذی لا یکون فی الاعیان محسوسا بذلک فهو الذی لم یلزم ذاته عن دار ای لم یلزم مهما
فی الوجود العینی امر مغایر لها و هذا الکلام صورته ان العلم عامل فی التجرید بل یسبق هذا
الی معقول حاله و ذلک ظاهر فاعلم ان المادة یفعلها النفس لا التجرید عن مادة امور
و کل نوع یکون الجسم و اخلاق جسمه فانها لا یفعل الا المادة فافهم ذلک **قال**
برهان علی النفس هو ان الکلیات الکلیة کالحرمة و الانسانیة طالب المحلیات
من ان الکرمین المعقولات صح حملها علی الشیاء و الحصاة فلو کان معها حصول مقدار و
وضع ما طابقت المحلیات و ما کان تحتها و اذ لیس لها مقدار و وضع فلا یحل فی
منقسم فلها مقدار بالضرورة و وضع و کل جسم منقسم و ذو وضع و عرض فکذا
اقول لا انسانیة بانسانیة فالذی هو بعینه ملک عن جزم و لا اخرى فتمة النفس الشیء
البرهان المذکور انما هو علی اثبات النفس لا الانسانیة لا علی اثبات النفس مطلقا فالمراد به
انما هاهنا علی الوجه المذکور فی التعریف الذی یعم النفس لا الانسان و العاقل لا الانسانیة
مقابلة لان الانسان کما عرفت ان ذلک عن عنوان هذا البرهان و لیس المعقول
من هذا الموضع بل المقصود اثبات ان الشیء جوهر لا جسم و لا حال فی الجسم و قوله و اذ
لیس لها مقدار و وضع فلا تحل فی منقسم فیلزم بها مقدار بالضرورة و وضع و اعلم
ان المعلوم لا یکون لها الا انها تحل فی محلها کالسواد الحال فی الجسم فانه یلزم المقدار
للالة سواد لیس له وضع له مقدار و لا وضع بل له ذلک بسبب محله الذی
هو الجسم و قوله و عرض فکذا الا اتصاف بانسانیة مرادة کان کل جسم محل
علیه انه منقسم و ذو وضع فکذا ذلک الوصف الحاصل للجسم الا ان یحل المنقسم و الوضع
علی ذلک الوصف انما هو لو اسقط حمله علی الجسم الذی هو محله کما عرفت فی السواد
و ذلک لا اصل ان الوصف للحکمة کسقط منه بانقسام موضوعه الذی هو الجسم
مثل اصل انقسام الحال بانقسام المحل انه لعله یتعلق بانقسامه لکانت لا اجزاء اللوم
ان المحل اما ان یوجد فیها شیء من الحال او لا یوجد فان لم یوجد کان جمیع اجزاء

او الی المحل حال ای الحال او عن شیء منه فلا یکون الحال حالا فیه هذا و ان وجد فیها شیء
فاما ان یوجد فی کل واحد منها او فی بعضها اما تمامه او بعضه فالاقسام اربعة لا اول
منها و هو ان یوجد تمامه فی کل واحد من اجزاء المحل فیقتضی ان یکون الحال الواحد فی
الحال الواحد فی اکثر من محل واحد و ذلک ظاهر البطلان و الثانی و هو ان یکون تمامه فی
بعضها فذلک البعض هو المحل بالحقیقة و ما عداه لا مدخل له فی المحلیة و هذا محال و الذی
لا مدخل له یلزم ان یکون الحال حالا فی المنقسم و هو خلاف الفرض و ان ایضا عاد الکلام
فیه و لزم التسلسل و الثالث و الرابع و هو ان یوجد بعض اجزاء الحال فی کل واحد
من اجزاء المحل او فی بعضها لزم منه انقسام الحال بانقسام المحل و هو المطلوب فالذی
و هذا هو ملک عن جزم و لا اخرى فتمة النفس الشیء ان المدرک للمعانی الکلیة
ان هذه المعانی حاصلة فیها بالحقیقة فهما متصفین و کلما کانت حاصلة فیه و جب ان لا یکون
حالا فی جسم ما سلما انه لیس بجسم فلا عرض فی جسم الجوهر المجرد انه قابل للانقسام
الی غیر النهایة فلا یحل فیه الکلی المعنی و اما انه لیس بجسمانی فلان الجسمانی لا یکون حالا
فی الجسم و الحال فی الجسم ینقسم بانقسام محله فلا یصح محله لاجل ان الکلی المعنی العاقل لا انقسام
لعدم مقدار مادة کن هذه المعانی الکلیة فهی مما یحکمها ان یکون فی حیز من لیس عن المادة و لا من غیرها
ان حکم الحکم و مدرک لا انسان و بحر فلا یعنی بالمعنی هو هذا فان لیس ان لیس بخیر فی التعقل
و ذلک مع ان المقصود یکون حاصلا لا تجرد و یکون المادة فیه لا الفاظ لا غیر و اعلم ان
هذا البرهان بعنوان تنبهوا ذلک ان الجوهر قد اخذت فی عنوان النفس کما سبق و لم یبق
البرهان الکلیة علی جمیعها المدرک للمعانی الکلیة فیما المراد ان یکون عرضا حالا فی محل جسم
لیحق البرهان بالسیع و ذلک فلم یحصل یکون هذه نفسه و ذلک البرهان لا بد اذن من بیان جسمانیة
الشیء المتصف و فی ادا انما المدرک للمعانی و هو المشار الیه بانا ماحص بعدان اما فعلها کذا
و اما اذ انفک کذا یکون و ذلک البیان جمعها للبرهان المذکور فی اثبات النفس لا انسانیة بعض
عرفت و لکن بعین به بها او کان هذا الشیء عرضا لکان موضوعه اما جسما او غیر جسم فان کان
جسما فقد مضى بطلانه لیس کلامنا الا فیه و ان کان غیر جسم فان کان له ذلک الموضوع

يصرف في الامكان بذاته مع كونه جوهرا او منتهى سائر الجواهر هو المراد بالعقل وان كان
ذلك العقل ليس له مادة بل يحصل وجعل المطلق انصالا الذي يكون بعينها
على هذا التقدير يوجد لك الموضوع لا هذا الوصل لان الاعراض التي تعرض للعقول فوقه
صدور افعال فيها بحسبها كالارادة في العقد بمعنى ما لاسمه يدوس بل المنتشر لكن
موضوع تلك الاعراض التي انما تصدر فيها تلك الافعال لاجل ابهام
الموضوع واذا كان ذلك الموضوع جوهرا كان العقل جوهرا لا محالة ولعل
صاحب الكتاب انما اهمل ذلك لعلمه انه لا يحكم عاقل بعدم توقف على احكام الجواهر
والاعراض وبادرك في المرصاد الاخر الذي هو في الجواهر الالهية اذا كان من ارباب
البصائر الثاقبة **قال** طريق اخر هذه الصورة المجردة مجردة اما
لحقيقتها فكان كل الاشخاص كذا وليس او باعتبار ما اخذت منه وليس هو باعتبار
ما حلت فيه اذ هو مجرد عن الجهات والمقدار **اقول** قد سبق ان العقل
الصورة عن المادة عند ادراكها انها مجردة اما بلا كلام في الحس والخيال فمجرد
فيه اما ان يكون لذاتها وحقيقتها من حيث هي جوهر او ليس فان كان لا اول
وجب ان يكون كلها مجردة اذ ما ليس بذاته لا يزول عنه فكانت الصورة المتصورة
لانسانه الموجود في الخارج مجردة عن المادة وكذا الموجود في كل شخص
غيره وهو ظاهر البطلان وهذا هو معنى قوله هذه الصورة المجردة اما لحقيقتها
فكان لا اشخاص كذا او ليس وان كان لا انها الذات المعقولة اما ان يتجرد عن المقدار
والوضع في الوجود الخارجي او في الوجود المتصور في الجوهر العاقل وهو ان يكون
كذلك في الوجود الخارجي والا لما كان كذلك الا باعتبار ما اخذت وليس فيه انما
تفارق الوضع ولاجل عدم وحدته في العقل وذلك المراد بقوله هو باعتبار ما
حل واذا كان محل هذا الشيء المجرد عن المقدار والوضع وما يكون بجزء اما ما يختص
التجزي ولا انقسام وجب لا مكان الجسم هو النفس الذي هو علاقة ما باعتبار و
عقلا عقليا باعتبار كما عرفت فتعين ان يكون هذا النفس الذي محل هذه المعقولات

المعقولات المجردة مجردة فاتصافه بهذه الاشياء المذكورة وهو المعنى بقولنا هو
مجرد عن الجهات والمقدار فان الضمير يعود الى ما حل فيه لا الحجة وما المحل فالمعقول مجرد
عما سواه فيجب ان يكون هذا الوصف اما في الاعيان واما في النفس وادا لا يمكن وجوده
في الاعيان فهو في الادراك فيجب ان يكون وصفه مجردا اما هو في النفس فيجب تجرده عما
ذكر في البرهان السابق هو المطلوب **قال** لو كان محل المعقولات جسما لكان
وما فيه منقسم لكان اذا تعقلنا مفهوم الشيئية المطلقة ووحدة الوحدة لكان لكل جزء
من المنقسم فان الشيء في الكم والقسمة فكل جزء من الشيئية او الوحدة شيئية ووحدة او
زائدة او ليس شيئية ووحدة فلا مع زائدة فان لم يكن جزء من الشيئية شيئية ولا مع زائدة لكون
ساع خصوصيته فلها حرا الشيء موضوع وان كان سبع مادة وعدا وعدد او الجزء
الكل وايضا فكان الكل وحده مجردا الى سبع مادة وعددا وعدد وفرض مجردا امتزاج
وان كانت شيئية مجتمعة لجزء الكل وهو تجانسه وكذا الوحدة اما ان يكون جزءا ما
او زائدا عليها او ليس بها هذا ولا كل فليسحج هذا **اقول** قد عرفت ان
مدرك المعقولات الكلية فيما لا بد ان يكون محلها لتلك المعقولات فلو كان هذا المدرك
الذي هو محل المعقولات جسما لكانت الشيئية المطلقة والوحدة المطلقة عند ادراكها منقسمة
والثاني باطل فالمقدم مثله اما الشرطية فلان الحال يجب انقسامه بانقسام المحل كما سبق واما
بطلان الثاني فبيانه فلان الشيئية وما يتأتى الوحدة اما ما هو في الشيئية فلان حالها
وذلك في الوحدة ونشره اقسام لكل واحد منها في اما لا اقسام فلان جزءها اما ان
لا يكون شيئا او يكون فاما ان كان فاما مع زائد او لا مع زائد واما ما كان الشيء محالا فلان
الاول يلزم منه ان يكون الشيئية جزؤه وهو لا شيء وهو ما هو فمحال والثاني يلزم منه زيادة الجزء
على الكل وكون الشيئية التي فرض مجردة عن الزائد فان ما يلزم لوجوب كون الجزء
ما اصبحت به الجزء التي هي ما في الكل لانه والثالث يلزم منه تساوي اجزاء
الشيء الكل واما ما هو في الوحدة فلانها انه يقسم الى الاقسام الثلثة التي سبقت لانها
احدها ان يكون جزءها سواء فيها تساوي الجزء الكل وما فيها ان يكون جزءها

وجد مع زائد فلزم زيادة الجزء على الكل وعدم تجزيه وفرض تجزيه اذ ما يثبت
ان يكون جزء الشيء وحده فقط ولا وجد مع زائد فيجب ان يقال بعد ان لا
يكون ذلك الجزء ولا واحدا ولا اكثر او كل شيء اما واحد او كثير وعكس بعضه
وكل ما ليس بواحد ولا كثير فليس بشيء لان الوحدة ليست شيئا ومفهوم اذ
ما ليس بشيء لا يتصور عليه انه جزء فليس كونه جزءا وليس كونه لا شيء ما فيه طارئ
واذا عرفت هذا فقوله لو كان محل المعقولات منقسما كالجسم وما فيه اشع
بكال الشيء الغلط كالجسم ان البرهان عام في ابطال محل المعقولات منقسما
كيف كان سواء كان جسما او جسمانيا او لا جسما ولا جسمانيا اذ لو اراد التخصيص
بالجسم او به وبما فيه لما كان في اشارته بالكاف فائدة فقول المقسم يعني
ان الحال في الجسم العام اما ان يكون انقسامه بالوضع لا ما لذاته ان العام
اما هو بانقسام الجسم الذي هو محله وشبه ذلك على ان العام اذا كان
بالعرض فهو مما فيه البرهان المذكور على انه عاد فهو دال على امتناع
القسمة في مدرك المعقولات سواء كان بالكم المقدار او لا بالكم المقدار
وسواء كانت بالذات او بالوضع فقوله اذا عقلنا مفهوم السنة المطلقة
دون مقدار اراد بالمطلقة الكلية وفائدة ذلك انها لو كانت جزئية لجاز ان يكون
ادراكها حصوليا كما سيعرف فلا يكون حاصلا في ذات المدرك فيما ملائم البرهان
ولم يكن حاصل بعد ما ذكرنا انها مطلقة الى نفي المقدار عنها فانها لو كانت مقدرة لما كانت
ما يتقدر وما لا يتقدر فلم يكن مطلقة ووصف لذلك وكانه ذكر ذلك ايضاحا و
تنبيها لا تقييدا وتخصيصا وقوله او الوحدة كذلك معا او عقلنا الوحدة
المطلقة دون مقدار كما ذكر في السنة وقوله فحلت في المقسم اذ او ما كان فرض
فيه عرض يعم الجسم المنقسم بالعرض وكذا ما حل فيه وفرعها قوله واقسم في الكم اشتر
به لكن ان مفهوم السنة والكم اعم من المتصل والمنفصل ولا ينافي ذلك ما
ليس بجسم ولا جسماني في محله اذ كان ذلك المحل جسما وعوكذا العشر يثرنك

بذلك ان الوحدة وبعدد والعشر في الكم انضا وقوله وكل جزء من السنة او الوحدة
سنة ووحدة ولا مع زائد يريد او اسم بمفهوم السنة او الوحدة لكان الاخ حال كل
واحد منها من الاقسام الثلثة التي سنذكرها فيكون الاقسام ستة للسنة وللوحدة
وقوله واذا لم يكن جزء السنة سنة ولا مع زائد فيكون فيه جزء خصوصيته فلما جزء لاشيء في نحو
نح فالمراد بهذا ابطال القسم الاول من السنة وقوله وان كان مع زائد فقد زاد الجزء
على الكل وايضا ما كان الكل وحده مجردا ان مع زائد ومقدار وقد فرض مجردا عنه
مح والمراد به ابطال القسم الثاني منها واما لم يكن الكل وحده مجردا على تقدير ان يكون جزء
والسنة المطلقة وفيه المسألة من ان الزائد على الجزء هو زائد على الكل لا محالة
يكون الكل مجردا وفرض مجردا وعطف المقدار على الزائد لا خاصة له وموضع ذلك
نوهم تخصيص البرهان محل المعقولات ليس بجسم ولا حال فيه اذ المقسم الذي لا يكون
كذا لا تتقدر بما حل فيه وكانه مخصوص بزائد ان كان المحل منقسما كيف كان فهو كون
الزائد مقدارا على الخصوص ان كان المحل جسما او جسمانيا وقوله وان كان بحيث
يساوي الجزء الكل وهو انه هذا هو ابطال القسم الثالث وقوله وكذا الوحدة اما
ان يكون جزءا في او زاد عليها او ليس بواحد ولا كثير فليس بشيء هذا ابطال لسنة بذلك الا
ابطال القسم الرابع والخامس والسادس وهي الاقسام الثلثة المختصة بالوحدة وقد مر بما
يتعين به على ما سبق ذكره لا الغلط وفوائده فلا نحتاج قال الشيخ لبيان ان الجزء

لو كانت المعقولات المطلقة المجردة عن المقدار في منقسم في الكم فاذا انقسم فيه الصورة الحالة ان
الوضع المذكور بانقسام محلها وكل جزء من المعقول العربي عن المقدار ان كان مشابها للاجزاء
فيساوي الكل في الحقيقة فلا تخالفه الا بالمقدار لما علمت ولا مقدار فيلزم ان يكون الجزء لا
يخالف الكل بشيء وتكون الصورة المعقولة لا يراد الفرق بينها على حسب امكان القسمة وظاهر
بطلانه لوازم ان القسم الى جزئين مختلفين مع ان الكل ضرورة فهما اذا بسائط المهية والجسم لا عدا في القسمة
فيه فالمعقول انما في بعض الاقسام الى المختلفات لا على النهاية فهي معقولات مشابهة
للمهية حاصلة قبل القسمة الكلية للمحل اذ لا تحصل جميعه واحدة ذات بعد ان لم يكن كل

او مع زائد او ليس ببعضه
م

مقدم معلوم ان الانقسام ... وقد عرفت بطلانه وبيان ان الصغار الحاصلة و
المرتبة بالفعل متناهية من طرفي احد هذا المحال وان وقعت القسمة الى المتناهيات لزم
ذلك المحال ايضا فاذا القسمة من حيث سواء كانت فكية او وهمية او فرضية غير
ولا تنتهي فيها صورة. **اقول** ان الجوهر الذي يدرك المعقولات المجردة
اما ان يكون منقسما او لا يكون والاول باطل فتعين الثاني وهو المطلوب واما قلنا ان
الاول باطل لانه لو انقسم الى الكم انه كان الحال فيه من معقولات المجردة عن المقدار منقسما
في الكمية والتالي باطل لما تقدم منه اما الشرطية فبيان ما سبق من ان العرض المتوزع
منقسم بانقسام محله واحترز بالمتوزع عن المعلومات التي لا وجود لها الا في الاذهان
كالوحدة والنقطة والاضافة ونحوها فانها لا تجري مجرى هذه وسيجيء الكلام فيهما
في مباحث ... المذكور في علم ما بعد الطبيعة واما التالي فلان المعقول
العري عن المقدار اذا انقسم فاما ان ينقسم الى جزئين متشابهين او غير متشابهين سواء كان ذلك لذاته او
لصفة حالية فاما ان يكون انقسامه بهذا المعنى الى جزئين متشابهين او الى جزئين متشابهين
والقسمان باطلان اما الاول فلان انقسام المعقول المجرد عن المقدار ... اما بطلان الانقسام الى
جزئين متشابهين فلانه يلزم من ذلك احد امرين اما ان لا يكون بين الكل والجزء فرق
او يكون مغايرة احدهما للاخر بالمقدار فيكون المعقول حاصلا للمعري عن المقدار ثبت
واما انه لا يحصل المغايرة بينهما الا بالمقدار ولا مقدار فلا مغايرة فلا انقسام فلا ...
مفروض ... وعلى تقدير تسليم ما اتحد الجزء بالكل جميع الوجوه ان
محلا فانه لا يقسم الوهم الى المتناهي لكان المعنى المجرد معقولا مرارا لا نهاية لها بحسب
امكان ... بانقسام الجسم الذي هو محله وظاهر بطلانه واما بطلان انقسامه الى جزئين
مختلفين فلانه اما ان لا يرتفع بالقسمة الى آخر الامر الى المتناهيات او يرتفع فان لم
يرتفع فكل واحد من الجزئين المختلفين مقوم للكل بالضرورة فالحاصل ... المقومة
بعدد الكلام في كل واحد من الجزئين فيلزم انقسامه الى ما لا نهاية له ... المحال
المذكور او الى المختلفين ويرجع الكلام فيهما لكون الجسم الذي هو محلها الانقسام ... القسمة

القسم الوهمي ... وقد ثبت انقسام المعقول المجرد عن المقدار الى مختلفات غير متناهية
غير متناهية الماهية المعقولة المجردة ولا بد ان يكون تلك المقومات حاصلة لتلك
الماهية قبل القسمة الكمية لمحلها اذ لا تحصل القسمة واحدة وان بعد ان لم تكن الا الماهية
بالفعل الا ان يكون اجزاؤها حاصلة بالفعل فلا يحدد الانقسامات او بعضها على
كما ان الماهية الحاصلة قبل تحدد الانقسامات حاصلة وهذا خلف ولا يمكن حصول تلك الاجزاء
بالقوة الا لكان حصول الماهية بالقوة ايضا ولان القسمة الوهمية الى ما لا نهاية لا يحصل الاجزاء
محلها ولا الخلف الاول بخلاف ما بالفعل ويلزم من هذا ان يكون الكل مقوم من مقومات
الى لا نهاية وقد عرفت في اوائل المنطق بطلانه من طريق استحالة الانحصار بالاساس
بين حاصرين ومن طريق ... تعقل الشيء الواحد على تعقل ما لا نهاية له من
المعقولات الغير المتناهية ... وبيان ان ذلك في علم ما بعد الطبيعة ان الصفات الوجودية
متى كانت حاصلة معا وكانت مع ذلك لها ترتيب اما طبعا واما وضعا ... بالضرورة
متناهية ... بطريق اخر ... في علم المنطق ... الانقسام الى المختلفات واما
ان ... القسمة الى المتناهيات لزم ذلك المحال المذكور فيها واذا لزم ان يكون محل الصور
المعقولة المجردة منقسما كون تلك الصورة منقسمة ايضا واذا تبين ان محلها غير منقسم فلا
اما ان يكون ذا وضع او غير ذي وضع وذو الوضع اما جوهر او عرض فالجوهر الذي له
وضع وهو غير منقسم هو الجوهر الفرد وقد عرفت بطلانه ... في هذا الكتاب
لهذا القسم من اعظم فوائد تلك المسألة اثبات تجرد النفس واما العرض الذي هو كذلك فهو النقطة
وقد استحال ان يكون محلا للمعقولات المجردة من وجهين احدهما ان الوجه الذي احتجاجه
الكلمات ... لا عدمي فلا ذات ... لها الشعور بتلك الذات صور المعقول المجرد
او غيره ... انها نهاية ما لا تحل ... الوضع عن الخط والمقدار الذي يحصل
... وكان ان ليس لها وجود منفرد عن الاجسام وكذلك لا يصح ان يوضع لها صفة ليست
للمحل اذ ليس لها طرفان ليحل المعقول في طرف منه دون الطرف الاخر حاشية الخط فانما
عدل ... غير هذا الا انه ليس ... في المسألة ... عرض ...

اخر من ان الحاصل بينهما ليس له طرفان ليس عرضا لطرف ويلاقى المحل بطرف
اخر وقبل الاعراض لا يتعلق له بالاطراف وبهذا استدل بعضهم على امتناع
حلول المقدارات المجردة في البسيط وبالجملة فهذا من تعميم الحكم كان بسيطا او خطا
او سطحا اى شيئا ان يكون مجردة وحده بان يكون حده وذات فيكون وضع المقدار
المجرد لا يمكن له وضع فلو حصل في احد حده لحصل له وضع وكان المجرد عن الوضع
غير مجرد عنه في حال تجرده عنه وهو خلف محال وقد كان بعض الاسعد الهيئة
استدامى من وجوه ان ادخال العقل في الجسم ولا يمكن ان يحل المقدار
ليس له وضع سواء كان منقسما او غير منقسم وسواء كان جوهرا او عرضا ليس له
ليس له وضع وانه جوهر مستقل بذاته كما ذكرنا لاثبات انه جوهر ليس بجسم
النفس على المفهوم الموقوف اما هذا البرهان المذكور في الكتاب فلا يختص
بها الا انها ليست بجسم ولا ذات وضع **قال** طريق اخر عرضى
لو كانت النفس جسما لكان لا يتعقل العدد والمقدار الغير المتناهي من حيث مفهوم
الغير المتناهي سواء الذي هو عدمي جزاف البهائم عدمه وسلب العدمي
في كل المواضع ليس سلب محض بل في المحل الذي من شأنه ان يكون له وجودي
وان الحكم هذا المفهوم مما يناسب ما طابق الغير المتناهي ولكل جسم وعرض
منقسم فهي في المجرد **اقول** قد بينا ان كل جسم موجود فهو متناهي
المقدار وان مجموع اجسام العالم متناهية المقدار ايضا ولا شك انا نتصور
مفهوم الغير المتناهي من حيث هو غير متناه وهذا المفهوم الذي نتصوره كذلك
انما نتصوره على وجه يعم ما عدم نهايته من جهة العدد وما عدم نهايته
المقدار وقد عرفت ان المتصور بالذهن يجب ان يكون مطابقه للامر المقدر
من خارج الذهن وعدم اللانهاية لا يحصل في الخارج الا بمقارنة اما للمقدار او للعدد
ولا بد وان يكون في ذلك العدد مقارنا بالمفهوم الحرفى فلو كان هذا المفهوم
نعقله حاصلا في جسم او قائما بمحل في جسم لوجب ان يكون ذلك الحكم منقسما

منقسما اذ لا معنى للحكم الغير المتناهي الا الحكم المعترض بمفهوم اللانهاية لكن يمتنع ان يكون
ذلك الحكم غير منقسما فيمتنع ان يكون حاملة بمفهوم عدم التناهي وكذلك الحال
فيما المحل في ذلك الحكم وامتنع ان يكون في ذلك الشيء جسما او حالا فيه وجب لامحاله ان
يكون محل تعقلنا له حاصلا في جوهر مجرد عن المادة الجسمية وذلك هو المطلوب فان قيل
لا نسلم ان الحكم اذا قارنه مفهوم اللانهاية وجب ان يكون غير متناه وذلك لان
المفهوم من اللانهاية هو مفهوم سلبي عدمي والاعدام لا تستدعي محلا موجودا
متصلا بها فيستدعي ان يكون في ذلك المحل متناهيا او غير متناه وقد قلنا
في الكتاب من هذا ان مفهوم اللانهاية وجودي لان النهاية عدمية اذ هي عبارة
عن انقطاع الشيء وفنائه وان لم يسلم فيقول واذا كانت النهاية عدمية فيجب
ان يكون سلبها وجوديا فاللانهاية الا ان يكون ذلك المسلوب حاصلا لكان سلبيا
هذه فاما اذا اعقلنا كذلك غير متناه واما هذه فذلك لان المحل الذي من شأنه ان
يكون متناهيا فان النهاية مسلوبة عنه وما يقتضي ان يكون مفهوم اللانهاية في هذا
المحل مفهوما وجوديا وليس سلب العدمي في كل المواضع نفيا محضا بل هو في بعضها
عدمي كما اذا كان سلبا مطلقا وفي بعضها وجودي كما اذا كان سلبا عن المحل الذي
من شأن ذلك العدمي ان يكون له فيشتمل ما في هذه المسألة ولو كان هذا المفهوم ممن
مفهوم اللانهاية حاصلا في جسم لكان ذلك الحكم اما متناهيا او غير متناه فان كان
متناهيا فالمفهوم المنحصر فيه لا يكون مطابقا لغير المتناهي فلا يطابق الصورة التي
هو معقول من بعض الامور وقد عرفت ان ذلك محال وان كان ذلك الحكم الذي
حصل مفهوم اللانهاية فيه غير متناه فقد حصل في الوجود جسم غير متناه وقد تبين
بطلانه وكذا الكلام في كل صورة يعرض حصول ما فيها في الصورة فيما لو فرض
تعقل ما يقدر محلها او يحاذيه ذلك المقدار الحاصل لها بالعرض كما في
مناسبة المقدار الذي هو لمحلها بالذات واذا ثبت هذا فلا بد وان يكون الصورة
التي مع الذهن مطابقة للانهاية موجودة في محل مجرد عن المادة الجسمية وذلك هو

النفس التي المقصود بالبيان وجوده **قال** ومنها استبصار ان
لو كانت النفس التي للكاتب في عضو لكان يجب عند كلال الآلة كلالها وقد كلت
الآلة بعد الاربعين ومن في الزيادة فالمقدم مثله سؤال الهرم وكلال قواها
لو كان على ما يجب لاستمر وحصل لسر ملازم وقد يعرض الشيخ من غير عارض
عن امر ببدنه دون كلال وسقوف **اقول** هذا هو استبصار لكن لها
اما عبارة عن موجب للنفس بخلاف الزيادات فان المقدم المتصل القائل
لو كانت النفس حاصلة في عضو لوجب عند كلال ذلك العضو كلالها على تقدير
وعند كلال الآلة لو كانت منطبعة في الآلة كما صرح به فيما بعد وقد يعرض للآلة ما
كان ادراكها او فعلها به اسقط البدن وان لم يكن منطبعة فيها والرق
الآلة بهذا المعنى وسر الكاتب في عضو انما هو بالعموم والخصوص فان كل كاتب في
عضو فان فعله لو اسقط ذلك العضو فان كل حاصل فيما حل في الشي فهو حال
في ذلك الشي ولا شك ان ادراك المعقولات المجردة انما هو حصول صورها
في الامر العامل المانعي لجميع الاعضاء فكان يجب ذلك الحال في ذلك
العضو وكان مدركا بتوسط ذلك العضو وليس كل ما ادرك بتوسط عضو وجب
حلوله في العضو الذي هو آلة في فعله فالآلة بهذا المعنى اعم من الكاتب في عضو
فلا ذكر ما يدل على الاعم اردفه بذكر الاخص مشيرا اليه وبعده الاقناعية لكن ان
يستعمل في عدم التنبيه بالمعنى وقوله وقد كلت الآلة بعد الاربعين فاعلم
ان الاطباء ذكروا ان الانسان الى ان يبلغ الى سنة الاربعين من العمر فهو في سن
النمو وبعده في سن الوقوف ومن بعده يأخذ في الانحطاط فيضعف الآلات في
… الى ان يبلغ الستين او يتجاوزها … من الانحطاط ذكر ان سن الوقوف عند
الاطباء الى خمسين وصاحب الكتاب ذكر الاربعين لانه المشهور ولانه هو الاحوط
او على التقدير يكون الضعف حاصلا بعد الاربعين وهذا انما هو بحسب الاغلب
والاكثر وبالقياس الى الامزجة التي تقارب الاعتدال والتي تجري احوالها على ضبط

ضبط الصحيح على القانون الصواب او على ما يعتاده وقد ذكروا ان في بعض البقاع
يدوم الانسان في سن الشباب او ما يقاربه … قليلا وفي بعضها يكون الوقوف بعد الا… بعض
اقصر من الزيادة لاوائل الانحطاط وربما كانت المشكلات للعلماء في هذا الحد
بسبب اختلاف ذلك بحسب الازمنة كما هو مختلف بحسب الامكنة وقد يثبت … في سن
الزيادة يشير بذلك الى ان القوى العقلية فانها بعد الاربعين … الى ان يكون
اقوى واشد على ما يشهد به التجربة في الاكثر واما السؤال الذي ذكره محاصلكم
علمتم لو كانت النفس الى الضعف بعد الاربعين … بعض الناس المتقدم م
وهذا الاستدلال ليس بصحيح لانا لا نجد الشيخ الهرم يكل بعد كلال الآلة …
وان لم يكن ادراكه للآلة الا بتوسط ما في المعقولات … فكان الامر كذلك
وحاصل ما ذكره من جواب ذلك ان المانع في المعقولة المتصلة …
الكلال في الوصول بعد الاطراد والاستمرار وكلا … ويلزمه كلالها
… يكون في بطلان التالي عدم استمرار الكلال فلا بعد ح
وبطلانه حصول الكلال دائما وبعض الاشخاص … ان الهرم …
… فانه كلما حصل الكلال في المدرك بالآلة الادراك حصل النقصان في
الادراك وليس كلما حصل النقصان في الادراك حصل الكلال في المدرك
وفائدة الادراك ان النقصان في الادراك له اسباب احدها ضعف الموضوع
الشيخوخة لاجل اشتغال … والاشتغال …
المتعقل وما يشبهه ان بعض القوى … النفس عن خاص فعلها …
وكلال عرض لها عرض الكلال النفس ممنوع وسقوف … حال …
في استعمالها … **قال** ولو كانت القوة العقلية انما …
ولا انها تعقل … في الآلة … والتالي باطل فكذا المقدم … حل
الآلة لكان يكلها ما يكل الافاعيل كالحواس ولا يشي من الضعف بعد …
في موضع شديد الضوء … الضوء وكالروائح … بعد …

النفس كما لا تدرك الأضداد كالسواد والبياض مجموعة معقولا واحدا
ولو سلم فذلك يستلزم نقيض التالي لنقيض المقدم ونعني بأنها انطباعها في آلة
جرمية **أقول** هذه الحجة الرابعة اقتصر على الانطباعات التي لا تنفذ النفس
وهو انها لو ادركت بآلة ان تدرك ذاتها وان الآلة الجسمانية والكلية ان الآلة واسطة بين
الفاعل والمنفعل في وصول اثر الاول الى الثاني فلا يمكن ان يكون الشيء منفعلا
عن نفسه بآلة او انها بآلة لكان بين الشيء ونفسه واسطة وبينها وبين الآلة سط
عند تعقلها بالآلة واسطة اخرى ويلزم من ذلك ان لا يكون ادراكها من الآلة او
لا يكون لها واحد ادراك العقل في البدنية لا تدرك ذواتها فالبصر لا يبصر نفسه والشم عدكه
لا يشم نفسه وكذا سائرها وهذا لو كانت النفس لكان يدركها ادراك الاعافى كالحس
وما يشكل عليه ان النفس ادراك المعقولات ولا يعني ادراك الكلام الا كلاما
مركبة الا ادراك ... ان الكلام ... للكلام ... ان المعلول ... ح
الى الاستدلال والاستعمال ... ولا ... في الكلام ... ح
الا ان تدرك العقل بالكلية سواء كان ما ادرك كلا او غيره ... في العقل
المركب وفي البدن والعقل ... الكلام ... ما كان الكلام
من اسباب ... في بعض الاحوال ... ولولا كان ... العقل
في المعقولات ... الكلام انما ... مثلا انها ...
والنفس بادراك المعقولات ... الكلام التي لا يكون ...
... وكيف يكون الشيء الواحد من حيث هو ذلك الواحد موجبا
للشيء ونقيضه ولما ادركت الاضداد كالسواد والبياض مجموعة معقولا
واحدا معا اما اذا حكمنا على السواد والبياض مثلا انهما ضدان فالحاكم
عليهما لا بد ان ... في تصور ... واحد منهما ... معقولا واحدا او لا
لما امكنه الحكم عليهما بحكم واحد فلو كان الحاكم عليهما بهذا الحكم الوحداني جسمانيا او
جسمانية ... لكان السواد ... حيث لا يحل البياض فيتفرد كل من الجزئين ...

ما هو ... فليس لاحد الجزئين الحكم الواحد على جميعهما اذ لا حكم على الجميع الا
حضور الجميع فمن لا يحضره الجميع لا يحكم عليه وكل جسم وجسماني فلا يحضره ذلك
فلا يكون حاكما فالحاكم بتضاد السواد والبياض وكذا غيرها ليس بجسم ولا
جسماني وذلك هو مطلوبنا واعلم ان هذه الحجة وان كانت ... بعد ...
انها ... ان ... الا ان ذلك لا يتم الا ... مقدمات اخرى
اليها او ما ... **قال** ... لو كانت النفس منطبعة في عضو ان تعقلها يعقله ليس صورته وكانت ذاته
العقل له او صورة اخرى وكان يحصل وكان له صورة اخرى في مادة واحدة
مثلا في صورة ... وذلك او اذا لم يعقلها له في جميع الاوقات
أقول قد ... العقل ... صورة المعقول
للعاقل والنفس لو كانت منطبعة في عضو من اعضاء البدن لكان اول الاعضاء
هو العضو الرئيس وذلك هو القلب على رأي ... او الدماغ على رأي اخرى
... او الا اذا امكنا ان يمتنع عدم تعقل النفس لذلك العضو
ان يكون في البدن عضو ... الا تصوره ... لاحدهما ... من جهة ...
لصورة ... في كثير من الكتب بخصوص الحكم يمتنع انطباعها في ... اوجها ع
... الاعضاء ... البرهان انها لو كانت منطبعة في عضو
لكانت اما دائمة التعقل له او دائمة اللاتعقل له والتالي بقسميه باطل فالمقدم مثله
اما الشرطية ... العضو الذي انطبعت النفس فيه لو كان انطباعها فيه
اما ان يكفيها في تعقلها حصول صورة ذلك العضو في ... او لا يكفي فان
لزم دوام تعقل النفس لذلك العضو وان لم يكف لزم دوام لا تعقلها له ... دوام م
لم ... الامر في ... الا ... او لو كان ... العقل
فلان ... على ... يكون عليه ... العضو
والعقل ... تصورها ... للمعلول ... يدوام ... ودوام

واما بيان انه ان لم يكن كما قلنا فذلك لزم دوام لا تعقل ذلك العضو فلانه قد
تبين انه لا يبقى التعقل من المقارنة فاذا لم يكن في مقارنة تلك العضو صورة
للآلة فلا يحتمل التعقل لمقارنة صورة العضو لتلك الآلة مرة ما نسبة ولا يمكن ان تجد
الصورة [illegible] الصورة بالعدد لكانا من نوع واحد لان تلك مقارنتهما وادامها دوام تلك ح
وجود ذلك العضو وهذه الحدوث مقارنتهما له بعد ان لم يكن له في بعض الحالات وجود
وهذا القسم حصول مثل صورة نوعية في مادة واحدة وتسمى في [illegible] الحال
العلم بما بعد الطبيعة وهذا بيان صحة الشرطية واما بيان بطلان التالي فلان كل
ما يدعى انه محل للنفس من اعضاء البدن كالقلب والدماغ والكبد فانا نعقله تارة
ونغفل عنه اخرى فلا يكون تعقلنا اياه ولا الغفول عنه دائما واذا بطل التالي
فقد بطل المقدم وهو كون النفس منطبعة في عضو فنفس ذلك هو كونها الثابت
فهو هو ما اردنا ان نبين **قال** النوع الثالث في احوال العالم
ان النفس واحدة بالعدد في جميع الابدان والا لما ادرك واحد كان قد كان
لجميع وليس كذا **اقول** لما تكلم في كيفية اثبات وجودها شرع الان في
بيان احوالها واقام ابيان ان النفس هي ليست كل شخص من اشخاص الناس
مغايرة للنفس التي لسائر الاشخاص الاخر وليست واحدة بالعدد في جميع الابدان واحترز
بالعدد عن الوحدة بالنوع فان النفس الانسانية وان كانت متكثرة بالعدد فهي نوع
واحد وتقرير الكلام في ذلك ان النفس لكل شخص مغايرة لنفس الاخر على ح
انه لو كانت نفس زيد هي نفس عمرو لكان ما علمه زيد علمه عمرو وكذا في سائر الاحوال
وكل ما علمه وادركه واحد من الناس ادركه جميع اشخاص الناس وذلك معلوم البطلان
بالضرورة **قال** ولم يكن قبل البدن موجودة فانها من نوع واحد الكثير
بلا تمييز لنوعه ولازم النوع لا يتميز به ولا تعلق لها فانتفى التمايز بينها وانما قد
امتازت فما اخر وان الحدوث هو تمام الحدوث **اقول** انما يكن
لما بين تكثر النفوس بالعدد ذكر بعد ذلك انها ليست موجودة قبل حدوث البدن الصالح

الصانع لبدنها فاحتج على ذلك بثلث حجج وكلامه الان في الحجة الاولى فنقول اما الام
هذا المطلوب فانه لا امتناع فيه كما تعلم من قوله ولم يكن قبل البدن موجودة
وقد ورد ان هذه الحجة لا تتم ولا تمشي على تقدير ان يكون دالة على حدوث النفس مطلقا
وعدم ازليتها الا بابطال التناسخ كما سيأتي وما احتج به على بطلانه ليس بتام عند
الكاتب وقد صرح بذلك في حكمة الاشراق فعلى تقدير ان يكون التناسخ حقا لا
يكون هذه الحجة دالة على حدوث النفس بل يكون دالة كما نقول على انها لا توجد قبل
البدن ولا يلزم من ذلك حدوثها مطلقا لجواز ان يكون قبل كل بدن حاصلة في بدن آخر ولا
الى اول لها فيصدق انها قديمة وانها مع ذلك لا توجد قبل البدن ولا يلزم
ذلك حدوثها اللهم الا ان يراد بعد ذلك ويحتمل الى الحمل كلامه على هذا الامر
العادة المذكورة واما تقرير الحجة فهو ان النفس لو كانت موجودة قبل وجود البدن
لكانت في تلك الحال اما واحدة او كثيرة والقسمان باطلان فالمقدم باطل اما انها
ليست كثيرة فلان الكثرة اما بالمهية او بلوازمها فان لم يكن المهية اما ان لا يتميز في
النوع او يتميز والاول باطل ولم يذكر في هذا الموضع من الكتاب على بطلانه حجة
معللا في ذلك بما تحقق في العلم الالهي من ان النفس لها مهية واحدة انها نوع واحد
لذاته وكذا غيرها مما قد ذكر وانه وربما هو عين ذلك بانه الطبائع لذاته او ما به تكون
محدودة اما بذاته فظاهر واما انه محدود فلانه لو كان شيء لغيره لكان ظاهرا له ذلك
العلم الالهي وربما استعمل الكلام في ذلك في الامر الالهي فلا يكون حينئذ ما ادرك
وانه يحتمل اللهم الا ان الصفة والصفة او ما يعود حاصلا مع الحادث بالنوع فيمتنع التمايز
وسواء يكون النفوس كلها متساوية في النوع وذلك ليكفي على تقدير ان الاكثر
اذا امتنع اتحاد النوع لا يدوم فارق في الامر الكل الاشتراك وقد حصلت مع الكثرة
ابطال قوله فانها من نوع واحد او يكون بلا تمييز لنوعه وان كان تكثر النفوس
قبل تعلقها بالابدان تمييز فذلك التمييز اما لازم للمهية او غير لازم للمهية فان كان لازما
للمهية وجب ان يكون مشتركا في جميع اشخاصها فيكون هذا الامتياز هو بعينه مشتركا فيه

بطلانه ظاهر وهذا هو المراد بقوله ولا أن النوع بقي ولا أنها انقسمت في الجسم
ولا أنها مع الاتحاد فهو أن لم يكن التكثر لازماً للنفس بل كان هو السبب والصحيح
فلنتبع هذا ما يدل على بطلانه ولا اسم الحجة الأولى وفي حكمها أنها لا سراية وذكر أنها الأجسام
لبدنه وضعفه لأمر كل بدنه وقوة البدن والضعف بالآخر وعدم الأمل
هذا غير موجب للتعدد وسببه لم يكن هذه الحجة بعينه في إثبات المطلوب أن كان التكثر
هو ما عدا البدن في الصفة ممنوع لأن النفس مجرد فليس تعلقها بهذا البدن
المخصوص لأن تعلقها بالبدن إذ لو كانت متعلقة بها لكانت قبل ذلك البدن في
بدن آخر وذلك هو التناسخ وبهذا أشار إلى أنه لا سبيل إلى إثبات هذا الأصل
إلا بعد إبطال التناسخ وسيأتي الكلام في موضعه وبهذا يظهر أن هذه الحجة غير
موجبة للتعدد إذ لم يكن لها تعلق بالبدن فلا يكون الاثنينية بالفصول والعوارض
وهذا هو قوله ولا تعلق لها بالبدن التي صارت بها واحداً لم يحصل الاثنينية بالمحل
هو أنه في الحال ثم هو عارض غير تشخص المقدار غير لازم للماهية والعوارض
الغريبة تمنع علتها قبل البدن فإنها ليست في عالم الحركات المخصصة وهذا
إنما يتحقق بعد ما يعلم أن الأمور الغريبة إنما تلحق الأشياء المتساوية في النوع
لا اتفاقاً سواء استفادت من الحركات ولكن قال الكلام إذا عاد إلى
الأمر الغريب عليه ما دامت احتاج إلى علة أخرى غريبة ولا يستطيع عنها الكلام م
ويتسلسل ذلك إلى سابق بقياسه على التعاقب ولا يمكن ذلك إلا بحركة دورية
كما سيأتيك استقصاء البحث فيه وأن هذا إشارة بقوله وما هو إضافة
وقد يدار الكلام في أن النفوس لا يجوز قبل البدن أنها ليست كثيرة وأما
٤ أنها ليست بواحدة من تلك الحال فلأنها لو كانت واحدة قبل البدن فبعد بدن
للأبدان إما أن يبقى على وحدتها أو يتكثر إن بقي وإلا لا
وكانت جسماً أو جسمانياً إذ الانقسام بعد الوحدة لا يتصور إلا على الأجسام
والجسمانيات وهو المراد من قوله أن الكثرة ممتنعة إذ ليست بجسم فتتكثر

فتكثر وحدة وحده آخر لم يذكر في الكتاب وهو أنها إذا انقسمت بعد وحدتها كانت الحاصلة
بعد الانقسام حين تلك حادثة لا محالة وهذا سياقه كلاماً ولا جاز أن
يبقى على وحدتها ولا أمكن البدن بجميع الأبدان لا نفس واحدة وهو غير
بطلانه ومنه يتبين احتمال هذا المطلوب في ما قيل وهذا الحجة لم يتعرض لحج الحجة
تعرض للعهد بذكره. **قال** حجة أخرى لو كانت قبل الأبدان لكانت في الأزل
ل معطلة ولا معطل في العالم فالمقدم مثله. **أقول** إنما تعرف بالحجة ولم تعرف بالبراهين
لكونه إقناعياً لا بعنيد النفس والقاعدة تقول لو كانت قبل الأبدان ولم تعلق لو كانت
عن جادة من القاعدة المذكورة في الحجة السابقة فإن هذه لا تتم إلا بإبطال التناسخ أيضاً
فإنها لو كانت قبل كل بدن في بدن آخر لكانت مدبرة ولم تكن معطلة في وقت
لا وقال وقوله لكانت في الأزل معطلة فيه نظر فإنه مبني على أن النفس لا تستكمل إلا
لم بالبدن وذلك غير بيّن ولهذا لم يكن هذا الدليل برهاناً وقوله ولا معطل في العالم
يحتاج إلى إقامة حجة ولم يفعل ذلك. **قال** حجة أخرى لو كانت قبل البدن
وليس بجسم وليس المبادي مجانبة فإنها ليست متكثرة إلا بما أحاطت بها من البدن وكان
تصرفها وصانعها والغاية بإبانة. **أقول** وبطلان التالي هو بهامات إبطال المقدم
من هذه الحجة وليس إلى قبلها ما شاء ونتائجه فأتى الذي قبلها الزم وجود قبل
البدن بعطلها في هذه الزم ذلك أيضاً بها لكانها وهذا ما يدل على الحجة أولو
كان جارياً ما حد الأمرين لما كان حكم مناقضة في الحجة الأخرى وقد ذكر المصنف هذا الكلام
بحث آخر وهو على امتناع تقدم النفس على البدن وكلامها المتبني على امتناع التناسخ الأول
فيها ما في النفوس لا إنه إذا كانت قبل الأبدان فإن كان فيها ما لا تصرف في
الأبدان أصلاً فليس بين وجوده ومعطل فإن لم يكن فيها ما لا تصرف في الأبدان كان
ضرورياً وقوع وقت وقع فيه الكل وما يأتي بعده نفس ولا شك أن ذلك الوقت يكون قد
وقع في الأزل لما يستعمل أن الحوادث لا بداية لها وكان يأتي في العالم نفس مدبرة لبدن
وهو مح وهذا كما تراه لا يتأتى إلا إذا لم يجوز تدبر نفس البدن بعد تدبيرها الآخر ولما

من المحسوس انك اذا علمت لا نهاية الحوادث في الماضي واستحالة تعلق النفس ببدن
بعد كونها متعلقة بغيره فلو كانت النفوس لا نهاية موجودة قبل وجود الابدان
لكانت غير متناهية فاستحال تناسخها لامكان الوجود مستدلا على امتناع ان الواحد
لا يصدر عنه من جهة واحدة الا واحد كاسباب اسبابا غير متناهية وجهات غير متناهية
من سلف او اسباب ونعود الكلام ان تلك الاسباب والجهات ان كانت عللا ومعلولات
من المعارف لا نهاية لها مجتمعة في الوجود ضرورة ان النفوس قبل الابدان لا تعلق
لها بالاجسام لتعقل عن الحوادث كما سبق ذكره وذلك مما ... متناهية في مسير عن التسلسل
وان كانت ايضا ممتنعة لجواز ... فانك لا تجد لها حجة برهانية ولا في معارضة من غير وجود
الكلام اوردته من جهة التسلسل حد البرهنة ولو كانت النفس حادثة لا تتوسل الا علة
بها لكن في وجودها وجود العلة اما موجودة قبل وجود النفس او لا ... مع النفس لا ان يلي ان
تكون النفس مع وجودها قبل وجودها لاستحالة تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال والثاني
لا يخلو اما ان تكون تلك العلة موجودة بسيطا او مركبا لا جائز ان تكون بسيطا والا لزم
من حيث انها حادثة ان علة اخرى حادثة ومن حيث انها بسيط ان يكون علة البسيط اما
الاول فلانه لو لم يكن للحوادث علة حادثة لكان اما ان لا تستند الى علة اصلا وهو ظاهر البطلان
او يكون مستندة الى علة دائمة وحينئذ يكون وجوده في بعض الاحوال دون بعض ترجيحا من غير مرجح
وبطلانه ظاهر ايضا واما الثاني فلانه لو كان البسيط علة مركبة فان استقل واحد من اجزائه
بالتاثير فيه لا يكون استناد المعلول الى الباقي والا ان كان له تاثير في الجملة ولا ...
مما فيه كان العلة مركبة وان لم يكن لشيء منها تاثير فان حصل لها عند الاجتماع امر زائد
هو العلة فان كان عدميا لم يكن مستقلا بالتاثير في الوجود وان كان وجوديا لزم
التسلسل في صدوره عن المركب ان كان بسيطا وفي صدور البسيط عنه ان كان مركبا
وان لم يحصل بقيت مثل ما كانت قبل الاجتماع فلا تكون الكل مؤثرا او فرض مؤثرا
هذا خلف ولا جائز ان يكون تلك العلة مركبة لما تقدم من ان كل ما علته التامة مركبة
لكن النفس يستحيل ان يكون مركبة كما ... على وحدة ... الصورة

الصورة وسوال النفس عالمة فلو كانت مركبة لكان الموصوف بالعلم اما بعض اجزائه
الموصوفة او كلها فان كان بعضها فذلك البعض ان لم يكن قابلا للقسمة فالوحدة وهو المطلوب
وان كان قابلا لها عاد الكلام فيه ان الموصوف بالعلم كلها او بعضها ولزم التسلسل وهو ممتنع وان
كان الموصوف بالعلم كل تلك الاجزاء فان كان كل واحد منها عالما بالعلم الواحد لزم ان
يكون الحال الواحد في اكثر من محل واحد وهو ما بين الامتناع او
بعلوم متغايرة فتكون النفس الواحدة نفوسا كثيرة هف وان لم يكن كل واحد عالما فاما
ان لم يحدث العلم في المجموع لم يكن المجموع عالما وهو خلاف الفرض وان حدث العلم فيه
ان ينقسم العلم بانقسامه او لا ينقسم وكلا القسمين باطل اما الاول فلان علم النفس متعلق بالباري
لا محالة ولو كان متعلقا بالمركبات فقط والعلم بها مشروط بالعلم باجزائها التي بسائطها
لكان قد تعلق بالبسائط والفرض خلافه وان كان كذلك استحال انقسامه والا
لكان بعضه اما ان يتعلق بكل ما يتعلق به كله فيكون الجزء مثل الكل وهو ممتنع او ببعضه
انقسام المعلوم وهو خلاف الفرض او لا يتعلق به فقط احتاج بتلك الاجزاء ان حصل العلم بذلك
المعلوم لزم المحال من وجهين احدهما انه يعود الكلام الى هذا العلم الحاصل فان لم يكن
منقسما حصل المط وان كان منقسما عاد التقسيم ولزم التسلسل وثانيهما انه على هذا التقدير لا يكون
تلك الاجزاء اجزاء لذلك العلم بل اجزاء العلة الناقصة او لعلة التامة علة وجود ... اجزائه
... وان لم يحصل العلم لم يكن هناك علم بذلك المعلوم اصلا وهو خلاف الفرض واما
الثاني وهو ان لا ينقسم العلم بانقسام ذلك المركب فلان المسئلة مفروضة في العالم وهو العلم
كانت بكل واحد من اجزاء المركب فان كانت بكل واحد الى غير ذات العلم عرضا له
بعد الاجزاء لزم انقسام العلم وان كانت الى ذات العلم بأسره كان الشيء الواحد معقولا مرارا
كثيرة لا مرة واحدة ... لزم ان يكون معلوم كل واحد من الاجزاء هو المعلوم كله وهو محال
فقط وهذا القسم محال وان كانت النسبة لبعض اجزاء المركب دون البعض لم يكن الكلام الا في
الذي له النسبة فقط فان كان مركبا عاد الكلام والا هو البعض المط وان كانت النسبة بجمع
حاصلة لشيء من الاجزاء كانت جميع الاجزاء خالية عنها فلا يكون المجموع الذي له النسبة

ذات العلم انه الذي يتعلق بشيء ان النفس بسيطة والظل انه لا ان يكون الي جانب
مكون حكمهما باطلا وكل ما يدل على ان يتعلق هذا الكلام على ما بيناه في موضعه
من هذا الكتاب وهذا القدر كاف لما يتوجه من الفوائد ولاجل ما لا يعرف من اليه
علاوة صدق الكتب المشهورة ولان هذه المسألة من المسائل التي يبني عليها قواعد كبيرة
فاحسن ان اذكر البحث فيها من الخاص الى ما يظهر للناظر البحث من انشاء المباحث
[illegible]

قال وليس على انها ما هو الحق الذي يحسن ان يعتقد من في العقل والنطق
بالبدن علاقة من جهته ولا عرض يحل لما يستوي لا يتعلق العلة والمعلول ولا التي
البدن لان اثر يخص بما يناسبه وضعا ويحتاج به ولا يوجد التي اثر فيه
ولست علي والا الاشارة مع ان ذلك لم يحصل بخصوصها الى يعقل وقد يستحق انها
لا يعدم في علاقة سوى ما يناسبه بينها وبين البدن يستعد بالمزاج لقبول الفعل عليها
وما المزاج الا الفعل فاستعد لشيء فصار حاصلا فهكذا الشيء على وجه
الصور بشيء كالة وبعد ان راى علاقة بين الحديد والمغناطيس ونحو ذلك فلا

اقول ان ما لا شك فيه ان بين النفس والبدن علاقة ما وتلك العلاقة لا
تخلو اما ان يكون تعلق الجوهر بالعرض او تعلق العرض بالجوهر او تعلقا من جانب الا س
فان كان تعلق الجوهر بالعرض فذلك الجوهر اما جسم او عرض ولا اصل يحل الجسم
ان الامر المدبر للبدن لا ان الا المجرد ان يكون جسما والثاني يقتضي ان يكون البدن
عرضا حالا لا في محل وهو ظاهر البطلان وان كان تعلق العرض بالجوهر فقد سبق بطلانه
ايضا وان التعلق بينهما على السالب فاما ان يكون جسما على الاول او جسما
للآخر او ليس كذلك والاول باطل لان البدن علة للنفس او لان النفس علة للبدن
لا جائز ان يكون لان البدن علة للنفس لجهتي احدهما انا قد بينا ان الجسم لا يؤثر الا
بمشاركة الوضع ولا مناسبة وضعية اما بمماسة او مجاورة او محاذاة ووضع يحدث ان
هذه المدة السوابق الا بعد النفس وثانيهما ان العلاقة هو من المعلوم فلو
كان البدن علة للنفس او لان النفس علة للبدن لكان الشيء هذا واحد ما هو

[illegible]

ما هو امر ثبت في العلم الالهي بطلان ذلك ولا اصل ان الوجه الاول اعتبار
المراد فيه بهذا الوجه ولا جائز ان يكون النفس علة للبدن لان ذلك يقتضي اسنادها وتخصيصها
دونه ان العلة يجب تقدمها على المعلول بالذات وقد تبين ان النفس لا تتقدم على البدن وهذا
ما يدل علتها له وبه يظهر ان هذه المسألة متفرعة الى ما قبلها وانها اذا عرف قبل ان لا
يكون التعلق بينهما تعلق علة ومعلول بل لمناسبة اخرى بينهما لعلها حالة وان جعلها
يتصل امر المعلوم ان تلك المناسبة تقتضي علاقة بينه وللنفس قبل البدن على الوجه
المذكور في الكتاب فيه ظاهرة لا يفتقر الى بيان بل السائل انما هو لنفس تحريك الفعلات

قال ولنفس قبل البدن في احوال جوهره فان الكسل العقل التي تحدث
عقيب وان ذلك حركت فيه اثر وان البدن ساعده في كل الفعل من العادة عنده
والفعل الفعال فيحس ان يجتنب فكره من السعادة واخره وما يتجه واحد فيهما في

اقول الافعال الجزئية فيه فلا هذا انسان من اثار بين النبات والحيوان والانسان
وقيل بعضهم للاثار التي هو بها يحيي النبات في احوال جوهره واحوال جانبه والحيوانات
ولا احد يعني حيوانه واحوال جانبه وان النبات فيها واحد في النفس النباتية والحيوانية
النعمان يوجد الفعل النباتية بدون النفس الحيوانية والنفس الناطقة كما في النبات ويوجد بما
اخر النباتية والنفس الحيوانية بدون النفس الناطقة كما في سائر الحيوان وهذا الفطن
كل احد يعلم من ذاته هو الذي يعقل واحد هو المحرك والمدرك للمعقولات والمحسوسات
وليس لنفس غير الساعة بذا ابهاما هذا الفعل الحيوانية فيكون ما اذ هو بيان قبل الفس
من الى يدرك بعد ذا ابهاما وليس الهيئة واحوال حيوانيته في هذا الاحساس والتخيل ولو
كان كذا لما امكنك ان تحكم بانك اذا احسست تكلما غضبت ولما ادركت كذا تحركت او اشتهيت
وما الضرب بهذا الفعل فيه جعل الانسان فلولا ان ابعده الا انسان هو الحساس
الشهوة في الغضب ويعقل الامور الكلية فلا جامعا لكلها هو انت لما امكن حكمها
ان هو واحد وما كان الذي اشتهى واحس غضب ويعقل وهذا العدد انما دل
على ان النفس الانسانية هي الساعة بذا ابهام الانسان في المدركة لجميع الانواع المدركة

التي من شأن الإنسان إدراكها بجميع أنواع الإدراكات ليؤدي إلى الحركة بالحركة
الإرادية ولا يدل على أن هاهنا مبدأ للأفعال الصادرة عن النبات في التغذية
والنمو والتوليد ولأجل هذا لم يحكم في الكتاب بأن النبات نفسًا نباتية وإلى
حيوانية لم يحكم بأن الحيوان فيه نفس أخرى نباتية وإن كان لم يمنع من ذلك
فبقي جعلهما والحيوان نفسًا كل أن هذه الأفعال المشتركة بين الإنسان
والنبات بدليل فيقول هذه الأفعال عند استعمال النفس بأمرها وسائر ذلك
إنما هي لها بعد وأشار بهذا إلى ما نقص لما ذكره من أن نفس الإنسان لا تحتاج
عند إتيانه بهذه الأفعال ولا يكون عند الحالات التي قد تشبه فيها النفس الإنسانية
منها إلا أن تكون هذه الأفاعيل وجاز أن يكون ذلك بمعنى أن تصير النفس وتعلقها
به سببًا في صدور ما هي مبدأ لها والمعنى هاهنا كون نفس الإنسان هي المبدأ
لصدور هذه الأفاعيل وقوله وكل القوى من لوازم هذه يندرج فيه القوى
الحيوانية والنباتية وإن كان ما ذكره فيهما إنما يدل على اندراج الحيوانية والنباتية
فيندرج بدليل منفصل وقد أشار إليه أوائل الإلهي من هذا الكتاب وقد مثل
العقل الفعال بالشمس والبدن بالبيت فيه كوة ومثل قبول البدن النفس الناطقة
باستضاءة البيت بالشمس لكن الشمس الحيوانية تشبه ذلك البيت فيها وقبوله النفس
الناطقة باستعمال ذلك البيت فيها من التسخين والإضاءة وزيادة كان الحيوان أفعال
النبات وزيادة الحس والحركة الإرادية وفي الاستعمال الإضاءة والتسخين وزيادة
أخرى كان للإنسان أفعال النبات والحيوان وزيادة هي إدراك المعقولات
الكلية المجردة وإنما اختلف البيت تارة بالإضاءة فقط وتارة به وبالتسخين
معًا وبالاستعمال مع أن الفاعل وهو الشمس في المثال المذكور واحد لاختلاف
الاستعداد في القابل فقد يكون وصفه وصفًا لا يقبل إلا الإضاءة لا غير
وقد يكون وصفه وصفًا يقبل مع ذلك التسخين وربما كان كذلك التسخين إلى حد يقبل
في زيادة الإضاءة من المبدأ المفارق وقد يكون مع ذلك طبيعة كبريتية

الاستعداد
مستعدة للاشتعال وربما كان ذلك الاشتعال سببًا مع المفارق لزيادة التسخين
والإضاءة وبهذا المثال يسهل عليك تصور كيفية صدور الأفعال المختصة بالنبات
والحيوان والإنسان عن نفس واحدة لا تعدد فيها كيف يأمر العقل الفعال في
النبات والحيوان والإنسان مع وحدة النفس الصادرة عنه في كل واحد منها
وكان الاختلاف بين هذه النفوس الثلاثة أيضًا بالشدة والضعف فالنفس
الناطقة كالشعلة التي هي مع الشمس الأحوال كالتسخين والإضاءة النفس بما
عرضت على أن هي تحصل النفوس التي في الحيوانات بانضمام قوة وزيادة
ليس من شرط ما يتمثل به من كل وجه أن يكون مماثلًا من كل الوجوه وسبب زيادة الضوء
وهذا أمثاله إذا أردت على مباحث مذكورة في العلم الإلهي
قال والمثال إنما هو بالجرم ما يكون مختلطًا بلا وقصر أمر نوع كلا الأشياء قبل التعاون
للنوع فإنه واحد ولا للأحد منه فقد يحصل بالنفس نفس محل متعدد ولو لم يكن منه
لكان لما أن يحصل البياض والسواد معًا في محل واحد من حيث النوع وليس الأمر كذلك
منه في أن حرمت **أقول** أن الصور الحالة المتساوية بالنوع قد تختلف
بالصور والكم كما في طول واحد وقصر فإما الحلول ممتنعًا أو على التعاقب فليس
أدركهما متعاقبين لأمتحه وذلك التعاقب لا يخلو إما أن يرجع إلى النوع أو إلى
ع لا جائز أن يرجع إلى النوع لأنه واحد ولا يقتضي الأمثال فبقي أن يرجع إلى أمر النوع
وذلك الغير إما من لوازم النوع أو لا من لوازمه فإن كان من لوازمه عاد المحال
أو مما يلزم النوع لمهيته بمعنى من أسبابه ولا يحصل به الاختلاف والتعاقب في
لظهور هذا لم يذكره في الكتاب وإن لم يكن من لوازمه فهو من العوارض المفارقة
للمهية وإن جاز عدم مفارقته للشخصية فاختصاص كل واحد من الأشياء المختلفة
مثلًا إما أن يحصل في الوجود الخارجي أو في الوجود الذهني ومحال أن يكون
اختصاصه في الخارج فإنهما قد لا يكونان موجودين في الخارج فبقي أن
يكون اختصاصه في الذهن ولا يخلو إما أن يكون محل أحدهما محل الآخر

نفسه أو غيره فإن الحال في المحل يستحيل اختصاص كل واحد منهما بما ليس للآخر
من العوارض المفارقة فيلزم أن يحل الصغير في محل الكبير ولا يتصور ذلك إلا إذا كان
المحل منقسما وقد فرض غير منقسم هذا خلف وفي هذا الموضع اعترض بأنا نفرض مربعا
لمربعين متساويين على هيئة الصورة ثم [illegible] امتياز المتماثلين
المتماثلين بالمحل لأنهما متفقان في الماهية ولوازمها ولا بالعوارض
المفارقة كالمقدار والشكل والسواد والبياض لوجوب تساويهما فيها
ولا بالمحل لأن التماس في المادة ولا في الآلات [illegible] في الدماغ [illegible]
متساويين أو اسوداد [illegible] في الأمكنة وإذا لم يمكن الامتياز
لا بالمحل فيهما [illegible] والخارج ممتنع لأن مثل هذا المربع لا يكون
في الأعيان فليس إلا المحل وهو الآلة الجسمية في المحل وهو المطلوب والجواب الأول
عن النقض المذكور في الكتاب [illegible] وأما الثاني
الثاني منهما فإنه إذا حل السواد والبياض [illegible] في الجسم [illegible] حصول
المدرك أو [illegible] الإدراك كما عرفت [illegible] ذلك [illegible] المادة
اجتماع السواد والبياض في شيء واحد [illegible] وإن لم
في واحد بل [illegible] حصول [illegible] فإن لم يكن [illegible]
وإن كان [illegible] المحل [illegible] وهو المطلوب واعلم أنه لو [illegible]
البحث [illegible] الحواس الباطنة [illegible] صح
وقد كان يمكن أن [illegible]
فلأنه [illegible] محل [illegible]
انطباع الشيء على [illegible] قال اللوع الرابع في بعض أحكام النفس
ليست [illegible] قلت
أن [illegible]
لا [illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] أقول [illegible]
كانت النفس [illegible]
أن [illegible]
لا [illegible]
[illegible]
[illegible]
المعدوم [illegible]
فيه على بطلانه [illegible] وأما الثاني [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الإرادات [illegible]
[illegible] الإرادات [illegible]
[illegible] الحركة الإرادية [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

قد يحصل له امر مطلوب سواء من حيث هو او تحرك اليه هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو انكم قلتم ان النفس لا تحرك الا باعتبار ارادات وسوانح وبان يكون المطلوب
بالحركة اولا بالنسبة الى الظاهر غيره وهذا ينتقض بان النائم ليس له ارادة ولا خطور سانح
ولا قصد كما انه يتحرك عند حصول ارادة ومع ذلك يتحرك حركات مختلفة وحاصل الجواب
ان الامر ان النائم ليس له ارادات وسوانح بل قد يحصل له ما يطلبه فيتحرك اليه وما يرهقه
فيفر عنه بسبب قوله واللاعب بلحيته انه حصل له ملكة لتحصيل امر وعن هذا جواب سؤال
اخر وهو ان العابث بلحيته ادنى ما فعله الا عرض فلا بد بحركة وتحرك مع ذلك بغير ما يطلب
من حصول على الاحصول عنده والالم يكن عبثا واجاب بان العبث ايضا سوانح شعار
لا مر واحد او لا بد منه وليس هو حركة بلا شيء كما هو متوهم وذلك ظاهر عند الاعتبار
وكل حيوان يتحرك اما كل ما هو سبيل الى الحركات من ارادات حيث يكون لها وسابق والاحتياج
للارادة كلها الى ارادات حيث يعرف حركات حيث اخرى واعلم ان هذا الكلام فيه نظر فانه
وسؤال الحيوان لا يتحرك الا لغرض ما سوى كانت تلك الحركة في حال النوم او حال الحفظ
وسواء كانت خفية او غير خفية وذلك الغرض سواء كان كليا او جزئيا فانه اما موصل اليه
بحركات وارادات حيث انه اما ان كان الغرض كليا فلم يكن ارادة سابقة لذلك البعث الى كل
لا لانه حصر حركة بالا بعد ان يحصل في الوصول الى الخارج هو حصل ان امر الى الخارج في العين
لا يكون جزئيا كل ولو كان عند ارادة موصولا الى الاحسان لكانت ارادة طلبا
لما حصل ومنع ومن المعلوم ان البعث المطلوب تحصيله لا يحصل في الوجود فيحصل الا بعد
ارادات حيث سوى كانت حيث ذلك ظاهر واما ان كان الغرض جزئيا فالامر في الحج
والظهور اما هو الى ان يحصل وبين ايك محلك فليس لك انكار فيها ان عدم ذكر
الحصول لا يصح لان الحصول كان حاصلا فان الحصول حيث ذكر ذلك الحصول بعد عدم وقلا
يصح عدم الشيء في حصول اول وكان هذا جواب سؤال يمكن ايراده على ما ذكر
جواب السؤال السادس وهو سؤال النائم والعابث لما يحصل ما هو مرتبط هذا السؤال ان
النائم لو يحصل في حالة النوم امر ينبغي حركته لكان ان اكراه ذلك الامر في حالة الانتباه

الانتباه وعلى هذا قياس العابث بلحيته وغيره وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم وحاصل
ما ذكره جوابا عنه انه منع الشرطية مع المداومة على كون التالي فليس لنا انكار التحصيل
في حالة النوم ولا في حالة العبث يسمى هذا السؤال حصل في الذي بعد **قال**
على الاستدلال فليس حركة طبعية او كل وضع وبعد بوضع النهاية بعارضه انما فليكن المطلوب
مهروبا عنه وهذا مع امكان ان من النقطة مطلوب بالوضع فلا دل وان كان مطلوبا فالكلام
لا دل حالا فلا ذلك حركة ارادية **أقول** لما انتهى ما اراد ان يذكره من احوال المتحرك
الارادي الى المسألة المحركة للعنصر بعد بيع الان في ذكر النفوس الفلكية وقدم على ذلك
بيان ان حركات الافلاك ارادية وتقريره ان الجرم المتحرك حركة دورية كالافلاك على ما ذكرت
عليه البراهين المذكورة في علم الهيئة وما دل عليه الحس المعروف بهذه طلوع الكواكب وغروبها
على ما لا يتمادى عليه ما ذكر في علم اما ان يكون حركة تلك طبيعية او قسرية او ارادية ولا غير
وحصر الحصر في البلد كلها لانها الطبيعة اولا فهي القسرية اولى او ارادية اما بيان انها ليست طبيعية فلان
الذي يتحرك حركة دورية او امر بسيط فاما ان يكون سبب مطلوب وحينئذ ان يبقى عنه اتيه
النهاية والذي كلاما فيه وليس كذا واو كان ثم طالب مطلوب واما ان يصل الى المطلوب بعد
تجرده عليها او لا يصل فان وصل وجب ان العقود اليها بعد ذلك فان الفصل
على طلوب مطلوب وهو حسب ذلك يحقق ما تحمله الحكم الدوار لو قصد بطبعه ان يجب ان
يفارقه ولا الم ان الذي بالطبع مما يكون بالحالة طبعا ومع المتحرك على الاتصال
بكل وضع ونقطة بوضع النهاية بعارضه انها لا كالمتحرك بالاستمرار او وصل في حدوده
الماء وهم عارضه فان هو اولى ذلك الحكم ليس مع بعض بوجهه هو في الحركة
المستديرة ان النقطة انها مقصودة فيعمل الوضع الذي هو عين الوضع عنها فلو كانت
طبيعية لكان طلبت التي هو بعينه مهروب عنه مطلوبة طبعا فان قلنا في الحركة الدورية
ان يكون كل اجزاء النقطة مطلوبا كانت الحركة الطبيعية سالمة عن مطلوب اصلا وهو غير
المستحيل ذلك وان لم يصح ان يكون بعض النقطة مطلوبا فان او وصل الى تلك النقطة
المعينة فارقها لما ادى الى ان او وصل الى المطلوب بالطبع فانه يمتنع عليه مع ذلك

ان يكون طبعا او ذو الحركة الدورية لا تنبعث على وضع وكل ما حركته طبيعية فلا بد له من وضع هو عليه من الشكل الثاني لانه ما يتحرك بالاستدارة حركته طبيعية واما بيان انها ليست بقسرية فلم يذكر بطلانه في هذا الكتاب فلا بد من ذلك والا لم يلزم من كون الحركة طبيعية ان تكون بها ارادية وكانه اهمل ذلك لان العقل لا بد وان ينتهي اما الى طبعه او ارادة وحينئذ لم يقصد ان يكون حركة طبيعية فلا يقصد ايضا ان يكون من اعني طبعه فلو كانت قسرية لما كانت الا عن اعني ارادة وليس العرض في هذا الموضع الا اثبات ان حركة الجرم على الاستدارة لا بد وان تنتهي الى ارادة المقصود اثبات النفس الفلكية وهو يحصل بهذا القدر ولو انه تعرض لذكر ذلك لكان اولى بيان هذا اما الاول فلان الاثبات يشبه انه ليس عن غير يشعر انه علمه او تعرض لذكره وقد ابطل كون حركات الافلاك قسرية بانها لو كانت كذلك لكان المقسور بانها للقاسر في حركته فما كانت حركاتها مختلفة الجهات بل كانت كلها الى جهة واحدة فان التحريك القسري لا يكون الا مستصحبا لما هو اعلى ما يتحرك منها لا يقصد ان يكون موجودا فاسرا او الالزم حركة ما فوقه فلا يكون اعلى المتحركات من الافلاك وفرض كل الكل وما تحته فلا بد فيه ولا ازاحة فلا يقصد ايضا ان يكون قاسرا اذا لم يعين ما فوقه وما تحته فليس قاسرا اذ القاسر لا يخرج عنهما لو كان وقد يشتبه الى وجوه اخرى لا حاجة الى ذكرها وقد ابطل ان الحركة الدورية طبيعية وبطل انها قسرية فهي ارادية لا محالة وهو الذي كان سياقه الكلام اليه ولصاحب الكتاب في اثبات الحركة الفلكية ارادية طريقة لطيفة لم يذكرها في التلويحات وهي انه كلما كانت العلة المحركة لها كانت الحركة اسرع او دوم وهذا مما يعلم بالمشاهدة في حال الدوام وعدمها في ما يتحرك بعلة محركة وقد يمنع من الدوام مانع فينقطع الحركة مثل السقيا بها مانع المدة التي الحركة العلة الموجبة لها واما انه يعلم انه اذا كانت العلة محركة بالارادة والاختيار امكنها ان تمسك عند الشدة ليضر فيكون لها الى الدوام والشدة والمدة جميعا كلاما لحركة العلة الموجبة لها وليس كل واحد من العلة المحركة والشدة والمدة

المدة اللذين هما موجبان مناسبة ما للشدة دليل مناسبة العلة ومناسبة العلة دليل مناسبة المدة واذا ضعفت العلة ضعفت في الحركة وفي مدتها بالنسبة ما حصل لتلك العلة من الضعف كذلك الحال في جانب الزيادة وهذا كله ظاهر مستعمل اليس في الحركات المقصودة بالاعتبار شدة فيها الى الوجود من الحركات غير القوة الموجبة لتلك الشدة بالاعتبار مدة اذا كانت العلة المقتضية لتلك الشدة ليس ذات امساك على الشدة ليس متوقفة على المدة لما عرفت من تباين الشدة والمدة عن قوة واحدة صح
وعد من عمل اجماع الاجرام على الحركات الفلكية كلها او بعضها فلو كانت تلك الحركة طبيعية مع ان الطبيعة من شانه الاقتصاد والدوام ليس امساكا وارسال اللزم عند سدتها ولا بد الا ويقصدهما موجبها كانت تختص بمكون مناسبة فيكون المدة لها مناسبة ايضا وفرض عدم مناسبة حقه فان الحركة الفلكية العقلية المتناسبة لذاتها عن قوة واحدة طبيعية فان كانت غير قوة طبيعية معادلة لموجودة بها الا حركة اخرى دورية دائمة كما سبق وليس كلامنا الا فيها فاذا لم تكن عن قوة اخرى طبيعية ولا عن قوة قسرية كما سبق في الاول ارادية اختيارية على الوجه الذي بان بشك سابقة ومدارها ان يمتنع على الالة فلاك دائرة من غير تكثر هذا ذكره ما كثر فيه وقد عللته من كتاب التنقيح المعاد ما سبح الثاني لمكن تعين هذا البرهان على شامل وذكر في ذلك الكتاب ان البرهان المذكور عيش الاجل ولعلها يجزعه بذلك لانه اسيحر سطره ولم يستفد من سطوراته من بعد علمه او ان يد المسلم لللهيات احب ان اذكر هذا البرهان عليها ايضا وان لم يكن مذكورا في كتاب التلويحات

قال وانما قيل سيد دارادات ليس هي فيها مثل حركة كما تحركها الا كلاما وعلى هذا الحمل على كلام الحكيم في ان لها مثلا طبعا سيد دار انفس حي من بابطه ادعى انها كما يستعمل اسرف وقيانوس حكم قابل النفس ابدانها مرابدا ماهي اسرف وان كانت اخص ملخص احد منها وليس كذا انه مر هذا انها عنصرية فان بينا بطلانها لا نقصد ان يكون ذات النفس الا ما احاط بها المراح لا الدوم فكانت تخلل الحركات وليس كذا او ليس سبحره والالات بهما حركة سريعة

رطوبة ويبوسة فكانت عنصرية وذوات الكيفيات الاربع ولست كذا **اقول**
هو الخلاف لما انا معا ان في بدن الانسان مثلا تقتضي الحركة الى جهة المركز
لغلبة العنصر الارضي عليه وقد يكون حركة الارادية الى جهة غير تلك الجهة فالميل
الارادي في ابداننا ربما كان معارضا للميل الطبيعي الذي فيها ولا كذلك الافلاك ك
هذا او على هذا الحمل لكلام الحكيم في ان انما مثلا طبعها مستدير فاعلم ان الحكيم
الذي هو المعلم الاول ارسطاطاليس تارة يقول انه متحرك اي الفلك متحرك
بالطبع وتارة يقول انه متحرك بالنفس وتارة يقول انه متحرك بقوة غير متناهية
ويظن في ظاهر الامر ان بين هذه الاقاويل مناقضة وليس كذلك اذ اراد بكونه
متحركا بالطبع انه ليس فيه ميل مانع للميل الارادي المستدير الذي له بالموجب
والموجب لذلك الميل هو نفس الفلك والمحرك لتلك النفس هو العقل الذي
اشار اليه بالقوة الغير المتناهية كما سيأتيك بيانه في العلم الالهي فالكل صادق ق
قوله فلها نفس من ناطقة او فاعلها كما شرف اشرف وما هو في حكم ما فان
النفس من ابدانها اشرف من ابدانها في اشرف ان كانت احسن فلعل اعد تمام
وليس كذا امر بدن الافلاك لها نفس لا سببية ان المتصرف فيها بالحركة
ان يكون جزءا والمحسوس حكما ان نفس الفلك يجب ان يكون ناطقة اي
تحكم ولا حيوانية والحدس السليم يحكم ان يكون بها اشرف من نفوسنا او فاعل
نفوس الافلاك كما ستعلم في علم ما بعد الطبيعة اشرف من الفاعل لنفوسنا والفاعل
لنفوسها هو الجرم الفلكي اشرف من الفاعل لنفوسنا وهو البدن الذي لنا
ومتى كان كذا اوجب ان يكون نفس الفلك اشرف من النفس التي لنا ولو لم
يكن نفس الفلك ناطقة لكانت اما حيوانية او نباتية وعلى التقديرين يكون اخس من النفس
الانسانية وكون التي اخس من التي للنفس الانسانية من فاعل الاخس او فاعلها اخس
من فاعل الاشرف او فاعله ولو كانت نفس الفلك اخس من نفس الانسان
لكان ذلك اما لان فاعل نفس الفلك اخس من فاعل نفس الانسان او

او لان فاعلها او لو لم تكن ناطقة لكانت اخس من نفس الانسان وهو ممتنع قوله
تعرف من هذا انها ليست عنصرية فيبين بذلك ان الافلاك قوله فان
بسائطها لا تتصور ان يكون ذوات انفس والا لما احتاجت الى المزاج وهذا لا
بسائط العناصر لو كانت قابلة للتصرف النفس وقد مر انها احتاجت في تعلق
النفس بها الى حصول المزاج الحاصل لما تركب منها قوله ومركباتها لا بد
لكانت تنحل بالحركات وليس كذا اقول اعلم انه لما ابطل كون الافلاك بسائط
من العناصر البسيطة ذكر بعد ذلك انها ليست بعنصرية المركبة ودليل انها ليست
من العناصر انها لو كانت مركبة منها لكان وجودها لها ولكان من دوام الحركة
تحللها فما ساعد الحركات الى عدمها والتالي باطل فالمقدم مثله وبعد في
الشرطية ظاهر بعضي ان يكون هذه الحجة اقناعية لا برهانية وقد يرد هذا قدس من قوى
عنصر موجب للنفس وهذا البحث وان كان غير مناسب لهذا الموضع الا انه انما
ذكره تنبيها على ان الافلاك ذوات نفوس قوله وليست متحركة والا لا رجح
حركة مستقيمة ورطوبة ويبوسة لكانت عنصرية ذوات الكيفيات الاربعة وليست كذا
فاعلم ان هذا الشيخ صاحب هذا الموضع اليه وقد مضى الكلام فيه واما هو
تنبيه على ان الافلاك ليست بعنصرية المرتفع على ان لها نفوسا فهو في الموضع
وتقريرها انها لو كانت متحركة للامرين احدهما حدوث له الحركة المستقيمة والرطوبة واليبوسة
وذلك انها في حال الانخراق يكون متحركا على الاستقامة لا محالة وفي حال الانخراق ف
هي قابلة لاذا الوصل انها الفلك فان كان قبولها له بسهولة فيها رطوبة وان كان
بعسر فيها يبوسة ولما كانت الحركة المستقيمة لا تنفك عن الحرارة والبرودة لانها
ان كانت الى المحيط لازمها الحرارة وان كانت الى المركز لازمها البرودة وكان
لا معنى للعناصر الاربعة الا التي هي موصوفة بهذه الكيفيات الاربع لا جرم لزم ان
الافلاك لو كانت قابلة للانخراق لكانت عنصرية وليست كذا الكلام في
البحث المتقدم على هذا الذي دل لا تقبل الانخراق وبحث نعلم ان هذا الاشمل الا
بالكلام الصوري النوعية التي للعناصر فان الحركة المستقيمة لازم مساوي للكيفيس

وهذا امر ممتنع ويكون هذا الحدس في الافاضات الالهية **قال** والناس
مختلفون في الحدس فمنهم البليد الذي لا يفلح بالفكرة ومنهم من عنده الحدس كثير او
في الكم والكيف على غيره وليس حد تحت النوع فيجوز ان ينتهي في جهة الحد الى
اكثر المعقولات في زمان يسير ومن المعلم ومن بعض تعليم هذا يسمى قوة قدسية العقول
كما للانبياء والدرس [illegible] النفس [illegible] لاكتساب الاراء او العلوم [illegible]
القوة لتصور ما [illegible] عليها [illegible] والفكر حركة الذهن [illegible] المبادي ليستعلم
منها المطالب والحدس [illegible] هذه الحركة الى اقتناص الحد الاوسط من غير
طلب لكن والذكا شدة هذه القوة واما ما يشار اليه الشيخ من كلام في
الادراك الى العلم الاخير والله [illegible] كل [illegible] والى التوفيق **اقول**
قد علمت ان المقصود الى يوصل [illegible] الى ما الحد الاوسط [illegible]
الى الكسب بها بالعياس وهذا الحد الاوسط قد يحصل من غير المحصول [illegible]
بالحدس وتارة بالتعليم وسادن التعليم الحدس فان الاشيا تنتهي لا محالة الى حدود
استنبطها ارباب تلك الحدوس ثم اداها الى المتعلمين وكل من لم اول [illegible]
اداها [illegible] احوال [illegible] فلا [illegible] ان قد [illegible] من [illegible]
من طلب [illegible] فالعلم لوجود الحدس ضروري بعد الاحياء واما الذي
يحتاج الى اثباته لا مطلق الحدس بل الحدس القوي الذي [illegible] القوة
وكان الاشك في وجود الحدس فلذلك لا [illegible] اخلاه [illegible] الضعيف
والزيادة والنقصان كما كان لانهاية طرف النقصان الى من لا حدس له البتة
والذي لا [illegible] الفكر على ما [illegible] اصلا فكذلك [illegible] ان [illegible] في
طرف الزيادة الى من له حدس في كل المطالب او اكثرها والى من له حدس في اسرع
وقت واقصره وذلك الشخص هو الذي [illegible] القوة [illegible] الانقياد
بالمبادي العالية ومن الطرفين وسائط كثيرة [illegible] اعد [illegible] البليد
الذي لا [illegible] ابدا [illegible] الى طرف النقصان [illegible] منهم من هو
الحدس كثيره زاد في الكم والكيف على غيره اشارة الى الوسائط التي [illegible]

مد على طرف النقصان وما بعده يعني زيادة في الكم ان يحصل اكثر عدد حدوس
للحدود الوسطى ومعني زيادة في الكيف ان يكون اسرع زمان حدس من قوة
وليس حد تحت النوع فيجوز ان يقع من يدرك بحدسه اكثر المعقولات في
زمان يسير دون المعلم اشارة الى طرف الزيادة والسبب على وجوده [illegible] ان
[illegible] الوجود [illegible] الوجود في [illegible] الى الوجود [illegible] الحدس [illegible]
[illegible] الكلام وليس [illegible] الحدس [illegible] لا [illegible] الزيادة عليه اذ الامر
[illegible] ان [illegible] الى الامر [illegible] الوجود وان كان الامر [illegible]
في الاعداد والاشكال وليس [illegible] هذا الكلام [illegible] الوجود [illegible]
بل [illegible] الاستعداد [illegible] اكسب [illegible] كذا [illegible]
[illegible] وعدم [illegible] اكثر المعقولات [illegible] زيادة في الكم واشار [illegible] في زمان
[illegible] زيادة في الكيف [illegible] المعلم [illegible] [illegible] يحصل له اكثر المعقول
[illegible] مع التعليم والارشاد الى الحدود الوسطى فلا يكون [illegible] واما
[illegible] الحدس [illegible] هذه الحركة الى اقتناص الحد الاوسط من غير طلب [illegible]
ان الحدس [illegible] ما يحصل [illegible] طلب [illegible] لا يكون [illegible] الفكر [illegible]
ان هذا الاخص [illegible] الطلب الفكر [illegible] الطلب اصلا و
حصول المطلب الذي لا يكون [illegible] كل واحد منهما [illegible] الذكا شدة
هذه القوة [illegible] القوة [illegible] لانه اخص [illegible] العلم [illegible]
فان العلم الطبيعي [illegible] النفس [illegible] من حيث [illegible]
محرك للبدن [illegible] لان [illegible] الجسم من حيث [illegible] والثاني فان
نظر هذا العلم [illegible] النفس [illegible] ذلك انما هو بالعرض لا بالذات [illegible]
النفس [illegible] النظر [illegible] من حيث تعلقها بالبدن [illegible] العلم الالهي الذي
[illegible] الامور المجردة عن المادة [illegible]
[illegible] الادراك [illegible] الكلام [illegible] ان ذلك العلم [illegible]

[illegible]

ما سمح به الخاطر من شرح علم الطب من كتاب الملوكات ولمنزل البركات وعاده
الحركات حمداً لا يحد ولا يحصى ولا يعد ولا يستقصى وهو المسئول ان يجعل من
هذه الخدمة الظل الى ساعة عالم الباب والصناد الى الجعلى من سكن به دونه
الدنيا باركا ما يفنى ما يستبق وان يرزقني من الوصول اسمى المزيد من احسانه
وان يدخلني الخلود في الفردوس الاعلى من جنانه ويكون مع يوم الحساب حسبه علاله
وو سائل الاصعاب الى كرم جنابه ابد وال الحرام في مسعى بالرضا واليه
المصير وهو نعم المولى ونعم النصير والحمد لله رب العالمين
والصلوة على رسوله محمد واله اجمعين
تم عند محمد بن الشمس الجيلي
في شهر الصفر سنة ١٠٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

قال المصنف رحمه الله تبارك ربنا خالق النور ومبدأ الوجود وارزقنا
شوق لقائك في الصعود الى جناب كبريائك واجعل ذواتنا من الطاهرات
الكاملات في العارفات العابدات لملكوتك في الابد وصل على صاحب الطول
العظيم محمد هذا اسم الشروع في علم ما بعد الطبيعة من التلويحات اللوحية
العرشية لم اصنف فيها الا لنفسي ولمن يستفيد ولم انتج فيها ما استطعت ان اكتب
قواعد العلم الاول وعلى الله توكلت انه القائم على كل نفس [illegible] وكل باد
اليه اوبة كل [illegible] على اربعة [illegible] [illegible] دوائر [illegible] الامر
ويشتمل على الكل [illegible] **مقدمة** انه لما كان الامور منها ما لا يتعلق باختيارنا كالسماء
والارض ومنها ما يتعلق بها سمي العلم المتعلق بالاول الحكمة النظرية وبالثاني
الحكمة العملية [illegible] الحكمة [illegible] باعتبار ان الانسان يحتاج
الى معرفة الفضائل ليقتنيها والرذائل ليجتنب عنها فاحتاج الى الاول وباعتبار
معرفة مصالح يحتاج الى [illegible] تدبيره وكيفية النظام اللائق في
الواجب [illegible] المشاركة [illegible] باعتبار ان [illegible] المشاركة مع الناس
واهل [illegible] استنباط النوع الى الثالث والحكمة النظرية لما ان اقسام ما
يتعلق بامور [illegible] لواجب الحق والعقول [illegible] واقسام الوجود
المطلق [illegible] منها المادة [illegible] الاعلى [illegible] لتعلقها
سمي العلم الاعلى وموضوعه اعم الاشياء وهو الوجود المطلق ويبحث عن
اعراضه الذاتية واقسامه [illegible] العلم الكلي الذي فيه تقاسيم الوجود و[illegible]
الالهي وما يتعلق بامور يتعلق بالمادة [illegible] ولا يحتاج في فرضها [illegible]
الى مادة خاصة [illegible] الحكمة الوسطى وموضوعها الكم [illegible] المتصل
المتصل المقدس [illegible] المنفصل الحساب وما يليه والذي يتعلق بالمادة
[illegible] مواد خاصة [illegible] سمي العلم
الطبيعي وموضوعه جسم العالم [illegible] حركة وسكون [illegible] والخارج

يخرج الامور عن القسمين وكل من الثلثة واما ما تقاسيم فقد ذكرناها في التلويحات
تلك **اقول** انما قدم على هذا الفن ذكر تقاسيم العلوم ولم يقدم على الطبيعي
ولا المنطق لان موضوع هذا العلم كما تعرف هو الوجود من حيث هو موجود وفي
هذا العلم يذكر تقاسيم الوجود واحكام كل قسم منها ومن اعظم تقاسيم الوجود
في العلم الكلي [illegible] ان ياتي على جميع قواعد المنطق والالهي وغيرهما
تصير العلوم كلها علما واحدا وانموذج ذلك لما اذا قسمنا الوجود الى الواجب
الذات والى الممكن الذات [illegible] ذلك مباحث الحركة واذا قسمناه الى
ما يصح عند الناس والى ما لا يصح [illegible] مباحث الاتحاد واثار العقول واذا قسمناه
الى [illegible] المجرد والى [illegible] الجوهر الفرد وغيرهما وكذلك [illegible]
الى [illegible] يتعلق بالحكم [illegible] المنطق [illegible] الخاص الى التقاسيم الى
لما [illegible] الى المفصل لانه [illegible] واسهل في التعلم واعلم ان [illegible] ذكره
من [illegible] العلوم [illegible] العلم اما ان يتعلق [illegible] وجوده او عدمه او
والاول العملي والثاني النظري والعملي اما ان يختص بالانسان وحده او لا يختص والمختص
هو علم الاخلاق وغير المختص [illegible] مشاركة [illegible] المنزل فقط وهو علم تدبير
المنزل والثاني هو علم تدبير المدينة والنظري اما ان يكون علما بما يتجرد عن المادة [illegible]
في الوجود [illegible] فالذي يكون هو العلم الاعلى ويسمى ايضا بالعلم الكلي وبالفلسفة الاولى
وبعلم ما بعد الطبيعة وبالعلم الالهي والذي لا يكون [illegible] فقط
هو الحكمة الوسطى وتسمى بالعلم الرياضي ايضا والثالث هو العلم الطبيعي ويسمى ايضا بالعلم الاسفل
ومن [illegible] العلوم [illegible] ويكون علم المنطق من فروع علم الاعلى [illegible] اصل
في اصل [illegible] العلم اما ان يطلب لنفسه او لانه [illegible] العلوم او لا يطلب لذاته والاول	ل
هو المنطق والثاني اما عملي واما نظري على [illegible] فروع
العلم الاعلى [illegible] الوحي واحوال المعاد وقد ذكر [illegible] هذا الكتاب ومن فروع الحكمة الوسطى
علم [illegible] وعلم الجبر والمقابلة وعلم الحيل المتحركة وعلم جر الاثقال وعلم الا	ل
والموازين وعلم الالات الحربية وعلم المناظر وعلم المرايا وعلم نقل المياه وعلم الزيجات
والتقاويم وعلم [illegible] الالحان [illegible] اثنا عشر علما ومن فروع العلم

الطبيعي علم الطب وعلم احكام النجوم وعلم الفراسة وعلم تعبير الرؤيا وعلم الطلسمات
وعلم النيرنجات وعلم الكيمياء فهي سبعة علوم وقد عد فيها غيرها وكلها متشعبة من
العلم الاعلى هو اصل العلوم كلها وهذا القسم يعلم فيه من المسائل التي تختص بالحكمة
لا فائدة كما اشتغل في العلم الطبيعي بل اجتهد في تحقيق مرتبة العالي الى النهج
الحاكمة للحق واذا عرفت هذا فنقول ان كل الامور منها ما لا يتعلق باعمالنا كالسماء والارض
ومنها ما يتعلق بها ويسمى العلم المتعلق بالاول الحكمة النظرية وبالثاني الحكمة العملية اذ اولها
لا يتعلق باعمالنا ما لا يكون لقدرتنا تاثير في وجوده او عدمه وما يتعلق بها ما يكون
لقدرتنا تاثير في وجوده وعدمه فان وجود السماء وكونها كرية مثلا ليس باختيارنا
ولو اردنا عدمها او كونها على شكل اخر لم يكن لنا سبيل بخلاف الافعال البشرية فيما
يمكن ان نفعل وما لا نفعل فان تلك افعالنا توجد وتعدم بحسب اختيارنا وقدرتنا
على هذا فالغاية من القسم النظري حصول الاعتقاد اليقيني بحال الموجودات التي
لا يتعلق وجودها بفعل الانسان والغاية من القسم العملي ليس حصول اعتقاد ورأي
فقط بل حصول رأي واعتقاد في تحصيل ما لا بد للانسان ليكتسب به امر الخير وفي الكتب
النظري هو الحق وغاية العملي هو الخير ويقسم الثاني الى الحكمة الخلقية والمنزلية والمدنية وعلم
الى المدنية ويسمى سياسة المدن لانه ما يتعلق بالملك يسمى علم السياسة وما يتعلق بالنبوة والشريعة
ويسمى علم النواميس وقد اهمل بعضهم اقسام الحكمة العملية اربعة وليس ذلك بصواب فمن
لم يجعلها ثلاثة فقد جعل السياسة منها كالحكمة واحدة فانما قوله ما يتعلق بامور مادية اصلا
كالواجب الحق والعقول ونحوها واقسام الوجود المطلق الى الواجب والممكن منها المادة
ولكن لا على سبيل الافتقار اليها الطبيعيات يسمى العلم الاعلى فاعلم ان هذا العلم هو الذي
يبحث في الامور التي لا تفتقر لطبيعتها الى المادة الجسمية وهذه الامور على اقسام منها ما
ومنها صفات قائمة بذات كالاله الواجب الحق والعقول المفارقة والنفوس واما الصفات
فمثل الوجود والوحدة والكثرة والعلة والمعلول والكلية والجزئية التامة والناقصة والفصل
على قسمين ما يخالط المادة الجسمية وما لا يخالطها والقسم المخالط ليس مخالطا على جهة التقوم
ولا الافتقار فان وجود القسم بانفراده كالوحدة والكثرة فانها قد يوصف بها الاول
وبانه موصوف بالمجردات ولو كانا وانهما مفتقرين في المادة الجسمية لما وجد منفكا عنها

عنها الى ما كان يوصف بها الموجودات المجردة كالنفوس والعقول والعدم
بعضهم الحكمة النظرية الى اربعة اقسام بحسب انقسام المعلومات اليها فان المعلوم اما ان
يفتقر الى مقارنة المادة الجسمية في الوجود العيني او لا يفتقر والاول اما ان لم يتجرد عنها في الذهن
فهو الطبيعي والا فهو الرياضي والثاني ان لم يقارنها اصلا فهو الالهي والا فهو العلم الكلي
ولا مشاحة في التسمية كما عرفت وموضوعه اعني الاسفل هو الوجود المطلق
ويبحث عن اعراضه الذاتية واقسامه واعلم ان من الناس من زعم ان الشيئية اعم من
الوجود معللا بانها تصدق على المعدوم الذي لا وجود له في الاعيان بخلاف الوجود
وبانها تقال على نفس الوجود وعلى الماهية التي تعرض لها الوجود وهذا غلط فان المعدوم
الذي ليس له وجود خارجي هو موجود في الذهن فكما انه في الذهن موجود فيه وكذا انه ليس
بموجود في الاعيان هو ليس بشيء في الاعيان وصدق الشيئية على الماهية والوجود معا يصدق
الوجود الذهني على الشيئية والماهية المخصوصة فهو اعم منهما وبهذا تبين ان الوجود الذي
هو موضوع ليس المراد به الخارجي على الخصوص للتعميم ولا الذهني على الخصوص بل الوجود المطلق
كما ذكره صاحب الكتاب واراد بالعلم المتعلق بها احد العلوم المذكورة من اعراضه الذاتية ككونه
بانه واحد او كثير وبانه كلي او جزئي وبانه بالقوة او بالفعل فانه لا يحتاج في ان يكون واحدا
او كثيرا او كذا الى ان يصير رياضيا او طبيعيا بل لانه موجود عام وليس كذا اذا
وصف بانه مساو ومثلا فانه لا يمكن ان يوصف بالاول الا اذا كان كما ولا اذا وصف بانه متحرك او
ساكن الا بعد ان يصير طبيعيا وموضوعات سائر العلوم لا تبحث
عن وجود موضوعات تلك العلوم وانما يبحث عن وجودها في هذا العلم فيكون موضوعات
سائر العلوم كالاعراض الذاتية لموضوع هذا العلم ولهذا كانت اقسام الوجود المطلق
فمن جزئ المتصل المقدار ونحوها اراد بحثه علم الهيئة ليعلم بها الكم المتصل
لا الاجرام البسيطة العلوية والسفلية من حيث كمياتها وكيفياتها واوضاعها وحركاتها اللازمة
لها وقوله ومن جزئ المنفصل الحساب وما يليه الذي يليه العلم الموسيقى فان الحساب
العدد والموسيقى سطر النغم من حيث اعراض ذاته للعدد وقد بان ان الاقسام الاصلية
للعلم الرياضي على ما هو المشهور اربعة علم الهندسة وعلم الهيئة وعلم الحساب وعلم الموسيقى
وهذا الموضع نظر فان موضوع الحساب هو العدد وهو مما يوجد في الاعيان مقارنا للمادة
الجسمية فان المفارقات ان اعداد وهو مما يتصف بالموجود والعساكر او لما كان هو

اما واحد او متعدد فهو ما سطرناه في العلم الاعلى ولا نكران يحصل الحساب الذي
هو موضوع من اقسام الرياضي وعدّه على ذلك في نحو هذا الكتاب واثبات هل فيه
منها لانه لا يخل بامر منهم ولان العلم الرياضي غير مذكور في كتاب التلويحات وهو
ولا يخرج الامور عن القسمين وكل من الكلية يريد به التنبيه على وجه الحصر في انقسام العلوم
الى قسمي العملي والنظري وانقسام كل واحد منهما الى اقسام الثلثة المذكورة لانه اورد
الحصر وذكر تعريفاتها وموضوعاتها اقتصارا وحصرها كالمغفورة التي لا يكاد ان يتنبه له
ما حاج الى الكد [illegible] لتسخ **قال** التلويح الاول في بعض الفصول وان
الى المعقولات اعلم ان الوجود والشيئية من حيث معنيهما لا احسن ولا افصل لهما ولا
ولا لازم اظهر منهما فلا رسم والتعريفات التي تقسم الى فاعل ومنفعل او قدم وحادث
وايراد لفظ ما والذي ومن وهو وكم [illegible] تعريف لا حاصل له فان الا
[illegible] وحده الوجود ولا نعرف الاشياء مع اعتبار افادة او استعداد او سبق عدم او
لا سبقه فيكون كلها انما تسطالنا فيه لكن وهذه الالفاظ كلها اسماء الوجود وهاما
يراد به او اخص من اخذ التي في حدها اغلوطة فيهما فتصوره فطري لا حاجة له
الى شرح **اقول** مراده بالاربعة الاول الفاعل والمنفعل والعدم والحادث
وقوله [illegible] في حد الوجود يريد بالحد مطلق التعريف والاشارة لا فادة انما هو في
الفاعل فانه يعرف بانه الموجود الذي يفيد وجود شيء اخر واعتبار الاستعداد انما
هو في المنفعل فانه يعرف بانه الموجود الذي يستعد الوجود من غيره واعتبار سبق
العدم هو في الحادث فانه الموجود المسبوق بالعدم واعتبار سبق العدم هو في
القديم بانه الموجود الذي لا يسبقه عدم ويراد بالعدم فيهما عدم نفسه لا مطلق العدم
والا لكان الحادث المسبوق بالعدم [illegible] الا انها تصدق عليه انه غير مسبوق بالعدم
فيكون قديما وحادثا معا [illegible] في حد الغلط في هذه التعريفات وانما اخذ التي في
تعريفه [illegible] وتعريف التي بانها اخص [illegible] الفاعل والمنفعل اخص من الوجود وكذا القدم
والحادث لانه وكل واحد منهما من هذه اخذ الوجود [illegible] اخذ ما ذكر من الافادة
والاستعداد [illegible] اخص من مطلق الوجود ولا اخص [illegible] الاعم
قوله وهذه الالفاظ كلها اشارة الى ما والذي ومن وهو وكم [illegible] المراد [illegible]
هذه للوجود وهو كالذي كالمعاني الوجود او التي هو الذي يصح ان يخبر عنه [illegible]

مع كونه تعريفا للشيء بما هو اخفى منه لكون الوجود والشيئية اعرف من هذه الالفاظ وقد اخذ
في لفظ الذي والتي في مرادفة للوجود وكذا التي واما الذي هو من هذه الالفاظ اخص
من الوجود وكلها [illegible] لا يطلق الا على [illegible] يدل على وجود مخصوص
ما دام اخذت في تعريف الوجود فهو محض الخطاء قوله فتصوره فطري لا حاجة
له الى شرح قد يورد عليه بان تصوره فطري [illegible] بانه كذلك فطري الى
[illegible] التعريف [illegible] وجوابه [illegible] بعض العطر [illegible]
[illegible] بالبال [illegible] ان يكون ذلك بالحسبة تعريفا للمجهول ولا افادة علم
والتوجه وعلى هذا [illegible] ان هذه الاشياء التي منع تعريف الوجود والشيئية
بها قد يصنع تعريفها هو من هذا القبيل فانها تحصل لها تنبيه على التي او ان
ولعل من جعلها معرفة للشيء والوجود اراد به [illegible] هذا [illegible] وقال
مفهوم الوجود والشيئية لا يكون [illegible] فطريه تصوره استغنائها عن التعريف
قال والشيئية يحمل على الاشياء [illegible]
السارح سواء كان حدا او رسما
اقول علم ان الشيئية
ولا شيء [illegible] من المهيات في العقل [illegible]
من المعقولات [illegible] المعقولات [illegible] والتركيب
والكل والجزء [illegible] في الموجودات [illegible] الوجود
[illegible] من المهيات [illegible] معقولة كل واحد من هذه ان يكون
[illegible] الامور [illegible] العقل [illegible] على
المنطق [illegible] في الموضوع والمحمول وكذا [illegible]
على ان الوجود [illegible] الوجود ولا [illegible] الى كذا
وجوده من الفاعل [illegible] الفاعل [illegible]
احدهما صدق الاخر [illegible] اعم من الوجود [illegible] الوجود
والشيئية [illegible]
[illegible] التي
[illegible] الاعتبار عن
[illegible] الوجود

الواجب على ما اتى به فانا لا نجد الفعل يتوقف عليهما من حيث انه فعل جاز ان يحصل
الوجود فلنجوز باصل الشبهة وان لم نجز باصلها فلا نجوز باصله قلت انّ فيما
ساقه اذكرنا تحقيق ورفع هذا السؤال على وجه يزيل الاشكال

قال ولا واسطة بين الوجود والعدم واثبت بعض الناس مجهولات سمّوها الحال التي لا ثبت
على انواعها على انها لا موجودة ولا معدومة وسمّاها احوالا فغلط من الكلام
الغير معدومة عن الاذهان ولا موجودة في الاعيان فقال انه اذا كان السواد
معدوما فلونيته معدومة فانه اذا لم يكن السواد موجودا فلا تحقق لونيته فاذا
وجد السواد فلونيته ان تحققت بعد العدم فللموجود صفة معدومة توصف بها
هذا خلف وان حصلت صفة قالوا ان الوجود من هذا القبيل وفي الاشتراك
بالاحوال في الحيوان في الوجود اما انه في الاشتراك او ما به الافتراق وكل منهما غير
موجود ولا معدوم فليس في الوجود شيء موجود واذ علمت ان الصفة التي اما ان يكون
حاصلة له فهي موجودة اذ الحصول هو الوجود او لم تحصل فهي معدومة ولا شك
في الاسماء فما سموه اشياء هو ما سميناه موجودا وما سموه نفيا هو العدم

اقول الذي ذهب الى اثبات الواسطة بين الوجود والعدم هم جماعة من ارباب علم الكلام
من المعتزلة ابو هاشم واتباعه ومن الاشعرية القاضي وامام الحرمين على ما نقل عنهما
وكان ان ذكرنا اولا ما نقل عنهم في الاحتجاج على تصحيح هذه المقالة وثانيا نقض
في الاحتجاج وما لنا الاستدلال على بطلان ما ذهبوا اليه فمما احتجوا انه ان الموجودات
اشتركت في الوجود وامتاز كل منها عن الباقي بماهيتها المخصوصة فما به الاشتراك
غير ما به الامتياز موجود في الاشتراك فهما ما ذكر الوجود اما ان يكون موجودا
او معدوما او لا معدوما ولا موجودا ولا اول يلزم ان يكون للكل وجود وجود
لانه يشارك الموجودات في الوجود ويمتاز عنها بامر اخر ويلزم من ذلك ان يكون
لكل وجود وجود الى غير النهاية وهو ممتنع والثاني محال اذ الموجود يشاركه المعدوم
والتي لا يكون هي نقيضه فتعين ان الوجود ليس بموجود ولا معدوم ومن جملة احتجاجاتهم
ان السواد والبياض مثلا اشتركا في اللونية كما هو وامتاز كل واحد منهما عن الاخر
بفصل فالجنس والفصل ان كانا موجودين لزم قيام العرض بالعرض وهو لا يجوز و

ذلك ان كانا معدومين او احدهما معدوما والاخر موجودا فهو ظاهر البطلان
فانا نعلم بالاشتراك في اللونية ليس اشتراكا في مجرد الاسم ولا ان عدم صرف السواد
والبياض للمشاركة بالجنس في السواد والحركة ولو لا وجود ما به الافتراق لكان
السواد هو البياض بعينه فلم يبق الا ان ما به الاشتراك او ما به الامتياز او كلاهما
لا يوصف بالوجود ولا بالعدم وهو المطلوب وقد احتجوا ابسط ذلك على ان الاعراض
المعاني على كل واحد من الاعراض المعينة او صفة صنف كل واحد منه بالاعراض
لا معدوم ولا موجود وكذا الكرم في الاشتراك والحواس ان الوجود من الاعتبارات
الذهنية وكذا الاحساس من الفصول التي تقوم بها الماهيات البسيطة وكذا غيرها من الامور
العامة والخاصة كما تحقق ذلك في مباحث الكتاب على الاستقصاء وهذا الظاهر
فاسد بهذه فغلط من الكلام الذي هو معدوم عن الاذهان ولا موجود في الاعيان
وقد ساق في رفع شبههم بوجه اخرى الا ان جواب الجميع هو هذا ولهم في هذا الباب
كلام طويل لا يليق ايراده في مثل هذا الشرح واما ما استدل به صاحب الكتاب على
ابطال مقالتهم وان كان لوضوحه عند ارباب التحقيق مستغنيا عن الاستدلال فهو ان
السواد المعدوم مثلا لا يخلو اما ان يكون لونيته موجودة او معدومة لا جائز ان يكون
موجودة اذ لو تحقق لونيته حالة عدمه فهو في تلك الحال اما ان يكون شيئا على قاعدة
القائلين بشيئية المعدوم او لا يكون وعلى كلا التقديرين موجودة وجود صفة بلا ذات
لا مكانها بهذا السواد المشار اليه لكن اللونية حيث وجود ما هو ممتنع وان لم يكن
شيئا فكون ولا شيء ليس في الاعيان وصف فلونية السواد اذن معدومة حال
عدمه فاذا وجد السواد بعد عدمه فلونيته ان تحققت بعد العدم فللسواد الموجود صفة
معدومة من اللونية يوصف بها في الاعيان وهو ظاهر البطلان وان لم يتحقق بعد على
العدم بل حصلت على اي وجه كان بعد وجوده او لا معنى للوجود سوى ذلك الحصول
فعلى كل التقادير لا يخرج عن الوجود والعدم ومن اراد اشباع الكلام في هذا
فعليه بكتبهم وكتب مناقضيهم وهو الاصل الرابع وما هو الاشتراك
التي لا توصف بالوجود ولا بالعدم عند الزمهم صاحب الكتاب ان لا يكون
في الوجود شيء موجود اصلا اذ كل ما في الوجود اما في الاشتراك او في الامتياز

وكلامه محمول على الاحوال على رأيهم فكل ما هو الوصف ليس بموجود ولا معدوم
وهذا اصطلاح منهم لا مشاحة فيه ويدخل في السفسطة ولهذا اعاد صاحب الكتاب
النزاع في هذه المسألة الى خلاف لفظي او لا نقصد بعد هذا الرأي نزاع
محصل ونظر بعد ما نقصد بمفهوم الوجود والعدم على الوجه المشهور وهو ان
الشيء اما ان يكون حاصلا او لا حاصلا وهذا بين واما ما اثبتوه [illegible]
من الاشياء الخارجة عن النفي والاثبات فانما سارعهم في تفسير الوجود و
العدم بان كان حاصلا في موجود او هو الحصول مع المعنى موجود [illegible]
ان لم يكن حاصلا في معدوم اذ لا معنى لعدمها الا كونها غير حاصلة في الخصيصة اما
شاخصة في الاسما لا غير فانهم باعترافهم بان لا واسطة بين الاثبات والنفي [illegible]
ان لا واسطة بين الوجود والعدم بالمعنى الذي نقصده فان الذي سموه ثابتا
هو الذي نسميه موجودا او الذي سموه منفيا هو الذي نسميه العدم عندنا وبهذا الظاهر
ارتفاع النزاع وحصول الوفاق في المعنى دون اللفظ وهذه المسألة لا
تكرار الحاصل من موقع الاعتبار لكنها ذكرت لتكون بحيث [illegible] قدم
راجع الى الخصوص فيها كذلك **قال** وزعم اصحاب المعدوم الممكن
والممتنع هو المحال وان الممكن ثابت قبل الوجود [illegible] المهية المعدوم [illegible]
موجودة مع [illegible] وهو مبطل كلامهم [illegible] الوجود المعدوم
كما هو موجود في الممكن [illegible] من الصفات [illegible] الوجود [illegible]
وهذا [illegible] الذي [illegible] ان كان [illegible] الوجود [illegible]
الوجود موجودا او لم يكن [illegible] قبل الوجود [illegible] معدوم [illegible]
الموصوف [illegible] بالعكس **أقول** القائل بهذا [illegible] المعتزلة
[illegible]
[illegible] المعدوم الممكن [illegible] خارج الذهن [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] على المهية في الخارج واما المعدوم [illegible]
[illegible]
وكل [illegible] هذه المساواة [illegible]

واللازم [illegible] صدق هذه القضية ان كل ما ليس بمحال [illegible]
[illegible] بالوجود واحتجوا [illegible] ذكر
في الكتاب [illegible] على [illegible] وجه [illegible]
واشتراكهما على وجه لا اختصار [illegible] المعدوم [illegible]
فكل معدوم ثابت [illegible] المعدوم [illegible] المعدوم كطلوع الشمس غدا معلوم وكل
معلوم [illegible] طلوع الشمس [illegible] علم [illegible]
وما لا [illegible] علم [illegible] ولا [illegible] اخر وان كان المراد [illegible]
[illegible] المهيات في انفسها
[illegible] والحصل [illegible] وذلك فالمهيات
[illegible] في العدم الوجه الثاني ان الامكان صفة [illegible] المعدوم الممكن و
كل ما [illegible] فالمهيات الممكنة المعدومة [illegible]
لا امكان صفة [illegible] الامتناع الذي [illegible] والا لكان الموصوف
[illegible] الممتنع [illegible] احد المتنافيين [illegible]
واولى [illegible] الامكان [illegible] ان كل معلوم ثابت [illegible]
الممتنعات [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] واما الامكان [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] في الكتاب [illegible]
المعدومة [illegible] في العدم [illegible] في العدم [illegible]
[illegible] موجودة [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
واللازم [illegible] الممكن [illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] كل ممكن [illegible] المهية في العدم [illegible]
ممكن معدوم [illegible] الوجود [illegible] العدم [illegible] الممكنات [illegible]
المعدوم موجودا او [illegible] المهية في العدم [illegible]
الوجود [illegible] العدم [illegible] الوجود [illegible]

ان ذلك الاتصاف حكم على المحال ولانا نعلم قطعا ان ثابتات الصفات ليس بلا بد
ان يوصف بها وذلك التي اولا معنى لاتصافه الا بكونه او اذا كان ثابتا للماهية والوجود
واتصاف تلك الماهية بالوجود وكل ذلك يسبق العدم فيكون للماهية متصفة بالوجود في
العدم فيكون في حالة عدمها موجودة وانه محال وذلك ظاهر واما الطريق الثاني
فهو ان التخصص للعين المشار اليه بانه هذا لا يخلو اما ان يكون حصل وجوده ثابتا وهو مع
ثبوته غير موجود وهو هذا المعين المشار اليه او لا يكون حصل وجوده كذلك فان كان
الاول وجوده او وجود صفاته يتميز اليه في صحيح الاشارة [illegible] لزم ان يكون مشارا اليه حال
عدمه وكل مشار اليه موجود والحكم بهذا فالتخصص المعدوم موجود هف وان افتقر
الى وجوده او وجود ما له من الصفات [illegible] فيصح كونه مشارا اليه بحيث اتصافه في نفسه
[illegible] ان يصح الاشارة اليه وهو معدوم فيكون موجودا مع فرض انه معدوم لان
الماهية ووجودها او وجود صفاتها كل واحد منهما حكم [illegible] مع ان
الموجود ليس له وجود آخر والا لكانت حكمي [illegible] بانه اتصاف بعدم الكلام
[illegible] فلا يكون للفاعل بانه لا في الماهية ولا في وجودها ولا في
صفاتها ولا في وجود تلك الصفات وذلك جمع ما [illegible] المعطل عن الصانع تعالى
[illegible] ان يكون [illegible] الاشارة الى ذلك التخصص في حال عدمه كلها حاصلة فيكون مشارا
اليه في تلك الحال ولا يتصور ذلك الا وهو موجود فيكون حصل الوجود موجودا او لو
رجعوا عن مذهبهم في ان الوجود زائد على الماهية في الخارج وادعوا انه نفس الماهية لكن ذلك
لان الماهية اذا كانت ثابتة وهي نفس وجودها فوجودها ثابت [illegible] الالزام هذا ان حال
حصل الوجود [illegible] هذا [illegible] لم يكن كذلك حصل وجوده فان لم يثبت اصلا
[illegible] بطلان ان كل ممكن معدوم ثابت [illegible] ان ثبت الا انه لم يكن هذا في حال العدم
من حيث هو هذا لم يكن قبل الوجود ممكنا بل يكون الممكن هو ماهية التخصص لا من حيث ماهية
التخصص من جهة ما هو ذلك التخصص المعين بل من حيث ماهيته مطلقا وكلام [illegible]
ماهية الاطلاق [illegible] من حيث تخصصها [illegible] ولو كان ممكنا من حيث هو هذا لكان
[illegible] من حيث هو هذا او العدد [illegible] بانه من حيث هو هذا [illegible] عن ممكن من حيث
هو هذا او لم يكن ممكنا [illegible] وكلامنا [illegible] بطلان اذ لو كان واجبا
كان معدوما ولو كان ممتنعا لما وجد اصلا و[illegible] العيان على تعدد ان يكون

كل ممكن معدوم هو ثابت حالة العدم لاجرم كان ذلك باطلا وهو المطلوب [illegible]
[illegible] الطريقين [illegible] اخرى لم نذكرها في الكتاب [illegible] الاتضاح ما [illegible]
معانديهم [illegible] معانيه ولما ابطل مذهبهم [illegible] ان يقال المعدوم
لا بالمعنى الذي قصدوه بل بمعنى ان المعدوم في الاذهان ثابت [illegible] في الاذهان [illegible]
ذلك هو ان المعدوم في [illegible] موجود في الاذهان صادق [illegible] الموجود
[illegible] لا يتصور [illegible] في [illegible] هذا الكلام [illegible] على [illegible] بعض [illegible]
عليك اذا تاملتها **قال** تقسيم الموجود اما ان يكون في المحل او لا يكون في
[illegible] الاول [illegible] ان يكون [illegible] لا [illegible] موجودا [illegible] حالا وما فيه محله
لا [illegible] كون [illegible] الاشارة [illegible] للحصة [illegible] الحائط والكوز [illegible] الكل والسن [illegible]
[illegible] الاول [illegible] كون [illegible] في الكل [illegible] والذي [illegible] المحل [illegible] المحل
[illegible] موضوعا بالاعتبار [illegible]
[illegible] على المحل [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] موضوعا [illegible] على هذا او على [illegible]
[illegible] العرض والعرض [illegible] والصورة [illegible]
وما [illegible] العوارض [illegible] والعرض هو الموجود في
والجوهر هو الموجود [illegible] الموضوع سواء استغنى عن المحل اصلا او حل ولم يستغن عن المحل
[illegible] كالصورة واقسام الجوهر اربعة [illegible] الهيولى والصورة والجسم [illegible]
أقول [illegible] اقسام [illegible]
المقسم هو هذا المقسم [illegible] الموجودات الممكنة [illegible] اقسام [illegible] بالموجود
الذي هو مورد القسمة [illegible] وجوده [illegible] وهو الواجب الوجود لذاته
[illegible] ولولا ذلك [illegible] قسم الجوهر [illegible] الموجود
[illegible] الموجود [illegible] وجوده [illegible] او [illegible] الاول هو الواجب لذاته والثاني
[illegible] هو العرض [illegible] كان في محل مستغن عن الحال
[illegible] هو الصورة وان لم يكن كذلك [illegible] الجسم والاطلاع [illegible]
ان يكون [illegible] وهو [illegible] او [illegible] وهو [illegible] واما القسم المطلق

الكاتب فهو ان الموجود الذي وجوده زائد على ذاته او هو مراده بالموجود القائم
في المحل او لا في المحل والذي في المحل اما ان يستغني المحل في قوامه عنه فيسمى دون
الحال او لا يستغني فان استغنى سمي الحال عرضا وسمي المحل موضوعا وان لم يستغن
سمي الحال صورة والمحل هيولى وما عدا العرض جوهر بجميع اقسامه فهو الجوهر وهو اما جسم
او جزؤه او خارج عنه وجزؤه هو الهيولى والصورة والخارج عنه هو المفارقات
واذا عرفت هذا فعدله بكون كل من معانيه لا كثرته فاعلم انه اذا قيل كذا هو
في كذا فان له ثلاثة معان يحمله لا يجمعها جامع معنوي الا انه والكل يعمه عموم
في ... فيقال على ... او كذا ... يلتبس بعض ... لا اضافة مرادا بلفظ
في النسبة الباقية بعبارة النسبة الكلية فلا هو معول لا اشتراك فان معنى كون الشيء في
الخارج غير كونه في الكوز وغير ذلك من المعاني التي يقال عليها ذلك وقد يقال على
المجموع الحاصل الكون لا مساغ للحصر او الزام ولا يسمى ان هو مع الاشتراك والا ط
يحمل الكل او استعمال الزمان على التي هي استعمال المكان عليه ولا يتوهم انصاف الظرف
جامعة فان معنى الظرفية يحمله ايضا فليس ظرفية الزمان كظرفية الحائط للوتد واذا كان
لفظ في محتملة المعاني فاذكر بعدها من الشيوع وغيره لا يكون لمن يكون مستعملا مجازا او
مجموعه او اللفظ المشترك بحصر في كل معانيه بدون لفظ او جمعه ولا يكون مما
فاصل معنوي بعد العام المعنوي حتى كان او غيره فالغرض المذكور في موارد
لفظ لا هو اصل معنوي بكونه مساعدة معانيه بجامعة له بالكلية كما سلم سوى ما ذكر لا
جامع ولا قسم هو حالا وما فيه محلا فاعلم ان الحال هو المحتاج بالكلية غير كما سلم
انه يمكن ولا قصد بالشيء والمحل بالجامعة من هذا له وقد عرف معنى المحل وما ليس في
المحل بعبارة اخرى فعل الموجود اما ان يكون مختصا بشيء اختصاصا ناعتا بحيث يكون الاشارة
الى احدهما اشارة الى الاخر تحقيقا او تقديرا او هو مع ذلك بانعت له او لا يكون فان كان
سمي الناعت حالا والمنعوت محلا والذي يكون كذلك فهما من الحال والمحل اللذين عناه
الاشارة الحسية والذي يكون كذلك بعدوا من الحال والمحل اللذين لا يعنيا ولما فيهما ولم
يكن الاشارة مساوية لهما في الحالة لو ساويهما كما تقدم ان الى احدهما يكون الاشارة بالكلية
لا احد فوقه وهو مع لا اخر اخرى كون الاشارة في الخصمة الغريب الحائطة الحر في الكل

ان الاشكال

ط

لما

الكل والشيء في الزمان والمكان بالعدد الاول يريد ان العطف في بعده المقابل الاصدق
صحابه الشيوع المذكور الذي ضرب به الغفلة اولا وذلك نظير الشامل وهو الذي يحمل
الكثير والكل بالعدد الثاني يريد ان الاكثرية احرز واعم مثل كون اللون في السواد والحيوان
في الانسان فانهما اعم الحيوانية واللونية سابقان في السواد والحيوانية للانسان فلذلك
اعم اللونية ولا ليس نسبة التي يحملها اليه احوال من جهة ملكه فقد الشيوع في الاخراج فيه
الكثير في الكل بل احرز العدد المذكور بانا وهو لا كثرة ضمه وقد علم ان يقال انه انما
الى كافة الشيء ولم يعمل حرامه لان مورد الغير هو الموجود الخارجي لا الذهني ولا ان فيهما
وسعهم ان السواد في الخارج ليس مركبا لونه ذي اخر وكذا الانسان ليس مركبا من
الحيوان ام هو المجموع او على هذا كل مركب من جنس وفصل وهو ان الجنس والفصل من
من الموجود في الخارج واراد الاجزاء بهما الاجرام حصلهما كالحجر ولم يحصلهما حرام الجسم بعد ا
هو العائد حيث ان لم اجد في ذي حركته ولا كسب غيره فان لم يكن قصده ذلك فقد
من زيادة وحصل اشكال بعده اخرى بالنسبة على الشاهد والمحور وكان وقفت على حكمه لا اسرا
والمطارحات في ما دل انه لم يقصد بالغاية المذكورة كل تسع لفظ يتقدم عرض الى
فيقتضى الى على فائدة قوله والذي هو في المحل مما يستغنى المحل عنه في قوامه فيسمى دونه
مالا يستغني الاول يسمى عرضا ومحله موضوعا والثاني صورة ومحله هيولى فعنى
انه لا قسم المقصود الى حال المحل والى ما ليس في المحل ثم بعد ذلك كل واحد من الحال والمحل
قسمين فقسم الحال هو العرض والصورة وقسم المحل هو الموضوع والهيولى ومن ان المحل الذي
هو المسمى بالموضوع وان المحل الصورة هو المسمى بالهيولى وفسر العرض بانه الحال الذي يستغني
المحل ويقوم المحل دونه وذلك كالسواد في الثوب فان الثوب يقوم بدونه بل يستغني عن السواد او
يعرض في بعده ان السواد هو الكامل السواد لا لازما وانما يكون في فسر الصورة بانها الحال الذي لا
يكون في محل كذلك كالصورة الجسمية في الهيولى وعلى هذا فالموضوع هو المحل المستغني في قوامه
عن الحال وبقي الهيولى هو المحل الذي لا يستغني عنه قوله وان كل المحول قد يقال على المحل كل
بالنسبة الصورة العرض الحاصل بعده وبالنسبة الى الحاصل الذي موضوعا فيكون في الصورة
على هذا وعلى اعتبار العرض فيها ان كل واحد من لفظ الهيولى والموضوع وان كان يقال
بالمعنى المساوي للاول فقد يطلق ويراد به معنى اخر فالمعنى الاخر الذي يطلق عليه لفظ الهيولى هو

ق

ك

+

الاضافة بلا

المحل الذي شأنه أن يحصل فيه صورة إذا اعتبر نسبته إلى تلك الصورة ولم تكن حصلت
بعد كالجسم الهوائي الذي شأنه أن يحصل فيه الصورة المائية إذا لم تكن الصورة المائية قد
حصلت له كان اعتبار ذلك الجسم بالنسبة إليها قابلا ما دام لم يعتبر بالنسبة إلى الحامل له
إلى الصورة الهوائية أو إلى الصورة المائية ولكن بعد كونها حاصلة له لا قبل حصولها
فإنه يسمى بهذا الاعتبار موضوعا وبهذا يسمى أي لفظ الموضوع واقعا بالاشتراك
على هذا المعنى وهو اعتبار المحل بالنسبة إلى الصورة الحاصلة أو على المعنى الذي
يسمى وهو اعتبار المحل بالإضافة إلى العرض الذي هو عبارة عن الحال الذي يستغني
عنه المحل في قوامه قوله والعرض لا يعتبر جواب ما هو والصورة تعتبر وأيضا يوجد
أسود أبيض وما صار شوا وعدمه يعتبر الجواب عن الأول ويعتبر في الثاني
معناه أنه لما بين أن العرض والصورة إن أراد أن يبين الفرق بينهما من حيث الحكم و
هو أن العرض لا يعتبر جوابا عما هو فإن الثوب مثلا إذا سئل عنه بما هو كان الجواب
في حالتي كونه أسود وأبيض واحدا والصورة تعتبر في جواب ما هو كما إذا سئل
عن الجسم المائي بما هو لم يكن الجواب عنه معارضة الصورة المائية إنه هو الجواب بعد
معارضتها ومعارضة الصورة الهوائية وفي هذا الموضع نظر وهو أن المرآة إذا عملت
سيفا لم يتبدل إلا الأعراض كالطول والحدة ومع ذلك فإن جواب ما هو بعد
وعلى هذا أن يرد ما اصطلح القوم من حد الجوهر فيلزم أن يحل الصورة معنى جواب
ما هو وليس كل الأعراض كذلك بل منها ما يعتبر ومنها ما لا يعتبر ولعل صاحب
الكتاب لما كان من مذهبه أن الصورة بعض الحال المقوم لما حل له موجودا أو لم
وجودها كما نقل أورد كلامه فيه أو بعضه فيما بعد وكان كل ما سمي بالصورة يكون
قبل الأعراض عنده أراد أن يميز هذا الكلام من ما سماه القدماء صورة وليس ما يكون
عرضا وإن كان ما عرف العرض بما لا لما صادقا عليهما قوله فالعرض هو
الموجود في الموضوع والجوهر هو الموجود لا في موضوع سواء استغنى عن المحل
أصلا أو حل ولم يستغن المحل عنه كالصورة فاعلم أنه لما قسم الموجود إلى الحال في المحل
وإلى ما ليس في المحل وقسم الحال في المحل إلى عرض في موضوع وصورة في هيولى ثم
بعد ذلك أن كل ما ليس في موضوع اصطلح عليه بالجوهر فينحصر الموجودات الممكنة

الممكنة كلها في الجوهر والعرض وقد علمت أنه يحتاج أن يقيد الموجود بالذي وجوده
في نفسه ولما كانت الأقسام ثلاثة وكان العرض أحدها لا جرم اندرج تحت الجوهر
القسمان الباقيان وهما ما ليس في محل أصلا والصورة الحالة في المحل المسمى بالهيولى
وهو الذي لا يستغني عن المحل فيه وفي اصطلاح الأولين أن الجوهر هو الموجود لا في محل
والعرض هو الموجود في محل وأرادوا بالموجود ما هو خارج الذهن إذ كل ما هو في
الذهن فهو في محل قوله وأقسام الجوهر أربعة جسم وأجزاؤه الهيولى والصورة والمفارق
عن كل الأقسام الثلاثة المفارقات فاعلم أنه أراد بالجسم لا مطلق الجسم بل الجسم النوعي
لأنه مركب الجسم المطلق والهيولى والصورة نظر فقد نبهت عليه أو لكنه علمه ولهذا
ذكر الصورة بلفظ الجمع دون الهيولى إذ الهيولى الأولى على رأيهم مطلق الجسم فيكون
مشتركا بين الأجسام النوعية كلها وأما الصورة فهي كثيرة ومحلها والأولى أن يكون قسم و
المفارقات فقد جرت العادة أن يقسم إلى ما له تعلق بالأجسام من طريق التدبير والتصرف
وهو مستكمل بالجسم وهو النفس وإلى ما لا يكون كذلك وهو العقل المجرد وعلى هذا يكون
الجواهر خمسة الجسم النوعي كالماء والهيولى التي هي مطلق الجسم والصورة النوعية والنفس والعقل
ولكن أن يعلم أنه أنسب وهذا ما هو المشهور فإنه لا يرى أن المخصصات النوعية للأجسام
جواهر بل هي عنده أعراض إلا في العناصر مثل الرطوبة واليبوسة والحرارة والبرودة وأما
السماويات فهيئات أخرى ولزم من هذا المعنى بحث طويل ومباحثه كثيرة ذكرناها في شرح هذا
الكتاب وربما اقتضى الحال أن نذكر منها شيئا فيما بعد قوله فلم يخرج عن هذه الأقسام
إنه إما جسم أو أحد جزئيه أو خارج عنه بعد ذلك التثنية على وجه الحصر الجواهر في الأقسام المذكورة
وهو ظاهر **قال** ومن خاصية الجوهر أنه ليس له ضد على اصطلاح الحكماء فإن
الضد عبارة عندهم عن الشيئين المتعاقبين على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف و
الجوهر لا موضوع له وإن نقل لفظ الموضوع إلى المحل فبعض الجواهر كالصور لها ضد
أقول أشار باصطلاح الحكماء عن المصطلح العام فإن الضد عند العامة هو
المساوي في القوة إذا كان ممانعا واعلم أن الجوهر إما أن يعنى به ما ليس في محل كما هو
مصطلح الأولين أو يعنى به ما ليس في موضوع كما هو مصطلح من تأخر عنهم فعند هذا الاصطلاح
والضد على مصطلح الحكماء فإنه يطلق على الذات المتعاقبة لذات أخرى على موضوع

واحد والكم فلا وهو علتها غاية الخلاف وبأنه يطلق على هذا المعنى ولكن هذا لفظ
الموضوع بالمحل وقد يطلق على المعنى المذكور من شرح حدوث غاية الخلاف
منها ايضا هو قال المعاني اربعة وقوله عن واحد كسائر كلهم منه بكل واحد من بياض
اداتي واحد منهما والا لم يكن السواد مجتمعا او لم يكن الضد مجموع ذاتي بل
سواد واحد واداة وهذا علم ان الجوهر المصطلح لا وليس له ضد
معانيه لا رفعه ولم يذكر ذلك في هذا الكتاب واما الجوهر بالمعنى الاخر فقد يفصل
وهو اما ان اردنا بالضد ما يعاقب على موضوع سواء اشترطنا غاية الخلاف
او لم نشترط فليس له ضد بهذا المعنى لكونه لا موضوع له وان اردنا به ما يتعاقب
على المحل مع اشتراط غاية الخلاف كان بين الصورة المائية والصورة النارية
ولم يكن بينهما وبين الصورة الهوائية مثلا تضاد وليس بينهما خلاف في الغاية
وعدم اشتراط غاية الخلاف فبين هذه الصور كلها وما يجري مجراها تضاد لا محالة
هذا على راي من يثبت الصور الجوهرية او على تعدد صورها واما على راي من نفاها فهو
راي صاحب الكتاب فكل الجوهر لا ضد له مطلقا **قال** ومن خاصة الجوهر
ان يقصد بالاشارة الحسية كالاجسام ولا يوجد هذه لغيره وان يقصد بعض الضد من
لغيره في شيء وفيه هذا البحث عن بعض الطلب الكاذب صادق غاية لغير لا
لا لذاته **اقول** انما قصد بقصد الاشارة بتعيينه الاشارة اما ان يكون
حسية او عقلية فان اريد بها الحسية فالمفارقات هي العقول والنفوس الناطقة لا
يقصد بالاشارة الحسية المقصودة بها هو الاجسام الجرمية وان اريد بها العقلية فالحكم
الحق لا شك ان الاشارة عقلية بقصد صاحب الكتاب بها هو
الحسية لبعض بالحسية للاجسام وهذه الخاصة بالجسمانيات ان الحكم الكلي وهو الذي
لا يوجد الا في الذي ان لم يكن جوهرا فكونه في محل يتعين به هو النفس فالامر ظاهر
وهذا هو الذي اجابه المصنف وصرح به في شرح هذا الكتاب ان كل جوهر فهو
فكله لا يمكن ان يشار اليه الا بالاشارة العقلية لا الحسية كوني كل الجواهر جواهر
هو الراي المشهور واحتجوا عليه بانه لو كانت الجواهر عارضة في الحسية والتحقيق كما
كانت دائمة للجهة فانها الكلية جوهر وايضا لو كان هذا جوهرا لانه يريد ما كان

ولا لازم لها والتالي باطل فالمقدم
مثله فالجوهر الذي ليس بجسم ح

كان بعد وجوده او ليس كذا واحاطوا عن حلول اهل المليس عنهما ان الجوهر هو الذي
الي اداة وحدث في الاعيان كانت لا في موضوع كعقولنا المغناطيس الذي في الكف له
يحدث الجديد بعد ما اذا كان لا في الكف يحدث وان لم يكن في الحال حادثا الكل في وجوده
واجاب صاحب الكتاب بان الا شاك الذي في الاعيان لو انه الجوهر بداية عرض لها الا انها
الذهني بما ركالا في الجسم بل هو مثال جسميه فلا يلزم من حكم الشيء حكم مثاله ولا بالعكس
ولهذا اما ان الاشارة لا لمن لا يشكل في العوض وهو مثال الشيء والكلام مع عدو الفرض
من حكم احدهما حكم الاخر للزم استغنا المثال عن المحل كاستغنا الخارجي او افتقار
الخارجي الى المحل لافتقار مثاله اليه وكلا الامرين باطل والتمثيل بالمغناطيس من مطابق او
المغناطيس الذي في الكف مع هو بعينه في الكف فيجب ان الكلاب الصور الذهنية فانه لا يصير
من بعينها خارجة وقد ان الحصص كل حبات لا الاشارة الرابع واحد على كلا الراي وما لم
يكن من ضرورة هذا الموضع تحقيق الحق فيهما لا جرم اهمله وقوله ولا يوجد هذه لغيره
من ان هذه الخاصة من القصد بالاشارة الحسية لا يوجد لغير الجوهر الذي هو جزء من
الاجسام واما ما عدا الجسم الحسي من الجواهر ومن الاعراض فلا يوجد هذه الخاصة له اما
الجسم الكلي والجوهر المفارق فقد مضى الكلام فيهما واما الاعراض فمن ما سواها المحسوسات
فيها تقصد بالاشارة الحسية لذاتها بل ولكن كيفما ان العرض انه لغيره فلا يقصد
بالاشارة الى موضوعه فان قيل المعلوم ان خاصة الشيء لا توجد لغيره كما العادة في
فكيف ذكرت قلت جاز ان الكون وكيف كذا ان حكما بان قصد الاشارة كانه خاصة للجوهر
بالنسبة الى الاعراض كذلك خاصة للجسم الحسي بالنسبة الى غيره من الجواهر او خاصة بالنسبة الى
كل ما عدا من الاعراض وباقي الجواهر وان سلم انه تكرار فهو تأكيد مستغنى عنه
ان العرض الحسي المحسوس كالسواد الذي وهذا الحكم بعض بالاشارة الحسية وجملة على الاول
اولي واحسن وقوله وان يقصد بعض الضد من لغيره في كلها هذا خاصة اخرى للجوهر وتخصيص
بالبعض لكون الجواهر العقلية لا تعد اصلا لا التي بغيرها النفوس بلا اشارة بعد اصلا فيها
وملكاتها وامثالها ولا الاجسام فانما يقصد فيها من الاعراض من يريد معرفته البعد الذي هو
باعتبار الصفات المعرفة لا يخرج لاعتبارات الخارجية ولا ان جهة يعرف وانها
ولا يصح هذا بالسطح الا سواد اذا الشخص لكونه صا وقد قيل الضد لا في العالم

اما نفس الحمرة لا ذلك السطح ولا يصح ايضا لكون اللون المطلق يصح ان يكون سوادا
وبياضا فان محله اما هو بعينه ممكن سوادا او بياضا مثلا ولا يمكن انسلاخ احد
الفصول عنه مع بقائه لا بالحال ولو سلم فانه يتعين لا من جهة الذات بل من جهة ما
او اطلقنا ان يبدأ في الدار رجال فلم يكن فيها فان ذلك الظن في تلك الحال كاذب
لا محالة فاذا استمر ذلك الظن الى حين حصول زيد في الدار فان ذلك الظن ينقلب
الى الصدق الذي يوجد بعد تغير المظنون في نفسه لا الذات الظن فانه لم يتغير في نفسه
صدقه لم يكن بل تجدد سببا امر خارج هو المظنون **قال** وكل موجود في
الموضوع اما ان يتصور ثباته او لا يتصور اصلا وهذا هو الحركة كما في الكيف او
في الكم او الوضع او المكان وقد سبق [illegible] ما يتصور ثباته فاما ان يعقل ماهيته دون
القياس الى غيره او لا يعقل الا بالقياس الى غيره وهذا هي الاضافة كالابوة والبنوة
ونحو ذلك فان كل منهما وصف وجودي ثم ربما تحقق للاضافة بعد ضمن كالاب
وان كان ليس المضاف الغير البسيط وكالمعلوم والعلم فان العلم صفة ذات حقيقية
فكل لا من حيث كونها معلوما [illegible] او لا بل هو المضاف الحقيقي البسيط سواء
العلة فقيل انها لا بد ان يكون قبل المعلول وهذا الحق اذ العلة لا يعقل مفهومها الا مع
واذا لاحظ لا عليه [illegible] ما يحمل على العلة مقدم على وجود المعلول لا مع
العلة والمعلول وهذا حالهما والمضافان متكافئان واذا اشتد [illegible]
انه احد المتضايفين فاخرج الى الحد لاضافة وانظر الى انها وضع ماذا النص موضوعة
ومرجع ماذا [illegible] المعاكس عليه [illegible] جميع المقولات
او اشتد او هيئته ولكونه **اقول** لا يكلف الجوهر الذي هو الموجود لا في موضوع
فكل الان في قسمه هو العرض الذي هو الموجود في الموضوع وقسم الى ما يتصور ثباته
والى ما لا يتصور ثباته وهذا الثاني هو الحركة وقد سبق ذكر اقسامها وتعريفها واحكامها
في العلم الطبيعي واما القسم الاول وهو الذي يتصور ثباته فقد قسمه الى ما يعقل ماهيته دون القياس
الى غيره والى ما ليس كذلك والثاني الذي هو الاضافة واخر الكلام في الاول الى [illegible]
وفي الاضافة ههنا لانه الحاصل البحث الاول في الصورة [illegible] وما اورده من انها
لا يعقل الا بالقياس الى غيره [illegible] لانه موقوف عليها

الا كان ذلك [illegible] يعقل [illegible] القياس الى الغير لا بعينه الا الاضافة [illegible]
ان يعقل [illegible] الاسم لا يحسب [illegible] واذا قيل الاب يضاف الى الابن [illegible]
مفهومات [illegible] الاضافة [illegible] الابوة [illegible] وهو من الاب المجموع المركب
من الموضوع مع العارض فالعارض هو الاضافة التي [illegible] ويسمى الاضافة [illegible]
واما الموضوع كالاب [illegible] ليس بمضاف بل له وجود جوهري [illegible]
الاضافة عارضة له [illegible] وليس من العوارض اللازمة بل قد يمكن موجود واحد
من غير ان يكون لا [illegible] بعد ذلك [illegible] الابوة [illegible] على انها امر زائد على
[illegible] لانه [illegible] المجموع المركب من اللاحق والملحوق
الغير البسيط وليس هو المراد بالاضافة المذكورة [illegible] لاضافة [illegible]
من اقسام العرض [illegible] المجموع من حيث هو مجموع ليس بعرض بل هو جوهر مع عرض
[illegible] بالغير البسيط [illegible] المضاف المشهور [illegible] المعلوم والعلم
فان المعلوم له ذات [illegible] كالسماء والسواد [illegible] عرض لتلك [illegible]
او [illegible] انما صارت معلومة باعتبار كونها [illegible] الذات [illegible] معلق
[illegible] الاضافة [illegible] من حيث كونها معلوما او انها [illegible]
مع عروض الاضافة [illegible] المعلومة [illegible] الاضافة اذ
المجموع [illegible] والاضافة [illegible] المجموع المركب منها ومن [illegible]
وكذا العلم فان [illegible] عرض لها الاضافة الى المعلوم والمضاف الحقيقي البسيط [illegible]
لاضافة العارضة [illegible] المقصود وهذا الموضع [illegible] الثاني المضافان [illegible]
[illegible] احدهما الامع [illegible] على هذا [illegible]
[illegible] ان العلة والمعلول متضايفان لا يعقل [illegible] الامع [illegible]
[illegible] مع [illegible] بتقدم العلة على المعلول [illegible]
[illegible] فان العلة ذات [illegible]
[illegible] عرض له اضافة [illegible] العلة [illegible]
له اضافة العلية [illegible] المعلولية فالتقدم انما هو [illegible] العلة لا من
حيث عليتها والتاخر انما هو [illegible] لا من حيث معلوليتها واما العلة والمعلول [illegible]

احدهما

المضافان يجب تصادقهما في الوجود لا يتقدم احدهما على الاخر فالمتقدم والتاخر للوجود
والمعية للعارض. البحث الثالث المتضايفان متعاكسان اي المضاف الحقيقي لا بد
له من انعكاس بالتكافؤ والمركب ايضا لا بد له من التعاكس اذا اخذ المتضايفان معا لكن
كما يقال الاب اب للابن والراس راس للحيوان فانه لو قيل الراس راس لذي
الراس لانعكس ولا للانعكاس قد يحتاج الى حرف كالطويل والقصير وقد يحتاج اليها
كقولنا العدل عدل للعبد والعبد عبد للمولى وكقولنا العالم عالم بالمعلوم والمعلوم
معلوم بالعالم وبالجملة واذا اشتبه عليك ما يعاكس اليه احد المتضايفين فارجع
الى حد الاضافة واطرح الا بهما وضعه ما دام الحد محفوظا وقد رفع ما دام [illegible]
رفع فيعرف ما [illegible] المتعاكس عليه [illegible] ذلك الموافق [illegible] فانه لا يحتمل كل
الا ما لعله الا الحيوان ولا الناطق ولا ما يصدق العام [illegible] ولا [illegible] كذلك
الاب فعلم ان الحد هو المتعاكس [illegible] المتضايفين امر ليس [illegible] كالابوة
ولا الابوة [illegible] الاضافة بينهما واحد وليس كما قيل احدهما [illegible]
عن الاخر وليكن هذا [illegible] البحث الرابع الاضافة توجد في المقولات
المشهورة كلها اما الجوهر كالاب والابن واما الكم كالطويل والقصير في المتصل والكثير
والقليل في المنفصل واما الكيف كالاحر والابرد واما الاضافة كالابعد والاقرب
فهذه اضافة عارضة لاضافة اخرى واما الاين كالاعلى والاسفل واما المتى كالاقدم و
الاحدث واما الوضع كالاشد انتصابا وانحناء واما الملك كالاعرى والاكسى واما
الفعل كالاقطع والاصرم واما الانفعال كالاشد تسخنا وتبردا [illegible]
اشارة الى الاضافة العارضة للكم [illegible] المساواة [illegible] في الكم [illegible]
[illegible] للاضافة [illegible] فان [illegible] في الكم [illegible]
[illegible] من الواحد [illegible] الاضافة [illegible] الواحد [illegible]
[illegible] بالكيف [illegible]
[illegible] في النوع [illegible] عن ذلك [illegible] الاضافة [illegible]
[illegible] على الحصر هو علة
قال والذي يتصور ثانيا يعقل لا دون اضافة
فاما ان يحصل بتصوره دون اعتبار ان يوجد التحرز وعدم التحرز [illegible]

[illegible] او يحصل بتصوره موجبا لذاته بعد ما اسما [illegible] الكم وهو ما لذاته يقبل
التجزي واللاتجزي والتساوي واللاتساوي والمساواة والمعاودة [illegible] الكم يوسط
سوال [illegible] الكم هذه ولا يتوقف [illegible] هو ان يعلم هذا [illegible] واحدا
[illegible] ليس [illegible] ان يخطر [illegible] متصلا [illegible] ان احط [illegible] العامة [illegible] الكم
[illegible] السطح والصورة [illegible] المنفصل احتاج الى الحجة [illegible] يحصل [illegible]
[illegible] والحكم [illegible] المنفصل [illegible] الا ساية [illegible] الفعل
[illegible] الا الذي [illegible] الكم [illegible] اشهر [illegible]
[illegible] اسم [illegible] اوسما كيف والعوارض من المقولات لا جنس لها فلا فصل فلا حد
قوله والذي يتصور ثانيا يعقل لا دون اضافة
[illegible]
[illegible] الاضافة [illegible] الا بالقياس الى غيره الا
[illegible] الاضافة [illegible] البحث [illegible]
[illegible] بالفعل [illegible] الكم [illegible] بالفعل وعدم التجزي [illegible]
[illegible] بالفعل [illegible] الكم [illegible] بالفعل وان لم [illegible] بالفعل
[illegible] عدم التجزي [illegible] الكم موجبا له فالاول ان يعد
بالفعل مع اضافة [illegible] بالكم [illegible]
[illegible] موجبا لذاته [illegible] الكم بالعرض [illegible]
[illegible] الكم [illegible] الكم [illegible]
[illegible] العارض [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] الدارة [illegible]
[illegible] المساواة [illegible] التساوي [illegible]
[illegible]
[illegible] بالعرض [illegible]
والتساوي واللاتساوي والمساواة [illegible] المعاودة [illegible] الكم [illegible]
[illegible] الكم [illegible] يتوسط الكم [illegible]
التجزي والقطع والفصل [illegible] المادة [illegible] التجزي [illegible] الكم [illegible]

بان الذي يستلزمه هو التحرير بمعنى القطع ولا التسام بالفعل واما التحرير بمعنى ان يثبت ان
سوسم في امر من عرض هو من خواص الكم والصاقه ثم بحر ان يكون المعد للماد لقبول القطع
والفصل والكم يقبلها بتوسط المادة فان كان معنى المصحح او لا يتسع ان الفعل المصحح للا
امر العادة بالعرض بالوصف فوقه عرف الكم بهذه ولا نعرف الا انه يريد ان الاتصور
التحرير والسام والمساواة وما لا يهما الا من الاكبر والاقسام والتفاوت التي
هي عبارة عن اللامساواة الاول تصور الكم فلو عرفنا الكم بهذه الاشياء التي لا
الاتصور بصورته لكان ذلك تعريفا دوريا وحاصل الجواب انا نسلم ان هذه الاشياء ان
يكون معنى قابلية الكم لا على وجه التجريد ولا على وجه الرسم واما هو تنبيه بحسب الاسم واذا
عرفنا بهذا المعنى اندفع الدور الذي الزمه فان هذه الاشياء وان كانت سببية الكم الا انه يكفي
منها الا يلزم من تصور كل واحد منها تصور معنى الكم على سبيل التفصيل ان العلم
بمعرفة عدا ما هو اولى بعرفه فانه ليس كل ذلك بالطبع بالذات متصلا كما ذكرت في علم
المنطق وانكار الا ان لا الحصر حلا ومن اشتغل ما نعلم حله ولا نعلم تفصيلا العسوسا
والصور باللذين سوهم بها الحكم ان مطلق الحكم على ان من شبه تصور السطح واما
الحكم المتوقع على ما هو متوقف عليه ان علمنا حله فانا لو علمنا ما علمنا الحكم الذي معناه
تصور الكل بدون تصور اجزائه واما انا لا نعلمها تفصيلا فلانا لو علمنا كما كذلك
لا احتجنا في اثباتها الى اقامة حجة بل كان مجرد تصور الحكم والعلم بوجوده كافيا في العلم
فان قيل انا لو اردنا الحجة على اثباتها فانا لا نعرف اثباتها بالتمثيل بكيفية اثبات
وجود المكان والصورة بمجرد التنبيه والاخطار بالبال لاستحالة الصورة النوعية والمقومة
الذي مطلق الحكم قلنا لا نسلم ذلك غير صحيح فانا لو علمنا ما على وجه التفصيل لانا
بعد تصور الحكم والعلم بوجوده بالكلية والاخطار الزائد على ذلك التصور والعلم
والحكم وانكار ان نقرر حجة متصلا فليس ما نقرر منها اجمالا وهو الاشتباه ذلك الشاكون
للانسان من هو مركب من النفس والبدن لا نقرر النفس الى حجة فانا نعرف اثبات وجودها
الى ان وجد الانسان بعينه منها ايدا على وجه التفصيل واما على وجه الاجمال فهي
النفس لا نقرر ان يوجد معنى النفس الا في الذهن مجملا وكذلك الحال فيما نحن فيه
وان كانت المساواة فعلا متعددة بالكمية ادنى عبارة عن لا تفاوت فيهما بالمساواة ايضا

من اخطار الكمية مفصلة ومعناه وكذا غيرها من الاشياء المذكورة فان احدا لا المساواة
ما هو منها معرفة للكم بحسب الاسم وان كان من حيث انه تنبيه اجمالي التي لم يشترط فيها التقدم
عدا ما اعرف منها الكم بها فانه انما في الفعل كان ذلك جائزا اذ ليس من شرط التعريف
التي ان نعرف فيها اسامية او نعرف اسماء فهذا انه يعرف الكم بحسب اسمه ذكر في الشافي
الا غراض بل لا اقسامها وان لم نقصد به ان يكون حدا للكم ولا رسما له تم كيف يجوز ان يكون الكم
وهو من الاجناس العوالي فان الحد مركب من الجنس والفصل والجنس العالي لا جنس له فوقه
ليركب منه ومن الفصل ولذا ليس مركبا اصلا لتعدد اسامية وان لم يكن جنسا وفصلا هذا
لم يذكره في الكتاب والابدية وليس من شرط الحد ان لا يكون الا من الجنس والفصل بل ان لا الجنس
لها والاحصل لها ما صدقا النعت فيها اشعارا بان الفصل الاسم الاعم الجنس وان الحد لا يكون الا
الاجناس والفصل وعدم قبلها كل واحد منها غير لازم واما الرسم فلا يكون له الا ان الكم
لانها ظاهرة والا لم يكن هذه الاشياء المتعددة بها ظاهرة فاستغنى عن التعريف بها
سوا كان ذلك التعريف بالحد او بالرسم قال وقسم الى كم متصل وهي التي يوجد
لاجزائه حد مشترك الاطراف وتسميته بامر حاد الذات التي يتصل اجزاؤه بالالات
وقسم الى مجرد طول انما هو الخط وعرض وهو السطح ومع العرض مع السطح ومع العمق جسما
وحده كالاعداد اعراض كلها تسوية وطول ان الافتكاك من انواع الكم المتصل من جهة
السطح والناقص من المضاف فلا استحقاق للنوعية وان الكم متصل هي التي للاوصل اجزاء
ذلك كالعدد وليس العقول نوعا منه بل امر يلحق ذلك والجسم والفعل اللذان هما عبارتان
عن هوية الحركة التي الى الوسط او عن طي الهالة الكرة وليس كذا وما طي ان يساوه اخذ
من النظام يتنفس في صدر عند المراد واذا اشتد الحذر اشتد بالفعل من بعده ما
في الحقيقة واما انطباق وطرح كل منهما على طرف لا حرج مع انطباقهما
ليس كذا وما لا مساواة منه وقسم الكم المتصل الى من وضع وغيره وهو ما لا جزائه اتصال
فما يشكل ان يقال ان كل واحد منها من لا حرج من انواع المتصل الزماني
داخلا فيها لا وضع له الذي ليس كذا او الكيفيات لا اصل لها ادبية المتصلات تجمع والزمان
لا يتفقهما على موضوعها فان موضوعه الحركة والمتصلات كل نوع اول موجود في
الكم فلا مضادة والروح والنور للتضاد بطريق الوجود هو العدم المقابل للموجود قلنا هو

واعترض في حد الصدس بان الورد مسموم بالروح كما قال الشيخ المبرز وعلى ان العدمان
في مفهومها مسموم بالوجوديات في المتصلات للانضمام والمنفصلات للاجتماع واما من
عرضها فلا مضادة واما ما وجد اضدادا في الكم كالانحناء والاستقامة في الخطوط و
لا قلة ولا كثرة في المتصل ولا صغر ولا كبر في قسمه فالاولان كيفيتان في
كما وقد ليس فيهما غاية الخلاف ويختلف بالاضافات اما لا اشتراك المعدار الكثير
وشيء في نفسه ولا صغر وسوى المتصل المتعاقب على مادة واحدة بالتخلخل و
التكاثف لا يجتمعان حتى لو صدق غاية الخلاف كما يا صدس **اقول** لما تكلم
في تعريف الكم شرع بعد ذلك في اقسامه وفي اثناء ذلك شرع في احكامه وقد قسم
مقسم الى المنفصل ومتصل والى ذي وضع وغير ذي وضع ومن المتصل الى الزمان
والخط والسطح والجسم التعليمي ومن جملة احكام الكم قطع انها وفيها وكرت في
المكان القول في الخفة والثقل ومن احكام ان الكم لا ضد له لاته ولا لامر عرض واذا عرفت
هذا فنقول قسمه الى غير قار الذات يعني الحركة التي يتصل اجزاؤها بالان مقدار
الحركة الزمان كما عرفت ونقسمه على انه متصل بان لا العروض فيه مسرك مور
لا حد من به وبها به للاخر وهو معنى الاول الاخر حده قوله وقسم الى محدود طول واحد
في العمل وحده ويسمى خطا ومع العرض يسمى سطحا ما علم ان الطول للا وجد في
الاشارة يحدد اعني العرض والطول والعرض يوجدان فيه مجرد من عن العمق كما في
العلم الطبيعي بل العمل بقصد الطول مع قطع النظر عن العرض والعمق وهو معنى
كونه محدودا في العمل وحده ويقصد الطول والعرض مع قطع النظر عن العمق ولا
من الخط والثاني هو السطح قوله ومع العمق جسما تعليميا يريد انه اذا اخذ الطول في العمل
لا وحده بل مع العرض والعمق يسمى مجموع الثلاثة الجسم التعليمي واستدلوا على مغايرته للجسم
الطبيعي بان الجسم الواحد سواء دخله مقادير مختلفة مع انه هو في الاحوال كلها هذا دليل
عرضيته قوله وظن ان المكان من انواع الكم المتصل ومن حد السطح والثاني
من المضاف فلا اشتمال والمدعى انه يريد ان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فالسطح ماخوذ في تعريف المكان وهو من الكم وما ذكر
ما ذكر من كونه من الظاهر والباطن والحاوي والمحوي هو من المضاف فمعنى ما ذكر من الكم

الموهوم من السطح هو احد اقسام الكم والبعض الاخر ليس من الكم فليس المكان
الموهوم بذلك عالم من الكم قوله والكم متصل ومنفصل يرى لا توسط لاجرائه حاد
يريد انه لا توسط لاجزائه حد مشترك يتلاقى الاجزاء عنده كان الكم المنفصل فان في
العدد والفرد واحد متوسط بين اجاد مطبقة فلا او لو بعض اجاد العدد فالو
من بعض الا يتصور ذلك الا في امور متعددة بوصف انها الوحدة والعدد وملو
من الكم المتصل بالعرض لا بالذات وكلاهما الذي بالذات هو العدد من
هو عدد لا انه عدد ولا وسطه قوله وليس القول بعامة بل امر يلحقه الكث
معناه ان بعضهم زعم ان الكم المنفصل هو العدد والقول وهو ظاهر فان القول ليس
بكم بل هو بعرض له الكمية العدد كالعرض لغيره من الجواهر والاعراض وهو كم
بالعرض لا بالذات قوله والخفة والثقل اللذان هما عبارتان عن قوة محركة التي الى
الوسط او عنه ظن انهما من الكمية وليس كذا فاعلم ان جمعا من الكم بالعرض فلو انهما
يحمل الكم على الصغر حالة في الجسم والكم حالة في الصاقوله وما ظن انه مساواة
احد جرمين يقاوم مستقيم في حد مرعمود الميزان واذا اشتد الحد شدة الثقل يسمى
تساويا بمرادا ان ثبت غلط في الحكم بان الخفة والثقل من الكم ظهر انهما علتان للمساواة
والتفاوت اللذين هما من خواص الكم فان الكيف اسا وكذا الخفة والثقل او تفاوت
له فيهما وهذا الظن فاسد فان المساواة والتفاوت المستعمل بهما غير المساواة
والتفاوت المعروف بها الكم فان المراد بالمساواة في هذا الموضع تقاوم سكنى في
حد عمود الميزان والمراد بالمساواة التي هي استعداد الحدوث لرزاه بالثقل واما المراد
بالمساواة التي هي بعرض الكم اعم هو معنى اخر وهو الذي يطلق عليه لفظ المساواة بالحقيقة
والاشارة بقوله وفي الحقيقة المساواة هو انطباق طرفي كل من الشيئين على طرفي
الاخر مع انطباقهما وكذلك نعلم ان المساواة بهذا المعنى مخصوصة بالكم المتصل
المتصل لعرض طرفي وسط حتى يتصور انطباق طرفه مع انطباق طرفي المساواة
المخصوصة بالكم الثالث ما نعلمه من الحمل انهما اتفاق في الكم فقوله وما ليس كذا فلا
في معناه لا اصل لانطباق المذكور للمساواة بالمعنى الحقيقي ولم يكن العقل
المحركة الى الوسط ومن الثقل والقوة المحركة عن الوسط ومن الخفة تعالى لهذا

الانطباق لاحرم لم يعقل المساواة بعينها الجسم فبطل ما ظن من حكم بعينها
قوله وهو ما للاجزائه اتصال مع ثبات شرط بذلك ان الكم في الوضع قد
وضع قسم من انواع المتصل الزمان واصلا فما لا وضع له الذي ليس له
ان الكم ذا الوضع يدخل فيه كل انواع الكم المتصل ما عدا الزمان فيصح ان لا وضع
له وهو ما ليس لاجزائه اتصال مع ثبات الزمان والعدد والذي هو الكم المنفصل
قوله او ثلثة المتصلات يجمع يريد ان الخط والسطح والجسم التعليمي يجمعها الجسم
الطبيعي من شان الصدق ان لا يجمعا في موضوع واحد قوله والزمان
لا اتفاق بينهما على موضوعهما فان موضوعه الحركة فاعلم انه ليس ان المتصلات
القار لا تصادق بينها من جهة ذلك انها لا اتحاد المتصل الغير القار
وهو الزمان فانما لم يصادقه لان من شان الصدق التوافق على موضوع واحد
وموضوع الزمان هو الحركة وموضوع المتصلات القار هو الجسم الطبيعي قوله
والمنفصلات كل نوع اول موجود في الاكثر فلا تصادق فاعلم انه لما بين
عدم التصادق في المتصلات شرع في بيان عدم التصادق في المنفصلات وحكم
الصدق انه لا يتقوم احدهما بالآخر لكن العدد الاكثر يتقوم بالاقل لوجوده فيه
فلا تصادق لان وجد الاتصاد لا يمتنع على ... ان كل واحد من
موضوع واحد لا يتقوم نوع الاربعة فان العشرة لو تقومت بالخمسة وحدها لما
كان يتقوم بها بذلك اولى من تقومها من ستة واربعة او من سبعة وثلثة او من
ثمانية واثنين من المحتمل او التقوم من ... وبحصلت ايضا منها فلا يمكن ان يتقوم
بكل الى بعضها من غير تلك الامور فلا وجود ان يعين عدم تصادق العدد الاكثر
للعدد الاقل لانه ليس بينهما غاية الخلاف لانه ليس الاكثر ان صدق الاقل ازيد
عليه قوله بل الفرد هو العدم المقابل للزوج فليس بينهما ... احد في حد الصدق ص
يريد ان الزوج هو الذي يصح انقسامه بمتساويين والفرد ما ليس يصح انقسامه
بها فليس الفرد حينئذ موجودا بل الذاتي العدد الذي هو موضوع
الزوجية والفردية وكلاهما في العدد من حيث انقسامه بها وان كان الفرد الذي
عبارة عن عدم الانقسام بمتساويين من افراد العدد الفرد من حيث هو كذلك و

وحينئذ يكون للعدد الفرد من حيث انه عدد وجود وعدم انقسام اذ كل ما يتقوم بالعدم
فهو عدمي والعدم ليس بذات فالفرد ليس بذات فلا يكون مضادا للزوج اذ
الا ضد في حد الصدق انهما ذاتان يتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية
الخلاف قوله ثم الفرد يتقوم بالزوج كما قال الشيخ المرزوقي ان العدد
والوجود يتقوم بالوجود بالذات فاعلم انه اشار بالشيخ المذكور الى الرئيس
الى علي بن سينا فانه حكم بان الفردية تتقوم بالزوجية وخالفه صاحب الشفاء
ابن سهلان فقال لان موضوع الفردية ان يتقوم بموضوع الزوجية الا ان الفردية
اما عدم الزوجية على ما هو الحق او صفة كما هو مذهب والتي لا يتقوم بضده او عدم
وهو خالف بعضهم في تقوم الفرد بالزوج من كونه لم يقم وجود العدد الزوج
في العدد الفرد فعارضه بوجود الفرد في الزوج الصور وعلم انه ليس بتقوم احدهما
بالآخر او على العكس والمعترض يرد على صاحب الشفاء وغيره في ذلك فيقول ان
مراد الشيخ الرئيس بتقوم الفرد بالزوج ان الفرد لما كان عدميا كان مفهوما تحصيل
مفهومه في الذهن لا يحصل مفهوم الوجودي الذي ذلك العدم عدمه فكان ان
من العدم المضاف لا يتم الا الذي هو عدمه فمفهوم الوجودي جزء من مفهوم العدم فتقوم
به في الذهن لا في الخارج واذا كان مجامعا له فلا يكون ضده لان الضد لا يتقوم
بالآخر قوله والمنفصلات لا تصادق المتصلات لا اجتماع فاعلم ان بعد ما بين
المتصلات والمنفصلات لا يحصل بينهما تصادق لان الجسم الموضوع للكم المتصل في
حال موضوعيتها له لا يكون موضوعا للكم المنفصل واذا كانت مبعدة فقد اجتمعا في
موضوع واحد قوله واما من عرض فلا تضاده يريد ان الكيفيات كما انه لا تضاد بعضها
بعضا كذلك ليست مضادة للامور من مقولة الكم وبيانه انه يصح لا اجتماع الكم
لوصول ما يذكره قوله فالاولان كيفيات في الكمات شرع ان الاولى ولا يمتنع
على بعد ان يكون بينهما تضاد ولا ادل ذلك على ان الكميات بعضها او تماما
الكيفيات وان كان موضوعها من باب الكم فلو كان بينهما تضاد وان كان في جميع
الحركة فالاسم من تلك الايكون بين موضوعيها وهو الكم تضاد قوله في حد الصدق
غاية الخلاف يشير الى ان لا اقل ولا اكثر ولا اصغر ولا اكبر وقوله وكيف بالاضافة

[illegible]

ص ص

ويدل انه يختلف بالاضافة فقد يكون الشيء الواحد صغيرا باعتبار وكبيرا باعتبار
كذا في القليل والكثير فلو تضادا لاجتمع الضدان في عدد الخمسة فهو كبير مع
اضافته لاحد وكمان وصاحب الكتاب تكلم بعد تسليم انهما كما يعطي على وجه
المسامحة والتنزل وما ذكره من حال المقدار من الاكثر والاقل صبر المتقابلين على
مادة واحدة بالتخلخل والتكاثف فقد سلم وقوع التضاد بينهما اذا لم يشترط في
التضاد ان يكون بينهما غاية الخلاف اما مع اشتراط ذلك فلا تضاد لان
الذي لا ينتهي المقدار في الكبر الى حد لا يتصور ما هو اكبر منه وفي الصغر ما هو اكثر منه
من المساواة اكبر مما بينه وبينه فيهما بعد الوضوح التخلخل والتكاثف بالمعنى المذكور وفيه
بحث سيأتي **قال** والذي يتعلق منه بعض الاشياء كقوة
النمو ونحوه من الكيفيات النفسانية فلا لاحتياج تصورها الى امر خارج عنها و
موضوعها ولا اختصاص ما لها بما ليس فيه من الحركة والزمان ونحوهما **أقول**
قوله بعضها احترز بذلك عما يعمل الحركة والمساواة وما معها فالعرض لا بالذات
والكيفية من حيث اعتبار نسبه الى الموضوع من حيث انه اعتبار عن الحركة و
حيث لا احتياج تصورها الى امر خارج عنها وموضوعها اشارة عن الاضافة
وما في ما ذكر من تعريفها اشارة عن الكم **قال** فمنه كمالات واستعدادات
وللاولى محسوسة ولا ما منها الثابت كحمرة الورد وملوحة البحر وتسمى كيفيات
انفعالية ومنها الغير الثابت كحمرة الخجل وتسمى انفعالات وبا ثابتها الثابت كالعلم
وحلم الحليم وتسمى ملكات والغير الثابت كالملكة الوجه وما العقل بالقدرة على
هي تام عن فكر ومنها ما لا يثبت كمرض المصحاح وتسمى حالا وللاستعدادات منها ما
للمحسوسات وبالقوة ومنها ما للامتناع كالصلابة الابية عن قبول الانفصال و
لا الصحي وتسمى قوة طبيعية ومنها للقبول كاللين والمراضية وتسمى لا قوة طبيعية ومن للكيف
بالكم كاستقامة الخط **أقول** لما عرف الكيفية شرع في اقسامها وهي اربعة
فالاول الانفعاليات والانفعالات الثاني الملكة والحال الثالث القوة واللاقوة و الرابع
ما يختص بالكميات ووجه الحصر على ما هو مطابق لما في الكتاب ان الكيفيات اما ان تكون
عارضة للكميات او تكون فان لم تكن فهي اما كمالات او استعدادات للكمالات و

والكمالات اما محسوسة او غير محسوسة فالمحسوسة هي الانفعاليات والانفعالات
وغير المحسوسة هي الحال والملكة واما الاستعدادات فهي القوة واللاقوة واما
العارضة للكميات فهي المختصة بها والمراد بالكمال ههنا ما يقابل الاستعداد والانفعاليات
هي الكيفيات المحسوسة ان لم تكن ثابتة كحمرة الخجل ولين الثابت وعدم الثبات ممنوع
فلذا اختلفت الانفعالات والانفعاليات فسماه احدا او قيل انها سميت بذلك لان الانفعالات
الحواس عنها اولا واحتراز لانفعالها اولا لانها الحركات في العدد وعدم الحركات
المحسوسات للاول وليس بشيء لان يحل التحقيق البحث عن اثبات لا انتقاء في وضع الوضع
وغير المحسوسة فهي الملكة ان كانت ثابتة والحال ان لم تكن والمراد بالثابت في هذا القسم
والذي قبله هو البطيء الزوال والمراد بالغير ثابت فيهما هو السريع الزوال مثال الملكة العلم
وحلم الحليم ومثال الحال مرض المصحاح لسرعة زواله وليس الملكة والحال شيء غير او الثابت
وعدم لا يتوان قوله لا يشترط في الملكة وجود ملكة الكيفية للفعل بالقدرة على احصائها
من شأن صاحب تلك الملكة من غير تفكر منه ولا روية كما في الاخلاق والعادات المتمكنة وربما
قيل على هذا ان الملكة يكون في استعداد الكمال والاتم جعلهما من اقسام الكمالات لا من غاية
اقسام الاستعدادات وعلى ان كانت بها وان كانت في بعضها استعدادا لا انها
من الغايات التي يتوجه نحوها فان مراد العالم من التحصيل في هذا العلم ملكة العلم لا حصول
صورة بصورة فهي وان كانت استعداد الكمالات فهي كمال في نفسها ومرض المصحاح
التمثيل به لا يجوز ان يوجد معنى عدم الصحة عما من شأنه ان يكون صحيحا اذ العدم لا لم يحصل له
بل يوجد معنى وجودي هو تشنج العصب يصدر بها الافعال من الموضوع لا على سلامة
وللاستعداد منها ما للمحسوسات وبالقوة فاعلم ان الاستعداد لغير المحسوسات مثل قوة الملكة
كما عرفت فهو قد يكون كمالا باعتبار واستعدادا باعتبار كالقدرة على استحضار العلم
فانها غاية مطلوبة في نفسها ومعدة اعدادا شديدا لحصول العلم بالفعل ومن الملكات
ما هي كمالات وليست باستعدادات لكمالات اخر كعلوم العقول المفارقة الا لكون عليها
النفع كالشوق والوقوف المصحاحية والصحة ان المصحاحية من الاستعداد الشديد لقبول
الصحة والصحة من حصل الاستعداد لقبولها بالفعل وعليه لعاش البرق المرض
والمرض والقوة من الاستعداد نحو الانفعال واللاقوة من الاستعداد نحو الانفعال

وعبر في الكتاب عن الانفعاليات بالاسباغ وعن الانفعالات بالقبول والكيفيات المحسوسة
بالكتاب منها ما يختص بالكم المتصل كالاستقامة والانحناء ومنها ما يختص بالكم المنفصل
كالزوجية والفردية والكيفيات المحسوسة منها الملموسات والمبصرات والمسموعات
والمذوقات والمشمومات فمن الملموسات الحرارة والبرودة والرطوبة و
اليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة
والثقل والخفة ومن المبصرات الالوان والاضواء ومن المسموعات الصوت
والحروف ومن المذوقات المرارة والحلاوة والملوحة والعفوصة والحموضة والقبض
والدسومة والحرافة والتفاهة ومن المشمومات الرائحة الطيبة والمنتنة ولم يكن
واصنافها كثيرة لا اسماء لها واما الكيفيات الغير المحسوسة فمنها العلم والقدرة
والحلم واللذة والالم والفرح والحزن والحقد واما الكيفيات الاستعدادية
فكالصلابة واللين والمصحاحية والممراضية وقد ذكر في الكتاب واما المختصة
بالكميات فمنها الاشكال والزوايا اذ الزاوية لو كانت كمية بالذات
لما بطلت بالتضعيف والعام منها اذا ضوعفت بطلت ولم يكن كما لو وصلت ووصفت
بالصغر والكبر اصلا ومن المعلوم انها ليست بجوهر ولا كم ولا اضافة فهي
كيفية وتقسيم الكيفيات الى اقسام لا يدخل تحت الحصر

قال

ولما كان المحمول على الموجود اما موجودا لا في موضوع وهو الجوهر واما موجودا
فيه وهو الحال اما غير قار الذات كالحركة او قار وهو الذي لا يعقل الا مع الغير وهو
المضاف والقار الغير الاضافي اما ان يوجب لذاته القسمة والنسبة وهو الكم او
لا يوجب لذاته ذلك وهو الكيف فالحصر للاجناس في المقولات العشر

أقول

هذا الحصر في المقولات الذي سبق ذكره وانما اعاده ههنا لانه حيث ذكره اولا
ذكره في اثناء عدة ما يتعلق بكل واحد منها ما عاده بحيث الكون الذي
ربما لا يكاد ينضبط عند تحصيل تلك الاجناس المتفرقة وقوله ولما كان المحمول على الموجود
واشعار ان عدد الجنس هو الموجود الذي وجوده زائد على ماهيته يخرج الواجب
الوجود لذاته لانه لا يكون من احد الاجناس الكلية وحصر الاجناس بذلك ان
الوجود الذي هو نفس الماهية لا يحمل عليهما والتي لا يحمل عليه كما عرفت

عرفت لا يصدق ذلك ... البارى تعالى موجود او الواجب الوجود لذاته
موجود وانما صح ذلك لكونه لم يتصور ذاته تعالى ولا تعقل الا بالسلوب او الاضافات
فلست ... في امثال هذه القضايا من حيث هويته المخصوصة بل من حيث
انها ... بامور سلبية او اضافية كما ... ولو تصور بالكنه لما كان
لما كان يحمل الوجود عليها ... ولكن ... اما غير قار الذات كالحركة
... غير قار الذات لذاته والا لدخل الزمان الذي هو احد اقسام الكم
وليس كذلك كما عرفت ... ظاهر هذه العبارة ان الجنس الغير قار الذات
يدخل تحته الحركة وغيرها لكون ... الملحق بالحركة يدل على ان ... الحركة جنس
الذات هو الحركة او التي ... والمتى ... الانفعال ... فصاعدا
وقد عرفت ان ما ليس غير قار الذات هو الحركة لا غير

قال

سؤال ... لعل احد الاقسام يعم ... جواب القسمة حاصرة بالنسبة الى الاجناس ... ويا ...
اقسامه ... واما ما ... الجوهر المقولات كالاين وعرف بانه عبارة عن كون الجوهر في
المكان ومتى الذي عبارة عن كون الجوهر في الزمان ... السؤال ... هما ...
والجدة الذي هو عبارة عن كون الجوهر في محيط بكل او بعضه ينتقل بانتقاله كالتقمص والتختم
والوضع هيئة تحصل من نسبة اجزاء الجسم بعضها الى بعض ... بالجهات ... ان يفعل وان
ما به الجوهر ... ان يفعل وهو ... الجوهر في غيره غير قار ...
الجسم متى واين والملك والوضع لا يعقل الا وان يعقل الاضافة قبلها ...
الجسم في المكان لم يحصل له متى الا بالاضافة اليه ... وكونه ...
له ... اضافة فاذا كان الاضافة داخلة في الكل ... عام ... او ...
الاضافة ... ان ... علمت بالحاصل ... والفعل ... الانفعال ...
ما به ان الفاعل ... الفاعل ... الاضافة ... المقولات سؤال ... العلم
والجمهور جواب اما المقولات ... العلم ...

أقول

... ولم ... الحصر والبرهان هو الذي ...
... المقولات ... الموجودات الممكنة
... المذكورة من الجوهر والحركة والاضافة والكم والكيف ... على ذلك ...

واجاب عن كل واحد منها الاول انه كما جاز انقسام الموجود الى الجوهر والعرض
وانقسام العرض الى قار وغير قار كذلك جاز حصول الحصر على الاكوان لانقسام
احد هذه الحصة الى قسمين اخصين يكون للاجهات المذكورة ستة او اكثر على حسب
تنويع الانقسام وجوابه ان القسمة المرددة بين النفي والاثبات دليل على الحصر
في الحصة المذكورة والاقسام التي تنتهي اليها الواحد من هذه او الاكثر ليست تعدد في
الحصر اذ ليست بخارجة عن الحصة المنحصرة بل مندرجة فيها فيكون احد الحصة صادقا عليها
لا بد فان قيل اذا كان كذا فلم لم يقتصر على التقسيم الى الجوهر والعرض فقط اذ الكل
ما عدا ذلك داخل فيه قلنا لكن اقتصر على ذلك الكلي وقد اقتصر عليه بعض كتبه
وصرح بالاكتفاء ببعضها واعلم انه لا يضر الحصر عدم دخول الامور التي لا يدخل ره
فيها كالوحدة والنقطة والامكان ونحوها مما يجري مجرى هذه من امور نسبية الى آخره
ان الاجناس العالية لجميع الموجودات الممكنة على ما هو المشهور في جميع الكتب ثم
على كتب صاحب التلويحات عشرة وهذا مناف للتقسيم المذكور في هذا الكتاب
وهذه العشرة تسمى المقولات وهي الجوهر والكم والكيف والاضافة والاين والمتى والوضع
والجدة ويسمى بالملك وان يفعل وان ينفعل والتقسيم الجنس الذي في
هذا الكتاب يشتمل على الاربعة الاول منها فقط وعلى جنس من جملة العشرة وهو
الحركة والكون المذكور في نوعيه الاين والمتى والملك الى ... بدون ... والاضافة بل
بدون ... الحاصلة التي ... المذكور ... وحصل اسم السؤال الجواب
بهذا ان السؤال عن الكون في المكان وهي سؤال عن الكون في الزمان فسمي الكون في
المكان باسم ما هو سؤال عنه وسمي الكون في الزمان متى وهو سؤال عنه بحسب الاسم السؤال
كما انه على طريقة التجوز وهذا جاء في الكتاب بان المقولات المذكورة ليست بخارجة عن الخمس
اما الاربعة الاول فقط واما الاربعة التي بعدها فداخلة تحت الاضافة فانها عند التحقيق لا تعقل
الا بعد تعقل الاضافة فان الاكوان المذكورة اكوان لكل واحد منها اضافة مخصوصة والاضافة
المخصوصة لا تعقل الا بعد تعقل مطلق الاضافة وحيث ان يكون تعقل الاضافة مقدما على تعقل
هذه الاكوان ولو كان الكون هو الوجود لكان اذا اشتغل الجوهر من مكان الى مكان او
من زمان الى آخر وجب ان يحصل له وجود آخر وهو ممتنع ولانا نعلم ان كون الجسم في

في المكان او في الزمان مثلا ليس عبارة عن وجوده في ذلك المكان او الزمان بل هو
عبارة عن وجوده اضافة له اليه وعلى كل التقادير فلا ينحصر في هذه الاربع الاول لانه
وانه لما اعم منها وكل من الاعم اما جنس او جزء جنس والاضافة اما جنس هذه الاربع
او جزء جنس لها وعلى كل التقديرين لا يكون هذه المقولات الاربع اجناسا عالية وجعلوا
من الاجناس العالية التي اما الاثنان الاخيران وهما ان يفعل وان ينفعل فداخلان
تحت الحركة كما ذكر في الكتاب واعلم ان الاكوان المذكورة اما ان يكون مجهولة او معلومة فان
كانت مجهولة فلم اجناسا اذ الحكم بان هو الدال الى المجهول وان كانت معلومة فاما بالنفس
الاضافة او غيرها فان كانت بنفسها هي المقولة وان كانت غير الاضافة فان كانت
بالاضافة وهي اعم منها فالاضافة هي المقولة المقصودة ان لم يقوم بها مع الهيئة فانه
ليس بكم ولي كيف لا مقولات زائدة الوجه الثالث ان المعلم الاول ارسطاطاليس
الذي هو القدوة في العلوم الحكمية مع جمهور الحكماء اتفقوا على ان الاجناس العالية للموجودات
الممكنة كلها هي هذه العشرة المذكورة فخالفتهم على محالة هو الاتحقيق واجاب بان المقولات
العشر لم يوجد عن المعلم الاول بل عن شخص فيثاغوري يقال له ارخوطس وهذا الشخص
لم يدع انحصارها في العشر ولا وجد له برهان على حصرها في هذا العدد والعلوم
الحكمية لا يقلد فيها احد بل لا يعتمد فيها الا على البرهان الموجب للتعيين فاذا قام البرهان
على امر فلو خالف في ذلك الامر كل خلق الله تعالى لما كان يخالفهم قادحا فيه قال

ما هو صفة لذاته لا شدة ولا ضعف في كل من المقولات جواب لكن المعالطات
فمنها التي بها يعقل لا اشد في الكم بمعرفة ان خطا اطول من خط او اعظم او اقل
الطول والعظم لما مقدار بل ادعى عن الخط بل احد الخطين على اشارة عن الطول
ثم يعقل انه ليس اشد خطية لان هذا الخط لا يطلق بل اشد طولا او يطلق على مقدار هذا
الكبر وسلم انه يقبل المقدار ويعتمد على ان هذا الخطية يعمهما وكذلك يعم الساحة لا اشد فيه ولا اضعف
سؤال لا اشد لمقدار عدد جواب فيمن سلم عدد وعدد وسلم ان العدد
لانه لا يقال كذا اشد عددا ثم لم يقل عدد كذا اكثر من عدد كذا او اكثر والعدد واحد
ويعتمد كثيرا على الاطلاق والاطلاق ونحوه من عدد كذا او اكثر والعدد واحد كثير الحوادث
وهذا الحاشية والمتحركة ثم الذي له حاشيتان وكذلك ضعف لا اشد وان ساوى في الحواس

العامه والحركات العدمه والمبدا الاقوى من ذلك وليس كذا ما قصد المصنف من اسلام
هو وسلم كران الفارق عالمسمعه عن المحل اصلا انم قوله او نحو من الصدور
المنطبع من الحكما المسعدين فالطه على ان حرارة هذا العالم كطل للعالم الاعلى
كيف سام ان الجوهر ردى كذا لكر يعصر على مجارى الاطلاقات ولعب المطلب هذا
سوال الاولويه ولا اسده تعالى عما يصدر من جواب الوجود الواجب
والعلى اتم من الوجود المعلول واسد اولا انحى السدد العدد على الماهيه و
نحو اهل انه كان يعلم ان السد من كاله في نفس الماهيه وحد الصعيف هو نقص فيها
وهذه الكماله يدل عليها في الفارق لجرها المساله كالاحمر والاطول وموضوعها
لا يحصل في اللغه العرفيه هو العوق على الماهيه وحد نقل الى هذا المعروض رعم الشيخ اذا
فعرض ليس بعارض من الالم بل لا اشتداد في نفس الحراره والسواد فلا فرقا في الكلي
تعارض هو تفصيل احطا فان السواد ما تعرض المحل بعد سواد او اسحاص من السواد عليه
وليس الفارق بين تلك الاشخاص هو الفصل لجواز ان يكون السواد الشديد نوعا والضعيف
نوعا اخر على ما هو المشهور فان جواب ما هو لا يعتبر بالشده والضعف وليس الكلام في
الاشتداد بالفصل وحسا ان يكون بالعرض الخارج اما ثم قسم بالثانيه هو الكمال والنقص
الكاله جار مجرى الفصل الاعيان كماله وسواد مثلا وطبعه واحده متحده يمكن هو التي
اسد اسوده من غيره ليس بامر زائد على الاسوديه بل بكماله في نفس السواد عن زائد
واذا قيل ان السواد العالي اسد ملتبس المعنى ان ذاتا واحده من بعضها ولسطرا
عند الاشتداد وتحصل ذات اخرى وكذا في حالة الضعف
علا اسوداد الاشد من الضعيف نظرا اليها فان لم تكن سواد اقلا السد ومن نفس السواد
واذا كان المتصل سوادا بعد اختصاص سواد في محل واحد بجعل فيهما احدها زائدا
في الصور مع هذا فلا تكون السواد الواحد اشد واكثر التعقل يعم ذوات اسحاصها
العام والناقص بعد موضوع معارضهم يقول ان ذات الكل هي واحده فان كان
واحد من الزائد والناقص في المتوسط فليس لا احد من هذه الثلاثه هو بعينه
محاله اذا المنازع نقول ليس الجسم البرهه واحد من الثلاثه بل هي الجامع للكل كما
ان الانسان ليس بعينه هذا ولا ذكر ولا الانثى بل ما يعم الجميع الكمال والنقصان

العصان المطلوب ان احد هذه لا اعتبار الحارجها فاذا احتصر الى السواد
والمقدار فلا يكون نفس السواد والمقدار الا لخارج وكيف يتأتى ان يكون فضل
التي المراد عاعداه هو نفس طبيعه الجنس او العموم لها وهذه النكته اوجبها
لعهد على تلك فهو وجه هذا الفصل ومقاصد صاحب الكتاب وادا عرفت
هذا فاعلم انه قد حرر على وجه العموم بعد ذكر المقولات ان يذكروا احكامها فالشدة
والضعف وما منها الا اصلها والذي اراه صاحب الكتاب ان جميع المقولات
قابله للشده والضعف في المشهور ان الجوهر والكم وبعض الكيف ومن المخصص بالكيفيات
مما هو قابل لذلك وقد ذكر المصنف الذي سبق انه عدم قبول هذه للشده والضعف
من المغالطات وقد تكلم اولا فيما ذكره في الكم وثانيا فيما ذكره في الجوهر ومن الاهم
بالقصور في المعنى وان لم يصرح به في اللفظ في الكم مع تضمينه انه لا اسد
ولا اضعف هو انه تعالى في المتصل يقال ان خطا كذا اطول من خط كذا او اقصر او
اعظم منه او اصغر ولا معنى لشده الاطوليه والعظم ولا الضعف الا القصر ونحوه
ذلك الطول والعظم الا كما في نفس السواد فهذا الخط وقد عرفت انه لا معنى بالشده
الا الكماله المذكوره وكما ان اسوداد السواد بنفس السواد لا بامر زائد عليه وكذلك
اسوداد الخط الذي هو عباره عن الطول بحسب نفسه لا بامر زائد على الطول بل بزياده في
نفس المقدار الخطي الذي لو صدق مفهومه على الطوله فقط والمقاطع لعظم فاتم
لا وجدوا انه لا يقال خط كذا اسد خطيه من خط كذا من حيث اللفظ حكموا بعدم قبول الخط
للشده من حيث المعنى الذي هو تمام الذات فقد بلا مبهم على ان هذا اللفظ لا يطلق عرفا
فلا يكون معيارا حاصلا في نفس الامر وهو قياس فاسد فانه وان لم يطلق انه اسد خطيه
في العرف فانه يطلق في العرف ان خط كذا اسد طولا من خط كذا ومفهوم الطول مفهوم
الخط فالشده في الطول هي الشده في الخط وكذا يطلق ان مقدار هذا الخط اكبر من مقدار
ذلك الخط مع ان المطلوب هذا اللفظ يسلم ان الخط نفس المقدار وان كونه اكبر من مقدار
اخر هو المفهوم من الشده بالمعنى المذكور وعلى ذلك فقس حال الضعف وهذا شان بعض الكم
فيما او نحوه من عدم قبول الكم المتصل للشده والضعف واما الكم الزائد فيه واعلم ان ما في المعنى
فهي خط ... المطلق يعم الخط الطويل والقصير فليس خط احدهما اسد من خطيه الآخر والخوا

انه لو دل ان الكم لا يقبل الشدة والضعف لزم ان يقبل الكيف لا يقبلها لانه كما
ان الطويل والقصير حد الخط فيهما واحد كذلك الشديد والضعيف من السواد حد
السواد فيهما واحد وكما لم يدل ذلك في الكيف على عدم قبول الشدة والضعف
باعتراف من القائل فكذلك لا يدل على عدم قبول الكم لهما واستوفى البعض
بعدد ذات اصحابها التامة والناقصة والمتوسط فلهذا اكان حدا ما لما لك لا
وقد يكون بعضهم من الزيادة في الماهية التي بسببه ومن الزيادة فيها التي لا يطلق عليها
ان الزيادة التي الشدة لما حد بعض عنده والى ليس كما لا بعض عنده حد لا يمكن الا بها
حمله اما الاول فكالسواد والسابع والحمرة واما الثاني فكالطول والكبر فان الطول
لا ينتهي الى حد لا يمكن تصور ما هو اطول منه واما السواد وما يجري مجراها فينتهي الى ما لا يتصور
ما هو اشد منه في السواد وهذا احكم بقبول الكيف للشدة والضعف وحكم في الكم بعدم قبولها
فهذا هو المراد بقوله للاشدية حد يقف عنده واجاب بانا لا نسلم ان الكيفيات سببها
في الشدة الى ما لا يمكن الزيادة عليه في نفس الامر وان كان الذي في الوجود منها
عند حد ليس في الوجود ما هو اشد منه فكذا الطول في الكبر بعد فرق وعلى تقدير تسليمها
ان الزيادة في نفس الماهية يقف عند حد فلا يلزم من ذلك ان الكم لا يقبل الاشدية
والنقص مع قبول الكيف ايا هما لان المفهوم من الشدة يحمل البعض المتقدم ذكره فيكون معناها
في الجسمين الا ما يعقل الشدة فيه عند حد كالكيفيات والى ما لا يقف فيه عند حد كالكم والعدد
نظهر معنى قول الشيخ قدره قد اى ان الوقوف عند حد غير مسلم ومن سلم بقول لا اشدية عند
بعض عند حد وقد لا يقف والى ههنا اخر كلام في الكم المتصل واما الكم المنفصل فقد نقص
كلامهم فيه انهم قالوا حكموا بانه لا يقبل لانه لا يقال كذا اشد عددية من كذا بل اعترفوا بانه
يصح ان يقال عدد كذا اكثر عددا من كذا او الكثرة والعدد واحد فالزيادة في الكثرة المدلول
عليها بحرف التفضيل من بعضها الزيادة في العدد وبقبل العدد لها لا امر زائد عليها كما قال
في الكيفيات التي تشتد وتضعف من غير فرق الا في اطلاق الالفاظ بحسب العرف وهي لا تعتد
عليها في المباحث الحقيقية وما قيل في عموم الحدود ان الزيادة في الكيف حد الشدة عنده بناء ان
وهذا الموضع وحراته فيها جواره سالك ولو صح هذا المقال لم يرد
العدد ايراد اما بما بعد انه صح ان الكم لو صدق اسم الشدة والضعف كالكيف سواء كان متصلا او

او منفصلا واما الجوهر فالذي يدل على قبوله للاشدية والاضعفية بطلان ما ذكر لك
وجوه منها احدها ان الحيوان حده انه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة في الحياة
والحركة باعتبار انه في حد ما ولا شك ان الذي له من الحواس الخمس حاستان فقط او
تحركه ضعيف كالدود واضعف من الذي حواسه كاملة وحركته قوية كالانسان والمعنى الذي
على التحرك والاحساس اتم واكمل من النفس التي اضعف عليه ولو كان الجوهر لا يقبل
الشدة والضعف لما صدق ذو الحواس الباطنة والتحرك الضعيف ما هو كامل الحواس قوي
التحرك ولكانت النفس التي هي المبدأ الاقوى للحس والحركة مساوية للنفس التي هي المبدأ الاضعف لذلك
وليس الامر كذا وهو الحكم ان البداهة وهذا الجوهرية الحيوانية ان كان مساويا في الدودة والانسان
ونحن مما فلسن غير انها لا تساوي فيهما فلا يجوز ان يكون بعضها اشد حيوانية من البعض سواء
جاز في العرف فيها اطلاق لفظ الاشدية او لم يجز كما عرفت وثانيها انهم مع حكمهم بان
الجوهر لا اشدية فيه سلموا ان المفارق المستغني عن المحل اصلا كالعقول والنفوس اتم
قواما واكمل من الصور المنطبعة في المواد الجسمانية ومن الصور المنطبعة في الذهن الا قوا
من الجواهر الخارجية فان هذه الصور عند القائل بانه لا اشدية في الجوهر هي جواهر الصدق
ما عرفت الجوهر وهو كونها اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع عليها اولى بتحدد الكن ناقص
تمام وهذا وصف لا يعارضه الى ان صاحب الكتاب عنده ان الصور المنطبعة في المواد
في الذهن الجواهر باعراض لا جواهر وثالثها ان الحكماء المتقدمين مثل افلاطون واتباعه
ومن بعدهم حكموا بان جواهر هذا العالم الادنى كظلال لجواهر العالم الاعلى وانها ادون منها
انها معلولة لها والمعلول كظل لما هو علته والعلة جوهريتها اقدم من جوهر المعلول في الصدق
بالوجود وهو اعتباري كما تقدم العلة على المعلول بتقدمها والجوهرية ان على
في التمام والاستقلال وجوهرية المعلول مستفادة من جوهرية العلة فكيف يتساويان والجوهرية
بل لابد ان يكون جوهرية العلة اتم من جوهرية المعلول ولا معنى للشدة الا ذلك فيتحقق
اشد جوهرية بعض جهة المعنى سواء اطلق لفظ اشد عليه او لم يطلق لان العمدة على المعاني
لا اطلاقات العرفية في المباحث العقلية ولا ينبني ذلك ايراد على هذه سوالا وهو ان لا اولوية
ولا اشدية لا يعقل الا فيما بين الضدين كالسواد والسابع من الحرارة والبرودة والجوهر لا ضد له
كما عرفت ولا يقال انه ضد ما هو اولى ولا ان فيه ما هو اشد واجاب بانهم قد سلموا ان الوجود القاهر

والعلة أتم من الوجود المعلول واستدلال وجود الواجب الوجود لذاته موجود فإن ماهيته
كما يستعمل في الوجود لكان ماهية لغيره وأما وجودات الممكنات المعلولة فهي زائدة على الذوات
على ماهياتها فلذلك يستعمله لغواتها وما يستعمل بغيره فهو لا محالة في غيره مما لا يكون
كذلك وكذا الكلام في وجود على سواء كان واجبا لذاته أو لم يكن من وجود معلوله كما
سبق هو استدلال بالأثر فيما نحن فيه ما هذا اللفظ موضوع له في أصل الوضع
وهو القدرة على الفاعل ونحو ذلك كالصلاة وغيرها على المراد بالاستدلال [illegible]
من جهة أخرى وما لا صحة بأنه العرض في جهة من ماهية غيره ومع هذا فليس الوجود الواجب
والعلة صادقين لغايتهما وبما الوجود الممكن والمعلول لأن الوجود الواجب والعلة صادقين
لغايتيهما والممكن وكذا العلة والمعلول الاصطلاحيان على موضوع واحد وإذا كان كذا
فليسا متصادقين كما أما في الأول فلأن الوجود الواجب لا موضوع له أصلا وأما الثاني
فلأن الذي هو موضوع الوجود العلة غير الماهية التي هي موضوع الوجود المعلول الاصطلاحي لكونها
علة ومعلولا من جهة واحدة إذ المراد بالمعلول ما هو معلول لذلك العلة لا لغيره وكذا
لو بدلنا الموضوع بالمحل كما عرفت وإن لم يذكر في الكتاب صريحا فإن قد صدق لا
ولا أصعب على جنس ليس أحدهما صادقا على الآخر ولا يسلك من أحدهما إلى الآخر فيبطل
السؤال المذكور **قال** ضابط وما وراء الجوهر من هذه الأعداد والعوالي أعراض
ويتبدل أي ويتبدل نوعها أو شخصها على محل والجسم كالمتحرك في غير جهتها حرارة ما هو و
زالت الشمعة يتغير لونها وشكلها وأبعادها أو هي أي ومجموع الأعراض عرض فالجسم التعليمي
عرض والمقدار عرض وتحصيله بالتحلحل والتكاثف **أقول** قد عرفت أن ما وراء
الجوهر هو الحركة والإضافة والكم والكيف وقوله من هذه الأعداد العوالي [illegible]
هذه الأجناس العوالي كما هو المشهور لا أنها عند المصنف أجناس [illegible]
ويتبدل أي كما يتبدل الحركة بالكيف وقوله أو شخصها [illegible] كما يتبدل السواد
سواد آخر أشد أو أضعف أو مساو وقوله أو شخصها هو كما يتبدل السواد بالبياض اللاحق
بحسب اللون وقوله والجسم كالمتحرك [illegible] المحل أو لو كان [illegible]
البدل فالمحل أي موضوع ما تحله عرض وقوله ومجموع الأعراض عرض فالجسم التعليمي عرض
يريد أنه لما ثبت حصة كل واحد من الأبعاد الثلاثة أي الطول والعرض والعمق أن يكون لها

أن يكون مجموع الأعراض وهو الجسم التعليمي عرضا إذ لا يتقوم الجوهر بمجموع أعراض قوله
والمقدار عرض وتحصيله بالتحلحل والتكاثف معناه أن التحلحل والتكاثف هو زيادة
المقدار ونقصانه من غير ورود مادة ولا انفصالها كما عرفت فيكون المقدار واردا
عليها المعاقبة المتحلحلة وهي كلها فلا يقوم بلا مادة إلا محلها من المقادير التي
موضوع والمقادير الحالة فيها أعراض **قال** رمز الجرم العيني لا يتقوم بالمقدار
وحجم الاتحاد فإنه لا يكون إلا في الذهن [illegible] العيني بالتصور أن يقال إن الجرم
امتداد حاصل من جوهر وآخر عرض فإن الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف
ذات ما هو لا يكون من جوهر وعرض ثم إن الامتداد الجوهري موجود في كل جسم وجزئية وما
في الكل أكثر مما في الجزء وكذا إذا تحلحل الجسم إن بقي الامتداد الجوهري كما كان فهو مقدار لا
فليس في كل الجسم المتحلحل الزائد مقدار بالضرورة الجرمية ومفهوم وإن زاد فحصل [illegible]
آخر وهو كم بذاته فإن المقدار ما صدق الجسم هو عرض والمجسم [illegible]
واحد عرض متجدد يتجدد به امتداد الجسم مع بقاء الجسمية النوعية فليس الجسم المحض الجوهر والمادي
على أن لا أصول [illegible] مقدار يمكن [illegible] على مسائل الوحدة والكثرة [illegible]
شرط ما لا يتحقق التي [illegible] أن يقوم وجوده والحق أن المسلك فليس الامتداد
جوهرية كما ظن الجمهور وإن ثبت صورة فلا بأس **أقول** الرمز هو الإشارة [illegible]
من غير تصريح باللفظ واستعمل هنا لكون ما تضمنه هذا الكلام يظهر منه [illegible] فساد كثير
من مشهورات الباحثين وإن لم يصرح بها فيه وسنذكرها في أثناء شرح ووجه مناسبة
هذا الكلام لهذا الموضع أنه لما بين أن الامتدادات الثلاثة أي الطول والعرض والعمق أعراض
وأن الجسم التعليمي الذي هو مجموع هذه الثلاثة عرض استشعر أن بعض من [illegible] بالامتداد الاتصال
الذي هو الصورة الجسمية فإنه في المشهور جوهر فذكر هذا الكلام ليكون [illegible] على البعض [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] على أنه ليس في الجرم امتداد جوهري [illegible]
أحدها أنه لو تقوم الجسم الموجود في الأعيان بامتداد جوهري لكان ذلك الامتداد إما كليا أو
جزئيا لا جائز أن يكون كليا لأن الكلي من حيث هو كلي لا وجود له في الأعيان وما لا وجود له
في الأعيان لا يتقوم به ما هو موجود فيها فالجرم العيني لا يتقوم بالامتداد الكلي والكلي [illegible]
به الكلي العقلي لا الطبيعي إذ الطبيعي موجود في الأعيان فلو كان مراده [illegible] الحكم [illegible] لا

الجرم

العلم

ل
لتقوم الجرم الذي هو جوهر به و
معقوم بالجوهر جوهر م

ولا يعقل ولا جائز ان يكون جزء ما لا ما ان كان هو الذي ثبت عدم صحته ليس في الجسم غيره
لم يكن في الجسم امتداد جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي واخر جوهري فذلك
مع كونه لا امتداد له فظيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف حيوان تام وحيوان كان
بعض جزئياته جوهرا او بعضها عرضا لكان حيوان تام هو محلها فيه والثاني ظاهر العدم
مثله فان ليس بعضه جوهرا وبعضه عرضا بل اما ان يكون الكل جوهرا واما ان يكون
الكل عرضا ولا يمكن ان يكون البعض دون بعضه الباقي وبالجملة لو كان في
الجسم امتداد جوهري لكان موجودا في كل الجسم وفي جزء منه سواء كان ذلك الجزء حاصلا
بالفعل او بالقوة او الفرض ومن المعلوم ان الامتداد الذي في كل الجسم هو الامتداد
الذي في جزء منه الفعلي او الفرضي فذلك الامتداد في كل الجسم بمعنى ان عرضه في جميع
جزئياته وكل جزء لذاته وكل جزء لذاته هو عرض في الامتداد الجوهري عرض
منه وبالجملة لو كان الامتداد الجوهري حاصلا في الجسم لكان اذا تخلخل الجسم صغر
زيادة مقداره من غير انضمام مادة اليه فلا يخلو اما ان يكون الامتداد الجوهري عند التخلخل
كما كان قبل التخلخل او لا فعلى الاول يلزم ان مقداره لا يسكن في المقدار الزائد مقداره بالتخلخل
ليس في الصورة الجسمية اذ لو كانت فيه في العدد الذي حصل زيادته بالتخلخل مع
انها في ذلك العدد كما كانت قبل التخلخل لكانت الصورة الجسمية امتدادا عرضيا
في ذلك الجسم المتخلخل والعدد زيادتها كما كانت فيه ان لم يكن ذلك الامتداد الجوهري
كما كان ومن المعلوم انه ليس بعض هو ادل ازيد فالامتداد الجوهري لم يكن لذاته فهو
عرض في الجوهر عرض لا محالة وهو خلف لانه في كل واحد منه بالوحدة في المقدار
واحد في الجسم ان ليس بعض اجزائه جوهرا والبعض عرضا ولما ثبت بعض بعض اجزائه
فبعض وجب ان يكون كله عرضا واذا كان عرضا فاما ان يكون كل من الجسم او بعضها
او خارجا عنهما لا جائز ان يكون كلها والا لكان الجسم عرضا ولا جائز ان يكون خارجا
عنهما والا لم يمكن ان يحمل الجسم على بعض الامتداد هو ادل ان اصل فيهما خارجا عنهما واذا
كان خارجا من الجسم وجب ان يكون الجسم خارجا وذلك الجزء لا بد وان يكون جوهرا
فاذا لو كان عرضا لكان المجموع المركب منه ومن الامتداد الذي هو عرض عرضا
ايضا فكان الجسم عرضا وهو ظاهر البطلان فلا بد وان يكون جوهرا اصلا فثلاث

لذلك الامتداد ما قبل بقبول الاجزاء لامتدادات وهذا الجزء الباقي الجوهري هو الذي
يسمى الهيولى واما الجزء الاخر الذي هو الامتداد فهو يتحدد بتحدد ما عداه لاجسام كالجسم
الى يقبل اجزاء العارية تحددها على شكل مختلف على ما مر ان هو لا يهما يتقابل الا جزاء ان
كلها وكذا حصصها الموضعة من كونها شمعا او طينا او خشبا او غير ذلك
يقبل الاجزاء بذلك الامتدادات فليس الجسم المحض الجوهر بل مجموع جوهر وعرض
اما الجوهر فهو الهيولى واما العرض فهو الامتداد المعلوم واعلم ان في حكم الاشراقي
ان الجسم هو المقدار القائم بنفسه الكم وهو هو الهيولى المذكورة للجسم فانهم زعموا انها هو عدد
كثيرة للمقادير والصور ولست ادري بعد تخصيص الا بالصور فادخلوا [illegible]
سامو هو الا ان كونه موصوفا الاعراض او كونه جوهرا قائما بذاته على طريق المتوسع
هو معلوم ليس بيده في ذلك تخصيص الاول الخارج والاول في العقل وقد نظرت في كلام الاشراق
من كلامه في هذا الكتاب وفي كتاب حكمة الاشراق سابقا ولكن ايضا ان مراده بالمقدار
الامتداد ومنها [illegible] ما قال ان يتحقق لكن ان الجسم مثلا اذا امتد على الطول
والعرض والعمق منها امر ثابت [illegible] فالثابت هو الذي لا يزداد ولا ينقص عند تبدل
اشكال ذلك الجسم فانه يتقص الوصل ما زاد في الطول او بالعكس [illegible]
زيادة والانتقاص كما الشمع [illegible] المقادير في الجهات فالثابت عندنا بالامتداد والمقدار
الاول فليس ذلك عرضا للجسم بل هو نفس الجسم وهو جوهر لا عرض واما عندنا باللفظ الذي كونه
الثاني هو عرض في المقدار الذي هو المعنى الاول مجموعهما الجسم والجوهر منهما هو المسمى
مصطلح كتاب المطارحات وذلك الامتداد الجوهري هو الجسم على مصطلح حكمة الاشراق
وهو الذي يسمى الهيولى بالنسبة الى الهيئات المتبدلة عليه ولا يفوته المركبة الحاصلة منه ويسمى
بالنسبة الى الحال محلا وبالنسبة الى الانواع المحصلة موضوعا [illegible] الامام الشارح
حكم بسائط الجسم وتركبه منها ومن حكم الامتداد فيهما وهو من حيث [illegible] الكل ان
الجسم هو الامتداد عنده الجسم والامتداد وهو من المناقضة الامور المشتركة اللفظ
باعتبار الاجزاء بالاجسام المشترك في الحقيقة واطلقت في المقادير فلا يكون المقدار مهامه
ولا اجزامها هو ادل خارج عنها فقد اجاب عنه بما معناه ان المشترك في الجسم
في المقدار [illegible] الكبر والصغر واختلافها في المقادير هو اختلافها في

الكبر والصغر وكان التفاوت بين المقدار الكبير والمقدار الصغير ليس بين زايد على
المقدار بل بنفس المقدار وكذلك اي انما لفظ المقدار الجسم ولفظ التفاوت بالصغر
والكبر بالتفاوت في المقادير ويرجع هذه الاصطلاحات الى الاصطلاحات بالكمال
والنقصان والشدة والضعف بانه لم يعرضه المقادير من طرايق ايراد المقادير
المحلة بالصغر والكبر على الجسم الواحد اذا تكاثف وتخلخل انما يلزم لو لم نقل ان
الجسم نفس المقدار القابل للامتدادات الثلث اما على تقدير ان الجسم هو المقدار لا يتصور
التخلخل والتكاثف بمعنى زيادة المقدار ونقصانه من غير ورود مادة
ولا انفصال لان قابل المقدار على هذا التقدير هو الجسم وهو المادة فزيادته ونقصانه
ونقصانه هو نقصانه فلا يصدق التخلخل والتكاثف الا بمعنى تبدل اجزاء الجسم واجتماعها
وتخلل الجسم اللطيف بينها او انفصالها بينها وح لا يتم هذه الطريقة وعلى هذا يمكن
العالم الا بورود والانفصال واجتماعهم على التخلخل والتكاثف بان التفاوت في
نقص ويكتب في الا قد حصلها الا وقيل المطلق ما كان لبعد صلها والخلا ممتنع فليس الا
التخلل مانع بعد المفصل عمده ذلك السابق ان الحداد لا اول بعد الكل فقد صلك الا
لضرورة بعدم الخلا قد ومن ظاهر فان عند وصول الماء بعد المفصل لا يمكن الحكم بانه ما شح
بين عن المواد وزعم المفصل بعض كتبه انه قد شوهد عند الكل الحيات الدال على
العوامل لحرصه وصول الالم متعذر من لم الاسيل لما ان الحكم بان الماء من طعط
الهوا بعد ما جد حتى يلزم التخلخل وذكرا به قد جرب نفخ بعض الادنا من الزجاج
فلا يسع بسيل ذلك من الهوا الذي هو الطف من الماء وربما احتجوا على بان تبدل المقدار
والمقدار على الجسم بانه بعد ان جسم بعينه متعدد والتي لا يحمل على نعتي وهذه ان اطلاقات
عرضه ويجوز ان لا يمكن الجمادون العلة عليها وهذا اصل بعد بعيد وحسيم مان الاطلاق
امثال هذه لا يدل على ان التعمية في التعدي زايد وقد يقال ان الجسم ممكن الا انه
لا امتداد خاص مع جهة متعين والممتد بعد الموراد علته كاعرف فلا يتوهم ان لا
وقوله وبلا ما من عمل ان لا تستعمل في عين مقدار فيكون مقدار نما بل يتها على سند
السيال كالوحدة والكثرة يريد بالممتد بهما ما ارادوا بالجسم في حكم لان اثر ثبتا المقدار
ذاته لا امتداد في الماسة على متساو بعدم وكان الكل منهم لا بد وان يكون لها

اما واحدة او كثيرة ان لم يكن الوحدة وكذا الكثرة لازمة لها فكذا الكمون والمقدار العرضي
المذكوران وقوله الشيء من شرط ما لا يتحقق الكثرة به ان يعدوم وحدة واعتبر ذلك ان
معناه ان من زعم ان الامتداد صورة في الجسم اصح بانه يعدوم لوجود محله بدليل ان المحل
لا يوجد بدونه وكل ما يعدوم بوجود محله فهو صورة جوهرية فالامتداد صورة جوهرية
معدومة الجسم والوجود وسواه والفلك في هذه الحجة اما هي في العقد العاملة ان لا يتحقق
الشيء بدونه فهو معدوم لوجود وذلك لان حاصل ذلك غير لازم الا ترى ان الزوايا الثلث
المثلث بدونها مع انها لا يتعدم لوجوده بل لازمة لها مساوية لهما وكذا الزوجية للاربعة
الا انه لم يتمثل بها لكونها اعتبارية وقوله وان يكون عينه الامتداد ان الشيء هذا
للامتداد الشيء المقصود بمعنى ان الموصوف في محل المعدوم لوجود ذلك المحل بل هو في المحل من غير
فكذا حقيقة الامتداد بذلك المعنى فان معنى صورة المعنى اخر يجب ان يكون من الاعراض
فالشيء صورة وقيمها لا الشيء لم يقصد ذلك في المباحث المشرقية اذا لا يساهم الى الغلط

قال والعدد انه قد يحمل في ما يتحد وينكسر وحقيقته محفوظة والحد واحد

والعدد له خواص ومراتب وان يكون للعدد ذلك فبطل كلام من زعم انها امور عدمية

اقول لما فرغ عن الكم المتصل شرع في بيان عرضية الكم المنفصل وهو العدد
واستدل على عرضيته بانه موجود في محل يتقوم بدونه وكل كذا عرض فالعدد عرض اما
انه موجود في محل فهو ظاهر واما ان يكون ذلك المحل يتقوم دون العدد فلان العدد
يزول عنه وهو باق بحاله ولو كان مقوما له لما بقي بعد زوال العدد واما قلنا ان العدد
يزول ومحله باق لان الشيء اذا كان متصلا كان واحدا فاذا انفصل
بعد تعدده صار واحدا فالعدد زال عن الامر لان حقيقته الامر محفوظة في حالة وقوع
الحد واحد بعد ان صار الاثنين في حالتي الحالة وبعده ولم يتغير من حيث هو هو لا بعال
يقصدهم لان الاعداد امور عدمية واذا كانت عدمية لم يكن عرضا اذ العرض من اقسام الموجود
فالموجود اعم منه واذا كان سلب الاعم كذلك لانه حصل سلب الاخص اجمال من يقسمها ان الشيء حصلها
صحاح في اثبات ان العدد عرض ان اثبات انه موجود وكذا الحل ما يدعي عرضيته الا باثبات
بان العدد له خواص ومراتب مختلفة في علم الارثماطيقي من ذلك التامة والناقصة والزوجية
والفرد وهما متساويات كثيرة وكل ما هو كذا فليس بعدم محض وهذا منه حجة لو اني يكون

للعدد وذلك انه كيف يكون للاعداد عدد غير متناه وكل نوع من انواع العدد كانه
ونريد بالموضوع العدد وذلك من انواعه مما يطلق دعوى بحدتها فيتم دليل على ضبطها

قال ولم يجب من اصناف المعنى العشرة لانا نعقلها اشياء والعدد اذن [illegible]

اقول لو كان العدد مقوما لما فيه من الاعداد فانا نتصور ذلك العدد مع عدم
تصور الاعداد التي هي اياها مقومة له لاستحالة تصور الشيء دون تصور ذاتياته
اللهم الا ان يكون ذلك الشيء غير متصور بماهيته وحقيقته بل بشيء من خواصه ولوازمه
انواع العدد ليست كذا فانا نتصور العشرة مثلا بحقيقتها لا بلازم من لوازمها او
خاصة من خواصها ومع هذا في حال تصورها كذلك لا يخطر ببالنا ما فيها من الاعداد
التي هي دونها كالخمسة والاربعة والثلثة والاثنين والثمانية والتسعة
والسابع فالعدد مثلا وفي كلام المصنف تنبيه على ان المتصور من مفهوم العشرة ليس هو
وضعها لها وقوله لانا نعقلها اشياء واحدة دون السبعة والثلثة ان العشرة [illegible]
كذا لا وحدة فيها بل باعتبار انها لوازم وخواص كذا
كل نوع من العدد ويحمل صفة العشرة من حيث انها اشياء واحدة دون الثلاث [illegible]
موهم انها مقومة للعشرة بل مقومة لما فيها من الاحاد واعلم انه لو تقوم نوع من العدد
بما فيه من انواع الاعداد لكان يتقوم بنوعين منها او اكثر [illegible] يتقوم بنوعين [illegible]
او ازيد كتقوم العشرة من السبعة والثلثة او الستة والاربعة او الخمسة والخمسة وغيرها
فيلزم من تعدد [illegible] الاعداد والتي لا تتناهى [illegible]
الوصل بذكره في الكتاب وعدم تقوم العدد بما فيه من الاعداد هو المعنى [illegible]
ارسطاطاليس لا تحسبن ان الستة ثلثة وثلثة بل هي ستة مرة واحدة

قال سؤال العدد ضد الواحد لانه اذا تكثر بطلت وحدته جواب بطلت وحدته
كان قبل التكثر وحصلت احاد متعددة

اقول تقرير هذا السؤال ان العدد ضد الواحد وكل ما كان ضدا للشيء فانه لا يتقوم به فالعدد لا يتقوم بالواحد
اما انه مقوم به فلان الدليل على صدق الصغرى هو ان العدد ضد الواحد [illegible]
والواحد وكل شيئين صدق عليهما تعريف الضدين فهما ضدان فالواحد والكثير ضدان
والضدان متنافيان لا يجتمعان في محل واحد [illegible] ولا يتقوم احدهما بالآخر

لا نسلم انهما كذا وانما قلنا ان تعريف الضدين صادق عليهما لانهما امران وجوديان يتعاقبان
على موضوع واحد بينهما غاية الخلاف اما ان العدد وجودي فظاهر واما ان
الواحد وجودي فلان السؤال مبني على ان مقوم العدد وجودي فالواحد وجودي لا محالة
وهو وجودي ايضا واما انهما يتعاقبان على الموضوع الذي يتعاقبان عليه فلان الواحد اذا تكثر
بطلت وحدته واما الكثرة فبعد ابطالها والانتقال تقرر الوحدة [illegible]
الصورة فان المتصل الواحد كالماء اذا فصل بطلت وحدته وحصلت له احاد متعددة
لتلك الوحدة في المعروض وليس كل ما بطل مع حصول شيء موصوف بذلك الشيء [illegible]
الى ان قبل التكثر وان بطلت الكثرة الا انه لم يحصل وحدات غيرها ولو كانت ضدا لما اجتمعت
اشياء مع الكثرة في موضوع واحد كالماء المذكور

قال والعرض هو نوع

اقول ان الوحدة التي هي جزء واحد ما ليس هي بعينها الكثرة بل جزء منها
من انواع العدد التي باعتبارها لوازم ذلك النوع وخواصه واما الكثرة فهي باعتبار
الوحدة لاستحالة ان يكون الشيء الواحد من الجسم الواحد واحدا وكثيرا والوحدة عارضة
لجسم ذلك العدد النوعي والكثرة ليست بعينها ذلك الجسم بل عرضا له وذلك الجسم واحد في
نفسه فيكون جسم ذلك الجسم كثرة انضاف اليه ما هو الجنس لانواع العدد
في حصة انها نوع اسم الماهية بحيث لا يلازم من لوازمها كالعشرية والسبعية [illegible]
لا لاجل المعمول انها الا من العشرة مثلا الا ان مجهولا بجملة العشرة ونعلم قطعا ان العشرة من
عشرتها والسبعة من حيث سبعيتها تصدق عليها انها عدد وانها نوع من انواع العدد

قال ولا اضافة من حيث هي سوالب ويمكن الجواب ما ذكرناه

اقول انها ليست جواب لو كانت الا عدمية عن مفهوم المحض الموصوف بها كان ابدا او [illegible]
كذا ولو كانت سلبا او عدما كان سلبها او عدمها عين محلها وهو وجودي والثاني باطل
فانه عين الكم بكم بعد ذلك في عدم الاضافة وهو السؤال المذكور على ان العرض
في ان ان السيد الوجود شيئا مع منهما فصدقنا عليهما فيصدق كل عرض [illegible]
من باب عكس النقيض كل ما ليس بوجودي ليس بعرض لكن الاضافة مثل انها ليست [illegible]
صدق هذا المعقول ليس بعرض فلا تصح عرضيتها الا بعد ثبوت انها موجودة في موضوع
ان الاضافة اما وجودية او عدمية فان كانت الاول فاما ان يكون ليس [illegible] في موضوعها

او غيره فان كان ليس الموضوع من جنس واحد لم يلزم ان الشيء موضوع لشيء و[illegible]
هذا الوصف لم يذكر في الكتاب وهو ظاهر وبالجملة انها لو كانت نفس الموصوف
بالكمال مقتضاها ما دامت ذاته موجودة وليس كذا [illegible] لو انها نفس معدوم
لذات من [illegible] الموصوف بها لكان ذلك الشخص [illegible] الكلية ليس [illegible]
[illegible] من [illegible] وجوده فليس لا [illegible] معدوم ذات [illegible]
وجوده [illegible] موضوعها [illegible] وهو الملكة فلهذا لم [illegible]
لهذا العدم وان كان [illegible] عدمه [illegible] العدم [illegible] المحل او
عدم [illegible] وجود امر في ذلك المحل اذ لو لم [illegible] موصوف [illegible] العدم [illegible]
[illegible] العدم [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الخارج [illegible]
[illegible] المحصل [illegible] موجود [illegible] الخارج [illegible]
كان [illegible] وجودها [illegible]
بل معدوم [illegible] العدم [illegible] الوجود [illegible]

قال وسطح هذا الموضوع [illegible] الفسطاس [illegible]
[illegible] العوالي [illegible]

اقول [illegible] العوالي [illegible] لاعراض العوالي [illegible] الموضوع
[illegible] الاعراض [illegible] موضوعها [illegible]
[illegible] موضوعها والاكان [illegible]
بها او لم [illegible] عدمها [illegible] موجودا [illegible] موجود
ولا جائز ان يكون [illegible] الجسم حصول امر وجودي [illegible]
[illegible] الاعراض [illegible] والكيف
[illegible] المذكور [illegible] الحركة [illegible] الكيف [illegible]
[illegible] السواد [illegible] الحركة او السواد [illegible] الجسم [illegible]
موضوع [illegible]

قال والشكل او اللون لو كان [illegible]
[illegible] جميع الجهات [illegible] الابعاد [illegible] الاجسام [illegible]

[illegible] السواد [illegible] الجسم [illegible] جميع الجهات [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]

اقول [illegible] عرض [illegible]
[illegible] كالشكل [illegible] كاللون [illegible]
[illegible] الكيف المحسوس [illegible] عرض [illegible]
[illegible] الكيف المذكور [illegible]
الصور [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] اصطلاح [illegible] عرض [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] الكيف [illegible] المعيار الذي [illegible]
[illegible] الكيف المحسوس [illegible]
المحل [illegible] ذلك المحل [illegible]
[illegible] المعيار [illegible] بالصدق [illegible]
[illegible] الكيف المحسوس [illegible]
[illegible] جميع الجهات [illegible]
وهو [illegible] الشكل واللون الا [illegible]
[illegible] الشكل ولا اللون [illegible] الشكل او اللون [illegible]
[illegible] الشكل [illegible] ولا اللون [illegible]
[illegible] الشكل [illegible] اللون [illegible] جميع الجهات
[illegible] الابعاد [illegible] الطول [illegible] العمق [illegible]
[illegible] الاجسام [illegible] السواد [illegible]
[illegible] السواد [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] جميع الجهات [illegible]
[illegible] السواد [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]

قال لا [illegible] الكيف المحسوس [illegible]

وهو [illegible] ان [illegible] الاعراض [illegible] الحركة والجهات [illegible]

عليها العارضة لها او تسه الجهات بعدها لتلك الابعاد فهي مع الحيز وصفت معارضها لها
بعد تجسيم والانضمام معارضها للمحل عن ان حلولها في احد من الانس بما حالت فيه
شبهها **اقول** قد حصل من بيان هذا المطلوب ان تحصل الصورة والعرض بمحلها وكلاهما
يتحصصها بمحلها فسيح معارضها لها اما ان تحصها بمحلها فلانه لو كان للجهة اولوا زمها
كان نوعه في تحصه وان كان للامر اخر فان كان حالا الحق العرض في تحصصه بنوعه ووجوده
فاستغنى عن المحل فلم يحل فيه هف وان لم يكن حالا ولا محلا فنسبته الى ذلك العرض والى
غيرها بالسوا فلا يكون علة لتحصصه بعينه وكما لم يكن الجسم متحصصا بحيزه وبمكانه لاجرم صح معارضه
عنه هذا على تقدير صحة انه يتحصص بالعرض الذي لا يكون نوعه في تحصصه وحصل من بيان ذلك
انفصال الصورة والعرض كان وجوده وحدهما العام في مادة عامة لا يستغنيان
عنها فوجوده وحدهما الخاص في مادة خاصة لا يستقلان عنها وقد صح بالمعول الى
وجوده وحدهما العام بالصورة العامة وليس وجوده وحده الخاص بصورة خاصة و
صح بالعقل الزائل الى خلف الصورة بان المحال لم يذكر في الكتاب وذكر المحل في بين
احد معارضاته واخرى لعارضه وعدم الرئاسة ونوع الى الصورة وكذا العرض اذا انتقل
من محل الى المحل فقد معارضه للمحل المنتقل عنه اما ان يبقى موجودا او لا فان لم
موجودا فقد عدم فلو وجد في المحل المنتقل اليه لكان ذلك اعادة للمعدوم وبسابقه
الكلام في بطلانه ولان المعدوم لا يكون منتقلا واما ان يبقى موجودا فلابد ان يعرض
وان بقي موجودا فلا يتصور انتقاله الا بحركة فيستقل بها وكل ما انتقل بالحركة
المستقيمة فانما انتقل في جهة ما الى اخرى على جهات ليست هي الضرورة في جهة المحل والاعراض والعوارض
والتحيز السيال وكل ما هو كذا فلا انتقال له فيما فاطمة محل وانما هو جسم او معارض لجسم وكذا
كما وصفنا معارضه لجسمية فالمحصلة للاحاطة بصورة الى الصورة والاعراض اذا
انتقلت من محل الى اخرى فان عارضها للمحل المنتقل عنه ان حلولها في المحل المنتقل اليه
ان يكون من الامس بيان اولا يكون فان لم يكن لزم من ان الامات وتركيب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى
وقد سبق بطلان ذلك فان كان ليس لها ذات محل فتلك الحال ان لم يكن العرض في محل فقد عدم
سبعه موجود كما سبق وان كان في محل فذلك المحل هو المنتقل اليه الذي لا علاقة له بالآخر
وبعد الكلام في هذا الكلام في المحل على ان من كل حركة فيها عارض بيان يمكن و

بلا بجام

بحسب تخصص هذه الجهة بالصور والاعراض المحسوسة ادنى الى شيء بسبب استحالة لعارضها بها
والحركة المنفصلة لا تنتقل بعرض فيها انات بالفعل بل بالقوة فهي لم يدرك على ابهارها بل
محدودة ان اوردنا بالعموم هذه الجهة فلا بد من بيان ان الاشارة مطلقا لا تعم نفسها وربما ان المشار
لما كانت في المحل في نفسها لا انحصار الى السموات فيقسم لا انحصار بعد ابهما فلا يعولم
ان العموم نفسها **قال** ضابط وما قام بعض محل ان سطوح عمرة اولا
الى الحلول من ان يكون بالعارضة فلانها الكل بالكل وما قام سبعة لا بالابعاد لا ابعاد حل
هذا الكلام فالموهوم حفظ **اقول** هو هذا الضابط انه لو كان الانطباع بما قام
بعضه جاز ان الكل يكون من اصل للابعاد ومحالا والثاني باطل كما عرفت فالمعدوم مثلها اما المنطبع
فلان لا انطباع والحلول لا بد فيه من شيوع الحال في المحل في السابع في الشيء لا بد وان
يكون ملاقيا للكل وذلك الشيء بكله ولا معنى للمداخل الا ذلك وهذا الذي تحصص علم ما قام
بعضه مجرد ان الا ابعاد ادنى الاخص منها عداه فان اردنا العموم فلما كل ما قام
من طبعه لا شيئا من السموع في الشيء وكل ما في طبعه لا شيئا من سعاداته في الجهة
وكل ما كان هو كذا فلا يتصور ان يحل في جزء منقطعا فيه او لو حل في شيء لكان منقسما
الى الكل في الشيء لو كان كله الكل لا كان ان حاصل في الشيء والمعدد او عرضه مثل **قال**
واذا انتفت الشكل الكري في الدائرة لان الكرة اذا قطعت بمسطح حصلت الدائرة وايضا
اذا فرض جسم ممتد مستقيم بلا زم احد طرفيه بنقطة ولا جرم تحرك حتى اعلى سطح الى ان
يعود بنقطة فان بها حصلت بسطح كرة دائرة وهو هيئة البعض من العالمين بالحركة الى ان
بلده ان يحصل الشيئان اذا كان على اشد هيئة الجوار فسلك فيها فقد او والخطوط الخارجة من
المركز الى المحيط وان كان ما قبل من وجود هذا الشكل للكرة الذي هو جسمي الحال او اذا انتفت الدائرة
والخطوط مقدمة مساوية لا ضلاع المثلث ويمكن ادوار احد ضلعي القائمة على الزاوية تم
محفوظ **اقول** اما وجود الكرة فقد عرفت الكلام فيه في العلم الطبيعي وفيه نقض
فيما كان ان جسما بسيطا وان شكله الطبيعي هو الكرة في حين لا اجسام البسيطة الاكرى
موجودة في الخارج واستحالة وجود كرة من ملاقاة الكرة بما جرى بخط وكما
الدائرة الملاقية لدائرة اخرى كذلك ولما كان الكلام في اثبات الشكل الكري على ما في
الطبيعيات لاجرم لم يتعرض له ههنا وهو العالم تركيب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى من غير

ان محيط الدائرة يكون منصفا بها وهو لا يمكن لقول ان الدائرة المفروضة ليست دائرة على الحقيقة
بل بحسب الحس فقط وهذا التصرف في امكان الاجزاء مما لا دافع له فهو سطح عليه الحجة وهذا
حاسم من بطلان تركب الاجسام من الجواهر الافراد لان كل من حكم بذلك لم يساعد على الزم
ذلك لا من ابطال ذلك المذهب فهو يظن ان لازم اللازم لازم وكل ما ادى الى ثبوته
الى نفيه منفي او لعلم ان مثنا لكان ثبوت احد الشخص لا بد وما اللازم وهو نفي
البطلان فاما ما قلنا ان التصرف في محيط الدائرة لازم لهذا المذهب لان الخط المركب من
الجواهر الافراد اما ان يمكن جعله دائرة او لا يمكن فان لم يمكن امتنع حصول الجوهر
انها دائرة او لا يمكن جعل على هذا يمكنك الحكم لان الاجزاء المذكورة الا مجموع خطوط واذا
امتنع جعل الواحد منها دائرة امتنع جعل الواحد والمجموع وح لا يكون بالحس
في دائرة حقيقية وكلام لكن لا دائرة حقيقية من بعض اجزاء المحيط تتشوش وبعضها انفصالي
وذلك هو التصرف وان امكن جعل الخط المذكور دائرة فاما ان يتلاقى طرفا اجزائه
كاملا في باطنها او لا يتلاقى وكيف كان فان يلاقى كان حسابه ظاهر الاجسام باطنها
فاذا انقسم الخطان فهو دائرة انما كان حكم هذا الحكم متساوي ظاهر بها وباطنها المتساوي
لظاهر الدائرة المحاطة بها وكذلك اذا انقسم دائرة اخرى الى ان تنتهي الى ذلك طرفها
مثل طوق الفلك الاعظم مع ذلك فلا بد وان اجزاؤها على اجزاء الدائرة المحيطة لولا
وان لم يتلاق طرفا اجزائها كلها فالبواطن منها لزم حصول فرج فيها موجب تضعيفها
وهو المطلوب واما قلنا ان هذا التصرف يبطل هذا المذهب لان محل الشكل الاجزاء ان
تقدر اما تصحيح الجواهر الافراد او لا تقدر تصحيحها فان تقدر تصحيحها فهو
كان انتشكل الشكل واحدا او اكثر فانه او لا تقدر يكون تسوية محيط الخطوط كما لو
الخطوط الخارجة من المركز الى المحيط متساوية ويحصل الدائرة الحقيقية وهو خلاف المذهب
وهو اللازم وان لم تقدر تصحيحها فهو انسب بعضها من اجزاء او بعضها متخلل او مع
بعض اجزاء فان ذلك بعض اجسام الجزء الذي لا يتجزى فلا يكون الجوهر الفرد جوهرا فردا
وكان مني خالف في ابطال وجود الدائرة الحقيقية انه هو مرفوع بصحة ما اذا عينت الخطوط الدائرة
مثلث المتساوي الاضلاع بالشكل الاول من كتاب الاصول لاقليدس وهو مشهور
لا حاجة الى ايراده هنا وثبوت الكرة يثبت الدائرة وثبوت الدائرة يثبت المثلث المتساوي

المتساوي الاضلاع وثبوته يثبت المحفوظ على الوجه المشتبه في الكتاب **قال**
والوجود والوحدة وسائر الاعتبارات العامة للماهيات والوجود نوع بالتشكيك على العارض
اولا واولى اعني على الخصوص بل على العارض الذات والعرض لا ماهية وهو من الكلمات
على جميع الكليات اذ من الكليات علوم والحقيقة اعتبار وهي تعالى لحمل المعقول
بعد الوجود وان كان مجهولا فعلى هذا اقول ان الذي علم به ان الوجود والعدم
عن واسطة للماهيات التي تعالى علمها ما سوى الوجود بعض الماهيات وتشكيك في وجودها
وكذا الوجود بعض الماهيات اشكال في هذا اسم اعراض ولهذا اشتد الى امثلة
على عدم صحتها والمراد لا يكون معلوما واثباتها مجهولا واعلم ان هذا المعنى ان الجوهر
بحيث لا وان كان من شك في وجوده بعد شك في هو مرتبة الجهات الوجود تعالى
على ماهية بالتشكيك وهو يقال على بعض ما يقال عليه اولا او على غيره بواسطة كما يقال
على الواجب الوجود لذاته اولا وعلى الممكنات ثانيا كذا وللجواهر قبل كونه للاعراض وله
انقسام الكمال والنقصان مراتب اعلاها هو الوجود الواجب وهو الذي لا علة له ولا
ان يكون اتم منه ولا اكمل بل كماله هو الكمال الذي لا يتناهى ويتساهل الى علاه
لا يستقصي ثم وجود الجوهر اكمل من وجود العرض ووجودات الجواهر انما يتفاضل
في الكمال والنقص فوجود الجواهر العقلية اتم من وجود الجواهر النفسية الذي هو اتم من وجود
الجواهر الهيولانية وكل منهما اشد من اكثر وكذلك وجود العرض القار الذات اكمل
من وجود العرض الغير القار الذات ووجود ما له تحصل من اقسام القار الذات اكمل
من وجود الاضافة من اقسام غير القار وهو الحكم ما لا يتعدى على جميع الكليات اذ من الكليات علوم
فاعلم ان العلم وهو ان الكلية اعم وجودا او اعدم من الكلية فان العدم من الكلي وهو لا يتصور
في الوجود على الامور الذهنية بل يعرض للمعقولات التي لا تعرض لها الكلية الا بعد تعقل
مع انها وصاحب الكلية بعد الكلام ابطل هذا الراي بان المعقولات انما هي علوم والعلوم
موجودة الكلية لا يقال ان يعمل على هذا الا ان علوم المعقولات الكليات المطلقة
الكليات العلوم الزائدة على الذات التي هي موجودة في الذات اما ما عدا
علم الكلي مستحق الحال ان ذلك مما بعد قوله والحقيقة اعتبار وهي تعالى على
المعقول عليه بعد الوجود وان كان مجهولا فعلى هذا فاعلم ان الذات قد تعالى

ويعني بالمهية الواقعة في الاعيان حتى ان العرض في الذهن على هذا الاصطلاح لا يكون
واما الشيء من حيث هو فهو بعينه المهية العينية فيسمى الذي في العقل من حيث هو الحقيقة الذهنية
والمهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن كونها في الاعيان او في العقل مع قطع النظر عن الاشارات العينية
محمولا على الخصوصيات عن ما يصلح ان يصدق و الحقيقة من حيث هي
او وجود او حيث ما كان من حيث الحقيقة محمولا عليه انما يقال عليه بعد وجوده فلا يقال
للانسان حقيقة الحجر الا بعد وجود الانسان في الحجر وعدم الخصوصيات
يقال عليها فيحصل فيصل الحقيقة الموجودة فانه لا يقال الحقيقة الا بعد كونه انسانا
او فرسا او ما يحمل عليه انما الحقيقة من حيث هي المفهوم السوالب ورسما
فيحصل حقيقة وهي بحال الحقيقة التي يقال بازاء المجاز وكالحقيقة التي يطابقها شيء

قال حاله واشارته واذا علمت ان الارتسام

مطابقة للاشياء للامور بعينها
انما هو في ومن الكلي المنفصل حصوله في المدرك بحيث لكان ان حصل يحمده
فالكلي المنفصل حصوره في المنفصل من الجزئي كما هو جزئي ولكن هذا الكلي

اقول لما ذكر هذا عند الكلام في ان

الراسم الذي في ... وصوره النفس
لحاده في العلم الطبيعي لكان انسب لكن غرضه من هذا الموضع و هو ان
اذا علمت ان هذا من الكلي المنفصل كالارتسام ... ولا بد وان يطلع صورة
ذلك المسموع في المدرك حتى لا يحصل ان العلم التجدد بالاشياء العامة لا بد من
حصول صورته المدرك في المدرك محل تلك الصورة اما ان يكون جسما او جسمانيا
او لا جسما ولا جسمانيا لا جائز ان يكون جسما او جسمانيا والا لكانت تلك الصورة
منطبعة على الكلي المنفصل وكلما انطبع الكلي المنفصل فهو منفصل فيلزم ان يكون
صورة الكلي المنفصل كما منفصلا هف فمحلها اذن ليس بجسم ولا جسماني وذلك

قال رح اللوح الثاني في الكلي والجزئي والنهاية

هو المراد بالنفس الجزئي
واللانهاية في الاشارات العينية الذهنية والموجود ينقسم الى الكلي والجزئي
والانسانية الكلية معنى واحد انما هو موجود بعينه في الجزئيات فان هذا الانسان
غير ذلك الانسان فلو كان في كل واحد منهما لكان اذا اطلق
وليس كذلك فيكون كل شخص انسانا بانه باعتبار عدم الاخر في الذهن

اقول اما ترتيب الكلي والجزئي فقد مر في

عدمه انما الكلي انسانيته بحصته
المنطق وليس الكلي معنى واحدا انما هو موجود بعينه في كل الجزئيات التي كالنسبة
اليها كانسانية واحدة بالعدد موجودة في زيد وعمرو وخالد وبكر اذ لو كانت واحدة بالعدد
موجودة في الجزئيات لكان اما ان يكون كل جزء او بعض الانسانية كلها او لا كلها ولا بعضها
صح فان كان في كل جزء بعضها فاذا عدم ذلك الجزئي لكانه عدم في تلك الانسانية الواحدة
واذا عدم الجزئي عدم ذلك البعض المركب ومن غيره فيلزم انه اي الجزئي
عدم من الجزئيات كلها عند عدم ذلك الكلي وظاهر ان الامر ليس كذا وان كان في كل
جزء كل الانسانية فيلزم ان يتصف الاشخاص بسعيد وجاهل وبعضها بالعكس فعالم
فالمعنى الواحد بشخص سعيد وجاهل وعالم وفي زيد بعلمه وعمرو في بجهله على حد الاطلاق
للاشخاص في الصفات المتباينة وهو محض البطلان وان لم يكن في كل جزئي الا كل تلك
الانسانية الواحدة ولا بعضها فان لم توصف بذلك الجزئي الانسانية اخرى غيرها بالعدد
لم يكن ذلك الشخص انسانا هو بطلانه ظاهر فلم يبق الا ان يكون في كل شخص من اشخاص الناس مثلا
انسانية تامة ولا انسانية التي هي بالعدد فاذا عدم ذلك الشخص فقد عدمت
انسانيته الخاصة واذا عدم ما عداه من الاشخاص فالانسانية المختصة به لا تعدم بعدم
س او لكل واحد من الاشخاص انسانية موجودة في الذهن لا يتعين عدم من اشخاص الناس
الخارجي انما الكلي المختص باشخاص الداخلة تحت الانسانية الكلية انسانية بحصته ذلك
الشخص وكذا الكلي في كل واحد من اشخاص الاقسام المعدودة هذا الدليل بعد ذكره في الكتب

قال رح والكلي انما هو في الذهن وهو ما اخذ من الصورة عن جزئي في نفسه

لظهوره
وغيره كثيرة فهي احدث احكام من تلك الخلق بعدد اشياء مجتمعة كانها فيها مطابقتها

انما او العموم الخصوص بالكلية والجزئية عرف اعراض عوارض لها من حيث هو هي في

اقول كلما هو في الاعيان فله هوية متخصصة

من حيث الكلي ويقسم عليها
باشخاصه وجميع ما شركه وكل ما هو كذا فليس بكلي فكل كلي هو ليس في الاعيان فلا بد اما
ان يكون في الاذهان او لا يكون فان لم يكن فمعدوم الحكم عليه اذ العدم الصرف يمتنع الحكم
عليه وهو لكنه يمكن الحكم عليه فهو في الذهن لا في الاعيان فكل ما هو كلي في الاذهان وكلم
هوية متخصصة لا انطباع في الذهن فهنا بما لا لا شركة فيها وما فيها يمتنع انتقاشها وكذلك

من صحة البقا والا لما صار عن صورة اخرى لنوعها الحصل من ذلك الجنس
او من جنس آخر وبعد فكلها روابط خارجة عن الماهية لاحقة بها مع [illegible]
الماهية الخارجة عن ان يكون كلها وحيث ان تسمع الماهية عن ذلك فكل ما سمع في
الذهن عن كلي وكل كلي فلتنحو الذهن والعلم تكن من الذهن فهو من العقل
الحكم على العدل الصرف بمنع النقارض لا ولو نوع وحمله بابتداء الفرق
ان الماهية الذهنية ايضا امثال وليست حاصلة في الوجود فكون جهة اصلية بعينها
من جهة اعلى ان يكون حال لا لغيرها ولا لكل حال بل حال الادراك سواء كان الخارج ببعدها
تعلها ونسي علم ما بعد الكرة او صار اخراجها ونسي علم ما قبل الكرة والذي في
كلا شان انما لم يكن كلها لانه نوعه مشخصة عن صار الى الكلي الذي هو جنس لا يكون الا
الذهن هو الصورة الحاصلة في الذهن من شرائطها تلك الصورة له ولغيرها من
ذلك الكلي كصورة كان الا صورة من ربط المطابقة له ولنا من استحاق الناس
ما واحصل ربط في الذهن صورة لم يحصل حال الدا ادراكه بعد صورة اخرى
بل التي في الذهن مطابقة لها ولغيرها من لا استحاص في اوسعت الصورة التي حالة
الذهن لكانت من وحد شكل ذلك الشخص حصل فيها نقش من طابع فادا ورد تلك
الشمعة شيئا وذلك الطابع لم يكن الحاصل من الشمعة الا النقش الحاصل اولا واما تلك
الاجسام احد تلك الشمعة فسير بها لم يعرف الحال من تلك الاسم ومعنى اشتراك الكلي
الصورة الذهنية لكل جزئي من جزئي والماهية من حيث هي لا تقتضي ان يكون عاما ولا خاصا
ولا كلية ولا جزئية ولا واحدة ولا كثيرة وبعد ذلك لا انسانية فانها من حيث انسانية
من بعد ولا انسانا ولو كانت كلي انسانية بعض العموم لما عرض لها الخصوص البتة و بالعكس
وكذا كل واحد من المتقابلين فلو اشتمل على الانسانية واحدة لم يصدق الا على انسان
من انسانية واحدة ولا تصدق ولا انسانية من حيث انسانية لا واحدة ولا
من حيث لا واحدة لكانت واحدة الذهنية بالعموم والخصوص والكلية والجزئية واما انها
عوارض للماهية من حيث صحتها والماهية صالحة من حيث تلك الماهية لكل واحدة منها فالاول
من حيث صالحة لحمل العموم والذي هو الخصوص عليها ولحمل الكلية وهي بها
هو الجزئية عليها ومن انها واكل منها من حيث العموم لكل واحد من المتقابلين

قال والكل يكون من الاشياء لا يدوان يكون فيما سنع السواد في
شي واحد فان اربعة من الطرود انما احلف عدد انما بها وحده لا اربعة بلك وكونها
كونها عدد المطلق لا اربعة لكانت عدة وليس فان ولان المحل الماهيات
باختلاف صفاتها اوبالزمان ان اتحد المحل كسواد من حصلاني بمحل واحد ولكن احد
بعد بطلان الاخر ومن هنا نعلم ان الحصول المثل صورة ما عرض في محل لعدم المثل الحائل
والزمان سواء ان يكون الصدمتان حاصلان بزمان جزء والاخر بزمان شيء تجمعا
حوادث اضافات لا من الامر الحاصل بعد الانهما ادا انطلق بطل الاضافة اليها الا
وان يبطل التي مع زمانه فلا يشمع مع ما بعده اقول اداوصدم جزئيات الطبيعي
في الاشياء اكثر من واحد فلذلك الجزئيات المتكثرة في الخارج اما ان يكون فيما اشتراك في
امر اولا يكون فان لم يكن في الاشتراك بتمام الماهية اذ كان فيها اشتراك فاما في امر داخل
فقط او عرضي فقط او فيهما فان كان اشتراك في امر عرضي فقط فالاشتراك بتمام الماهية
انه وان كان في امر داخل سواء كان مع ذلك في عرضي ايضا اولم يكن فالتمايز ان كان
لو صورما هو جزء المميز او بعدمه فالاشتراك بالكمال او النقصان والاختلاف التي
اما بعض الماهية او داخل فيها فان كان بعضها فالاشتراك بامر عرضي وان كان داخلا فيهما فاما
جنس وان فصل الافراد ان يكون فصلا بعد فاقول اشتراك فيه سواد حسن وكلما كان
للاشتراك بعض فالاشتراك يحصل لا محيد فاشتراك كل المهتس عن الاخرى باحد الامور
بتمام الماهية وبالكمال والنقصان وبالعرض وبالفصل وادا عرفت هذا فقول فيما سبق السواد الى
اخره يعني ما بتمام الماهية او بالكمال والنقصان ادخل فيهما لا تشبع على ارادة السواد
اما الاول فلانه ليس هناك مميز مشترك لتكون له جزء سابع عليها بالسواطع او بعضه
واما الثاني فلانه معقول عن الجهة بالسكلك وقوله التي امه يشع ان يقوم من الزائد فما ومع
من الزائد في الاشياء نوع الاشياء زيادة من الفصول ما بعده وبهما ولا يزيد بعضها ونوع المميز الى
اولكان الاشتراك في جنس فقوله فان الاربعة من الطرف انما احلف عددا انما بها مساوى العدد
الذي هو الاربعة المعدودة بها انما تخالف العدد الذي هو الاربعة المعدودة بها الطرف كلا لها
عدة الاربعة لتلك الاربعة من العدد ولان الاربعة بل انما خالفتها بانها ما وبلك ظرف الاخر
وكونها كذلك هو امر زائد على طبيعة الاربعة لكانت عدة وليس فيها لانه لو كان امر
لا اربعة عرضي لها عمر لازم
لمهيتها و[illegible] كان كونها
عدة مطلق [illegible]

هذه الاربعة عن تلك الاربعة بحيث لا ارتفعت المميزة لصيرورتهما كالشيء الواحد لاشتراكهما في كافة
معنى اما علمنا انه يشترك فيه على هذا التقدير لان الاربعة التي هي هذه بالمعية لو كان
كونهما في هذه المعية لما ارتفعت لو حدث في الاربعة الاخرى المشاركة لها في الاربعة ان
يكون هذه في المعية ايضا ملتحق باخرى وذلك خلاف الفرض وحاصل السؤال انكم ان
اردتم لا يكون ان يكون معنا للمعية في ذات المحل بحيث في محل واحد في زمان واحد
اذ لو كان زمان حدوث احدهما غير ذلك المحل بعينه زمان حدوث الآخر فيكون اول الكل
في محل واحد حصل احدهما عام اول والآخر في هذا العام ثم استمرا الى بعد ذلك
وكانت معية الحدوث في الثمرة لما وجدا ابدا لو حصل الثمر لاحدهما غير الآخر سواء اضافة حدوث
هذا الى زمان واضافة حدوث هذا الى آخر لبطلت تلك الاضافات عند بطلان الآخر
الثمر اضافات الثمار واذا عدمت الاضافة عند عدم الثمر اذا اتحد بان لا اضافة
الثمرة واذا عدم الثمر فلا يعود هذا الوقت الذي حصل فيه بعد بطلان الزمان واما اذا لم
يعد بطلان الزمان الذي نسب حدوثه اليه بل بطل مع بطلان ذلك الزمان فلا
يجتمع مع الذي حصل في زمان بعد ذلك الزمان الذي بطل **قال** واذا كان الزمان
مما لا يتميز المثلان فلا يتصور اعادة ما انعدم لان الكلام في الزمان الثاني عن ما كان
في الزمان الاول فان كل واحد منهما يتشخص بزمانه فان حصل معاد للاول لما عاد زمانه بل
ان الزمان الثاني بعد فيكون الزمان هو مضي ما ليس حال هو بعد فلم الزمان زمان الى البتة
وهو مع **اقول** هذا جواب عن هذا المطلوب بعد نحو واجود ما وقفت عليه فيها
ما هو ذكره في هذا الكتاب في جواب اخرى فان هذه العلة ما عداها مما وقع
هو هو حال عن شوائب الشبهة بالوجه الاول ان الوجه هو ان العاقل ليتحقق اذا فرض عود ذلك
المعدوم اما ان يكون هو هو باعتبار جميع المطلقة او باعتبار اخر فان كان الاول فكل
ما ذكر في النوع هو هو وذلك نحو وهذا كالسواد الذي فرض عوده بعد عدمه فانه
لو كان هو ذلك الذي عدم بكونه سوادا لكان كل سواد هو ذلك المعدوم وهو ظاهر البطلان
وان كان الثاني بعد ذلك لا مراد كان هو المحل لزم ان كل ما حصل في ذلك المحل بعينه وبطلانه
ظاهر وان لم يكن هو المحل ولا نحو اما ان يكون هو المعاد بعينه لا اشتراكه في الهوية حال العدم او لا
يكون هو او لا او النقص بعدم الهوية بين المعاد والمستانف بعده في نفس الامر فيكون كذلك

كل معاد هو هو في الوجود وكل مستانف الوجود معاد وهو محال والثاني ان هوية الوجود
التي حال عدمه هو هو فوجوده هو هو لا يستحيل والوجه الثاني انه لو اعيد
لو اعيد بعينه لكان في وجوده الثاني اما نفس الوجود الاول او غيره فان كان نفسه لزم
وجود الوجود بالذات فلا يكون معادا وفرض انه معاد هذا ان كان غيره فاما ان يحصل
للمحل استعداد الوجود الثاني او ما حصل فان لم يحصل كان اختصاصه بالوجود الثاني
دون الاول ترجيحا من غير مرجح وهو ممتنع وان حصل له استعداد فذلك الوجود الثاني
مع ان ذلك الاستعداد لم يكن حاصلا ثم حصل بعد عرض للمعاد عارض لم يحصل للاول
فلا يكون ذلك المعاد بعينه وهو خلاف الفرض وقد احتج المجوزون لاعادة المعدوم
بعينه وهم قوم من المتكلمين بان المعدوم لو امتنع عوده بعينه لكان امتناعه اما لذاته او
للازم ذاته او لعارض مفارق لذاته فان كان لذاته او لبعض لوازمها لزم ان لا يوجد
اصلا وان كان لعارض مفارق فلذلك العارض على تقدير زواله يمكن العود
وفرض امتناع عوده هذا والجواب انا لا نسلم انه لو كان امتناعه لذاته او لوازمه
لما وجد اصلا فانه انما يلزم ان لو امتنع وجوده مطلقا ونحن نمنع وجوده بعد الاول فان الممتنع
انما هو بعد العدم لا مطلق الوجود وكيف كان ثم ليس كل عارض يمكن زواله فان عارض
الماهية لا يمكن زواله عن الماهية تخصيص السواد بالمحل المعين لكونه عوارض
ممن هو العارض تخصيصه ومنهم من ادعى البديهة في امتناع عود المعدوم
في البديهة ولا اضطرار بالمثال بعد تصور مفهوم العدم على وجهه وذلك لان المطلوع
عن تعلقه **قال** وفصل والفصل علة لثبوت حصة الجنس في وجود مخصص والنوع
البسيط مالم يحصل حصل كل وحصل اخر فصل والنوع البسيط ما لم يحصل حصة
ما هو الكلي وفصل حصلا لكونه الحيوانية فان حصلهما وجود الجنس حصتها
في الاعيان بل يستتبع الحيوانية لا اعيان الحيوانية عن ماهية لا بعد الراس على الماهية اذا
لم تقتضها الماهية لذاتها فلحوقها العلة وكل عرضي يعلل اما بالماهية كما او اما الملك
فانها لو امكنت نسبتها اليه لا تعرض هو بها وتستحيل ولو وجبت نسبته لا امكنت بالنسبة الى الوجود
بطل ومن جاز منه جملته فالمرجح والموجب نفس الماهية واما ان تعلل بالخارج الماهية لو وجب له
ما الصفات لا غير حصلها واذا لم يرجح نفس الماهية بعينه لا الملك نسلم ان الحكم الله

أقول قوله بل وجود مخصصه يريد بل هو معلوم لما تخصص من الجنس كالحيوان
الذي هو للإنسان فإن الناطق الذي هو فصل للإنسان معلوم لا لحصته من الحيوان بل
لوجوده ولا لوجوده كيف كان بل لوجود الحيوان المتخصص بالناطق من حصة الحيوان للإنسان
من الحيوان وقوله لو امكن تسببها اليه لا من حيث وجودها بل وكانت التعدد انما اللازم
الى المسلسل ... لامكنا ان نعرض للمسلسل بعض افرادها المذكورة لان لكل الافراد
من حيث وجوده وعدمه ... والا لم يكن ما فرد الممكن بالنسبة اليه كان لما فرض عدم
ما هو ممكن لو وجود ... بسلسلة ... ان بطلان التالي لا بطلان العدم الذي هو
المذكور ... وقوله لو وجب تعدد لا ممكن بالنسبة اليه وقد بطل ... ان ...
لا بطل امكانها بالنسبة الى المسلسل وحيث ان لا يكون واحد تعدد او لو وجب
تعدد المسلسل لا ممكن بالنسبة الى المسلسل لكن قد بطل امكانها بالنسبة فبطل وجوبها
تعدد قوله ... حادث ممكن فالمرجح والموجب ... يريد انها لما لم تجب تعدد
... المسلسل وجب ان يكون ... واحد منها ... لم تجب بها ولا تعدد لكان
ممكنة ... باحد ... المرجح ... وبل
امكانها ... فان كل حادث ... ولو كان ... وحد ولو كان
لما كان ... علم ... على وجوده علم ... حادث او فرض
... الى ... ان ... الاثر ... لم يرجح
المرجح ... معناه ان كل عرض لا تعلق ... المرجح فيجب تعلقه ... لم
تعلق ... ان يكون ... او ... لا ... ان يكون ... والاثار ...
... بحسب ... عن ... او لا ... ماسوى ...
الذي ... على ذلك ... الى ... بالنسبة ... كل ما هو
... ذلك ... لا ... فكل عرض ... المعنى
... وكل ... ولا بد له من مرجح ... فيه ...
المرجح ... المرجح ... الى المرجح
... المرجح ... عن ... **قال** ... المرجح ...
وما لا ... بل ... واحد ...

... فيها ... اما الترتيب ... كالاجسام ...
واما الطبيعي ... كالعلل والمعلولات والصفات والموصوفات ...
... سلسلة موجودة ... من ... الى ...
من ... على ... الترتيب ... السلسلة ...
... ولكن ... فاما ... كل واحد من اعداد ... واحد
من اعداد ... العدد ... العاد ...
وسط الترتيب ... وكل ... واحد ... وسط ...
... العدد المتناهي ... المتناهي ...
... كل واحد ... واحد ... لا اعداد انما
الا اسامي ... ولا ... واحد ... على ...
الا ... كان ... الترتيب ... فالكل ... والعاد لا احد ...
الوجود ... والترتيب ... الى التسلسل ... النهاية كالعدد ...
أقول ... الترتيب ... التي ... ان ...
الذي ... خواص ... المراد ... النهاية ...
واللانهاية ... السلسلة ... واللا ... عنهما ...
وهذا المعنى ... الواحد ... لا نهاية ... المعنى الذي
... وذلك المعنى ... والعط ... المعنى ...
المراد باللانهاية التي هي من خواص الكم ... النهاية ... المعنى الذي ...
... على ... ذلك ... الكم او على ذي كم ...
اللانهاية ... التي ... واحد ... او ...
... العدد والقدر ... المتصل ... المنفصل ... الطبيعي ...
... العلم الطبيعي ... الا ... الشرط ...
الاول ... الا ... التطبيق في البرهان ... الاول ...
معناه كل ... من ... الاخر ... والحكم ... ان ...
من ... احد كان ... واحد كان ... في البرهان ...

واما الشرط الثاني وهو ترتيب الآحاد فلان التطبيق فيها بجملة الجزء الاول
من الجملة الناقصة بالجزء الاول من الجملة الزائدة والثاني منه بالثاني منها وكذا الثالث
بالثالث والرابع بالرابع وهلم جرا وهذا انما يتصور من غير ترتيب وكذا الانحصار
وعدم التناهي من جانب فانما الجملة الكل المراتب الآحاد موجودة معا وليس كذلك
فلا مجموع له داخل في الوجود اذ كل مجموع بعض افراده معدوم فهو
المجموع معدوم وكل افراده لا ارتباط لبعضها بالبعض فلا يحصل بينها مجموع
وصدق فيه الحد اعتبار الترتيب معا وجوابه كما للنفوس البشرية الموجودة معا
دون الترتيب فاعلم ان هذا الكلام الاصح المثبت به الاعلى بعدد انه بينها الا لو
المجموع لا لسائر الاعداد زمان الى كل شخص به يحصل اجزاء الابدان في
ان كل ليس الا بعد مفارقتها البدن لا يتسلسل الى الحد ان الانسان و
ان النفس لا نهاية لها بعدم فانه يلزم من صدق هذه المعدودات اجتماعا صدق
لا نهاية للنفوس البشرية المفارقة للابدان في كل زمان وزمان وحينئذ الصدق
من هذه السلسلة لم يلزم صدق لا نهايتها واعلم ان هذه النفوس غير معدودة
لان الوجود الخارجي فلان الوجود الذهني اما في الوجود الخارجي فلان العدد
كما لا اعتبارات الذهنية اما في الوجود الذهني فلان الذهن لا يقدر لا نهاية
له الكم فلا يكون عارضا للمساواة والتفاوت فلان هذه ان تستوفي غير معدود لا
معارا له على النفس العدد فلا يكون الكل معدودا وان لم يستوف
معدود فلذلك لا يساوي وقوله ان الحركات التي لا بداية لها الحركات
الماضية التي لا اول لها فانها الحركات المستقبلة في المساحة ان تلك الآحاد
معا وليس من هذه الآحاد معا واعلم انه اذا قيل الكل
الماضية انها عدد في الخارج هذا السلب العدد ع
لها الصدق على انه او غير ساه فان الحركات المعدودة في الخارج ع
في الخارج وان كان الحكم ثبوت المحمول له موجودة معا ا
مجموع له في الخارج على الجملة **قال** وهذا انساق الكلام الى
في لا اعتبارات الذهنية فان لا تعدد على الجملة

وهذا فقط الفقه مسائل الاول ان احدهما في الوجود العيني اعداد اطول لا يحصى ثلث اذرع مثلا
مساحة وكل ما ساوى ذراع على ان اسم الكل ما عداه واعداد ودونه مساحة وما ساواه
ثم في احد ماهية الكلية في الذهن الواقعة بالمواطأة على جزئياته وكذلك في احد
الذهن لا اعداد المطلق المحمول على جزئيات وغيرها مطابق للاعداد المطلق
جزئيات في العين مطابق جزئياته وجزئياته فانه جزئيات
لا اعداد ليس فيها جميعها لا اعداد لا محالة والحكمة بالاجزاء على اعداد واحد
مثلا ذراع ومطابق لا اعداد به لذاته والحكمة وليس في مطابق لا اعداد في ماهيته
الحكمية في الاعيان سوى انه امتداد به وزائد هو ان الكل في الاعيان
انه امتداد فلنفسه ولا اصل وكم الزائد والكلام عائد اليهما واما في الذهن
الحكمية لا امتداد به واحد ولا امتداد فيه على كل الجسم وليس كما بل
من الجسم امتداد واحد في واحد ويحصل كذا في بعض منها طال احد
انه لا يلزم العارض الذهني العارض العيني والثاني ان الجسم والثالث لا امتياز بينهما وراء
لا امتداد بل بكمال ونقص في نفسها فكل واحد بالتشكيك لا يلزم ان يكون لا امتياز
بحسبه في الوجود وراء الماهية كتمييز طويل وقصير وذلك بتمام حقيقته لكن ليس
الطول وراء الحقيقة امتيازا عن غيره وكذا لا امتداد ذاتيا ولا يعقل ان يكون
ثم مراد الحقيقي ولكن حكمت بعدم اللزوم عند التفاوت **اقول** ان لا امتداد الذي
الذي هو ثلث اذرع في الذهن اعتبارات به احدها كونه امتدادا هو اعم من كونه
او بالزيادة كونه ثلث اذرع فانه اعم من كونه هذا الثلث او ذلك الثلث ومطلقا
مطلق لا امتداد والثاني كونه هذا المعنى هو اخص من مطلق لا امتداد من لا امتداد المتخصص
بكونه ثلث اذرع وكذا لا امتداد المعين الذي هو وراء افراده او المعين وكل واحد
لا اعتبارات الثلث متغايرة للاعتبارين لا حرج في الذهن واما في الخارج فالكل شيء واحد
وكذا الحال في السواد المعين فيه اعتبار الوجه واللونية والسوادية وكونه هذا المعين
كلها متغايرة في المفهوم الذهني في الوجود العيني في السواد المعين ... في الخارج
وليس اصل العدد لا اطول لكن العدد لا اقصر كالعدد الذي هو ثلث اذرع والعدد الذي
وراءها من وراء العدد بل بنفس العدد وهو امتياز بالكمال والنقص والشدة والضعف

وجاز فيما سواه غيره بانه الكل او البعض ان يكون مغايرا له بامر آخر لكن اذا لوحظ التغاير
بالكل والبعض فالاعتبار يعتبر فيما لا الكل الحكم به اذ لو عم لزم عدم التغاير بينهما بلزوم
من الامور المحتملة وكان صاحب الكتاب ادعى البداهة في سقوط اشكال هذه في الاعيان
فما بال من اشتغل باسقاط اشكالها كسب الذهن وفي الخارج وبعد هذا فلا يخفى
عليك معاني الفاظ الكتاب **قال** فائدة لا يجوز ان يقال الوجود في الاعيان
زائد على الماهية لانا نعقلها بدونه لان الوجود ايضا كوجود العنقاء فيما هو حيث كذا ولم نعلم
موجود في الاعيان فيحتاج الوجود الى وجود آخر فيتسلسل مرتبا موجودا لعنقاء الى غير النهاية و
في استحالة سؤال الوجود وكونه موجودا واحدا فالعنقاء مثل الجواب
فيما سواه فان الحق مثلا كما نشهد ولم نعلم انه حصل فوجود الوجود غيره كما قيل في
حصل الماهية لو كان موجودا لكونه وجودا فكان لها كذا فلا يتصور ان يعدم ثم ادا
عراد وجود الوجود علته فيتسلسلا لا يحصل الوجود ليس الا ان يوجد الفاعل وجود
وجوده ثم اجاب عنه فلا يحدث حادث في زمان الا وان يحدث معه ما لا يتناهى
على ما لا يتناهى مرتبا غير حاصل بعد ان يحصل ابدا **اقول** ان الوجود اما ان يكون
زائدا على الماهية او لا يكون فان كان زائدا فالوجود ليس الا في الذهن فقط فالاقسام ثلاثة
ان لا يكون الوجود زائدا على الماهية الا بحمل عليها الا في الخارج ولا في الذهن والثاني ان يكون
زائدا عليها في الذهن وفي الخارج معا والثالث ان يكون زائدا في الذهن دون الخارج
والاول مذهب الشيخ ظاهر البطلان حاصله انه لم يكن زائدا الا في الذهن ولا في العقل لكان قولنا
الانسان موجود بمنزلة قولنا الانسان انسان او الموجود موجود وكان قولنا
الانسان موجود جاريا مجرى قولنا الانسان انسان كلام كما لا يكون الا حملا وهو
وخصوصا في المهيات التي ما يسمّيه الماهية هو ليس حملا اما هو على ان كذا في الاعيان
موجود ثم وان العلم انه جوهر او عرض او متحيز او غير متحيز واعلم انه احد هذه الثلاثة
فلا يصح ذلك في علمنا الاول انه موجود واما ان الخصوصيات غير مستدركة فذلك ظاهر
وكيف لا يكون زائدا ونحن نعلم المهيات مع الشك وتعليق الشك في المعنى اي الماهية
موجود اما الثاني وهو ان الوجود زائد في الذهن والاعيان على الماهيات التي يحمل عليها
فلا يجاب عنه بما حاول الذي ذكره في الكتاب اما نعقل الماهية دون الوجود ونحكم بحسن على الماهية

احدهما ان العقل لا يحكم فيما سواه ان في الاعيان فيكل واحد من الوجود والماهية مغاير للآخر
في الاعيان وهذا هو المراد بقوله لانا نعقلها بدونه اي نعقل الماهية دون الوجود وحده
الكثير لدلالة الحس عليها واجاب في الكتاب عن هذه الحجة بانه لو لزم من ذلك ان يكون
الوجود زائدا على الماهية في الاعيان للزم ان يكون الوجود زائدا على الماهية الوجود وكذلك وجود
وجود الوجود وهلم جرا فلزم عدم النهاية في امور موجودة معا وانه محال وهو مرتب محال
واما قلنا انه يلزم من ذلك ان يوجد وجود الوجود على هذا في الاعيان للشك بالفعل وهو العنقاء
مثلا ونشك في هذا الوجود المخصوص الذي نعقله انه موجود في الاعيان ام ليس فلو كان وجود
العنقاء مثلا وجود ووجود وجود واحد الاستحال بعقل احدهما مع الشك في الآخر فكان الوجود
في الماهية المخصوصة وجود بامر غير وجود وظاهر الجواب انه وارد عليه سؤال وهو ان وجود الوجود
ليس زائدا عليه كوجود الوجود للماهية انه لما ثبت وجود الماهية دام انه وجود وعدم
الماهيات فهو موجود فالوجود له بالذات والوجود زائد عليه في وجود غيره اما هو وهذا كان
والتقدير الى الزمان فانهما انما بالذات الى ليس زائدا عليه ومن تعريفه وجواب هذا السؤال
انا ظهر الوجود مضافا الى الحق مثلا فتصورنا وجود الحق مع انا نعلم بل لعدم الوجود المضاف
الى الحق حصول في الاعيان وليس حصول فيها وحصول الوجود هو وجود ثم نعقلها الوجود
ونشك في وجوده كما نعقل الماهية ونشك في وجودها فان لزم من تعقل الماهية مع الشك في وجودها
كون وجودها زائدا عليها فيلزم من تعقل الماهية ليس الوجود المضاف الى الماهيات مع
الشك في وجودها كون وجود ذلك الوجود مغايرا لذلك الوجود وكذلك الكلام في
الوجود الزائد وكذا الى غير النهاية ولم يلزم هذا الاستحالة وجودا ليس معا في الاعيان
الى ما لا نهاية له لا جرم لم يلزم مغايرة الوجود للماهية في الاعيان بقوله ولو كان موجودا لكونه
وجودا فكان لها كذا فلا يتصور ان يعدم مبدأه لو كان كون الوجود موجودا لنفس كونه
وجود الا لو وجد زائدا عليه لجاز ان يكون كون الماهية موجودة بنفس كونها تلك الماهية فكان كون السواد
مثلا موجودا لنفس كونه سوادا او اذا كان كونه سوادا وكونه موجودا واحدا فكان لا يتصور ان
يخرج السواد عن كونه سوادا فكذلك لا يتصور ان يخرج عن كونه موجودا وكان لا يتصور خروجه
عن الوجود وكان لا يتصور عدمه اصلا لكن ذلك جائز فلم يكن كون الوجود موجودا لكونه وجودا
جائزا او دائما لكن ذلك عنده بطل السؤال فلو صح ما تقدم المذكور على زيادة الوجود على الماهية

للاعيان لوجب ان يكون لكل وجود وجود آخر وفي الاعيان لان لا نهاية لها الى بط
ما يسمى بالمعدوم مثلا وهو كون الحكم صحيحا باطل الضرورة ذكر بطلان هذا الثاني وجهان
اخر وهو انه لو زاد وجود الوجود على نفس الوجود في الاعيان لما صدق حادث والثاني
بط فالمعدوم مثلا وهو نفس الشرط بان الوجود على هذا التقدير يكون الوجود حينئذ ولو
ذلك الوجود كسوبه امر عند وكذلك لوجود الوجود الثاني ايضا وكذا في الثالث
والرابع فيتسلسل الى لا نهاية ومن المعلوم ان الذي يحصل الوجود ليس هو الفاعل
فلا يوجد الماهية في الخارج الا بالفاعل او هو المحصل لوجودها ولا يحصل وجودها الا
بحصول وجوده ولا يحصل هذا الوجود الثاني الا بحصول وجوده بالثالث والرابع وهكذا
ولا يكون الا غير النهاية فلا يحصل الوجود للماهية الا اذا اوجد الفاعل وجود وجود وهكذا
الماهية لا يوجد وجود وجودها الا اذا كان له وجود وجود وجوده ولا ينتهي وذلك غير متصور
ان الذي للاول ان اعداد الوجود متصاعدة في الزيادة فلا يحدث حادث في زمان الا
يحدث قبله ما لا نهاية له اذ لم يكن المحدث لوجوده الا وجد او وجود وجوده ووجود وجوده
وهلم جرا وكل امر يوقف وجوده على وجود امور غير متناهية وتلك الامور المرتبة
غير حاصلة بعد كان ذلك الامر المتوقف وجوده على وجودها لم يحصل ابدا او هذه في نفسه
هذا العمل فيلزم ان لا يوجد حادث لم يكن السابق واما الحجة التي لم يذكرها في هذا الكتاب
وغيره فهي ان تعدد الحجة الاولى منها ان الحكم بان كل امر موجود في الاعيان في نفس الامر
ونحن نعلم انه موجود في الاذهان فلو لم يكن وجوده زائدا لم يحصل هذا الفرق وجوابه انه
محكوم عليه من قبل الذهن انه موجود في الاعيان لا ان وجوده في الاعيان كما ان الحكم بان الكلي
ممتنع في الاعيان لا ان امتناعه حاصل في الاعيان ولو كان في الامتناع نوع عينيا لاستحال
سوء ما سبق للامتناع عينا وكان المرتبة ذلك في الامتناع فكذا الامر في الوجود
لو لم يكن موجودا في الاعيان لكن وجوده ماهيتها فكان المحكوم عليها بانه موجود هو بعينه معدوم
وذلك ممتنع وجوابه انه لا يلزم كون الشي موجودا في الاعيان ان يكون لوجوده صورة
عينية زائدة على ماهيته الوجود والعدم اعتباران ذهنيان كالامتناع ونحو
هو بهما اعتبار من الصفات ما له وجود في الذهن وفي العين منهما ما وجوده العيني ابها
في الذهن وما يحمله من هذا القبيل الحجة الثالثة لو كان الوجود اعتبارا ذهنيا فقط لكان ان

الى ماهية في الذهن مع الوجود صارت موجودة في الاعيان وليس كذا وجوابه انها لا
تم لولا انضمام الذهن الا انا نلحظ صلوحها فان الماهيات المخصوصة والماهيات صور من الصور
على كل اعتبار الخروج كالامتناع وما ذكر من جوابه المحدثة الاخرى ان الماهيات التي وجدت
ان لم تعد الفاعل اياها هو الوجود فهي بعد على العدم وان افادها الوجود فقد حصل لها
في الخارج وجود وهو المط وجوابها ان الذي من الفاعل هو نفس الماهية الا ان الماهية
تعد الفاعل اياها اثر والاثر نفسه وذلك لا يحكم انها متصفة بالوجود فانه ان لم
تعد الفاعل اياها لما كان في الاعيان ووجود الماهية الا اعتباري فان هو مع ما به افاد نفس الوجود
لا وجود آخر الى ان فصل الماهية فيه وان حصل باقاده الفاعل للوجود هو الوجود انتهى الكلام
من الوجود وابعد المعارضة قال ثم اذا كان الوجود في الاعيان صفة للماهية فهي قابلة له
ان يكون موجودة بعده فيحصل تسلسلا او بها فلا قابلة ولا صفة او فعلها في قبل الوجود موجودا
او معه فالماهية موجودة مع الوجود لا بالوجود فلها وجود آخر واقسام الثلاثة كلها باطلة فالعدم
باطل اقول هذه الحجة التي عند القائلين بان الوجود صورة في الاعيان زائدة على
الماهية المتصفة به وبعد ذلك في بيان بطلان هذه المقالة او لا يلزم الفساد وجه حدوث
ما عرض ذلك المذهب هو ان يكون المذهب صحيحا ولا احتجاج عليه فاسدا او البرهان على بطلانه
ان الوجود اذا كان حاصلا في الاعيان فاما ان يكون جوهرا او عرضا وبعض الجواهر منها ما ليس
في المحل وما الوجود فيه في المحل فان كان جوهرا لم يكن صفة للماهية وليس كلامنا فيه وايضا يلزم
الكلام في القسم ان كان عرضا فقابليته هو الماهية لا محالة فيعده كماهية القابلة اما ان يكون بعد الوجود
المعنوي اوقبله او معه والاقسام الثلاثة باطلة فيكون الوجود الحاصل في الاعيان باطلا اما القسم
الاول فهو ان الماهية يكون بعده فلانها لو كانت بعده لكان موجودا عليها وكل ما كان موجودا على
محل التي هو تبع عرض ذلك الذي يحمل هذا التقدير يكون الوجود متقدما على الماهية التي قيل انها
قابلة له فلان تقدمها الوجود عليها فيحصل تسلسلا وقابلة فلا يكون الحاصل له قابلا ولا
هو موصوفا به فيكون على تقدير القابلية والصفة لا قابلة ولا صفة واما القسم الثاني
وهو ان الماهية قبل وجودها فهو ظاهر البطلان لانا فرضنا ان الماهية موجودة قبل وجودها او
بعض اما تقدم الوجود على نفسه او ان قبل الوجود وجودا آخر وبعود الكلام فيه الى لا نهاية
واما القسم الثالث وهو ان الماهية مع الوجود لا قبله ولا بعده فهذا يقتضي كونها موجودة بالوجود

بل يدل على انها موجودة مع الوجود ولا يشكون للماهية وجود اخر غير الوجود الذي كلامنا
فيه وذلك غلط **قال** واذا اخذ الموجودات شيئا واحدا الاول الا موجود
الا واحد موجود فليس هو اضافة الا امر جزئي لعلك انه كالشيء في الاعيان او في الخارج
عن الذهن بل انه كالشيء **أقول** قد ثبت ان الوجود في الاعيان ليس امرا على الماهية
الخارجية وان كان زائدا على الماهية في الذهن وثبت ايضا ان الموجود من حيث هو
في الخارج ماهية ووجود بل هو شيء واحد واذا كان مع ذلك واحدا فليس للوجود في الخارج
اضافة الى امر اخر هو الماهية حتى يقال ان تلك الماهية كالشيء في الاعيان او كالشيء في خارج
الذهن بل ليس الا الماهية الواحدة الخارجة لا غير **قال** والوحدة بالقياس
الى الاعيان من الماهية المحمولة عليها فانها ان كانت شيئا موجودا واحدا حمل الموجود
بانه الموصوف بها كما يقال ذات [illegible] بها واحد واحاد كثيرة
الكلام في الوحدة الوجودية [illegible] سواء [illegible] وهو الوحدة بعد وحدة
من جهة [illegible] الوجود [illegible] اصلا واذا عقلها وحدة وكذا [illegible]
يعني [illegible] الذهني واذا عقلها [illegible] وحدة [illegible] الاعيان من [illegible] ان
[illegible] الذهن [illegible] الصفة في هذا الا ان الوحدة واذا اضيفت الى
الماهية فاضافة موجودة او لوجود اضافة [illegible] الى غير الماهية لكون **أقول**
ان الماهية الوحدة واذا اخذ [illegible] الخارج [illegible] احدهما الماهية لا اخرى الوحدة
لها فكل واحد منها واحد بالماهية دون الوحدة وحدة وللوحدة وحدة اخرى ويعود الكلام
[illegible] التسلسل [illegible] كون الوحدة [illegible] زائدا
على الشيء في الاعيان [illegible] وان كانت [illegible] فالعدد الذي [illegible]
كان ان يكون [illegible] الاعيان [illegible] ان العدد اعتباري [illegible]
مذكور [illegible] الكتاب [illegible] موجودا
فاما [illegible] واحد [illegible] او لا
ولا [illegible] بعض [illegible] كل شخص
فذلك [illegible] الوحدة [illegible] كل شخص الا الوحدة [illegible]
من [illegible] الا [illegible] كل شخص [illegible]

بعضها فلا يحصل لها الا العقل الصادق وذلك من الغلط قوله ولو لم يكن الصفة في هذا الا ان
الوجود اذا اضيف الى الماهية فاضافة موجودة او لوجود اضافة تستمر الى غير النهاية
لكفى واعلم ان الوجود لو كان زائدا على الماهية فلا بد ان الماهية واذا اخذ [illegible]
ان الشيء موجود في الاعيان ان يكون موجودا في الاعيان حاصلا فيكون موجودا
الى الماهية [illegible] ان يكون لذلك [illegible] وجود [illegible] الوجود العيني [illegible] وجود
[illegible] وكذلك للوجود [illegible] اخرى [illegible] الى [illegible]
والوجود والوحدة [illegible] في الخارج او لو كانا [illegible] الوجود وحدة
وللوحدة وحدة [illegible] تسلسل اخرى [illegible] الامكان [illegible] الوجود [illegible] الامكان وجودا
[illegible] الامكان [illegible] وجود [illegible] الامكان [illegible] عارض [illegible]
[illegible] الامكان [illegible] تسلسل من الوحدة والعدم من الامكان والوجود [illegible]
ومن الوحدة والوجود [illegible] الوحدة والوجود [illegible] المحمولة [illegible]
الى لا نهاية **قال** قوله والاسباب في بسائط الانواع كالكون في السواد
[illegible] السواد [illegible]
[illegible]
[illegible] لو كان [illegible]
[illegible] السواد [illegible]
[illegible] ان [illegible] واذا [illegible]
هو شيء واحد **أقول** ان النوع الذي يحصل [illegible] الذهن [illegible] واحد [illegible]
اما ان يكون [illegible] الذهن [illegible] الخارج او لا يكون [illegible]
بل يحصل كل واحد منها [illegible] النوع [illegible] السواد [illegible]
[illegible] الذهن [illegible] السواد [illegible] الانواع [illegible]
[illegible] الخارج [illegible] الاعيان [illegible]
واحد [illegible] سوادا [illegible] سواد [illegible]
[illegible] سوادا [illegible] السواد [illegible] السواد [illegible]
[illegible] السواد [illegible] السواد

احمر لونه سوادا او بالجملة لا يمكن ان يبقى بعينه فصل السواد الذي به امتاز عن غيره من
سائر الالوان بعينه فصلا لاحمر وذلك او لا يعرض فصل اصلا الا من جهة ما
عن فصل وان كانت وانا نشأت النوع متمايزة في الخارج فهو النوع الحقيقي البسيط فذا ثابت
للانواع البسائط بخلافه لو اثبات للانواع الحقيقية البسائط في الخارج كالجعل او
النوع الحقيقي البسيط الحيوان فانه شارك الناطق في كونه جسما وامتاز عنه بالنفس
الحيوانية وهذا حاصل في الخارج متمايز لحصول النفس الحيوانية في الخارج واذا اثبت
عنه النفس الحيوانية من ذلك الجسم بعينه موجودا كان لو عكس الذي علو جسما له
وهذا الحدوان يقال جعل جسما محصلا لحيوانا فلا ان الذي هو الجسم وجود متمايز او
الذات الاخر الذي هو نفس الحيوانية بخلاف النوع البسيط كما انه ليس للذاتية
وجود غير وجود ذاته الا في الذهن فلو كان لها وجود غير وجود ذاته خصوصية
السواد لجاز ان يزول عنها خصوصية السواد ويعرض لها خصوصية الساج والكلام
لطلقا فالعدم مثلا انا نشأ الشرط فلان اللون الشخصي نفسه ان يكون سوادا او كونه
اخص منه ذلك لكان كل لون سوادا امكان حصل السواد بلا زمانه
ليس كما اذا اثبت الا زمانه هو متمايز ومحال الا ان يبقى اللون مع زوال السواد
لخصوصية معين في اللونية خصوص الساج عوضا عن خصوص السواد كما في
المتنوع مع زوال الصورة عنها بعد ما لها الصورة اخرى عن الكون الصورة الا
البدل لصورة الهوائية اما بطلان التالي فظاهر واذ لا جعلان لهذا في النوع [margin: ع]
البسيط فلا وجودان لها فالنوع البسيط شيء واحد في الخارج ليس له اجزاء
متمايزة الا بحسب الاعتبار العقلي اي في المفهوم وقوله واما الماهيات البسائط لا انواع [margin: ع]
موضوع نفسه محمولا لها فقوله لا يحدد ان يكون لها وجودا غير وجود الذات [margin: ل]
لا اخر وتأتي الكلام عليها من جهات الموضوع حيث اعتبر بشرط المحمول وقوله
لكان لها وجود غير ما خصوص السواد هو مقدم متصلة وقوله وكيف ... [margin: وجوده]
لا يمكنها والا لا زمها متسق مع ما قبله وما بعده ... اللونية وجود غير
ما به خصوص السواد مع ان اللونية ليس شيئا غير الخصوص لتمامها والا لازمها
اي الملك العينية ما به خصوص وليس كذا الصدوق المتصلة وهو قوله قبلها ان يستتبع

معنى لونه السواد مع زوال الخصوصية **قال** ولو كان للجنس وجود غير ما للفصل
لكان الجوهرية المقولة على المادي والصورة اما وجود في المادي واما فصل اخر
موجود من فصل الاجسام الذي لا يقوم الجوهر الا الجوهر بما زاد به الفصل
الجوهرية له وجود اخر في الاعيان فلا بد اذن جوهرية هذا اشتغال من التبع
ان يحصل في المادي والصورة سوال الشبهة لكن فصل هذا الجنس
في الاذهان جواب حواب لا ذهن لا الكل فيها الهيئة سوال فلا يقبل الفصل
الا وان جواب من العقل موافقته اذ هذا الفرق بين الجنس والمادة انما بالحمل
السواد بكلمة المحسوس وكذا الساج ولين يعني دال احدهما ما نطالع كبيان الاخر
اقول في الحسن اصلا في العقل بخلاف ما ثمن حجم وجسم مثلا حيوان فرمان
سواء او صدق الارتحال ونعرضه انه لو كان وجود الجنس في الاعيان مغاير لوجود
الفصل فيها اللزوم امران الاول وجود جواهر مما على الزيت لا نهاية لها ما الثاني
ان يكون كل جوهر بسيط مركب والامر الثاني ظاهر الاول المقدم بعد تحقيق بيان هذا
الاساس ان الجسم المركب من المادي والصورة يصدق الجوهرية على كل واحد
من المادي صدوقا على المادي وعلى الصورة بناء على ان الصورة المقومة للجسم والصورة
النوعية كما يكون جوهرا على ما هو المشهور وان لم نقل صاحب الكتاب
كما عرفت فللجوهرية المقولة عليهما وجود في المادي والمادي فصل اخر موجود لا في الجوهر
في المشهور جنس الجنس الجسم والمادي والصورة والنفس والعقل واذا كان جنسا
للمادي وجب ان يكون المادي عامة افراد الجواهر فصل فلحصل الفصل هو الجوهر
وجوده لفصلها في الاعيان وجود اخر لا اشكال على تقدير ان كل مركب لحصل الجنس والفصل
فلحصل وجود ان جعلا ان عرضا فصل المادي موجود لا فصل المادي [margin: ل]
حصول المادي الذي هو جوهر وحصول الجوهر في المشهور لا بد وان يكون جوهرا فصل للمادي
مركب جنس هو الجوهر ومن فصل يدل على الجوهرية في الاعيان فلكل فصل جوهرية
موجود فيه كذلك التسلسل الى ما لا نهاية وترتيب الجواهر التي فيه على حسب ترتيبها
الجنس وجنس احدهما وجود سلسلة مترتبات موجودة معا الى لا نهاية لها
ان يكون المادي مركب في الاعيان جماعة لا تساوي الجنس هو الجنس جامعه لا اشارة وهو الفصل

ولا فرق بين الجنس والمادة وبين الفصل والصورة الا بان الجنس والفصل ليس لهما
حصول في الخارج والمادة والصورة لهما في الخارج حصول فالجنس المتوسط وفصلها
لو لم يتحد وجودهما لكان الجنس مادة والفصل صورة فيحصل في المتوسط
من مادة فاعلة وصورة فلم يكن بسيطا في الاعيان وهو خلاف المشهور وكذا
الكلام في كل ما ادعوا انه ظاهر من الجواهر فهذا تقرير العاسر بيانه وانما
انه حصل الارتباط انه مبني على امور مشهورة لا نقول بها صاحب الكتاب وقد قرر
الكلام فيها او ورد المصنف على هذا الوجه سوالين واجاب عنهما السوال
الاول ان السلسلة الغير المتناهية لازمة سوا قلنا ان الجنس وجوده عين وجود
الفصل في الخارج او لم نقل لانا اذا قلنا فلا مر واما ان لم نقل فلان
الجنس في الاذهان وجود اخر وجود الفصل فيها في تساوي الحجة
الوجه المذكور حتى يلزم وجود السلسلة المذكورة في الذهن وذلك محال
وجوابه ان خطرات ... لا الى الحد ... النهاية وبحسب ... لا ...
عدا ان ما لا نهاية له يجمع في الذهن بل غيره ان الذهن لا يقف عند حد لكون كل ... صح
نصف الاشي ... السلسلة ... ان الذهن يخطر في ... بينهما ابدا الا ... ن
الاسماء ... بخلاف ما لو كانت في الوجود الخارجي فانها ... لا ...
وجودها على اخطارها فيكون ... عدم تناهيها موجودة معا ... في ... متناهيا
مان النوع الذي ... من ... الى الاسماء ... الكل واحد منهما وجود ...
الخارج ... وجود لا ... على هذا التقدير ... وجودها ...
واما ... وجود ... في الخارج ... كل واحد منهما ... لا ...
لا اعتبار الذهن ... لا ... في الذهن منها الا ما خطر ... لم يخطر ...
... لا ... اخطار ما يخطر منها ... الا ... ما لا نهاية له
المعنى ليس ... الضابط المذكور ... وما لا ... وجود ما لا نهاية له
في الذهن ... ايضا وسوال يحصل في الذهن مفهوم ما ... مفهوم
اللانهاية ... هذا المفهوم مع الحكم ... مفهوم اللانهاية على المفهوم ... او
... وعلى ... مفهوم اللانهاية ... عن ... لا ...

او الصدق ... تصور المحكوم به ايجابا او سلبا ولا يلزم حصول ... اللانهاية
في الذهن حصولها بالاعيان ... وتحقيق هذا المعنى ... نام ... السوال
الثاني ان المعلم الاول ارسطاطاليس الذي هو احد المشاهير من هذا العلم ... بان
وجود الجنس ... وجود الفصل ... ما ... وجودهما ... والجواب
اما ... المعلم الاول ... لما كان ... اذ المعقول في العلوم
الحقيقية ... لا على التقليد وصاحب الكتاب ... المعلم الاول ... هذا المط
لا ... ذكر هذا الوجه ... ارسطاطاليس ... ذلك انه ...
ما فرق بين الجنس والفصل بان الجنس ... الفصل ... والمادة ... الفاكهة (margin)
الصورة ... الفصل ... وجود الجنس ... الفصل
... الذهن ... هذا الوجه ... الى ...
السواد ... الشاخص ... ذات ... ما ...
س الجنس ... الفصل ... على ... الفصل ... لم ...
ما ... وجود ... وجود الفصل ... السواد ... الاعيان ...
... الشاخص ... الاعيان في كل واحد منهما ... السواد ...
ان كان ... محسوس ... ان لم ... محسوس ... السواد محسوسا وان
س حصل ... على ... الفصل ... ولم يكن كل واحد منهما ...
فان كان المحسوس ... محسوس ...
بها ... المحسوس ... ان ... المحسوس ... الجنس ... او الفصل ...
... الكل ... وان كان كل واحد منهما ... السواد محسوسا ... لا ...
... ان ... لا ... محسوس ... المحسوس ...
... الاول ... محسوس ... السواد محسوسا ... الكل
ع ... المجموع لان المجموع هو الجنس مع الفصل ... لم يكن كل واحد منهما محسوسا لم يكن المجموع
محسوسا ... على ... السواد ...
لا لوان كل واحد منهما ... السواد ...
مثلا ... الفصل ... الا لم يكن ... محسوسا ...

الخارج لعدم وجود اجزائه حمل السواد على ما هو بعينه حمله سوادا او لونا بحسب ما يحصله
تمييز لا اشتباه وقوله بخلاف ما بين جسم وجسم مثلا انسان وحيوان فانه يدل ذلك
على وجود الانواع المركبة [illegible] فيها فصل غير محمول لا كالجسم النامي
والجسم الحيواني فانهما امران كلي ذاتي عام هو الجسم وهو مشترك لهما وامر خاص اعني
النامي والحساس المعبر به وحمل كل واحد على الشيء [illegible] لا فرق في حمل الجسم الذي
به الاشتراك كما مر ولا نعني بهذا البرهان في كيفية نسبة الاجزاء الى ما تحت من اجزاء

قال وليس في الامكان الوجوب ليس زائدا على الماهية الا احتماله
ان زائدا على وجوده فان كل ما حاصل عن غيره فلا يوصف بغيره وان وجب نسبته الى
الماهية فهو معلول ممكن ولا امكان في كل ممكن امكانه حاصل بوجوده اذ يقال امكن فوجد
وجد فاتى ما اذ كان امكانه قبله فليس معنى ويعود الكلام اليه كما سبق كذا الكلام
في الوجوب [illegible] لا اعتبارات الوجه لا حد لها
دون الحقائق العينية المترتبة من جملة المغالطات فيها لا اعتبارات العقلية واما [illegible]
علق عليها امور اقول لو كان الامكان زائدا [illegible] على الماهية
هو لما لا امكان مع وجود وكل موجود فهو اما واجب الوجود لذاته او ممكن الوجود لذاته
فالامكان لابد وان يكون على احد القسمين لكن كل موجود فهو ممكن الوجود في
ذاته فانه واجب الوجود لغيره وكل واحد من هذه المقدمات [illegible]
اما واجب الوجود لذاته او واجب الوجود لغيره فان كان الاول [illegible]
ما لواجب [illegible] واجب الوجود [illegible] الى الغير
فانه [illegible] ان كل ما هو واجب الوجود لذاته فانه لا يوصف بغيره
لان كل ما كان وصفا [illegible] الى ذلك الشيء وكل ما افتقر الى غيره لا
فلا يكون واجب الوجود لذاته [illegible] لا امكان واجب الوجود لذاته الا الصفة
لكنه الصفة [illegible] الممكن وليس بواجب الوجود لذاته وان كان [illegible]
واجب الوجود لغيره فهو المراد [illegible] الى الماهية [illegible]
يكون [illegible] الماهية [illegible] لم يحصل الا [illegible] وكل معلول ممكن [illegible]

[illegible] لكان واحدا وكل واحد [illegible] معلول وكل معلول [illegible] او امكان
ممكنا فلا امكان [illegible] معلول لكل ولا امكان [illegible]
لا امكان اما ليس وجود لا امكان [illegible] ان يكون [illegible] لان كل ممكن
امكانه حاصل وجوده وكل ما هو [illegible] فلا يكون [illegible] الا امكان لا
ليس وجود لا امكان اما [illegible] فلان الوجود معلل بالامكان وكل ما علل
[illegible] فلانه يقال امكن فوجد ولا يقال وجد فامكن واما الكبرى
فلامتناع ان يكون الشيء [illegible] فلا امكان [illegible] فيعود الكلام الى الامكان
لا امكان [illegible] ان يكون [illegible] وجود [illegible]
[illegible] على ان لا امكان ليس زائدا على الماهية [illegible] واما [illegible]
ان الوجوب ليس زائدا [illegible] الوجود [illegible]
كل ممكن [illegible] امكانه [illegible]
[illegible] على وجوده لانه [illegible] واذا كان [illegible]
على الوجود [illegible] للوجود [illegible] الكل [illegible] الوجود
[illegible] على [illegible] الا انها [illegible] المحالات المذكورة وان كان
واجبا لذاته لزم ان يكون الواجب [illegible] الا [illegible] الموصوف [illegible] ذلك
[illegible] ان يكون وجوده زائدا عليه [illegible] واحد او ممكن فيكون
وجوب الوجود [illegible] الوجوب [illegible] كالكلام في الوجوب [illegible]
[illegible] موجود [illegible] وقد مر بيان بطلانه [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] على الماهية [illegible] الخارج [illegible] كل واحد منهما
كان واحدا [illegible] الى [illegible] الى [illegible] ان كان ممكنا [illegible]
وجوب الوجود [illegible] ذلك الوجود [illegible]
وذلك [illegible] لان الممكنات [illegible] الوجود ولا يصح ان يقال [illegible] وكذا
[illegible] الوجود ولا يصح [illegible] الكلام [illegible] الوجود
[illegible] الامكان [illegible] ذلك [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الحقائق العينية [illegible] لا [illegible] الوجود [illegible]

ان بعض الذهن فيها بحسب حد لا يمكنه الزيادة عليه كالاعداد والسبب الذي لنا او اما الحاصل في
الموجود في الاعيان معا فانها ان لم يكن مرتبة كالنفوس الناطقة فانها لا تكون الى
وهو بحسب حد لا نقبل زيادة كما عرفت ان كانت مرتبة فلا بد وان يكون متناهية
بالبرهان السابق ويوجد فيما يحصل من حصول ما لا نهاية له في الذهن على انه موجود
بان يصدق على الكل لكن يعلم انه لا يمكن ان يحصل امور غير متناهية العدد بالفعل
معا مفصلة في الذهن بل كل ما يخطر بالبال من الاعداد لا نهاية لها ويوجد من حصول العدد
العدد السابق مطلقا ويمكن ان يحصل في الذهن اعداد لا متناهية مفصلة فان هذا الكلام في
ممنوع دون الاول والعقل السليم يشهد بالفرق بينهما وبان الاول منها لا يمنع حصوله في
الذهن **قال** سؤال كيف يطابق المحلات العقلية المطابقة لشيء واحد واحدا
كما سيوضح العطاس للاول وليس بشرط المثال المطابق جميع الوجوه العقلية
سؤال جاء المعلم الاول ان الامكان ان كان كل حادث مسبوق بامكان وموضوع
اقول جواب ليس ذلك بهذا الامكان بل امكان الوجود لا الماهية [illegible]
كانس [illegible] الامور العامة ما هي زائدة على الماهيات التي يقال عليها في الذهن لا في الاعيان
وان من الماهيات ما ليس في الخارج مركب في الذهن [illegible] وعلى ذلك هذا السؤال وهو
انه [illegible] الامر كذا يحصل في الذهن [illegible] مطابقة في الخارج [illegible]
لطابقها [illegible] واحد من الموجودات العينية كما يحصل في الذهن اللونية وفصل السواد [illegible]
احدهما لا جزاء للاول منهما يصدق على الشاهد من المثال [illegible]
يصدق على كل واحد منهما او لم يصدق على لا واحد منهما [illegible] والسواد الواحد
البسيط الخارجي يطابقهما وكذا اذا حصل في ذهننا الحكم الكلي [illegible] حكم فانه يلزم
ان يطابق الحكم الذهني لا مكان الذهني في واحد في الخارج [illegible] الحكم الكلي الذي لا بد [illegible]
على نفسها اذا [illegible] السؤال [illegible] الامر الحاصل في الذهن اما ان يطابقه
في الخارج او لا يطابقه فان لم يطابقه امر في الخارج فهو جهل لا علم [illegible] الجهل الا ان حصول
امر في الذهن لا يكون مطابقا لما في الخارج وان طابقه امر في الخارج فلا [illegible]
كالامثلة المذكورة ان [illegible] لامور العينية واحد لا مركب [illegible] من الوجه الذي
فيه التركيب الذهني كالحكم الكلي او لا مركب فيه اصلا كما لعقل الواحد لزم المحال المذكور وان لم

لم يكن المطابق لها من الامور العينية كذلك بل كان فيه تركيب مطابق للتركيب الذهني حتى يكون
الوجود والوحدة واللونية وفصلها والامكان والوجوب [illegible] كل هذه امور موجودة في
الاعيان زائدة على الماهيات التي يقال عليها [illegible] ذلك [illegible] من هذا الايراد والجواب
انا لا نم انه اذا حصل في الذهن امر ولم يطابقه ما في الخارج فهو جهل بل الجهل هو الصورة
الحاصلة في الذهن على انها مطابقة لما في الخارج وليست مطابقة له او الحكم الغير المطابق
لما في نفس الامر كما حكم بان النفس تعدم وهي لا تعدم [illegible] هذا هو الجهل المركب واما
الجهل البسيط فهو عدم العلم عما من شانه ان يكون عالما [illegible] لم يحصل في ذهنه
ولم يعلم هل النفس تعدم او لا تعدم واما الامور الحاصلة في الذهن فانه يكون الحكم فيه [illegible] الامور
العينية فانه يكون وجود الذهني في حكم الوجود العيني [illegible] واما الكيفية مطابقة
الشيء الواحد الخارجي للمحلات الذهنية [illegible] المطابقة فكما سيوضح العطاس للاول حال
المقدار الذي هو ذراع والمقدار الذي هو ذراعان وكون كل واحد منهما
مطابقا للاعيان [illegible] في الاعتبار الذهني مطلق المقدار [illegible] مطلق [illegible] ذراع
او ذراعين [illegible] هذا المقدار [illegible] وليس من شرط المطابقة ان يكون من جميع الوجوه
التركيب الخارجي كالتركيب الذهني بل المطابق [illegible] بعض الوجوه ولولا ذلك [illegible]
المثال الا [illegible] الجوهر العام [illegible] في الخارج [illegible] في الذهن [illegible]
[illegible] هذا السؤال العام على حل ما سلف [illegible] الامور
واجاب عنه ذكر سؤال الآخر مختصا بالامكان وهو سؤال المعلم الاول ان الامام الرازي [illegible] على
كل حادث مسبوق [illegible] بامكان وموضوع لذلك الامكان [illegible] الحادث
لا بد ان يكون له امكان [illegible] حكم بان ذلك الامكان [illegible] فاما [illegible] قبل ان
يكون له موضوع [illegible] ان ذلك الامكان [illegible] ولو كان الامكان [illegible] عدما
[illegible] هذا [illegible] العدم [illegible] موضوع [illegible] وحاصل جوابه ان الامكان
الذي حكم المعلم الاول [illegible] على الحادث غير الامكان الذي حكما [illegible] الامور لا
للماهية فان الامكان للاعتبار يصدق على الحوادث [illegible]
على الحادث [illegible] يصدق عليهما [illegible] المغالطة نشأت من اشتراك
لفظ الامكان [illegible] ان المعلم الاول [illegible] ان الامكان [illegible]

على الابانات اشارى فليس ذلك بقادح في كونه اشاريا اذ المراد هو المستوعب للطالب
الحقيقة واما مقصود صاحب الكتاب انه ليس ان المعلم الاول لم يتعلق بهذا الموضع
كما ظن بعض من لم يحقق كلامه ومقاصده لبلاغته اللطيف في علمه فلا باس بما لو دون
المباحث فيعم البرهان لاهتمام الفوائد الجمة والمقاصد المهمة واما بعد ذلك فلا احكام
الساعة الى الحارث وساثبت في الماخذ المستقبلة انشاء الله تعالى **قال**
محلط المغالطين كل ما رايت ذكرناه مستدلا مراده فاعطف طريق البعض بالقلب
مادام وفيش كل كلام حتى لا يبقى الامر بينما ما هو دائما عنه فيمضي الى الطف
لعلك جاه بشيء فيما بعد وكره الخلط فيه **اقول** الذي ذكره بعضهم مستدلا
هو كالوحدة التي لها وحدة ولتلك الوحدة وحدة اخرى كذلك الى الابانة ولكنا
الوحدة لا امكان بها الا محالا كما تحقق في المكرر انه من هذا النوع
واحد لا من انواع مختلفة وطريق البعض من المحال الذي يلزم من ذلك سواء اعتبارا
اعتبارات وهمية لا وجود لها في الخارج يلزم ما سيأتي من كونها ليس الا من [illegible]
وعطف الكلام الى اطنب في مباحث الاعتبارات التي لا اصل لها الا ما تحقق في اثبات الوحدة
واحوال الموجودات الممكنة ودرجات وجودها وعددها من المهمات بعينها الى الحقيق
لا مجرد الاشارة الى البعض لها هو تارة بعينه وشانه على وجه الحاجة المهمة
الى الشرح كل ما يتعلق بها وذكر انه كثير هنا في المختصر في هذه الاشارات
الصلات الالطاف في تحصيلها **قال** ضابط كل نوع علم المسبب الكثير ولا
نهاية على حده كل ما عرض موجودا وان طلبت النهاية فيه من العدد ما لم
اقول النوع الذي لم يسمع الكثير فيه كالعدد ولا يشكل العدد بسبك الملك
والمربع المخمس [illegible] وهكذا حال التوصيل لا يناسب المقابلة للانداد على الوجه الذي
سبق فان حده على تعداد الموجود منها لا نهاية له في اعداده ما لم يبلغ العدد سواء
كان بعدد النوع على المسلسل او لم يكن وقد عرفت كيفية الحال فيها تماما **قال**
اللوح الثالث في ما تقسم الوحدة الطور لا اول من التقسيم تقسيم الى الواحد
من الجمع والواحد انه لا اول من لا حظ بالوحدة ما لا ينقسم في الحد والكم الا ما بعد ولا ما
كذات البارى عز شانه والثاني ما لا ينقسم في الكم اصلا [illegible] بالصور [illegible]

انقسامه الى اجزاء الحد وهنا كالعقول والنفوس والثالث الواحد بالاتصال كالواحد
من الخط والماء وهو قابل للقسمة بالقوة واجزاؤه متشابهة ومشاركة في الحد والرابع الواحد
بالاجتماع كالانسان الواحد فانه بدن مركب من جلد وعظام ولحم وماء والخامس
العرضي وهو بحسب تركيبه الى المحمول فالاتحاد في النوع يسمى مماثلة وفي الجنس مجانسة
والكيف مشابهة وفي الكم مساواة والاتحاد في الوضع مطابقة وفي الاضافة يسمى
مناسبة كما قال نسبة النفس الى البدن كنسبة السلطان الى المدينة واما في الموضوع كمعلم الحلو
والابيض واحدان فهما محمولان على واحد كالسكر مثلا ومن لواحق الواحد الهو هو
ان يكون ذات واحدة لها اعتباران باعتبار اليه ان صادقا هذا لا يكون الا بتغاير ما وذلك
كقولهم هذا العالم هو الطويل ولا حق بالوحدة الحقيقية كما ذكره المتقدم فالمتقدم ومن الواحد
لا احكام الهاء به وهو خط الدائرة وهذا القسم هو ما لم يكن فيه ذلك كخط المستقيم
التام **اقول** ان الواحد والكثير لا امور عامة ومن لواحق الكثرة التغاير والتقابل
التي يتصور ابتداء بها في الواحد الاسم من الجهة التي هو بها واحد وان انقسم من جهة اخرى ولم
يذكر في الكتاب وجه الحصر في الاقسام المذكورة ولم [illegible] في القسمة كل ما [illegible]
الواحد لا يخلو اما ان يكون الاول فالاول ان يحمل الواحد عليه فان [illegible] الحصر [illegible]
ما ذكر من الاقسام الداخلة تحته الاقسام المثبتة وان لم يلزم [illegible]
فهذا الواحد اما ان لا يحمل على كثير او يحمل فان لم يحمل فان لم يكن له مفهوم وراء انه
هو الوحدة وان كان له مفهوم اخر فاما ان لا يقبل القسمة او يقبلها فان لم يقبلها فان كان له
وضع فهو النقطة وان لم يكن له وضع فهو الواحد المطلق فان لم يكن [illegible]
اجزاء الحد فهو البارى عز شانه والا فهو كالعقل فانه ينقسم الى اجزاء الحد وهما [illegible]
الفصل كما هو المشهور لان العقول مختلفة الماهيات [illegible] تحت جنس الجوهر فلا بد وان
يمتاز كل واحد منها بفصل فيكون مركبا من الجنس والفصل وهما اجزاء الحد [illegible]
لا تركب في الخارج اصلا وان قبل القسمة فان لم يقبل القسمة بالفعل فهو الواحد بالاتصال وان انقسم
بالفعل فان لم يكن اجزاؤه متمايزة بالطبع فهو المركب [illegible] والا فهو المركب بالاجتماع [illegible]
هذا الواحد بالاجتماع اما وضعية او غير وضعية فالوضعية كالدرهم الذي هو [illegible]

لا تنقسم درجتها وأفرادها أو حدها بالشخص من نوعه مقاطع عدا فكانت تلك الأشياء ما أراد
بنسبة أشد من ذلك المقدار فالتي المجموع درجتها وأفرادها بالوضع وغير الوضع
أما طبعه كالذي الواحد أو صناعة كالسرير الواحد وهذا إن لم يكن الواحد مقولا
على كثيرين فإن حمل على كثيرين بالعدد فلا شك أن جهة وحدة تلك الكثرة غير جهة
كثرتها فجهة الوحدة إما أن يكون مقومة لتلك الكثرة أو لا فإن كانت مقومة فإما
أن يكون مقولا في جواب ما هو أو في جواب أي شيء هو كما عرفت في المنطق فإن كانت
مقولة في جواب ما هو فهو الواحد بالجنس إما الوحدة أو العدد على اختلاف درجاته في
[illegible] العدد فكل منهما اختلاف في شيء من الذاتيات وإلا فهو الواحد بالنوع
إن لم يكن بينهما اختلاف في شيء منها وإن كانت مقولة في جواب أي شيء هو فهو الواحد
بالفصل وموضوعه الواحد بالنوع إلا أن لا اعتبار بحملها إن لم يكن جهة الوحدة مقومة
لتلك الكثرة فإما أن يكون من عوارضها أو لا فإن كانت من عوارضها فهي
إما محمولات لموضوع شخصي كقولنا الإنسان هو الكاتب أو محمولات على موضوع
نوعي كقولنا الكاتب هو الضاحك أو موضوعات لمحمول واحد كقولنا الثلج هو القطن
وإن لم يكن من عوارضها فهي كالمناسبة كحال النفس عند البدن كحال الملك عند المدينة فجهة
الوحدة ليست عارضة للكثرة ولا مقومة لها بل عارضة لنسبتها إلى البدن والمدينة فهو إما [illegible]
في المطابقة فإن كل [illegible] الاتفاق في النسبة حاصل فيه من تحت النسبة أن هذا واحد
طبق للكثرات في الدمار أن عامة واحدة كقولهم [illegible] والمضجع أو أن هذا واحد
جسما كقولهم [illegible] الحداد [illegible] كان الوصف فالاتحاد
في الجنس يسمى مجانسة وفي النوع يسمى مماثلة وإن لم يكن الوصف ذاتيا فالاتحاد
فالاتحاد في الكيف يسمى مشابهة وفي الكم مساواة وفي النسبة مناسبة وفي الخاصة مشاكلة
وفي الوضع مطابقة ولا أدري لم لا يستعمل هذا وأمثاله كثيرا وأما بعدها فقد تم الواحد
يستعمل في أحد هذه الأنواع إما أن لا يقبل القسمة أو يقبل فإن لم يقبل فهو كالخط الدائرة ويسمى
الواحد التام وإن أمكن فهو كالخط المستقيم ويسمى الواحد الناقص [illegible]
أما أن لا ينقسم نوعه [illegible] أو ينقسم والذي لا ينقسم [illegible]
هو الذي يوجد [illegible]

بما والذي يسمى الحد مقدرة ناقصا فيكون التام والناقص فيهما معقولين [illegible]
وقد يكون تاما من تمام بالمعنى الأول ناقصا بالمعنى بالعكس فإن خط الدائرة ناقص
يسمى تاما بالعدد والزيادة عليه أو داخل فيه وحاله واحد في الأشياء
فيهما التي واحدة بالعدد ولا أشياء التي فيهما التركيب [illegible]
فالواحد بالتركيب بحسب التركيب محمول أو موضوع وكذلك الوحدة التي في الكيف والكم
[illegible] فيخص منه الأقسام [illegible] **قال** [illegible]
الوحدة والمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وذلك
على [illegible] تقابل الإيجاب والسلب في القضية وحدها [illegible]
لا [illegible] المتضايفين كالأبوة والبنوة والمتضادين [illegible]
والثالث تقابل الضدين [illegible] كالسواد والبياض والرابع تقابل العدم والملكة
على [illegible] العدد [illegible] كالعدد [illegible]
[illegible]
فتح البصر والعدم [illegible] الملكة [illegible]
[illegible] المرورة [illegible]
عدم البصر [illegible] عدم [illegible]
عدم [illegible] على العدم [illegible] **أقول** [illegible]
الواحد [illegible] أقسام [illegible] الكثرة [illegible] المتقابلان [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
لم يحصل [illegible] أحدهما [illegible]
[illegible]
وجود ذلك [illegible]
[illegible]

العلماء اعم من المهية فالمراد بها في ذلك الامر اما مغاير للمهية او عين المغاير ولهذا قال فان كان
مغايرا عاما لكل منهما كالجنس فيعود الكلام في اختصاصه بتلك المهية ويلزم التسلسل
لا الى نهاية او تعدد جنس موضوعة معا وان كان غير مغاير عاد الكلام في علة تخصيص الكل او احد
من الجنس بحيث لا يجري عامة اشتراك عين الاخر ونعود الى المذكور انه فلا اطراد
هذا البرهان في المهيات المشتركة في امر سواء كانت ذاتية كالاجناس او عرضية كالوجود و
الوحدة والوجوب والامكان ولا انطراده في المهيات المشتركة اذ الاشتراك بالتشكيك
والضعف الكامل والنقصان اذ ليس معنى الخارج سيان احد منهما لا يشترك الاخر
به لا اشتراك بل كل واحد منهما لا كامل ولا ناقص بل واحد في الخارج وكلامنا فيما يحصل في
الاعيان من المهيات المشتركة لانها لا تحصل في الخارج الا منفصلة او على نحو ما
فهذا الحكم للمهيات المتوقفة في هذا الموضع وانه لم يعد من الكتاب لكثرة نفعه وتعلق كثير
من المسائل المهمة واما المتقابلان فقد يكون بينهما تقابل وقد لا يكون فالاول المتقابلان كالسواد ص
والخلاف كالجمع والسكر مثلا واللذان فيهما التقابل هما اللذان ذكر المصنف هذا الموضع
رفعا بينهما وعرفهما ولا نعول فيهما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد من جهة
واحدة وهكم بين المتقابلين في الخارج كان عاما في ذلك من اللفظ بل اراد ان مثال يصدق ل
والذي يراد نعدم اجتماعهما في واحد عدم صدقهما على واحد بالحمل المواطئ
عن مثل لا الهو والسو الجمع فيه بذلك الاعتبار كما يكون الابالعرض وانما قال الذي لمالم م
من الاقسام مثال لا لتحات السلب لكن جعل المتقابل عليهما اولى من حمله على غيرهما قال
احد الضدين كالسواد ولو لا انه ليس معنى ما كان معا مثلا للمتقابل بين الساحر واللا ص
بالذات فهذا بين الساحر السواد والموجود ولا يكن ان المتقابل بينهما اشد واولى من المتقابل
المتضادين من العدم والملكة فيلزم اخذهما في حمل بأي اقسام التقابل فلان لا يتم
الغضب فيهما اصل وفي مثل هذا قس ولا بأس واعلم ان تقابل الايجاب والسلب في
القضية بين كقولنا زيد اسود زيد ليس باسود وهذا بين تقابل التناقض واما في الاعراض
فلما نقيض فتقابل الايجاب والسلب بينهما ولا يختص باحدهما وهو العائد بين فاو
وفي مثل ذلك معه او التالي تقابل الضدين من غير هما كالسواد والناظر والاعلم
المشهور في تعريفها انهما الذاتان الوجوديتان المتعاقبان على موضوع واحد لا يتصور

ع
يتصور اجتماعهما ويسمى غاية الخلاف في قد يحذف العدد لاخر وقد بيدل الموضوع
بالمحل فيكون التعريفات اربعة التعريف المذكور وما اسقط منه قيد غاية الخلاف من غير
تبديل لفظ الموضوع وما بدل فيه لفظ الموضوع من غير اسقاط القيد المذكور وما اسقط
فيه القيد مع التبديل والمثال الذي ذكره يطبق على التعريف الاول من هذه ولا ساوي السوغا ب
وقوله لا كالحرو فيه منع الحصر بين الحرة في ذلك المعنى بنيس بما ان يكون
مقصرا لخلاف عمر الصادر منه صلاح الوقت الذي بما ان يحصر فيه وقوله غاية فيه
امكان وجود ماهو عين محض واسماه بمنع بالذي فيه ذلك لا امكان كون الذي لم يحصر
فيه امكان لا انحصار بحسب محضه وبالذي في ذلك لا امكان في بعض ما سماه كالامة الذي لم
يحصر فيه وان لم يكن له امكان الحصر بحسب محض نفسه فلعموم لمحضه كما عرفت ان
طبع النوع دائما يكمل محض بحتها وقد يكون في ذات العدد من ذلك لعدد الحصر عن بعد العض
وبهذا الخلاف امكان الحصر ان لم يكن بحسب محضها ولا بحسب نوعها او بحسب جنسها والجنس
ذاتي للنوع الذي هو ذات المحض فالامكان في ذات العدد وادراك بالحصر لا انعدم قلت
المتقابلان اما وجوديان او ليس فان لم يكونا وجوديين فلا بد وان يكون احدهما وجوديا والاخر
عدميا او العدميات المحضة لا تقابل بينهما لان كلا منهما وجودي فان كانت كمية احدهما معقولة
بالقياس الى الاخر فهما المتضايفان والا فهما الضدان وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا
فان اعتبر شرط وجود موضوع مستعد لقبول ذلك الامر لمحض نفسه او نوعه او جنسه القريب
او البعيد او شرط وجود ذلك الموضوع في الوقت الذي يمكن حصول ذلك العدم فهما
الملكة والعدم وان لم يعتبر فهما ذلك الشرط فهما الايجاب والسلب وهذا الحصر لا يتناول الا ادا
عن المتضادين لانها الذاتان الوجوديتان المتعاقبان على محل واحد لا يتصور اجتماعهما فيه
هو التعريف الاخير لا الاربعة وهو الذي يسقط منه قيد غاية الخلاف وبدل فيه لفظ الموضوع
بلفظ المحل فلا ما في غيره فالحد الثاني خرج عن الحصر مثلا انه اذ ذكر تاثيره ان
المتقابل المتضاد يمكن ان يكون المتضاد اخص مما المراد ان يكون التقابل المضايف
يدل عليه متقابلة السواد والساحر لا التضاد على السواد اذ يصدق على التقابل الذي
هو التقابل حيث هو تقابل وذلك اخص من مطلق التقابل لصدق التقابل عليه وعلى كل ما
عرض له انه تقابل وهذا عرض الخاص لا الطبيعة العامة عند اعتبار شرط النصرة العام اخص ب

كما ان الكلي اعم من الجنس ويحمل على الكلي انه جنس فان فصل السواد من حيث هو ضد الناصع
معقول بالقياس الى الناصع ويكون التقابل بالتضاد هو التقابل بالتضايف فلا يكون
التضاد قسما آخر غير التضايف قلنا معنى هو ان التضايف عارض للتضاد والتضاد عارض
لماهية السواد والناصع فالتضايف غير التضاد ولهذا يصدق على السواد من حيث هو سواد
انه ضد للناصع من حيث هو ناصع ويصدق عليه من حيث هو كذلك انه معقول بالقياس الى
الناصع والاعدام على قسمين منها ما لا يشترط فيه الامكان كالعدوشة العودية للباري تعالى ع
ومنها ما يشترط فيه ذلك فاختلفه من المذكورة في الكتاب ولاجل اشتراط الامكان فيه لا
يصدق على المعدوم كالانفعال العمامي عن البصر على الجدار لان الجدار لما لم يكن من شأنه
محل يمكن ان يكون بصيرا **قال** ومن التقابل ما بين الواحد والكثير فليس تصدق
لمقوم الكثير بالواحد وليس مقابلهما بالسلب والايجاب ولا العدم والملكة لانهما وجوديان
وليسا متضايفين لان الواحد قد يكون بدون اضافة كثير ومن ذلك تقابل الصور كالمتماثل
والمعاند بعدم الخلو والجمع خاصة الاول لانه يجر صدق احد طرفيه كذب الاخر
والثاني يكذب على المعدوم ومنها ما يكذب على غير المعدوم خاصة الثاني المتلازم
وخاصة الثالث الواسطة وجواز الانتقال الى ما ليس الا يوجد لغيره والفرق
بين الضدين والعدم والملكة ان محل الضدين موجود اولا علة وجوده والعدم لا ذات
له ولا احتياج في تصوره الى غير لكون الملكة في الموضوع وعلة العدم كالسكون عدم
علة الملكة كالحركة **اقول** قد عرفت انما اذا عرضا المتضادين لما انهما الذاتان الوجود بان
المتعاقبان على محل واحد لا يتصور اجتماعهما فيه لم يخرج من المتقابلات عن الاربع
المذكورة بحسب ما صرح بها ان تقابل الواحد والكثير وتقابل الصور ايضا من التقابل
خارجان عن الاقسام الاربعة لان المصنف اراد ان لم يقصد بالمتضادين ههنا المعنى الذي هو اخص
تحت احد الاربعة التي ليس الثانية وانما شرط فيها غاية الخلاف في تعريف الضدين فيم احد
من التقابل وهو مثل تقابل السواد والحمرة فانهما لكونهما وجوديين لم يكن التقابل بينهما
بالسلب والايجاب ولا بالعدم والملكة ولكون احدهما لا يعقل بالقياس الى الاخر
لا يقال انه التضايف لم يكن تقابلهما تقابل المتضايفين ولكون انه ليس بينهما غاية الخلاف
لم يكن بينهما تقابل التضاد واذا عرفت ان ما يسمى المتضادين باعم ما ذكرت كانت المتقابلات

المتقابلات ثلثة داخلة تحت تقابل التضاد ولا يقدح في ذلك تقوم الكثير بالواحد فان
الوحدة التي يتطلبها الكثير الحادثة ليست مقومة للكثرة المتقابلة لها ولا علة لها موجودة وان
كانت الكثرة تقوم بوحدة اخرى فالوحدة التي انطلبها الكثرة هي مقابلة لها تقابل التضاد
والوحدة التي هي مقومة لها علة غير مقابلة لها اصلا ولما لم يشترط في المتضادين تعاقبهما
على موضوع واحد بل يكفي المحل لو كان بين الموضوع والمحل فرق في نفس الامر
وقد عرفت ما فيه فوجب ان يكون الصورة المائية ضدا للصورة الهوائية ولما لم ط
ان يكون بينهما غاية الخلاف لا جرم كان تقابل السواد والحمرة انما هو بالتضاد وكان
المصنف اشترط في المتضادين التعاقب على الموضوع الواحد ولم يشترط بينهما غاية
الخلاف وبهذا عد تقابل الصور قسما براسه ولم يجعل مثل ذلك في تقابل ما هو
كالسواد والحمرة ويؤكد ذلك كونه لم يجعل عدم التضاد بين الواحد والكثير بانه ليس
بينهما غاية الخلاف وعلى هذا يكون ما هو كالسواد والحمرة داخلا تحت تقابل التضاد
وربما يسمى بالتضاد الغير الحقيقي ويسمى الذي فيه شرط غاية البعد بالتضاد الحقيقي ولما ذكر
اقسام التقابل اخذ في ذكر ما يمتاز كل واحد منها عن الباقي فالذي يمتاز به تقابل
السلب والايجاب عن الباقيات كون الطرفين يمتنع اجتماعهما ويمتنع ارتفاعهما والباقيات
يجمع الطرفان في كل واحد منهما على الكذب عند عدم الموضوع وهو في منها ما يكذب ب
على غير المعدوم ويريد بذلك ما هو كالحرارة والبرودة الليس يكذبان على العقل المجرد
وكالفار الذي ليس بحار ولا بارد والذي يمتاز به تقابل التضايف كون المتضايفين س
يتلازمان في الوجود والعدم ولا كذلك باقي المتقابلات * فان كان الملكة يلزم
العدم في الذهن من غير عكس فان ذلك ليس بتلازم اذ التلازم لا يكون الا من الطرفين
لا من واحد منهما فقط قوله وخاصة الثالث الواسطة وجواز الانتقال الى ما ليس
الخامس يريد ان تقابل الضدين يمتاز عن غيره بجواز وجود واسطة بينهما كالحمرة التي بين
السواد والناصع وبجواز انتقال كل واحد من الضدين الى ذلك الواسط فان السواد
اذا سلك الى الناصع ابتدأ الى الحمرة في طريق سلوكه وكذا الناصع اذا سلك الى السواد
قوله ولا يوجد لغيره يريد ان جواز وجود الواسط وجواز الانتقال الى ما ليس الطرفين
لا يوجد لغير تقابل التضاد من اقسام التقابل وذلك ظ واما الملكة والعدم فلم يذكر في

سوى اعتبار اعني الصدق وليس لكل لوضوح الفرق بينها وبين التالي عند من
عرف ... الفرق بينها وبين الصدق كذلك المعية وكذلك الفرق بين كل
واحد من الاربعة وبين ما يقابلها غاية عدم خفاء على من له ادنى تمييز ومجرد اللفظ الذي
ذكره في التقدم يعني ذلك ولعله انما ذكر هذه الفروق لا لمجرد ذكرها فروقا
بل للتنبيه في اثنائها على زيادة احكام للمطالب يتضح بالتنبيه عليها ما تقدم

قال طور اخر وينقسم الوجود الى متقدم ومتاخر فمن المتقدم ما بالزمان
كالموسى على عيسى ومنه ما بالشرف كالنبي على غيره ومنه ما بالطبع كتقدم الواحد على الكل
مثل كتقدم الواحد على الاثنين ومنه ما بالعلية كتقدم ما يتم به الشيء ولا يكون وجوده
والتقدم بالرتبة رتبي وضعي او طبيعي كتقدم الامام على المأموم
بالنسبة الى المحراب وتقدم الاعم على الاخص بالنسبة الى المبدأ الاول كالجنس
كتقدم الجسم على الحيوان على الانسان وصدق التقدم
لا يعم فلا يعم واذا ابتدأ من الانسان رجع التقدم الى الاخص ... وكذا
... التقدم ... بحسب الاعتبار الحوادث والتقدم بالذات وهو تقدم العلة
العاملة على معلولها كتحرك الاصبع فتحرك الخاتم وما تحرك فالخاتم
لتحرك الخاتم فتحرك الاصبع وما تحرك فالخاتم واقسام التاخر بازائها
وكذلك المعية ولا تجمع التقدم والتاخر باعتبار واحد في شيء واحد ونحوه بالاعتبار

اقول مقصوده ذكر اقسام التقدم والتاخر والمعية واحكامها وكل
واحد منها على خمسة اقسام كما هو المشهور منها بالزمان ومنها بالشرف ومنها بالطبع
ومنها بالرتبة سواء كانت الرتبة وضعية او طبيعية ومنها بالذات ... احد ... في ... مثلها
وكلام صاحب الكتاب في بيانها واضح وقوله ولا تجمع التقدم والتاخر باعتبار واحد
في شيء واحد ونحوه بالاعتبار بين ... بالاعتبار ... كتقدم الامام ...
بالنسبة الى المحراب ... بتقدم العلة على المعلول بالذات ...
... بالطبع ... فان ... العلل ...
الله كانت متقدمة بالذات ... وهذا ... الاقسام ... يكون
بينها ... واعلم ان هذا التقدم بالطبع وبالذات ... لفظ التقدم

بالمجاز لا بالحقيقة فان التقدم بالزمان ليس التقدم فيه الا لاجزاء الزمان بعضها على بعض وليس
تقدم ذلك لاجل الزمان والا لكان للزمان زمان اخر وكان لكل زمان واقعا
في زمان اخر وهلم جرا وذلك يستلزم التسلسل بعض اجزاء الزمان الواقعة بالنسبة الى
بعض انما هو بالطبع لانك تعلم ان لهذه الحوادث كلها الى الحركة الدورية
الحركة على حدوث الحركات فيلزم ... الحركة ... على ... ومن
... بالطبع فانه لولا الحركة ... ما صح ... الى ... يعني
يتحرك ... يصل اليه ... الحركة ... الزمان الذي لا يرد عليها في
... الزمان وكذا الحركة الدورية في ... الى ... الجسم ...
يصدق على بعضها التقدم والتاخر ... عيسى ... كالمثل ...
الى زمان موسى ... عيسى ... الزمان ... الاثنين ...
... التقدم ... في وجود ... التقدم بالطبع واما التقدم
... لان ... في ... في ... او ...
... الى التقدم الزماني ... التقدم الرتبي الوضعي ...
الى الزمان ... بعد ... البصرة ... بالنسبة الى القاصد المنحدر ...
... التقدم الا ان زمان وصوله الى بغداد قبل زمان وصوله الى البصرة واما القاصد
المصعد فبالعكس وليس ... والحسب ... ومكانه ...
الزمان على الوجه المذكور واما بالذات ... بالطبع ... التقدم ... على ...
... العلة ... على المعلول ... سواء كانت ... التقدم بالذات ...
... التقدم بالطبع ولفظ التقدم على التاخر ... المجاز ... الا ...
... التقدم على ... الا ... كما ظن بعضهم ...
... على ... المعية ...
... والمعية ... الاجتماع ... بكل ...

قال طور اخر وينقسم الوجود الى علة ومعلول ... على ... منهما
هي التي الذي يحصل ... وجوده ... ومعلول ... عدمه ... وجود
... المعلول ... وجوده ... الوجود والعدم ...

وعدمه وقد يقال العلة بإزاء ما له مدخل في وجود الشيء فيصح بعدمه ولا يكون
وجوده بعينه فاعلية وهي ما به وجود الشيء كالنجار للكرسي وقد يكون الموجود
مثل الروح وقد يكون في العمل كما هو بعينه كالشمس مطلقة أو جزئية كالشمس إنه
من غاية كالقابل الصانع علة للكرسي أو خاصة وقد يكون بعده أي الفاعل في
كالعفونة للحمى وقد يكون بعده كالإحسان مع الامتلاء والإحراق بالنار وهي
التي بها الشيء كالخشب للكرسي والصورية وهي التي يلزم منها وجود الشيء كصورة
الكرسي فإنها إذا وجدت يلزم أن يكون الكرسي موجودا لا بها بل بها وبغيرها
والغائية وهي التي لأجلها الشيء كالجلوس لا ستوا عليه وهي علة فاعلية للعلة
الفاعلية لها وعلولها في الوجود لما لا في علتها وهي تخرج إلى الفعل الفاعل
وفي المسمى العلة الغائية التي تتمثل عند الفاعل لا الواقعة بعينها والعلة قد يكون
بالذات كالطبيب للعلاج وقد يكون بالعرض على خمسة أحدها أن يكون العلة
بالذات غير ما وضع كالكاتب للعلاج والنجار كونه طبيبا والآخر أن يكون
المتغير ما وضع لكون السقمونيا مبردا فإنه ليس بالذات كذا إلا أنه يسرع
الصفراء والعلة العرضية للحمى المادة والصورة والفاعل المطلق الذي يأتي على
إرادته وإن كان يحد أن يكون علة للحمى لأنه علة بعض الإرادة أو المعنى الأول لا يكون
أن يكون الشيء الجزء علة له فإنه إن لم يكن لا يصح مدخل في وجود الشيء ووجوده
فليس بعلة له وإن كان له مدخل فهو جزء والعلة الكاملة والشيء الكل يجب أن يكون
علة له كالجزء الذي عرف عللها ولا إمكان للجهات المذكورة والوجه

الكلام

أقول

كل ما يتوقف عليه وجود شيء يسمى علة لذلك الشيء ويسمى ذلك الشيء معلولا له
ثم العلة على قسمين الأول القسم الذي ما يجب بوجوده وجود الشيء وبعدمه عدمه والذي يجب
بعدمه عدم الشيء ولا يجب بوجوده وجوده فالأول هو العلة الكاملة وعرفها بأنها
ما بها الشيء يحصل من وجودها وجود شيء آخر ولا يحصل وجوده من ذلك الآخر
العقد الآخر والأول مدخل له في عليتها ولو جاز حصول وجودها من الآخر لكان كل
منهما علة للآخر ومعلولا له والثاني هو العلة الناقصة والمقتضى ما يكون وجوده
آخر ويقتضي ضروري الوجود لا لذاته بل لوجود ذلك الآخر وضروري العدم لا لذاته بل لعدمه

لعدم ذلك الآخر والعلة الناقصة هي التي مدخلها في وجود الشيء بحسب ذلك الشيء بعينها
ولا يكفي وجودها وقسمها إلى أربعة أقسام ووجه الحصر فيها أن العلة إما أن يكون داخلة
في المعلول أو لا يكون فإن كانت داخلة فإما أن يلزم من حصولها حصول الشيء بالفعل أو
بالقوة فهي العلة الصورية والأخرى العلة المادية وإن لم يكن داخلة في المعلول فإما أن يكون
ما به وجود الشيء أو ما لأجله وجود الشيء أو أمرا آخر إما الأول الذي به وجود الشيء هي العلة الفاعلية
والذي لأجله ذلك هي العلة الغائية والذي لا يكون واحدا منهما هو الشرط وما له مدخل
في هذا التقسيم جعل أقسام الناقصة أربعة ولا بد منه أو هو أحد العلل والأمر الآخر هو
علة تتوقف عليها جميع هذه العلل لأن العلة الكاملة والجزء الناقصة على ما مر في
الكتاب يختص كل واحد منها بحث التقسيم الأول أن العلة الفاعلية قد تطلق عليها
بالنجار للكرسي وقسمه تقسيمات التقسيم الأول إنها إما أن يكون بالقوة أو بالفعل فالتي
بالقوة كالنجار قبل شروعه في عمل الكرسي والتي بالفعل كالنجار بعد شروعه في عمله وهو
حال مباشرته للعمل التقسيم الثاني إنها إما كلية أو جزئية كالنجار مطلقا أي غير معين
وفلان وعلان والجزئية كزيد النجار أو عمرو والكلي كالبناء والجزء النجار لكل النجار أو فرع
النجار التقسيم الثالث إنها إما عامة أو خاصة فالعامة كما يقال الصانع علة الكرسي فإن الصانع
أعم من النجار والبناء وغيرهما من أرباب الصنائع والخاصة كما يقال النجار علة له وإن لم يكن
معينا كالحد الذي علة وهو الفرق بينهما ويقال عام معين وهو الذي اشترك في الأسباب
مع إنسان كره كالفرد المعين لإنسان كره والخاص الذي يعم ما له هو الذي لا يستعمل
في واحد كالدواء المعين يدل على عمرو الذي في الكتاب في المصطلح الأول
وهذا الحديث بعد تقسيم أحراره كالذي علة التقسيم الرابع إنها إما أن يكون قريبة أو بعيدة
فالقريب كالعفونة للحمى والبعيد كالإحسان مع الامتلاء للحمى أيضا فإن ذلك هو حاصل العفونة الموجبة
لحدوث الحمى وهو علة عليها وهو البعيد والقريبة العلة وقد صار عنه ذلك لكن لا إلى الانتهاء كما
يستعمل لا عدم لأنها إلى علة المعلول القريب ومن العلة الأول الكل معه التقسيم الخامس إنها
إما بالذات أو إما بالعرض وهو يقال على وجوه صاحب الكتاب أجرا الكلام فيه وذكرها
اسمي وذكر باقي العلل الناقصة مادة وهنالك التقسيم السادس وهو حاصل مكرر وكذا الموضع
من الكتاب إنها إما بسيطة أو مركبة فالبسيطة مثل الجزء الواقع عن العقد الجاذبة والدافعة

المركب فكما تصدق على عدة من اماهية النوع كقوم يكون سفينة او محلية النوع كالجوع ع
الكاسر عن الفعل الحادث والحمات كما يستدل ح البحث الثاني في العلة المادية وهي
التي معها الشيء بالقوة كالخشب للكرسي وباعتبار ان ماهيتها تسمى علة عنصرية له كالنوع العنصري للماء
والهواء اسطقسا وباعتبار ان ماهيتهم العلية تسمى علة قابلة لها والمادة بجميعها وتنقسم
بالتقسيم الى قسمين العلة الفاعلة لها وكذا الصورية والغائية الا ان المصنف لم يذكر الا ثلث
فالى العقل كالسطح للخط والى الفعل كمثل الانسان للصورة والمادة الكلية
كالخشب للسرير والحركة كالعلل الحادثة والعامة والخاصة كالجسم والخشب للكرسي وبالمصطلح
الثاني وهو عند المحقق التقسيم اهم كالخشب للسرير والكرسي وغيرهما والجسم للانسان لم اهم المخصوص ص
لصورة المخصوصة والعرض مثل الاعضاء للبدن من البعيدة مثل الاخلاط والعناصر الاركان والى
بالذات في التي لها المخصوصة مثل صور البدن الكلي للاشتعال والى بالعرض فكما قال
الا هو موضوع للسواد في الحقيقة الماهي الموضوع له والمادة البسيط كالهيولي الاولى
للاشياء واما المركب فكالاخلاط للبدن البحث الثالث في العلة الصورية وهي كصورة الكرسي
اللازم وجوده من وجوده لا العقل ان يوصف بها فقط بل [illegible] باب العلل ومن الصا
تختلف اعتبار [illegible] للمادة وللمجموع منهما واعتبار [illegible] مثل [illegible]
بالمعنى للاستعداد الموجود في المادة على قبول الصورة ومن يلزم [illegible] والى بالفعل
[illegible] والكلية والعامة واحدة ومن يكون [illegible] وكذا الجزئية والخاصة
ومن يكون [illegible] كالمربع للمربع والتعيين [illegible] والى بالذات كالصورة
المقومة للانسان [illegible] والى بالعرض مثل [illegible] السواد له او الشكل والتخطيط والصورة
البسيط مثل صورة [illegible] والمركب مثل صورة الحيوان التي حصلت من اجتماع عدة صور
البحث الرابع في العلة الغائية وهي التي لاجلها الشيء كالجلوس على الكرسي وهو
علة فاعلية للعلة الفاعلية بماهيتها ومعلولة في الوجود لها [illegible] ان العلة الغائية
من علة لكون العلة الفاعلة فاعلة بالفعل [illegible] فاعلا [illegible]
[illegible] ح
المذكور على [illegible] العامة لا الوجود [illegible]
معلول [illegible] العاعل [illegible] علة [illegible] العلة

للفاعلية المذكورة ومن وجوده معلول لتلك الفاعلية اي لا يحصل الغاية موجودة في الخارج الا
بفعل الفاعل كما لا يحصل الاستواء على السرير الا بعد فعل النجار له وليست الغاية علتها
معلول للفاعلية العلة الفاعلية ولا للعلة الفاعلية بعينها ادمن علة لها الا امر عرباه
ومن يخرج الى الفعل بعد التي [illegible] العلة الغائية [illegible] الا الواقع [illegible]
[illegible] الاسكان [illegible] العمل بعد وجود [illegible] علة غائية له
[illegible] العلة
[illegible] العلة العا
[illegible] الاسكان [illegible] الواقع [illegible] وجود
[illegible] الاسكان الواقع [illegible] المحار [illegible] العلة
العا [illegible] الفاعل [illegible] بعد وجود [illegible]
[illegible] في العلة العامة [illegible] الصور
والى بالفعل مثل حصول الصورة بالفعل في المادة والكلية [illegible]
الجزئية [illegible] الذي كان [illegible] والعامة [illegible]
[illegible] والخاصة [illegible] بالمصطلح الثاني [illegible] العامة [illegible]
مثل [illegible] والخاصة [illegible]
[illegible] للدواء والسعادة [illegible] والى بالذات [illegible] الحركة الطبيعية
[illegible] والى بالعرض [illegible]
[illegible] العامة [illegible]
لازم العامة [illegible] العامة [illegible]
للمحال [illegible] والبسيط مثل [illegible] والمركبة مثل [illegible] الجمال و
[illegible] الاقسام التي [illegible]
ان العلة التي بالذات [illegible] ان العلة التي بالعرض [illegible]
[illegible] ان العلة بالفعل [illegible] واعلم ان [illegible]
[illegible] على الوجه [illegible]
وعلى الوجه [illegible] العلة التامة [illegible]
[illegible] العلة التامة لا [illegible]

بالمعنى الملازم وانها قبل الاستبانة غايته فتأمل وقيل ان غاية القوة الشوقية قد يكون
نفس غاية القوة المحركة لكن تحرير المقام في موضع قد ذكرنا صاحب قد اشتاق الى
المقام فيه وقد سمعت ان كل ادراكي في موضع لغاية جيدة ومنها ان لم يحصل غاية القوة
الشوقية بتلك الحركة باطلها الى البيان وان حصلت الغاية فعند ان الحركة ان كان
هو الفكر فالغاية الخير المعلوم او المظنون وان كان السداد التخيل وحده فهو الجزاف
والعبث كالعابث باللحية وبتينة ملتقى لا رحل وان كان مع طبيعة فهو القصد الضروري
كالتنفس او مع خلق وملكة نفسانية فهو العادة . وتا مبدأ التخيل الكائن عن تخيل راحة او
زوال راحة ملوله وان لم يوجد الذكر فقالوا الانصار ان العادة ليس الفاعل لكن في
وعد لا يكون في الصور من الكرسي وكالفاعل لرضا ونحو اسال هذه التعميمات
لا اصلها عدل المتحصن ذكره فان الغاية التي لذاته ليس الا ما ليس الفاعل والا
الطالب لا الا الكمال وحصلهم عادة ان العبث لا يستوي الى الكمال وتعارف الجهة
الصور بالكرسي ونحو ذلك من امثال هذه من حيث ما يمتنع بها الفعل اما انها
علل فاسد يعني كونها اعم بالمطلب التي لا اصل فلا وفي ان يعلم الفعل لا يرتبع
مسائلها لانه ملكه ان هذه الغاية يستلزم هذا المقام حاجة العلل والمعلولات المذكورة
في هذا الكتاب البحث الخامس في الشرط وهو من جملة العلل الناقصة ولم يذكر صاحب
الكتاب هنا اقتداء بما في سائر الكتب المشهورة فان المشهور فيها ان العلل الناقصة هي
المذكورة . وان كان قد ذكره من جملتها في هذا الموضع وهو الشرط الشامل كرسيه
عدم كونه والمانع فانه ما لم يرتفع المانع اولا لا يحصل التي وكونه المحقق يوجد
الفاعل المسموع مع المتنع كرد الماء الملك ونحوه لا بعده فلا امتنع بالمانع فيستلزم
الفاعل لا بالمكان فيخرج ربما ولا ان العدم يصح ان يكون شيئا فاعلا فان العدم لا يفعل
شيئا اصلا فهو من العلل الناقصة بالاتحاد وهو الفقه حاصلا الا بعد ان يكون المانع مع ابطال
وهو الشروط شرط من كيف عدم وجوده وعدم انه كالحركة ونحوها من الشرائط السلوكية
فالموصل والمحصل بها هو ما لا يعلم مع عدمها والكل لا مطلقا بل بعد استكمال وجودها فلو
يجمع مع الذي لا وجوده وعدمه كالامطلقا رجع الى البحث السادس في العلل التامة
التي يكون بها وجود شيء اخر بتة وقد تكون في الفاعل وحده وقد لا يكون كذلك بل يكون

يكمل الفاعل خارجا عنها ومن ابن سينا ان اما بالذات واما بالعرض فالعلل التي بالذات
التي لذاتها تقتضي ذلك الشيء واحد بالشخص من حيث كذلك كالنار اذا سخن والطبيب
اذا عالج واما التي بالعرض فهي تكمل من فعل خطأ كالحجر اذا اخذ ابها عليه فانه
بالذات كريه ومنه كذلك ففي كون علل فيه وجوه اربعة احدها ان يكون مع
صدور الفعل الذاتي عارضا مع فعل ان علاج العرائر وذلك المانع قصد العمل
عن المسبوع قبيله صدوره الى المنزل العالي كالسقوط اذا اراد الدين لا راله العمل و
ثانيها ان يكون موضوع توصيف صفات قصد الفعل بالذات عن احد تلك
الصفات فيسلك الصفات لا اخرى او الى الموضوع وحده كما ان توصف الحر
طول كان طبيب فاذا صدر عن علاج الطبيب سال اله كانت او الالسان فقط وذلك
بالعرض وان العلم بالذات لكونه حصلا ما له ان معنى الصناعة الطب وثالثها ان
يكون فاعل العمل لغاية من حيث الافتتاح فيسلك الى ان الفاعل كالحجر الطالب
للحركة اذا صادف السقف اذا ما اذا اقيس ذلك لا اذن الى المجرور ورابعها ان يكون فاعل
تعمل لغاية بالذات فيسبق حصول امر مع تلك الغاية ليس لذلك الفاعل فيه باب الحلال
التيم الذي حفر بين ان يهدم اساس بيت فهو محصن حجرا به فيشتم او يحقق كنزا
فيتبرك به واذا عرفت هذا علم وجدت ما اراده الى العمل مما المذكور ان في الكتب اول لها
ان يكون العلل بالذات غير ما وضع ولا جزاء يكون المعلول غير ما وضع فوق
العلة الموجبة للجسم المادة والصورة يريد انها مشى وجدا وحده وجود الجسم واما الموجد لهما
هو علة بعد الجسم لكونه اثر في وجود الجسم بواسطتهما فهو من الفاعل المطلق التي
ما هو علة للمجموع اجزاؤه وان كان لجزء ان يكون علة للجميع الا انه علة لبعض لا جزاء فاعلم ان الذي
يوجد المجموع لا كما يحصل اجزاؤه الا كلاهما كموجد الجزء الصوري دون المادي وكالموجد
للجزء لا اخر بعد ان اوجد فاعل اخر او اكثر لا جزاء فانه يكون موجد المجموع من حيث
ذلك المجموع للحادثة فانه تم ذلك المجموع فوقه وبالمعنى الاول لا تحتمل ان يكون الكل
الجزء علتان يريد بالمعنى الاول العلة التامة ادى الى عرفها اولا واحترزا بالجزئي عما هو علة
مطلق الصورة فانها قد يكون معلولة المجاورة النار وقد يكون معلولة لمقابلة الشمس وقد يكون
معلولة للحركة بخلاف الصورة المعينة فانها لا يستند الا الى علة واحدة وهو ما ذكرنا ما

على ذلك انه لو جاز ان يكون المعنى الجنسي هو الواحد بالشخص عليا لكان لا يخلو اما
ان لا يكون لاحد مما تحته مدخل في وجود المعنى او وجوده او يكون فان لم يكن له مدخل في
ذلك فليس بعلة لذلك الشخص لا تامة ولا ناقصة اذ الناقصة لا بد وان يكون لها مدخل
في وجود المعلول البتة واللازم خلاف المفروض وان كان لاحد من العلل مدخل في ذلك
الوجود والوجود فاما ان يكون في وجود المعنى الجنسي او لا يكون فان لم يكن فهو جزء من
العلة الكاملة لا علة كاملة وهو خلاف ما فرض وان كان فلم يكن العلة الاخرى
كذلك فليس العلة التامة الا واحدة وقد فرض انها علل تامة هذا خلف وان
العلة الاخرى ان كان ... مع كل واحد من العلل عن الاخرى فلو ... معا
لا يستغني عنهما معا وكلا الامرين ... وهو محال ... المقصود
لا قسام كلها في الكتاب ... على جواز تعليل المعنى الكلي بعلل ... باعتبار
الكلية التي عرفت على ... العلم الطبيعي ... الامكان المعلل وكل واحد من المهيات
بخصوصه بملك ... المهيات ... وكل واحد من الجوهر و
العرض ينقسم الى اقسام كلية وجزئية اما الكلية كاقسام الجوهر الى ... الى
غيرها واما الجزئية فكاقسام كل واحد من تلك الاقسام الى اشخاصه وكذا العرض
ولا امكان الحاصل لكل واحد من اشخاص الجوهر والعرض غير الامكان الحاصل للشخص الاخر
وتلك الامكانات ... الطبيعية لا امكانية ... على كل واحد من افراده
... لا علل ... الكلية الا ان الامكان من الامور الاعتبارية
بخلاف ... المعلولات الكلية الى الافراد
وجود ... المعلولات الكلية ... وجود الا في
... واعلم ان العلل والمعلولات ... وهذا الفصل
ومن ... الكتاب ... قال ... اخر
المقصود ان ... بالفعل وان ... بالقوة فالاول ... حاصل والثاني ... حاصل
ولكن له استعداد الحصول وان كان القوة قد تقال على المعنى الذي هو مبدأ الفاعل
للفعل واذا كان ليس لعموم جوهرية او جسمية فلعنى ... على المعنى الذي يتصف ... الانفعال
فاذا لم يكن الامر عام فلنخصه وان كان القوة قد تقال للمعنى ... ليس القوة ...

الانفعال والقوة الثانية غير الاول فانها تجتمع مع الفعل ولا كذلك الاولى
اقول قوله ولكن له استعداد الحصول فاعلم ان هذا الاستعداد يختلف
بالقرب والبعد فان استعداد النطفة ان يكون انسانا اقرب من استعداد
التراب لذلك فانه لا يصير انسانا الا بعد تردده في اطوار كثيرة كذلك حتى يصير
نطفة وبواسطتها يحصل له صورة الانسانية فالاستعداد منه قريب ومنه بعيد
ومنه متوسط ومنه بعيد قوله وان كان القوة قد تقال على المعنى الذي به يتهيأ
الفاعل للفعل فاعلم ان مبادي الحركات في النار فعل التسخين ولا اختيار
قوله واذا كان ليس لعموم جوهرية او جسمية فلعنى بانه يريد ان اقسام الفاعل
... الفعل لا بد وان يكون بسبب ... وذلك ... الفاعل انه
... سواء كان ... او ... واما ... عبارة
عن ... ان كل ما ... في الجوهرية او الجسمية ...
الفعل ... في العلة ... في المعنى فلا يكون ... الفعل مخصصا
به ... يخصص به ... في السبب ... بذلك الفعل هو ما
عبارة الفاعل عن ... على الجوهرية والجسمية ...
... العرض ... العرض ليس له
فعل بذاته بل الفعل ... كما عرفت فلا تؤثر بذاته الا الجوهر قوله وعلى المعنى الذي
به يتهيأ الشيء للانفعال واذا لم يكن الامر عام فلنخصه فاعلم ان القوة تقال على القوة
الفعلية وعلى القوة الانفعالية ... الاسم وسائل ... القوة الانفعالية
... القوة في ... للانفعال ... على اثبات ... على
القوة ... على اثبات القوة الفعلية ... والمعنى الذي
يتهيأ الشيء به للفعل او للانفعال ... لذلك الشيء ... سواء كان ... ما
منه او خارج ... عارضا لها ... التي ... منها فعل ... وان كان
لا مر زائد على جوهرية ذلك ... التي ... لامر زائد على ...
لان الجوهر ... لذلك ... الذات ... في الخارج ولا في الذهن
في الخارج فلان ... لا يكون في الخارج الا ... واما في الذهن فلان ...

الكاتب لا ترى ان عموم اللزوم عموم الاحساس بل عموم العوارض ومما يدل
على الامور الوجودية للشيء جاز ان يكون نقيضه الى الموجود فلا نسلّم ان العقول
لكل ذي فعل يجب ان يكون كل واحد من الرياس مخصصا بما بيان القوة الجسم الذي ى
يصدر عنه فعل لا يصدر عن سائر الاجسام ومقصود المصنف ذلك الا انه لم
يعبر ببيان يدل عليه فكان يحمل على دفع التكرار او على بيان هذا المعنى
بان الكلية اذ هذا هو المورد فيها او لانه اوضح ذلك لكن الاول ولا بد من العلم على
الخارج في تخصيص كل جسم بما يخصه من القوى كما عرف في كتب الطبيعيات
قوله والقوة الثانية غير الاول فانها تجتمع مع الفعل ولا كذلك الاولى ولان هذا
فرق بين القوة بالمعنى المذكور اولا وبين القوة بالمعنى المذكور ثانيا وذلك ان الذي
هو القوة الثانية كحرارة النار تجتمع مع الفعل الذي كانت مبدأ له كالتسخين
والاحراق ولا كذلك القوة الاولى فانها تبطل عند الفعل وذلك ظ **قال**
طوراجو وينقسم الموجود الى واجب وممكن والممكن هو الذي ليس بضروري الوجود
والعدم وهو ليس بعدمي فانه يجتمع مع الوجود والمهيات فلا يكون عدمها و
سلبها وليس عدم الواجب فيكون الممتنع الا عدمه فالشيء عدما وذلك ممتنع
بل اعتبار عقلي وجودي والممتنع سلبهما **اقول** الموجود اما ضروري الوجود
لذاته او ضروري العدم لذاته او لا ضروري الوجود ولا ضروري العدم فالضروري ى
الوجود لذاته هو الواجب والضروري العدم لذاته هو الممتنع والذي ليس بضروري ى
الوجود ولا ضروري العدم هو الممكن لكن الممتنع الذي هو ضروري العدم لذاته
وان اخرج القسمة العقلية لا يصح ان يجعل من اقسام الموجود فالموجود اذن
اما واجب واما ممكن فهذا ابتداء الكتاب بذكر الممكن وبيان احكامه لكون المباحث
المتعلقة باثبات الواجب يتعين الوقوف عليها ولان الممكن ليس بعدمي بل هو من الاعتبارات ب
العقلية التي لها وجود في الاذهان دون الاعيان خلافا لبعض ما يستدل عليه بانه لو كان عدميا
لكان اما عدم المهية الممكنة او عدم المهية الواجبة اذ المقصود الذي هذا الامكان
عدمه لا يتعدد غيرهما والقسمان باطلان اما الاول فلان الامكان كما عرفت لا ينافي
الوجود بل المهية الموجودة في حال وجودها تصدق على ذلك الموجود انه ليس بضروري ى

بضروري الوجود ولا ضروري العدم فيكون الامكان مما يجتمع مع الوجود
ومع المهية وان كان عدم واحد منهما لما جاز مجامعته له وهذا هو المراد بقوله فانه
يجتمع مع الوجود والمهيات فلا يكون عدمهما وسلبهما واما الثاني وهو ان يكون
عدم المهية الواجبة فيدل على بطلانه انه لو كان عدما للواجب لكان الممتنع الذي هو عدما
للواجب من طرف الاول فيكون الممكنة الواجبة عدما ان وهو مح اذ لا يكون للشيء الا عدم
واحد والى ابطال هذا القسم اشار بقوله وليس عدم الواجب فيكون الممتنع الذي هو
عدمه فللشيء عدمان وذلك ممتنع واما قوله بل اعتبار عقلي وجودي فانه يريد
بذلك انه لما ثبت بهذا انه ليس بعدمي تعين ان يكون وجوديا فوجوده لا يخ اما ان يكون
في الاعيان او في الاذهان فقط لكن ثبت في مباحث المغالطات انه ليس في الاعيان
فتعين انه في الاذهان فهو من الاعتبارات العقلية كما يشعر به قوله والممتنع سلبهما وهو انه
سلب الواجب والممكن فان الاقسام اذا انحصرت في ثلثة فكل واحد من الثلثة يكون
سلبا للباقيين فالممتنع ما ليس بواجب ولا ممكن فهو سلبهما بهذا المعنى **قال**
والممكن يشترط حصول العلة الكاملة في وجوده ويشترط عدمها في عدمه وبعد قطع النظر
عن الشرطين يمكن ان يعرض من جانبه الممكن وجود في نسبته على السواء وليس لغيره من
الجهات هذا وان الممكن لا يتصور موجودا من غير ان يترجح وجوده على عدمه لذاته لعدم
واجب او عدم علة وجوده فالممتنع بل وجوده لوجود علته وعدمه لعدمها او الواجب
لذاته لا لكل بغيره فان ان يكون وجوده بعد وجود عدم الغير فلا يعلل او لا اذ هو ممكن
لذاته لا واجب ولا بد من اعتبار الوجود او لا حتى لو وجد الشيء فانه ان وجد من و جب
بعده وجد دون المرجح ولا بد من المرجح فالمرجح بالعلة فان فرض علته اذا كان
الممكن الى الامكان كان بعد لانه يوجد به **اقول** الوجود والامتناع الى ل
للممكن عند حصول علته الكاملة وعدمها ليس هو الوجوب والامتناع الذاتيان له
المتنافيان للامكان والحاصلان لحصول علته وعدمها المجامعان فانه ى
وجب بالعلة وامتنع باعتبارها يصدق عليه في الحالين انه ليس بضروري الوجود
لذاته ولا ضروري العدم لذاته ولا معنى لصدق الامكان عليه الا ذلك فحمل الوجوب
ما هو بالذات منه ما هو بالغير وكذا الامتناع والذي بالذات منهما هو المنافي للامكان ل

بمعنى الذي بالغير وجوده وعدمه قطع النظر عن الشرطين ممكن في نفسه ربما
اذا لم يلتفت الى حصول علة الممكن ولا الى ارتفاعها فانه لا يكون له بهذا الاعتبار
وجوب ولا امتناع لا بحسب الذات ولا بحسب الغير اما بحسب الذات فظاهر واما
بحسب الغير فلانا قطعنا النظر عنه وليس المراد ان الشيء في نفسه يخلو عنهما فان
خلوه عنهما ممتنع لانه لا بد وان يكون اما موجودا واما معدوما والوجود والعدم
ليس بحاله لذاته بل لغيره كما ستعرف فلا يوجد الا وقد وجب وجوده بالغير ولا
يعدم الا وقد امتنع وجوده بالغير فهو لا ينفك عن الوجوب والامتناع المذكورين
اذ لا ينفك عن الوجود والعدم بل المراد انه باعتبار قطع النظر عن شرطي حصول
العلة وشرط عدمها ليس له من نفسه وجوب ولا امتناع انما هو ممكن في نفسه
فقط وهو مفطن من ظاهر لفظ الكتاب ان الامكان الذي له من نفسه هو كونه
غير ضروري الوجود لذاته ولا ضروري العدم لذاته فلا يكون حاصلا له الا عند
قطع النظر عن الشرطين فقط وليس الامر كذا ولا هو مراد المصنف بل الامكان
الخاص الذي له من نفسه لا ينفك عنه في حال من الاحوال وكل واحد من الواجب
والممكن والممتنع يستحيل انقلابه الى الاخر اذ ذلك له لذاته وجهته وما بالذات
فانه لا ينفك عنها قوله ومن خاصة الممكن صدق قسمة عليه بشرائط وقس على هذا
من الجهات هذا اشارة الى ان الممكن يصدق عليه انه واجب الوجود بشرط وجود علته
الوجود بشرط عدم علته الواجب والممتنع فاما الممكن من جهة الوجوب
والامتناع ليس لها هذه الخاصية فان الواجب والممتنع سواء كانا بالذات
او بالغير لا يصدق على واحد منهما انه ممكن بشرط الشيء بل امكانه ابدا الدائم وشركة الواجب
والممتنع الصادق على الممكن بالغير لا يصدق على الحدود فان الغير ليس له
اللذان بالذات لا يصدقان عليه الشيء واما اللذان بالغير فلما يصدقان على
على الجسم وما ذكره في بيان عدم الوصف على الوجود فمراده بذلك هو العدم
بالذات لا بالزمان وبرهان هذا التقدم ان الممكن لا يوجد الا وقد ترجح وجوده على
عدمه لان نسبة الوجود والعدم الى ذات الممكن متساوية فلا يوجد بنفسه والعدم
نسبته كما سبق لان ذلك يستلزم ترجيحا بغير مرجح بل لا يوجد الا وقد وجب

رجحت العلة وجوده على عدمه ومتى العلة اذا حصلت فاما ان يكون نسبة الممكن اليها
بالامكان او الوجوب او بالامتناع لا جائز ان يكون من الامتناع والا لما وجد بها
فلا يكون العلة علة هف ولم يصح مع القسم المذكور من الكتاب ولا جائز ان يكون
تلك النسبة بالامكان بحيث يكون الممكن كما كان في نفسه ممكن بعد النظر الى حصول
علته يمكن لعدمه كما انه في ذاته لا يجب له الوجود ولا العدم كذلك بعد ان حصلت علته
اذ لو جاز ذلك لكان مع حصول تلك العلة بعين ترجيح وجوده وذلك الممكن على عدمه
الى مرجح زائد على تلك العلة فلا يكون تلك العلة تامة وكلامنا فيما اذا كانت
العلة تامة وقد ثبت الممكن اليها اذن من الوجوب فالممكن ما لم يجب علته لا
يوجد وعدمه سابق على وجوده اما السبق بالذات فهو المطلوب وقد سلف تقريره
فان ما وجد لعله ادا كانت نسبة الممكن اليها بالامكان كان يجوز لا يوجد جعلها الا ان
الممكن الى ما وجد علته ما لم يكن لا امتناع فلم يجز ان يكون من الامكان الذي كان قبل الممكن
في نفسه فلا الاستحالة ان يوجد ذلك الممكن ما وجد عليه لان ذلك يكون ترجيحا من غير
مرجح كما لو لم يوجد له علة اصلا **قال** ووجود المانع كسقوط العام
المحاله مدخل في علة العدمي العام سواء كان مانعه قال والعلة الطبيعة جواز ان
لو كان يجب بالطبع وجوده عن السقوط لا المانع لوجد واذا لم يجب الا ان جمع الى
المؤثرة العلة اذا لم اذا لم يمنع ما عرض عليه فليس على الا انسبه اليه بعد ايجابه
سواء السببه واحد بل لولا المانع جواز الشيء يجب اي من عدم المانع يجب وذلك
ما اقول سواء السببه العدم كيف تقال انه علة حرارة اما العدم وحده فلا يجوز
ان يكون علة كاملة ولا علة منفصلة للوجود وحده اعني العقل بل ربما باعتبار العدم
تحتاج ما اذا اخذ المجموع لا يكون عدما محضا اما العدم البحت لا يجوز ان يكون معلولا
الا بالعرض فان مجموع امر الوجود واذا ترجح العدم فيكون انزال من وكل ان
لا يمكن ليس فلا علة فلبس العدم عدما وجودنا ولا معلولا **اقول**
ان العلة التامة بعينها ما يجب وجوده الشيء والتي لا بد لوجوده مع وجوده وحاله كان
وجوده لا ادا ان ذلك اللازم يحتاج وجد علة لذلك التي لا يكون بعض زوال المانع علة
تامة فزوال المانع له مدخل في العلة بقدر من العلة التامة وهذا كيد السقف

علة التامة ليس مجرد طبيعة المحرك له الى جهة المركز بل مع سقوط العائق المانع له
من الهوى وليس الطبع علة تامة في حركته والا ما تخلف عنه فاستحال وجود مانع
عنه كالسلسل الموجب لوابا لذاته فانها لا تمنع عن مانع الى فيه من على السقف
مجرد الطبع ليس كافيا في حركته عن المرجح فلا لك الفعل الا مع سقوط العائق الذي
مانعه والعامل بان الهوى واجب مجرد الطبع لولا المانع فذا عرفت ان وجود
يتقدم على عدم المانع وانه لولاه لما وجد ذلك ومنه قولنا ولا نحن ان يكون سوقف
العدم علة تامة للوجود ولا علة ناقصة فقط للوجود بل من العلل التي هي اعلى العلل
النواقص اذ ما عداها من هذه العلل كالمادة والصورة وغيرها وان كان الكل واحد منها مدخل
في العلية في الافراد وجود الشيء بل الفقص لوجوده سوى الفاعل اما تخلف ذاته اذا كان
علة تامة او لحق الفواعل والشرائط اذا كان علة ناقصة واما لم يكن العدم شرطا لوجود
شيء لانه لا ذات له بل لمجرد وجود شيء يكون باعتبار العدم تحقق وجود شيء
آخر وذلك الشيء مع العدم ليس بعدم محض بل مجموع من عدم اضافي وشيء موجود
اما العدم المحض فلا نجوز ان يكون علة موجودة وليس معلولا ايضا لانه لا ذات له
فلا يحصل له علية بمعدوم ولا معلول لمحضه بل العلة الموجبة للوجود اذا عدمت
بكل اجزائها او بعضها لم يبق الشيء موجودا فيقال ان عدم العلة علة لعدم المعلول
المعلول وكذلك يعلم ان العدم باعتبار اضافته الى ما هو عدم الشيء بعدم تحقيق
ولهذا الصدق على التجدد والحدوث كالذي للعدم بعدا كل من موجود او مع
فيه لا اشارة انه فان عدم السقف عين عدم العلم سلا ولو كان تعدما من حامل
فيه ذلك واذا وقعت في هذه الكلام تحقق عليك كثير من قواعد الغاط الكثير في هذا الفصل

قال المص المورد الاول في واجب الوجود وما يليق بجلاله وكبريائه فعلية
وفيه فصول ثلاثة الاول في ذاته ولما كان كل واحد من الممكن محتاجا الى العلة
محتاج لانه معلول للآحاد الممكنة فيفتقر الى علة خارجة عنه ومن غير ممكنة والا كانت من الجملة
فهي اذن واجب الوجود وانصا السلسلة المرتبة من علل ومعلولات متناهية فينتهي الى
ما لا يمكن تحقيقه اذ الاوجه للاجتماع ونتهدد على طريق آخر فنقول المجموع معلول للآحاد
فعلته الكاملة اما الكل كل واحد فيكون علة لنفسه ولعلله او الجملة اي المجموع واحد او

او بعض كيف الشيء والبعض معلول له وان لم يكن فيها غير مجموع الآحاد محتاج
ما وراء الخارج عن السلسلة لا مكانه وهو واجب الوجود اقول هذه برهان
على اثبات واجب الوجود لذاته الى علّة ذلك ان تقرير الموجود ان كان
فيها ما هو واجب الوجود لذاته فهو المطلوب وان لم يكن فيها ذلك فكل واحد منها
لا يخلو فاذا كان الكل موجودا اما واجب واما ممكن فاذا لم يكن واجبا فهو ممكن الوجود ولما كان
كل واحد منها ممكنا فكل واحد منها محتاج الى العلة فاذن ان ممكن الكان الوجود والعدم
بالنسبة اليه متساويين لم يترجح احدهما على الآخر بعلة مرجحة لاستحالة الترجيح من غير
مرجح ولما كان كل واحد واحد من الممكنات محتاجا الى العلة فمجموع تلك الممكنات يجب
ان يكون محتاجا الى العلة ايضا لا لما يقال من ان ما حكم به على كل واحد يحكم على الجملة
مطلقا وكيف كان وذلك غير صحيح بل لان المجموع مفتقر الى كل واحد من آحاده وكل
واحد من آحاده مفتقر فهذا المجموع مفتقر الى الغير وكل ما افتقر الى الغير فهو ممكن فهذا المجموع ممكن
ولان كل واحد من آحاده ممكن وكل ما افتقر الى الممكن ممكن فهو اولى ان يكون ممكنا واذا
ثبت ان المجموع الممكنات ممكن وكل ممكن مفتقر الى علة فاذن المجموع الممكنات مفتقر الى علة
هو موجد العلة لا بد وان يكون خارجة لان ذلك المجموع ممكن علة واجزائه فالكل
مفتقر الى موجد واذا كانت تلك العلة خارجة عن المجموع فهي اما ممكنة او واجبة لا جائز
ان يكون ممكنة والا كانت من جملة الآحاد الداخلة في المجموع وقد فرض وجودها خارجة عنه
فتعين ان يكون العلة واجب الوجود لذاته وذلك هو المطلوب وما بيانه البرهان الثاني
انه ان لم يكن في الموجودات واجب فكل منها ممكن وكل ممكن له علة يجب ان يكون موجودا معه
الزمان ولو وجد علته زمانا لزم حصول المرجح عند عدم المرجح وهو محال الى المرجح
ان يوجد في الزمان الثاني لم يكن المرجح مرجحا وان لم يوجد كان اختصاصه بالترجيح
دون الزمان الاول اختصاصا بلا مخصص وهو ممتنع لاستحالته وهذا هو الحكم المسألة
والعالم يتوجه مع الكل على المسألة بمعناه وان كان علة الممكن موجودة معه فهي ان كان
واجبا فهو مطلوب وان كان ممكنا افتقرت الى علة اخرى كذلك فيكون لكل علة علة فاما
ان يكون فيها ما هو معلول لما كان هو معلولا له اما بواسطة او بغير واسطة او لا يكون
فان كان لزم افتقار الشيء الى ما كان مفتقرا اليه المفتقر الى الشيء مفتقرا الى ذلك الشيء فيلزم

الانتهاء الى الاول وهذا هو المسمى بالدور وهو من البطلان ولهذا لم يذكره المص
وان لم يكن فيها ما هو معلول لعلل هذا الوجه الدوري لزم وجود علل ومعلولات غير متناهية
موجودة معا الى لا نهاية وقد سبق بطلانه فالحاصل انه لو لم يكن في الوجود ما هو واجب
الوجود لذاته لزم وجود امور غير متناهية موجودة معا مترتبة والتالي باطل فالمقدم مثله
فوجود الواجب متعين من حيث سلسلة العلل والمعلولات لان الممكن لا يقتضي الانقطاع
لا استغنائه وجود علة موجودة مرة ولا المجموع لانه لا يوجد حلا يكون علة الا ان
موجودا فلا بد من انقطاع تلك السلسلة بالواجب لذاته وهو المطلوب الرابع ان
الثالث هو مقرر للاول موضح له لو كان كل واحد من الموجودات علة لكان المجموع
المركب منها معلولا لانها تكون بمنزلة كل واحد فعلته الكاملة اما نفسه او اجزاؤه او امر
خارج عن اجزائه وعلى تقدير ان يكون علته بعض اجزائه فاما كل واحد منها او جملتها او
بعضها اما نفسه ممتنع لو غير ممتنع فلان كل واحد من الاجزاء هو العلة وجب ان
يكون كل واحد مؤثرا في نفسه في الاحاد التي هي علل لان المؤثر في المجموع لا بد وان
يكون مؤثرا في كل جزء منه وان كانت علة المجموع هي علل اجزاء المجموع فهذا يحتمل ان
جملة الاجزاء التي هي المجموع ولكن التي يكون مؤثرا في نفسه وذلك عين القسم الاول وبطلانه
ظ وان كانت العلة هي بعض الاجزاء اكتفى البعض … عن ذلك البعض او … فهو … فبط
ايضا لان … بعض احد فيها فهو معلول لكونه ممكنا … ذلك الجزء بعض عن
مجموع الباقي المجموع … يكون ذلك خارجا عن السلسلة
ولانها لم يكن نفس المجموع ولا داخلا فيه وجب ان يكون خارجا والخارج عن كل واحد
من الممكنات لا يكون ممكنا فهو واجب الوجود لذاته وذلك ما قصد بالاشارة وسلكت
الامام اثير الدين الابهري على هذا بان قال لا نسلم ان المؤثر في المجموع من حيث هو مجموع مؤثر في كل
واحد منه فان من الجائز ان يكون مؤثرا في المجموع من حيث هو مجموع ما لا يكون مؤثرا في الاجزاء
ولا يكون مؤثرا في كل جزء من الاجزاء واستشهد بان المجموع المركب من الواجب والممكن ممكن
لافتقاره الى الممكن مع ان المؤثر فيه هو الواجب لذاته وليس مؤثرا في كل واحد منه لاستحالة كونه
مؤثرا في نفسه … هذا الايراد بان … لم يرد ان …
عن طريق الامام سلكه … وملك الطريق … ان المجموع لا بد له من علة تامة والعلة التامة

التامة استحال ان يكون نفس المجموع ولا داخلا فيه لان كل داخل في المجموع فان المجموع
يتوقف على غيره ولا شيء من العلة التامة للمجموع كذلك فالعلة التامة اما خارجة عنه او مركبة من
الداخل والخارج واما ما كان يلزم العقل … موجود واجب الوجود والذي سلكه
على هذا ان المراد من العلة التامة ان كان جملة الامور التي يتوقف على واحد منها المجموع
المجموع فلم قلتم بان نفس المجموع لا يكون علة تامة بهذا التفسير فان كان هو المؤثر في وجود
المجموع بشرط غيره فلم قلتم ان العلة التامة على هذا التفسير لا يتوقف المعلول الا على غيره واكثر
ما ذكرنا ان المركب من الواجب والممكنات له علة … نفس المجموع ولا خارجا عنه بل علة
فهذا تمام ما سلكه وانا قد اخترت … الشكوك التي اوردها الامام العلامة
نجم الدين الدبيران … اهل العلم بطول اجابته … على كتاب العالم
بانه متى كان المجموع مركبا من احاد كل واحد منها ممكن فان العلة التامة لذلك المجموع لا بد
وان يكون مؤثرا في كل واحد من الاحاد التي تركب عنها المجموع والا لكان البعض الذي لا يؤثر
فيه منها اما ان لا يكون له مؤثر اصلا فيلزم استغناء الممكن عن المؤثر وهو محال او يكون له
مؤثر غير تلك العلة اما واجب وهو المط واما ممكن … قطع النظر … لا يحصل ذلك البعض
لا مجموعه … البعض حاصلا لم يكن المجموع حاصلا فلا يكون العلة التامة تامة … المفروض
فيها هف والذي سلكه الامام اثير الدين في كتاب … الافكار بعد … ذلك الايراد
هو ابطال تسلسل الممكنات الى غير النهاية فالجملة المركبة من تلك السلسلة لا بد لها من علة
المجموع … لانها ممكنة وكل ممكن يحتاج الى علة … والعلم به ضروري
وتلك العلة لا يجوز ان يكون داخلة في المجموع لان العلة بهذا التفسير لا يجوز ان …
والا لكان المجموع محتاجا الى العلة السابقة عليها فلا يكون … بهذا التفسير … كل
واحد في الجملة المتسلسلة المركبة من الاحاد الامكانية … علة اخرى ولا يكون …
بهذا التفسير … نفس المجموع لاستحالة تقدمه على نفسه … خارجة عنه والخارج عن كل
واجب لذاته فلزم انقطاع التسلسل … بعد هذا هو المسلك الذي ارتضاه الامام
المذكور واما … لان … ما ذكره المص في اثبات واجب الوجود لذاته
فهو انه الحافظ الكاتب لا يخفى على من له … الراسخ … على … الذي ذكرته
قال ولكنا نسلك في هذا الكتاب … الكبار … مسلكا …

الوجود لا يجوز ان يكون وجوده بغير جهته فان الماهية يجوز ان يكون علة لبعض صفاتها
كالمثلث لزوايا له ولا يجوز ان يكون علة لوجود نفسها فيكون قبل الوجود موجودا و
لا يكون الوجود الذي هو صفة لماهيته واحدا فكل عرض يثبت انه ممكن فكل ما وجوده
بغير جهته ممكن نعتقد وهذا القاضي قال ان الفاعل ان يعول على هذا الطريق الوجود المحمول
على الماهيات عرض وكل عرض سابق وجوده بغير وجود الماهية وكذا الصفة فالماهية
قبل الوجود يجب ان يكون موجودا هذا خلف والمطالب بمسائل الوجود في الاعيان
لا يزيد على الماهية فانهدم الاساس ان **اقول** لا يتكلم الماهيات واجب الوجود
في ذكر ما يلزم بكلام من الاحكام ومن ذلك لا يجوز ان يكون له ماهية تغاير الوجود وبل هو
هو الوجود المجرد الذي لا يكون عارضا لشيء من الماهيات وقد صرح بعادة الحكماء
يعبرون عن ذلك بان ماهيته انيته والمسلك المذكور مبني على اثبات هذا المطلب هو الذي
ذكره الشيخ الرئيس ابو علي بن سينا في كتبه وحكاه الشارح في بعض الكتب وتقرير هذا المسلك
ان الواجب الوجود لا يجوز ان يكون وجوده بغير جهته بل يجب ان يكون نفس جهته لانه لو
كان زائدا عليها لكان مفتقرا الى الماهية فيكون ممكنا لذاته محتاجا الى الغير والغير اما
نفس تلك الماهية او غيرها لا يجوز ان يكون نفسها فان الماهية وان جاز ان يكون علة لبعض
صفاتها كماهية المثلث التي علة لزواياها لا يجوز ان يكون علة لوجود نفسها فانه يلزم
على التقدير بالوجود فيكون قبل الوجود موجودا اذ المؤثر في الوجود لا بد وان يكون
متقدما عليه بالوجود وذلك الوجود المتقدم اما نفس الوجود المؤثر فيه او غيره فان
كان نفسه لزم تقدم الشيء على نفسه وهو بديهي البطلان وهذا خلاف الماهية الممكنة القابلة للوجود
فانها لا تتقدم على ذلك الوجود بالوجود او لنفسه بل بذاته واما المؤثر
فانا نعلم بالضرورة انه لا بد وان يكون متقدما عليه بالوجود فلا تعارض بالماهية الممكنة كما عارض
به بعضهم ولا جائز ان يكون المؤثر في وجود تلك الماهية غير تلك الماهية والا لكان الواجب
لذاته مفتقرا في وجوده الى غيره فلا يكون الواجب واجبا هذا خلف فلا يكون الوجود
الذي هو صفة لماهيته واحدا فكل عرض يثبت انه ممكن فكل ما وجوده بغير جهته ممكن وذكر الكاتب
انه هذا المسلك منقوض او انه قاصر عن افادة المطلوب وهو محل نظر ومعارضة للامام
اما المعارضة فهي ان ما ذكرتم جار فيه بعدم الماهية بالوجود على الوجود لا لزم

وان كان المؤثر في وجود الماهية ... للوجود
... ١٢

لازم سواء كان وجود الواجب نفس ماهيته ام لم يكن فان وجود الممكنات كالاجسام والاعراض
مغاير لماهياتها محمول على ماهيتها والوجود المحمول على الماهيات عرض كما عرفت وكل
عرض سابق وجوده بغير وجود الماهية التي وذلك الوجود عرض لها وكذا كل صفة سواء كانت
محمولا ام لم يكن فانها على التقدير سابق وجوده بغير وجود الموصوف لكونها صفة
الوجود بعد ان يلزم ان يكون للموصوف وجود قبل ذلك الوجود لا من كانت الماهية الى
محلا للوجود في الاعيان فيكون للوجود والماهية في الاعيان هويتان لكل احدهما في الخارج
فيكون وجود احدهما مغايرا لوجود الاخرى والهوية المفردة التي بعينها على العموم
بالوجود فيكون للماهية وجود غير الوجود الحال وهذا نقض اتصاف الماهية الممكنة القابلة
للوجود فالماهية يجب ان يكون موجودا قبل وجودها على كل حال فان لم يلزم ذلك في
الممكن لم يلزم في الواجب واما الحل فهو انه بيّن في المطالب الذي في الاشارات
ان الوجود لا يتقدم في الاعيان على الماهية الموجودة بل يمتاز عنها في العقل في اشارات
دون ... المحل لوجوده فيه فلا علة لم في الاعيان الا الماهية ولا اعتبار الا الذي في العقل هو نفس
الماهيات ولا يتقدم على اتصاف الماهيات الكلية العامة له وجود اخر فانهدم الاساس الممكن
في الواجب والممكن والمحال فهذا لا يمشي على تقدير ان يكون الوجود اعتبارا كما قدس

قال المصنف هذا اول ما يطلع عليه ان الوجود فصل الذي هو وجوده بغير جهته
امتنع وجوده لانه لا يتصور شيء منها موجودا او اذا صار شيئا منها موجودا فالكل
احرى بعد لا يمتنع لجهتها الا انا نقول بمكان الغير الماهيات وقد علمت ان كل ما وقع من ما
كل من الامكان بعدوا او كان هذا الواقع واجب الوجود لذاته وله جهة وراء الوجود
اذ الصدق كله امكن وجود من لوازمها لذاتها او لو امتنع الوجود للماهية فكان الموجود واحدا
يمتنع باعتبار جهته هو الممكن باعتبار ان الامتنع نفس عن نفس الماهية فيكون ممكنا نفس
سواه او يكون من اجزاء ... الكل وراء ما وقع ممكنات كلتي فليست
واحدة فان كان سائر جهتها ممكنا فصار الواجب الضار باعتبار جهته ممكنا وهذا خلف فان
ان كان شيء الوجود واجبا فله جهة وراء الوجود كتعقل نفسها الذي الا من العدم
الصرف المحض الذي لا شوب فيه اصلا من خصوص وعموم وما سواه لعدم ... العدم
مثار الامكان ولانه كلما الوجود وكل الوجود سواه فالوجود كل ما ... عليه واتم

علی ما سیجیء جوابه صرف الوجود الذي لا ماهية له كلا وجه فما ذا يظن [illegible]

وجه ثبت والمحافظة ليس هو الواجب المذكور او الذي فصله الذي أن وجود [illegible]

لذي حال لا لعقل الوهمي وليس الشركة كيف وقع بالضرورة بحسب تعقل المعقولات [illegible]

قوله عن سائر العامة فواجب الوجود لا يمكن اصلا وليس في الوجود واحتمال

لا يرد ذلك المسلك ذكره ها هنا اخر عام يعني في اثبات أن واجب الوجود لذاته لا

الذي له جهة وجود كلاف الماهيات الممكنة فانها اذا حصلت في العقل فصلها

العقل الى جهة وجود كلاف الماهيات الممكنة عام واما ماهية الواجب في العقل ليس الا الوجود

المحض فيس ان لا يمكن بوجوده لا ماني له في الوجود ونور هذا الطريق على الوجه الملخص

سوال الواجب لذاته ان اسم الذي له جهة وجود كان له جهة كلية وكل جهة كلية

فانها لا تمنع لذاتها ان يكون لها جزئيات على البدل فالكل موجود من تلك الجزئيات

بعض الجهة لاستحالة الترجح من غير مرجح واذا الجزئي موجود في جهة الجهة الكلية

لذاته واحا لا يمنع وانما ورد على الوجه المستقصي خطا فان الكليات فهو ان

الذي فصل الذي وجود عن جهة ان امتنع وجودها بعينه فلا يصير شيء من افراد تلك

الجهة موجودا لانه لما كان الكلي لذاته ممتنع الوجود فالجزئي الواقع تحته ان يكون ممتنع

الوجود الخ وقد سيق كما سبق اوان المطلوب وعلى تقدير ان يصير بعض جزئياتها موجودا

فالجزئيات الاخرى لذلك الكلي التي لم يوجد وهي حقيقة لا يمتنع لجهتها والا لما وجد البعض

لماهية الجهة اذ جهة كل الجزئيات واحدة فمن لم يمتنع بعضها لجهة امتنع الباقي قوله ومن

تشكل على تقدير وجود شيء منها كل لجوز امتناع ما لم يوجد من جزئيات الكلي لا لعين الجهة

فيها بل لمانع اخر واما في لجهتها فلا يجوز ان يكون ممتنع بل حكم الاجزاء المبائنة ان كل

واحد من الجزئيات الغير الواقعة الزم من تشابه في انفسها بصدق وعليها انه ممكن

والمعنى بعدم تناهي جزئيات كل كلي على ما علمت هو ان كل ما وقع من جزئيات ذلك الكلي

قبل او كثر كان للامكان في تحقق جزئيات اخرى لم يمنع واذا كان الواقع من الجزئيات

واجب الوجود وله جهة وراء الوجود فهي اذا اخذت كلية امكن وجود جزئي اخر لها لذاتها

اذ لو لم يكن لها ان يمتنع او كل لا سبيل الى ممتنع او لا ممتنع وجود شيء منها

الشيء لكان الموضوع احا وهو الجزئي الواقع المشترك له في جهة كان لم يكن ممتنعا

انه ما اعتبار جهة فيكون الواجب لذاته ممتنعا لذاته هذا خلف فالجزئي الاخر الذي لم يمتنع

امتناعه لجهته على ما في الماهيات التي يمنع بعضها في بعض الجهة فيكون ممتنعا

ممكنا بحسب جهة لذا لا سبيل الى ان يكون واجبا بحسبها فهو الذي [illegible]

الكلي سؤالا واجاب بما حاصله ان جزئيات الجهة الكلية ورا ما وقع ممكنا لعينها

لو كان ممتنعا لذاتها لما وقع ما سار كما في المهية ولو كانت واجبة لذاتها لما وقع

الكلي وليس كذا فكل كلي وقع بعض افراده بعد البعض فكل واحد من جزئياته ممكن وهو

بيان ذلك واذا كان ما لم يقع من جزئيات الكلي ممكنا لعين جهته فما وقع يجب ايضا

ان يكون باعتبار جهته ممكنا فاذا كان شيء من جهة ذلك الكلي ممكنا باعتبار واجب الوجود

لذاته هو بعينه ممكن الوجود باعتبار جهة وقد عرفت استحالة ذلك فاذن ان كان في الوجود

فليس له جهة وراء الوجود بحيث يفصلها الذهن الى امرين فهو الوجود الصرف البحت الذي

لا يشوبه شيء اصلا من خصوص وعموم وما سواه من سائر الموجودات فهي وجودها

بلا واسطة كالمعلول الاول او بواسطة او وسائط كما في المعلولات في كل ما كان

ابعد بمرتبة المعلولية فهو اضعف وجودا من الاقرب كبعد الشمس الذي يحصل منها ما علم

نور هو اضعف وقربها ما يلي ذلك المعامل البعد هو اضعف من الثاني فلا يزال كل ابعد من

ذلك لا يعتبر اضعف من الذي قبله كذلك في نهي الا ما يضعف عن ابانته اولا على

اجرها ان او ليس هذا المثال مطابقا من كل الوجوه بل بعضها فقوله وما سواه

عداه المعلوم المراد به هنا وقد استعار التمثيل بالانوار ولا شك المذكور والذي

هو العقل الاول وهو اول المعلولات كما سبق والذي يعلم عن لمحه فهو كما في

وما يصدر بلا واسطة وما يصدر بالوسائط وقوله لاعتبار الاكمال [illegible]

الوجود الواجب بان عن وجودات الممكنات بالكمال والنقصان جاء لكماله اسمع عن جهة

تقدم لها ودلك لنقصها ما اسمع لواته لكماله لم يكن اعتبارها وبذلك نقصها اعتباره فلا

وجود عن اعتباري الوجود هو لسوله ولانه كل الوجود فنا ان حيث الوجود المجرد لا غير

خلاف الممكنات لما يفصلها الذهن الى وجود وجهة فليس الوجود هو كلها ده هو له وكل

الى العقل وجود الكامل الاتم وما عداه من الوجودات فهو ابعض في مرتبة الوجود وكانه

كل الوجود والبعض ثم اما السؤال الذي ذكره بعد ذلك فيعرف ان حكم الماهية [illegible]

الها الوجود في الذهن كليه فلما جرى ان عن ... فلو ... منها الممكن ما عدا
تمام مع تمكنا على الفرد الذي ... كان بعض ... الكل ... الكل ... كذلك
فلا يكون الواجب واجبا حقا واجيب بذلك ان الواجب ليس له جهة في الذهن معارضة للوجود
بل جهة الوجود العام المصداق ... وهذا معارض بالذي ... ان يكون له
جهة في الوجود الذهني ... ان يكون جهة الوجود لا غير لان الوجود ... الم
فلا جرم ... مع منها لا يمكن ... مكان الواجب الواقع ... انه ... لم
للشارح المحقق وذلك ... وأجاب عن هذه المعارضة بان الوجود الواجبي لا يصير له
في الذهن ... كلا ... الموصوفه للوجود في الذهن اما كالاول فلان ... جريانها
المهيات ليس الا الابهام عرضا ... الكل ... او لا ... كالكمال والنقصان للوجود
الواجبي هو وجوده ... من ... الطبيعي ... لا الا جريان
حتى يكون ... احد ... الكمال والنقص ... الكل ... مطلق
منه هو وجود امكان للواجب وكذلك ... مخالطا للعرض فالوجود الواجبي ... واجب
جريانا ... وذلك ... الموجود ... ثانيا للاول ... لا يكون
بعد العدم ... الوجود الصرف الذي لا ... وكذا في ... كل ... الاحكام
والمسئلة الصعبة ... بعد ... الا ... فرق ... هذا الحد ... على الحد
في الوجود او لا ... الذي لا ... واما الثاني فهو ان المهية الموجودة للوجود في الذهن
... جريانها فليس ان كل ... الذهني ... وجوده ... ليس ... الا ...
ولا ... مانع ... لا ... ان يكون ... المعقول ... على ...
من ... منها ... الا ... جريانها ... ذلك منها ... الا ...
انما ... للنفس ... ان ... مخالطا ... الوجود
الواجبي ... الوجود ... الوجود
وبعد ... هذا ... المعاني المقصودة ... هذا الموضع ...
ما ذكر ... السلوك ... الوجود
... الوجود ... الوجود ...
... الوجود ...

بساطة وهذا ... على ان مهية الواجب الوجود المجرد ... احد ... الوجود
... وجود ان ... معارضة ... موضوع الواجب معارضا ... او ان ... معارضتها
موجود الممكن ... معارضة ... خلاف ما ... في ... المعارضة ... منها
فكل واحد منها ... الواجب ... فلا يكون واجبا ... واجب
بان ... الا ... عدم ... المعارضة ... فكان الواجب هو الموجود
... لكان ... العالم ... هو الوجود فكان ... وجود ... وان كان ... النور
هو ... العدم ... الوجود ... النور هو الوجود ...
السلب فيكون العدم ... العام ... الوجود ...
وجود اما ان يكون محتاجا الى الغير او ... الخاص فلا يكون
وجود الممكنات محتاجا ... الاول ... الاكان الواجب لذاته محتاجا ...
بان الخاص ... الوجود ... للموجودات الخاصة ... خصوصها ...
ان الواجب لذاته لو كان هو الوجود المجرد لكان كل ... موجود ... الوجود الواجبي ...
واجب ... ان يكون كل واحد من الممكن ... افراد ... الوجود ... يكون
ذلك ... خصوصه ... لذاته ... الاستحالة ... الا ...
... على ان الوجود ... على المهيات ... في الخارج ...
الموجودات ... الكمال والنقص ... الذهنية ... لا ...
... السالك ... عليه

قال

... الوجود ... الاشكالات ... طريق ... الوجود ...
... الوجود او لا ... الوجود او لا ...
في ... الوجود ... امكان ... والمعنى ...

اقول

... الوجود ... الطريق
في ... الطريق ... وجود الواجب ...
... الوجود ...
... الواجب ... الواجب
... الوجود ... واحد منها ... في ...

هذا فكل منهما واجب الوجود لذاته ولا يلزم امكان ماهيته لامتياز لا باعتبار حقيقتها الاعم فهو الواجب واما لزم امكان ماهيته لامتياز لو كان الوجود الواجبي هو نفس الماهية فيكون بل لامتياز عرضيا فيعرض امكان وامكان ماهيته لاشتراك اقتضائها اعتبار الواجبي الى الحمل فيلزم امكان المعين والمعين من حيث هو المعين من تلك الشيء ماهيته لامتياز والمعين بينهما ماهيته لاشتراك وهو الوجود الذي هو نفس حقيقة الواجب لا ان امر على ماهيته والا لم يمنح الدليل كما عرفت من ادعاه الكل انه لو كان في الوجود واجبان لكان لكل واحد منهما وجود مجرد وان ما هو مفروض لا يخلو اما ان يتميز كل من كل الوجود او بعد من ما يتحقق الوجود او ليس كذلك فوجود وغير عارض وجود لامتياز العامة على بعد وجود واجب فيه فوجود الواجب باطل اما الاول فلانه لا بد مما به الامتياز عما به الاشتراك واحد كلاهما لا يعيننا عن غيرهما واما الثاني فلانه حينئذ يكون الوجود المجرد الواجبي واما الثالث فلان ماهيته لامتياز هو هو فيكون عرضيا الوجود المجرد الذي هو عام بينه الواجب وهي الذي لا اشتراك بينهما على بعد انهما واجبان في الوجود لافتقاره الى ما هو عرض له لا لكونه واجبا فهو ممكن وكذا ماهيته لاشتراك ان هو موهوم يلزم ان يكون ممكنا لافتقاره في كل واحد منهما او في الواحد منهما فقط الى شيء غيره فيكون الواجب ممكنا هذا ولو اعترض على امكان المقسم بالمنع وهو الذي به لاشتراك لكان لكل منهما الرهان لان هو عام بينه الواجب كما عرفت لكنه اذا وقع ذلك يتبين ان المقسم الذي به الاشتراك يلزم امكانه انتهى واما الطريق الثاني الذي يبين ان واجب الوجود لذاته لا جزء له هو ان كل ما له جزء فهو معلول لان كل معلول ان كل ما له جزء فهو ممكن اما الصغرى فلان كل ما له جزء فهو مفتقر الى جزئه الذي هو غيره اوله لا اثر لما وجد الكل وكل مفتقر الى الغير ممكن وكل ذي جزء معلول واما الكبرى فهو مشهور بيانها اذا انفصل كل ما له جزء فهو ممكن ولا شيء من الممكن بواجب فلا شيء مما له جزء

 فال المصنف وهو المطلوب فواجب الوجود لا يجوز ان يكون مركبا والواجب الوجود ان

كان نوعه منحصرا في شخص فهو فلا يكون من نوعه واحد وان لم يكن منحصر نوعه في شخص فهو فيه بحث

اقول هذا اشارة الى الطريق الا انه اذا كان نوعه الواجب الوجود المجرد لو كان وجوده اعتباريا او عرضيا لما تحقق هذا البرهان على ما يبين ما علم من قال واما اذا كان هو الوجود المجرد فلو كان ذلك الوجود نوعا له يحصل ماهيته عدد اخلاف الى انه الكان طبيعة ذلك النوع فان اقتضت تلك الطبيعة لذاتها ان يكون شخصا

شخصا معينا فان وجدت تلك الطبيعة في ذلك الشخص فلا يوجد غيره والمعدد خلاف ذلك وان لم تقتض تلك الطبيعة ان يكون شخصا معينا فتخصص النوع يكون بهذا الشخص وذلك الشخص بعوارض علة مخصصة فلم يكن الاشخاص واجبة والا لكان الواجب معلولا هو سبب الكثرة وذلك فيحكم فنوع واجب الوجود لا يجوز ان يكون الانحصار واحدا وهو المراد بقوله فنوعه هو في شخص ان تعلم ان يعترض الواجب بالنوع انما هو على طريق المجاز اذ النوع كما عرفت في المنطق لا بد ان يكون كليا مقولا على كثيرين اما خارجا او ذهنا وواجب الوجود ليس كذلك اما الخارج فقد مر البرهان عليه واما الذهن فلا نسبة الى البرهان الدال على وحدته الله الكثرة في واجب الوجود مع انها محتملة الوقوع في نفسه لان التصور لا يمنع الكثرة وصدقه على كثيرين فالمطلوب هو هذا اذ كان التصور لغيره حقيقة واما اذا كان منضبطا بصفاتها الخاصة لا يكون الا واحدا فقط كما يستوعب تلك الصور الثابتة ولهذا افهم بان اعادة البرهان على الكثرة

قال المصنف والاجزاء فلا جنس ولا فصل وكل جسم ينقسم بالكم والاجزاء الحد وكله

منقسم الى انواع واشخاص وليس واجب الوجود كذلك والجسم العام ان كل ما له جزء فلا وجود له

اقول ان واجب الوجود لذاته لا جزء له لا في الخارج ولا في الذهن اذ لا الذهن بالجنس والفصل كما ان ذلك فيه فتبين انه لا جنس له ولا فصل بالخصوص لو كان له ذلك فلا بد من جنس وفصل وانه لا فصل له اذ الفصل اجزاء الذهن وانه ليس بجسم لان كل جسم له اجزاء لا تعاب بالاجزاء الكمية واجزاء الحد لان الواجب ليس بجسم من طريق اخر هو ان الجسم منقسم بالكم وكله منقسم الى انواع واشخاص وليس واجب الوجود كذلك ومعناه ان الجسم الكلي منقسم الى انواع كالارض والسماء والى اشخاص كهذه المدرة وهذا الفلك وواجب الوجود ليس كذلك انه لا جزء له في الوجود وهو كذلك البرهان على الاول ان الواجب ليس بجسم لان كل جسم له جزء بالمنع عن الشكل الثاني لان من الواجب كالجسم هو منقسم وذلك سلك طريقا اخر في اثبات ان واجب الوجود لذاته ليس بجسم ولا حالا في الجسم وذلك الطريق هو المعنى بقوله والجسم والعام انه ممكن يحتاج الى الواجب فعلى هذا تقرير كل جسم او قائم بالجسم ممكن اما الجسم فلا افتقاره في تركيبه الى اجزائه واما القائم به فلافتقاره الى محله وكل مفتقر الى الغير ممكن لا محالة اذ كل ممكن الى الغير فهو مفتقر الى الغير ممكن فانه الظاهر في امكان المفتقر اليه وكل ممكن فله علة كما سبق وكل جسم وقائم به له علة وتلك العلة لا تكون جسما او قائما بالجسم على الغلط فيهما واعتبارها الى الجسم لا اثا على تسلسل العلل الدور

هو عين بطلانه واما على سبيل الشيوع فهو الذي عرف من بيان الاحتمالات
من لا انتهاء الجسم يكون انتشاره ان عليه وجوه ولا احتمالا فان كان يمكن انتهاءه
الواحد عام من الطرفين وان كان فواحد بعد بعد فقط دون الواحد ليس يحكم ولا احتمال
وذلك معنى الخط ومعنى ان هذا الطريق لابد وان يرجع فيه الى الطريق المساوي
اثبات الواجب

قال سؤال الواجب الوجود بشارك الاشياء في

الوجود فلابد وان يمتاز عنها بامر وراء الوجود وهو ممتنع لا جرم لا يشاركه في مسمى الوجود
وان الكلية حيث فيما يعم بالمواطاة وفي الكلي الواقع بالتشكيك يصح الاشتراك في الكلي
بنفس الحقيقة وقد علمت هذا التعميم بل هو سؤال ان الوجود المطلق ان اقتضى ان يكون
واحدا فلكل موجود كذا وان لم يقتض فالوجود يمكن في الواجب الوجود وهو ممكن
جواب اما ان الواجب لذاته من اقسام الوجود ضروري ساعدني عليه واما
ان مفهومه لا يقتضي الضرورة ادلة وقع على الحادث والممكن الذي ليس ساعدني فيه ولكن
في المقسم وان لم يقتض الوجود ان يكون واحدا فوجود ممكن عن صحيح او الوجوب لا ينافي الا
ان يعني به الامكان العام او المحتمل فلا نقص ان يكون فلا يقتضي بعض موجود ما وانما هو
السطاس الساب ولا ترى الى ان الحاكم ان الكلمة الذهنية المطلقة اعتبارات غير متناهية
الواقعة وهو واحد ولا يريد وجوده على ما قد علمت العسطاس واند فع بالعسطاس ايضا
ما يظن من ان الوجود زائد على حد ان الوجود ليس الا كمال الوجود الغير المحتاج الى الكمال
المحض

اقول اما السؤال الاول فهو مورد على ان اسم الوجود في الوجود واو
واجب الوجود لذاته ونعيده اذ الكلام في ان الوجود مشترك بين جميع الموجودات
سواء كانت تلك الموجودات واجبة او ممكنة فاذا كان وجود الواجب مشاركا لوجود الممكن
فلابد من امتياز فيه بامر زائد على طبيعة الوجود لا سيما الوجود بسيط مساو من المهية
خرج وجود عارض عليها فلزم ان يكون الواجب مركبا من الوجود وذلك الفارق ومتى
كان مركبا كان معلولا لجزئه فكل معلول ممكن فافرض ان واجب ليس بواجب بل
ممكن فيه هذا الاراد من وجوه والذي اجاب به صاحب الكتاب هو انا ان سوانا لا نسلم ان
وجود الواجب على تقدير مشاركة الوجود الممكن يحتاج الى تمايز بامر زائد وانما يلزم
ان لو كان الوجود محمولا على الواجب والممكن بالتواطؤ وليس كذلك بل هو مقول على

عليهما بالتشكيك وما يقال بالتشكيك جاز ان يكون لا امتياز بين افراده بالكمال
والنقص وذلك وان احتياجهن الى الامور الزائدة وذلك لان الاقتضاء الركب
التام والكلي الناقص كما قد كشف ذلك من القسطاس السابق وهذا هو الجواب
وقد اقتضى بان وجود الواجب امتاز عن وجود الممكن بقيد سلبي وهو عدم عروضه
من الماهيات والقيد السلبي لا يقتضي التركيب وغلط لان الاتصاف بالواجب لذاته يعود الى
الذات كالمسبوق لا يمكن ان يكون الاتصاف مع انها لا يقتضي التركيب لو كان في الاطلاق
اما اذا كان خارجا عنها عارضا لها علاوة وهذا وما ذكر تمام الكلام واما السؤال
الثاني فصحيح معارضة فكانه يقول ان كما اثبات التوحيد لانه على سياق ذلك الدليل
ونوره ان الوجود المطلق الذي هو اعم من الواجب والممكن ان اقتضى من حيث هو وجود ان
يكون واحدا فيلزم ان يكون الوجود يحكم وجوده بالذات فكان كل موجود واجب الوجود لذاته
وهو خلاف الواقع وان لم يقتض من حيث هو وجود ذلك فكان الغير الموصوف بالوجود
لعله من غير لذلك الوجود فيكون الموصوف مفتقرا الى علة وكل مفتقر الى علة ممكن
ممكن وذلك فيجب ان الوجود هو الذي به صار الواجب واجبا فلو كان ممكنا لكان
من اول الامكان في اتصافه يلزم ان يكون واجب الوجود مفتقرا في وجوده الى غيره فلا يكون
واجبا هف وقد يقصد الامام العلامة اثير الدين الابهري ان يكون ان واجب الوجود موجبه
لحصول الوجود له بعد تصور الوجوب مع كونه ممكنا في حصول استحالته في وجوده
عن غيره وقد علمت ان صحته بما اورده الامام العدوه نجم الدين الدبيراني مع الله باهل العلم
دوام ايامه على كاتب العالم من لا يسعه انه يلزم من هذا العدم الوجود عند لا يسع العدم
على عدم وجود الواجب الذي لم يكن سعيا لما وجد لان وجوده لا يكون من ذاته الا العدم عند
لا يسع على الغير ولا من الغير اذ لا يعدم على غيره فيتعين ان لا يسع على وجوده
كان وجود يليس وجوده لزم العدم الوجود عند تعين بين من ان لم يكن بعد فلا يكون عن
عدم وبعد الوجود فيكون بالحراي الوجود المتأخر عن لا يسع المتأخر عن الوجود
فاخرج عن بعينه مرات وهو من البطلان والجواب الذي ذكر في الكتاب عن هذا السؤال
هو وجه من وجوه المعارضة ولا حل اما الوجه الاول فهو المعارضة فهو انا نعلم علما
ان الواجب لذاته قسم من اقسام الوجود ومع كونه العلم بذلك ضروريا فالحكم المورد

السكك يعرف وساعد عليه واما ان مفهوم الوجود لا يقتضي ان يكون ذلك الوجود
منسوبا بالضرورة بحسب يحمل على احاد ذلك ظاهر انه لم يرتفع الوجود عن الكاتب
والممكن بانهما سافا [illegible] الوجود ومع كون ذلك [illegible] انه فالطريق ساعد عليه قالوا مع
وسواء [illegible] ولا على ان الواجب داخل في الوجود وان الوجود [illegible] للوجود
ومن كان الامر كذلك لم يصدق المقدمة القائلة وان بعض الوجود ان يكون واحدا
موجود يمكن لان يمس الامر ولا على من الخصم اما من الامر فلان الواقع خلافه وان
الوجود لا يقتضي الوجوب يصدق على الحوادث في الممكن مع ان وجود الواجب
لا يصدق عليه انه ممكن الا ان يعني بامكانه الامكان العام الذي هو سلب الضرورة عن الجانب
المخالف او ما يلازم ذلك السلب او يعني بالممكن المحتمل الذي يقال يعني به رد الذهن
طرفي النقيض كما عرفت فانه ادعى بالممكن احد هذين المعنيين فلا يقر الواجب اي الخصم
عن كونه واجبا ان يصدق عليه انه ممكن احدهما لا انها لا ينافيان الوجوب بالمعنى الذي قلنا
وانه لم يمنع جاز ان يكون واجبا وما يرد الذهن في وجوده او عدمه جاز ان يكون
وجوده [illegible] الامر انها وادعى الخصم بالامكان احد المعنيين المذكورين لم يكن ما
منتجا للمقصود بما قصدناه وهذا هو المراد بقوله الا ان يعني بالامكان العام او
المحتمل فلا يضره اي يمكن ولا منع نقيض مقصود ما هذا البحث بما لا يرد عليه نعم انما
على مذهب الخصم فلانه يعرف ان يصدق بما هو الامر واقع عليه ولا ما ذكره ان يقال بعد
ما عرفت انه لازم فيه من المعارضة واما الوجه الثاني وهو الحل فذلك هو المراد بقوله
واذا ما ملك القياس الثاني كما ان كبرى القياس ان كلية الكبرى المطلقة اي شارة
غير مسلمة القاعدة وتوجيهه ومعناه ان هذا السؤال انما كان لازم لو كان الوجود من
الامور المقررة في الاشياء لم كان يصح تقسيمه الى الامرين وان المحال كل واحد
منهما كما اورد مبني على ان الوجود الذي حكاه عن المحصل واما اذا كان الوجود
من اعتبارات الذهنية فانك بعد ما ملك القواعد المبنية في القياس الثاني لا يرد
هذا السؤال انه لا امور العامة في الذهن كالعدد والوحدة لما احكام
مغايرة لاحكام ما هي واقعة في الاشياء كالانسان وغيره من الانواع المحصلة
وكذا الحكم لو اورد هذا السؤال دليلا على ان الوجود العام من الاعتبارات الذهنية

الذهنية لكان صحيحا وكذا الوارد بعد ثبوت انه حسي على ان الحكم العقلي الاسعد الى
الحسي ولا ما العكس فيكون بعينه في الامر لو كان كذلك لكان اما ان يعين الحصص
بالواجب او لا يقتضي ان يبطل كل واحد من القسمين بطلان المقدم من احكام
الكاتب بعد ان عدد السؤال وجوابه بعينه على ان وجوه الوجوب ووجوده لا يزيد انما
على انها اي شاء ان كل علم ذلك من القياس بحصص الوجود انه بحاره عن كل الى الوجود
المستعمل في العلم ولا ما يكون لوروده ذلك فقد عرفت في القياس الجزئي كالذي
لا يرد عليه لاشاء من السؤال ان كل من قال بالوحدة كمن قال بالوجود وحق يكون
الجواب كالمعاني ومع ظاهر يسمع من اللسان **قال** واحد الوجود لا يشارك شيئا
من حيث هو ولا يحتاج الى الفصل سواء هو موجود لا في موضوع فمع كونه معنى الجوهر
جوهر انه ليس هو احد الجوهر ولا ربما جنسا ومع ذلك لا يعني الموجود لا في موضوع
بالفعل حتى يعلم ان الجوهر علم بالضرورة انه موجود دون الجوهر به الذي معلوم الكلام
الوجود بالفعل بل معناه ان الجوهر اذا وجد يكون لا في موضوع والوجود التحت جنس
اقول لما تم الوجود دائما على هذا ان لا يشارك ما جامعه او يستلزم الى الجنس لكن
اما الدعوى فظاهرة لان الفصل لا يحتاج اليه الا اذا كان هناك شيء يشاركه به
هو وجه ليكون الفصل عن الامر ولكن العرض لا جنس فلا حاجة الى الفصل الممتاز عن العرض
مما يشاركه فيه واما انه لا يشارك في الجنس فلانه لو شاركه فيه لكان فيه تركيب معنوي والذي
وهذا ممنوع كما سنحاله واما السؤال الموجه على الدعوى فتوجيهه انكم قلتم ان واجب الوجود
لا يشارك شيئا من الاشياء في جنس وهذا منقوض بانه يشارك غيره في الدخول تحت معنى الجوهر
والجوهر جنس فقد شارك الجواهر في الدخول تحت الجنس لما شاركه في الدخول تحت الجوهر
فلان الجوهر هو الموجود لا في موضوع ولا شك ان واجب الوجود لذاته يصدق عليه انه
موجود ويصدق عليه مع ذلك انه لا في موضوع كما عرفت واما ان الجوهر جنس فكما هو
المشهور لا انهم وان كان يعود لا ترى ذلك الجنس واما الجواب فمنع كونه جنس الوجود
ثلاثة لان المعنى ان الموجود لا في موضوع جوهر فكذا هو من حيث هو جوهر الامر فيما ذكره ما ولا انه يعني
رسمها بالحقيقة والسلب بعد الجوهر احد الجوهر ولا ربما جنسا وعلى تقدير تسليم انه
هذا فكيف يعلم المراد ان الجوهر هو الموجود بالفعل لا في موضوع اذ لو كان الوجود بالفعل ما وجودا

في نوع الجوهر لكان كل من علم جوهرية شي من الاشياء علم بالضرورة ان ذلك الشي موجود
بالفعل لوجود صدق العنوان الحاصل على الموضوع ولكن ليس الامر كذا فانا قد نعلم حقيقة
ان الشي جوهر ولا نعلم بل نشك في انه موجود ام ليس وهذا معنى قوله ومع ذلك لا نعلم انه موجود
لان موضوع بالفعل حتى يلزم من علم ان الشي جوهر علم بالضرورة انه موجود واما قوله في
الجوهرية انه غير معلول بخلاف الوجود بالفعل فاريد به ان الماهية التي هي جوهر ليس ان جعلها
جعلها جوهرا بل هي لذاتها جوهر كالانسان فان جوهريته لذاته لا لانه شيء جعله جاعلا
جوهرا ولولا ذلك الشي لكان يمكن ان يكون غير جوهر ولا كذلك وجود
الماهية بالفعل اذ هو معلول الفاعل ولولا الفاعل لما كان شيء من الممكنات فليس الجوهر
عبارة عن الوجود بالفعل سواء كان الوجود في موضوع او لا في موضوع وهذا هو ما
من الشكل الثاني انه اي الجوهر ليس معلولا والوجود الجوهري معلول
فالجوهر ليس الجوهر عبارة عن الوجود الذي ليس هو من الشيء عبارة عن وجود بالفعل
لا في موضوع لا عن الموجود بالفعل لا يصح موقع الجوهر وهاهنا ان الموجود لا في موضوع
بمعنى الموجود بالفعل لا يصح موقع الجوهر لان العبارة المذكورة قصد بها حيث
حمله على الجوهر هو الحمل فهو المراد بعبارة بل معناه ان الماهية اذا وجدت يكون الى
موضوع فيدل ان حمل لفظ الموجود لا في موضوع هو كذلك فلا يلزم ان من علم الجوهر
علم انه موجود بالفعل ولا ان الجوهرية كالمادح ومع هذا فالصدق على ذات الموجود انه
جوهر بهذا المعنى اذ هذا المعنى لا يصدق الا على ما وجوده زائد على ماهيته والواجب لذاته لا يكون
وجوده مجردا لا يصح ان يقال له انه اذا وجد كان كذا وبهذا انظر التقسيم هو الى
الوجود البحت ليس كما الواجب لذاته ان الموجود بحيث لا موضوع له كان ليس
دال فلا يصدق بالحمل على محل الجنسية من يصور الموجود ليس بمعنى الشيء الواحد الذي بالفعل
بالخارج وليس المراد كذلك وقد يستدل على هذا في المنطق واذا كان الموجود بحيث ليس فاذا
انضم اليه قيد سلبي هو كونه لا في موضوع تحقق بحيث اضافة لان السلب ضابطه ان
لم يكن كذلك فالموجود لا في موضوع الصادق على الواجب ليس بحيث فانه مع الاجناس
وهذا البرهان احسن لما بعد ان علم ان الشيء ان الجوهر جنس ومع هذا لا يمكن ان
ان الجوهر ليس جنسا لما ان الجوهر جارية على جهة الجوامع كان الوجود خارجا عن جميع الاعراض

معلوم

للاعراض ونما الجوهرية والعرضية من الصفات السلبية كما ان العقل بسيط وسلبي بحيث
كذلك يعلم ان ليس شيء جوهرية فان الانسان اذا اشك في عرضية شي يكون مع شك في
جوهريته مع علمه الجوهرية لا العرضية انتهى فليس لحسن التعرض بان الوجود لا يكون
للاعراض بعض هذا الدليل ثم ادعى ان الجوهر جنس للجواهر فقد خرج عن الجادة المستقيم المنطقي
هذا الجواب كلام في ذلك الكتاب فيوصل والحصول الجوهر عبارة عن كامل الوجود في
معنى عن الموضوع او المحل على ان لا قد من شيء وذلك سلب الموضوع ولا حاجة الى
الموضوع انما الحد صعب تعريفه بما السعد نعلم اهاهنا واما في هذا الكتاب فكلام في السؤال
وجوابه مما هو على الجد جنس الجوهر والله اعلم ان الحق هذا المطلوب بل ولا كان موجودا
على الدعوى سوال فيسوق الجواب وذلك قال واذا احس لم يكن الا مثل
فلا ضد له ولا ند ولا واحد غيره فلا ند له ولما كان بريا عن الموضوع فلا ضد له على ما سبق
وكل معلول فلا ضد الذي شرح لطلاق العامة المساوي في القوة مما يمانع ولا حد
له فلا جنس فلا اشارة اليه الا باشارة عقلية وهو الوجود البحت فلا اسم له غير موجود الا
هو واذ كل موجود يتميز عن غيره فلا يمتنع على الاطلاق الا هو ولما امتنع فيه القسمة على الاشارة
لعله الواحد المطلق ومن الجسم كل شيء خصوصية وجوده الثابت له فلا احق بالجسم من ليس خصوصية وجوده
خصوصية الحق تعالى اذا لما يكون لا اعتبار لوجوده مما دعا فلا احق بان يكون جاعلا من
بدونه لا اعتبار لوجوده مما دعا فلا عقل وبانه لذاته موجود ولذاته هو الوجود البحت وهو الحق المحض
باعتبار انه يستوفيه كل شيء وجوده ولخالق انه دافع والشر عدم لا يستوفيه لانه خارج
عن ادراك الجسمانية وجوده واحد عينه ما امتنع والحق المطلق هو الوجود المطلق وهو
تام في الفصل من نوع ما يكون من الامور اقول قوله واذا احس لم يكن الا
فلا ضد له هذا اتمام ان العلم يركب الحد من الجنس والفصل وجاء تركيبه من غير تمام عن الحقائق الا
كما علمت فلا ضد له اذ تعالى واذ لا حد له لا نه لا جنس ولا فصل له فلا ضد له اذ كل محدود
كما عرفت في المنطق لابد ان يكون مركبا من الجنس والفصل واذ لا واحد غيره فلا ند له يريد بالند
المثل ومن المعلوم انه اذا لم يكن في الوجود الا واحد فلا ضد وهو الوجود المحض الذي لا تم
مثل له في الوجود وما هو حاصل له كما علمت ولما كان بريا عن الموضوع فلا ضد
له على ما سبق من ان السواد على موضوع واحد ما هو ضد البياض كما مر وكما

صلة

لم يكن له موضوع لم يكن له ضد وكذا اذا اخذ ضد الصورة عوض الموضوع المحل لم يكن
له ضد بهذا المعنى ايضا اذ لا محل له اصلا فافهم وكل معلول فلا ضد له الذي في
اطلاق العام بالتساوي في القوة المانع بهذا المعنى ضد بالمعنى المعروف كما نفاه بالمعنى
الاصطلاحي فمعنى لفظ الضد في اصطلاح الحكماء هو الذي ذكرناه في فصل المقابلات ومعناه
في عرف العامة هو هذا المذكور مساويا اذا كان كل ما عداه معلولا له وكان المعلول مع
مساواته للعلة في القوة اذ لا بد ان يكون العلة في ذلك اقوى كما تشهد به الصورة لا
المعلول للصورة لا ضد لها الصورة ممتنع ان يكون له ضد بالمعنى العامي وهو الوجود المحض
فلا ذات غير الموجود الاسمى فاعلم ان الوجود ينقسم الى الموجود لذاته وبذاته والى موجود
لذاته لا بذاته والى موجود لا لذاته ولا بذاته فالاول هو البارئ عز وعلا فانه موجود لذاته
الذي وجوده لغيره وبذاته لاستغنائه عن السبب … عن فاعل … يجب ان يكون
وجود الحق فيكون موجودا في نفسه لا بوجود زائد عليه والثاني هو الجوهر … قابل
وجود ليس لغيره اولا … في محل … وليس وجوده بهذا الاعتبار … والثالث هو
العرض اذ وجوده لا لذاته بل لمحله ولا بذاته بل بسبب … هو الجوهر …
سوى كل … فاعلم … ان الراي … ان الراي على …
… الكاتب **قال** وطريق …
على واحد … هو ان الهيولى … ولا الصورة ولا … كل … صاحبه ولا …
ان يكون … كل … وجود … فيكون … عليه … مجموعهما …
الجسم … الواحد … الكلام … الاجسام واحد …
… الواحد … الاكثر … حال الجسم … الحركات
… الجسم … الواحد … الطريق …
… الوجود … واحد … **اقول** …
من الجسم … الجسم … واحد من الاجسام النوعية … وجود …
سواء … الهيولى … الجسم … الصورة …
… موجود … الاجسام … والمجموع المركب …
الجسم … هو الجسم النوعي … والارض والسماء …

عن … الاجسام النوعية … الجسمية … كل واحد … واحد وما
… وهو الجسم المطلق … بها … صورة … كل جسم نوعي …
فيهما فلا … ان يكون الهيولى واحدة … الاعتبار … الى الصورة …
الاعتبار ولا الصورة ايضا … ان يكون واحدة … الى الهيولى … كل
واحد من الهيولى والصورة … هو ان الهيولى … واحد ولا الصورة والا
… كل … صاحبه … بصورة … وهو …
كل واحد من الهيولى والصورة … العلم الطبيعي …
وهو ايس … واحد من الهيولى والصورة … العلة …
لم … الهيولى والصورة … وكل
واحد منهما … العلة … ان يكون …
… يكون الهيولى علة للصورة … الصورة علة الهيولى … ان يكون كل واحد منهما علة
… على … هو الدور الذي … وهذا … ولا …
ان يكون … كل … وجود … فيكون … عليه … والحق علة كل
واحد من … لكل منهما … والجسم … منهما
فيكون … الهيولى … فيكون … وهو المراد … المجموع منهما
وهو الجسم … الى الواحد … الكلام … الاجسام
واحد … ان … الجسم … الهيولى والصورة
… الدور …
… الواحد … ان يكون … الجسم …
… اما الجزء … الهيولى او الصورة … الجسم
لم يكن … الاعتبار … ان يكون …
الواحد الذي يحتاج اليه الجسم … الجسم …
… الكلام … الجسم …
… الاجسام واحد …
من الهيولى والصورة … في الطبع … واحد منهما … الجسم

حاصل بحث الشيء فيهما كما وجد في الجسم فيعين انهما اجسام في حيّزيهما الى اخر
بحيث لا انفكاك عنه ولا حركة فيه وقوله ولا تركيب ذلك الواحد عن اجزاء والاكان حالة
حال الجسم فالمراد منع التركيب في الواحد مطلقا اذ لو كان مركبا لكان مفتقرا الى كل واحد
من جزئيه وكان ممكنا كما سبق فيحتاج الى الامر الى ما يكون مركبا كما احتاج الجسم الى الامر الى ما
ليس بجسم ولا جسماني واذا اريد ما يخص هذا البرهان مع انه لا احتياج على كل جسم مركب
بقول وقد تعدد ... لانه اذا لم يوجد بقول السطح الجسم اولا يوجد فان وجدت كلا الامر
فالامر ان لم يوجد فالجسم ... ليس له الاجسام في الحركة واذا كان فيها ... جاء
لا اشتراك بقول ومانع لا اشتراك صورة ولكل واحد منهما يفتقر الى الاخر على كلا التقديرين
كما في العلم الطبيعي فليس الا واحد منهما هو الواحد فهو ممكن فاما ان يكون كل واحد منهما بوجود
الاخر على سبيل الدور وهو ممتنع لاستحالة ان يكون الشيء علة لنفسه او لعلته او لا لكن يكون فيصير
علة خارجة واذا كان كل من الجسم المركب منهما مفتقرا اليهما والى تلك العلة فيكون ممكنا ايضا ولكل ممكن
فهو محتاج الى الواحد كما مر في الطرق السابقة فالجسم محتاج الى الواحد ولا يجوز ان يكون ذلك
الواحد جسمانيا لا يجوز كونه جسما او احد جزئيه او اعراضه الاعاد الكلام في احتياجه فلابد
من ان ينتهي الى ما ليس بجسم ولا جسماني لا جسمانيا لوجوب ... الموجب ... اعراضهما وانهما
لامتناع امكان احد جزئيه لا ... كما في الطبيعيات ... عن جزء واحد عن جزء ولا
انفصال ... والاكان ممكنا لانحصار الى جزئيه فيحتاج الى الواحد عن ... كما انتهى الاجسام
الى الواحد عن جسم فهذا هو الماهية الذي هو الجسم واما الماهية الذي هو كل ... الجسم فهو المراد بقوله
وانتهاء الاعراض الى الحركة لانه يقتضي ... الجسم فلكل متحرك ... غير متحرك ... ان ينتهي الى
واحد ... عن ... الطبيعيات ... الحركة اما طبيعية او ارادية او قسرية ... كان
فالجسم لا ... الذاتية ... القسرية ... وارادة الطبيعة فلانها لا تدوم ... على امر
غير طبيعي ... الجسم لما تحرك ... الحركة ... متحرك عن ذاته ... متحرك ... كان متحركا على الحلا...
في محركه ولا بد من انتهائها الى ما لا يكون متحركا لاستحالة الدور او التسلسل ان لم يكن متحركا ولا ...
فاما ان يكون ... ممكنا ... كان ممكنا فلا بد من انتهائه الى الواجب
كما مر بيانه فهذا اثبات وجود الواجب ... الحركة ولا ... الوجوه ... وقد ورد
هذا المعنى في ... الكتاب ... الطبيعيات ... لا اختلال ... وان لم يكن ... في

في اللوحات وسواء حركة ... كالسهم ... لا يسكن في ... حصلها ... فما
وليس الميل ... بطل ... ومن ... بطل ... وحدث ... على ... في ...
الشدة والضعف فلذلك الميل الحادث ... وليس ... طبعة السهم ...
لذلك الحركة ولا الميل ... فان ... وجود اللاحق ولا يكون ... اللاحق ...
فان ... الميل اللاحق ... وسطل ... الميل
ما النقاط لا ان الضعف وليس ... الميل السابق والفاعل الانقطاع ...
بعد لا انفصال ... الحاصل ... في ... السهم ... والميل ... ومحاذاة ...
ومع خارج ... المحرك ... وليس المحرك الخارج هو ... الحركة
فانه ... ولا ... الاجسام ... الا ما انقطع الميل ... بالضعف
فهذا ان يكون المحرك ... الى ... وذلك المحرك ... كل الواجب فهو المراد ...
الى الواجب ... صاحب الكتاب ... الطرق ... الاجسام ...
لا اول ... الواجب ... هذا الطريق ... ذلك الطريق ... الى ...
من ... بوجود الواجب لذاته ... وجود الواجب ...
لا ... الصادر ...
صدور ... هذا الطريق ... الامكان ... الاجسام ...
ثم ... على وجود الواجب ... الطريق الاول ... هذا
... فلا ... يكون هذا الطريق ... وقد ... هذا الكتاب

قال طريق ... المعلولات ... الواحد ... لا يسع

يعود ادعاء ... الاوسع ... حادث ... المحل ... ممكن ...
المحض ... لا امكان ... لا يمكن ... المعلولات ...

اقول لا يسع ... وجود ... الامكان
... المعلولات ... الجسم ... الحركة ...
... الحادث ... على ...
... على امكان ...
... كل ... ممكن ... المحل ... وكل ...

فبعض جزئياته ممكن بيّن فكل معقول بعض جزئياته ممكن وبهذا يتقرر قولنا ان كل
معقول الا ويوجد من جزئياته ما هو حادث او معلول او محل فيكون ممكنا لان الحكم
بهذا القياس بعد ثبوت قياس آخر على هذه الصورة كل معقول فله جزئي وكل
ما له جزئي ممكن فهو ممكن فكل واحد من المعقولات ممكن ويستلزم جزئياته ما هو بشرط
ممكن لو لم يكن هو ممكنا لكان اما واجبا او ممتنعا وقد بيّن في الضوابط التي في الحكم
المنطوق ان الحكم على العام لطبيعته يسري على كل فرد منه على الخاص فيكون
المعقول العام واجبا لكان جزئياتها واجبة وكذا لو كان ممتنعا مع انه ظاهر انها
ليست ممتنعة ومن هذا يتضح قوله فيمكن حمل التخصيص ويريد بذلك الجنس الطبيعي هو الجهة
الموجودة في الكل المحمل الداخل تحته اذ التخصيص بذلك الجنس كالحيوان المخصص
بالانسان او يريد لا بالمطلق الحيوان وهو اوضح هذا في علم المنطق واما قوله
من طبيعته لامكان لان ما تحته يلزم لا على سنته فمعناه ان جنس ذلك الجزئي
المحمل هو ممكن بحسب طبيعته الموجودة تحته لا في نحو حسيّة فقط او لا اصل عن حس
كونه موجبا فمنها ما يصدق عليه انه جنس لمحل ممكن هو ممكن انفصالا ليس بمتمنع والا
ما وقع ولم يذكر ذلك في الكتاب لوضوحه ولا واحد الا ما كان الجهة التي في الكل
منه محل قال ذلك بعض العلماء التي من الوجوب الدال على الامكان بشارته
بعض المخصصات او غير ذلك من الاشارات يوضح ان ما هو لجهة واحد لا يحمل لشي
للاشياء ممكنا التي قال كل ما كان لجهته التي هو لازم لتلك الجهة امكانا وصدق بذلك
ان جميع المعقولات ممكنة وقد بيّن فيما سلف ان كل ممكن فهو مفتقر الى الواجب فكل واحد
من المعقولات كذلك وكذا لو كان ذلك الواجب غير واقع تحت شيء من جهتها والا
فجهة امكانه باعتبار الحكم فكان ممكنا ومتى ثبت هذا فهو بيان قوله لا يقع تحتها وإذا
لم يدخل تحت شيء اصلا لم يكن له وجود بل وجوده نفسه فان كل ما له وجود على
هو داخل تحت احد المعقولات كان غير متناه في حصرها وذلك مع هو وجود فيكون وجودا
محضا واما قوله غير مشكك فيحوج الكثرة الى ما هو ممكن بالامكان فضرورة انه على تقدير الكثرة
يلزم الاشتراك في الجهة التي بها الوجود ولست اشارة بلا ماهية الواجب فلا تقاد
الواجب لذاته على الواحد ولكونه في الوصل لستر بها لا تحليلا في الحقيقة لما مضى الا انه

عبارة احد معانيه لا لا جزء معنى ما الشركة والا ما يتوهم انه لازم للحقيقة اولى بشركة ان
قد قال الاشتراك في اللوازم تستدعي الاشتراك في الملزومات ولا العارض عن سبب
فانه يوجب التخصص الخارج وليس ايضا التخصص والتميز التخصص كل واحد منهما
في تعدد تخصصه على تخصصه ولا ان التخصص كل منهما صاحبه في تقدم تخصصه على تخصص
تخصصه فيكون ما قبل التخصص متعينا لا بالتخصص ولا بما اراد بكمال وتعين فان الكمال
في الكامل منهما ان كان ليس لعلة فيجب ان يكون في تحصيل النقص في الناقص لعلة اما
فاعل او قابل او غيرهما من المخصصات فلا يكون الواجب لذاته الا الكامل واما غير
ممكن لكمال هذه الاقسام لا اشارة لا يكون الزيادة عليهما فكل واحد منهما
وجوب الموصل بهما واحتج بعضهم بان المخصص الذي يحتاج اليه التكثر بدلا عن المكان
المتكثر

قال المصنف اللوح الثاني في كلام مجمل في صفاته ان المعقول
قسمان ذات كمالية تعتبرها او ذات مع جزء ان تخضع مالا لا قبل تعتبرها فلها في الصفات
في الفعل جالبا لها الاول لم يعدم بها عنها سائر بكمالها الى ما بعد فالمتجردة عن الصفات
او كان لها في تعتبرها الكمالات بالمخصوصة بها الى كرتني الكل صار بسيط كل دا
فعلت وقبلت فالفعل بجهة والقبول بأخرى لو جهين لا واحد ان الفعل للفاعل قد
يكون مع غيره والقبول للقابل لا يكون مع غيره وكذا ان القابل لا يستعين الا بالهيولى
ولا الاستعداد والفاعل يقتضيه للوجوب فالمتقضي للامكان غير جهة مقتضي الوجوب
والوجوب مبطل للقبول الى اقتضائه الفاعل ولا سيطل سدادة ما اقتضاه لذاتها
فهما ان لو كانا بجهة واحدة لقيل كل ما فعل نفسه وقبل كل ما قبل نفسه وسواء انهما
يعود الكلام الى ما ذكره في جنس فيه حيث الواسطة كل ما عمل استعداد بهما غيرهما

اقول قوله ان الفعل للفاعل قد يكون مع غيره والقبول للقابل لا يكون
مع غيره هو قياس من الشكل الثاني صغراه ممكنة وكبراه ضرورية وقد عرفت في المنطق
ان النتيجة في هذا الاختلاط ضرورية فجهة الفعل غير جهة القبول بالضرورة في الصغرى
احتمل ان يكون ممكنة بالامكان العام او بالامكان الخاص وكيف كان فالمقصود حاصل
ولولا الفعلية في الصغرى فقد يكون لكانت ضرورية فكان يلزم منهما ان الفعل للفاعل
ابدا مع غيره ويلزم من ذلك ان الشيء الواحد لا يكون فاعلا وقابلا وقصدنا في

اثبات مغايرة جهة الفعل لجهة القبول هو اثبات ذلك ليستعمل مقدمة في نفي الصفات
الثبوتية عن واجب الوجود لذاته فلولا هذه المقدمة لكان صادرا على المطلوب و هو
مح و تلك المقدمة هذه المقدمة الصدق مقدورة لا يظهر صدقها الا ببيان
و قوله ان القابلية لا تقتضي الا الماهية و الاستعداد و الفاعلية تقتضي الوجود
هو من الشكل الثاني الا ان صغراه من الضروريات و كبراه من الملكة على ما
ما قبله فان الفاعل لا يقتضي الوجود الا اذا كان فاعلا بالتمام و ذلك من الامور الى
كما ثبت الواجب في مقولة الاول فانه موقوف على حاصل و لا شرط و اما الكبرى
فمن الضروريات لا يقتضي الوجود الا اذا كان علة و لا يكون علة تامة ابدا و الاستعداد
مع حيطه للوجود و لا مقتضيه للتحصيل فوته فالمقتضي للامكان من جهة تقتضي الوجود
من حيث ان الجهة القابلية تحصل للامكان بمعنى الاستعداد و تحصيل الوجود المنافي
لذلك للامكان من الاستعداد على تلك المنافاة فقوله او الوجود مبطل للقوة التي
اقتضاها القابلية و معناه ان الاستعداد للوجود لا يبقى حاصلا بعد الوجود
و هو الذي يبطل الاستعداد او يوجده و قوله لا يبطل بل يدام بما اقتضاه لذاته
و هما جهتان ... لو كانت جهة الفعل المقتضية للوجود بعينها جهة القبول
المقتضية للاستعداد لكان الشيء الواحد قد اقتضى بطلان ما اقتضاه و
ذلك مح فاذن ما اقتضى للامكان و الاستعداد جهة اخرى غير ما لو كانتا
جهة واحدة لعمل كل ما فعل شيء و قبل ما قبل جهة هذا الكلام بيان ان مرتبطة
متصلة تستلزم متلازمين ... اما المرتبطة فصورتها انه لو كانت
جهة الفعل و القبول واحدة لما صار الشيء هكذا بالعكس فانه قد ثبت في
الضوابط الى اواخر المنطق ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
واحدا فلو كانت الجهتان واحدة لبقي واحدة ابدا كما ان الفعل يستلزم القبول
و لا القبول عن الفعل فقد صدقت المقدمة المتصلة و اما المقدمة الاستثنائية
فلم يصرح بها لوضوحها و اعلم ان الجهة الفاعلية و الجهة القابلية حيث تعددا
من حيث هو لا ينصرف واحدا ابدا كما انهما لو كانا واحدا لما تعددا كما يستوي
الضابط و هذه قاعدة كافية و قوله هذا ان الجهتان بعد الكلام الى ...

من ههنا ان الجسم في حقيقة الذات اي كون الاستعداد تمام عن الا بعين و معناه
ان الذات التي تعقلت و هيئته اما ان يكون جهتا الفعل و القبول و الحاصل منهما او
خارجين عنهما او احدهما داخل و الاخر خارج فان كانا خارجين او احدهما فقط خارج ح
فالمعنى لما اما تلك الذات الى غيرها و لا اول يقتضي ان يكون تلك الذات فاعلا بالجانب ح
و قابلا و ان يكون ذلك لجسمين اي على احد الاقسام الثلثة و بعد الكلام ابدا
حتى و صار خارجين او احدهما فقط كذلك و في عرفت استحالة الدور و التسلسل لا بد
من الانتهاء الى جهتين داخلتين في حقيقة الذات فيكون تلك الذات مركبة و لا يتصور في
البسيط جهتان تحليلا الا اقتضاء ذاتي و سواء ان يكون الجهتان الخارجتان او
الواحدة منهما فقط استعدادا من غير تلك الذات فذلك خارج من جوهر الواجب
لذاته و اما من جهة فلا استحالة باثره عن العقل المعلول له **قال** ملخص
الوجود لا يجوز ان يكون له صفة اخرى بما علمت ان لا واجب في الوجود و لا اشتراك
هو الوجود التي اقتضته بالضرورة فاما الصفات بالذات فان قامت اقتضاها ملتبس الى
و احد منهما لواحد او قامت الصفة وحدانية بها و كل ما قام لغيره لو لم يكن موجودا
لغيره فتمكن لذاته فالصفة ممكنة و لكن يشمها الذات فيحصل الذات الوحدانية و يحصل
هذا مح و لا غير الواحد ادلا واحد غيره و لا يستعمل ان يكون معلولا و هو ليس مع
ان يكون فاعل و القبول عن الفعل فاستعمل عن جهتين تعالى الواحد الحق بجهاتها لا جهات
القوى الوصف لا يكون علة الا لاضافة كالمبدائية و العلية و ينصرف على ما يليق به
محله انك دون غيرك و لا احتياج الى القبول و غير الجسم التي و ما سواه من العوالي
مهابها من المحالات التي ذكرها فله صفات اضافية لا صفات نسبية بها لا اضافة بل يكون
في نفسها كصفة او نحوها او يلزم ما فعلا و له صفات سلبية كالقدوس و الفرد و لا احد
سلوب لعوارض و قسم لا كل لو صفاته عن سلطانه **اقول** اما ملخص
لا ان قبله من هذا التلويح ابطال ان الوجود من نفي الصفات عن واجب الوجود لذاته ابطالها
ان الحقيقة فقط دون الاضافية و السلبية لا اشارة في نور الى ان عدم الصفات حقيقة
هو اثبات الصفة حقيقية لكانت تلك الصفة اما واجبة او ممكنة و القسمان باطلان
فاقتضاؤه بها باطل ثم القسم الاول فيبطل به وجهين احدهما ان الصفة لو كانت واجبة

وحدة الذات المتصفة بها كما ان الوجود واحد لان كل واحد منهما نحو الوجود البحت
وقد عرفت استحالة ذلك وبما بيّنا ان صفة الواجب بالضرورة قائمة بذاته
ولا يخلو اما ان يكون نفس الواجب قائمة بتلك الصفة او لا تكون فان كان
قائمة بها كان كل واحد من الذات والصفة قائما بالآخر فكان كل منهما محتاجا الى
الآخر فكان ممكنا هف ولكل واحد منهما واجب على تقدير كونهما واجبين وان
لم يكن الذات قائمة بالصفة وهي ممكنة اذ كل قائم بغيره فلولا ذلك الغير لم يكن
موجودا بذلك الغير ومن المعلوم ان كل ما هذا شأنه فهو ممكن لذاته فيكون الصفة على
تقدير انها واجبة ممكنة هذا خلف واما الثاني فهو ايضا يكون تلك الصفة ممكنة وبيان
بطلانه ان كل ممكن له مرجح كما عرفت فمرجح هذه الصفة اما ذات الواجب او غيره
وذلك الغير اما واجب او غير واجب فالاقسام ثلثة وكلها باطلة اما الاول فلان المرجح
ذات واجب الوجود لذاته فهو قبل الذات الواجبة من جميع الوجوه وقد ثبت ذلك
ثم ما سبق اثباته استحالة ذلك لتسلسل تعدد جهاتها واما الثاني فلان مرجح الصفة
واجب آخر مع الوجود واحد وقد مر بيان امتناعه واما الثالث فلان مرجحها بعض الممكنات
ولا بد ان يكون ذلك الممكن معلولا للواجب المتصف بالصفة اذ لا واجب الا هو وكل ما
سواه في سلسلة الحاجة اليه كما علمت فلو كان المرجح لصفة الواجب ممكنا كان الواجب
لذاته مستكملا بمعلوله وهو من المستحيلات مع ذلك فنقول قد ثبت ان الواجب يكون
قد حصل بجهة واحدة عن جهة اخرى لاستحالة ان يحصل ويستحصل بجهة واحدة كما
تقدم في مسئلة ان الشيء الواحد لا يكون فاعلا وقابلا فهذا بيان عدم اتصاف
الواجب لذاته بصفات حقيقية [illegible] الكتاب ليس [illegible]
واذا عرفت هذا فالصفات التي تتصور على ثلثة اقسام الاضافية والسلبية ولا اعتبار
اما الاضافة فهي من جملة المقولات العرضية التي هي من امهات العوارض ولا يكون علته
منها عرضا بالكونها [illegible] ولا يعتبر بعضها في الذات المتصف
[illegible] والمعلول [illegible] الواجب [illegible] والعلية والمبدعية [illegible]
[illegible] الذات [illegible]
[illegible]

الى المضاف فلا يستلزم تكثر الذات والواجب بالصفات الحقيقية ولا ما سوى
الاضافة من الصفات العارضة من الكم والكيف والحركة اذا اتصف الواجب لذاته بشيء
منها لزم من اتصافه بشيء من المحالات المذكورة من ان يكون الصفات غير قابلة
اضافة واما المحض على نفس الاضافة لا يصدق عليها الاضافة كصفة حقيقية ليس منها الكون
كون او نحو من تلك الصفة الحقيقية اضافة الى امر كما عرفت [illegible] الاضافة والمعلولات
كلها فان الصفة الحقيقية لا يكون على الواجب سواء اريد بها الاضافة او لم يرد بها فانه على التقديرين
لزم ما قلنا من المحالات واما الصفات السلبية ولا اعتبارية فكالقدوسية والفردية
لا احدية والسبوحية والصمدية فكلها اما سلوب لعوارض كالقدوسية واما سلوب [illegible]
ولا عدد واما الاعتبار [illegible] الى [illegible] كما عرفت [illegible]
لا منوال [illegible] بصفات الباري [illegible] هذا الصفات
يكون [illegible] والعاطل الكتاب [illegible] المعاني والمقاصد بعد الوقوف على [illegible]
[illegible] الواجب الوجود لذاته اضافات [illegible]
[illegible] الى المبدا يصح جميع الاضافات كالرازقية والمصورية ونحوها وكذلك
السلوب [illegible] وهو سلب الامكان [illegible] سلب الجسمية والعرض
وغيرهما [illegible] سلب الجوهرية [illegible] سلب الجسمية والعدد [illegible] السلوب
لا يكثر على كل حال وهذا انما [illegible] هذا الكتاب [illegible] كلام [illegible]

قال

ضابطة جامعة كل ما يحكم العقل انه كمال للذات من حيث هي ذات موجودة من غير افتقار الى تخصص
[illegible] وعلى بالامكان العام فحكم بالامكان العام على واجب الوجود
فيجب لانه كمال للموجود من حيث هو موجود ولا يوجب [illegible] الوجود المحض الواجب اي [illegible]
بكل كمال [illegible] العطى لكل كمال [illegible] الكمال العام [illegible]
من المعد [illegible] العلم والجود [illegible] العام على واجب الوجود
اذ لا ممكن بالامكان الخاص [illegible]

اقول ان الكمالات على قسمين كمال لا يرد على نفس الذات كعلم النفوس لا انسانية
[illegible] كمال يرد على الذات كالكمالات
[illegible] ولا كذلك الكمالات العقلية

الرابعة فالكمال الاول وهو الغير الزائد وهو الذي لا يكون للذات باعتبار امر غير الذات
والثاني باعتبار نقول لنا ان كمال الذات بما هي من حيث ذاته موجود من غير اعتبار خصوصية
تجسم وتركيب وعارض وتكثر وقولنا ويمكن بالامكان العام فمكن بالامكان العام على
الوجود فيجب نريد ان كل ما يحكم العقل انه كمال ذات من حيث ذاته موجود وكل ما
وذلك ان ذلك الكمال يمكن بالامكان العام فان ذلك الكمال يمكن بالامكان العام على
واجب الوجود وكل ما يمكن على واجب الوجود بالامكان العام فهو واجب له فذلك
الكمال يجب ان يكون حاصلا لواجب الوجود والمقدمتان بعنوان الحال اما
الصغرى فبيانها بقوله لانه كمال للوجود من حيث هو موجود ولا يوجب تكثرا ولا يمتنع بغير
انه لا يمتنع على واجب الوجود وكل ما لا يمتنع فهو ممكن بالامكان العام واما الكبرى
فبيانها من وجوه بل احدها هو قوله ولان الوجود الذي هو الواجبي اولى بكل ما هو كمال غير مستكثر
وتقريره ان الوجود الواجبي لا اتم منه ولا اكمل فكل كمال هو للواجب وكان
[illegible] ممكنا ومنه التمامية [illegible] الذات لا [illegible] الا ان كل كمال
زائد فهو مستكثر كما عرفت فيلزم من ذلك بالعكس النقيض ان كل كمال غير مستكثر فهو
كمال غير زائد على الذات وكل كمال غير زائد على الذات فالواجب اولى به
فكل كمال غير مستكثر فالواجب اولى به فاذا كان حاصلا للممكن فهو حاصل للواجب لانه
وثانيها هو قوله وهو المعطي لكل كمال ويمتنع ان يعطى الكمال الفاقد عنه فقصور المستفيد
اشرف من المفيد [illegible] وثالثها ان الكمال الحاصل لذات الممكن من حيث ذا
وهو موجود من غير اعتبار امور اخرى عارضة له في الوجود كالتركيب ونحوه على ما سبق
انما هو من الواجب لذاته فان تلك الذات تستحق كمالها الغير الزائد عليها بسعادة من
الوجود الواجبي والذي لا يوجد [illegible] فان وجود الممكن مستفاد من وجود
العلة فهو تابع له فلا يصح ان يساويه فضلا عن ان يكون اشرف [illegible] ومعنى
ان الوجود افاض [illegible] من الفاعل [illegible] المهية فهي كظل له ولا يمكن ان يكون
الظل اتم واكمل من ذي الظل واما قوله واذا كان العلم والقدرة [illegible] كذا
فهي [illegible] انه اذا كانت [illegible] لا يستلزم الكمالات الغير الزائدة على الذات بل تلك
كمال للذات من حيث هي غير موجبة للتكثر [illegible] من الوجوه [illegible] ان يكون حاصلا

حاصلة لواجب الوجود وسنبين ان شاء الله تعالى بيان انها غير مغايرة [illegible] ولا زائدة
على ذات الواجب لذاته ونبين انها هو [illegible] الممكن العام على واجب الوجود [illegible] لذاته لا يمكن
بالامكان الخاص [illegible] جهة امكانية فيتكثر [illegible] بالوجوب و[illegible]
ان الممكن العام يشمل الواجب والممكن الخاص كما عرفت في المنطق فاذا امكن بالامكان [illegible]
[illegible] الاسباب بعض الوجوه [illegible] الممكن العام [illegible] ان يكون اما واجبا او ممكنا
خاصا فاذا امكن بالامكان العام على واجب الوجود اذا لم يمكن خاصا فهو واجب له [illegible]
خاص اذ لو امكن عليه بالامكان الخاص لكان فيه جهة امكانية فيتركب ذاته من جهتين فيتكثر
عند الكلام في ازليته ووجوده ودوام فعله ان الواجب لذاته واجب من جميع جهاته [illegible]
[illegible] ويحتمل ان يكون ذلك هو الغرض الذي اخره [illegible] الضابط ان
كل كمال للموجود من حيث هو موجود كالادراك والحيوة ونحوهما مما لا يوجب التكثر والتركيب
فلا يمتنع على الواجب لذاته وكل ما لا يمتنع عليه فيجب له اذ لا جهة امكانية فيه فكل كمال هو كذا
يجب لواجب الوجود **قال** التلويح الثالث في الفعل والابداع [illegible] العالم
ان الفعل [illegible] ان يكون وجوديا عن عدم [illegible] كثير منهم قال ان الباري لو فرض عدمه لا
يضر وجود العالم اذ الموجود بوجوده يستغني عن الفاعل فلا يوجد ما وجد [illegible] بالبناء
بعد البناء **اقول** لما فرغ من الكلام في ذات الباري وصفاته شرع في
الكلام في افعاله وهؤلاء ظنوا ان كل مفعول فهو حادث ثم انهم اختلفوا في مفهوم الفعل [illegible] سبق
العدم [illegible] ان احتياج الفعل الى الفاعل لحدوثه وانه يستغني حال بقائه حتى ان كثيرا منهم [illegible]
بانه لو فرض عدم الباري [illegible] لما ضر عدمه عدم العالم واما [illegible]
[illegible]
[illegible]
الى ذلك [illegible] الباري تعالى [illegible] العالم [illegible]
[illegible] عن الباري تعالى بعد حدوثه [illegible] البقاء [illegible]
[illegible]
العالم [illegible]
حكى ان كثيرا منهم يقول ذلك وقوله اذ الموجود بوجوده يستغني عن الفاعل فلا يوجد ما وجد [illegible]

ان يعرض هو السبب هو امالو استند الباقي حال بقائه الى المؤثر فذلك المؤثر اما يصدر
عنه في حال البقاء اثرا اولا يصدر فان لم يصدر عنه اثر في هذه الحال فهو مطلوب المحتج
وان صدر عنه فيها اثر فذلك الاثر اما ان يصدق عليه انه كان حاصلا قبل ذلك او يصدق
عليه انه لم يكن قبل ذلك حاصلا ولا اول غير معقول اذ يكون ذلك ايجادا للموجود وتحصيلا
للحاصل والثاني يقتضي ان المؤثر يؤثر في الباقي بل في امر حادث فلا يستند الباقي الى المؤثر
لا غيره وصاحب الكتاب لم يذكر هذا الدليل فيسع في جوابها عما اورده بعد تمام البرهان على
الثاني من حيث هو باق ويستند حال البقاء الى علة الموجبة لوجوده ومنه يتخلل بان الحاجة الى المؤثر
تصدر عنه امر في الباقي حال البقاء وان ذلك الاثر كان حاصلا قبل ذلك ولا يلزم فان
ذلك يقتضي تحصيل الحاصل وايجاد الموجود وانما يلزم ذلك لو كان المؤثر في حال الوجود يعطيه
وجودا اما مساويا ليس كذلك بل هو في حال وجوده موجود وذلك المؤثر والمغالطة جاءت من لفظ
توحد وجهه فيه ان الفاعل يعطي الوجود وجودا اخر والحق ان الوجود الواحد الذي لم
الى مرجح ما دام موجودا ما البرهان الذي يستندوا اما ما نقلوا في تصحيح مذهبهم يعنى البقاء
بعدد ثبات الثاني بعد اخر جوابه ان ما يعد برهانا على ان الحكم الدائم لا يستغنى عن العلة المرجحة في
حال من الاحوال **قال** فلما ان نظر فيما ادا كان وجود الشيء عن غيره بعد ان لم يكن
سمي معقولا فنرى بالمدخل في المفهوم وما زادوا ورد فصار احص من المفعول او
محدث فصار اعم كتقييدنا بالارادة او بالطبع مفعول اما ان يحدث فلا مدخل لها فلان
التقيد بهما لا يناقض مفهوم الفعل ولا يوجب التكرير كقولك فعل بالطبع لو كان شرطا
فيه لا الارادة لا يناقض او الطبع لتكرر واما ان التقيد يسبق العدم لا وجه له فلان العدم
لا يستند الى الفاعل بل يستند الايجاد الذي هو حسب افادة الوجود لمن لو وجد ما يعد العدم
لم يكن فعلا فالتعلق بالفاعل من حيث يتعلق وجوده الممكن به **اقول** ان المفهوم من
لفظ المفعول عند جمهور المتكلمين احص من المفهوم من لفظ المحدث الزماني لان لفظ المفعول
لا يقال الا عندهم على المحدث الا المحدثات الصادرة عن ارادة وعلى هذا فكل معقول محدث وليس
كل محدث مفعولا لكون ما صدرت عن غير ارادة لا ينطلق عليه لفظ مفعول وهذا الكلام ان ادعى
ان لفظ معقول انما وضعت في اللغة العربية لهذا المعنى انما يعرف بالنقل عن ارباب علم اللغة
وليس اهل المعاني الذين يتكلمون في العلوم الحقيقية يتعلقون بان ارادوا بهذا الكلام ان المفهوم من العلم ...

العكسه

ولا ارادة مدخلا في مفهوم يتعلق المعنى بالعلة كان ذلك بحثا لفظيا عنوا الى التحقيق والجواب انه لا
لما ان مفهوم ذلك في ان المفعول اعم من المحدث اذ كل محدث مفعول اي معلول له
وليس كل معقول محدثا فان الدائم كان مستندا الى الشيء من العلل ادا اصل فعل كذا العدم
العدم او فعل بالارادة كان المفعول منها احص من مطلق المفعول وما هو داخل فيه بالاعدام
لان معقوليته فادا وجد شيء بعد ان كان معدوما عن شيء اخر غيره فالذي اشترط في الفعل
سبق العدم يسلم ان الذي وجد عن غيره بعد العدم معقول لكن يجب ان يشترط بل معقوليته
فادا وجد شيء يقال كان الا من حيث هو مقيد بقيد اخر لكونه مفعولا بالارادة او بالطبع في الذات
ام بالعرض حتى يكون للمدخل لهما في المعقولية فان كانت المعقولية له من حيث هو مقيد لشيء
زائد بالعرض فالمعقول مع ذلك القيد احص من مطلق المفعول وان كانت المعقولية له من الحيثية
المذكورة بالذات فاذا احدث ذلك القيد صار الشيء الذي وجد اعم من المعقول اذ ليس المعقول
الا ذلك الشيء مع القيد فهو اعم القيد واحد في كون الشيء معقولا فلا يكون ذلك الشيء
معقولا بدونه بل اعم فاذا قلنا فعل بالارادة فان كانت الارادة شرطا في صحة الفعل لم يكن
في مفهومه فالشيء الذي فعل انه معقول مع حد فيها لا يكون معقولا بل اعم منه وان لم يكن شرطا
لم يكن فيها احص من المعقول ولا مدخل لها في معقوليته الا بالعرض وهذا التطويل ما قصد ابطاله

الكاظم

مراد الكلام وهو قوله فلما ان نظر الى قولك فعل بالارادة او بالطبع واما قوله فلان
التقيد بهما لا يناقض مفهوم الفعل ولا يوجب التكرير كقولك فعل بالطبع لو كان شرطا
فيه لا الارادة لما ناقض او الطبع لتكرر فمعناه انه لا يجوز ان يدخل في مفهوم الفعل كونه بالارادة
ولا كونه بالطبع اذ لو كان كذا لكان التقييد بالواحد منهما اما ان يوجب المناقضة او التكرار لكنه
لا يوجب احد الامرين فليس شيء لا واحد منهما داخل في مفهوم الفعل اما الشرطية فلانه لو كان
احدهما داخلا في المفهوم لكان لفظ الطبع او لا ارادة فان كان الداخل هو الارادة كان قولنا
فعل بالطبع مثل قولنا انسان حيوان غير ناطق لكون كلا منهما متناقضا وان كان الداخل
هو الطبع كان قولنا فعل بالارادة مناقضا وقولنا فعل بالطبع تكرارا واما الثاني فلان
هذا الكتاب كما ادعى وضوح بطلانه لاستقباح المناقضة والتكرير مع انه لا استقباح
فيهما والعالم الفصيح قد يقع بعض كلمة التكرار كقولهم لون هو سواد مع تضمن السواد اللون
وقولهم صهيل الفرس والصهيل هو صوت الفرس مع ان ذلك غير مستقبح في العرف فلم لا يجوز ان

ان هو جماد وما قصد كونه جمادا
لكونه نباتا وقولنا فعل بالارادة
مثل قولنا ح

يكون الامر في القصد بالارادة بكذا او على حد افلیس هذه المحررة في سبيل الفاعل او
حد البرهان ذكر من ابانه ان سبق العدم لا مدخل له في مفهوم الفعل فمعروره ان العدم الذي
للحادث المستند الى الفاعل لانه نفي محض و عدم صرف فلا يمكن ان يكون للمؤثر فيه
كذا لكون ذلك الوجود مسبوقا بالعدم لا استناد الى الفاعل لانه صفة واجب الحصول
للمحدث بشرط حصول الوجود له والا لوجود دوام لم يكن واجب الحصول الا لمن حصول
الكمية التي الحدوث عند حصوله واجب ولا استناد في كون بعض صفات الحادث
الا ان ذلك الى متى انتصف كان لصفاته بعضه اخرى واجبا واذا ثبت ان الحدوث
وهو مسبوقية وجود الشيء بعدمه واجبا استحال استناده الى الفاعل فلم يبق الحادث
الى الفاعل الا من حيث افاضة الوجود لا غير ولم يتعرض في الكتاب لبيان ان المحتاج
الى الفاعل هو المسبوقية بالعدم ولعله انما اهمل ذلك لظهوره وهو فانا نعلم بالضرورة
ان الفاعل لو اراد ان يفعل الحادث في الزمان من غير سبق العدم لما تصور ذلك [illegible]
بعد ما انه كان بعد فعله دون سبق عدم لتحصيل مطلوبه [illegible]
لحادث الى الفاعل فلا يكون سبق عدمه منفصل و مانه [illegible]
لوجد الحادث بتمامه للعلة لما كان معلولا مطلق الحادث [illegible]
وجود ذلك الحادث في الوجود هو المتعلق بالفاعل [illegible]
الحادث لا المطلق الوجود و هو الذي يكون متعلقا به [illegible]

قال وعموم الواجب بالغير لدوام الاثبات الدوام و اللادوام [illegible]
ان القسمة الدائم التي الغير الدائم لغيره جعلها علة اولى [illegible]
فلا اول بل العكس فاذا كان زمان واجب بغيره دائما و واجبت وقتا [illegible]
بان اللاول كان لا حاجة الاول [illegible] ان يقال للدائم انه واجب بغيره وقتا [illegible]
ولم يمكن ان يقال للحادث انه واجب دائما فالاول [illegible] الى الفاعل
والمعلولية وان لم يسم معلولا اصطلاحا فلا اشتباه فيه فليحترز له [illegible]

اقول ان الفعل يسمى المعلول الى دائم و غير دائم [illegible]
ان المعلول و غير معلول ولذا كان الدوام او اللادوام داخلا في مفهوم المعلول [illegible]
والمعلولية لكان احد القسمين مباينا للمورد القسمة في مفهومه فكان الفعل القسم [illegible]

لكنا اذا وجدنا ان القسمة مطلقا ان المعلول هو الواجب بالغير لا يحل بمفهوم وجوده
بالغير كونه واجبا دائما او غير دائم بل ان امنع احد القسمين كان احدهما بامر خارج
عن مفهوم الوجوب بالغير و هو المعلول و هذا هو معنى قوله في تكوين الوجوب بالغير
لامتنع الدوام و اللادوام فان لفظ لذاته يراد بها ان المنفي من احد قسمي الدوام
و اللادوام لو حصل لم يكن حصوله لذاته في المفهوم بل لامر آخر كما عرفت [illegible]
و نعلم ان القسم الدائم التي الغير الدائم لغيره جعلها علة اولى [illegible] ان جعلها على [illegible]
دائما اولى من جعلها على [illegible] فالقسم التي الوجوب بالغير جعلها على الفاعل
بالغير دائما اولى من جعلها على الواجب بالغير وقتا ما و هو [illegible] ولم يلحق الا الاول [illegible]
للاول بل على العكس فالكلام الذي ذكر بعده هو تفسيره و هو ظاهر و قوله في ان لم
يسم معلولا اصطلاحا فلا اشتباه فيه يريد ان الواجب بغيره دائما ان امتنع [illegible]
[illegible] معلولا بناء على اصطلاح انه لا يسمى الا ما له مسبوقية العدم بعد ان يعلم
ان سبق العدم ليس من الفاعل بل الفاعل هو الوجود و الممكن فقط فلا
معنى في الاصطلاح اذ البرهان يوجب ان الدائم الوجود قد يكون وجوده واجبا بالغير
و ذلك معنى الوجود الذي يكون مع دوامه معلولا و قوله فليحترز له اسم اعلى [illegible]
فاعلم ان للابداع سواء كان يكون التي الوجود لغيره متعلق فقط دون [illegible]
مادة او آلة او زمان [illegible] وما يتقدمه عدم زمان لم يستغن عن متوسط [illegible]
من ان كل حادث لابد وان يكون مسبوقا بمادة و زمان و اما كان [illegible] لابداع [illegible]
من غيره كما يكون في الاحداث لان المبدع لعدم المتوسط هو اقرب الى الواجب
في جلاله من رتبة العلة والمعلول فما بعدها الى الوسائط كان ذكرناه و هو الكلي [illegible]

قال المصنف لم يمكن الا بعد واحيانا فرداته فرجح ما دام موجودا او وجوده
بغيره اذ لو استغنى الفاعل في لوازمه صار واجبا [illegible] الوجود [illegible]
الزمان [illegible] حال [illegible] اذ لان حوادث [illegible] لا مدد [illegible]
او المعدوم لا يصح و لا احتياج الى الزمان باطل بطلانه [illegible]
والثانية فلتعلم ان التي قد يكون له علة وجود و علة بقاء كالصنم [illegible] على
وجوده الفاعل و علة بقائه هو العنصر الحافظ لشكله و قد يكون علتهما واحدا [illegible]

المشكل الثاني المتعلق بالمشكل سابقه ما اعترض به على الوجود ان لم يتوقف على الباقي
ولا التصور للوجود

اقول

مدار ... على ان الممكن اذا الوجود اذا
كان ممكنا مفتقرا الى العلة واما حال بقائه لا يستغني عنها وعنه بيان العلة الى [illegible]
مثل المؤثر في الزمان بل الوجدان معاوجوابه مثال البناء والبناء الذي احتجوا
على ان الباقي حال بقائه لا يفتقر الى وجود العلة اما ان العالم الممكن يحتاج الى
العلة ولا يستغني عنها حال البقاء فهو المراد بعدم الممكن لا يفتقر واحتياجه الى المرجح
ما دام موجودا او معدوما بعده او لو استغنى الفاعل في بقائه لذاته صار واجبا بنفسه محالا
ومن ثم هذا الكلام ان الممكن حال بقائه يحتاج الى الوجود فلا بد له من مرجح فالشيء الممكن حال
سواء كان دائما او غير دائم يفتقر الى مرجح اما ان الممكن هو حال بقائه يمكن فلان نسبته
الممكن الى طرفيه قابلة للوجود وللعدم وان لم يكن قابلا من حيث احد الامرين في
حال الاحوال وحينئذ يكون كذلك ابدا ادعا للذات فلا بد منها لا ينفك عنها
فالعدم ان كان نسبته حال بقائه على حد سواء من حيث ذلك المعنى وحينئذ يكون
نسبته على حد سواء دائما وكلما هو كذلك لا يقبل العدم فهو الواجب الوجود لذاته وكان
ما عرض ان الممكن الوجود واجب الوجود بنفسه لذاته عن نسبته على حد سواء في حال
البقاء من حيث هي ممكنة حال البقاء كما هو موجود يقبل العدم لذاته فهو ممكن واما
ان الممكن لا بد له من مرجح فقد سبق بيانه واذا ظهرت المقدمات ثبت ان الممكن حال
بقائه يفتقر الى مرجح وجوده على عدمه وهو العلة فهو ما دام موجودا المرجح وجوده
دائما بل مرجح وجوده بعده او لو استغنى الممكن العدم سواء كان على ذلك الممكن ممكنا
لذاته لكان في حال وجوده مستغنيا واجب الوجود فيكون ممكنا بذاته واجبا
بغيره مرجحا وجوده على عدمه فانه لا يستغني عن مرجح خارج عنه وذلك محال لان
الممكن لذاته لا يستلزم الشيء واجبا لذاته كذا بالعكس لا يستحيل الا لعلة الخارج عنه
حال بقائه كما مر فان الممكن لذاته لا يصير واجبا لذاته ولا يخرج عن الوجود الممكن
كما ان المستمر في حال ما دام موجودا لا بد من مرجح وجوده فلو استغنى المرجح الى
عن وجوده راجحا لزم ... الوجود فيستغني عن العلة الحال او فيما بعد
عن وجوده لانه واجب الوجود بعده ممكنا لذاته هو لا يحتاج وان لم يستغن عن وجوده

مرجحا له والمعرض ان موجود موجود بعده في اسباب ذلك الفرض يستغني عن المرجح والمرجح
الى الوجود لذلك الممكن مرجحا في عدمه لا يستغني عن الوجود فلا يستغني موجودا او
ادام لحكم وجود الممكن لذاته ولا يستغني عن المرجح فلا بد له في الدوام من المرجح واما ان العلة
الباقية لا يعدم على معلولها وهما يتوقف على ما اورده من السؤال والجواب وتقرير السؤال
ان الذي يلزم ان الذي ورد منه هو ان الممكن في حال البقاء يفتقر الى العلة المرجحة لوجوده
على عدمه وهو الاتيان به او اذا علم العالمون ان الباري سبحانه وتعالى لو فرض عدمه لكان يمكن
وجود العالم الآن لكون حال ان لم يستغن عن العلة حال كونه باقيا الآن لكن العلة لا يخلو ان يكون
موجودا يفتقر في زمان واحد لجواز ان يكون في حال بقائه حاصلا فعلا كانت معه موجودة قبل في الممكن وفي
العلة حال وجودها موجودة ووجود المعلول بعد اتصافهما وعدمها اما بدايتها واما ان يحيط فوق
ميع نهاية مرجح وجوده في الزمان الاول في البقاء في الزمان الثاني ويكون حكم الباري والعالم
بهذا انتفاء بعد ... عن ذلك على الكل او تقرير الجواب عن ذلك ان بقاء العلة هو
عليها وهذا الزمان الى ابعاد او حيث المتصل بهما الى واحدهما للذات المعلوم اما ان يكون على
عدم وجوده بعدها او عدم ما ترتب عليه ذلك الوجود والثاني باطل لوجهين الاول لا الاول ولان
ذلك الفاعل لا ... ان يصدق على ان في هذا الزمان ثبوت المتصل الزمان الذي بعده فيكون
الحالة الاولى للمعلول زائدة على ذاته في جميع الشيء او العدد في الكاتب في موضع ما مر واما انا
فلا مانع من وجوب المعلول بالعلة الا وجوده بهما ولا يعني ان يكون ذلك فان الحالة
عبارة عن ذلك لا غير واذا كان الامر كذلك فلو كانت مؤثرة في الحال الا الا لوجود الا
ثاني الحال ما اتصافهما بالمؤثرية اما في حال عدمهما او في حال وجودها لا جائز ان يكون في
عدمها والا لكان المعدوم علة تامة للوجود وبطلانه معلوم بالبداهة ولا جائز ان يكون في
حال وجودها لان تأثيرها في المعلول اما حال وجوده او حال عدمه او لا حال وجوده ولا
حال عدمه فان كان في حال عدمه لزم الجمع بين الوجود والعدم في الشيء الواحد لان اثر العلة في
المعلول في الحالة الاولى كان عبارة عن وجوده بها فلو كان التأثير حال عدم المعلول لزم اجتماع وجوده
وعدمه اما وجوده فللتأثير واما عدمه فلانه هو المفروض وان كان في حال وجوده فلا حاجة الى الموجد
ولا في حال العدم لزم حصول الواسطة بينهما وهو بين البطلان واذا بطل الشيء تعين ان
العلة في المعلول حال وجوده لا يعني ان الفاعل يعطي حال الوجود وجودا انما يعطي ان وجوده

ان حال الصانع بالوجود انما هو لوجود علة مثلا ان كانت العلة توجب المعلول لذاتها واما
بالاختيار فانما تعلقت في الزمان السابق لوجوده بما بعد ذلك من الزمان لوجود
فاسد لان تلك العلة انما وجدت وتمكن تعلقها بالترجيح والكلام في حالها كما في الترجيح
كالكلام فيما عرفت واما لا اختصاص الزمان الذي يبطل بطلان ذلك الزمان فلانه
لا اول اذا ابطل يبطل محل الترجيح الذي فرض تحققه في المعدوم لا يرجح الشيء ولا الترجيح
فما يشكل من المثال الذي استشهدوا به على اسقاط المقدمة حال بقائه عن علة وسواء
البناء مع غيبوبة علته او عدمها وهي التي فسروا بالامر الذي مع عدمه الصورة المقومة
بعد عدم العلة فان الذي كان اثر البناء هو تحريك الاجزاء وليس معلولا للاشتغال بالعقل
وذلك ثم بعدم والتماسك المذكور باق وعلم لا احتياج الى المعلولات على قسمين
منها ما علة وجوده حصول الهيئة فيها او استمرارها ومنها ما علة وجوده تغيرها علتها
فالبناء المستشهد به من قبيل القسم الاول والذي يمثل على الكاتب بالصيغ الذي علة وجوده
الفاعل وعلة بقائه ثبوت العنصر الى حفظ الشكل واما القسم الثاني فقد يمثل علة بالعالم
المشكل بالماء فانه مع كونه علة لوجود ذلك الشكل هو علة لبقائه الشكل بعد زوال اي علة
الفاعل لا بد من المرجح في حال البقاء فاذا عدم علة الوجود فان كان علة البقاء
فلا يتصور وجود الشيء مع عدمها وان كانت علة البقاء غيرها جاز بقاء الموجود بعد
عدم علة وجوده لكن يستحيل بقاؤه مع عدم علة البقاء التي ذكرناها

قال المصنف

التلويح الرابع في استحالة عدم العلة ولا استناد الى المعلول الاولى المبطل لها
وما يمكن اعلم ان وجود المعلول يتعلق بالعلة من جهة على الجهات التي صارت بها علة
وجود طبيعة وارتفاع مانع كالحاصل في الحار وكل المشار اليه من المستلزمات ووقت او مادة
او زوال مانع او وجود آلة او ارادة او داع كما حكم في ارادة لا كل الى المرجح
وكل مقتضية انما علة بعدم بالفعل علة وحصل فاذا وجد الجميع لزام علة المعلول واذا التي المعلول
فانما لا سيما على جميع اجزائها ولا سيما ممن بها علة فاذا استمر عدم العلة على الظاهر
وانما يستمر عدم المعلول واذا استمر وجودها بالفعل استمر المعلول ولا يدع سواء كان ذلك
في حال بني على موضع يشتغل عن قدره كالارادة او وقت او شرط او موجود الكلوي الميسر له
كالارادة ولا حدوث المستمر به الوقت وانما بها وكل مستمر العدم عن مدة لحاجة

اقول

قوله فاما اذا وجد الجميع لزم عنه المعلول رتبه الى حصول امر ما ذكر
لو ما خرج عنه لكان صدوره عنه في وقت دون وقت تخصيص احد الوقتين بالصدور ان لم
يكن لمخصص زائد على العلة التي فرض انها مستجمعة لجميع الجهات المعتبرة في العلية كان ذلك
ترجيحا لاحد الطرفين المتساويين من غير مرجح وهو ممتنع وان كان لمخصص زائد عليها كان
ذلك المخصص معتبرا في العلية فلا تكون العلة مستجمعة لكل الامور المعتبرة في عليتها بالفعل
وقد كانت فرضت انها مستجمعة لذلك هذا خلف وقوله واذا استمر المعلول فانما لا سيما علته
بجميع اجزائها او لا سيما جزء بما يتم بها علة بعض ذلك لا يتحقق الا ان الممكن اذا عدم بعد وجوده
فلابد لعدمه من سبب لضرورة حاجة كل حادث الى سبب وذلك السبب اما ان يكون هو
عدم لان ما كان جائزا ليس علته فلا يوجد او بعد ان امر آخر فلابد اما ان يكون وجودا
او عدما والاول باطل لان مع وجود ذلك الامر اما ان يحصل امر من الامور المعتبرة
في العلية او لا يحصل فان لم يحصل لزم تخلف المعلول عن علته التامة وقد سبق بطلانه وان حصل
فذلك هو المطلوب والثاني هو المطلوب ايضا لان في ذلك المعدوم ان لم يكن عدم امر لا بد منه في
علة علة وجود ذلك الشيء الذي فرض عدمه عاد البحث والا هو نفس ما اوردنا بيانه وتخصيص
هذا البيان انه لو انعدم المعلول مع عدم علته التامة او الناقصة لزم تخلف وجوده عن وجود
علته التامة وهو باطل وبطلان التالي ظاهر مما سبق وقوله واذا استمر عدم العلة على الظاهر
وانما يستمر عدم المعلول ابرزها ما ليس عدمها الا كذلك كمن يجمع اجزاءها ومن بعض اجزائها
فقط فان عدم بعض اجزاء المجموع يكفي في عدم المجموع من حيث هو مجموع

قال

واعلم ان الممكن الذي هو بعض العلة التامة بالذات انما وجوده بغيره بعد امكانه لذاته
اذ لو وجب بذاته او امتنع فلا يتعلق بالغير والممكن لا يستحق الوجود بنفسه لان يستحق العدم
فيستحق الاستحقاق وجوده باعتبار الامكان قبل استحقاق وجوده بالغير فلا يكون بعد
علا علة وهو الحدوث الذاتي المستحق في كل وقت في دائم الوجود بغيره انما هو دائم لا
يستحق الوجود من غيره يستحق وكل شيء في الممكنات الا وجهه اي جهة الوجوب

اقول

المقصود من هذا الكلام اثبات الحدوث الذاتي للممكنات وتصحيح معنى الحدوث الذاتي
بان امكان الممكن لذاته قبل وجوده بغيره المتعلق بالذات فانه لو لم يكن لذاته لما وجد بالغير فلا يحمل
العقل بلا لحاظ وجوده بالغير الا بعد ملاحظة امكانه بالذات ما الدليل على ذلك الا الحكم

في تعليقة الحاشية: ...والنقص في ذلك... [illegible]

اذ الممكن ممكنا لذاته فهو اما واجب لذاته او ممتنع لذاته والوجوب والامتناع كل منهما
يمنع التعلق بالغير في الوجود اما في جانب الوجوب فلان استغناء الواجب في وجوده
عن الغير واما في جانب الامتناع فلان الممتنع لا وجود له فيكون متعلقا بغيره فلا يتحقق
الوجوب بالغير الا بتحقق الامكان بالذات والممكن لا يستحق الوجود من ذاته ولو استحق
من ذاته لكان واجبا ولا يقتضي لعدم استحقاقه الوجود استحقاقه العدم فان الذي يستحق
العدم هو الممتنع لا الممكن وليس استحقاق العدم لازما لعدم استحقاق الوجود فان
الممكن لا يستحق من ذاته لا الوجود ولا العدم فالمفهوم من لا استحقاق الوجود غير المفهوم
من استحقاق العدم وعدم لزوم احدهما للآخر [illegible] وجود الممكن باعتبار امكانه فيستحق
وجوده لغيره [illegible] بالذات لانه لا يتعلق استحقاقه ولا انه يوجد لغيره لعدم استحقاقه لا
لوجوده [illegible] فلا يكون موجودا [illegible] بالذات علا على كونه موجودا ولا معنى للحدوث
الذاتي الا العدم لا لكونه على كونه اي بعدم لا وجود الشيء على وجوده بعد ما [illegible]
على انه لا معنى للحدوث الذاتي الا العدم لا وجود الشيء على وجوده بعد ما [illegible] وهو الحدوث
الذاتي يصدق على دائم الوجود بغيره [illegible] صدقه على [illegible]
وجوده اذ الدائم الوجود بغيره ايضا لا يستحق الوجود من ذاته ويستحقه من غيره فيتقدم لا كونه
على كونه بالذات [illegible] ذلك يستشهد بما ورد في بعض الآيات وهو كل شيء هالك
الا وجهه وفسر وجهه بجهة الوجوب [illegible] كل شيء [illegible] ليس له من ذاته وجود
الا جهة الوجوب بالباري عز وجل [illegible] لذلك [illegible] الوجود
وما [illegible] لم يكن مستحقا للوجود وهذا التفسير ان لم يكن [illegible] مستقلا
صحيح [illegible] ولا يكون **قال** فاذا احدث شيء لا محالة بمرجح وجوده ولا بد ان
يكون المرجح [illegible] المرجح [illegible] لو دام المرجح لدام الترجيح والوجود
ثم يعود الكلام الى الحادث المرجح [illegible] ينقطع [illegible] حادث [illegible] واقعة معا
بطل [illegible] الضابط او يتسلسل [illegible] متعاقبة [illegible] ولا ينقطع اذ يعود هذا الكلام
في اول حادث فكل حادث فلمجموعه اسباب متسلسلة عديم النهاية متعاقبة لا تجتمع اصلا
أقول المقصود من هذا الكلام بيان انه لا يمكن ان يحدث شيء في الوجود حادث
[illegible] الا وبعده حوادث متعاقبة بعضها قبل البعض [illegible] لا الى بداية [illegible]

ان كل حادث فهو ممكن اذ لو لم يكن ممكنا لكان اما واجبا او ممتنعا لا جائز ان يكون
واجبا والا لما كان معدوما فلم يكن حادثا ولا جائز ان يكون ممتنعا والا لما وجد فلم
يكن حادثا البتة واذا كان ممكنا وكل ممكن له مرجح فالحادث له مرجح وهذا هو معنى
قوله واذا احدث شيء لا محالة بمرجح وجوده وهذا المرجح لوجود الحادث لا يخلو من احد
امرين اما ان يكون حادثا او قديما لكنه ليس بقديم فهو اذن حادث اما بكليته او ببعض
اجزائه واما انه ليس بقديم لانه لو كان قديما لكان الحادث المرجح به قديما ايضا
والا لكان تخصيصه بالوقت الذي حدث فيه عن ذلك المرجح تخصيصا من غير مخصص
لم يعرض لذلك المرجح اذ لو كان المرجح [illegible] فلا يكون
المرجح [illegible] مع قوله ولا بد من ان يكون المرجح او جزء له
مدخل في الترجيح حادثا اذ لو دام المرجح لدام الترجيح والوجود وهذا المرجح الحادث
اما بكليته او بجزء له مدخل في ترجيحه يعود الكلام اليه في انه يحتاج الى مرجح حادث
[illegible] ولا بد ان الكلام كذلك فيتسلسل [illegible] الانقطاع الى حادث لا يحتاج الى مرجح
حادث [illegible] لزم المحال المذكور وهذا هو المراد بقوله ثم يعود الكلام الى الحادث
[illegible] ينقطع فلا بد من حوادث [illegible] متسلسلة الى غير النهاية اذ الدور [illegible]
[illegible] الحوادث المتسلسلة هكذا اما ان يكون واقعة في آن الزمان او لا يكون كذلك
[illegible] لا جائز ان يكون [illegible] الدال على استحالة وجود
احد [illegible] موجودة في زمان واحد فبعض تلك الحوادث متعاقبة بعضها
قبل بعض [illegible] لا حادث [illegible] حادث آخر لان الكلام في [illegible] كان الكلام
[illegible] وان هذا [illegible] اما ان يتسلسل [illegible] على [illegible] واقعة معا [illegible] بطل
بالرجوع [illegible] الضابط او يتسلسل [illegible] متعاقبة [illegible] ولا ينقطع اذ يعود هذا الكلام
في اول حادث واراد بالضابط برهان [illegible] معا في الزمان [illegible] فكل
حادث فلمجموعه اسباب متسلسلة عديم النهاية متعاقبة لا تجتمع [illegible] ان الذي
قال والحادث [illegible] عن الحركات الغير الواقفة [illegible] وقوعه
عن ان [illegible] زمان [illegible] ولا يتسلسل [illegible]
[illegible] الى الواجب ثم النظام [illegible] الوجود [illegible] الممكنات ومجموع [illegible]

بعد او بطل لما علم بيان قبيل الوجود والسابق للكلام من حيث جملة هو الواجب وجوده

أقول هذا الكلام هو جواب عن سؤال وذلك السؤال هو انه اذا امكن
وجود علل ومعلولات من الحوادث غير متناهية ولا مجتمعة فلا حاجة الى الانتهاء
الى علة ليست من واجب الوجود وقد اجاب عنه من وجوه منها الوجه الاول هو
الذي عناه من هذا الكلام الى قوله فينتهي الى الواجب وتقريره ان الحوادث على قسمين منها
ما يصح وقوعه دفعة ومنها لا يصح وقوعه دفعة فالاول هو ما ورائه الحركة من الحوادث
والثاني هو الحركة كما عرفت في العلم الطبيعي والذي يقع دفعة اما ان يحصل بعد عدمه
زمانا اولا فان لم يسبق زمانا فالآن الذي وجوده فيه اما هو بعينه آن عدمه او غيره
فان كان عينه لزم اجتماع وجود الشيء وعدمه في آن واحد وذلك محال وان كان غيره
فلا يخلو اما ان يكون بين آن وجوده وآن عدمه زمان اولا يكون فان لم يكن لزم تتالي الآنات
وهو مرّ في الطبيعي بطلانه وان كان بين الآنين المذكورين زمان فلذلك الحادث العارض فيه
زمان وقد كان بناء الكلام على انه لا يسبق زمانا فاذن ذلك يلزم انه يسبق وكل
ما لزم من فرض حصوله حصول نقيضه فهو محال فيكون الحادث الدفعي الذي لا يسبق زمانا هو
محال وان كان عدمه زمانيا فلا حاجة الى اثباته ثم يعاد فلا كان زمانيا وكل زماني لا بد له من علة
ثابتة لعله الحادث المذكور عليه بيان وعلى البيان مجيئه اذا لا يمكن ... من دون
شيء كما مرّ ولا يتسلسل تلك العلل الى غير النهاية بسبب اجتماعها كما سبق في ابطال
التسلسل واللاتناهي فلا بد من انتهائها الى واجب الوجود لذاته فلم يبق الحاجة الى
لذاته بما ذكر من العلل الحادثة للعلة المعطية الوجه الذي هو فعله من الطالع اي الى الوجود
مستغنيا بنفسه من الممكنات ووجه ذلك لان الى النهاية من سلسلة الجرم المتحرك وعن النفس
المحركة للافلاك وهو اول العالم العنصري ونفس الانسان المدركة لذاتها التي تعلم العقول
انها مادية عنده واعلم ان بعض المتكلمين ادعى ان الجسم لا يتعين ما من دون العالم
هذا العالم وان كان في الحقيقة الا ان بطلانها لا يتبين الا بالخط ولا بالاستدلال الكلامي
للحال في النفس الانسانية فان الانسان اذا استقرأ العلم بكل واحد بالبديهة الى ان يمتنع
طاهر على الجسم وما عداه الامور الباقية من دليل الوجه الثاني اشار اليه مع المذكور بعد
ذلك على هو الواجب وحده المعنى ان مجموع الممكنات من حيث جملة مجموع

مجموع امر ثابت ولا يعرو الطال عن ذلك سوى كانت آحاد تلك الممكنات ثابتة او غير
ثابتة وقد عرفت ان كل ممكن ثابت فله علة ثابتة فعلة وجوده ثابتة من حيث انه
مجموع وجملة هو الواجب الوجود لذاته لانها جميع العلل الثابتة الممكنة علة وللعلل
ان يقول لا يلزم ان الممكنات جملة ومجموعا ثابتا ثابت المجموع الحاصل بعضها في كل آن
من الآنات غير المجموع الحاصل في بعضها في الآن الذي قبله ولا الآن الذي بعده فان
من صدوره كل حادث يحدث مجموع لم يكن قبل ذلك الآن بل يكون وجوده المجموعات
ما كان وعلى ما في كل واحد من الحوادث فيقول ان كل مجموع منها معلول المجموع الذي
قبله ولا يلزم من غير حاجة الى الانتهاء الى الواجب لذاته فان التسلسل وعدمه عائد من العلل
الثابتة يحتاج ان يكون موجودا مع المعلول في الزمان فلا يكون المجموع الثابت علة تامة للآخر
بل لا بد من علة اخرى معارضة وان كل واحد من المجموعات آنا وحدة غير آن عدمه فلا بد
من انتهائه وان الممكنات ما بعد ثباته بالضرورة لم يكن هذا الوجه مستقلا بالمطلوب
بل لا بد وان يستعان فيه بوجه آخر مما سبق وقد علم من ذلك ان هذا الوجه متفرع على ما قبله

قال سؤال الحادث اذا حصل وله علة ثابتة فيه انه النهاية دائم والاول على
ذلك انها حادثة فلا بد علة حدوث وبيان ثم يعود الكلام الى التسلسل في تسلسلها الى سلسلة
الثابت ويتسلسل العلل الثابتة الى غير النهاية جواب فلو لا وجود شيء ثابت على
الحدوث متجدد لاتصال وهي الحركة الدائمة المقربة المستعدة للعلل لزم السؤال هذا فالحركة
من حيث علم الثابت اتحادها ... حدوث حادث وهي من حيث انه سابق عليها حادث لا سابق
الحادث سلسل لا سيما ارادة العلة الثابتة الحادث على الموجد او المنتهي حتى ان عدد
من نوعها وجنس قطع السببية بعدم الحادث فانه السببية بيان معه او وجب الحدوث
والبطلان المتجدد اعداد المادة فانظر الى حركة اوجبت النهار بطلوع الشمس مدة
بعد ما هو فوق الارض مع انه بعضها سابق مستعد الاعداد فانه الى ان غربت النور
فبطل النهار ضرورة وجود حركة دائمة لا تنصرم وقد علمت انها الدورية ومن التسلسل

أقول اما السؤال فظاهر واما الجواب فيقع له فلولا وجود شيء ثابت
على سبيل الحدوث من بدايته تبين هذا الشيء في الحدوث وفي التجدد ولا من بعدم له وما
ذلك فيه دوام هذا المعنى وثباته هو دوام الحدوث وثباته وقوله وهي الحركة الدائمة

مبني بانها الوسط لكن دائمة لجاز انقطاعها ولو فرض انقطاع هذه الحركة في الحال لاستحال حالة
بعدها حدوث حادث فانه اذا لم يحدث في حالة فلم يحدث بعدها فيستمر الى
حادث وذلك الحادث ايضا يعود السؤال فيه فلم يتصور الحدوث ويمتنع حدوث
حركة دائمة انقطع لاستلزام بل كما قال لم يتصادف هذه الجنبة تسلسل ولم يكن
كذلك من قبل ... كونها كما ... في لا ارض ايضا فيقال فيتسلسل الوسط ... الثلثة
وعدم الوقوف لا ... فقال ولم ... ذلك الى ... وحدوث ... لا ...
فقال الحدوث ... فقال ولم حدوث ذلك فقال لا ... السما ... كلا
من وسط السما فقال ولم ... فقال لا ... محركها على الدوام و
وصلت الى ... من السما ... فكونها محركة بالطبع مع الوكلة
اليه علة للاتصال به والوصول الى ... ويمادي الامر كذلك الى ... النهاية
كما ... ذلك ... المواد ... بتسلسل الاسباب الا الحسم
بالاخرة لا محالة الى الحركة المستمرة ولا يمكن ان يكون الا كذلك ... المتعدد
للمتصل ... كما ... الشمس ... لا ارض ... ورقم ... على ... ولي
ذلك ... او كالحركة ... واما ... الا ... من المبدا المفارق ... فاذا ... الى
ذلك الا ... او لم يعقل ذلك ... عن المفارق ... ولزم السوال
... لولا وجود الحركة المذكورة ... كان ... هذا السوال ... المسلسل
بل كان يلزم ... عدم ... للحركة على وجود ... الآخر
علة احدهما ... الواحد الوجود ... لا ... ان يكون ... الى ان يلزم
ان عدم ... معلوله ... معلوله معلول معلوله الى ... المعلو
عن العلة التامة ... الى الحوادث العنصرية ... وذلك ... ولما
ان علة كل واحد من الحوادث العنصرية ... حادثة ... على الاوضاع
كذلك ... العلم الشمول ... موجودة ... الى ... وذلك ... مح
كما عرفت ... ان عدم المعلول لا ... عن عدم العلة كما ... عدم
اي ... عدم علة الموجود ... عدم علة عدم علة علته ... عدم الواجب
الوجود لذاته ... الواحد ... ان يكون ... العدم ... لوجود الحركة

الحركة المستمرة ... لا اشكالات ... والجسم المتحرك على الدوام
... المادة ... كل ... بحدوث حادث وعدمه على ... يحصل ... متصلا
وجوده ... فالحركة ... عدم ... آحاد ... يحصل ... ذلك الا آحاد الموجودة
الحركة متصلة ... بل ... بحسب ... كما ... الجسم الواحد المتصل
فيكون ... الحركة الدائمة علة حدوث الحادثات ... الحادثات ...
بعد ذلك ... اوجب الحدوث والبطلان ... اعدا ... واوضح ... بيان
حدوث النهار بطلوع الشمس ... حركتها فوق الارض ... حركة الحركة
الدورية ... النصف الآخر ... جملة ... قطعها ...
... النصف ... الآخر ... الاشخاص ... الجسم
بقائها فوق الارض ... بيان النهار الى ... وجوده ... وتلك
المدة ... النهار ... سؤال ... ان ... الانام ... الآخر
الشخصية ... ان ... المبطل للنهار واذا ... هذه الحال في الحركة
الدائمة ... وجوده ... حدوث الحادثات وانقطاع ... او
من السؤال ... الدورية ... ان ... المطلوب على
ان العلم الطبيعي ... ذلك العلم ... يعير
... السوال ... على
... لوجود الحركة المذكورة ... الى المفارقات ... والعلو
لا ... الى ... للسائل ... اخرى ...
... وكل ... الى ... عارضة كما اوضحه ... المطلوب

قال واعلم ان ... للحركة ... ان يكون ... اي ... مجردا
... بالكلية ... فان الحركة من حيث ... الحركة من ... الى
والرأي الكلي ... الارادة الكلية ... جزئي
والعقل بان الكلي ... النسبة ... نسبة ... على ... لا

... المادة ... للحركة ... المباشر للحركة

اقول ... العلم الطبيعي ان هذه الحركة الدورية ارادية ...

ان يكون المباشر لها عقلا مجردا اي مجردا عن المادة بالكلية واحترز بقوله الكلي عن النفس
الناطقة فانها وان كانت مجردة من حيث ذاتها ولكنها لكونها بالنسبة تجسم ولا حاجة
الجسم فليست مجردة بالكلية بل لها تعلق بالجسم والتعلق مرجعه الذهن والنفس
وبهذا البرهان على ان كل مباشر للحركة الارادية ... يحصل حدود
ولا شيء مما هو عقل يحصل الحدود الجزئية فلا شيء من المباشر للحركة الارادية بعقل اما
الصغرى فبيانها انه لو كان الحركة من حال الى حال ... دوم ... ما
اورده على ذلك ... ان الحركة ... او ... فلا ... له
بالعقل وما ... وليس اولى من غيره وليس ... انه قال ...
بعض ... المسافة وبعضها التحيل وجوابه ان ... بعض ...
ما يجيئها والمناسبات الكوكبية من التربيع والتسديس ... ولا ...
هذه ... الا ... والكبرى ... ان العقل ... الحدود
الجزئية ... مباشرة للتحريك ... التحيل ... مباشرة للتحريك ...
اذا كان كل مباشر للحركة الارادية ... عكس النقيض
صدق ... الحدود الجزئية فلا مباشر للحركة الارادية ... العقل
محلا لتلك الحدود فلا يكون مباشرا للحركة المذكورة وهو المطلوب ...
ولم ... الدليل ... الوجه الثاني ... التحيل العقل
حدود الحركات ... لارادة جزئية للحركة ... الحدود الى ...
المقصد الكلي لا ... الى ...
من الجزئيات ... اولى من غيره ... كلها او
لا ... كل واحد ... وهذا ...
الى ... هذا ان ... الحدود الجزئية ...
... الطبع ...
هو كما قلنا ... العدم ... عن المادة ... المراد ...
لا ... عن المادة ... الزمان ...
لا ... الحركة ... صدر ...

الموكـ م

ـ

ن

صح

هذه وانما ذكرت هذه على حسب ما حط واعلم انه اذا كان العقل ...
المجرد عن المادة ... واما ... الكلي ... صاحب ...
في هذا الموضع ... لا ... ان يحرك ... ان ... بارادة ...
... ... المذكور ... المباشر
للحركة ... ان ... المتحرك ... الحركة ... لا ... ان يكون ...
كل ... ارادة ... او ... ان يكون ...
... **قال** ... الارادات الجزئية
للارادات الجادة ... ان يكون ...
... ولو ان النفس المحركة ... الارادة
كل ... الارادات الجزئية ... ارادة دائمة ... ارادة
حركة دائمة ... ارادات جزئية وكل ... وصول المتحرك ... للارادة
الكلية ... تخصيص ارادة جزئية بالتحريك ...
الى كل ... الارادة الكلية ...
النقطة الحركة ... الحركة على الوصول الى ...
على الوصول الى ... والوصول مع الارادة الكلية ... الجزئية
لا ... الارادة ... الحركة ... الدور ...
... **أقول** ...
الحركة ... الارادات ... للارادات
لا ... ان يكون ... والاكان ...
دون ... ان يكون ... موجودة
...
...
... الا ...
... الارادات الجزئية ...
... الارادات لا ... ان يكون ...

ـ

ع

بع م

وحدث بسبب الاجسام في ادنى الفعل ومرتبة الفعل فوق مرتبة الفعل الملكة اذ مراتب
الى المادي حصل حالاته وطبقات العلية والمعلولية كالسلسلة واما بدء الحوادث فكلا فيه
كما مر الا ان مرادي كل خطوة من وصول المتحرك الى التمام ضرورة للارادة الكلية للخطوة
كلما انبعث سؤال الى منتهى موضوع مخصوص وحول مخصوص ارادة جزئية بالتحريك شيئا الى آخر
هو بحكم لما وجد شيئا ذكر جوابا المراد او الذات سبب التحرك فان ارادة التحريك لا توجد حتى
اعلم بالمطلوب ساجد بعينه فاعلم التحديد للارادة الجزئية المحصل الى الموضع الذي يحصل ثم
تحدد له بسبب تلك الخطوة بقصد المادة ورابطة الخطوة وسمعت مبادي ارادة جزئية الخطوة الى
واما سبعة للارادة الكلية التي يبعث بدوام الحركة الى الوصول الى المطلوب فيكون الحادث
حركة وتصورا وارادة الحركة حدثت بالارادة والارادة حدثت بالتصور الحادث مع
الارادة الكلية والتصور الحادث حدث بالحركة ويكون مثال ارسال من غير سراج في ظلمة
لا يظهر السراج مثلا الا مقدار خطوة بتقدير قصد خطوة واحدة بضوء السراج ضعيف
ثم تحرك التصور والارادة الكلية المحركة لارادة جزئية لتلك الخطوة بعينها تحصل الكون
بعينها من موضع الارادة التي يوجد التصور ثم يكون تلك الخطوة سببا لتصور الخطوة الاخرى
فيصير مجددا جزئي الخطوة بتصور الارادة ومن التصور ارادة اخرى ومن الارادة خطوة اخرى
ومن الخطوة بتصور آخر وهكذا على الدوام ولا يمكن ان يكون حركة جزئية الا كذلك وكذا
يمكن ان يكون حركة السماء الا ان حركة السماء غير منقطعة وحركة من اراد الذهاب الى الحج
منقطعة عند وصوله الى مكة ان تعلم ان كل ممكن حادث يستند الى علة حركة ان
لو كانت كلها علل المؤثرة العدد بسيط لكانت معدوم بسائطها اما قديم او حادث والاول
سبق بيان بطلانه واما الثاني فلزم منه العدد او التسلسل فانها الاصل صدورها اسم الى على
ما وراء حادث لا سيما فان كانت تلك العلل مركبة فهو المطلوب فان كانت بسيطا فالكلام فيه
العلل الثابتة كالكلام في العلل الاول ثم يلزم من او بعد ان يكون لزمه العدد او التسلسل ظاهرا وعلى كل
فيه لولا تركيب العلل من الارادة الكلية والوصول الى كل خطوة ما يحصل للارادات والحركات
الجزئية على الدوام فانه ما كان يلزم من الحركة الى الخطوة وجود ارادة جزئية عن تلك البسيط الى آخر
على بعد عدم الارادة الكلية واعلم ان الكلية التي يتبع بها سند التسلسل وكل ما وجد في
حوادث كالمتصل التامي ان الحوادث مستندة الى الحركة الدورية السرمدية ولا [illegible]

جزء الحركة ان علة حادثة لكونها ليس لها ابتداء زمان وهي دائمة باعتبار وبه انحفظ
عن العلل الحادثة وحادثة باعتبار ولكانت مستند الحوادث فان كان [illegible]
اسمها الشارة الحادث غير حدوث على مع اما ممكن حكما كما ان كل حادث فله
علة حادثة فلنا المراد بالحادث الذي هو موضوع هذه القضية هو المبتدأ عن عرض لها
الحدوث من حيث هو وحده والحركة ليس كذلك من حادثة لذاتها بمعنى ان ماهيتها
هي الحدوث والتجدد فاذا كان كذلك الحدوث والتجدد ذاتي غير حادثة بنفس ان يعرض
ذاتها لم يمكن سوالا ان يكون علة حادثة وهكذا ادرجنا ان العقول لما لم تحتج علة حادثة
لحدوث العلة الالية المحدد اما المعنى الذي هو بعينه منه التجدد والتعين فلا تحتاج
تحكم علينا بذلك الا اذا عرض له تجدد وتغير اذ ان علة كما لحركة الحادثة بعد ان لم تكن كذلك
المتصل الدائم وحدوث العلل التي يعبر بالمعنى الحادث سابقا لا يلزم ان يكون صدورها
رابعا دائما الا لم يصح استناد الحوادث الى الحركة الدائمة فالحاصل ان كل واحد من
المتعلقات يعدل ما بعده دائما في نفس الامر فلذلك انها لم يكن علتها حادثة ويكون ذاتها
النوع ضمن ان يكون علة للتعينات والمهيات التي هي الحركة ولهذا عرفها صاحب الكتاب
بانها منوع شيئا بعد انها وهذا من المباحث اللطيفة النافعة جدا وبه يندفع اشكالات
كثيرة والعادة بقصور هذا الموضع هذا الحد من لا ابتهاج على المراجعة في كلام من تقدم

قال سؤال الحركة ان كانت علة الحدوث لا يكون حال وجوده ولا بعد
وجوده الا لدوام الحاصل ثم يصير علة وبعد الحصول لا يقال الحركة ربما علة اجزاء
بعد وجودها بالذات مع وجوده بالزمان كما سيوم من حركة السحاب مع حركة الشمس حصول
بسبب الحركة بما كالحس وحده واذ علمت من طرد حول الى النتيجات لا الانصرام لها ولا

اقول [illegible] مع السؤال ان الحركة
لا يجوز ان يكون علة الحدوث اي لو كانت علة لذلك لكان الحركة علة بالفعل اما
او مع وجوده او بعد وجوده ولا اقسام الثلاثة باطلة فكونها علة الحدوث بالفعل
باطل وعلم انها علة الحدوث كل الحوادث وهذا ما حصل اما انها لا يجوز ان يكون علة
حال وجوده فلان الشيء ما لم يكن حاصلا بعد لا يكون مؤثرا في حصول غيره
[illegible] على حصول الغير وهذا معنى انه لا يجوز ان يكون علة مع وجوده وهذا

هو المراد بقوله لا يكون قبل وجوده ولا مع وجوده اذ لا بد وان يحصل بعد
عليه واما عدم جواز عليتها بعد وجوده فلان الحركة لا بقاء لها بعد حصولها اذ
شيء يمنع ثباتها لذاتها فلا تبقى زمانا البتة واذا كان بعد الحصول غير حاصل
كل ما ليس بحاصل لم يتسبب عليه التحصيل فالحركة بعد حصولها لا يكون علة
لتحصيل ذاته ايضا بعد زواله وبعد الحصول لا بقاء للحركة زمانا فلا علية بهذا
تمام الكلام على علية الحركة للحدوث واما الجواب عنه فهو ان هذا القبل و
المع والبعد اما ان يراد بها ما يكون بها بالذات اي كونها بالزمان او كونها
بمعنى اعم لكل الاوجه للمعنى لا جرم ان عدم جواز الشك عليه ظاهر فيها اما بالذات
او بالزمان فان اريد بها بالذات فالحق هو القسم الثالث وهو ان يكون علة بعد
وجوده ولا يلزم من ذلك ان يكون المعدوم علة للموجود لوجوب مقارنة العلة
لوجود المعلول في الزمان وان اريد بها بالزمان فالحق هو القسم الثاني وهو انها علة
مع وجوده وما لا يساوي ذلك يلزم حصول الشيء في نفسه على حصوله بعينه لان ذلك
العدم انما يلزم ان يكون بعد ما دام ثابتا لا بعد ما دام ثابتا وبهذا الظهر معنى قوله بعد وجوده
بالذات في مع وجوده بالزمان ثم اورد لذلك مثالا وهو قوله كما هو حال من
حركة السماء مع حركة الشمس او حصولها في سمت ما لحركتها كالحركة حيث فان حركة
الشمس علة لحركة سماء او حصولها على الوجه المذكور وهي مقارنة لما هو معلول لها
بالزمان ومتقدم عليه بالذات وانما كانت حركة السماء متوهمة وكان حصول الحركة
الشمس في سمت ما حصلت للسماء عرض والوجه فيه انه لا تحرك عليه ان السماء
بالحركة ولا تحصل محل الا من فعل انما يحصل من المحصل في المقابل فاذا اشتغل
المحصل يوهم اشتغال سماء والجواب لا يحصل بل يحدث في المقابل بعدم وكذا
غيره فيما كان ورد ذلك المقابل بسبب اشتغال المحصل عن مقابلة ذلك لا بمقابلته هذا و
كذا الطالع في كل جانب ما دام المحصل كما هو الحق في نفس الامر واعلم ان
مهما دفعه بحث ان الفعل عنها ومن ان كل سماء من هذه لا يتم كل ان يلتفت
زمانا اذ لو لم يلزم للمحرم سال ما وغيره من المحالات ولا يغلطك بعينه للمحرك
مقابلة المنحصر والواجب غيرها ورجع الى الحق في ذلك في الاصول حيث في

ان هذا الشيء دون ... طريق دوام الحوادث بسلسلة متعاقبة على ما هو الطريق
الى ما ذكره في هذا السلوك وبالطريق الاخر الى ما ذكره في العلم الطبيعي من ان الزمان لا بداية
له ولا نهاية وقد عرفت بعض ما هو ... هناك

قال فصل قيل ان كل حادث
قبل حدوثه ممكن وليس امكانه نفس العدم فقد يكون العدم مع امتناع الوجود وليس قدرة
القادر عليه او يقال هو في مقدور لانه غير ممكن فهو لا يقع ولو كان المعنى واحدا لكان
يعلل الشيء بنفسه واذا كان متحققا امكان الحدوث قبله وليس امرا معدوما ... اذ لو كان
كذا لما وصف بغيره وما اتصف به فلا بد له من موضوع فكل حادث سبقه مادة

اقول المقصود من هذا الفصل بيان ان كل حادث يسبقه امكان وجود و
موضوع لذلك الامكان وبيانه ان كل حادث فهو قبل حدوثه اما واجب الوجود او
ممتنع الوجود او ممكن الوجود ولا اول باطل اذ الواجب لذاته لا يكون معدوما في
حال من الاحوال فلا يسبق وجوده عدم فلا يكون حادثا والممتنع لذاته لا يوجد ابدا فلا حدث
الا فتعين انه قبل وجوده ممكن واذا كان كذلك فامكانه اما ذاته او امر صار لذاته لا يسئل
الا ان يكون نفس ذاته لو جوه منها احدها ان امكانه صادق لا امكان عليه لو وقع عليها
معنى واحد فيكون ... على ما يخالف معه ... بعض المعنى الذي يقع عليه ذلك
يدل على مغايرته له ونائبها انه يعقل الشيء ويعقل بعد ما انه ممكن والذي لا يعقل الا بعد
يعقل بنفسه فهو امكانه مغاير له وثالثها ان امكان الحادث حاصل قبل وجوده
وذاته ليست بحاصلة قبل وجودها فهو غير امكانه ولا حاصل ان كون الحادث ليس هو
ولا ممتنع قبل حدوثه وكون امكانه ليس نفس ذاته من الامور التي لا يتعدد على اربابه
فلا ذهل الثاقب بعد ذلك ... على ما سلف العلم بها والجزم بصحتها من غير ... صاحب
الكتاب لا كرها في هذا البيان ... اذ ادلت مغايرته امكانه لذاته فهذا الامكان اما نفس عدم
الحادث او غيره لكنه ليس نفس عدمه بدليل ان عدم الشيء قد يكون مع امتناع وجوده و
امكانه لا يمكن ان يكون مع امتناع وجوده فهو من الشكل الثاني ان امكانه ليس هو عدمه وفي
الكتاب ذكر احدى المقدمتين وهو قوله فقد يكون العدم مع امتناع الوجود و
لم يذكر الاخرى اتكالا على فهم العربية فيعلل امكانه بالسلب عن ذاته وعن عدمه فلا بد
ح اما ان يكون نفس قدرة القادر على ذلك الحادث او غيرها ومحال ان يكون نفسها لا

معدوم به علمه بعلل امكانية في نفسها لان الشيء ممكن فليس بمعدوم فلا بد وان يكون
اولا حتى يعدم علته فلو كان امكانه ليس معدوما به لكان مع علل الشيء وكان هو لما
كان لكون الشيء معدوما لا انه ليس ممكن في نفسه فعلما الشيء معدوما لا انه ليس معدوما او انه
ليس ممكن الا انه ليس ممكن ومن المعلوم ان المعلل الاول صحيح وان ما بعده مدفوع والى
اشار بقوله اذ يقال هو غير معدوم لانه غير ممكن هو لا صحيح ولو كان المعنى واحدا
لكان تعليل الشيء بنفسه تحصيلا للحادث امكان قبله وليس للامكان طبيعة يقوم
بها وهو الوجود او لها قوله اذ لو كان كذا لما وصفت بغيره ومعناه ان ما قام
هو يستغني عن المحل فلا يحل فيه او ما لا يحل في الشيء فلا يكون صفة له والوجه
لا يحتاج هو قوله وما اضيف اليه ريدان العام منه ليس الصفة الى العقل لا يساء
لكونه وصفا له او لا من غيره فيكون الصفة بعض الاشياء امكان واحد دون بعض
ترجيحا من غير مرجح واما ان الصفة مثال الكل وهو ح اولا الى هذا الحادث ولا
الى سواه وهو ما اراد او لكان الامكان الحادث متمعا عن قيامه فلا بد له
من موضوع يقوم به وهو المطلوب واعلم ان الاحوال ان يكون ما هو امكان الى
امر لا يتعلق بالحادث بعدم الوجود والا لم يكن كون ذلك الامكان امكانا
للحادث اولى من كونه امكانا لشيء اخر واذ عرفت ان كل حادث يسبقه مادة او
وامره وصف له سبق بعده كما يسبق اما مادة كالاعراض او مع مادة كالاجسام
الصورية الى مركبه من مادة وصورة او مع المادة كالنفس الناطقة على بعض صورها
وعلى راي من يرى ذلك وهو غرض ما هو من البحث فالاعراض الحادثة يسبق الى الامكان
من جهة قبولها لها او من جهة ان حلها او كان في الاسم فلا بد من تعلق العامل لبس
وجوده في موضوع مخصوص وما هو مع المادة فلا يسبق اليها الا من الوجه الاول فقط

قال تفصيل قول المعلم الاول ان كل حادث يسبقه قوة وجوده وموضوع
لا يعني بالامكان الحقيقي ما يسمى في السطايس او للامكان اي كل حادث ما عاد الكلام
اليه وهكذا ان كان ان الوجود او لا انه لم يكن ان يكون على ما سبق يسبقه امكان او لا
بالعرض الا انه كان اولا يعجز الكلام الى سلسلة موجودة اجزاؤها معا فحكم بل الامكان
اقول اشار بهذا الى عرضه من هذا الكلام بيان ان المعلم الاول ارسطاطاليس

ارسطاطاليس حيث حكم ان كل حادث يسبقه قوة وجود وموضوع لم يرد بالقوة
الامكان الحقيقي وهو الامكان الخاص الذي هو قسيم الواجب والممتنع وندل على انه
ما اراد ذلك ان الامكان بهذا المعنى هو امر لا يعد للاشارة كما مر في السطايس
السابق واذ لو كان كذا فلا يحتاج الى موضوع يقوم به انما كان يحتاج الى الموضوع
موجود او الى الاشارة ان ان يكون الامكان المذكور الشارة بالشارة بقوله ما سبق في
السطايس واما ما ذكره بعد ذلك فهو معارضة للاحتجاج على وجوب سبق الامكان
والامكان على الحادث ومعنى بيانها ان الامكان الحقيقي الشارة فهو محصوره ان
الامكان الذي ادعيتم سبقه على الحادث اما ان يكون حادثا او قديما فان كان حادثا
فالامكان حادث هو موضوع لان الدال على ذلك كان هو المذكور بعينه وصدق حكم
الحوادث كلها نفس الامكان او غيره واذا كان كذا فموضوع ذلك الامكان
موضوع الحادث الذي هو الامكان امكانه او موضوع اخر لا جائز ان يكون الاول
لان حامل امكان الحادث موضوع حامل ذلك الحادث اذا كان ذلك الحادث منعا
الى حامل او لم يكن الامر كذلك كان ذلك الموضوع يعلم ان الحادث فلا او لو
وكون ذلك الامكان امكانه كما سبق ان موضوع الذي هو حامل امكان الامكان
موضوع الامكان فيصح بعد الكلام الى الامكان الثاني وان اما حادث او قديم
العدد يتسلسل عليه والحادث يسبقه موضوعه امكان اخر كذلك فيلزم اجتماع امور
مع لا نهاية للامكانات لا يمكن ان يكون بعضها عن البعض وليس للامكان بشرط التسلسل
لا لانها لا الحلقة ولا لها موضوع لانها واحد ولا بالزمان لانه يحصل ولا يوجد الاجزاء
الموجودة من حصول امكان فلا يحصل من امكان منها بمعنى الزمان فيكون حكم
حصول الامكانات وعلى هذا التقدير حكم حصول امكان واحد فيه بسبق الى
اجزائه الموجودة غير متناهية لا اختلاف في ان امكانا امكانا او لا لعلها امكانات
من حيث ما هي الطبيعة الكلام في اختلافها كالكلام في اختلاف حدها واما بيانها فلا
معه هو حال وجود امكانات انها السابقة عليها وما لا اذا ان لا يتسلسل او لا يمكن ان
يقال انا اذا اعلنا لذلك لا لاجل العدد المتناهي بعينه امكانا انها النهاية الا ان يقال
للامكان لا لا شارة الى ما يقع بعض ذلك لا شارة ولكن الكلام الان في الامكان

وايضا فانه لا يمكننا تحصيل امور غير متناهية العدد بالفعل وان الامور متناهية متصلة
ليس علينا اجابة الامكانات واخطارها بالبال غير متناهية على سبيل الاجمال
مطلقا لا بانها غير متناهية الاعداد الغير المتناهية بالفعل على سبيل الاجمال الى الكل سواء
وبالجملة فان الامكانات لا تنتهي الا بانقطاع تأتي الامكانات لم حاذا تعدد بينهما
اعتبارية من هذا الوجه فهذا مسح اعتبارية فاسس تعدد ما اسطل تصورها في موضع
واحد سواء كان ذلك الحصول معا او على التعاقب كما بيّنت فهذا ابطل ان الامكان ل
السابق على الحادث صفة للكتاب بل ... ابطاله على قوله ان الامكان ل
ان كان جادا عاد الكلام اليه ... لان الخصم جاد ان الامر م
ان قيل كل امكان امكانا الى الاول فلا بد عود الكلام الى ان ... وبالجملة
فهو لذا التكلف ... ابطال هذا ... على هذا الوجه ... القسم ... النظرية في
الكائنات واما ... ان امكان الحادث السابق على ... فلا بد لذلك الامكان
من امكان اخر كما سبق ... القطاس ولا بد وان يكون امكانه سابقا عليه لان
الكل ... حصل ... وجهه ... وكونه ممكنا ... وان قيل ...
بعرو ودليل ذلك ... قوله ... بالغير بالامكان ... اولا واذا كان لذلك الامكان ل
العدم امكان اخر وعدم ... الكلام الى امكانات غير متناهية ... في
موجودة معا ... ويحرر الكلام الى ... موجودة
اجزائها معا ... واذا كان ... الامكان على الحادث سابقه احد الامرين اما
حدوث ذلك الامكان او عدمه وكان كل واحد منهما ... الحادث
بالامكان ... هذا الدليل معارضا الدليل ... المسبوقة ولا طريق
دفع المعارضة بين الدليلين الا بان يكون الامكان ... لا وجود له ... الا
الامر لا ... فقط ... لا ... لا ... الكون ... بعضها
وكان ... مع العقل ... الامكان ... الذي هو قسم الوجود و... الامتناع
الموجودات العينية ... عدم ... لكون ... اعتبار ما
... هذا ... الامكان اعتبار ... سابقه الى ... العادة ص
... الامكان ... اعتبار ... الدليل ... المصنف

المصنف الى قوله **قال** سؤال هو ممكن في الاعيان جوابه ان ... محكوم عليه
وسائر ما هو ممكن في الاذهان ... محكوم عليه وسائر ما هو ممكن في الاعيان والحكم الذهني على الشيء ...
على انه في الذهن او على انه في العين مطلقا ومن المحمول ... بطابق العين ... الامكان
وكونه ... الاول ... ان الامكان ... بالضرورة ولا اضافة الى المعدوم **اقول**
اراد السؤال انا ... على حكم بان الامكان العاقل للوجود ... الامتناع ... ونفس الحكم
انما ... على الموجودات ... انها ممكنة في الاعيان ... هذا الحكم ... انها
في الاذهان ... ذلك الا ان ... العقل ... في الاعيان ... في الاذهان ...
للامكان من الحكم ... ان ... في الاعيان ... في الاعيان ... ام ...
فالمحكوم عليه ... وجود او عدم واجاب ... بانه لا يلزم ... عليه
ممكن في الاعيان ان يكون امكانه ... للاعيان بل هو محكوم عليه من قبل الذهن ... في الاعيان
ممكن ومحكوم عليه في الذهن بانه ممكن في الاذهان ... الذهن بانه
الى ... الذهن ... الى ... العين ... مطلقا ... الذهن والعين وهذا
كان الامتناع ... في الاعيان ... ان كذا الوجود في الاعيان ل
وليس ... الامتناع ... في الاعيان يلزم ان يكون ... واحد او ممكن ... فالصفات
على ... صفات لها وجود في الذهن وفي العين كالحركة والسواد او صفات لا وجود لها الا في الذهن
ووجودها العيني ... الذهن ... الى ... والحرية ... على ... فان
هذه ليس لها صورة في الاعيان ... في الاعيان ... المعقولات
الثانية ولا ... في عدم ... في الاعيان او ... في الاعيان
مطابقة ... الذهن ... الخارج ... لا اعتبارات عقلية ... موجودة
... الامكان ... الوجوب والامتناع ... امتناع ... منها
... لا يلزم ... الامكان في الاعيان ان يكون ... او ... معها او
... قوله ولا امكان ... الاول واما قوله ولا امكان
بالضرورة ولا اضافة الى المعدوم ... الامكان لا بد وان يكون امكانا ... الا
كذا ... بالضرورة ... امكانه وذلك ... كان
ممكن ... في كل حادث ... الامكان السابق عليه ... كون ذلك

الحادث بعينه ومادة لو كان الامكان من الموجودات العينية لما امكن اضافته الا الى امر موجود
فان الموجود لا يصح اضافته الى المعدوم ويلزم من ذلك بطريق عكس النقيض انه لما
صح اضافته الى المعدوم فليس بموجود فالامكان ليس بموجود **قال**
سؤال الى انه اذا عنى بصفات الامكان الذي اثبات ما عليه الصورة بعينها
لا بنوعها وما يصح هو قوله ان كان الامكان لكل واحد واحد من كل نوع حكم
اعتبارية في العدم حتى صار امكان كل واحد واحد اى عدد نوعي امكانه موجودا
يبنى على الامكان المعقول وراءه **اقول** لما امتنع اضافة الموجود الى
المعدوم اورد عليه هذا السؤال وجواز ان لا اضافة المذكورة جارية وجه جوازه
ان الامكان السابق على الحادث صفة الى محل ذلك الحادث يعني
انا اذا تصورنا وجدنا الموضوع امكانا مضافا الى ذلك المتصور في
الذهن مع انا لم نر صورته فمن حيث الاول ان الاضافة انما ان يكون الى
شيء في الذهن او الى امر يطابقه ما في الذهن فان كان الذهني فهو حق
لان ما في الذهن بعينه لا يمتنع خارج الذهن فان الوهم يمتنع اشياء كما هو
فلما اصبح الشيء لا امكان لكان الممكن الموجود لا الاعيان جميع الموجود في
متقدم الى هذا اشار بقوله ما عليه من الصورة بعينها لا بنوعها [illegible]
بعض في الخارج لا استحالة تعلم الذهن الى الخارج فيمتنع وجوده عما يكون ل
حكما وان كان اضافة الامكان الى امر يطابقه ما في الذهن فلذلك لا اضافة الى
الصورة الذهنية من الحادث بعينه انها اضافة اليها وهو حاصل الى وهذا هو
بعينه قوله وما يصح هو قوله اى ان يصح في لا الاعيان وهو الحادث الى ما يطابقه
الصورة الذهنية ان كان اضافة الامكان اليه هو غير الصورة التي حكم السائل
ان الامكان مضاف اليه فلم يصدق ما ادعاه في سؤاله مع ان هذا الذي
ما يطابق ما في الذهن معدوم فيكون اضافة الى المعدوم وهو ما من في الوهم
الكلام ايضا ان كل حادث [illegible] امكان ومع هذه القضية على ما عرف في
المنطق هو ان كل واحد واحد مما يصدق عليه انه حادث مع ما في الرابع نظ
الى غيرهما ما كان يصدق عليه انه [illegible] امكان في الامكان السابق على الحادث ل

امكان لكل واحد من جزئيات الانواع الحادثة من جزئيات الانواع غير متناهية
في العدم حتى صار امكان كل واحد منها غير امكان الاخر فان اعتبارات امكانها لما
تبع لاعتبارات في انفسها وقد علمت ان جزئيات الكل لا نهاية لها فاى عدد منها
وجد امكانه موجودا في الموضوع فاحدا ذلك المفروض من الجزئيات
المعقولة الغير المتناهية يبنى على الامكان الذي اذا لم يكن لبعضها امكان في ذلك
الموضوع لكان من الحوادث التي لا امكان لها وليس الامر كذا كما مر فهذا
نظر معنى قوله في اى عدد نوعي امكانه موجودا يبنى على الامكان المعقول
وراءه ويعدد به وفي اى عدد متناهي من جزئيات ذلك النوع نوعي امكانه موجودا
في المادة فان فرض ذلك العدد عددا متناهيا معقولا غير متناه يبنى امكانه الذي
حاصلا في المادة وهو المعدوم مركوزا يبنى على الامكان [illegible]
في السلوك وهو ان هذا الزم منه وجود امكانات غير متناهية مجتمعة في موضوع
واحد وهذه لا امكانات [illegible] او مكافئة فاختصاصها غير متناهية في
المادة الواحدة على تقدير انها امور موجودة في الاعيان مع ان الكل [illegible] محال
فلا مرد انما ان كان [illegible] فانا اذا اعطينا المادة الحاملة لها [illegible] فاما ان يكون
ما يحل لكل واحد من النصفين بعد القطع [illegible] او غير [illegible] وغير المتناهي انما
[illegible] كان قبل القطع او غيره وذلك الغير انما حادث او غير حادث فالاقسام
اربعة وكلها باطلة اما القسم الاول وهو ان يكون ما في كل واحد من نصفي المادة بعد
قطعها [illegible] فلانه يلزم ان يكون ما في المجموع [illegible] لان اضافة المتناهي
الى المتناهي لا يحصل منه الا متناهي [illegible] لا امكانات في المادة الواحدة وهو
غير [illegible] المتناهي الا [illegible] فبطلانه [illegible]
ما [illegible] واما القسم الثاني وهو ان يكون ما في كل واحد من نصفيها غير [illegible] وهو عين ما
كان قبل القطع [illegible] فلان ذلك [illegible] الاعراض من الكل الى البعض وهو [illegible]
على بطلانه وحلول الحال الواحد في المادة الواحدة في اكثر من محل واحد وهو معلوم
البطلان بالبديهة فان النصف الواحد كذا دون الاخر فبطلانه يلزم [illegible] ص
دون الذي بعده واما القسم الثالث وهو ان يكون ما في كل واحد من النصفين امكانات

غير متناهية من معادة. لأنا إن فرضنا كلها قبل القطع وهي مع ذلك حادثة فلأن الإمكانات
انضمام الحوادث في بعضها إمكانات أخرى فيعود الكلام إليها فإن كانت حادثة يحتاج
انضمام إمكانات كذلك ولا يحصل الفاعل على طرف منها إلا وقد حصل قبل وحالة
القطع قطعا غير متناهية والموقوفة في حالة واحدة فعلم أن الإعدام غير متناهية معدوم وما لم
يتحصل في موضوع من هذه الأشياء التي هي الإمكانات الحادثة إمكانا لها قبل حدوث
هذه الإمكانات كانت غير متناهية فإن المقيس إمكان في الإنسان يحتاج أن يكون مستعدا على ما
يلزم من هذه الفاعل بأن الإمكان له وجود في أما القسم الرابع وهو أن يكون الأمر كذلك
لا إلى نهاية غير حادثة بل يكون لها في النصف نصف قام الذي في الكل فلأن الجسم قبل القسمة
غير المتناهية تعدد كل قطع يحتاج حينئذ القطع الساق عليه قبل القطع يحتاج يكون الإمكانات
متمايزة المحال لأنها بحسب هذا الفرض غير حادثة فلا بد بعد القطع من أنها عدد منها في
من الجسم وعدد أجزاء آخر من قبلها لا تتصل وقد فرض غير حادثة فإذا كانت متمايزة المحال ل
وهي غير متناهية العدد بالفعل في الجسم محال غير متناهية متمايزة بالفعل بأغراضها التي
للإمكانات فيلزم إما أجزاء لا تتجزى وقد مر قطع إبطالها أو يكون المحال التي في الجسم المتميز
بالإمكانات الحاصلة فيها لكل واحد منها مقدار من المقدار المسامي يعاد بين غير متناهية
محصورة بين حاصرين على أن الكلام يعود إلى كل واحد من تلك المعادن يحتاج إلى إمكان قسمة
وحينئذ هذا أتم فهذا أتم هذا الوجه المذكور في الكتاب وهو مما استعد الكرسي المصنف
لاستحكام كما الشارع والمطارحات **قال** سؤال هو إمكان النوع
جواب النوع الكلي يمتنع الوقوع وأيضا يلزم أن يكون الشخص بعينه غير ممكن قبل الوقوع ع
أقول لما أبطل أن يكون للإمكان في المسألة لآحاد الحوادث الحادثة لا إلى أول ع
سال أيضا لم لا يجوز أن يكون ذلك الإمكان للنوع تلك الحوادث لا لآحادها والنوع
من حيث هو نوع شيء واحد فلا يلزم اجتماع إمكانات غير متناهية في الأسباب ولا عدم
انحصار الإمكانات فيما لا عدم انحصار آحاد الحوادث النوع في العدم ولا إضافة الموجود
إلى المعدوم الصرف وأجاب عن ذلك بوجهين أحدهما أن النوع الكلي في الكل
ممتنع وقوعه في الأعيان فلا يصح إضافة إمكان الوقوع في الأعيان إليه والآخر
أنه إمكان الوجود يمتنع الوجود وهو الطبيعة النوعية من حيث هي طبيعة نوعية وكان

كان ما هو محل الوجود ليس له إمكان في الأعيان وهو حرمان الحوادث وبطلان
ذلك ظ والإشارة بقوله النوع الكلي ممتنع الوقوع بنفسه على امتناع وقوعه
بما ذكره فلما كان قد سبق منه بيان أن الكلي لا يوجد في الأعيان من حيث هو كلي ونحوها
هو هو وأما أيضا يلزم أن يكون الشخص بعينه غير ممكن قبل الوقوع ويصح معناه ومقصوده
ما بعد جاز ناجز بأنه لو كان الجزئي بعينه إما أن يكون ممكنا قبل الوقوع من حيث هو هذا
المعين أو لا يكون فإن لم يمكن إمكان هذا من جهة كونه هذا فلزم أن يكون هذا قبل حدوثه
ممتنعا على طريقة السائل وإن كان ممكنا من حيث هو هذا فإمكانه غير إمكان ذلك
حين ذلك في الأكوان هو غيره وعلى هذا فإن جميع الحوادث الغير المتناهية أو إذا كان
هذا ممكنا من حيث هو هذا المعين كان من حيث هو كذلك ليس من جهة النوعية فالإمكان إذا
ولما في الحوادث الداخلة تحت النوع لا للنوع المطلق فثبت أن الشخص الحادث لا بد وأن
يكون قبل وقوعه ممكنا ولو كان السؤال فالأولى أن لا يكون ممكنا قبل حدوثه بل هو في
إمكانه قبل ذلك تمامي كما بيناه **قال** سؤال نقل عن المعلم الأول
إنه يجوز أن يكون للإمكان إمكان إلى غير النهاية جواب تقرير هذا الكلام في أدلة جواز
أعداد العدد المترتبة الموجودة معا كقبل النهاية فلا تغتر بذلك وعليك أن الذي في كل
الحكم إلى غير النهاية **أقول** قد كان بين امتناع وجود الإمكان الجسمي في الأعيان
في التطابق مع غيره بأنه لو كان موجودا لكان له إمكان آخر ولذلك للإمكان الإمكان
وهلم جرا إلى غير النهاية والتالي باطل فالمقدم مثله فهذا السؤال إنما هو على بطلان الكتاب
قال أرسطاطاليس الذي هو المعلم الأول جوز أن يكون لكل إمكان إمكان آخر
إلى غير النهاية له وإذا كان في ذلك جائزا أيا في نقل الأجزاء أو غير المعلم الأول لم يكن المقدم وهو
وجود الإمكان باطل بحديده إذ لم يكن عنده باطل فلم قلتم إنه لا يجوز أن يكون الإمكان علة
الحادث للإمكان هذا هو لو لا أفراد وأما جوابه فتقريره أن تجويز المعلم الأول أن يكون ل
للإمكان إمكان إلى غير النهاية على ما نقل عنه ما ليس بصحيح كلام صاحب الكتاب أنه ليس
للإمكان الجسمي وجود عيني إنه ليس مراد المعلم للإمكان الذي يكون في الحادث ذلك
الإمكان لأنه ما يعقل كلامه وبسطه وإنما وجه
لصحة كلام أن قواعد المعلم الأول علم أن كل عدد لم يلتئم إلا ما وصل أو طرق آحاد

موجودة معا فانه بحسب بداهته كما هو مبين في ضابط ما يحسب السامي وما لا يحسب
وحده القاصر بل فيها نظر لو عكس النقيض ان كل عقد لا يحسب بداهته فهو ليس من غير بينة
واحاده موجودة معا واذا كان لا امر كذا فاحاد الامكانات الغير متناهية الغير المتناهية
لو كانت موجودة لكان وجودها معا لان الامكان الحسي لكل امكان حصول الادوار
يكون حاصلا بالكل وجوده معا مع كونها مترتبة غير متناهية فتكون بها موجودة وهو
لا امر الملزوم لذلك فظهر انها مما نعلم عن المعلم الاول من جواز امكانات غير متناهية
يدل على ان الامكان الحسي غير موجود بحده واذا لم يكن موجودا فلا يستدعي موضوعا
موجودا وجد كان حكم ان الامكان الذي يسبق الحادث يستدعي وجود موضوع فلا
يكون امكان الحادث الا لو علمه هو الامكان الحسي عند المعلم والا لزم الخلف في
كلامه وهو ولا نحو عليه ذلك على ما هو المشهور من علمه واذا عرفت هذا فنقول فلا نعرض
ذلك نريد فلا نعني بالامكان السابق على الحادث الذي يستدعي وجود مادة يحصل
فيها ذلك الا الامكان الحسي الذي لا وجود له الا ان يكون يستدعي اصل الحادث بانه وحده
هو وحوله وعلمت ان الذهن يحكم الحكم الى غير النهاية بعد انه لما ليس من قبل ان الامكان
الحسي من الامور الذهنية وكان حصولها الاعتباري للعقل على سبيل التفصيل الى الانتهاء
ان يوهم من ذلك ان الامكان المذكور لا حصول له في الذهن ايضا فيكون عين ما نحن
فازال هذا التوهم بانا نعلم من قبل ان بينهما على وجه الذكر وهو ان الذهن يمكن ان
يحكم بالاعتباري وعدمه في هذا الشرح هنا كيف حكم بذلك لا على وجه التفصيل المذكور

قال سؤال جامع بان الامكان فههنا جواب ان الامكان الذي هو
الاستعداد التام الذي يستدعي وجود الشيء بنفاذ الفاعل اذا لم يكن حاصلا في حدوثه
انما يكون الاستعداد للمادة كما سيأتي بعد سؤال انما اراده ان الامكان الحسي ليتعلق بالحادث
فعال الشيء غير مقدور لانه غير ممكن ولا يشك ان نافيه الحسي جواب البرهان اصح باتي
ذلك والبارئ فيما لم يستعد له غير مقدور لانه غير ممكن كما كان الحيوة في مادة الحجر التعقل
قل هذا الطريق هو انه ولا استعداد من الكلي كما اذا لا تعني من الامزاج او حال يستدعي
وجوده وجودا بعده فعال ذلك استعدادا هذا فيها سؤال ولا استعداد
القصير سابقا غير النهاية جواب ان الاستعدادات الغير لا يستوي جملة الى غير النهاية

النهاية فلا نص والحوادث متسلسلة كما سبق **اقول** احسن ما يظن ان يكون مراد
ارسطاطاليس بالامكان السابق على الحادث الذي لا بد له من مادة توجد فيها الامكان
الجسمي ما يعد ذلك عين هو ذلك الامكان المحكوم عليه بانه لم يستدعيا بالحل وهذا
هو السؤال الاول من هذه السلسلة الاخرى وجوابه ان ذلك الامكان هو الامكان الغير
وهو الاستعداد التام والفرق بينه وبين الحسي ان الحسي ليس فيه فرق بين بعد ولا
من حيث هو رجحان وجود الشيء على عدمه كما علمت واما الامكان الاستعدادي فهو رجحان جانب
الوجود على جانب العدم ودليل ذلك ان الفاعل اذا لم يكن قابلا للتعرض او كان قابلا
لذلك الا انه لم يتعين ما يصدر عنه من الحوادث في وقت دون اخر فيما قبله وما بعده انما هو
الاستعداد حصل للمادة بالعامل التي كانت لا غراض او لتدبيره والتصرف فيه كما في
النفوس الحسية على بعد صدوره منها او بيان الاستعداد المواد من تدبير فيها كان
واذا عرفت هذا فنقول هو الاستعداد التام الذي يستدعي وجود الشيء بعينه
بذلك بالمادة كما يرى الفرق بين الامكان الحسي وقوله الاستعداد التام
ولم يبق الاستعداد الفاعل للحادث او المادة القابلة له لا نهى عليه ان المواد المستعدة
ما لا يكون قابلة للشيء الذي رجح ذلك الاستعداد وجوده بل يكون قابلة للبعض وذلك البعض فيهما
وتدبيره اما ما هو بالحلول فيه كما صرح بان التعلق غير الحلول فيها وكونها محلا قابلا له
اما السؤال الذي بعد هذا فتقرير ان المعلم الاول انما اراد بالامكان السابق على كل
واحد من الحوادث الامكان الحسي والدليل عليه ان البرهان الذي يبرهن على سبق الامكان
للحوادث مستقبل في بعض مقدماته يتعلق كون الشيء فعلا ومقدورا فهذا الامكان الحسي فهو لما
ان كان كما غير مقدور لانه غير ممكن كما سبق بيانه هناك ولا يشك ان الامكان الذي يتعلق به الجمع
المقدور هو الحسي اذ ما عداه من الوجوب والامتناع ينافيهما وهذا يدل على ان الحسي هو
الذي قصد المعلم ان يبرهن على سبقه للحادث لا الامكان الاستعدادي واجاب عنه بطرق ليس
الاول منهما ان البرهان الذي اقمنا به على ان الامكان الحسي لا وجود له ولا عيان صريحا
ان الحكم بان الامكان الذي يستدعي محل وجود الحادث موضوعا موجودا لكل فيه هو الامكان
الحسي فان العدميات لا عيانه لا يستدعي وجود موضوع لكن الخارج الا ان الدليل منفصل
عن محل وما استدل به وهو كونها لا العدم بداهة فانه لا يدل على ذلك في الامور لا عيانه

مما هو الذي يحتاج إليه من قولنا إن ما صدر عنه من ذلك من لا يتم به إيجاد ما يكون
إن الشيء على الحادث إمكان حصول موضوع موجود وكان هذا الأمر يمنع حيث إن يكون
للإمكان الحصول سابق على الحادث جميعه والإمكان لها واجبا الدوام أو ممتنعا الدوام وما
باطلان وكونه اعتبارا بالإيجاب إن يوصف أنه موجود ولولا ذلك لما حصل الإمكان
المذكور على حال الموجودات العينية لكن الشيء كالأمر الاعتباري حيث هو أمر
اعتباري إلى أن يكون له محل هو لازم ولا يستحق فيما نحن فيه النظر الثاني إن تعليل
المعدومية كأنه بالإمكان الحصول كذلك ليس بالإمكان الاستعدادي في حال المادة
إذ الم يستعد لوجود شيء لم يكن الفاعل على قدر ما على الحادث وقد تمسك في الكتاب على
ذلك بأنك إذا الحقيقة فمراده بالحق فإن الحق لم يكن حال الحصول الحقوق لم يكن الحادث له و
هو هو كما له على هذا الحق تعليل المعدومية بالإمكان الاستعدادي كما يقال إن
كذا غير معدوم عليه لا شيء لم يحصل الاستعداد لوجوده فيلبس تعليل معدوميته بالإمكان
دليل على أنه الإمكان الحصول لأن الإمكان الاستعدادي قد يعلل به المعدومية ويحد ذكر
بعد أن حدد ذلك أن الاستعداد منه ما هو بعيد له كالكيف وهو ما هو من غير ما يحتاج الكل
وهو الذي بالنسبة إليه وكون يوصل الحركة المعدية لحصول النحوية فيه لها وتبين
الاستعداد بعد إذ لا يقتضيه الامتزاج أو حال الشيء وجوده ووجوده بعده فيقال
ذلك الاستعداد منه بما يشار به إلى ذلك الامتزاج أو الحال هو الاستعداد هذا الوجود
الذي يتهيأ هاهنا إلى أن هذا المحل الذي للمزاج أو الحال المذكورين وأما الشيء
لا على وجه لكم إنما هو أن يكون الإمكان الشيء على وجود موضوع قبل الحادث
هو الجميع لا أصل يتسلسل الإمكانات الجميعة إلى غير النهاية العالي على عدم تناهي الحادث
ولا الاستعدادات إليه يتسلسل إلى غير النهاية فإن دل على عدم النهاية في الإمكانات الجميعة على
منع الشيء على الإمكان الحصول للموضوع المذكور فليدل على عدم نهاية الاستعدادات على
منع الشيء على الإمكان الاستعدادي وإن لم يدل هاهنا على المنع من ذلك فلا يدل
الثم فلم أوجب منه في الإمكان الجميع وما لم يوجبه في الإمكان الاستعدادي و أحوالهم
إلى المادة موجودة وأما عدم المنع ولا يكون بعد لكم إن المعلم الأول لم يعرف بالإمكان
هناك إلا الإمكان الحصول مستندا إلى هذا الشيء عن ذلك يكون أن الإمكان الكون موجودا

موجودا ويتسلسل إلى غير النهاية لكانت آحاد تلك السلسلة موجودة معا وذلك محال كما سبق
بيانه وأما الإمكان الاستعدادي إذا تسلسلت آحاده إلى غير النهاية وكل واحد منها يبقى
على الآخر لأن الاستعداد التام هو الذي يبقى عند حصول المستعد له خلاف الإمكان
فإن إمكان الشيء حاصل مع الشيء فالإمكان لا إمكان حاصل مع الإمكان وقد يعني إيضاح
ذلك بعد ما هو الفرق بين الصورتين فإذا تعذر الفرق فسلسلة الإمكانات يشتمل على عدم الإمكان
في الخارج وسلسلة الاستعدادات لا تدل على عدم الاستعداد في الخارج فإنه يصحح الحكم
ولا إذا وإن ادعاء ذلك إنما يعود له فلا يعترف إلى الامتناع ثبت الاستعدادات إلى
غير النهاية في كون الاستعداد موجودا أو الشيء على الموضوع موجودا وأما كون المواد
متسلسلة كما يستدل بذلك إلى ما سلف بيانه من كون كل حادث مسبوقا بالحادث آخر
لا إلى أول فهي سلسلة غير متناهية على التعاقب وكذا حال سلسلة الاستعدادات الغير المتناهية
فإن ذلك شرح حل ما في الحوادث كما سبق علمه من قبل **قال** اللوح الى ـس
وكأنه إبداع الواحد من جميع الوجوه وأن الواحد لم يصدر عنه بعد أن لم يكن والواحد لا
يصدر منه إلا واحد فإنه إن صدر عنه شيئان حدوث فاقتضاء الحكمة ليس اقتضاء الآخر
فليكن شيء فلا بد من جميع ذلك لا اقتضاء محل واقتضاء الحكم يحل على الاقتضاء
الآخر بالآخر المعلول وإن كان المعلول أعم فليكن بجهة واحدة فهو ما اقتضاه من كل
فلا بد أن يقال يشبهه حسب أن كانا من لوازم ذلك الكلام النهاية فهي ساقط جميع ذاته وكرة
أقول يريد الإثبات لا واسطة بين واجب الوجود لا يصدر عنه إلا واحد قد عرف أن
الواحد الحقيقي غير الحقيقي والمدعى هاهنا أن الواحد الجميع وهو الواحد من جميع الوجوه لا يصدر
عنه من حيث هو شيئان أكثر من معلول واحد وأن جاز صدور الأكثر من ذلك عنه باعتبارات إذا تحصل
مثل تعدد الآلات والقوابل وما يجري مجراها ويشبه ذلك كما كان على الشيء يعدد
الحقيقة وأن الواحد لذاته لا يجوز أن يكون الصادر عنه إلا أول شيء الأمر وحداني أما الواحد
الجميع لا يكون مصدرا لشيئين فهو من حيث هو وجهين أحدهما أنه لو جاز صدور شيئين عن
الواحد الجميع ولكونه يقتضي حدوث مثلا لكان واحد منهما والتالي ظاهر البطلان والعدم
مثله وبيان الشرطية أن لا اقتضاء كما عرف لا يصدر إلا باختلاف إليها الجهتين وأما بالتسلسل والضعف
وأما بالوصي وبدون ذلك لا يمكن كونها والوصي له لا بد وأن يكون حاصلا من غير تمييز لا يتسلسل
يصدر عنه يكون مفادها وأفاد الوصي الذي باختلافه يحدد بها على كل العدد من الصادر

لا بد وأن يكون من مختلفات إما بالجنسية وإما بالكمال والنقص وإذا ثبت اختلاف المعنى ثبت اختلاف
الاقتضاء الدال على جهة الاقتضاء لما علم من أن الأشياء إذا تساوت نسبتها إلى موجدها
وجدت وتساوى جميع ما لها وكما أنه يكون لها كما علمت وإلى نسبتها إلى علتها الموجبة واحدة
فلا يقتضي أن يكون للواحد منها من العلة ما ليس للآخر فما يكون واحد منها غير الآخر وكيف لا
أفعالنا لتكثر إراداتنا وأغراضنا وما رأيناه واحدة واختيار واحد لا يحصل عنا إلا شيء واحد
مع تكثر الجهات فينا وهذا أشبه من قوله فاقتضاء الجسم ليس من اقتضاء الثابتة فيكون شيء
أي لو كان اقتضاء هذا هو اقتضاء ذاك لكان هذا هو ذاك فيكون الجسمية الثابتة بعينها
لا اختلاف التكثر نسبة الجاري الاقتضاء وهذا أشبه صدق المقدمة المذكورة في البرهان
الثاني هو قوله واقتضاء الجسم يحمل عليه لا اقتضاء الثاني بالاتحاد المعمول وإن كان المحمول
أعم فيكون محمولًا واحدًا لعض وما اقتضاه هذا ومعنى كما لهذا لعل اقتضاء جسم هو لا اقتضاء
بأن هذه قضية موجبة جعل الجزء والسلب فيهما ناشئ عن الرابطة من طرفيها واقتضاء الجسم
هو موضوع القضية وسلب اقتضاء الثاني هو محمولها وهذا المحمول أعم من الموضوع إذ كل ما هو اقتضاء
جسم هو غير اقتضاء ثابت وليس كل ما هو غير اقتضاء ثابت هو اقتضاء جسم بل جاز أن يكون اقتضاء جسم
أخرى غير الجسم فلو اقتضى الشيء الواحد بجهة واحدة جسمًا وثابتًا لكان ذلك الواحد قد صدق عليه
اقتضاء ثابت ولا اقتضاء ثابت فيصدق النقيضان على شيء واحد ويكون من الجهة التي اقتضى بها الجسم
واستحالة ذلك معلوم بالضرورة وهذا الجزء إذا حمل على أحد لا اقتضاءين سلب لا اقتضاء الآخر
متغايران إذ لو كان المفهوم منهما واحدًا لكان حمل سلب الشيء على نفسه وتغاير المفهوم
على مغاير الجسمية وإذا كانا متغايرين فالشيء الموصوف بهما ليس شيئًا واحدًا بل هو شيئان
أو شيء واحد موصوف بصفتين متغايرتين فلا يكون واحدًا حقيقيًا وحينئذ لا منافاة بين الواحد الحقيقي ولو
اقتصر في بيان هذا المطلب على هذا القدر لكفى وإنما أتى بها للزيادة في الإيضاح وكان الحكم بأن
الواحد الجسم من حيث هو كذلك لا يوجب إلا شيئًا واحدًا ما القدر قريب من الوضوح فكفى
مجرد التنبيه عليه قد يعد رفض هذا البرهان وما قيل بأن الشيء الواحد يسلب عنه أشياء كثيرة كالإنسان
الذي ليس بحجر ولا شجر والمفهوم من أحد السلبين غير المفهوم من الآخر وعلى هذا فكان الجهات لا
لأن سلب الشيء عن الشيء وحصول الشيء للشيء واتصاف الشيء بالشيء أمور لا يلزم الواحد من حيث
هو واحد بل تفتقر إلى الحصول أمور أخرى كالمسلوب والمسلوب عنه والوصف ولا نقض هذا بأن الصدور
لا يحصل إلا باتحاد مصدر يصدر عنه إذ لا يعني بالصدور هنا المعنى الإضافي بين العلة والمعلول

عن الواحد إلا واحد ولا يسلب عن الواحد إلا واحد
ولا يوصف الشيء إلا بواحد وكذا ... ٢

من حيث يكون بها مقابل لكون العلة بحيث يصدر عنها المعلول فإنه بهذا المعنى متقدم على المعلول
لا إضافة بين العلة وهذا شأن امتناع تصور الواحد الحصول لشيء وإنما شأن أن على
السبب لا بد وأن يكون متقدمًا ذاته فلا الحقيقي المحلول المفهوم الشيء باعتبار ما صدر عنه
المذكور أن في العلة الواحدة أما أن يكون بالأزمنة لتلك العلة وهو ممتنع لما أو الواحد ...
ولا إلا بأنها لا أعراض يلزم منها تركب العلة المذكورة وهو خلف إن ما أو لو صح لم يذكر في
ذكرها لا يفيد الكلام في أنها لا تصدر إلا عن الجهة الواحدة فالأمر حينئذ يحتاج إلى ... فلما
السلسلة ذلك بالشيء غير الجهة وهو كما علمت أو يعني أن حسب ما هو ... صدر عن
الثاني فيكون مركبًا كل ما هو سوى الأشياء ... أن يكون الواحد منها متقدمًا على الآخر
يكون حاصلًا بوسط فهو جسم الجسم مركب وأما هذا بعدم الوسائط لأن الأشياء الكثيرة يمكن
أن تصدر عن الواحد الجسم وكل البعض بوسط البعض ... وهذا شيء صحيح قوله واجب الوجود لا
يصدر عنه إلا واحد ومقصوده أنه لا يصدر عنه من غير واسطة أكثر من ذلك لا بد إذا لم يعتبر عدم
الوسائط فكل الممكنات صادرة عنه بعضها بغير وسائط وبعضها له لا ... والثاني بوسائط
أو وسائط وبيان صحة الدعوى ... من الشكل ... واجب الوجود ... وكل
ما يصدر عنه أكثر من واحد فهو جسم فواجب الوجود لا يصدر عنه أكثر من واحد والمقدمتان بينتان

قال ... دعامة ... إذا كان الممكن ... لا

ولا ... وجد لا ... على أن ... إذا اقتضى واجب الوجود ... لا

فلا جهة أخرى ويقتضي ... والممكن لا يلزم ... وجود ... فإذا الوجود الممكن لا ... عن

أقول إن ... يعمل ... عن واجب الوجود من ... إنما ... بالذات
لكن ما ... المسائل المهمة كان ... أن الواحد الجسم ... بالواحد
ولعل آخره ... إذا كان الممكن لا ... لا ... عدم
... على أن ... أو لا هو ... المفصل مقدم ... ما ليس
... ولا ... المقدم ... صح ... إلا الحكم
عليها وما ذكره بعد ذلك ... صحة هذه الشرطية ... بأن الممكن لا ... إذا وجد كان من
عدم ... لوجود ... معلولات واجب الوجود أما بوسائط أو بغير وسائط فإن كان
بوسائط معلول ... لذلك المعلول هو علة ... العلة ... من المقدمة
ومقدمة علة بالذات وإذا كان كذا ... ذلك الممكن لا ... ما هو ...

وهو المطلوب وان كان لا يجب حصول المعلول الواحد بغير واسطة فلا يخلو اما ان يكون صدور الاثر
عنه اولا لكن الاول باطل لانه لو جاز ذلك فان لم يكن بواسطة فقد صدر عن الواحد لا بانه
سيان بجملة الاثر ولا جسم عن واسطة وذلك يخرج وهذا اشبه ان هذا التعريف
ان كان الوجدان اثره واحد وما لو اسطة اقتضى ان يكون المبدأ اثر على ان الصدر
ان صدور لا جسم عن بغير واسطة فاذا اخذ الاثر فيه لو اسطة فلا يسلك الى الجسم لاتحد
فيكون صدر الاثر عنه لا جسم من غير حاجة الى علة والثاني ومو ان الحول ان
تصدر عنه الاثر ويظهر انه لا يمكن على تقدير ان الاثر يمكن كما هو موجود في المقدمة
وكل ممكن فلا يلزم من فرض وقوعه محال كل ان يلزم ذلك فلا يساب اي غير ذاته واما حينئذ
فلا يلزم ذلك الشيء والا لم يكن ممكنا وهو خلاف المقدر فاذا وجب وجوده الممكن لا اثر
ولم يكن وجوده بواجب الوجود لان كلامنا الا ان يبقى على ولا شيء من معلولاته الا كسابه الصدور
لا اثر عن لا جسم فلا محال ان وجوده يستند عن جهة اثر فيجا عليها واجب الوجود وعلى
تصور جهة اثر واجب الوجود واذا بطل الاقسام كلها على تقدير وجود لا جسم
وعدم وجود لا اثر فيه بالذات ذلك التقدير بطل ويلزم من بطلانه صدق الشرط المذكور
وهو ما اورده استاذه وبه يحصل المطلوب فقد بان انه كما لا اثر من الواجب فلا اثر من اقتضائه
سواء كان بغير واسطة او بواسطة كل في مرتبة فلا يعقل اثر فيما يقتضيه وما ينتهي اليه
اقتضاء يمتنع ان يختلف عن وجوده وجود الممكن لا اثر وهكذا ان يكون لا اثر واجب
الله وان يكون الوسائط بعده في لا جسم لا اثر فيه الا اثر في مراتب العلل والمعلولات
من غير ان يصدر عن لا جسم اثر فيه العكس من ذلك وبعض المقدمات المستعملة في هذا
السرير لم يذكرها في الكتاب لوضوح بطلانه بعد الوقوف على ما سلف وما لم اذكره
فيها منها فاما ما لم اذكره لكونه ... ك

قال والانسان اذا تصور ما يقتضي لا اثر

لذاته دون اعتبار شرط آخر وان لا جسم فلا شك ان الاول اتم وجودا وجود لا اجسام و
المادة والمهية المجردة عن المادة غير جسم والا لما امكن النفس مما وجدت والمجرد بالكلية
فيها منها فليتأمل فائدة عليك بجملة الحال لغاية عظمها وليستعملها في النفس فانه غرض ... لا اثر في
ولا فلا شك يحكم كل لا اثر على ان لا الجهات وكمال الاثر والسعادة والخير يحكم به وان السماوية
الشرعية فاذا اشبه احكام ما ابد بسلسلة وسرته فيكون صدور علمه علم الفيوض كثيرة
دوام الوجود واحد والحكم لا يوجد ولا نقصانها اذ لا اول له في طبعه ... ال

وعلم اي ... اذ العلة ... الكلي ... الحال ... للمصنف ... اى المراد ... الفعل ...

اقول ان يوجد بعض الحاجة انسان وبعضها من العكس فهي ان من يحرر ما ذكرنا
ان هذا الكلام يشتمل على عدة فوائد متفرعة على القاعدة المذكورة منها قوله وانسان اذا
تصور لا اثر في الذاته دون اعتبار شرط آخر وان لا جسم فلا شك ان الاول اتم وجودا
كل يعلم قطعا ان الفاعلين اذا استويا في الرتبة ولا يتوقف فعل احدهما على غيرهما فانه
يمتنع ان يقتضي احدهما فعلا احسن من فعل الآخر اما اذا توقف فعل كل واحد منهما او احدهما
فقط على الغير جاز ان يكون بسبب الشرائط او خسة ما يشترط ذلك الغير فلا يلزم من اختلاف
معلوليهما بالشرف والخسة مع تساويهما في الرتبة ومنها ان الجوهر العقلي وهو المجرد
بالكلية اشرف من النفس التي لها تعلق ما بالمادة والجوهر المجرد ممكن اذ لو لم يكن ممكنا لما
كانت النفس المجردة لكنها وجدت فهو ممكن والنفس اشرف من الاجسام وما يحل فيها من
الصور والاعراض من الرتبة مما بالماديات فالممكنات على ثلاثة اقسام مترتبة بالخسة و
الشرف فاخسها الاجسام والماديات وقد وجدت واما كانت اخس من النفس لكونها
لا تحتوي لها الذاتها او وسطها في النفس فانها اشرف من الجسم لما علمت واخس من العقل
لكونها مفتقرة الى الاستكمال بغيره واشرفها هو العقل واذا علمت هذا فامكان المجرد
المفتقر الى الاستكمال هو النفس دليل على امكان المجرد الغير المفتقر الى ذلك وهو العقل
فالنفس تحكم به واذا وجد الاخس من الجسم والنفس وجب وجود الاشرف وهو العقل بناء
على القاعدة المذكورة ومنها ان النفس لا تنعدم لان انعدامها غير ممتنع اذ لو كان ممتنعا لكان
امتناعه اما لذاتها وهو محال لانها ممكنة او لغيرها ولو اوجب الشيء عدم
بعد شيء لما وجد والنفس من الموجودات الباقية فلا يمتنع ان يستمر بقاؤها لذاتها واذا
لم يمتنع دوام وجود ذاتها فدوامها مع قطع النظر عما سواه ممكن واذا كان
هو الممكن الاشرف فيجب بناء على الاصل الثاني وهذا اظهر من قوله ويستعملها
في النفس فانها غير ممتنع وهو الاشرف ربما قيل على هذا ان العقول هي التي في هذا
العالم والاجسام بالحركات وقد علم بعد هذا ان طريقه لا امكان الاشرف لا انظار
الا فيما لا يعلم بحسب الحركة وجوابه ان علل النفوس المتعلقة بها غير واجب الحركة
فدوام وجود النفس بدوام وجود علته على طريقة الامكان الاشرف اذ كان الكل
مشتملا على هذا الطريق وانصاح هذا الجواب ان النفس وان تعلقت بالحركة
من جهة صدورها لكان حيا لو كان حيا من جهة استكمالها فانما اسقط الذي غير ذاتي

تحتها من جهة بقائها ودوام وجودها فإن ذلك معلول لما هو أعلى من الحركة ولعلها إنما
نشأ هذا الموضع من الكتاب أن النفوس الفلكية معلولة للعقل المجرد لأجل الشيء على هذا
ومنها أن حركة الأفلاك لأمر علوي أشرف من حركتها لا لتحتها ولا للأمور الواقعة تحتها فلعل
الأعلى أشرف بما تصور أن يكون علة وجهها أن ... والسعادة والطريق عمل من
الشقاوة والشر فيجب ... لكمال السعادة والشر الموجودين في الأمور الواقعة
تحت الحركة لما وجدا وكان وجود السعادة والخير أشرف منهما ومن عمل ما هو
للحركة في الأمور الدائمة وجعل الوجود ... على هذه العناية ذكرها
أخرى إثبات وجود العقل وسوى النفوس ... الوجود لا بأحجام الأسباب ...
... عليها على ... أما أن يكون علتها الكون الواحد لذاته أو غيره لا جائز أن
يكون هو لعله أن النفوس كثيرة والواحد لا يصدر عنه إلا واحد ... ذلك الأعلى يكون
معلولا للواحد بعينه بواسطة أو الواحد لذاته كما سبق لا يصدر عنه بلا واسطة أكثر
من معلول واحد فيجب أن علتها الوسيط غير الواحد وذلك الغير إما جسم أو عرض
الجسم إما هو ... أو عرض ... إنما يفعل بواسطة الجسم والجواهر ... كلام
إما نفس وإما عقل ولا ... فإن علة النفوس ... كالنفوس
الكلية ... النفوس المذكورة إما نفس أو جسم أو عقل ... لأن النفس
أشرف من الجسم والتي لا توجد ... وعلة ... والحكم لا يوجد
وإما ... الأول ... بطريق
أن يوجد بعض ... العكس ... ولا يوجد بعض النفوس
بعضا لأن النفوس ... نوع واحد وليس كون هذا الشخص ... لذلك
الشخص ... النفوس أولى من عكسه ... ذلك ... وهما
في الطبيعة النوعية ... عدم الأولوية لا يصح إلا ... المساوي
في الكمال والنقص ... لا ... النفوس ... الأول ... في
هذا ... بعضها بعضا ... الأنها ... على الترتيب
لاستحالة الدور والتسلسل ... أن يوجد لا جسم لا أشرف لا الواجب
لذاته ... أن يكون علتها الوسيط إلا العقل ... وجوده لأن وجود
المعلول دليل على وجود العلة ... قال فصل ولا يمكن ... من طريقة ...

... ولا يوجد ... كلام ما ... الحركات
... الأسباب ... اعتبار ... وسيلة الأ
... الحركات ... أن ... من
... الإمكان لا أشرف ... لا أخس ... أقول
... لا أخس ... والأسباب ... الوجود
كما ... سؤال ... الممكن لا أشرف لما كان ... العقل لا يمكن
... أشرف ... الكمال ... الناس ... الممكن
لا أشرف ... كان هذا الشخص ... لا يحصل ... الحصول
... الإمكان لا أشرف ... صحيحة ... هذا الفصل ...
... إلى ... الإمكان لا أشرف ... في كل الأمور الممكنة ...
... أن ... لا يوجد ... يكون ...
... الوجود ... الحركات ... ولا
المحلة كما هو الحال في الكائنات التي في عالم الكون والفساد ... ولا يعلم
... الحركات السماوية ... الأسباب ... السماوية
وكثير من الأمور الفاسدة ... الحركة الدائمة ... والممنوع ...
أشرف ... الكمال ... هذا الفصل ... السماوي
... الاستعداد ... الأسباب ... المواد ...
... الاتفاق ... لا يكون ...
... العالم الكون والفساد ... السماوية
... هذا الأمر ... ممكن
... الحركات ... المذكورة ...
... الأمور المعلولة ... ممكن ... الأمور
أما عللها ... معلولاتها ... الأحوال ...
... العلة ... معلول ... الحركات
... الحركات ... المذكورة ... الحركات ...
... عليها ... الحركات

ولا اتفاقات فانه يريد بالعدوم العلة التامة او ما له مدخل فيها وعدم وان العلة
سواء كانت تامة او ناقصة فانها مستعدة على المعلول واذا ثبت ان الحركات التي يتعلق بعلته
المهيات فعللها التامة يجب ان يكون بأسرها [illegible] وكلها كانت علته كذا يقولا العدم
ولا يستع وجوده بسبب الاسباب الخارجة لا يستعها حادثات دون حوادث
انها الانسع باسره وبهام الحركات اذا العلة لا يستع باسباع معلولها بل الى
يصح موعكس ذلك وبعد المهيات وحصة فى الحركات يعنى بعد بها علل ما
عليها فلا يستع بها فان يبعث فانما يكون استاعها باستاع عللها لا على استحالة
استاعها لمعلولاتها وبما لا يكون علة ولا معلولا لها فالامور الدائمة ولوازم
الكل الطبيعة مقدم على الاتفاقات وعلله بهيات بأسره فلو فقاعد بينها
عن كل الكائن ذلك لبعض وعلة لا يجوز وجوده الامور الدائمة لاستيهاء الحصول على
اسرنا فيكون علة استعداد الحادث عن ابى امرا ما لى وما للجملة فكلما هو
خارج عن عالم الاتفاقات فلا مانع ان يتاموا الكل بهيئة فيحيا ان يقدح كلما هو مستعد
على الحركات باستواء ولو اكرم نعدا احكامه ونعرفه لو اذا الجمع الامكان
لا امرين مع لا احسن يعده بعدم الجماعها ان لا يتصدر لا احسن عن العلة الواحدة
امكان صدور لا امرين فيهما ولا يتصدر لا امرين لا احسن عنهما معا من حيث
واحده وقوله فيحيل الامرين فلسبع لا احسن ما ولها والاسبي فى صل الجهات بين
ووراه الوجود فشابه ظاهر مما سبق

قال

فصل واحد العصود لا يتصدر
عنه بعدان لم يكن فانه ان كان المرجح موقوفا على امر حادث فيه ومنه دائم
المرجح ودوام وجود المعلول وان لم يتعلق فصل ولابد من صدور ما يتبع فعله او
عدم ما لا يتبع وبعود الكلام الى ان لا يتبع فواجب الوجود لا يتبع له اراده وحالة
كل ما تجدد حال لا حالة التجدد فى اسبع امر حادث ولمن فصل فى كل جميع في
موقع علته الفعل ولا يتسلسل العدم التجدد قال المحقق لا اول بان يتصدر عنه ابى او
ما يتبع ان يحصل عنه فلو حصل منه يعدان لم يكن فعدوا فيه تسلسل الحوادث فيها انه
الهاية وهو مع فعله دائم

أقول

مقصوده من هذا الكلام ابطال وجود المعلول
لا اول له اسلم يبطل عن الفعل والمعبد فيها يبلك ان كان لا امكان ان صانع
العالم سبحانه وتعالى موقوفا على ما ليس وجوده وان لا يعود وجوده شرط وحصول

حصول اراده وكل ما توقف الصانعية كالارادة وغيرها من مجرى مجراها اما ان يكون ازليا
او لا يكون فان كان ازليا وجب ان يكون العالم ازليا لا على ما لا [illegible] ويكون نسبته
على العلة التامة وان لم يكن ازليا فهو حادث وكل حادث فمستفاد الى مرجح فان لم
يكن ذلك المرجح حادثا لم يكن المرجح حادثا وهو خلاف الفرض وان كان المرجح
حادثا عاد الكلام فى كيفيه اصداره فيلزم وجود الحوادث متعاقبة لا اول لها كما عن
ذلك من المطلوب بالحرارة الواحدة لا ابتهى الى التسلسل المتكلم وان كل
على ما له لوجودها ومن كل ذلك حصل المطالب لا يستحيل وجود العلة التامة مع عدم
وجوده لاستحالة انفكاك المعلول عن علته لا اول الا دون ان يكون بأسرها ازليا
لا ان العلة لا اول لها ان تحصل صدوره عنه او يستعمل ويكون اخر بعض لا اول لها
الشرطيات المعلول لا اول ان لم يستوقف على حدات الواحد وما لم يكن حصوله
لا يستحيل الامكان لا ان حصل العلة التامة وان يتوقف على حدات ولوازمها لا يستع
لا اساع وجوده معلولا ان حصل المعلول لا اول واذا توقف على ما لا يصدر واحد الوجود
لا يتصدر عنه بعدان لم يكن بما ان تقدم هذا الصدور لعدم الواسطة والا
هذا الدعوى يكل واحد من الحوادث فانها صادرة عنه بعدان لم يكن ولكن
المحركة الدائمة وعرفها كالحركات التي للعالم بعدان لم يكن واسطة
العلل الاسباب هي هذا المطلوب حصل وعلى الاسطل الى وجوده وقوله فانه ان كان المرجح
موقوفا على ما اخذ من صفاته وهو دائم فيجب دوام المرجح ودوام وجود المعلول فهذا
هو القسم لا اول من قسمي الترديد المذكور وهو ان البارى تعالى وكل ما له مدخل فى صورته فى
العالم ان كان ازليا وجب ازلية العالم واشار بما اخذ من صفاته الى الصفات التي ذكر
لا سنونه بعدها من عدمها كالقدرة الزائدة والعلم الزائد وغير ذلك فان حذفه
ان كان الفعل فيها على الوجه الذى يذكره باطلا فان جميعها للبارى جل جلاله العظيم
فيما نحن فيه كالعلم بالعموم اراد الفعل بالارادة بدعى الرابع فان الارادة ووجوده
عن ازادته دائمه وانه موقوف لا من لا عن تعدم المرجح بعدوا فيها وقوله وان
لم يتعلق فصل فلابد من صدور ما يتبع فعله او عدم ما لا يتبع هذه القضية
يعكس بعض ما قسمناه فانما ادامه وكلما كان المرجح دائما فالمرجح دائم صدق

لم يكن المرجح دائما فالمرجح ليس بدائم ومن المعلوم ان المرجح اذا لم يكن دائما فصل في حجته
غير دائم وان المرجح اذا توقف حصوله على حدوث امر او عدم امر فلذلك الامر المرجح
مرجح ومرجح دائما وحدوث ما يتوقف كون وجوده بشرط الايجاد وعدمه بالاسم [illegible]
المانع عن الفعل وقوله من جهة الكلام انه لا يمتنع اسناد [illegible] الا القسم الثاني
من قسمي البرهان وحاصله ان الممكن لما كان لا بد له كان موجودا في العالم ازلا لكان من شأنه
حادثا لزم وجود حوادث متعاقبة غير متناهية عند حادث لا اول لها ولفظ
الوجود فانه ان احد الحادثين لا بعينه وجها او وجودا ما ليس وجوده ليتم الفعل عدمها
لا يمتنع وجوده وعند هذا لم يتم برهان ازليته ووجود البارى عن سلطانه وتقريره على
المساق الذي ذكره انه كلما صدق المتصلة الاولى صدق وعكس نقيضها وهي المتصلة
الثانية كل المتصلة الاولى صادقة فالثانية صادقة لزم نقيض التالية متصلة كلما [illegible]
نقيض الشكل الاول [illegible] لزم من حصول المطلوب وتخصيص هذا البرهان انه كلما كان
كلما كان المرجح لوجود العالم سواء الواجب وحده او مع ما احد من صفاته دائما فالعالم
ازلي وكلما لم يكن العالم ازليا فمرجحه المذكور ليس بدائم لاندم حدوث شأنه [illegible]
مرجحه كل العدم وهو المتصلة الاولى حق فالتالي وهو المتصلة الثانية حق وانما
الهما وكلما كان بعض ما هو دخل في المرجح حادثا ما عاد الكلام في ذلك الحادث ولزم
حوادث لا نهاية لها [illegible] الاولى المتصلة الكلام لكن العالم ازليا كانت الحوادث غير متناهية
في الاول فلزم من عدم ازلية العالم ازليته وكل ما لزم من عدمه وجوده فعدمه باطل فعدم
ازلية العالم باطل فازليته حق وهو المقصود [illegible] بعد المعنى ما سبق هذا [illegible]
مطابق لما سبق في الكتاب والتام البرهان مهما ما ذكر [illegible] بعد ذلك [illegible] الا بيانه
لا للتتميم وقوله جواب العود لا الشيخ لم اراده [illegible] الارادة ما ذكر [illegible]
ما ذكر من صفاته لا تعالى التي على جمهور ارباب علم الكلام ان البارى له وجود المبدأ
الاول [illegible] ولم يعلم [illegible] اراده تعالى اختلافات كثيرة ولم اختلاف ايضا
في وجهها وصدقها والقائلون [illegible] بذات الله تعالى وهم الكرامية
ومنهم من ادعى انها حادثة لا في محل وهو مذهب بعض المعتزلة كابي علي الجبائي وابنه ابي هاشم
ولده و القاضي عبد الجبار بن احمد ولولا ان [illegible] في ذلك لخرج عن غرضي

عرض شرح الكتاب لذكره وتكلف عليه ووجه وجهه ان البرهان بالارادة هو قوله ان الله تبارك
وتعالى اراد احداث العالم حين حدث ثم لم يتعلق ارادته باحداثه في وقت اخر [illegible]
ان يسال عن سبب تخصيصها باحد الوقتين بتلك الارادة او بعينها [illegible]
الفعل باحداثه في ذلك الوقت ولوازم المهيات لا تعلل بعين تلك المهيات ومسائل الكلام
على هذا وقوله وكل ما يتجدد حال ما لاجل التجدد في اسناده الى مرجح حادث بعد ذلك
على ان كل حادث بالذات من الامور التي لاجلها حدث العالم بعد ان لم يكن حدوث اراده او
قدرة او وقت مواتي او زوال مانع او تعلق علم او حضور مصلحة او شيء كان ثم ان الكلام
في حدوثه واسناده الى مرجح اخر حادث كالكلام في حدوث العالم بعينه واسناده الى
فلا ينقطع سلسلة الحوادث المتعاقبة وجد هذا لا يعقد حادث اخر [illegible] وليس قبل جميع الموجود
وقت يقع فيه الفعل فاعلم ان المتكلمين حكوا عن الحكماء انهم يقولون انه ليس حدوث
العالم عن البارى في وقت اولى من وقت اخر لانه [illegible] وبعده والذي حكى عنهم ذلك فقد
[illegible] الفعل فان جميع الممكنات لا يستند بها الا ذات الواجب لذاته والوقت [illegible]
وهو مقدار الحركة المستديرة لموضوع متحرك فلا يتقدم على جميع الموجودات الممكنة والا لكان
مقدما على نفسه لما الحركة وموضوعها وذلك ممتنع وقوله ولا يسار في العدم البحت حال
تكون الاولى ان يصدر عنه او ما يمكن ان يحصل فيه فاعلم انه اذا لم يكن قبل حدوث العالم وجود
ولا شيء من الموجودات الممكنة [illegible]
او معدوم فان كان موجودا فاما واجب او ممكن لا جائز ان يكون ممكنا لان كلامنا في كل
الموجودات فتعين اما الواجب او المعدوم وكل واحد منهما لا يجوز ان يكون مرجحا لحدوث العالم
اما المعدوم فلما ذكرنا [illegible] عدم الاولوية في العدم البحت واما الواجب فلعدم [illegible]
[illegible] وتسلسل الحوادث فيها الى غير النهاية وهو ممتنع وبرهان هذا القول
[illegible] الحوادث [illegible] انه لو كان [illegible]
[illegible] الا انه لو صدق الحوادث
[illegible] العدم فيهما [illegible]
[illegible] حادث [illegible] البطلان حادث
[illegible] وعلة الحدوث لا تخلو عن الحدوث وعلة البطلان لا تخلو عن البطلان [illegible]
هذا [illegible] حركة لا تتقدم [illegible] صدور الحوادث الا بما [illegible] في

في صفات الحكمة ان الحركة التي لا تنحصر في الوضع لا يمكن حصول هذه الحركة الا بكمال
ذاته تعالى وعند من جاز ان يكون في [illegible] الوجود حسبما سيجيء وعند ابطال ذلك
وان كان محالا بالغير وذلك الغير معلول لا محالة لا ينتهي الى الواجب لانه [illegible] قبل — م
من ذلك ان يكون معلولا علة موجبة [illegible] الا دائما وان [illegible] في السلسلة
ذلك بما مر [illegible] ان يكون الواجب تعالى — لم — برهان م
[illegible] الاول [illegible] لم يزل كذلك حتى يحدث
ارادة موجبة لحدوث العالم وعلى هذا لا يلزم تسلسل الحوادث لا الى بداية
ان يكون عالم الاجسام والنفوس والعقول [illegible] دائم [illegible] — لح
بالسلسلة التي قصدها **قال** السائل ان يكون الحوادث [illegible]
وذلك لان كل واحد مسبوق بالعدم فيكون الكل مسبوقا بالعدم [illegible]
كل واحد حصل في الوجود فيكون الكل قد حصل [illegible] في الوجود [illegible]
بالحكم على الكل بما على كل واحد وذلك لا يجوز فان كل [illegible]
[illegible] كل واحد من الصدق [illegible] والكل [illegible]
المعدوم لا كل له **اقول** ان المتكلمين [illegible] مسبوقية مجموع الحوادث
الماضية بالعدم لوجوب مسبوقية كل واحد منها [illegible] على ان الحكم على
الكل هو الحكم على كل واحد [illegible] الحادث مسبوقا [illegible]
[illegible] الحوادث في دورات الفلك [illegible] يكون كل واحد
من تلك الموجودات مسبوقا بالعدم لا اول له [illegible] — ٢
[illegible] الموجودات [illegible] العدمات [illegible]
واحد من هذه الموجودات [illegible] لا اول [illegible] مجموع تلك العدمات
في الموجودات [illegible] لا اول [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] لم يحصل مجموع الموجودات [illegible] المنقطع [illegible]
[illegible] في لا اول [illegible] الحركات والحوادث [illegible]
[illegible] في لا اول [illegible] مسبوقا بالعدم [illegible]
لا اول [illegible] مسبوقا بالعدم [illegible] الحوادث [illegible]
[illegible] الحوادث في لا اول [illegible]

[illegible] الكلية [illegible]
[illegible] السؤال [illegible]
على ان الحكم على الكل هو الحكم على كل واحد [illegible]
[illegible] ان يكون الكل مسبوقا [illegible]
يكون [illegible] في الجواب [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الكتاب [illegible]
الحركة [illegible]
[illegible] كل واحد منها على [illegible]
[illegible] في ذلك [illegible]
مع ان المعدوم لا كل له [illegible] السؤال [illegible] الحوادث
الماضية لا كل مجموع [illegible] الكل مسبوقا بالعدم [illegible]
مسبوق [illegible] الوجود [illegible]
كل [illegible] الكل المذكور [illegible] الخارج [illegible]
ان يحكم عليه بحكم خارجي [illegible] كل مجموع [illegible] ان يكون
الكل [illegible] الحوادث الماضية والحركات [illegible]
[illegible] السؤال على الطريق المذكور [illegible]
[illegible] الحادث [illegible] مسبوق [illegible]
[illegible] كل حركة [illegible] مسبوق [illegible]
من الحوادث [illegible] مسبوق [illegible] الحادث [illegible]
[illegible] لا اول [illegible] العدم [illegible] مسبوق [illegible]
[illegible] مسبوق [illegible] لا اول [illegible]
[illegible] كل واحد من الحوادث [illegible] كل واحد من الحركات [illegible]
من جميع الافراد [illegible] في لا اول [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] الحركات [illegible]
ذلك [illegible] اول [illegible] في لا اول

ولا يلزم من ذلك ان يكون لها بداية بل الحق ان كل واحد من الحركات مسبوق بحركة
اخرى لا الى نهاية وجسم الحركة محفوظ ازلا وابدا لانه اسطقسات قابلة لها **قال**
سؤال لكل واحد يلزم ان يكون مسبوقا بالاسامي وهذا جواب الموقوف انما
نعلم في الاشياء ما حصلت بعد ان لم تكن ثم منها نعدي وما وجب في المستعمل
على غيره فيه وجدت علته منها حوادث متناهية وكذا اذا كانت حيث هذا الموقوف
ان الواحد لا يوجد الا بعد ما لا تناهي فذلك هو نفس محل النزاع سؤال
كل ان حادث سوا كان ماضيا فهو نهاية جواب الكلام في نهاية ما لا بداية له يوجد
كل ان حد او لا نهاية له من الحادث الا ان سؤال بالحركات الاحر منها
ويرد عليها المستعمل شبهة منها اكثر من الآخر مع دونها فتنا في الناقص منها
زاد على المتناهي بما هو متناه جواب فرض الحركات المستقبلة مما يجري ولم يلد
النهاية لاستحالة الجمع فكيف يمكن فرض الجمع فيه لوجوده ما امكن العدم الواقف
سؤال ... ذكر ثم امكان المساواة من الباري في الحلول لانه كان يلزم من رفع العلة
رفع المعلول يلزم من ارتفاع المعلول ارتفاع العلة جواب ليس هذا الكلام ورد
على ... واحد ... ان السلسلة يحسب ما يفاعل ... ارتفاع الروابط العكس
بل يلزم من تسلسل ارتفاع ... ان يكون المعلول ... او لا ... لا لما
وبكذا اي جميع العلل الكاملة والمعلولات **اقول** ... السؤال الاول
من جملة لا ... المذكورة في هذا الكلام انه لو كانت الحوادث لا اول لها متناهية لكان
وجود كل واحد منها موقوفا على انقضاء ما لا نهاية له والتالي باطل فالمقدم مثله
الى ... هذا الموقوف ان ... يطلق على ... ان كذا
موقوف على كذا ... ان ... بالعدم الموقوف والمتوقف عليه
ولا ... لم يكن ... وجود ... لا بعد وجود المعدوم او لا ... الشرط فانه
على هذا لم يكن ... ولا ... لا ... ان ... لا ... موقوف على
وجود ما لا تناهى وظاهر ان الذي لا يكون الا بعد وجود ما لا تناهى في المستقبل
... ولا ... في الماضي ... كان ... المتناهي الذي يتوقف على الحادث
... ما ... الحادث الذي يتوقف وجوده على تقدم حصوله ...

موقوف من الحوادث المتعاقبة الى غير النهاية على ما لا تناهى اذا فسر الموقوف
بهذا المعنى واذا عرفت هذا فقوله وما فرض في المستقبل موقوفا على غيره وقد
علمت منها حوادث متناهية وكذا اذا كان معناه ان الموقوف اذا كان لا يحصل الا
ما حصلت بعد على حسب ما هنا موجود من حيث انه لم يحصل انما يكون في المستقبل
وعلى هذا التقدير وكل ما يفرض من الحوادث المستقبل موقوفا على غيره في المستقبل
وجدت علته وليس الحادث المتوقع في المستقبل حوادث متناهية بالضرورة
لا على ما فصل في الشرط انما لا نهاية له اما وكذا اذا كان على ان كل ما يفرض من الحوادث
في المستقبل ومن اول الكلام في الحوادث التي هي ما يتوقف على ... ان الماضي ...
هذا المعنى ... بالموقوف لا هذا المعنى ارادة كون التي الموقوف لا ...
بعد وجود حوادث لا الى النهاية الماضي وهو المراد بقوله ان الواحد لا يوجد الا
بعد ما لا تناهى فهذا هو مذهب الحكم فان عنده لا يقع حادث الا وقبله حوادث
لا بداية لها وانه لا يمكن وجوده الا كذا او هو معنى قوله فذلك نفس محل النزاع واذا
كان يتوقف الحادث على ما لا نهاية له عين النزاع فيه هل يصح او لا يصح وكان الحكم
مذهب ان ذلك صحيح فاستعمال المنع من جهة الموقوف المذكور بعدم ... انطباق
كما فعل في ... انما ... الشرطية المستعمل في السؤال هو المصادرة على المطلوب
... المطلوب ... في المنطوق من اصل الجواب انه ... الموقوف المعروف ...
الشرط وان ... لا ... سلمنا ... لا ... واما ... السؤال الذي هو
ان الحوادث الماضية لما كان ... فهو مساوي للحوادث الماضية متناهية اما
... بقوله كل ان حادث سوا كان ماضيا ... الى نهاية واما الكبرى فقوله وهو نهاية
... النهاية ... وهذا ... ان ... مع ... بعد ... على ...
... وهذا لم يذكر ... ان ... لا ... النهاية المذكورة في الكبرى ان ... منها
ماضي ... الحوادث ... الكبرى ... النهاية ...
لا ... كانت ... ان الحوادث الماضية متناهية من جهة آخرها ولا يلزم من ذلك ان ...
متناهية من جهة ... ان ... ليس ... حادث وليس الكلام في ... منها
من جهة ... من جهة ... المراد بقوله الكلام في نهاية ... في ... الحوادث

هو بيان ان نهاية الحركة من احد الجانبين لا تدل على نهايتها من الجانب المقابل له واما السؤال
الذي ذكره بعد هذا فحاصله يرجع الى الاستدلال بطريق التطبيق المشهور بناء على بيان
لا تناهي وبيان العلل والمعلولات وهو عام في الاعداد المرتبة الموجودة اعادها
وتقريره انا اذا فرضنا الحركات الماضية من اليوم الى الازل جملة ومن عام اول
الى الازل ايضا جملة اخرى فلا شك ان الجملة الاولى ازيد من الثانية بمقدار ما وحده
فاذا طبقنا الطرف المتناهي من الجملة الزائدة على الطرف المتناهي من
الجملة الناقصة حتى يقابل كل فرد من افراد احدى الجملتين ما يناسبه في المرتبة من الجملة الاخرى
فان لم تنقص الجملة الناقصة عن الزائدة في الطرف الآخر كان الشيء مع غيره كهو لا مع
غيره وهو محال وان انقطعت الجملة الناقصة من ذلك الطرف كانت متناهية من جانب
الازل وليست الزائدة عليها الا بذلك القدر المتناهي والزائد على المتناهي بقدر
متناه يكون متناهيا لا محالة فالكل في جانب الازل متناه وهو المطلوب وحاصل الجواب ح
ان تقرير ذلك فيه ممنوع لان الحركات لا تكون ابدا مجتمعة في الوجود فلا يكون فرضها
بحيث يصح الاجتماع موضوعا لفرض الحركات المتعاقبة مجتمعة ونهاية عدد الحركات
في الماضي انما يلزم لو كان الحركات المذكورة يتحقق اجتماعها وذلك ممنوع والمراد
بعدم التناهي هو التسلسل المحال اي لا يمكن عدم تناهيها الا التسلسل الذي لا يتناهى
واما قوله يكفي في صحة التطبيق وجودها ما امكن لعدم الواجب لما ان
فرض وقوع اجتماع الحركات التي هي غير متناهية في الوجود فذلك لا اجتماع فيه
اللانهاية التي كانت لها في الحركات لعدم اجتماع الحركات التي هي واحدة لا نهاية لها
بناء على المنع من جهة انه لا يصح التطبيق لفرض صحة ما هو صحيح في نفسه واما سؤال
المساواة بين البارئ والعالم من قبل التسلسل وتقريره انه لو كان البارئ عز وعلا
علة تامة لوجود العالم لكان يلزم من دوامه دوام العالم على الوجه الذي قرره
لكان يلزم من فرض عدمه عدم العالم ومن فرض عدم العالم عدمه ايضا وهذا حال العلل
الكاملة مع معلولاتها فان ارتفاع كل واحد من العلة التامة والمعلول لازم عن ارتفاع الآخر
كالشمس وضوئها وكحركة الخاتم بحركة اليد كما عرفت فثبت المساواة المذكورة ولا
معنى لحكم الاتصال بالحدوث والشرطية وكلام المصنف في ابطالها عام في الاسباب الشرعية

الشرعية وكون الحادث محالا فمنشأه الاشتراك في وجوب الوجود فان الوجود للسابق وثبوته
فان عدم العلة موجب لعدم المعلول لا ان ارتفاع العلة وليس الموجب لعدم العلة ارتفاع المعلول
فيستدل بارتفاع المعلول على ارتفاع العلة وكان ارتفاع اولاهما اوجب ارتفاع ثانيهما فارتفاع
وهو يستلزم ذلك فالمتقدم العلة وروافعها المعلولة وكلامه في ذلك واضح وعلى المعلول
ورواية فيها كل علة تامة ومعلولها لازم عدم كل واحد منهما العدم الآخر
او لزم فرض عدمه فرض عدم الآخر اذ كانت العلة فلا يكون عدمهما

قال سؤال كل واحد من النفوس الناطقة حادث وقد تعلق بكل واحد منها محدود
البدن والكل المفارقات بهما ذكر حادثا او هو معلول للاحاد فهو اذن
لكل احادها مجموع حاد او غيره محدود كل حادث اذ محدث مجموع حادث
ذلك المجموع حادث او موجد لم يكن وكل وقت تحصل مفارقات النفوس في
محدث باعتباره مجموع افراد المجموع الذي اضيف اليه المجموع الذي لم يوجد فيه
ذلك الى تسلسل وقد اجاب مجموع امر حادث بل وحال مجموع الموجودات حين عدمها
ما هو حتم حادث لها لم يكن امتلاء فيه من النفوس على نهايتها ولا على سبق العدم

اقول على نهايتها من انواع حالات المعطلة الذي تعالى الله تعالى عن جحوده
ان هذا السؤال لم اصحح كلام احد من فرق المتكلمين وعندي في بعض شروح انه
الذي اعتقد بطلانه وتقريره انكم اعترفتم بان النفوس الناطقة الانسانية حادثة بحدوث
البدن الصالح لتدبيرها واعترفتم ايضا بانها لا تنعدم بعد مفارقة البدن وكل واحد
منها حادث في نفسها وكلها باقية فلها مجموع وكل موجود فلا بد ان يكون لمجموعها
حادثا او غير حادث لانا نقول ان المجموع معلول للاحاد واحاد
النفوس كلها حادث والحادث لا تكون علته الا حادثة فلا بد ان يكون حادثا فالمجموع
النفوس الذي هو معلول لاحاد الحادثة هو حادث ايضا وفرض لا كذلك وقد ثبت
ان مجموع النفوس حادث وكلما كان الامر كذلك فلا بد ان له اول العدم في الماضي
من الله والشرطية بين ما دام لم يكن الحوادث نهاية في الماضي فانها لم يكن الحادثة
لا تنتهي في الماضي الى حد وحدها الناطقة لا تنتهي الى حد ليس فيها نفس اخرى فلا
يكون لمجموعها حادث فكلما لم يكن الحوادث حادثة في الازل لم يكن لمجموع النفوس حادثا

وعكس النقيض لهذه القضية هو الشرط المذكور الذي من صدق مقدمها فلزم صدق تاليها
وهو ان الحوادث لها بداية وذلك هو المط هذا هو المقصود من السؤال المذكور و
هو ان كل واحد من النفوس الناطقة حادث ومع ذلك ان بعد عدد النفوس الانسانية
ولا يستلزم الدور ان نفوس الافلاك فانها ما طرأ انه كامل المقصود ومع هذا
هو ان الطبائع حادثة وتركّب العدد المذكور انما هو لدلالة الوجه على [illegible]
عن هذا السؤال من وجوه والذي ذكره من المتكلمات هو احد منها وحاصله انه
سلم ان المجموع الموجود الذي احد من احاد النفوس حادث ولم يسلم ان ذلك
ان الحوادث الماضية متناهية وذلك لان كل احاد لها مجموع سواء كان ذلك المجموع
متناهيا او غير متناه فانه اذا اضيف اليه واحد اخر حادث صار ذلك المجموع
باضافة هذا الواحد مجموعا اخر الذي كان ذلك المجموع الذي كان [illegible] الواحد
جزءا منه فالذي هذا [illegible] فالشيء [illegible] وذلك المجموع الذي هو الواحد
جزء منه [illegible] هذا المجموع [illegible] صدق هذا [illegible] مجموعها
من احاد النفوس بهذه الحال [illegible] من النفوس المفارقة لابدانها
يصدق ان المجموع الحاصل منها [illegible] ذلك الى مجموع اخر وذلك
المجموع كان حاصلا اذ المجموع الذي احد قبل الى المضاف عن المجموع الذي
كان حاصلا اذ المجموع الذي احد فيه الى المضاف عن المجموع الذي لم يوجد
فيه ذلك الى وكل [illegible] النفوس المفارقة للابدان مجموع اخر حادث
حدوثا زمانيا ولا يختص ذلك بالنفوس بل مجال مجموع الموجودات [illegible]
[illegible] انه كما ان [illegible] موجود واحد [illegible] المجموع الموجودات
الحاصل مجموع اخر [illegible] فلا يدل هذا على النفوس [illegible] ولا على [illegible] العدم
على [illegible] فانه لا يلزم في حدوث مجموع كل [illegible] ان يكون [illegible] ما كان
النفوس في ذلك الوقت [illegible] كل مجموع منها [illegible] حدوث [illegible]
ما كان ذلك المجموع [illegible] موجودا في الوقت الذي [illegible] ذلك هو الوقت الذي
كان الواحد الذي حصل [illegible] ذلك المجموع حاصلا [illegible] المذكور
[illegible] وبطل [illegible] الى [illegible] حوابا [illegible]

[illegible]

[illegible] الا ان حدوث النفس [illegible] وقد عرفت في ذلك [illegible] ان
النفوس [illegible] لا بد ان النفس [illegible] مجموع [illegible] لعدم ارتباط بعضها ببعض
[illegible] لا يمكن حصرا او عقدا [illegible] انه لا يلزم من كون النفوس الناطقة
[illegible] العدد وانه كان [illegible] في الماضي [illegible] يكون [illegible]
[illegible] لا يلزم من حدوث [illegible] الانسان [illegible] كل الحوادث [illegible]
من [illegible] الحوادث [illegible] في [illegible]
الحوادث [illegible] ولا يكون [illegible] ان يكون [illegible] الانسان [illegible]
[illegible] دليل [illegible] على هذا السؤال [illegible]
[illegible] الحوادث [illegible] النفوس [illegible]
[illegible] لو كانت الحوادث [illegible] الكائنة النفوس
الناطقة المفارقة للابدان [illegible] موجودة [illegible] الآن
[illegible] التطبيق [illegible] النفوس [illegible] بطلان
بطلان [illegible] البرهان [illegible] بطلان [illegible] العدم [illegible]
[illegible] التطبيق [illegible] وجود
[illegible] النفوس المذكورة [illegible]
[illegible] النفوس المذكورة [illegible] النفوس المفارقة
للابدان [illegible]
[illegible]
[illegible] مجموعها [illegible] الواحد [illegible]
[illegible] الواحد [illegible]
[illegible] الحوادث [illegible] الآن
[illegible] النفوس المذكورة عدد [illegible] العدد [illegible] بالفعل [illegible]
العدد بالفعل [illegible] ولا عدد [illegible]
[illegible] ولا فرد [illegible] ولا [illegible] ولا [illegible]
[illegible] عدد [illegible] ولا [illegible]

في كلامه ان فعلهم القصور وكذا التسمية سلبا او لما عدد الكل لا لاتمام انه اما روح او ورد
واما لازم ذلك الشك لو كان مما ساقاه لا لانعام الى الروح والورد حق لو ادام
العدد المتناهي لان لوازم مطلق العدد فلو اثبتا تمامها فانها اما روح او اما
فرد ولا يتغير ذلك الا اذا اثبت انها متناهية لكان مصادرة على المطلوب لكن
لما عدد امورا اما روح او فرد لكن لم يعلم ان كلها امور اهل او غيره او حسابه فان
كالوقف المضاعف الى لا نهاية اصل عاقبتها غير الثابت الغير المتناهية الصحة وصدور آ
الذي تعالى اصل من معلوماته لو حصل المتناهية في معلوماته دون صدوره انه مع ان
كل واحد منها غير متناه واذا سلما ذلك كله فلا يلزم من تناهي المعروض تناهي لوازم
الماهية كما عرفت ذلك فيما سبق وقوله هذه امور من الالهيات المعطلة الذين
عطلوا الله تعالى عن جوده يحتمل ان يكون اشارة الى كل ما ذكر في هذا الكتاب من تشنيعهم
ويحتمل ان يكون اشارة الى التسمية لا غير فقط **قال** المعروف الكمال والمتاكد
والعاملات في الرتبة حال الموجودات في هذه المكاتب كلا ولا الغني التام المطلق
هو الذي لا يتعلق بغيره ذاته ولا حال لذاته من كمال له والفقير ما سواه في شيء
ما ذكرناه والملك الحق هو الذي ليس له الا ان له ذات كل شيء والغني المطلق لا يفتقر
عن شيء اذ لو افتقر الى شيء لكان فقيرا الى الغير اول لو فقد لا استغنى عنه اما هو لا
من الغني فهو عدم كمال فاقتضى فلو كان في الوجود غني لا يستغني عنه غيره لكان هذا
على وحدانية الواجب في وجوده **اقول** عرف المطلق عامكون على انه في وحدانية
وجوده اعترف في تعريف الغني بقوله كمال له نفي لا صفات الحقيقية فانها مستلزمة لغيره
فالغني هو الذي لا يتعلق بشيء خارج عنه في امور ثلاثة في ذاته وفي هيئة متمكنة في ذاته كالشكل
وفي هيئات كمالات اضافية الى غيره كالعلم او القدرة وحاصله
الغني يرجع الى وجوب الوجود من جميع الجهات وحاصل الفقر يرجع الى الامكان الوجود او
ما يصحح الامكان وما ذكره في تعريف الملك الحق لو اعتبر فيه على انه لو ذات كل
لكون فاعل حر وغيره ذلك ان لا يكون له شيء اذ لو كان له شيء لكان ذلك الشيء مستحقا
لا استنادا له مطلقا والذي يستحق ان الغني المطلق لا يستغني عنه شيء بوجه اذ لو
ان الغني المطلق لا يستغني عنه شيء بل لا استنادا كان من ذلك الشيء الى الغني وعدم استغنائه

استغنائه عنه واذا استغنى ملك الشيء عن الغني فانه لو استغنى عن الغني بما هو
كالاول لم يوجد ذلك ما استغنى عنه فهو عدم كمال له فلو استغنى عن الغني في الكمال الغير
في عدم الكمال فهو غير الحاصل كماله المقصود الى الغني فلزم على تقدير استغنائه
في عن الغني المطلق ان يكون الغني المطلق غير مطلق لافتقاره الى تحصيل كمال ما لم
ان في حاجة متقوم او ذات الوجود هذا فلو كان في الوجود غني مطلق لوجب ان لا يستغني
عن غيره وعلى هذا فكل غني مطلق فهو ملك مطلق وقوله وهذا تنبيه على وحدانية
الواجب في صفة انما كان تنبيها على ذلك لان كل ما سوى واجب الوجود لذاته غني مطلق
فلو كان في الوجود واجبان لكانا ليس مطلق وكان كل واحد منهما استغنى عن الآخر
وقد سال ان كل ما استغنى عنه فليس بغني مطلق فلا يكون كل واحد منهما غنيا مطلقا
على تقدير انهما غنيان مطلقان وهو خلاف المطلوب واعلم ان المنازع له ان يقول لم
ان معنى تساوي الغني اول الى الغني من لا غيره انه فان هذه الدعوى ليست بينة بذاتها بل
تفتقر الى برهان فالاول ان لا يعول في اثبات وحدانية الواجب على هذه الطريقة بل
يرجع فيه الى ما سبق في السابق **قال** سوال والجود افادة ما ينبغي لا لعوض
فالمعطي لا لاشياء ليس بجواد او ما استعمل طالب العوض كان غنيا او مدحا وثناء او اعلى
فهو ما وفضلا او تخلصا عن قبيح وكل هذا العوض من هو عامل اذا اشترى ايضا المعامل
لا جواد فمن كل في الاول من فعل ما جاز لم يفعل لتحصيل الاول بل هو عادم الكمال المطلق
لا افتقاره في كمال الى غيره وكل من هو مختار لا اولوية الى اختيار احد الطرفين الوجود او السوي
الطرفان بالنسبة اليه فالنسبة الى الاختيار لا ينبغي والشيء اذا كان حرا او غيره مستلا ما لم يكن الى الفاعل
ما لا اضافة الى المختار الاختيار فالواجب الذي الواجب لا كمال له خارج عنه وكل تحصيل كمال لا تحصيل
تحصيل هو الجود الذي هو اكمل ما كان الكامل لا بسوال الى والعالي لا غرض له في السافل
اقول اذ كان المعروف تعريف معنى الجود هو الامور الثلاثة التي ذكرها هي
اصل الافادة وكون المفيد ما ينبغي المستفيد اي كون مع عدمه مرغوبا فيه موثرا لما عداه
الثالث ان لا يكون مع الفعل لعوض بكلا خواص الذكر او لا من غير الذي ذكره فاذا اعتبر
واحد من الثلاثة المعروف لم يحصل معنى الجود ولهذا كان المعطي ما لا ينبغي ليس بجواد وكذا
ما لا يستحق طالب العوض والمقصود ان هذا الفصل في العوض عن الباري تعالى فانه لو فعل

حاشية ص

وهو مشكل بان من كان كاملا بذاته لكنه كامل بذاته فلا يفعل على وجه الاستكمال وكل
من يفعل بالارادة والاختيار فهو مستكمل بفعله فالبارى جل وعلا فعله اجل من ان
يكون بارادة واختيار اللهم الا ان يعنى بهما معنى يصح بهما كما قال بالارادة
عبارة عن كون الفاعل عالما بفعله وبمقتضاه غير والواجب لذاته كما يستعمل عالم
بافعاله ويكون بها فاعل بعينه وبمقتضاها بعينه غير منافى لذاته حتى يكون كارها [illegible]
راضيا بصدوره بالصدور وهذا هو معنى ارادته واما الارادة بمعنى القصد المؤدى
الى الغرض وهو الاستكمال فهو منزه عنه وليس لقائل ان يقول ان بعد ان يكون
له قصد كالقاصد مع العلم ويكون قصده افاضة الخير على غيره لا لاجل [illegible] افاضة
اما اولا فقصد افادة غيره لا لغرض بل يريد افاضة الخير على الغير لكونه مساويين
وهو لا احسان الى الغير فاما ان يكون ذلك الاحسان اولى بالنسبة اليه من تركه او يكون
الاحسان وتركه بالنسبة اليه متساويين فان كان الاول يحصل ذلك الاحسان يحصل له
ملك الاولوية فيلزم ان يكون فعله لذاته مستكملا بغيره وان كان الثانى امتنع ان
يرجح الفعل على الترك الا بمرجح ولا يسمع صدوره فاجتماعهما [illegible] التعطيل
وما حاصله الفاظ لكنا نسلم بعد الوقوف على هذا المباحث [illegible] والفاعل
لا عوض له البتة فانه علم [illegible] ذكرنا ما يدل على نفى العوض عن واجب الوجود
لذاته مطلقا فنقول بعد ذلك على ارجح هذا الدليل [illegible] نفى العوض بالقصد عن كل
وكل لا مطلقا [illegible] ما هو الفاعل الى الساهل من حيث هو ساهل وذلك على ان
لو كان له عوض لكان مستكملا به والمستكمل من حيث هو مستكمل ناقص [illegible] الاستكمال
من حيث هو كذلك فنقول الساهل عالما والعالم [illegible] وذلك [illegible] والمراد بالفاعل
هيهنا ما كان [illegible] العلة والمعلولية الى واجب القصد والساهل [illegible]
[illegible]
[illegible]
فلكل الاعلى احسن [illegible] المعلم [illegible] والشيخ [illegible]
ساهل [illegible]
لا من [illegible]

حراسة للعلم لا عن كل ان خص منها الامجد وعلى هذا فيعين الحال فى المعلم بالنسبة الى المتعلم
والنبى بالنسبة الى امته

قال

سؤال مخدوران تخصيص الارادة احد المقدورين
لا لمرجح بل لا لذاتها فصلها ترجيح احد المثلين جواب لو افاد ان لا عن الم تطلب
خاصيتها فالشبهة المحكمة الى المرجح للارادى وارد بعينه السؤال فى ان كل من خاصيته
الارادة المطلقة تعيين هذا الطرف بلا تعيين فكان كل ارادة تخصيصها بالارادة كذا

اقول

فلا بد لكل ارادة من داع مرجح فاعلم بان كل مريد مختار لا بد و
ان يرجح احد طرفى المقصود بالنسبة اليه وبين ذلك بانه لو لم يرجح عنده ما بعينه اليه
امكانه المتمكن بدون المرجح الى من اورد هذا السؤال على ان [illegible] الحكم وهو [illegible] ان يكون
ان تخصيص الارادة احد الطرفين [illegible] بالوقوع دون الطرف الاخر من غير
حصول اولوية لذلك الطرف الراجح بالنسبة الى الفاعل بل بمجرد الارادة فان
من خاصيتها ترجيح احد المثلين من غير حاجة الى مرجح وتخصيص واما [illegible] ذلك
التخصيص والترجيح كونها ارادة فقط فان التخصيص المذكور من لوازمها ولوازم
الماهيات لا تعلل فسقط سؤال اللمية ولا يلزم ان يكون الفاعل بالقصد والارادة
مستكملا بفعله والجواب ان الترجيح من غير مرجح امر ممتنع فى ذاته فيستحيل حصول
[illegible] بها هذا الترجيح فالارادة اذا كان الطرفان بالنسبة الى الفاعل على السواء لا ترجح
احد الطرفين الا بمرجح وما ذكروه من ان خاصيتها ترجيح احد المثلين [illegible]
فانها لو اجازت الطائفة لا جل المساواة لهذه الطائفة بانه [illegible] الخاصية تحصل الى [illegible]
نسبتها الى الطرفين هذه الخاصية لو كانت الخاصية حقة عن كونها نسبة امكانية
الى المرجح والمرجح للارادى وارد هذا السؤال الى ان [illegible] احد الطرفين الاولوية
الى الفاعل فان قيل ان للارادة تخصيص احد [illegible] من غير اولوية فلهذا ان تخصيص
للارادة ولذلك الواحد لا بد له من مرجح لا بد وان يكون لذلك الواحد المرجح اولى الفاعل
فلا يرد السؤال مع ذلك المرجح للارادى وارد [illegible] الى المريد لا بد ان [illegible]
[illegible] لا بد وان يكون الارادة مضافة الى تخصيص [illegible] ولم يحصل بذلك للارادة مضافة الى
[illegible] الاولوية العائدة الى الفاعل فلا يحصل للارادة المخصصة باحد الطرفين الا بعد
الترجيح فالترجيح متقدم على الارادة ونحن نعلم من انفسنا انا اذا اعلمنا او ظننا ان

العقل الفعال يسهل على المصلحة الغالبة يترتب على هذا العلم او الظن ارادة
ذلك الفعل بعينه فلم يكن للارادة ارادة بل التي تخصص تخصيصا بعينها لكونها
ارادة لهذا الشيء المخصوص فان كان من ادعى ان للارادة تخصيصه لاحد طرفي
المقدور لا بما هو ارادة ان من خاصية الارادة المطلقة ومن للارادة من حيث هي
ارادة لا من حيث هذه المعينة تخصيص هذا الطرف بعينه دون بعض الطرف
الآخر من طرفي بعض الشيء كالقيام والاقعاد لكان كل ارادة يجب فيها ان يكون
لذلك الطرف والثاني فقط فالمقدم مثله فليست للارادة من حيث هي ارادة ترجيح
لاحد الطرفين كيف ما وقع من غير مرجح بل لا بد لكل ارادة من داع يرجح احدهما
وذلك الداعي هو كالعلم والظن المذكورين وكالجوع المرجح لارادة الاكل وكل
ارادة تركه ان لم يكن الجوع المذكور حاصلا او امر آخر كالمرض المقتضي للحمية او
الصوم او عدم حضور الطعام الحلال وما يجري مجرى ذلك فاذا وقع ما
يشكل من جهة تخصيص للارادة على ترجيح ان الواجب لذاته لا يفعل لغرض
وغاية اللهم الا ان يعني بالغاية ما ينتهي اليه الفعل او امر ما ينتهي اليه فعل الفاعل على
وليس لي يعتقد هذا ان الحكم بانه خلق طبقات العرش لاجل الابصار والرضى
فلا ان الاولوية في حصول بعض الغير يعود اليه لانه كما علمت فهو مستكمل
على غيره وقد يتوهم ان فعل ذلك لاجل جوده ولا يلزم من ذلك استكماله بالغير
وهو خطأ فان جواده بشرط ان لا يحصل الا به لا شيئا يفعل لحصول الجواد لزم
فان لم يكن اولى به لم يكن ان يفعل لحصوله وان كان اولى به فقد تعلق كماله بالغير
وان كان جوادا دون هذه فان اقتضى جوده ان يفعل شيئا لمصلحة الغير على انه
لزم الشيء لا على قصد منه ثم لزم ان يكون صالحا لمصالح للاخر فهذا
ليس فعلا غائيا بل هو انما الفعل الى مصلحة وهذا غير منكر وان تصور ذلك الا
ثم او هو وجوده الذي لاجله لزم ان يكون مصلحة للاخر فعلا في الواجب فاعلا للخير
وذلك المصلحة لا بد وان يكون اولى للواجب والا لزم ترجيح عنده ووقوعها على وجه
مستوفى لا دليل عليه على غير هذا اذا كان جوده انما يقع لحصول الفعل عنه والغاية
من التي لاجلها فاعلا فالغاية علة فاعلية فاعلة علة جوده فالغاية علة لجوده الذي

الذي هو اولى موقوف كماله على الغير الذي هو الغاية وليس الجود هو الذي حصل
اولا لانه لم يقتض حصول كمال المصلحة كما ان الجود فعلا واضافة الى حصول الفعل
عنه فالغاية التي عللنا الغاية علة هي علة الجود وفي هي جملة جوادا فالفعل فاحتج ان
الجواد كان هو الكمال غير موقوف عليها او هو من الوجوه وكيف اذا علمنا دارا
فلا علمنا ذلك حصول صورة الدار في جوادي فالعلة لما بال الغاية في حصول
كمال او كونه للفاعل ولو كان المعلول الاول للواجب الوجود علة الغاية
في المعلول الثاني لكون وجود الاول مقدما على وجود الثاني لكان لكل منهما
عن واجب الوجود من سائر العلل والمعلولات تتوارد على الغاية لا يقتضي ان يحصل
الا بعد جميع ما هي علة حصولها فيه الا ان يكون حصول عالم الكون والفساد او من
السماويات فالسماويات ليس فيه الفعل فلا علة غاية للواجب الوجود
وفعله وكل ما هو ذاته لا يحصل فيها الا الاشياء الا على اتم الوجوه كما عرفت
من قاعدة الامكان الاشرف مع ان ليس له غاية هو غاية كل الموجودات كلها
تحت كمالاتها الذاتية للاولوية الا ان حالته لكمالاتها الثواني فهي منتهية لكمالاتها
تحت ما يتصور في حقها ويكون الغايات ولكل نوع من انواع المعارف عشق لها
ويعقوبها والحيوانات انها بما يحصل بها كمال وشوقها لذلك الكمال والاقدم حصول
الشوق على الكمال اذا افتقر عما يتصور فقد فيه اما ارادي او كان بالطبع
واما طبيعي ان كان بالتسخير لو ذلك في هذا الكتاب عنده هو اصح مشرع موقعه
فيها انه لولا العشق والشوق اليه لما يكون كائن ولا حدث حادث ولا تحرك متحرك
قال ولا حصل في عالمنا هذا النظام البديع والتاليف اللطيف والتي [illegible] العجيب
البلوغ الثاني [illegible] تكات [illegible] الارادة فلو كان [illegible] شاءوا فعا
ما طلب بالحركة او مطلوب [illegible] فقط ان كان عالما [illegible]
فلما حصلت [illegible] فيها ارادة كله [illegible] كل دال على [illegible] مطلوب المحمود
محدثها او علمت [illegible] ان الارادة [illegible] مضبوطة بارادة كله فيما سلف من [illegible]
[illegible] مطلوبها بالارادة اما امر [illegible] في المطلب [illegible] ٥
او وضع [illegible] والدليل [illegible] لا سكون [illegible] فلا [illegible] ولا اضداد

لها امرا جاملكا بها فلا جلب ولا اسعام فلا شهوه ولا غضب فهو اذن امر كلي عقلي حيث
نفس ناطقه **أقول** انما هذا الكلام يشتمل على البراهين شتيه للاجرام السماويه نفسا
ناطقه محركه لها الاول منها انه قد تبين ان الحركه الدوريه للافلاك اراديه
فالمطلوب بتلك الحركه الاراديه اما نفس تلك الحركه او غيرها لا جائز ان يكون نفسها
لان الحركه ليست من الكمالات الحقيقيه للانفعاليه بل هي وسيله الى الغير لا تطلب لذاتها
لغيرها ولا يقصدها الجرم الفلكي ولا النفس المحركه لذاتها لان الغايات لا تقصد لغيرها
مرو لوضوح هذا الامر ما ذكره في التلويحات فالمطلوب بتلك الحركه امر اخر غير الحركه ولا يجوز
ان يكون ذلك الامر حاصلا او غير حاصل فان كان حاصلا فطلبه بالحركه هو تحصيل الحاصل
وهو ممتنع وهذا هو المراد بقوله فلو كان عرضها شيئا اوهاما طلبه بالحركه امرا لم يكن
حاصلا فلا بد ان يكون اما جرميا او كليا لكنه ليس بجرمي فهو اذن يكون كليا واما كليا
غير جرمي لانه لو كان المطلوب بهذه الحركه جرميا لما كانت دائمه لكنها دائمه كما سبق فليس المطلوب
جرميا وبيان الشرطيه ان الجرمي اذا وقع فلا بد وان يكون ان وقع بعد وقع وقد دهر الابديا
ان كل الحادث غير الحركه من يكذا او على نيه بعد اثم مطلوبا جرميا دهرا واذا كان كذا
هذا الجرمي ان وقع فعدها مالزم وقوف الحركه لو حصل انا وقع الدهر فلا يسكن الحركه
لكون صعوده لم يتكمل ولو لم يقف الحركه او الحاله هذه لكانت تحصيلا للحاصل وهو لوقعه
ان يلك السابه ان هذا العمر وان لم يقع ابدا وكان الحركه بطلبه هو طالب المحال والابدوم
مثل هذا الطلب ابد الدهر اذ لا بد من الياس من حصوله هذا انما هو بعد الحركه الابديه ولا يتم
والله اسار بقوله او فنطلب لكان محالا اماك وعليه معدمه حد سبره رعا وعقم الموقف
فهاالعقل للسحاص مراد الرمح وفيها على السعد بين لم يكن انه قصد والمقصد المذكور
ولعامل ان يقول الامر ابادا وقع الحركه بعث الحركه بل جاز ان يكون طلبها الحركه او متم ما
فلا يتم هذا الحجه الا بابطال ذلك بدر على مكنا ان يكون هذا امر ينبغي ان يكون
للاصول السالمه فيبين ان المطلوب بالحركه المذكوره هو امر كلي ويلزم للافلاك اراده بكلي من حيث
كلي وقد علمت في مباحث النفس من العلم الطبيعي ان العلم الكلي لا يكون الا بنفس ناطقه فللافلاك
نفس ناطقه وهو المطلوب من هذا البحث وقوله فيطلب مجرد ليس مجرد فيها اشاره الى الكمالي
من الكمالات من مجرد النفس الناطقه ولكن لا مطلقا بل مجرد الى الافلاك واعتبر بها

لا بد ان للسماء وصل المحرك للاجرام الفلكيه مع ساحه ان مطلقه فيها غير محروم ودوامها
عن الماده على حسب اعتقاد من ان النفوس المحركه لا بد ان الحيوانات عن الانسان
الكل هو قوله وعلمت ان للاراده الجزئيه مخصوصا باراده كليه فما سلف من ان الانسان
ما لم يكن للاراده الكليه لا ما وجب بحدى للاراده الجزئيه التي يصدر منها الحركات
المعرو الذي يعمل بها الموجب من الجهة على العلم لا اساس الى الكمل العقل التي وجب
الغايه وعالم الحق واذا اثبت للاراده الكليه من النفس الناطقه كما هو المراد
هو ان المحرك للاراده اما ان يصدر عن تصور جسمي او تصور عقلي والصادر عن التصور الحسي فالمراد
انه اما جذب ملايم او دفع مناف فالذي لجذب الملايم هو الداعي الشهواني والذي لدفع
المنافي هو الداعي الغضبي ولا اغراض الحيوانيه عامه بحيث لا تخرج عن هذين ومن هذا الظهر المراد
من قوله مطلوبها الاراده اما امر حيواني او عقلي والمطلب الحيواني طلب ملايم حيواني او
دفع ضار واذا ثبت هذا فلا بد ان يكون مطلوبها امرا حيوانيا هو اما شهوانيا او غضبيا
لان الشهوه والغضب تحصلان الجسم الذي يستحيل ويتغير من حال الى حال ملايمه او ملايمه
واو ليس اجرام الافلاك تتحرك ولا تستحيل وتتغير فلا تنمو ولا تفسد ولا تتصادم كما ما
فان النمو لا بد له من حرق وتغذي يحتاج الى الكون والفساد وكل هذه تحوج الى الحركه المستقيمه
الممتنعه على جرم الفلك والفساد المزاج لكان الامر لا يتصور من اجله للاصول الحركه المستقيمه
التعدي والنمو وحمه للاتصال بها ولا للانفصال عنها فليس ان يكون طلبها امرا شهوانيا
التعدي والنمو وحمه للاتصال بها ولا للانفصال عنها المزاج لها ويوف انها لها وفساد ان
فليس ان يكون طلبها غضبيا فهو لا حلب يريد بذلك جذب الملايم الذي هو الداعي الشهواني
وقوله ولا اسعام يريد به الداعي الغضبي واذا انتفى الداعيان المذكوران صح قوله فلا شهوه و
لا غضب واذا كان مطلوبها الاراده لا يخرج عن الحيواني والعقلي ولم يكن الحيواني لخروج
عن الشهوه والغضب وكما استبين عن الافلاك بالضروره تعين ان يكون مطلوبها بالاراده
امرا عقليا واذا كان عقليا فلا بد ان يكون كليا مستدعيا للادراك الكلي المقتضي ان يكون صادرا
عن نفس ناطقه كما سبق وهو المراد من قوله فهو اذن امر كلي عقلي حيث يستدعي نفس ناطقه ويكون
الامر كليا على الاستدعاء للادراك الكلي الذي هو الاسقاط لهم في الادراك ما به في هذا
الموضع وكذلك يعلم ان هذا الا نحو ما على ان لها نفس ناطقه لكل فلك الا انه ثبت

انما هو الكواكب المستعمل على كل واحد من الافلاك لان ذلك احد المعدمات المستعملة في
اثبات ما على عدم الطلب المحيط وقد نبهت عليه في المباحث الطبيعية **قال**
وليس غرضها مطلوبا من التشبه والمدح فان الحركات غير لايقة بواجب الدوام فيجب على
امر واجب الدوام ليس المطلوب كما انها صور الاحكام لا في هذا العالم الجزئيات
الى اخراجها الى ما من ان تحرك لاجلها والحدس الصحيح يحكم بهذا دون حاجة الى برهان كما
بعون الله ان دامها من يشتم بعده وكان علي على المستمر الوقت او يشبه يحدد في
وهو مستمر الشيء ليس يحكم ملكي والاكال عالم لكان شبه الشيء بحل لا كما هناك
لعدم معاونة الطبيعة لا يستمر فان لا وصايع لجرم الكرة ساده من انفعالات الطبيعية و
الشكل المستدير ليس يشبه بعض وكل والا تشاهدت التحركات في الاس من واحد والا لتحقق فالمشاهد
دوام على ما من العقل في جميع الجهة في شبهها المدرس حتى لا يبين شيء منها ما لتوقع
اقول مقصوده بهذا الكلام بيان ان غرض الافلاك من تحركها الدورية الدائمة
هو التشبه بذوات مجردة بالكمال العقل المفارقة في اخراج ما بالقوة منها الى الفعل
قبل التعقل لاولي هو المطلوب ويقرر هذا البيان بوان غرض نفوس الافلاك من
التحريك المذكور اما ان يكون غرضا مطلوبا لكائن والمدح او لا يكون فان لم يكن فاما
لاجل ما تحت الافلاك او لاجل لا لاجل ما تحتها وبالسر لها تحتها فالامر معقول ان التحرك لاجل معلول
لاجل ذلك المعلول اما ذات او صورة على الصدر من ما ان ينال او لا ينال فان لم ينل فاما
ان ينال الشبه او ينال الشبيه ويشبه الشبيه اما دفعة او لا دفعة واذ المدركين دفعة
فالمتشبه بها اما الواجب لذاته او غيره وذلك الغير اما جوهر او عرض وكل واحد منهما
لا يمكن تحت الافلاك ولا مسلطا به ذلك هو اما جرم فلكي او نفس فلكي او عقل مجرد او عرض في محل
ما ضد بعد الشبه فان كان عقلا فاما ان يكون واحدا او اكثر فهذه الاقسام كلها ثمانية ما عدا
القسم الاخير منها وهو المطلوب محتاج الا ان الى ابطال ما سبق لعض المدرين هو الحق واذا عرف هذا
فالمصنف ابطل كون غرضها مطلوبا لو حصل احدهما ولكنه بان الحركات غير لايقة بها
واجب الدوام فيجب على امر واجب الدوام وليس المطلوب كما انها صور واجبة وانتصار
هو الاحكام لا في هذا الجزء كما الا عرض مطلوب لا لامر لها وهو مع ذلك يمكن فيجب
لما على ما علمت ان ابطل كون الحركات لاجل ما تحتها يعود وهذا العالم اخر بالنسبة الى اخراجها

الى اخراجها التزيد من ان يحرك لاجلها والحدس الصحيح يحكم بهذا دون حاجة الى برهان
ولشرح هذا العالم الى عالم الكون الفساد وهو عالم العنصري كما هو مدرس على الهيئة
ليس مجموعه بالنسبة الى الاجرام الفلكية قدر يعتد به فلو لا ان الواحد من الافلاك
مصالح مجموعها والمراد بالكمالات هذا او كونها خسيسا بالنسبة الى الملك الاجرام النيرة
السماوية الا اقدم من الفساد وهما وجه الحدس بانه يحرك لها ليس لاجل هذه العناصر
انه لو كان غرضها نفع السافل لما اندرست الفضائل الادنى المطاوع والملال في
الملل الكافرة والامم الجاهلة ولما بعث الاعتقادات الفاسدة والامور الخارجة عن الصواب
الواجبة فعم ان يبعها للسافل لا يدوان يرجع منها ولو به عائده الينا كما علمت وكيف يشكل
العلة بعلولها او يخرج كمال الشيء من القوة الى الفعل عما يخرج منها اليه واما ابطال كون
تحريكها لامر غير معشوق فلم يذكره في الكتاب وبيانه ان من الظاهر ان كل تحريك ارادي
هو لشيء يطلبه المريد ويختار حصوله على لا حصوله وكل مطلوب مختار فهو محبوب ودوام
الحركة يدل على فرط الطلب الدال على فرط المحبة المفرطة والمحبة المفرطة هي العشق فلا بد
وان يكون التحريك الذي لها لاجل معشوق ومختار وهذا البحث مولد بحركتها المعشوق
واما ابطال ان ينال المعشوق فلان الكل ذات امكانها لا يمكن الا دفعة ولو كان كذا
لكان اذا نيلت وقعت الحركة وان كل حصة فلا يتصور سائر ما بدا ليها الا اذا انبعث
محلها ان ذات العاشق الطالب لها ما طرء وقد عرفت ان الاستحالة على الاجرام الاثيرية
فان لم يتصل من بعضها تحصل ما عاينها فانه يلتبس بل في تشبهها هو الذي ينال
واما ابطال ان لا ينال المعشوق لا ما شبهه فلانه لو كان كذلك لكان المتحرك
بالارادة بحركة دائمة طالبا للمحال ولا يتصور ذلك من المريد بارادة كلية يتصور بها
عاقل مجرد عن الغواشي المادية واما ابطال نيل شبيه دفعة فلانه يلزم من انقطاع الحركة
عند نيله ووقوف لكان على ما يستمر الوقت اسار على الدوام وقوف الحركة
هذا القسم وعن قسم نيل المعشوق اذ الكمال ذاتا ما لم يتصل شبيه اذا كان حصة للكون

ذلك لا يتصور امكانه الا مع امكان استعمال الاغراض التي بين الشيئين واما
ابطال ان الحركة موجودة لعلل فقد دل عليه بقوله الا الكائنات الممكنة بسببه ولبيت
ومعناه انه لو كان لكل جرم فلكي بسببه بحركة ما فلكل الزم ان يكون لكل الافلاك
كلها بسبب الحركة ولا يكون بعضها الى جهة والبعض الى جهة اخرى الى ما لا كلها لسبب
جهة الحركة فلست بسبب بها لحركة فلكل واحد الا ان الزم ان عاقبتها بحسب كما
على بعد رتبه بعضها بالبعض وايضا ان ذلك لو لم يكن طبعه بكل واحد منها نعم
موافقة في الجهة فلما ان لم تكن اشارة الى هذا السؤال وجوابه بقوله وظن الاختلاف و
لعدم مطاوعة الطبع والاسعاف الا في اوضاع الحرم الكرى فما ومن حيث اقتضاء
الطبع والمثل المقدر وعام اقتضاء الجرم وشيء من حيث الاسعاف وكذا الى جهة ولا او
معنا وليس للافلاك طبائع بعض وضعا معنا والا لكان الفعل بالقسر ولا جهة معينة
وصعد كل جرم من اجرام الافلاك على كل فيه مجمل وطبع الفلك المقتضي لبساطة اجزائه و
اجزائه ولا يجوز ان يكون بعض الافلاك بعضي طبعها ان يدرجه معه او وضعا معينا
الا ان يكون لها غرض في الحركة يخص بذلك حال الارادة بتبع الغرض الا ان الغرض يتبع الارادة
ولا يختلف الا في جهات الحركة فما لحكمة الا باختلاف اغراض المحرك او المتحرك
وبهذا البيان يظهر ابطال ان يكون السبب بعض فلكي والاشتهر التحرير بكذا وشيء يكون
ليس بحكم فلكي والعقل فلكه ايضا بعرض منها ولم يصرح به الكتاب واما ابطال كونه عين
هو الواهب لعله والافعل واحد معا بدرج فيه هو لولائي واحد والا العقل بسبب الكل
انا في الحركات في جهاتها ابطال المطلب في كان ما حاصل الطلب لا يحتج واحد ولو علم
ما بسبق علم من الاعلى الا ان يكون بسبب الافلاك بحركاتها لا ارادة الدائمة الدورية لمعقول
كثرة او باعراض في تلك العقول وان كل واحد منها فالبحث اليه فيما لها من الاعراض
فعلى كلا التقدير في السؤال الحرج عن كونه معقول بسبب كثرة وهو المطلوب وربما امكنك بعد ذلك
على هذا ان تقدمه الخيال فيه انحصر من الذي يعرف وفوق الممتنع به دوار على ما سبق

من السبل في جميع الوجوه بهذا هو المصرح بالشيء واما حكم يلوح بها بالعقل من جميع الوجوه
لانها العالم المطلوب لكانت بالقوة من وجه ما ولا ممكن حدوثها الا لفعل الاول بط
حركات فلكه فيكون من الامور التي احاطت بالحركات المتعلقة بالاجرام الفلكية
بما يكون بعد سابقه لا يعقل لا مجرد ما بالكلية بعقب حال من صفة عدم وجودها
ذلك العقل ان العقل لزم ان يكون واحده بعض كالانها محدد الدائم مع امكانه لها
والام يكن كالامالية اليها وقاعدة لامكان الامر فقد عرفت انها خاصة
لذلك فور تشبهت بها المعقول حتى الامر من منها بالقوة بحث ان
لاتهم من ذلك ان المعقول الفلكية تخرج الى الكمال كما لانها بالفعل من وقت ما
بحث لاشيء فيها من الكمالات التي لها في القوة في ذلك الوقت فانه لو كان كذا
لصارت عقلا مجردا او لم يحرك الفلك فيسقط حركته وقد عرفت ان ذلك محال
بل المراد منه انها تقصد بالتشبه المذكور اخراج كمالاتها كلها الى الفعل وكلها الاخر
كلها دائما بل على التوارد بعقبه من معقولاتها المذكورة بتشبهها المذكور به
مثاله وكل نفس من هذه المعقول يعقب عنها مثال معقولها العقلي حركة
وذلك الحركة تقصد تحصيل كمال يشرق عليها في كل اشراق بوجه حركة بسبب
الاشراق وهكذا من يحب الاطلاع ولا وقفة في حركاتها المقصودة لتحصيل كمال الا بعالم الهوا

قال والعقل اذا كان يشتاق الى شبهها به انه كالمحتاج الى

مامور يعمل بحركة من اعضائه بحسب ما يسكن وحرم الفلك يجمع لا بسبب بالعقل
الا الاوضاع اول اولى ان شيء واحد لذات البواقي في القوة العدم ولا نهاية
الجمع على الكل والعالم في استبداد التشبه في الاسعاف وعدها واجرى
الى العقل على الملكها من المعاقب الراتبة للحركة بما على الى الميل بالحاصل الى مقصد

اقول للناس اي كما ان السر بالعالي الدائم في عرض هو غاية مالم يدم دائما بل يتجدد
الشبيه بالمعقول ذكر بما كقضية ايصال الحركة عنها شأنه النفس الفلكية من العقل
ذلك الحال لان ما اذا العقل بذاته بالحركة عما يحصل في ما من الجهات كالمحتاج
مع نفسه مامور يعمل بحركة من اعضائه بحسب ما يذكره كما ذلك التحرك عليه

ولهذا ما نجد في طرب النفس الى الصنف رقص وحركات من البدن عند ما تبلغ
نفس الفلك اذا انفعلت باللذات العقلية والاشراقات تنفعل عن ذلك ما تبعها
وهو الجرم الفلكي بالحركات المناسبة وكان القوة الخيالية في الانسان انما تنفعل عند
انفعالها في الافكار العقلية بل تمثل فيها من الصور ما يحاكي ما ادركته النفس عقلا
من الامور المعقولة نوعا من محاكاة ومع ذلك انفعال يعتريه من تلك الصور كذلك
يجوز ان يعرض لجرم الفلك انفعال يستمر بانفعال اشتغال يحصل في صعيده يجري مجرى
القوة الخيالية فما يتبعه ذلك فيها ما حصل لها الناظر من تصور الكمالات المستفادة
من مبدأ السابق ومن حصول ما يشبهها بالفعل ومن الفلك لا يمكن ان يعرض له حركة ونسبته
لاستحالة الحركة المستقيمة عليه ولا في كيفياته وصوره النوعية ولا في الاعراض فتحركات
افلاكه انما هي في كل ما سوى تلك الاعراض الاجزاء او غيرها فلا يمكن ان يتحرك الا في وضعه
فالحركة المستديرة يعني عن ... في كل ما عدا الوضع بالفعل وفي الوضع يحدث بالقوة
الى الفعل وفي الحالة الواحدة لا يمكن ان يحصل من الاوضاع الا على وضع واحد
لو دامت الافلاك على وضع واحد من اوضاعها لدامت الباقية فيها من الاوضاع
على القوة العدم وهذا دليل على ان الافلاك لا تسكن البتة عن كونها بالقوة في
اوضاع كثيرة ما عدا الوضع الحاصل لها في تلك الحال ولا يمكنها ان تجمع في
الحالة الواحدة بين كل الاوضاع الممكنة لها ولما لم يمكن استمرارها على وضع واحد
لاشتمالها اعداده بالقوة ولا جمعها بين كل الاوضاع معا فهي قاصرة عن استيفاء
وضع بشخصه والقاصر عن استيفاء شخصها تسعى في استيفاء نوعها باستيفاء
اشخاص تلك النوع فلهذا الامر حركت الافلاك اوضاعها الى الفعل بما امكن من تعاقب ايجادها
ولكن كل وضع لها امكن خروجه الى الفعل اذ لو خرجت كلها الى الفعل لكان الامر دوريا ان على
مطلب تام ... مع ... لكانها عليها اوضاع بالقوة ابدا ولو تحركت لتطلب
اخرى لزم عود الحركة الدالة على انها حركة واستئناف اخرى من ذلك يستدعي وجود ج
افلاك انها متحركة على الدوام ومن التي يحصل كلا ما فيها ولعل قوله ما امكنها
الى هذا الذي ... يكون ليس لكل وضع انما يخرج الى الفعل ... وحدها ...

سقط ظ

واذا لم يكن لها امكان حركة ... الى ان يخرج كل وضع ... بالقوة

حكاية عن اكابر الفضلاء ان الحكماء ذهبوا الى ان حركات الافلاك لاخراج الاوضاع
من القوة الى الفعل لما ليس للفلك بالقوة وشنعوا عليهم بان الواحد منا
لو اخذ يتنقل في زوايا الدار حاملا ان مقصوده اخراج اوضاعه الى الفعل
العقل لعده جاهلا مجنونا فكذا الفلك بل مذهب الحكماء ان حركاتها لمجرد ذلك
بل طلبا للكمالات اللائقة بها منها ما هو بحسب جسميته من حيث هو جسم وهو اخراج الاوضاع ع
المذكورة اذ ليس فيه بالقوة غيرها ومنها ما هو بحسب نفسه وليس ذلك هو الاوضاع
بل امر آخر كما علمت وكل ذلك الامر يلزمه الحركة المخصوصة لاوضاع الفلك بالتعاقب
على الوجه الذي نبهت عليه وتعاقب هذه الاوضاع يستلزم ترشح الخير على العالم
السفلي ويتبع ذلك الآثار من الخيرات في عالم الكون والفساد ...
العالم الطبيعي اذ لا سبيل لنا الى الاحاطة مفصلا بجميع ... المقصود
الاول من حركات الافلاك ... تفاوتا ... والتفاصيل في قصدها ...
النسبة بالعالم على الوجه المذكور في الكتاب وهو ظاهر تمام. قال
وظن ان المتشابهة واحدة وكل جملة الافلاك ... الجهات
كالشخص الحيوان المختار الطبيعي ... ولم يعلم ان ... الحيوان العالي
الحركة السفلي ... التام المطلب بالاصل ... عليه ...
تخصص ... ان يكون لكل معشوق خاص ... معشوق واحد ...
فتشابهت الحركات في دورتها ... واختلفت في الجهات ... معشوقات
خاصة ... كل ... معشوق ... الكثير العالي ... الاول
من ... الوجود ... الاوسط ... ما ... الافلاك ... الوافرة ... الانوار ...
من ... على ... الحكماء ... المعلم
... افلاطون ... الاسلام ... الصدق ... والعقول
بعدد الحركات ... بعدد ... الافلاك ... على ... المعلم الاول
بعدد الحركات ... الاول
كل ... نوع ... خاص ... حركة ... الواسع ...

فيصح تساويه لانه اما ان يعقل وجود توجهها الى شيء مبدأ في كتاب في انس
الحيوانات الى المسابح **أقول** لا شك انه لا يظهر ان يكون للافلاك مطالبة
بحركاتها الشوقية واحصل كل فلك شبه بعلة ما هيئته لا من محاجاته لعلم الكل
للامركز الا العقل حركاتها الى الجهة اوردها على ذلك بعضا ارادها على بعض الناس من افقه
الطوامع وبعض لامر وهو ان المتشبه واحد ولكن حركة الافلاك باختلاف جهات
الحركات من حيث تطلبها في بعض السافل لا يستوفى الجهات المتشبه الجهاد تحصيل عرضها
بكل واحد منها ووجود مثل حالها في ذلك كحال البحر الخير اذا اراد ان يعطي المريض لعضا
دوا وكان للدواء ذلك المرض طرق فان بعضها مناسب بالسابقة فقصده واحد الطرق فحصل
ما انشأ منه الى السحو دون للاحوال حكم فرشة توجد ان يحاذي طريقتها واحدة من
الطرق الاصل بعضه تحصل تحاج ومكان تحد والمنع المذكور هو المرجح لاحد الطرق على
للاحر وجوابه ان هذا الظاهر انما ثبت ان هذا الكلام يحصل اولا ولم يعلم انه لو صح ان المطلب
الفلك يحصر حركته بعض السافل لجاز ان يطلب ما يحصل حركته لذلك ولكان ان يصح ان ما ليس
الحركة حساوية للسكون واما اختيار الحركة على السكون لبعض السافل فلا يلزم الجزء ان لم
يطلب للافلاك بعض ما تحتها ما يحصل حركتها العالية اعلى ما تحتها كما عرف سالم الحران المطلب
ذلك تخصيص جهة حركتها قصد على لا ارادة وقوله في العقول بعدد الحركات وقد اخذ المثلث
بعدد كليات للافلاك فاعلم ان الذي ثبت عند ارباب علم الهيئة هو تسعة افلاك
الفلك المحيط وفلك الثوابت وسبعة افلاك للكواكب السبع السيارات فهذه القسمة
للافلاك بالكلية واما للافلاك الجزئية فهي التي يحصل الكلية لها كالممثل وفلك التدوير
والخارج المركز كما هو مشروح ومبين في الكتب المختصة بهذا الفن والمعلم للاول ذكر ان عدد ما
تؤثر المحسوس ما هو منها واذا علمت هذا فمن احد عدد العقول بعدد للافلاك الكلية حصل
لكل فلك منها عقلا واحدا لا بعض واحد ووجد للافلاك الجزئية كالاحصاء لذلك الحيوان
ومن وجد ان هذا الرأي الظاهر من العقول اكثر من تسعة وما ذكره بعد ذلك فهذا
مع ما سلف ما تشبيه قصده ومرادها اما احال به على كتب هو اس الطاعون فلم ادر ان الطول
يتوقف فيها وكان هذا الشرح لابحر عن شبهات ذلك عليه **قال** فصل حكمة

هو في جسم ما هو متصلة اي يحصل ما هي ما فيها واعلم ان القوى الاجسام متفاوت
شدة او ضعفا او عدة وان يستوي منع لا حرف لا المرتبة يتفاوت بالاخر في العقوبة في
الجسم اللازم اقسامها الانقسام حاملها اذا وضع اثر بها تحرك كل الحامل مسافة وكلها
كلها معا اذا ان القوى في نصف ما ساوى تحركانها في مسافة من هذا الحد ودوا استوتا
شدة وعدة فلا بد من تفاوت الاقوى الجزء على ما تقوى عليه الكل هذا مع ان التفاوت
اذا لم يقع في الوسط فانما يقع في الطرف فيقطع تحريكات الجزء مساميه ويزيد عليها
تحريكات على نسبتها وما زاد على المتناهي بمقدار متناه فهو متناه هذا الحصر في الطرف
من العدوي **أقول** هذا استيناف كلام اخرج في اثبات العقول وحاصله
ان حركات الافلاك غير متناهية لا من العقوى المتعلقة بالاجسام الافلاك كانت او غيرها
يجب ان يكون بالضرورة غير متناهية لا بعلمها على شبيه الابتداء متناهية وان جاز ان يحصل على
شبه الوسائط غير متناهية فلا بد وان يكون القوى الفلكية مستمدة من العقول والمقصود
بيانها ان القوى الجسمانية متناهية وقد دعم على ذلك مقدمتين الاولى ان القوى او كل
في جسم ما هي ما هو اي يحصل بما هي فيها ويحصل ما هي مركب ما في جسم لا المحلول فيه في النقطة
ونطلعها فان المقدمتين الباطلة ظاهر وهو الحكم وليست كالنفس في الحركة وبحمل انه يستعمل النفس
تحوزا وانه قصر الحكم في هذا الموضع على القوى الحالة لعدد ذلك على هذا وفسادها
ساميا متصلة لا الى النهاية والا لنهاية الى ... لها اما حاملة العدم فلا ... الاجل لامساك الافلاك
لما هو من خواص الكم لذاته ولحامله كل ما اولى يتعلق بكم بسبب ذلك الكم فالقوى ما لم
تكن كما ذات وفادا اقبل انها متناهية او غير متناهية لم تعقل ذلك ببيانه ان الحيث
اعتبار من حيث تعلقها ومعنى ذلك انه يحيث يصدر عنها افعال متناهية او غير متناهية العدد
الثانية ان تفاوت افعال القوى اما يحيث شدة او عدة واما الذي يحيث الشدة
كراس يقطع مهما متناه تحدود ومن تحليل فالقوة التي تمر فيها اقل اشد
من القوة التي تمر فيها اكثر والذي يحيث المدة كالرامي اذا اطلق السهم حركات
فيها تفاوت العدة والتي يمر فيها الطول اقوى من التي يمر فيها اقصر والذي يحيث العدة كما
يختلف على ذر فانها فالتي يصدر عنها عددا اكثر اقوى من التي يصدر عنها عددا اقل واقوى

الزمان حتى السوي مع الزمان لا يخرج امر من هذه الثلثة فانه لا بد وان يتفاوت
في الثالث منهما فان تساويا في السرعة والمدة فاوتا في القوة وان تساويا في السرعة و
القوة فاوتا في المدة وان تساويا في المدة والقوة فاوتا في السرعة ولو لم يتفاوت في
الكل لزم ان [illegible] في المدة فلا يكون حينئذ بالمساواة لا [illegible] المعاودة ومع
وذلك ظ واذا تقرر هذا فان القوة [illegible] ان القوة الجسمانية اما ان يكون حالا في الجسم او
لا يكون حالا فيه وعلى التقدير [illegible] سابقا واعد اسدا في الكتاب بالبيان المحض [illegible]
القوة الحالة فيه ويقرر البرهان على ذلك بان القوة اذا كانت حالة في الجسم انقسم
بانقسام حاملها كما عرفت فيكون لكل جزء من الجسم [illegible] القوة [illegible]
فلنفرض [illegible] القوة يحرك كل الجسم الحامل لها مثلا وان كل القوة يحرك كل ذلك الجسم
او يفرض ان القوة [illegible] القوة المحرك كل حالا في [illegible] بحركاتها [illegible]
عن هذا المحدود [illegible] السرعة والقوة والمدة [illegible] وراء المدة فلا بد
ان يظهر بين القوتين تفاوت في المدة والاقوى [illegible] القوة على [illegible] كلها فلا يكون الجزء
[illegible] الكل [illegible] وهذا التفاوت في المدة اما ان يقع في الوسط او في الطرف
لا جائز ان يقع في الوسط [illegible] المبدأ [illegible] عدم الاختلاف في هذه الحركة [illegible]
فالتفاوت انما هو في الطرف فلو جاز ان يحرك كل القوة بحركات غير متناهية في المدة لكان
بعضها ان يحرك بحركات غير متناهية لزم ان لا يظهر التفاوت بينهما اصلا وقد بين
انه لا بد من التفاوت [illegible] ان يحرك بحركات متناهية [illegible] ان يكون تحريكات كل القوة
[illegible] على ما [illegible] على القوة [illegible] الكل [illegible]
القوة [illegible] ان يكون تحريكاتها [illegible] غير متناهية [illegible]
ما في النفس [illegible] على المتناهي [illegible] التحريكات المتناهية الصادرة عن
الجزء غير متناهية [illegible] ان يكون متناهية [illegible] هذا البرهان ان القوة
في الجسم لو حركت جسما [illegible] القوة التي [illegible] الجسم [illegible] الجسم [illegible]
تحريك ذلك الجسم [illegible] العوض [illegible] المدة الى غير النهاية او الاقوى
فان [illegible] الجزء للكل والزيادة على غير المتناهي في المدة مع [illegible]

والمبدأ وذلك ح وان لم [illegible] محركها متناهية وتحريك القوة التي الى النصف لا [illegible]
[illegible] كل القوة متناهية [illegible] متناهية [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الاول [illegible] الفاظ الكتاب [illegible]
[illegible] القوة [illegible] ان هذا [illegible] الا القوى الحالة [illegible]
المنطبعة [illegible] واما القوى المجردة وهي النفوس الناطقة [illegible]

قال [illegible] ان القوة الغير المتناهية لو حركت جسما لكان [illegible] وحركة اخرى [illegible]
[illegible] بالضرورة [illegible] حركتيهما [illegible] الغير المتناهي

اقول ان [illegible] المتناهي [illegible] المتناهي الى [illegible]
[illegible] حركات القوة الحالة في الجسم [illegible] بعد ذلك [illegible]
[illegible] حركات كل قوة جسمانية سواء كانت حالة في الجسم او لم تكن حالة فيه [illegible]
[illegible] النفوس المنطبعة [illegible] النفس الفلكية والغير المنطبعة [illegible]
الناطقة [illegible] البرهان [illegible] حركة القوة الغير المتناهية لو حركت
[illegible] الكل [illegible] متناهية [illegible] ان لو لك الجسم [illegible] المسافة [illegible]
[illegible] ذلك الجسم [illegible] المسافة [illegible] من القوتين [illegible]
[illegible] والثاني [illegible] ان لا بد وان يكون في زمان ولا [illegible]
قطع الجسم [illegible] القوة الغير المتناهية في زمان اقصر من الزمان الذي يقطعها بالقوة [illegible]
[illegible] التفاوت بين القوتين بالضرورة فيكون لكل واحد من الزمانين [illegible]
[illegible] ومن المعلوم ان [illegible] الحركتين [illegible] في السرعة والبطوء [illegible]
الحركتين [illegible] زمانها اقصر [illegible] اسرع والتي زمانها اطول [illegible] ابطأ واذا كان [illegible]
القوة الى القوة [illegible] الزمان الى الزمان وكانت [illegible] الزمان الى الزمان [illegible]
الى [illegible] القوة الى القوة [illegible] والا [illegible] متناهية [illegible]
[illegible] وذلك معلوم بالبديهة واذا كانت [illegible] كل واحد من القوتين الى
الاخرى [illegible] المتناهي [illegible] القوة التي [illegible] غير متناهية [illegible] متناهية وذلك

[illegible] الى [illegible] متناهية [illegible]
[illegible]

هو الفلك وليوضح ذلك البرهان بان نفرض الجسم قطع بالحركة عن قوة متناهية مسافة ما في
مدة ما وقطع مثلا تلك المسافة بقوة غير متناهية فان لم يكن في زمان فهو غير
معقول وان كان في زمان فهو اقل من الساعة لا محالة وليفرض عشرة وكان نسبة
احد الزمانين الى الآخر نسبة الواحد الى العشرة وكذا نسبة احد القوتين الى الآخر
نسبة الواحد الى العشرة لان تفاوت الزمان على حسب تفاوت القوة وكل واحد منهما
متناهية وقد فرضت احديهما غير متناهية هذا خلف ويقول ان كل قوة بها فاعل فالذي يتحرك
بالارادة وله غير ولا ينتهي في قصد الحركة يحافظ على بقاء قوته كالانسان الذي
يمسك عن شدة الحركة لبعض قوته كاملة القوة الى دوام التحريك فصاحب الكتاب
كان يريد هذا مدعيا ان كل القوى وكان من جملتها ما له ارادة ولم يذكره مع انهما
عن بعض [illegible] حتى تناسب القوة المتناهية فان كل [illegible] منهما غير متناهية فلا يتم
البرهان المذكور لا جرم احتاج الى فرض ان يكون القوة الغير المتناهية محركة لكل منهما
لاستعمالها على وجه لا امساك ولا [illegible] في العقل كما مر والا لم يتمش [illegible]
البرهان واعلم ان هذا البرهان اذا قطع النظر عما سواه فلا يصح الا [illegible]
وجود قوتين جسمانيتين متناهية وغير متناهية اما لو ادعى مدعي ان كل القوى غير
لم يكن هذا البرهان مجردا مبطلا لدعواه والمصنف قد بين في هذا الكتاب وجود قوى
متناهية وما تشابهها [illegible] استحالة وجود قوة جسمانية غير متناهية مطلقا ولهذا اذا
ضم اليه ما نقل في الطريقة المستفادة من كتاب المباحثات المذكورة تم ادعاء الطبيعي
ان الحركة الفلكية ارادية **قال** وقد ذكر طريق آخر وهو ان نفرض جسم محرك
جسما عن مبدأ مفروض حركات لا تتناهى وتحرك مثل تلك القوة اصغر منه واقل منه بمثل ذلك
المبدأ مساويا على ما تحركه تلك الاولى اشد وعدة متفاوتة بالضرورة ولا يتساوى
اقول العدة على قليل التحريك وكثيره بهذا فيكون التفاوت في الآخر على ما سبق
نور هذا الطريق ظاهر وهو مختص بالعقل المباشر للتحريك لا حاجة بالقسر كما تعلقها
بالجسم يتعلق الطول او يتعلقها الآخر واعلم ان التفاوت في الحركات كما في
الطبيعة بسبب القوى اما على العوامل لعدم المقاومة في الجسم الذي له تلك الطبيعة

لكون الجسم حينئذ موضوعا بعينه للتحريك ولا مانع في قليل كبره وصغره اذا فرضنا
محددين عن القوة التي تحركهما معا او من حيث فعل التحريك في العشرة اما هو
لسبب القوة الى الاخر فلما افرض المحرك عن قوة واحدة وجسم هذا واحد جسمين احدهما
اكبر واكثر مثلا والآخر اصغر واقل مثلا وهو المعلوم ان مراده بذلك المثل هو
المثل المانع للقوة المحركة لا المواقع لها المساعد **قال** سؤال المبادئ
ان يقول القوة غير متناهية والمانع الجسم تفاوتهما لكن هو غير متناهية وهذا
وعدمها سواء جواب صحيح ما قلت الجسم غير بين الباقي اي سؤال اما قبل ان
التي لها غير متناهية القوة جواب لا يعقل قال البرهان هو المعتمد فاذا
هو النفوس الفلكية التي اعوانها يخف حال عدمها ومن الاتم باطنه اما قبل ان
النفس القدر على الفعل الغير المتناهي فاذا اعلمت انما ذلك من الفعل الفعال
من العالم والفعل للاثار الغير المتناهية والتأثير على سبيل التوسط بمعدات
وهو انما المعتمد هو التأثير لا استقلالا ولو كان لما القوة الغير المتناهية
منها الفعل المستقلة غير انها وما الحصر بان الى بدن واحد وما الجسم
ان علاقة لا جرم واذا كانت الحركات غير متناهية والتأثير محركة متناهية فلا
وان يكون المبدأ الفعل لا ان اليقين منهم لا انوار والتشويقات على النفس الفلكية
عند انما القوة الغير المتناهية والنور والسوق والعشق الغير المتناهي فيصح
اقول حاصل السؤال الاول هو المنع حكمه باستحالة استواء العدة
على قليل التحاريك وكثيره الذي جعلا لازما عن عدم تفاوت المبدأ في تحريك الجسم
الصغر والكبر المفروض ووجه المنع من ذلك هو ان القوة اذا كانت غير متناهية
لا نظر عندنا بحيث الكبر الزائد على حال الصغر ولا نور بذلك الزيادة في تلك القوة
والتي اذا اعطى هذا الامر فيه التفاوت ما من صغر وصغر او تفاوت في الزيادة
حال احد الجسمين وعدة وعدة متساوية بالنسبة الى القوة الغير المتناهية فلا يكون
استواء العدة على قليل التحاريك وكثيره والحال هذه محالا لا حلا الجوهر على المطلوب
الذي قصد اثباته بها وصاحب الكتاب اعرف بصحة هذا السؤال وورد ان

الجهة التي وجدها عليها ليس للماهر فانهم لما وجدوا ان البرهان المخصص للعقول المنطبعة
لا يكون في بيان ان جرم الفلك جسمانية ليثبتوا به وجود العقل احتجوا بعده الى الكلام
على حاشي هوائها وان لم يكن منطبعة ليثبت وجود العقول المجردة العالية عن جسمانية
واما السؤال الثاني وهو قوله اما قيل ان النفس التي لا تتجزى جسمانية القوة فاعلم
ان المصنف لم ينقل في التلويحات ان الاستفادة عن جسمانية ولم اجد ذلك فيما
وقفت عليه من كتبه انه بل هو الذي ذكره في حاشية كتبه والنفس وهو بيان
ما حكم به من وجوب تناهي القوى المتعلقة بالاجسام سواء كانت منطبعة فيها او غير
منطبعة وهذا جاء ليس لا يعول على ما قال عن مكشد ان برهان وما دل ان
على وجوب تناهي الانفس المجردة كان هو المعتمد عليه فلا يكون القول المناقض لما
اقتضاه مناقضا له فالاظهر ان يكون لا استفادة لا اساس وقوله فاذا
الذي هو النفوس الفلكية التي اقوى من النفوس البشرية فلا يمكن مع اعراض ذلك
ان الحكم بان قوى النفوس البشرية جسمانية والا لزم ان يكون الاقوى اضعف منها
وقوله ومن انها ناطقة لشرف ذلك النفوس الفلكية فان الذي لكم قوا قبل النفس
الاعلى ليس انسبوا للفلك نفسا ولم يوصفوا الاما بانها ناطقة ولو
انها غير ناطقة لم ينطبع لجاز ان يكون نفسا الناطقة اقوى منها فلا يلزم انها
هو الفلك انها قوة ثابتة على ان نفس الفلك ناطقة انه لكونها لنفس
ما هي هو نفس الفلك ليس من المسائل الثلاث الاول وقوله انما قيل في الاقناع
ان الاستفادة على العقل العرالسامي بر ... انهم قد بان لحدود النفس احتجوا
بان نفس ... الاولى على الافاضل عن جسمانية الاصول الهندسية والعددية
والحكمة التي العقول المنطبعة انما جعلها عن جسمانية ولا تتم العقول المنطبعة في الاجسام
تعود على الافاضل التي الاسامي فليس الا ... عن منطبعة في الجسم المجرد وهذه
الجهة اخرى اما هي لا اقناعا العوالم الراسية فاذا كان ترتيبهما تركيبا منتجا
وكبراها صادقة فلو لم يكن الحكم في صغراها لكانت ... ولبست ما تحرى انهم كلهم
فدل انهم ما كانوا اجازمين بالصغرى التي نوقض بها وما ذكره بعد ذلك فهو ظاهر

فما فكيف حال قوا بما حساه
ان ... بانها قوى النفوس
الفلكية التي اعلى

ظاهر للعقول ما احتج به على تناهي قوى ... الاحكام الحدسية والام الوحد بالحدس
فلا بعد ... اقسام في النفوس الفلكية بصورها كمال النفس المجرد المطلق وان لا
يكون ... بور بيان ان السابر المحرك لا يكون ... التوسيع من
ذلك من كون الحركات الفلكية عن جسمانية ان المبدأ العقلي الازلي دائم الفيض على النفوس
الفلكية لهذا العاشقة التي لا تناهي ومن يتصل به ذلك الفيض وينفذ باثر عن جسمانية على سبيل
التوسط لا على سبيل المبدأ التي من اسبابها وكل ما يحصل لنفس الفلك من النور والشوق والعشق
فانما يفيض عليها من العقل المجرد لما هو ... التي بعده ... واتصالها

فال

نحن غير ... ان واحد العقول لا تتصور حركة الا ان الحركة مباشرة ... مر ... له
منها لا او تتصور اسرع منها الا ... ما دام الحركة الواحدة ... يمكن ... حركة لا يتصور

اقول

اسرع منها ... اسلم ... علم ... على لا مر واحد العقل
هل ان المباشر للحركة لا لحد ان يكون ... لا لبدوان يكون ... الحركة اراده
وهو ... ان الواحد لذاته لا يمكن ان يحرك على سبيل المباشرة ... المتكثرة
على ... المباشرة ... البرهان ... طرف
احد الرتبة الاول ... الوجود لو حركة على سبيل المباشرة لو فرض حركة لا يتصور
اسرع منها والثاني ... المتقدم ... ان الثاني ... لان الحركة لا بد وان يكون في
زمان وكل زمان ... المتحرك للمسافة في نصف ذلك الزمان حركة اسرع من قطعه
اياها وكذلك لا يكون ... فلا يكون ... اسرع الحركات ... الحكيم
حركة ... الا ويتصور اسرع منها ... اسرع منها ... لا يتصور
لكن ان لا يكون ... المسافة ... في ذلك الزمان ... لامر واحد كل لا يتصور
وبيان ... الحركة ... فلا يتصور ... فلا يتصور اسرع
من الحركة التي ... العقد ... الشيخ
هو الذي ... اسلم ... على لامر واحد العقل ... ان الواحد
لذاته يمتنع على العقل والحركة ... ولا يكون علم
لعقل النفس ... ذلك ... والحكم

فال

الملوح الثالث في ... الوجود

وتركب من الهيولى والصورة وحصل كل عرض حصل له امر حالا فيه امر فاعل فيه اثنينية وليس
واحد الوجوه وكذا حال الصدور في الجسم فاول صادر عنه يتقوم من عقل بجانب بعض الكمال
عقل الكل والعصر له او سرمدا وهو اعلم بما عنده واشرفه **اقول** ان هذا الرأي هو الحكم
فيه بعد ما يسكن وهو من عدم له لاجل ان الصادر عن الواحد الواحد لا يعدو بعد
لا يجوز ان يكون اكثر من واحد بالمرة وذلك الواحد اما ان يكون جوهرا او عرضا لا جائز
ان يكون عرضا والا لكان علة لما بعده متقدما على الجوهر وهو ممتنع فيلزم ان يكون جوهرا وعلى
ان العقل غير الجسم والهيولى والصورة على رأي من جعلهما جوهرا والنفس والعقل فان الجسم
حلا لجواز ان يصدر منه بلا واسطة لما ذكره في الكتاب وهو واضح غني عن البيان والعاقل
هو لما حصل كل عرض حصل له امر الى ان جعلها الوجه واحد لكان الجسم بسيطا في الخارج
وان كان من تركب الدنس فيصح ان يكون معلولا للواحد الحقيقي بلا واسطة كالعقل عند من
يجعله مركبا من جنس هو الجوهر وفصل واما الهيولى فلا تصدر عنه لانها لا تستقل بالعلية
على الصورة وكذا الصورة لا تستقل بالعلية على الهيولى وكذا النفس لا يمكن ان يصدر عنه
نفس لا يتقدم على الجسم فتعين ان يكون اول صادر منه جوهرا مجردا هو العقل والعقل الكلي
احد معانيه عقل مجموع العالم وما ينسب اليه المشهور هو العقل الاول العاقل لا نقص
الذي يقال له جرم الكل ويحرك حركة الكل اذ ان حركة الكل بحركة وهذا وان كان
مشهورا عند من ليس واما بالعقل الاول ولذلك كل واحد من الممكنات عقل له اصل
في وجوده لانه معلول الوجود لانه معلول له وهو اعلم بما عنده واسرع تقدما الى
كل الموجودات الممكنة وادوارها في ذلك تعميم من جاء بعده لاستحالة لا يستقل الا له
على ان له الوسائط الواجب ان يكون اشرف من الاخر لا بعد منه ولا اقرب معلولا
للاول الا هو فلا اشرف في جميع الممكنات منه ولهذا اعظم هذا الموضع مما ذلك
ظاهر وهذا احد الطرق الدالة على وجود العقل في هذا الكتاب على ما ستقف عليه فيما بعد
بالحجة المعقولة العقل وبيان ان النفوس الى علته لا يمكن له رتبة واختلاف الحكم
السماوية بينها وان الواحد لا يحصل عنه الا واحد واعلم انه لما بين ان الصادر
عن الواحد هو العقل لكان يصدر عنه على ما هو عليه بواسطته من المشيئة بتعين عنها

معا فقط من ذلك ان يتاح ان يحرك بما شاءه وان يكون علة للمعلول بلا واسطة وكثير
المسائل التي **قال** واعلم ان الجسم لا يصدر عنه الجسم فان الحاوي لو كان علة للمحوي
مع وجوده امكان المحوي او وجوده بعد وجوده وعدمه فيكون مع وجوده امكان كون المحوي
المعادل لامكان لا كونه فيعارضه امكان الخلاء وهو باطل ولانه يمتنع بذاته وبالله ولا يمكن ان الوجود
المحوي الحاوي الذي هو ارفع منه واعظم فالجسم لا يوجد بشيء سوى اداة واسطة او مع ان
الحاوي هو العقل الحكيم الذي هو علة المحوي المتقدم عليه فهو مانع العقل قبل ان يلزم من عدم الحاوي
على الخلاء فجوابه ان مانع العقل بالزمان ونحوه فقبل هذا مانع العقل بالذات ليس فيلا
بالذات كان مانع العلة ليس بعلة وليس هذا التقدم الا بالعلية سوى الحاوي في
المحوي لا يمكن فيكون كل جملة كانهما تلزم الخلاء فجوابه بالعدم فليس للخلاء واما
سوى ان الخلاء او وجد المحيط لا يحتويه او الخلاء المعاد **اقول** ان يكون الجسم مع
يكون علة الجسم بعدم يحتاج المقال بان يقال للموجودات وقد جاز ان يكون بعض الاجسام علة
لبعض لكان اما ان يكون احد الجسمين حاويا للاخر او لا يكون فان كان حاويا فاما ان يكون
الحاوي علة للمحوي او بالعكس وعلى الاول اما الثاني ان يتاح علة الحاوي للمحوي لانه لو
ان الوجوه على ذلك يدور ان الحاوي لو كان علة للمحوي لكان اما ان الحال المعلول
المحوي مع وجود العلة التي هي الحاوي وجد بالامكان لان العلة على معلولها تقدم
دائم فيكون وجود المعلول وجوده متاخرين عن وجود العلة وتبعها في وجوب الحاوي
امكان المحوي او وجوب المحوي بعد وجوب الحاوي ووجوده وقد عرفت ان
امكان الوجود يعادل لامكان العدم فاذا كان مع وجود الحاوي امكان كون المحوي
اعني وجوده مع وجود الحاوي امكان لا كون المحوي اعني عدمه لان امكان كونه وامكان
لا كونه متعادلان واذا كان مع وجود الحاوي مع لا كون المحوي يلزمه الخلاء مع وجود الحاوي
مع امكان لا كون المحوي يلزمه امكان الخلاء لا محالة وهو ممتنع فيلزم تعارضه امكان الخلاء
لان ممتنع الها عائد الى وجود الحاوي فعلم انه لما كان الحاوي علة للمحوي فكان ما دام
الحاوي موجودا فالخلاء ممكن لكن التصل التي الى كان له فكذا التصل التي العدم
واما حكما بكون التصل التي التالي لانها الوجه في لكان الخلاء ممكنا ضرورة كلما فرض

بعد فيها وهو وجود الحاوي لكل الخلاء ليس بممكن بل هو ممتنع لذاته كما بين في العلم الطبيعي
فلعل المصادرة التي حصلت بالنيابة وجوده ويلزم من ذلك حصول المطلوب وإن أراد
أن يأتي بهذا الدليل مطلقا فيرد عليه بعد الوجوب الحاوي على المحوي لكان وجود المحوي
بعد وجود الحاوي بالذات فيمتنع وجود الحاوي بإمكان وجود المحوي لأن المعارض
لإمكان عدمه ومع إمكان عدمه يمتنع وجود الحاوي بإمكان الخلاء لكن الخلاء ممتنع فالعلة
المذكورة ممتنعة وقد زيفت هذه الطريقة في شرح التلويحات بما حاصله أن الحكم لذاته
هو بحث ممتنع لغيره والممتنع لذاته لا يمكن لغيره فيها وجود المحوي وعدمه وذلك لغير
هو امتناع الخلاء المحال مع تعالي الحاوي حتى يمكن الكون واللاكون لذاته وإن لم
يكن معلولا له لظهر صحة الحجة للزوم إمكان الخلاء مطلقا وهو ممتنع واعلم أنه قد يشير المصنف
هو صاحب المذكور في التلويحات في سؤال الحاوي لا يصح حصول المحوي فيه بدون
بعض هو شيء لا بعض الا وجهه وجزء وبما لا يبعان الاما لجهة يحصل معلوله قبل علمه
هو ممتنع هذا ما يتعلق بإبطال علية الحاوي للمحوي وأما إبطال علية الجسم المحوي للجسم الحاوي
فهو المراد بقوله ولا يمكن أن يوجد المحوي الحاوي الذي هو أرق منه واعلم وتحقيق
ذلك أن العلة التامة وجودها المثل والحاوي يشتمل على الحجب الصغير في المعاد على ما هو مثل
المحوي وزيادة وحينئذ يكون أرق من المحوي وأقوى وقد عرفت مما سبق أنه لا يجوز
أن يكون الأخس علة للأشرف في الأقوى وهو قوله فالجسم لا يوجد بنفسه فإن علم
أن الذي هو أبطال أن يوجد الحاوي المحوي وبالعكس ولا يلزم من مجرد هذا أن لا يوجد
جسم جسما كيف كان فضلا عن أن لا يوجد شيئا أصلا لاحتمال أن يوجد جسما آخر عن
أن يكون أحدهما محيطا بالآخر حاويا له وعلى هذا يتم هذا الكلام من غير ورود وسواء إذا أثبت
أن الحاوي والمحوي لا يجوز أن يكون أحدهما علة للآخر لزم أن لا يكون الجسم المساوي علة
لجسم وإذا لم يحصل هذا المرتبة المساوي لأشرف فأولى أن لا يحصل العنصري لأخس
فيمتنع على جسم لجسم وإذا لم يكن الجسم علة للجسم فلا يكون علة للنفس ولا العقل بطريق الأولى لم يكن علة
للأخس فأولى أن لا يكون علة للأشرف وقد عرفت أن الهيولى هي مطلق الجوهر
الصورة عرض فظهر أن الجسم ليس علة لشيء من الجواهر وأما الأعراض فقد صرح بها بعد

هو وجود الحاوي ... بالعكس ... على أن يوجد

بعد علته لبعضها فيحتمل أن يحمل كلامه على معنى أنه لا يجوز أن يوجد الجسم شيئا وجوديا ليس
لجرم كالأعراض ومن بين العلة لما عدا أنها وإنما بينه في البعض لأجل أن هذه المقدمات
كلها قد سلف بيانها من قاعدة الإمكان الأشرف في غير الأثر أي إن الجسم ليس موجودا لشيء
أو خطئها لازم من كون الجسم الحاوي والمحوي لا يوجد أحدهما للآخر وربما أمكن أن يتأول بأن يقال
هو أن يحمل هذا التحمل ذلك فإنه سهو وقع في النسخ أن الشيخ هذا التأويل في شرحه للعلم
بالعلم بالحقائق وأما قوله السؤال الأول من السؤالين فهو أنكم قد أخرجتم هما بعد أن الحاوي
والعقل الذي هو علة المحوي جعلوه لا علة واحدة لهما معا لحيث الوجود وعلة المحوي لا يكون
والعقل هما علة فإن إمكان الحاوي فيها هو مع الذي هو متقدم على المحوي وكل ما هو مع المتقدم
متقدم أن يكون متقدما بالذات على الحاوي يكون متقدما على المحوي ويلزم من ذلك أن يكون الخلاء ممكنا
لأنه يتصل بأمر والجواب عن ذلك وكذا السؤال الآخر وجوابه من واضح غني عن التقرير
وقوله بأن معنى الفعل هو الزمان وكونه أراد بحال الزمان ما يفتقر فيه ما لي ... أقسام التقدم أو بعضها

كالشرف والمكان وغيرهما **قال** والنفس الصالحة تعلق بالجسم فإنها إن أوجدت
بعد توسط جسمها فليست بنفس بل هي عقل وهو يوجد الجرم كيف كشف عن التجرد المحض بعلاقة

أقول هذا تعديد أخرى على
وجه وهو توسط الجسم يلزم بما قبله من إمكان الخلاء
المطلق وبيان ذلك لأوجود وهو أن النفس لو أوجدت جسما لكان الخالق إما
بغير واسطة جسم أو بواسطة جسم والقسمان باطلان فالقائل بالجسم باطل أما الأول فلأن
الخالق بغير واسطة الجسم عقل على تقدير أنها فاعلة بها بدونه ولكل ما ليس كذلك فاعلة
الجسم هو عقل فالنفس لو أوجدت جسما لكان صدوره منها لا من حيث هي نفس بل هي من
حيث هي عقل والتقدير خلافه لو كان النفس من حيث الخالق الجسم الذي هو جوهر فالكائن نفس
عن التجرد فالكلام عن العلاقة لا يسبب العلاقة الروحية التي بينها وبين جسمها فاكتسابها عن
ذلك دليل على أن النفس لا يمكن إيجاد الجسم وأما الثاني وهو أن يوجد الجسم بواسطة جسم
آخر فلأنه يلزم من ذلك إمكان الخلاء لما لم يكن المحوي علة للحاوي ولا أحد الجسمين المتماسين
للآخر بالتساوي فيلزم أن لا يكون الحاوي علة للمحوي وهو يوجب إمكان الخلاء على ما تقدم

الذي قد عرفت الكلام على إبطال علة الحاوي للمحوي بعد **قال** طريق آخر

الهيولى لا تفعل لما علمت من ذاتها بل إنما تقبل وتفعل بالصورة دون الهيولى لا تفعل
بل تحصل الآثار بما لها مع ما لها علاقة وضعية فلا بد من توسط الهيولى والجسم أو المادة
أصلا فلا علاقة وضعية بين الصورة وبينه فلا واسطة الهيولى ولا الشكل إلى آخره
لكن بل للأجسام بعد **أقول** هذا ظاهر على أن الجسم لا يكون علة لجسم
آخر سواء كان أحد الجسمين محيطا بالآخر أو مساويا له وغيره إذ لو جاز علية جسم لكان
الجسم الذي هو العلة إما أن يفعل بمادته أو بصورته أو بهما والأقسام الثلاثة باطلة
فالمقدم باطل أما الأول وهو أن يفعل بمادته فلأنها قابلة للصورة لكونها
فاعلة للجسم لكانت الجهة التي باعتبارها هي قابلة غير الجهة التي باعتبارها تكون فاعلة فيلزم
في ذاتها جهتان أحدهما القبول والآخر الفعل فلا يكون الهيولى على هذا التقدير
بسيطة وهي بسيطة هف وربما عورض بالنفس فإنها مع بساطتها تقبل
علومها وتفعل أفعالها وتندفع هذه المعارضة بأن النفس لا تفعل ولا تقبل
أحوالها من أمر خارج لأنها مستغنية في ذاتها ولو عرض للهيولى ذلك لكانت
موجودة مجردة بل لشاركت الصورة إذ لا معنى للصورة إلا ذلك العارض الذي
به الفعل من حيث هو كذلك فيما دل على أن الهيولى لا يجوز أن يفعل إلا بالصورة
سواء كان الفاعل لا يفعل إلا وهو مستحق والهيولى لا تستحق ولا توصف بالفعل إلا إذا
قارنتها الصورة مع قطع النظر عن مقارنة الصورة إنها لا يمكن أن يكون فاعلة
هذا الوجه ما ذكره في التلويحات أما الثاني وهو أن يفعل الجسم بمجرد الصورة فيدل
على بطلانه أن الصورة لا وجود لها بنفسها بل وجودها في المادة وأما الثالث وهو
أن يفعل بالمادة والصورة معا لا مجرد واحدهما فهذا يقتضي أن الصورة يكون
فاعلة بتوسط المادة فلا يستحيل أن يكون للمادة [illegible] مدخل في الفعل وإن كانت
المادة واسطة فحسب حتى يكون الصورة علة للمادة والمادة علة للجسم فالصورة علة
العلة وهذا يرجع إلى أن المادة فاعلة من حيث هي وإن كان بتوسط المادة فيعود إلى
فعل الصورة التي هي متوقفة عليها إذ لا يمكن أن الصورة لا تؤثر إلا بعلاقة ه
وضعية بينها وبين ما هو متأثر حتى يكون الصورة بتوسط المادة من جهتها

فما يلاقيها أو يجاوره أو يقابلها من جهة ما هي كثيفة بما يلاقيه أو يجاوره أو يقابله أو
من جهة ما وبما يستدعي شكلا يكون بينها أو ما هي حتى يؤثر الجسم فيه ولا يمكن
أن يكون الشمس تسخن بها أي بحال ولا النار تسخن بها أي جسم اتفق ولا تفعل الجسم إلا إذا كان
من الوضع فإذا كان الجسم المعدوم لا وضع بينه وبين الصورة فلا يجوز أن يكون
وجوده منها بواسطة المادة وإذا عرفت هذا فاعلم أن هذا الشرط لوجوه منها
والهيولى لا تفعل لما علمت من ذاتها بل إنما تقبل وتفعل إشارة إلى إبطال القسم الأول
من أقسام التالي وقوله بالصورة دون الهيولى لا تفعل إشارة إلى إبطال القسم الثاني
من أقسام وما بعده وكذلك قوله ولا شكل إلا ما ليس إشارة إلى إبطال القسم الثالث
وقوله بل للأجسام بعد يريد أن للأجسام وإن لم يكن علة لوجود الجسم ولا الأجسام
حرية بالدليل الذي ذكرناه يحصل المادة في بعض الأجسام يجوز وجوده لقبول صور بعض
عليها وأمثال الصور كالنار الحاصلة من مادة ما جاورها مسخنها إياه بسبب قبول الصور
الهوائية من والجسم وبعد أن يقبل أعراض كالشمس المعدة لقابلها القبول
من السماء المفارق في الدليل الذي هو موجوده بعد زوال المانع الحاصل والأجل الذي يمكن
ل من الأعراض موجود العدم العدم باطل إن علا موجده له واعلم أن المصنف
في التلويحات على امتناع علية جسم لجسم أصح مما ذكره هذا وأحسن
وأعطيها أصح ولكن ما ذكره كالشمس المرئي والمسرى ووصل كل واحد إلى
الله ولو كان لا علة بينها على الأسفل لا يصح أن يكون الشمس أعظم ما دام نوره
فكما لا للأجسام العلة على وجوه يحلله إلى عدم علية بعضها لبعض
الموجود للأجسام العنصرية وكون كل منها سببا إلى المال بحث على
النابطة إن النفس التي لها أن كانت مع كونها جوهر المجرد واجبا لعنصر على إيجاد الجسم الذي
موجود من الإيجاد وهذا الوجدان يمكن أن ... إلى أن
يستقر لأن الجسم لو كان وجوده لكانت سببا للجسم الذي هو العلة معدة على هيولى الجسم
المعد وقول كل واحد منهما مشاركة في النوع للهيولى الآخر والنوع المتولد عليها
عليها الشكل محمود منها العلة والمعلولة نظر لو كان يعض بالتوسط ولا نعم

بينهما علية ولو وجب لزم تقدم صور المعين على جسم العلة فيتقدم المقدم على العلة

قال والجسم والنفس يجوز ان يكونا علة لعرض ما فان اللازم لكم اذا ما

فاذا اسند بعض الوهم فليس لعلة خارجة والا امكن جار بعض وبما فاذا جاز ان يكون

علة لعرض ما فثبت جواز العلية في الامور التي هي كالمقدار ونحوه كما لا يرجح بالجسمية

ولا النسبة بينهما انما علل من خارج كالعقول وقال المحصلون ان الجسم نوع واحد

لا توجد بعضها بعض العدد الاولوية لجسمية والعقول النفس من نوع واحد و

الفصال والعقل الواجب لا تعقل اثار في الافلاك فان النوع الواحد لا يلزم تخلف

السماء في الافلاك ما اختلف ملتبسها وحركاتها الا من تخلف الطبائع وكلها بالسبط

العالم العنصري طبعه خاص والفصال وكانت الافلاك من نوع واحد لا امكن الا على

النوع متمكن على التخصص فيتخرق وليس لها او لغايتها من نوع واحد لا يتصل بعضها

بعض وليس لها والفصال وكانت العقول والافلاك من نوع واحد لكان لا اعتبار

بالعوارض وعلل الاتفاقات والحركات لا اولوية لبعض بعض اذ الطبيعة النوعية تستوي

اسبابها تصح اضافتها الى كل من العوارض **أقول** اراد هذا الكلام يشتمل على

بيان ان الجسم والنفس يمتنع ان يكونا علة لعرض وان العقول مختلفة بالنوع اي نوع

كل واحد منها في شخصه ان الافلاك كذلك ايضا وعلل ذلك فان اللازم لكم اذا ما

اسند بعض الوهم فليس لعلة خارجة والا امكن جار بعض وبما فاذا اللازم المقدم كونها

الملك اذا كانت تحتمه الرفع عن ذلك الجهة في الوهم كان روايا المذكور فليس لكونها علة

خارجة ان سبق فاعل خارج عن الجهة المحوية اذ لو كان لها فاعل خارج لكان مع قطع النظر

عن ذلك الفاعل يمكن اللحوق واللاحوق لماهية واذا امكن عدم لحوقها بها امكن ان يرتفع

في الوهم عنها فكان يصح تصور ملك ... روايا الملك والمقدار صلاة ذلك فوجد

فاذا جاز ان يكون علة لعرض ما فثبت جواز العلية بذاتها كما جاز عليه جهة الجسم لعرض ما

لازم لها الوجود روايا الملك لمجموع اجزاءه وكذلك يكون علة الا يحصل بعض الاجسام

اذا وجد فاعل الاثر واحد على ذلك الجسم وذلك الفاعل ولا يستكمل النفس بصدورها عنها

تحركات بعض صورها باعتبار ارادات جانبه وبسائط دخول بل الامور الى

الذي كالمقدار وما ذكرنا لا يرجح بالجسمية ولا النسبة بينهما انما علل من خارج كالعقول ثم

بالمقدار لا مطلق المقدار بل المقدار المخصص فان المخصص هو الذي لا يرجح بالجسمية ولا هو

في افراده لا اختلاف الاجسام في خصوصيات المقادير وان اشتركت في المقدار العام

وكذا حال جميع ما ذكر في علم الطبيعي من ان الجسم لا يرجح وتختلف افراده وما

من اختلاف العقول بالنوع واختلاف الافلاك فيها الى هو اعا ... لو لم تكون

اختلافها في الكمال والنقص فان وجدنا فيها الاختلاف اختلافا بالنوع وذلك

ذلك لا يحكم عليك بعد علمك بما سلف في الاصول ومحصل ما به الاختلاف نوع

الافلاك تحصل من اسبابها من بعض كتب الفقه وهو ان الاستدلال باختلاف

حركاتها على اختلاف حقائقها بناء على اعراضه بان ذلك الاختلاف معلوم بها او انها

الحركات لاغراض تحصيله لا يلزم من ذلك اختلاف نوع المتحركات فان النوع الواحد

لا يمتنع ان يختلف اشخاصه في الطبيعة الخاصة معنى مشترك بين جميع الافلاك بعض

اشتراكها في سماء لا اشكال في الحركات واتباع نور الماهر في الامكنة والكل في

قال هو اذا العاقل الكمالات طاهر عدد من ابعض الجهات السابقة

فصل فاذا لا يصدر من الحق الاول الا واحد فان اشترك لسلسل العقل الواحد

فلا يصح ان الجسم ابدا ولا يوجد فلكه عدد وجد فلا ... من نوع كثرة في واحد والصادر

الاول لا يصدر الافلاك كلها من عقل واحد اخر اذ علمت ان الكل معلول فلا بد الا

ان الصادر الاول له امكان من نفسه ووجوب بالاول وتعقل لاعتبار من ذاته فالعوا

فله بعقل لوجوده وجوده ونسبته الى الحق الاول بعض امر امر في هو عقل اخر

لامكانه من نفسه امر الاخر هو جرم الفلك الاقصى اذ لا امكان اخس الجهات فناسب

المادة وباعتبار تعقله لماهيته نفس هذا الفلك المحركة له بالشوق اليهم من التالي

اليه عقل وفلك السماوات ونفسه ومن الثاني عقل وفلك زحل ونفسه وهكذا الى

ان يتم الافلاك التسعة والعقل العاشر باعتبار تعقله امكانه يحصل منها الهيولى

المشتركة التي للعناصر وباعتبار تعقل مهيته صورها وباعتبار نسبته الوجوب الى

المبدأ العقول النفوس الناطقة واما ذلك تعالى فيه الاجرام السماوية كلها

في حركة دورية لا اشتراك للعنصريات في مادة واحدة الموجبة لذلك لاشتراك
في الحركة الاستعدادية عند بعده الى شيء واحد وما افتراق حركاتها افتراق انواع
الصور وهذا العائد الى كثرة المعاونات والموجبات للاستعدادات المختلفة لكثرة
والفاعل لجهة واحدة يجوز ان يفعل مختلفات لاختلاف القوابل واكثر شعاع الشمس
الواقع على الزجاجات المختلفة الالوان في الفعل لا يغير اصلا اذ يستلزم [illegible] الى
ان ينتهي الى العقول والمقصود لانه ليس في عالم الحركات ما يحصل به ما لم يحصل
للقوابل المختلفة الاستعداد بالحركة السماوية **أقول** هذا هو الكلام
كيف يمكن وجود الممكن [illegible] الباري جل جلاله وتقريره ان الصادر الاول
منه تعالى لا يجوز ان يكون اكثر من واحد [illegible] اذا ما ان يصدر عن كل واحد واحد
غير ما يصدر [illegible] المعلولات [illegible] ولا واحد منه بتركيب خارجي ولا لكون
الامر بعده المتشابها كان الاول يلزم ان لا يوجد الجسم البتة لانه مركب وليس احد
جزئيه علة تامة للاخر واللازم باطل [illegible] الوجود للاجسام فالملزوم [illegible] وبيان
[illegible] الصادر عن كل واحد واحد [illegible] ويدل على بطلانه [illegible]
في الكائنات [illegible] ذلك [illegible] لما [illegible] الا [illegible] العلة والمعلول
وليس الامر كذا فان الطبائع لا [illegible] فيها ولا [illegible] الانسان والفرس
ولا من النخل والكرم ومن السواد والبياض وغير ذلك مما يتعدد احصاؤه وان كان
الثاني فلا بد وان يصدر عن واحد من المعلولات اكثر من واحد وهذا الواحد الذي
صدر عنه الكثرة لا يجوز ان يكون واحدا من جميع الجهات فالاول لم يصدر الكثرة
[illegible] فلا بد فيه من اعتبار كثرة [illegible] وهو المراد بقوله فلا بد من [illegible] كثرة في واحد
الكثرة فيه اما كلها اجزاء او كلها علة [illegible] او بعضها اجزاء وبعضها علة
ليس كلها اجزاء [illegible] الامر [illegible] او لا كلها علة [illegible] الواحد [illegible]
واسطة [illegible] اكثر من واحد [illegible] ان البعض اجزاء والبعض علة [illegible]
[illegible] عن كل عقل [illegible] العقول [illegible] لا فلك
[illegible] اجزائها ولا يكون [illegible] لا ول [illegible] ان يكون لا فلاك [illegible]

[illegible] صادر [illegible] العقل لا جرم [illegible] ان يوجد الجسم [illegible]
وكذا النفس [illegible] الكل [illegible] فان المعلول عن العقل [illegible]
ولو لا العلة [illegible] لما كان [illegible] غير [illegible]
في الكائنات [illegible] واذا علمت ان الكل [illegible] وهو
ان يصدر عن عقل [illegible] العقل الذي هو علة [illegible] بعضها علة و
بعضها اجزاء [illegible] الا [illegible] ذلك و [illegible] الامر الذي [illegible]
ولا الامر الذي [illegible] يصدر عنه العقل [illegible]
الفلك وان الامر الذي صدر عنه الفلك [illegible] ان [illegible]
بعضها [illegible] بعضها [illegible] الاعتبار المناسب [illegible]
وكيف [illegible] الامر الى وجود عالم الكون والفساد وما فيه من العناصر وما يتعلق
[illegible] مناسبة [illegible] في كل واحد منها [illegible] ذلك [illegible] الكائنات [illegible]
[illegible] ولا [illegible] المناسبات [illegible] الى الواحد [illegible] الاسباب [illegible]
وكل ذلك على [illegible] لا [illegible] على [illegible] لا اول [illegible]
كيف يمكن ان يكون [illegible] العقل الصادر عن الواحد [illegible] بعضها علة وبعضها
اجزاء والوجود [illegible] المبدأ الاول [illegible] ان يكون [illegible] معلوله [illegible]
[illegible] صادرا [illegible] لان ما صدر عن الاول [illegible]
المسمى بالوجود والمهية اللازمة [illegible] الوجود [illegible] المهية [illegible] الوجود
[illegible] المبدأ الاول [illegible] لا [illegible] الوجود في العقل [illegible]
[illegible] وحدة الى الوجود [illegible] الامكان [illegible] المبدأ الى
المبدأ العقل الوجود [illegible] وجود المعلول [illegible] ان يكون [illegible]
واذا [illegible] المبدأ [illegible] ان يكون [illegible] العقل [illegible]
[illegible] الامر الذي للمعلول [illegible] علة [illegible] الامر الذي [illegible] الذي [illegible] المعلول
[illegible] وامكانه [illegible] العقل [illegible] ولا [illegible]
ولا [illegible] العقل واما الذي للمعلول [illegible] علة [illegible]

وبعضها مبداء ومع هذا الكثرة فالمعلول الاول بالحقيقة ليس الا شيء واحد بسيط في الخارج
هو العقل وهو مشتمل على هذه الامور التي يقتضيها الرأي وهذا البحث ... ع
هو انه ليس الا ان المعلول الاول له امكان بنفسه ووجوب بالاول وتعقل لا اعتبار
وذاته لفظ الذات يتضمن الماهية والوجود فيكون مجموع ما اشار اليه ثلاث اعتبارات
التي الاول ماهية والوجود ولا امكان في الوجود وتعقل لا امكان وتعقل
الوجود وتعقل الماهية وتعقل الوجود البحث الثالث في ان الذي صدر عنه
العقل لا اعتبار الذي لم هو مبداء والفلك بالاعتبار الذي لا هو مبداء او بالعكس
هذا البحث في ذلك ان اذا احسن معلولات احدهما اشرف من الآخر الى الا اخس العلل
الصادر ... المعلول لا اشرف الى العلة لا اشرف والمعلول الاخس
الى العلة الاخس وهذه قاعدة ... لا امكان لا اشرف ولا شك ان العقل
الكل واشرف من الفلك في المعلول على اشرف ... مراده فاد السبب لا اشرف
الى لا اشرف والا اخس الى لا اخس كان صدور العقل عنه باعتبار صدوره ...
العلة وصدور الفلك عنه باعتبار مراده البحث الرابع في ان لا امر الذي للمعلول
مراده كيف العقسم الى اعتبارات حتى صدر عن بعضها جرم الفلك وعن بعضها
نفسه وهذا هو من انشأ البحث لا اولى بينها لما فلا حاجة الى اعادة البحث الخامس
في ان لا اعتبارات التي للمعلول مراده بانه هو لا امتناع ان يكون علة لجرم الفلك
ولا استناد ان يكون علة للنفس المجردة لو هذا انما اشار الى قاعدة لا امكان لا اشرف
لا شك ان لا امكان وتعقله هو اخس الجهات التي للمعلول من حيث هو بالقوة لا من
حيث هو بالفعل فيجب ان ... الاخس المعلولين وهو جرم الفلك الذي هو هيولى الصورة
النوعية وقد عرفت ان الهيولى باعتبارها يكون الجسم بالقوة لا بالفعل وهذا وجه
انضاف كون جرم الفلك معلولا باعتبار المعلول لا امكان ... كذا فلا ... ان
يكون باعتبار يصدر النفس الفلكية هو العلة الفلكية ... مراده وهو ... بالفعل
ذلك هو الوجود وتعقل الذات وهذه لا الكائنات التي بها ... ذكر ... قالوا
فليعقله ... وصدره الى ... وهكذا الى ان يتم لا افلاك التسعة ... قالوا

قالوا ولكن لم يثبت ان المسئلة ... الكلام ... فاما الاكرم باني العقل
لا اول علة الفلك لا على ولان العقول الموالف في علة الافلاك ... على
حسب ... ولان لا افلاك في العسم المذكور بالاكثر ولان بعد لا اعتبارات
انما ... حصل عن العقل ولان العلة لكل فلك كل ... من لا افلاك
والكواكب وعن امر عقل واحد باعتبارات ولان المتعلق بالفلك الكل هو نفس
واحدة ولان فلك الثوابت العقل ... وفلك من العقل الثالث في ان العقل
العاشر هو المقتضي لعالم الكون والفساد ... ان العقول ... لا افلاك
وانها الست ... عددها وان العقل لا تصدر منه ...
واحد وكان ... لا اسباب التي لم ... الحكم بها ... الحكما ... الا
والموجودات ... الكثرة عن الواحد لا على ... الحكم والقطع وعدم
لا احتمال ... واشار بالتشكيك ... صدور العقل وجرم الفلك ونفسه
عقل ... بالاعتبارات الثلاثة التي ذكرها البحث السادس في كيفية وجود عالم
الكون والفساد وما يحصل فيه من العناصر وما يتعلق بعض الكائنات التي ...
... الخواص والكيفيات ... ذكره ... في العقل العاشر انه
بل يحصل ... لم يحصل ... العوامل المحللة لا استعداد ... الكائنات السماوية وقد ...
ان كون العقل العاشر هو الذي يحصل منه ذلك بالاعتبارات المذكورة بعد الوجه المذكور
... لا اشياء ... التحصيل كما ... هو الاعتبار ان ...
لا جرام السماوية حدوث ... العقل ... او لا يحصل وجوده عنها الا
بامر حادث ... كما علمت وان لا استعدادات ... في ذلك ان
العقول ... الكائنات ...
كان ... الطبيعيات ... ان لا اجسام وما
يتعلق بها من النفوس ... ان يكون ... ولا يعقل
... لا اجسام لا تستطيع ... العقول ... لم ... لا اجسام
السماوية ... ولا اصل ان لا تستطيع ... الا يكون ...

وصدر بسبب الصور ان الامور ان تكون قابلة لنوع عام من الحركة والنوع فعناه
وصورها وليس ذلك الا الاجرام السماوية كما علمت فلما كانت مع الاجسام
موادها هيولى وصورة جسمية وكان لكل واحد منها ما لا للعنصر والحركة وحده كان
لا تستلزم ان يكون اشتراك موادها هو بعينه اشتراك في الاجرام السماوية اختلاف
صورها او نوعه اختلاف في تلك الاجرام ولا اشتراك في الاسم الا للافلاك
في الطبيعة التي المقتضية للحركة المستديرة فشأن ان يكون [illegible] الطبيعة
[illegible] صور المادة المشتركة ويكون الاختلاف في [illegible] للصور المختلفة [illegible]
الحكم [illegible] طريق الاول [illegible] الامور الكثيرة
في النوع او الجنس لا يكون الا منشاركا في واحد [illegible] واحد وانما
[illegible] فلا يوجد اذا الواحد منها الا [illegible] بعد [illegible]
واحد فالعقل [illegible] الحركات السماوية مادة [illegible] صور [illegible]
لا تستعمل جهة الاستعمال [illegible] ذلك العقل [illegible] على جهة العقل [illegible]
وصور العقل [illegible] الحركة من الاجرام السماوية [illegible]
[illegible] دون [illegible] العقل [illegible] الامر [illegible]
الامر [illegible] [illegible] المواد [illegible] اختلاف [illegible] استعداد
[illegible] استعداد [illegible] الصور [illegible] العارض [illegible] الاستعداد
[illegible] النار [illegible] استعداد [illegible] صورة النار [illegible]
[illegible] العقل [illegible] العام [illegible] الصور [illegible]
من استعداد [illegible] العام [illegible] استعداد [illegible]
[illegible] الصور [illegible] الخصوص [illegible] على وجود [illegible]
[illegible] الاستعداد للوجود وجده [illegible] العوض [illegible]
[illegible] الصور [illegible] السواد [illegible] العقل [illegible]
اول [illegible] صور [illegible] العارض [illegible] الاستعداد [illegible]
[illegible] وجود الاجسام العالم [illegible]

امتزاج هذه العناصر كما بان كثيرة منها حوادث الجو من البخار والدخان والشهب
وغير ذلك مما ذكر في العلم الطبيعي ويكون منها انصال المعادن والنبات والحيوان
وسبب اختلاط العناصر [illegible] امتزاجها [illegible] يحصل منها من الحرارة والبرودة
الصادرة من الاجسام السماوية [illegible] الاستعداد منها [illegible] الصورة [illegible]
الصور [illegible] المعدني [illegible] خاص [illegible] صورها وللنبات امتزاج [illegible]
والحيوان امتزاج [illegible] النبات [illegible] هذه الكائنات [illegible]
[illegible] واصنافها [illegible] امتزاجات [illegible] نوع [illegible]
[illegible] الاستعداد [illegible] الاستعدادات [illegible]
السماوية [illegible] اسبابها [illegible] والنفوس المتعلقة بها [illegible]
المفارق [illegible] السماوية [illegible] الاستعدادات المفارق [illegible] الصور
[illegible] وصدور العالم [illegible] الحوادث [illegible]
[illegible] حركات السماويات [illegible] السماويات [illegible]
[illegible] الافلاك [illegible] على الدوام [illegible] دورة [illegible]
[illegible] دائم على حالة واحدة [illegible] العارضة [illegible]
اختلاف [illegible] والمعادن [illegible]
من الاختلافات [illegible] [illegible]
[illegible] الاستعدادات [illegible]
على الكل من المبدأ الاول [illegible] العقول والنفوس [illegible] والمبادي [illegible]
بالافادة [illegible] الكمالات [illegible] العالم [illegible]
ان يكون العالم اتم [illegible] كما علمت ولو ان المادة [illegible]
صورة [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] والعقول [illegible] بالطبع [illegible] على الهواء والارض
والمراة [illegible] الهواء [illegible] على الارض [illegible] انعكاس شعاع
[illegible] المراة [illegible] الاستعداد

المواد ولوازم الذات فيخرج من بابه لو تركب بعض صورة الدرايه على وجه دون العقول
لو صح عليها التغير مع انه لا علاقة لها بالاجسام ولا هي في احد الجهات كما
لو فرض انه لا يمكن التغير فيه بسبب الانفعال عنها الفاعلية وبقصود الظلام
مسلسلا حتى يتعدى الى التغير واجب الوجود لذاته عند الكل فيجب ما يفعل لا يمكن ان
يحصل منه ما لم يكن حاصلا الا لاجل العوامل المحصلة للاستعداد وليس هنالك
الاستعداد اذا فيها الا بسبب الحركات السماويه وهذا اتحقق من اصول قد ذكر في بعضها
وتمهدها واعلم انه قد سبق ان الصور النوعيه من قبيل الاعراض مع ان الحكم
ليس بمحض الجوهر وانه لجوهر ان يوجد الجسم وكذا النفس عرضا فالحكم بعد هذا ان
الصور صادره من العقل على مذهب القائلين بانه لا يحصل الا الاحتمال في صدورها
الى العقل او الجرم الفلكي او غيرها واما الصور الكماليه المجرده وهي النفوس
الناطقه فلا بد وان يكون صادره عن العقل وكذا الجسم المطلق الذي هو هيولى
من العناصر ومادته للاجرام الفلكيه وذلك مع عرض فسيكفي ان يفرض هي

قال فلا يتصور عن واجب الوجود كما هو ان اما فرض عند الفيض جميع الوجود
امكان فرض حركة واستعداد مادة فلا تصدر عنه الا افاده ويكون لذلك اما الا
بوجه التغير اذ ليس مما يترتب الا للفاعل وبعد هذا الترتيب ان يحصل جرم
المواد فمنعم فعلم ان الامر شانه ان يكون في المادة والامر شانه ان يكون
وهو المعلول الاول فسنذكر تفاصيل ذلك ثم ارادة الترتيب من المادة ومعلوله العقول
افاده وجود العقول والنفوس ثم الاجرام الفلكيه فصار معلول معلوله امرا
من معلوله بلا واسطه هذا **اقول** تقرير هذا السؤال هو انه اذا
جاز صدور المتغير الذي الحادث عن الدائم بسبب اختلاف استعداد العوامل
وتعاقبه حركات السماويات فلم استند حوادث هذا العالم السفلي الى العقل
ولم يستند الى واجب الوجود لذاته بحيث يكون هو المبدأ العام بشرط الاستعداد
في المواد القابله الذي هو من موجبات الحركات الفلكيه وحينئذ حاصل ثم
احدهما انه لو جاز صدور الحوادث عنه في المواد لكان ما يصدر بعض العقل

وللافلاك على الوجه الذي من علم وقيس لا امرا ولا تعدد فيهما والقسمان باطلان
لعدم الشرط باطل اما كون صدور الحوادث الا وقد منه لا تعدد فيه العقول
للافلاك فقد امكن بطلانه ان فرض حركة واستعداد ماده لا يمكن الا في العقول
وللافلاك قد فرض حصولها لان الحركة والاستعداد حاصلان من حركة الافلاك
وللافلاك حاصله من العقول ولولا الترتيب لما كانت تعدد بين الافلاك بحركاتها
كل ما يحصل من شيء يعد يعده في سببه بعد بالذات فلا يمكن فرض ما بعد الاخر فرض
ما هو قبل وهذا اسس على قواعد افاض جميع الوجود لا امكان لفرض حركة واستعداد
ماده والوجه في ذلك ان عند هذا الاقتضاء لا يكون العقول وللافلاك قد
وجود الافلاك فرض ما يعد اليها عند فرض عدمها واما قوله فلا يصدر عنه الا
ويكون اما والا لوجب التغير اذ ليس مما يترتب الا الفاعل بعد ان عند الاقتضاء
المذكور لا يمكن صدور الحوادث الماديه اما وللافلاك كثرة ومعلوله الا وان لا يكون
الا واحدا واما ما سا فلان لم يصدر اشداد رما له وذلك المعلول الواحد لا يمكن
ان يكون الا اول الاشياء الذي ذكر واما كون هذه الحوادث تصدر عنه بعد العقول
وللافلاك فالذي يدل على انساقه هو قوله فعلم ان الامر شانه ان يكون في المادة
والامر شانه الا يكون فهو المعلول الاول فسنذكر تفاصيل ذلك واما الوجه الثاني
من الحوادث مع انه قد ثبت مما مضى ان من العقول الكثير يفعل في نفس ما ادى من المعلول
ان العقل المعلول العقل الاول من جميع الحوادث التي في المواد وكذا النفس والجسم السماوي
فلو كان الواجب لذاته مصدرا لشيء من المواد بغير واسطه لكان معلول معلوله وهو العقول
والنفوس للاجرام الفلكيه امرا متاخرا عن معلوله بلا واسطه وهو متاخر عن المادة
بطلان ذلك معلوم من قاعدة لا امكان الا شرف والعاطلى الكل ليس يعود هذا الوجه ظاهر
عند بعض الناس **قال** سؤال كيف يحصل العقل بتوسط الامكان وقلت
ان يعود الا امكان عطلت ان الكثره في انفعاله حصل منه الامكان فكان كل عمل كون ماهيه
للاجسام ثم الامكان عدمي كيف يحصل بتوسط جواب ان ما ينبغي في السؤال الاول ليس
هو لنا ان العقل بتوسط ما يعقل من امكانه يعقل ولا امكان في العقل ان يعود لاذا فعل

بخصوصه هو وسط ان ليس الا انه اشار بذكر عدم ملكة الخصوصية وبقيد التعقل
للامكان الى ان العدم هو العدم المقابل لها المندرج في مفهوم العدم كالسكون وعلى هذا
لا تتصور [illegible] كالحركة والصفة وصورة موضوعها اشار بالوجه الاستحقاق وجوده
كالامكان وعلى هذا فليس له الا جهة التعقل والعدم ولا يخرج بالعقل الا ما هو زائد
على الصور وغيرها [illegible] هذا الاشارة [illegible] وليس هذا العدم هو العدم
فيهما اشارات لا تخلو [illegible] **اقول** ان هذا السؤال يشتمل على سؤالين
احدها ان الامكان [illegible] الوسط [illegible] بالاعتبار على ان الشيء
الذي هو امكانه وذكر [illegible] الوجود ان التعقل هو وسط للامكان بصدوره جرم
الفلك من المعلوم ان ما لا يتعقل الا باعتبار ذات الشيء الواحد [illegible] فلا يحصل الا
ذكره بعض [illegible] بصدور [illegible] فلم ان التعقل يعقل هو وسط
للامكان مع [illegible] بان الامكان لا يتعقل الا باعتبار على ذات الشيء فلا يكون ابدا
على ذات التعقل [illegible] وسط [illegible] ان الممكنات [illegible] مساوية في الطبيعة
للامكانية [illegible] حكم [illegible] فلو اقتضى امكان التعقل ان يكون مصدر الشيء لاقتضى
امكان كل ممكن ان يكون مصدر الذلك الشيء وكان كل ممكن [illegible] تلك الامكانية
فكان يلزم ان الاجسام يكون علة [illegible] التعقل علة هو وسط الامكان واذا كان
هو وسط امكانه [illegible] لوجود جرم الفلك فالحكم [illegible] ان يكون هو حالة
فيكون الجسم علة للجسم وقد [illegible] ذلك [illegible] ان الامكان امر عدمي والعدمي لا
يجوز ان يكون [illegible] موجود وقد [illegible] ان التعقل [illegible] جرم الفلك هو وسط
[illegible] والجواب عن السؤال الاول [illegible] ان التعقل يعقل هو وسط الامكان
[illegible] الذي يعقل انه يعقل هو وسط [illegible] وفرق بين الامكان و[illegible] الامكان
وعلى هذا لا يلزم السؤال الاول لان الامكان [illegible] زائدا على الماهية الا ان التعقل
زائد عليها ولا السؤال الثاني لان الاجسام لا يعقل امكانها فلا يوجب [illegible] الامكان
[illegible] فان [illegible] الامكان مساو [illegible] ان الممكنات [illegible] لا امكانها والنفس [illegible]
وكان يجب ان يصدر [illegible] التعقل هو وسط [illegible] لا امكانها [illegible]

يوجد [illegible] السؤال [illegible] اولها ذكره [illegible] المشترك وذلك الوجه هو
[illegible] التعقل بخصوصه هو وسط [illegible] لا يلزم [illegible] عدم ملكة الخصوصية
[illegible] ان امكان التعقل او تعقل امكانه هو الذي [illegible] وجود جرم
الفلك [illegible] ان التعقل بخصوصه [illegible] اشار بتعقله لامكانه [illegible] ذلك
[illegible] ان الجسم او النفس [illegible] التعقل هو وسط تعقل الامكان [illegible]
[illegible] في النفس [illegible] ان تعقل الامكان علة [illegible] وجود الشيء [illegible]
[illegible] المجموع الذي هو التعقل وتعقله لامكانه [illegible] المجموع الذي هو النفس
[illegible] لامكانها [illegible] احد المجموعين هو تعقل الامكان [illegible] مساو [illegible]
المفهوم لتعقل الامكان الذي هو جزء من المجموع [illegible] فليس احد المجموعين مساويا للآخر
فلا يلزم ان يكون معلول احدهما معلول الآخر وكذا كل مجموعين [illegible] السابق الشيء الذي
ذكره انه الذي يعقل بخصوصه هو كالتعقل [illegible] الذي يعقل هو وسط كتعقل الامكان
وعدم ملكة الخصوصية كالجسم والنفس والى المعقول الذي لا يلزم [illegible] جرم الفلك
واما جواب السؤال الثالث [illegible] المراد [illegible] والتعقل للامكان [illegible]
الى آخر الكلام [illegible] ان الامكان عدمي [illegible] معدوم مطلقا [illegible] وجودي
العقل [illegible] وتعقله الذي هو وجود التعقل هو الذي [illegible] ان التعقل
هو وسط وانما [illegible] على انه عدمي [illegible] لا يحل [illegible] ان يكون التعقل هو وسط
[illegible] مطلقا [illegible] العدم يطلق على [illegible] المعدوم
[illegible] للامكان [illegible] العدم [illegible]
على [illegible] السكون [illegible] عدم الحركة [illegible] بالعدم
وغيره [illegible]
قال [illegible] الشيء كالامكان [illegible] الخارج كما عرفت
فصل واما تنتفي الوجود [illegible]
[illegible] **اقول** يريد ان وجود الواجب
[illegible] المكافأة الوجود [illegible]

من غير خاص الى كثرة اعتبارات فى العقل الاول بل لو لم يكن الا الاول لما حفظ دون
هذه الاعتبارات لما مع ذلك صدور هذه الكثرة عنهما وكذا مع قطع النظر عن الاعتبارات
والعقد مع ان الواحد جاز ان يصدر عنه بتوسط معلولة الاول معلول ثانٍ وان يصدر
عن المعلول الاول وحده معلول ثالث فيكون فى اول مراتب المعلولات شيء واحد
وفى ثانيها شيئان وان جوزنا ان يصدر عن المعلول الاول بالنظر الى اثنين صار
فى المرتبة الثانية مع الواحد ثلثة او اكثر لا بعدم فيهما ولا مانع من الجائز ان يصدر
عن الواحد بتوسط المعلول الثانى وحده شيء وبتوسط الثالث وحده شيء وبتوسط
الثانى والثالث معا شيء ثالث وبتوسط المعلول الاول والثانى رابع وبتوسط
الثالث خامس ومع الثانى والثالث سادس وعن المعلول الاول بتوسط الثانى
سابع وبتوسط الثالث ثامن وبتوسط الثانى والثالث معا تاسع وعن المعلول الثانى
وحده عاشر وعن الثالث وحده حادى عشر وعن المعلول الثانى والثالث معا ثانى عشر ويكون
هذه كلها فى المرتبة الثالثة مع جواز ان يصدر من السافل بالنظر الى فوقه شيء والشيء
المرتب فى المتوسطات التى يكون فوق واحد بعضها فى هذه المرتبة اضعافا مضاعفة
او اجاوز بالعدد المراتب حال وجود كثرة واحدة صدق مرتبة واحدة ولا يزال الكثرة
المتكافئة يزداد كلما احدث المراتب فى النزول لا يجاوز صدور صدور الاشياء الكثيرة
فى مرتبة واحدة عن مبدأ واحد مع قطع النظر عن كل اعتبار واحد فى العقل الاول وغيره
ومن هيهنا يتبين كيفية صدور الكثرة عن الصادر عن المعلول الاول مع
لا اصل لكل الاعتبارات المذكورة. **قال** فصل ولا يحصل الكثير بعد ان لم
يكن الا ان لا بد للحادث من استعداد وقابل اذ يستوى العلة الاولى مع الامكان
الذى اشار اليه المعلم الاول بانه يتقدم على الحادث لا غير كاستواء العلل للاول فانه
انما ملا يحصل حادثة **أقول** يريد بيان صدور الكثرة لا قابل له والاشياء الحادثة
لا قابل لها والمعلول المستكاد به ويقدم فى الكتاب ذكر الكثرة على الصور وقد عمل
صدق الصور بما قدمنا وقوله وهو الامكان الذى اشار اليه المعلم الاول الى
وهو عائد الى الاستعداد وقوله لا غير يريد ان المعلم الاول لم يقصد بالامكان الذى

الذى يتقدم على الحادث الا الاستعداد لا الامكان اللازم للماهيات كما ظن
قال ويحصل من هذه العقول الاخر المتوالية كلها وصور العناصر والمواد
والنفوس الا صحيح عند نفس الباطنة وعقب بعد العقليات وابتداء الوجود من الاشرف
فالاشرف فالعقل ثم النفس للافلاك ثم الاجرام السماوية ثم العنصريات المشتركة ومن بين الكل
ثم عادت من الاخس فالاخس الى الاشرف فالاشرف ثم الاعتدال المزاجى والنفس النباتية
ثم الحيوانية ثم الناطقة وفيهما العقد المعقولات فيتم ان العقل بالفعل وهو النفس العقد
وكان السر باعتبار حتى وجودهما وامكانها يحصل لها وراء الى القدس واوائل الجمل لاشرف
للاشرف والاخس للاخس **أقول** يحكم بان الاشياء التى ذكرها صادرة عن العقل الاخير
من غير ان يمتنع صدور ذلك بعض عن بعض العقول المتوسطة او بعضها عن عقل او عقول
المتوسطات وبعضها عن العقل الاخير والخلاف فى الحكم بصدورها عن العقل الذى هو اخير العقول
لا بد لها من بيان ولم يذكر ثمة وفى الحكم بصدور صور العناصر وصور المواد عن العقل الاخير
النفوس الفلكية الاجرام السماوية نظر فقد يتبين خلافه ولا شك انه ذكر ذلك اتباعا للمشهور ولانه
الحم وعدم كل ما ذكر فى كلامه فى العقل الاخير ما لا يخفى من نوع تعسف والعبارات يترك
الوضوح والمواد وصور العناصر وعنه فيهما وصور المواد التى هى الصورة الحادثة بعد التركيب
كالصور المعدنية وهذه فيها القوى والعلم الطبيعى والنفوس الارضية هى النفوس المتعلقة
بالاجسام بخلاف النفوس الباطنة وقوله فى حد الباطنة وعقب بعد العقليات يريد ان
النفس الناطقة هى ادون مراتب الموجودات المجردة عن المادة ولاتصافها بالكمالات
بواسطة البدن وهى اما المبدأ او المعاد الذى ذكر فى مراتب الموجودات فيعرف ان المبدأ ومن
والمعاد اعنى الوصول الى الكمال بعد الوجود من مراتب فاما مراتب المبدأ فهى اربعة اولها
العقول العقل الاول الى العقل الاخير وثانيها مرتبة النفوس السماوية الباطنة من النفس
والنفوس التى للفلك الاعلى الى النفس والنفوس التى للفلك الادنى على ما عرفت
لاختلاف فى ان الكل فلك صار مرتين وكوكب نفس مستقلا او للفلك الكلى نفس واحدة
لاغير وثالثها مرتبة الصور من صور الافلاك على الصور العنصرية ورابعها
مراتب المقولات من هيولى الفلك الاعلى الى الهيولى المشتركة للعناصر واما مراتب المعاد فهى

مهما من الاجسام البسيطة الواقعة من الفلك الاعلى الى الارض والثاني من صور المواليد
المركبة الحادثة بعد تركيبها الصور المعادن وغيرها والثالث النفوس النباتية
والرابع من النفوس الحيوانية والخامس من النفوس الناطقة الانسانية وادونها
من العقل الهيولاني واوسطها من العقل بالملكة والعقل بالفعل واعلاها من العقل
المستفاد والنفس القدسية في الوجود والاستعداد من عند البارئ تبارك وتعالى لا
بان كل ما هو ادون جزء من الذي هو قبله كذلك حتى يحط الى المادة العالية الصور
فليس الحال في صور العناصر متدرج الى الارتقاء بالاستعداد من الامزجة المعتدلة
والبعيدة من الاعتدال والمعتدلة الى ان حصل بعد النفس الناطقة الانسانية المتدرجة في
تحصيل كمالاتها على الوجه الذي علمت فلم تزل في الاستكمال متخطيا عن ذروة الكمال
ودون الاهها من شانه الوصول فكمال النفس باعتبار حصول وجودها وامكانها ما يحصل
لها وصل الى القدس واحوال الحس لا الارض ولا الجسم الا الحس جعلها بعد
الوجود على ما سلف ظاهر من بسط كان على ان عن جارد [illegible] ذكره على وجه الا نسخه
ولا ولعله كان ذكر نظره فيما تصدر عن المعلول **قال** سوال المعلول الاول
ليس فيه الا جهات تعقل وجوب وامكان ووجود في الجرم الفلكي هيولى وصورة
جسمية واخرى نوعية وفلك الثوابت من الكواكب ما فيه وكل حصة غير اللازم
فلا بد لها الجهات الثلاث والكرات الكثيرة كل فلك كل طبعه وجرم غير اللازم جهات
صح ان جهة الثلاث لا تفي بهذه الالات الكثيرة الساحرين عن [illegible] الامكان الكثير اصعدوا على اي كل
ما فلك وهو غير جارس [illegible] ولم يفصلوا اكثرها [illegible] المفصل
لم [illegible] وقالوا الحدود ان يكون العقل ذا [illegible] البسيط الذي لكل ذا جهة
مهما حصل غير اللازم كالهيولى والصورة بموجب [illegible] ان [illegible] وبعد
وتعقلها [illegible] ان كل [illegible] الا شي واحد كالاعتبار العقل الاول
ضابطه ولهذا قال [illegible] المتاخرين ولا هو معلول الا ان [illegible] محصلات فيها تعقل من
المفصل [illegible] واحد [illegible] اخرى **اقول** [illegible] المعلول الاول
فيه الا جهات تعقل وجوب وامكان [illegible] من [illegible] الوجوب بالاول

بالاول والامكان من ذاته يعقل ذاته ووجوبه وامكانه وكانه اراد انه ليس
له من الجهات الزائدة على الذات وتعقلها ما يحتمل ان يعقل متوسطها الا
تعقل الوجوب وتعقل الامكان لان الوجوب [illegible] والامكان [illegible] لا يصح
فعل متوسطها الا بما في الخارج [illegible] ذاته كما عرفت والذات
وتعقلها كلامه في الزائد عليها فيتعقل الوجوب والامكان [illegible]
وذلك ان الامور التي ذكرها في المعلول الاول ولا يمكن حمل كلامه على اكثرها
[illegible] انما هي الوجود والوجوب وتعقلها والامكان والوجوب وتعقلها
لا احد [illegible] ولا [illegible] بتضمنها المفهوم بتعقل الذات اما الوجود ولا
والوجوب فليس [illegible] على [illegible] ولا يصح [illegible] الى الوسط العقلي كما مر وانما يعقل
الوجود وتعقل [illegible] الاضافات لا [illegible] مجرد [illegible]
[illegible] انها يعقل [illegible] الوسط المذكور [illegible]
[illegible] وتعقل الوجوب وتعقل الامكان [illegible] المعلول الاول والعقلان [illegible]
جهات [illegible] على [illegible] في كلام [illegible] كلامه [illegible]
حصر [illegible] اللازم [illegible] الجهات [illegible] ان الكواكب التي [illegible]
الفلك الثامن [illegible] التي [illegible] الكواكب الثابتة [illegible] او صافها [illegible] بعض
ان يكون محله لانواع [illegible] او صفتها [illegible] محلها [illegible] الا ان [illegible]
واحدة والجهات [illegible] قليل [illegible] الجهات [illegible]
من الاوضاع والاعراض والاحاد ولا [illegible] اختلاف [illegible]
فلا بد [illegible] جهات كثيرة لا [illegible] والعدد [illegible]
[illegible] العوارض [illegible] ان الفلك [illegible] بسيط [illegible]
[illegible] الحركة [illegible] والاكثار [illegible]
[illegible] الكواكب [illegible] هذه الكواكب [illegible] علا
[illegible] الجهات [illegible] العقل الثاني الذي هو
علة الفلك الثامن كما ذكروا فالحاصل ان الكواكب الثابتة [illegible] كل واحد منها

لحصول جسم ليس من ماهيتها سوى الكائن من نوع واحد او لم يكن ولا يكون صدور مهية
او جهات بحسب تعدد العدد و تعدد وليس و الكرات الكلية في كل فلك لكل طبيعة و جرم كرة
غريبا للاخر ليس مثل تلك الا ان في كل فلك من الافلاك الثمانية المشهورة التي السبعة
منها الكلية السبعة السيارة و واحد و هو الثامن للكواكب الثابتة على ما هو المشهور
عندهم كرات محيطة و غير محيطة جسما ما مركزه مركز العالم و منها ما ليس كذلك كما هو
مشروح في علم الهيئة و لكل واحد من تلك الكرات طبيعة مغايرة لطبيعة الاخرى و
حركة مخالفة لحركة الاخرى فيشتمل كل فلك من الافلاك الكلية على مواد و صور و اشكال
و مقادير و لوازم و لكل نفس مجردة او نفوس و هذا الكلام اشكل حصول من الجهات
الثلثة التي ذكرها في كل عقل فوله و لهذا قال جمهور المتأخرين و لا يحصل و لا
مانع عن ان يكون المحلولات باسرها عن المتأخرين الى الرئيس على بن سينا و ليس
حكاية عنه ذكره في كتاب الاشارات مختصرا و في كتاب الشفاء مبسوطا و المعلول الاول
كلام فيه هو العقل و بعضه المحلولات انما يعقل الذهن دون الخارج كتقوم السواد من جنس
هو اللون و فصل هو قابضة البصر مثلا و بعض الاجسام من جواهر بسيطة و هو
فيما يعقل العقل الواحد و احد من اشياء اخرى يريد ان العقل الاول من الكل ان
في بعض الوسائط يعقل الواحد و احد من الاشياء المجملة التي يقوم بها مهية في
العقل الاول الوجود العيني في الذهابات المختصة التي حصلها في الخارج حصل و احد
و في العقل كثير صدور اشياء التي لا يفضي تجرد مهية البسيطة
قطع النظر عن هذه المعلومات المحلولة **قال** سؤال فيجوز ان يوجد الكل
من غير واسطة جواز انه لكل شيء وجود لا يتعلق بالاعلى من العلة و لا
من الرتبة و المحلول باسارة المعلم الاول في مركزها و كان عند كثير من المتقدمين لكل
من الانواع الجرمية مثال صورة قائم لا في مادة هي جوهر عقلي بطلا لوا لمعنى المقصود من
الحقيقة و ربما سماها الاشكال الافلاطونية و ما الفائدة في الانواع احتاجوا اليها و في عالم
منها اوطلالها و الحقائق لا يصلح و حده مثل افلاطون و ما عالم للمعقول ليس
وافرة **اقول** هذا سؤال الواهب لواجب لانحصار ان يكون معلوله الاول

رسوم

اكثر من واحد محردا ما الكلام هو العقل فلا يمتنع ان يتوهم من هذا السؤال تجويز صدور الموجودات
كلها عن الواجب ابتداء من غير واسطة و انما المراد منه تجويز ان يوجد كل ما بعد العقل الاول
عن العقل الاول بلا واسطة شيء من العقول الثواني او الثوالث و ما بعدها بناء على جواز
وجود مهيته البسيطة في الخارج من ذاتيات حصل تحليلها العاقلة فاذا كثر الموجودات العينية
بحسب صدور كل واحد من الموجودات باعتبار واحد منها من ان حصلها في الاعيان واحد
و انما صدر السؤال بنفي المعقب لسبب الاشارة مبني على ذلك في اجمال الاشكال الذي دلنا
على توسط ما بعد العقل الاول من العقول في العلية هو ما العناية ان كل فلك من الافلاك
معلول من العقول من جهة في العلة من جهتها او لو لا علاقة علة العقل الفلكي لما
كان الفلك على حاله فان تلك العلاقة هي السبب فيما يحصل علية من الكمالات و الاثار
و يحصل ذلك من معاضدة جدا من استحضار اصول و فروعه و الحق ما اشار اليه المعلم الاول
من كثرتها بعد ذلك ان المعلم الاول اشار الى ان لكل واحد من الافلاك الحركة لا فلاك
السماوية و الكواكب المركز النفس و عقل يخصه و على هذا فلا يكون العقول المحصورة
في عشرة و هو منطق كلام المتقدمين يرجح هذا الرأي و اشارة اليه و ما ذكره بعد ذلك في المثل
التي لكل نوع من الانواع الجرمية و كونها جواهر عقلية طالبة لاستعمال الحقائق و ما تقدم
اللذة من احكامها حاجة الى نوره الى كلام مستوفى و لعله يسمع فيجعلها اذكره بعينه
العقد الاول بعد الشرح مستفاد من كلام صاحب الكتاب في نقض ما وقف عليه من تصانيفه
فاول ذلك ان المعروض من العقول المنسوبة الى اغراض تحلولها تحمل على اصطلاح الاقدمين
و تحلولها تحمل نسبتها على اصطلاح المتأخرين و كما ان في الروح الحامل لها
بعد بعد الاسكال سطلا و كذا لو كان الحامل لها عضوا من الاعضاء فاذا عضو
و لاجل ذلك جزء من اجزاء البدن الا و للتحليل اليه سبيل و الباب يتحلل و بعد ان اجزاء البدن بالبعض
فاد او صف البعض في حد ان يطلب بها ذلك الجسم و تبدل ان يتحلل الوارد بالعداء
و الحافظ للمزاج المنسوب للبدن لانحصار ان يكون الذي يخاف و يطلب و ان التي لا يوجد بعد
عنده و لانحصار انحصار ان يكون ما يستحدث لانه بعد البدل في النوع لا يحدث لا اصل و ان
ان يكون الحافظ المذكور في المتحلل او المتجدد ثم ان العقوبة الباقية اذا اثبت بالعادة لا تعد و ان

تحدث ظلال من المورد عليه فتحرك عند تحركات تحرك الموارد وتحرك المورد عليه
باحداث الظلل وذلك التحرك لكونه حرقا لابدان بحسن ان يهاب تحليه وكذا حركة الواقع
تحسب الاعضاء الالية والمتشابهة واختلاف اصواتها بالطول والعرض والعمق والغوص
العاد بانه يحرك بحركات تحليه عند سدها بالخلل والتصاقها بالاجر او لا انه صدور هذا
الاختلاف مع وحدة تساويه الحال ولا يمكن هذا النظام التام من طبيعة مجردة ادراكه
والنظام المسلط لها لك في بكلية الاستعمال القوة المصورة للاعضاء على ما عليه
من الرتب المحكم والتخطيط البديع والاوضاع النافعة والهيئات الضرورية المعين
الشخص والنوع كما هو مبين في فن التشريح ومنافع الاعضاء من علم الطب وفي كتب
النبات والحيوان فمن ان يستند هذه الافاعيل الى الموجود مجرد اما النفس واما عقل اعلى
لما فانا لهما غافلة عن هذه التدبيرات المتقنة المسلطة وليست النفس كما نستعمل
مدركة وحصل عن ادراك المقصود منها هذه الافاعيل فيما والنفس عندنا منهما [illegible]
هذه التحركات والتدبيرات في الانسان بعينه الناطقة والحيوانية بحكم [illegible]
انها عن حاصلة في انواع الحيوانات كلها المدركة والمحركة بالارادة واما النبات
فليس بعض [illegible] الا في النبات في جميع زمان [illegible] فليس [illegible] ولو كان له نفس
مجردة عن المادة كانت لكان حيا ولزم ان يكون معطلة [illegible] عن [illegible]
والحيوان ان ذلك [illegible] هذه التدبيرات كلها من مجردات في ارباب الانواع
العالم الفاضلة لعنصرها على ما هو [illegible] وذلك العقل عن ادراك ما [illegible]
ولا يصح ان يكون صاحب النوع نفسا لكل النوع فان النفس يقبل الالام و[illegible]
بصر [illegible] وصاحب النوع لو كان انسان نوعه لكان في المداومة [illegible]
نوع النبات [illegible] من اجسام الالام قلعا وقطعا [illegible] على الدوام
وكذا اكثر ارباب الانواع عن ان النفس يتعلق بين واحد وارباب الانواع [illegible] كل
واحد منها بجسم [illegible] نوعه ولا اصل ان صاحب النوع [illegible] عن [illegible]
الاستكمال بالبدن [illegible] لو [illegible] الانواع على [illegible] على [illegible]
لا [illegible] يحصل [illegible] واحد ويحصل واحد وعلاقة الاجسام [illegible]

وان العلاقة ليست كالعلاقة وموضوع الجسم لا يمكن ان يعمل بوسط الجسم ولا تقوم
علاقة ذلك الجسم المعلول له ولا علاقة جسم اخر حتى يصير مجرد الا بعد ان يجعل الا
بوسط جسم ويكون كالالة لذلك الجسم ومن الظاهران كمال المفارق الى شبيه
عند ان العلاقة الجسمية بعض له ومال الكل الاعمال الفضيلة الى الصور صادرة عن امر
حال في الجسم ولا يعين له عرض في صعود وادراك ولا عن نفس مجرد ونفس الانسان
مفارق بالكلية بما لخص الانواع التي وعالما عمرواهم مجرد لا تعلق ادراك كل
كما الكاملة انواعها في الخبط وتحاران تحصل من الانسان عن الاقسام في مراتب
عن الكمال ومن الحفظ عن الخبط ولا يعني الا بعد الدائم الثابت على الاعاقات
ولا في الوان العجيبة في ريش من رياش الطاووس ولا الكاملة مجرد اختلاف وامزجة
ملك انواع من عرفانه محصوط ولا يد لكل نوع من هذه الانواع من جوهر مجرد كل
ذلك النوع ولا يعني بالكلي منها ما ليس يقصد معناه لا يمنع من وقوع الشركة فيه
ذات مخصوص هو يعلم ذاته ولا انه الموجود بعينه في كثير في التي الواحد بعينه لا يكون
موجود الكثير مما ذكره واشخاص الكثير ولا يكون مجرد اعن المادة وليس مجرد عنها
بل يعني اياه تام النوع وان نسبة الكل اشخاصه على السواء في دوام فيض عليها وكانه هو
الكل والاصل وليس صاحب النوع ايضا واحد الاصل بالحقيقة ليكون رسالة وان الفاعل
لا يحصل الا من الفاعل وما يحدد الانقلاب والمثال الحسي ان يكون اسرف لانه هو الفاعل
ولا يصح ان العقول هذا ولكن الكل اللازم ان يكون المثال مثال ما هو الاعلى والعالي في سوء
مع كون اصنافها لا يقصد الا امر كيف من ذوات بسيط الا كمل في ولد العقل
وليس من شرط المثال المماثلة من جميع الوجوه فان الانسان في الذهن مطابق الكلي
في الاعيان مع انه مجرد وعن مجرد وبرد ولا مقدار بخلاف ما في الخارج وما في
النوع الجسماني السفل انما هو كظلال في [illegible] وصاحب فيه واو ولا يلزم ان
يكون الحيوان صنما انسان ولكون الحيوان ذا رجلين مثال له ولكذا المنكوس مع انه
والسكر مع طعوم على هذا القياس بل الكل ان يستعمل الوجود من هذه الامور
من العالم الاعلى وحدانها المجردة في مناسبتها الروحانية يكون ضمنها ذلك الى المستقل

كما ان لنا مع اعضائنا المحللة على النسب المعهودة والصورة الانسانية والكيفية
مثلا وان لكل نوع مصير في العالم العقلي الى ان يكون نوعا مع مادة وهي في العالم العقلي مجردة
عن المواد وكان الكثير من الصور التي في الذهن اعراض العموم بدانها احدث من جواهر
قائمة بذواتها كذلك الصور للانواع الموجودة من تلك المثل وللهيئات العقلية ما
ليس لها غنى عن المحل وللهيئات التي لها اصنافها بعض محتاج الى المحل فانها كما
لغيره ولا قيام لها بذاتها كوجود الواجب وغيره وكما لجوهر والصورة ايضا جوهر
في الذهن وكما ان صورة الانسانية مثلا مجردة عن المادة في العقل دون الخارج
كذلك اربابها للانواع مجردة واصنافها الزمنية ظلال لها غير مجردة فصاحب
كل نوع من الانواع يطابق الصورة الحاصلة من ذلك النوع في العقل وموضع
هو له يطابق المعنى للعقل من الجميع ويقول وربما احتجوا اما لامكان الاشرف بطرق
لاحتجاج بذلك [illegible] عجائب [illegible] واقعة في عالم الكون والفساد وفي العالم
[illegible] عالم النفوس ولا يمكن [illegible] الواقعة في العالم العقلي امر [illegible]
مثلها وكيف يكون الطائف [illegible] وعجائب [illegible] عالما الى [illegible] العالم العقلي
كل التي في عالم الافلاك ظلال لما في [illegible] حاصلة بما فيك [illegible] الجمال
وما في عالمنا والعوالم السماوية فروع لها ومنه الجواهر العقلية التي ارباب الانواع
من المثل المعنوية الى الحكيم الكبير افلاطون وذكر المص في بعض كتبه ان افلاطون حكى
عن نفسه انه خلع الظلمة وشاهدها وذكر ايضا ان من تقدم افلاطون مثل سقراط و
كذا من [illegible] مثل [illegible] واغاثاذيمون وانباذقلس كلهم يرون هذا الراي واكثرهم
صرح انه شاهدها وان حكماء الفرس قاطبة يقولون بها وهو احتج بعضهم على
ابطال هذه المثل بان كل ما هو بعض حقيقته الى المحل فلجميعه بعينها ايضا في الحلول فلا
يكون ما عن المحل فلو قامت الصورة بذاتها لا الصورة حلول في محالها فكما ان
محتاجا لبعض [illegible] لكان بعض فعلها [illegible] وبعده [illegible] الطاو واقع بعض احد
مثال التي [illegible] بالكمال وهو النقص ومعارضه بالوجود الواجب والممكن
المشترك في الوجود العام [illegible] الناس من حمل الحجة على اثبات الكل الا

كالافلاطونية انه لا بد في كل طبيعة نوعية من شخص باق ازلي ابدي لا بمعنى كون هذا الانسان
موجودا فالانسان الازلي بنوعه موجود والانسان المحسوس يكون بشرا كاملا من الاجسام
المحللة العوارض هو مجرد عن المادة الاالمكن يسير كما من المحللات فهذا وهذا ضعيف لان
لان البشر كاملا مع الانسان المجرد بل الانسان من حيث هو هو لا يلزم من الاشتراك في
من حيث الاشتراك فيما هو المجرد وحاصل على ان المجرد المسمى به انه لو كان يشترك
لكان التي الواحد بعينه موصوفا باعراض متضادة والقائلون بارباب الانواع ادعوا
ان نها من الماء والنار وحكا الفرس سموا صاحب صنم الماء خرداد وصاحب صنم الاشجار
مرداد وسموا اما الاشجار مرداد وما للنبات الواحد للاوصاع فوايتهم من اندد وكانوا
يتبعون الكلام المحض في بعض كتبه ونقل من من كلام معناه ان ذا نار وعانه الكتاب
المعارف فعلت لهما انت قالب اباطا عك انا اه وكان اسار بذلك الى الحجات
النوع وصاحب نوع النار قدانه المص وكان الطار صاحب الحذاب التي من
النار ليس لضرورة عدم الخلاء كان الشمع بعضهم قال الشمع او السراج المسوح الراس
المنكشف للهواء الى حرارة فهل هو حدث الدهن من الكمالي طرف الفتيلة والهواء الطبخ
الدهن مع الهواء اسرع نفوذا وانه لم لا الا لان الحرارة جذابة لذا انها لو كانت كذا الحدث
لا لوا بسط العتيلة وما حاجتها ولا لكان جذبها الدهن ليس الا ان كانت بجعله على ...
ما يقصد وليس الا لذي فعل لصاحب نوع حافظ وهذا الخاصة ولاامور الالهامية التي
وعجم الحيوانات كقصد الثدي والمتصاصة وتعطش المص الى العصر ... الاصبع كلها المثل عندنا
انه قصد بان الى العقل كثيرة وافر بخ محصورة في عشرة وعشر في الاول حاليه وما بين وانه لا احد
لا الملك في الريب الى ان نا ماخذ العقول الى يحصل العقول مطلع كثير على الرتب
الطول ويحصل ذلك الطبيعة على نسب ميها طبعه اخرى يجري الطولات ميها يجري لا احدها
والحاصل انها على ميها يجري النوع ومن هذه يحصل ارباب الانواع الملكية والبسائط
والاركان العنصرية قال فصل ولا الظلم من قولنا ان كل اخلاق يعمد عن اخلاق
ان يكون في كل اخلاق اخلاق في نوع البعض الى غير النهاية ولا عكس الا من حيث الكل
كما لو كان الحكماء اخذوا العالم سواء ان وجدوا سواء حيث الكل له غرض واحد باطلة مجموع السوال

وعمل واحد هو مجموع العمل وهو المجموع المؤتلف من الكل وهو مجموع المعمول على الكل
والكريم حصل العالم بالمشاهدة بل بطلب الكاس الفاسد وربما عبروا بالكل عن الشيء الجزئي
لا على وجه التفصيل **اقول** انه قد ثبت ان اختلاف المعلولات انما يحصل
بطريق الجهات المختلفة في العلة من ان شيئا واحدا من جهة العمل عمل وملك جهة والاعلم
من كون كل عمل شيئا على مثل تلك الجهات ان يوجد فيه عمل وملك ولو لزم
ذلك لوجد عمل ومعلولات من العمل لا نهاية لها وهو محال والوجه اللائق في عدم اللزوم
هو اختلاف العمل اما بالنوع واما بالكمال والنقص والحق بها بشرط فيما بعد ولا
فائدة في كثرتها واتحادها وكون النقص في حكم الاشرف ان نعكس هو حكمه كما في
المطبوع اما لزوم انعكاسها فهو ضروري وعلى هذا فاللازم هو علة كل عمل وملك
بصدور ما في عمل وذلك العمل يتكثر بالجهات المذكورة وهو ان نفس ما هو عمل
بالجهات المذكورة فالعمل والملك يصدران عنه معا ولا ينعكس وذلك بالاولى في
الكل العلل المذكورة قوله وربما عبروا بالكل عن الشيء الجزئي لا على وجه التفصيل بل فيه انهم
قد يقولون جزء الكل ويعنون جزء الملك لا على وجه الانقطاع كل لا جزء
ويقولون نفس الكل وشروطه لا انه جامع ويقولون عمل الكل ويقصدون العقل
المحض **قال** المورد الثالث في كلام من التجرد عن المادة والادراك
والعبارة والقضاء والقدر والسعادة وفيه فصول الاول في ان الادراك التجرد ان نفس
الناس ليس الا ادراك المدرك سواء كان بصر فيه هو واحد او طبيعة الادراك النفس
هو اتحاد بالعقل الفعال وقد علمت فيما سبق ان ليس لانفصال شيئا ما حقيقة الا
بامتزاج واتصال او تركيب بجمع وهو ذلك من خاصية الاجسام اذا علمنا اتصال
الشيء حصلت معه او بطل جزء لم يحصل شيء للاتحاد وعلمنا مما قال ان
الاتصال عندهم هو اتحاد كل شيء بما هو الاتصال سواء كان جامعا
وليس صورة العوارض في شيء والنفس فيما ذلك ثم اذا عقلت النفس شيئا
كانت فيما لا اتحاد ولا حصول او بطلت وحدته عن الاتحاد او نفس حال
لما وذلك ليس بعد وليس الكل بل هو كسر العرض لانه الاتصال بالعقل الفعال

الفعال صحيح والاتحاد ما نوجب اما التجرد او لا حاطة بجميع العلوم عند العقل الذي هو واحد
فاسد وهذا الكلام مما اقتصر الشارح عليه في فصول وقد شنع على من قال بذلك
لا انه مع ذلك هو انه في المبدا والمعاد وبعض الكتب غيره ادعى اتحاد النفس بالصور
المعقولة وحكم على بطلانه في الاعم من الاول ان قلنا بذلك صح ان الكل
بطريقه قلت نسبة على ما بيناه **اقول** مقصوده ابطال ما يحصل من الاتحاد
هو الاتحاد اما بالمدرك على ما ظن قوم واما بالعقل الفعال على ما ظن آخرون وهو المطلوب
ذلك في الاول فانه دل على امتناع الاتحاد مطلقا وانما يختص بالاتحاد بالمدرك ما ذكر
بالاتحاد بالعقل الفعال اما الاول فهو الذي يدل على امتناع الاتحاد مطلقا وهو
الوجه الذي يستوي فيه اقسام المطلق والمستثنى حوادثه من الاتحاد في ذلك العقل وهو
الذي يحصل بالامتزاج والاتصال والتركيب وهذه لا تصدق في شيء من الاتحاد الا
حسما قال انما يقال له اتحاد على طريق المجاز واما الجسم من الاتحاد سواء يكون في واحد
فيصير هو وحده واحدا او هذا الاتحاد على هذا الوجه مما يكون حسيا والحصول الا
للاجسام دون غيرها والوجه الاخير منها فلا يصح الا في الشيء الذي هو النظر فان يختص بالاتصال
والامتزاج الجسماني واما الخصوص للتركيب والتبدل فيه فهو بالجسم عن الزمان والطرف
العام في نفي الاتحاد هو ما اذا علمنا ان هو صادق فيما اذا ان نفي جزء ولا شيء وهو
المقدر فيما اذا لم يحصل الا لم يحصل وكيف كان من هذه الاقسام الاربعة فلا اتحاد
والذين نفوا هو الاتحاد انما غلطوا فيما قال ان لما صار هو الطبع ان ذلك الحاد
حسي وليس كل مركب له ما معناه ان الاتحاد بالذي لا يظهر في حده بالاتحاد وليست صورته العقل
وذلك الكلام ففيه كثير وهو مثل هذا الذي وان كان ليس اتحادا على الجسم هو حاصل في
النفس فان النفس تنبسط الاماده لها واما الثاني وهو الذي يدل على امتناع اتحاد النفس
بالمدرك فهو ان النفس اذا عقلت شيئا لا اشياء ولكن هو مثلا فلا يخ اما ان يكون حالها عند
تعقل الجسم كحالها قبل ذلك او لا يكون فان كان فالمانع الوجه في السوا الاتحاد ولا
انفصال كما هو ان لم يكن حالها كما عند العقل كما انما قبله فلا يخ اما ان بطل النفس عند تعقلها
او لا يبطل فان بطلت فلا يحصل حدوث غيرها ولا يكن هناك شيء حصل وان بطلت فالمعقول

تلك في تلك الحال متحد بالمعقول مع ان هذا الشيء ظاهر البطلان قال الحكيم الشارح
علامة بني ان ما يحصل الذات قبل الادراك ومعه وبعده وان لم يبطل مع ان
العدد بعينه هو ذلك العدد ليس كذا بل هو كسائر الاعداد غيره واما القائلون
وهو ما يدل على استحالة الاتحاد بالعقل الفعال فهو انها اذا عقلت شيئا واتحدت
بالعقل الفعال فاما ان تتحد ببعضه او بكله فان اتحدت ببعضه فهو يجري الى ان
وذلك ممتنع وان اتحدت بكله لزم ان يعقلها الكل الا ان يساعد بعقلها الشيء الواحد
معه وقوله ثم الاتصال بالعقل الفعال صحيح فيريد به الاتصال ان يستعد
التام لقبول المعارف منه وليس المراد منه الاتصال الذي يكون بين الاجسام
فان ذلك مخصوص بها وله مزيد توضيح وسيأتي بعد الكلام في الكلام العقلي ما لا
وبالجملة الناس من الشيخ الرئيس ابي نصر وفرفوريوس المذكور هو صاحب ايساغوجي
وهو بعد المعلم الاول والرئيس يعني بذلك في كتاب الاشارات و...
كتاب المبدأ والمعاد على تعقل الحكماء والنفس بالصور المعقولة قاعدة حكاية القائلين
كل صورة مجردة عن المادة والعوارض او الحدوث بالعقل الفعال ضرب عقلا
بالعقل لان العقل الفعال يكون متصلا بها اتصال المادة لا الاجسام عن صورها
فانها ان كانت متصلة بالذات فيها ونفسها كما ان بينها صورة اخرى معقولة
والسؤال عن تلك الصورة كالسؤال فيها ودفعه لا ينتهي الى النهاية هذا ما اورده على
سبيل الاجمال واما على سبيل التفصيل فذكر ان العقل بالعقل اما ان يكون على
هذه الصورة او العقل الفعال التي حصل لها هذه الصورة او مجموعهما ولا يجوز ان
يكون العقل الفعال هو العقل الفعال لحصولها لها لانه لا يعقل ذات العقل الفعال اما
ان يعقل تلك الصورة او لا يعقلها فان كان لا يعقل تلك الصورة فلم يخرج بعقلها الى
العقل وان كان يعقلها فاما ان يعقلها بان يتحد لذات العقل الفعال بصورة
اخرى او يعقلها بان يحصل هذه الصورة لذاتها فقط فان كان الاول فان يعقلها بان كان
لها صورة اخرى ... لا ينتهي الى النهاية وان كان الثاني يعقلها بان لها هو صورة لها فاما
على الاطلاق ويكون كل شيء حصل له تلك الصورة عقلا او لاجل تلك الصورة فيحصل للمادة

للمادة وحاصلة لتلك العوارض التي بعينها تماثل المادة فحينئذ يكون المادة مع
العوارض عقلا لمقارنته لتلك الصورة وهذه الصورة المعقولة موجودة في الاعيان
الطبيعية ولكن تخالط الغير الاخرى والمخالطة لا تعدم المخالطة حصولها واما
لا على الاطلاق ولكن الا انها موجودة في شيء ما ان يعقل فيكون حينئذ ان يعقل
اما من وجود اخر ويكون كل ما يعقل لانها موجودة في شيء ما ان يوجد له واما ان
يعقل من حيث نفس وجود هذه الصورة لها او قد وضع نفس وجود هذه لها ثبت
فان كان ليس يعقل مع هذه الصورة نفس وجودها للعقل بالقوة ولا وجود صورة ما هو
عنها فان ليس العقل بالقوة هو العقل بالفعل البتة الان لانه وضع الحال فيهما
حال المادة والصورة المذكورتين ولا يجوز ان يكون العقل بالفعل فيهما هذه الصورة
نفسها فيكون العقل بالقوة ولم يخرج الى العقل الا بها الا نفس هذه الصورة نفسها قال
لها او وضع العقل بالفعل هذه الصورة نفسها فيكون العقل بالقوة كانت عقلا بالفعل
بل موضعا للعقل بالفعل وقابلا فليس عقلا بالقوة لان العقل بالقوة هو الذي شأنه
ان يكون عقلا بالفعل وليس هيهنا شيء هو عقل بالقوة اما الذي يجري مجرى المادة فقد
مضى والذي يجري مجرى الصورة فان كان عقلا بالفعل فهو عقل بالفعل واما الذي يجري
ان الصورة هو عقل بالقوة ولا يجوز ان يكون هذا العقل بالفعل مجموعهما لانه لا
اما ان يعقل ذاته او غير ذاته ولا يجوز ان يعقل غير ذاته لانه هو غير ذاته فاما الاجزاء ذاته
وهو الصورة والمادة المذكورتان او شيء خارج عن ذاته فان كان شيئا خارجا عن
ذاته فهو يعقلها بان يحصل صورة المعقولة فيحل في محل المادة ولا يكون تلك الصورة هي
الصورة التي يخرج بها الى العقل صورة اخرى بها يصير عقلا بالفعل وهذه الصورة
ثم مع ذلك فان الكلام في المجموع مع تلك الصورة بالقوة باقية ولا يجوز ان يكون
اجزاء ذاته لانه لا يعقل الا الجزء الذي هو كالمادة او الجزء الذي هو كالصورة او
كلاهما وكل واحد من هذه الاقسام اما ان يعقل الجزء الذي هو كالمادة او الجزء الذي
هو كالصورة او كلاهما وانت اذا تتبعت هذه الاقسام بان لك بطلان جميعها
فانه ان كان يعقل الجزء الذي كالمادة فالجزء الذي كالمادة فالجزء الذي كالمادة عاقل

لذاتها او معقولة لذاتها ولا يمتنع الجزء الذي كالصورة على هذا التقدير
وان كان يعقل الجزء الذي كالمادة بالجزء الذي كالصورة فالجزء الذي كالصورة
هو المبدأ الذي بالفعل والجزء الذي كالمادة هو المبدأ الذي كالصورة والعقل
وهذا عكس الواجب وان كان يعقل الجزء الذي كالمادة بالجزء بعينه فالصورة
الجزء الذي كالمادة حالة في الجزء الذي كالمادة وفي الجزء الذي كالصورة
في الجزء ذاتها معه واعتبر مثل هذا في جانب الجزء الذي كالصورة وكذلك
ان وضع انه يعقل كل جزء بكل جزء فقد بطل ان كل الاقسام الثلاثة ان وضع ان الصورة
العقلية ليست الا العقل بالقوة الصورة بالطبيعة الا الهيولى
الطبيعية ليست اذا حصل العقل بالقوة اتحدا اتحادا تاما [illegible] ل
وحصول شيء في الذات فيكون العقل بالفعل بالصورة المجردة
المعقولة وهو بالصورة اذا كانت تحصل عن عقلا بالفعل ان يكون لو كان
فاما هذا انها التي لعل ان يكون عقلا بالفعل فانه لو كان الجزء النار فاعلا بذاته
لكان اولى ان يكون هو الساخن لو كان فاعلا بذاته هو اولى بان يحرق [illegible]
تحت [illegible] المعقول ان يعقل غيره لا يحتاج الى العقل بالقوة يعقل لا يحتاج ذاته
هو الذي [illegible] ان يعقل غيره فقد [illegible] هذا ان كل [illegible] عن المادة و
عوارض المادة فهي معقولة بذاتها بالفعل وهي عقل بالفعل ولا يحتاج الى ان يكون
معقولة الى شيء اخر يعقلها فهذا ما تعلم من كتاب المبدأ والمعاد ولا [illegible]
بعينها [illegible] في الاصول وما سلف من القواعد [illegible]
ان يكون العاقل هو المحل والمعقول هو الصورة ويكون معقولتها [illegible]
وليس فيما ذكر ما يدل على بطلان هذا القسم ولم اتفق على المبدأ والمعاد
الرئيس على هذا الدعوى [illegible] وعلى ان [illegible]
عليه [illegible] وما ذكره بعد ذلك على طريق المناقشة والمخالفة [illegible] انه
لا حال الرئيس في حكم اولا بالاتحاد واحتجاجه على من اصر [illegible]
تعلمه فرفوريوس ومن [illegible] من يرى هذا الرأي او اورده لا [illegible]

التعقل بل لان نظره اقتضى ذلك فانك ان تاملت [illegible] المسئلة [illegible]
[illegible] اقبح من غلط فرفوريوس فيها وان لم يكن يعرف خطاه اولا كما كانت [illegible] فرفوريوس
والشافعي ومن يرى رأيه فيها [illegible] ان يشنع على [illegible] كان [illegible]
يشنع على فرفوريوس اذ ليس [illegible]

قال

واعلم ان النفس يجوز ان يعلم الجزئيات على وجه كلي [illegible]
لا [illegible] ان يحس بها على [illegible] تلك الكليات [illegible] في غيره وان [illegible]
والكل مجموع تلك الكليات [illegible] مفهوم لا يمنع [illegible] وقوع الشركة فيه وان فرض

أقول

امتناع الشركة فيكون [illegible] مع عمر المفهوم [illegible]
مقصوده ان [illegible] ادراك الجزئيات على وجه كلي لا يتغير [illegible] ومن ادراكها
على وجه جزئي يلزم تغيره [illegible] النفس [illegible]
الوجه الاول دون الثاني [illegible] ادراكها على الوجه الجزئي [illegible]
كيفية ادراكها على الوجه الكلي وذلك بان [illegible] الكلية للذات العاقلة
[illegible]
[illegible] والمثال الذي ذكره [illegible] وكل ما يعلم الجزئيات [illegible]
[illegible] ان [illegible] موجب للبا [illegible]
لا يمنع [illegible] وقوع الشركة فيه [illegible] الشركة [illegible]
الكل بالكل والمجموع كل والمعلول المعلوم [illegible] العلم [illegible]
ان هذا [illegible] لو [illegible] على [illegible]
على هذا [illegible] وجوابه ان [illegible] على [illegible] العقل
الا [illegible] الحمل على كثيرين [illegible] الشركة [illegible] الخارجية
[illegible] في سلسلة [illegible]
لذاته والعلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول [illegible] علم [illegible] والجواب
ان العلم بالعلة انما يوجب العلم بالمعلول على الوجه الكلي لا على الوجه الجزئي [illegible]
وان فرض امتناع الشركة فيكون [illegible] مع عمر المفهوم [illegible] ان [illegible]

معلوم بالاضطرار من حيث انه مانع من حمل احتياج الشركة ولا يمنع ذلك من كلية العلم لان
منع الشركة من حيث هو هذا المفهوم لا هو وقد كان كما علمت **فائدة** حكاية وكنت
زمانا شديد الاشتغال كثير الفكر والرياضة وكان يصعب علي مسئلة العلم
وما ذكر في الكتب لم يتحقق لي فوقعت ليلة من الليالي خلسة في شبه نوم لي فاذا انا
بلذة غاشية وبرقة لامعة ونور شعشعاني مع تمثل شبح انسان فرأيته فاذا
هو غياث النفوس وامام الحكمة المعلم الاول على هيئة اعجبتني واتهابني فتلقاني
بالترحيب والتسليم حتى زالت دهشتي وتبدلت بالانس وحشتي فشكوت اليه من
صعوبة هذه المسئلة فقال لي ارجع الى نفسك فتنحل لك فقلت وكيف قال انك
مدرك لنفسك فادراكك لذاتك بذاتك او بغيرها فيكون لك اذن قوة اخرى
او ذات تدرك ذاتك والكلام عائد وظاهر استحالته واذا ادركت ذاتك بذاتك
اباعتبار اثر لذاتك في ذاتك فقلت بلى قال فان لم يطابق الاثر ذاتك فليس
صورتها فما ادركتها فقلت فالاثر صورة ذاتي قال صورتك لنفس مطلقة او متخصصة
بصفات اخرى فاخترت الثاني فقال كل صورة في النفس كلية وان تركبت ايضا من
كليات كثيرة فهي لا تمنع الشركة لنفسها وان فرض منعها فلمانع اخر وانت
مدرك ذاتك فهي مانعة للشركة بذاتها فليس هذا الادراك بالصورة فقلت ادرك مفهوم
انا فقال مفهوم انا من حيث مفهوم انا لا يمنع وقوع الشركة فيه وقد علمت ان الجزئي
من حيث انه جزئي لا غير كلي وهذا وانا ونحن وهو لها معان معقولة كلية من حيث مفهوماتها بها
المجردة دون اشارة فقلت فكيف اذن فقال فاذا لم يكن علمك بذاتك بقوة غير ذاتك
فانك تعلم انك انت المدرك لذاتك لا غير ولا باثر غير مطابق ولا باثر مطابق
فذاتك هي العقل والعاقل والمعقول فقلت زدني فقال الست تدرك بدنك
الذي تتصرف فيه ادراكا مستمرا لا تغيب عنه فقلت بلى قال اباستحصال صورة
تحصل في ذاتك وقد عرفت استحالته فقلت لا بل على اخذ صفات كلية قال وانت
تحرك بدنك الخاص وتعرف بدنا خاصا جزئيا وما احدث الصور في نفسها لا تمنع
وقوع الشركة فيها فليس ادراكك لها ادراكك لبدنك الذي لا تقصد ان يكون غيره

انا
معلوم لغيره ثم اذا اورأيت من كتبنا ان النفس تدرك باستخدام المفكرة ومن يتصل
بركب الجزئيات ويرتب الحدود الوسطى والتحليلات لا تستعمل الا ان الكليات
لانها جزئيات فان لم يكن للنفس اطلاع على الجزئيات فكيف تركب مقدماتها
وكيف تنتزع الكليات من الجزئيات فهي التي تستعمل المفكرة وكيف ماخذ
الحال وما ذا القصد بحصول المحال وكيف تستعد بالفكر للعلم بالنتيجة من التحليل
كيف تدرك نفسها والصورة الحاصلة منها في النفس كلية وانت تعلم بتجليك ذاتك
الشخصية الموجودة بلى وفي دستور الوهم يتكرر علمها قلت فارشدني رحمك الله
زمرة اهل العلم خبرا قال فاذا دريت انها تدرك لا باثر مطابق ولا بصورة فاعلم
ان التعقل هو حضور الشيء للذات المجردة عن المادة وان شئت قلت عدم
غيبته عنها وهذا اتم لانه يعم ادراك الشيء لذاته ولغيره اذ الشيء لا يحضر لنفسه ولكن لا
تغيب عنها اما النفس فهي مجردة غير غائبة عن ذاتها فبقدر تجردها ادركت ذاتها وما
غاب عنها اذا لم يكن لها استحضار عينه كالسماء والارض ونحوهما فاستحضر
صورته اما الجزئيات فمن قوى حاضرة لها واما الكليات ففي ذاتها اذ هي
المدركات كليا لا تنطبع في اجرام والمدرك هو نفس الصورة الحاضرة لا ما خرج
عن التصور وان قيل الخارج انه يدرك فذلك بقصد ثان وذواتها غير غائبة عن
ذاتها ولا عن ما حصل ما ولا قوى مدركة لها حاصلة ما ولو كان الحال غير غائبة عنها
مكدر لكن الصور الحالية يدرك بها النفس لحضورها لا لتمثلها في ذات النفس ولو كان
تجردها اكثر لكان الادراك لذاتها اكثر واشد ولو كان تسلطها على البدن اشد
كان حضور قواه واجزائها لها اشد ثم قال لي اعلم ان العلم كمال للوجود
معلوم اولا وحسب يكثر فيه العالم وجوده واسار الى انضباطه من الضابط الى
من قبل هو اصل الوجود ذاته مجردة عن المادة وهو الوجود البحت والاشياء حاضرة
له على اضافة مبدئية تسلطية لان الكل لازم ذاته فلا تغيب عنه ذاته ولا لازم ذاته
وعدم غيبته عن ذاته او لوازمه مع التجرد عن المادة هو علمه كما ذكرنا وكلا الاضافة
وحضوره كذلك السلوب ولا يخل بوحدانيته فكثرة اضافاته لعدمه السلوب ولا اضافات

ولا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض ولو كان لنا علم غير هذا لسلطنه كما لا يخفى تأمل
لا ندركها كادراك البدن على ما يشير عن غير خاصه صور بنفس من هذا الهيكل
محيط وادراك اعداد الرصد وذلك هو نفس الحضور او التسلط عن صور ومثال
ثم قال لي كفاك عن العلم هذا وارشدني الى امور وقف بعضها في هذا الكتاب فقلت
له ما معنى الاتصال والاتحاد للنفوس بعضها مع بعض او بالعقل الفعال قال اما ما دمت
فانك هذا فانت محجوب وان فارقت بدنك ملكت الاتحاد والاتصال فعلمت كما يشير على
طوائف من اخوان التجرد والحكماء في اطلاق الاتصال فانه لا يكون الا بين الاجرام جانب
على السلم الكشفي ويمكن تعقل اتصالا مطلقا بين جسمين مجردين معقولين ويدرك انها
هو ان واحد معقول مع اتصال فعليك بعض الحال بل ان يمكن طرف معنى هذا
فلا قال اما هو اتصال عقلي فالنفوس اتصلت بها في العالم العقلي اتصالا عقليا
لا جرمي والاتحاد عقلي نفسي وبعد المفارقة احد منتهى على الاسرار اطلاط الاتحاد بينها
فقلت وهل وصل من فلاسفة الاسلام اليه احد فقال لا ولا الى جزء من الف جزء من رتبته
ثم كنت اعدّ جماعة اعرفهم فما التفت اليهم ورجعت الى ابي يزيد البسطامي والى محمد سهل
بن عبد الله التستري وكانه استبشر وقال اولئك هم الفلاسفة والحكماء حقا فعلا
عند العلم الرسمي بل جاوزوا الى العلم الحضوري الاتصالي الشهودي وما اشتغلوا بعلائق
فلهم الزلفى وحسن مآب فتحركوا عما تحركنا ونطقوا بما نطقنا فارقين وطلعوا الى على
فراهم هو العزم على ذلك الحالة **اقول** يشتمل هذه الحكاية من المنام على مسائل
علمية المسئلة الاولى ان النفس الناطقة جوهر عاقل ومعقول ويتفرع على ذلك ان ادراكها لذاتها
لا بذاتها او بغيرها لا جائز ان يكون بغيرها لانه حينئذ احدهما ان غير الذات او الادراك
الذات فقد ادرك غيره وكل من ادرك غيره فلا ان يدرك ان اهي التي ادركت ذلك
الغير وذلك عمل من لذاته فالغائب لذات النفس انما ادرك النفس فقد ادرك ذاته فليكون ذلك
الغائب هو النفس التي كلامنا فيها لا النفس التي وصفنا انها النفس المدركة لذاتها و
بعد الكلام في ادراك تلك النفس لذاتها بل هو بذاتها او بغيرها وانه لكان بغيرها
لم يكن النفس بل ذلك الغير ولا يزال الامر متسلسلا كذلك فهو خلف محال وهذا

هذا هو نفس هو لا او غيره فيكون الكلام في هوية اخرى او ذاته يدرك ذاته انك قلت الكلام
عائد وهذه العقدة ان كانت حسمانية فيمتنع ادراكها للنفس المجرد وان لم تكن جسمانية فالادراك
سيعود الى محلها كما عرفت فالمدرك النفس المجردة لا النفس مجردة كما هو رب فان
كانت هو الملط وان كانت غيرها لزم ان يكون المعاد مدركا لذاتها وبعد الكلام و
يلزم المحال والخلف وما يتبعه ان الانسان اذا رجع الى نفسه علم قطعا انه هو الذي
يدرك ذاته لا ان غيره هو المدرك له وهذا من العلوم الضرورية التي يكون فيها المجرد البشر
والاضطرار بالعالم الاخر وليس للانسان عبارة الا عن النفس الناطقة المتصرفة في بدنه
كما هو عليه والعلم بان ادراك النفس لذاتها بذاتها لا بغيرها علم اول فكانه الى هذا
اشار بقوله وظاهر استحالته لا الا بعود الكلام ويحتمل ان يكون اشار بالى ان
واذا ثبت ان نفوسنا الناطقة تدرك ذاتها بذاتها فاما ان يكون ذلك بواسطة حصول
اثر لذاتها في ذاتها او ليس فان اعتبر في حصول الاثر فلا يخلو اما ان يطابق ذلك الاثر ذات
النفس او لا يطابقها فان لم يطابقها لم يكن ادراكا لها وان طابقها فهو صورتها وتلك الصورة
اما ان يكون صورة لها من حيث نفس مطلقة ومن حيث نفس مخصوصة بصفات زائدة
مميزة لها عما عداها من النفوس فلو كانت نفس مطلقة فكانت اذن الكلية النفس جهة
ما هي هذه الكلية فاسد اذ ادراك من هذه الجهة فليست للنفس المطلقة وهي انما المخصصة وانه
ايضا باطل لان كل صورة في النفس كلية سواء كانت بسيطة او مركبة وسواء كان
من اشياء كلية في الاوجود او في الخارج مخصص او للاكلية الا ان مخصص واحد كما يركب في الذهن
من جهات وصفات لا يطابق في الاعيان الا شخصا واحدا من النوع ومع كون صورة مجموع
كله فكل واحد منها كلية فيحتمل ان يكون كلها انما يكون لا يمنع الشركة لذاته وان
الشركة فيها لامر آخر كما سيجيء وادراك انه هذا ادراكا كليا واذا كانت الصورة هكذا انها
النفس كلية فلا يمكن ان يدرك بها ذاتها الملك المانعة للشركة بذاتها فادراك النفس ذاتها
لا يمكن ان يكون بصورة كيف كان في انها لم لا يكون ان يدرك ذاتها بصورة من العلوم
من لفظ انا يمنع الشركة لذاتها فلا يكون كلية فيدرك بها النفس المجردة لانا نجيب بان مفهوم
انا من حيث مفهوم انا لا يمنع وقوع الشركة فيه كما عرفت في المنطق ان الجزئي جسمانية

الجزئية

جزئي للغير هو كلي بخلاف ما يصدق عليه انه جزئي فكذلك مفهوم انا هو كلي لا يدرك
به النفس المجردة ولفظ هذا وانا ونحن وهو ما قيل معقول له كلها من حيث مفهوماتها المجردة
دون المشار جزئية وان كان تشخص انتهى اشارات شتى الا معه جزئية وفرق بين الاشارة
والمشار اليه فان المشار اليه من حيث هو كذلك هو الجزئي واما الاشارة اولى الشيء بلين م
انها اشارة جزئية بحيث يصير جزئي من حيث اشار اليها باعتبار ما فانها لا تكون كلية واما جزئية باعتبار
يصير جزئية بتلك الاشارة والحاصل ان المفهوم الذي هو الاشارة الى شيء اذا اخذ
في العقل من حيث هو هذا المفهوم فهو كلي لا محالة واذا اشير الى الاشارة جزئية صار جزئيا
واذا عقل مفهوم الاشارة الى شيء جزئي فلا يقتضي ذلك كلية فان الاضافة الى الجزئي
لا يمنع الكلية كذا ابن زيد وفرس بكر واذ قد تقرر ان النفس المدرك لذاتها بذاتها
من غير صورة سواء كانت مطابقة لها او غير مطابقة لها ففي العاقل والعقل والمعقول انما
انها العقل مثل الصورة واما انها العاقل والمعقول فظاهر ومما يدل على انها لا
ذاتها بصورة ما لم يذكره في التلويحات وذكره غيرها ان كل صورة في النفس فهي انما
انها هو طابقة او لم تطابق فان المطابقة هي مثال الانانية ومثال الانانية ليس هي فيلزم
ان ادراك الانانية هو بعينه ادراك ما هو هو وان يكون ادراكنا ذاتنا بعينه ادراك غيرها
بخلاف الخارجات فان المثال ومثاله ذلك كلاهما هو وهي لا ذاته انما الواحد
ذاتها بامر زائد عليها ان علمت انه مثال ذاتها فقد علمت ذاتها الا به وان لم تعلم انه
مثال ذاتها فلم تعلم ذاتها وهو خلاف المقدر المسألة الثانية في ان النفس كيف تدرك
في م تدرك غير ذاتها الا بحصول صورة باتها الى المجرد حضوره لها ودرما على الوجه المحض ان
النفس تدبر البدن الجزئي فيكون مدركا ولنفس لكن بانطباع صورة فيها فان
المنطبع في الشكل فلا يكون ذلك ادراكا للبدن الجزئي ثم انها تدرك بوسائط منها لها
والالات تتصرف فيها واستعمالها لها والوهم يتكرها فانه يتكر نفسه مع
القوى الباطنة مع عدم وجوده الا انه وجميع القوى الجزئية لا تدرك شيئا فيها الا وبعضها مع
ادراكا المدرك لها جزئية ولا يمكن ذلك بصورة والالات كلها الا جزئيا قد يصير صورة ولولا
اطلاع النفس على الحركات لما استعمل استخدام المفكرة ولا امكنها ذلك انما المجردة

[illegible]

الوجوه المعنوية التي بالكتاب واما ادراك الجزئيات من حيث جزئياتها المشكل بحصول صورة في
النفس لانها لا تكون الا كلية والحاصل ان النفس تدرك بدنها الجزئي وقواها الجزئية وكذا من
المدركات الحسية لتلك القوى في النفس وذلك بحصول صورة فيها هو ان حده الا سائح حاضرة
لها اما في الخارج او في بعض القوى المسألة الثالثة في التعقل واقسامه والتعقل هو حضور
الشيء للذات المجردة عن المادة والعبارة لا مجرد ان يقال هو عدم غيبة الشيء عن الذات المجردة
عن المادة فان العبارة الثانية تشمل ادراك الشيء لذاته ولغيره والعبارة الاولى لا يستعمل في
ادراكه لذاته فانه لا يقال ان الشيء حاضر عند نفسه ويقال انه لا يغيب عن نفسه وينقسم التعقل الى
تعقل ما كان زمانا من التعقل من وقت او فات وعدده وان يعقل ما ليس كذلك وما لا
تغيب عن التعقل ما دام التعقل موجودا المكون متعقلا له كادراك النفس ذاتها المخصوصة وكذا
كل ما يدرك ذاته من المجردات اذ لا يتصور غيبوبته عن ذاته ولا يلزم من كون ذات المدرك دوم
تعقل ذاتها بدوام ذاتها ان يكون كل ما يدوم تعقلا لشيء يدوم ذاته مجردة هو ذاته بل قد
يتعقل الشيء غيره تعقلا دائما بدوامه وقد لا مجردة كما ان ذاتها فاعلم انه كما
مراتب التجرد تختلف بالشدة والضعف والكمال والنقصان فلولا ذلك لما كان العقل اشد تجردا
من النفس وكان الادراك تابعا للتجرد بحيث لا يتحقق فلا ادراك كامل الا جسام واعم
التجرد حاصل والادراك حاصل كان في النفوس ومن العقول بالتكون فيه والادراك ضعف
تقدر تمام التجرد ونقصه لعدم باتيان في المرصاد والشيء الذي لا يكون
غائبا عن التعقل قبل تعقله فلا بد من حضوره له حالة التعقل والا لكان حالة الادراك لا ادراك
حقه والمستحضر عند الادراك اما عين المدرك او صورته فان كان صورته فاما ان يكون المدرك
تلك الصورة جزئيا او كليا فان كان جزئيا فلا يمكن ادراكه الا بحصول تلك الصورة في قوة
للشيء الذي له الادراك كادراك النفس بالحصول في الحاس الصور الجزئية وان كان كليا كان المدرك
تلك الصورة كليا فلا يمكن ادراكه الا بحصول صورته في ذات المدرك ولا يصح انطباع
الصورة في جرم الاجسام والجسمانيات كما عرفت والمدرك هو نفس الصورة الحاضرة لها
خرج عن التصور وان قيل للخارج عن التصور انه مدرك فذلك بقصد ثان والنفس تدرك
على كل وجه من هذه الوجوه فانها تدرك ذاتها وتدرك بدنها وقواها بمجرد حضورها لها

وتدرك الخيال بحصول صور ما في القوى البدنية وبرهن سداعيه المحقق ان العلم الذي
قبله وهو الادراك بمجرد حضور المدرك فان المدرك هنا ما المحقق ليس الا الصورة
الحاصلة الا في صورته كما سبق وتلك الصورة بعينها النفس بحضورها الا التخيلها وذات
النفس وتدرك الكل ايضا بصورة حاصلة في ذاتها وادراكها كادراك الشي لذاته مع
حسب تجرده وادراكه لغيره على حسب حضور ذلك الغير له فلو كان تجرد النفس اكمل كان
ادراكها لذاتها ولذاتها اكثر ولو كان تسلطها على بدنها اشد لكان حضور قواها واجزائها
قواها لها اشد فان الحضور يتعدد التسلط والادراك يتعدد الحضور فيكون الادراك
في قوته وضعفه بنسبة التسلط في شدته وضعفه ولا يستغني هذه الاشياء واشباهها
عن تنظر فطري وذوق حدسي ومثال ان يعاد الادراك بالشدة والضعف اذا نظرنا الى
وجه نقطة بالاستقصاء ثم غمضنا العين ثم التعمق تكون صورته له بالتفصيل ولكن
ليس ذلك الادراك في الانكشاف والجلاء كالادراك الحاصل عند فتح العين مع ان المدرك
في الحالين واحد وليس ذلك الا لتفاوت عائد الى شدة الادراك وضعفه في المسئلة الرابعة في
كيفية علم الواجب تعالى وعلا بذاته وبمعلولاته وقد بين في ذلك بان العلم كما ان حلول الوجود
من حيث هو هو وجود وكل ما سواه كذلك هو الا يمتنع على واجب الوجود فيجب له اما القسم تحو الكمال
المطلق ان لا يكون كالامر وجه ونقصانا من وجه كالادراك تكثرا او تركبا وجسمية وتحوها
والعلم مع كونه كمالا فلا يجب من حيث هو علم ان يكون بصورة جائز وقد ثبت ان الحس
علم بالحضورية يكفي فيها مجرد اضافة خاصة وثبت ان علمها بذاتها لا يزيد على ذاتها هو كما ل
للوجود من كل وجه وقد سبق لهذا كتب برهانه واما الكبرى فقد قرر في الضابط
الجامع من قبل ان الواجب الوجود عالم بذاته لتجرده عن المادة وكونه هو الوجود المحض وليس هذا
العلم زائدا على ذاته كما سبق بيانه وعلم بما عداه بحضوره له وذلك الحضور بسبب
انه مبدا له ومسلط عليه لقوة الغير المتناهية وضعف الممكن بالنسبة اليها فهذه الا
المبدائية التسلطية هي المصحح لحضوره واذا كانت الممكنات بأسرها الازمة لذاته
فهي غير غائبة عنه وكذا ذواتها ولا يعزب عنه اصلا لا ذواتها ولا لوازمها ولا ما هو حاصل العلم و
التعقل الا عدم غيبة الشي عن الذات المجردة عن المادة كما قرر في النفس فقدم غيبته

عنه عين ذاته ولو ان مع التجرد المذكور هو علم بها وادراك لها وحيث كان هذا النفس لذا
هو للواجب اتم واولى ولا يفرق الحال بين كون الحاضر له الغير الغائب عنه صورا اما
وبعض الاجرام او بعض المجردات وبين كونه غير صورة في احاطته فالاجرام الماضية والمستقبلة
التي صورها ثابتة عند المدبرات السماوية كاسم حاضرة له لا لاحاطته ولا شراق
على حامل تلك الصور وكذا المبادي العقلية وقد عرفت ان الاحاطات والسلوب حاصلة
الصور ولا يخلو ان مع صدا نية وحوله ونكر اسماء بعدما السلوب والاحاطات فاعلم ان اسم
لكل شي اما ان يدل على ذاته او على ما يكون داخلا فيه او على ما يكون خارجا عنه او على ما يتركب
من بعضها مع بعض والواجب لذاته لما لم يعرف حقيقته ولا نعلم لم يمكن له اسم عند الا لا انما
يوضع للعلوم ليستعمل مع العالم بذلك المعنى ومن يوضع العالم بوضعه او كل ما يتوهم من الاسماء
التي يسمى بها تعالى فهو الممتنع وقوع الشركة والتعددية على كثير اما على سبيل الجمع وأما على
سبيل البدل فلا يكون ان الا على في ذاته المعينة ولا سماء الدالة على الامور الداخلة في المسمى في
حق الله تعالى لا امتناع التركيب في حقه فلم يبق ما يجوز عليه من الاسماء الا التي يدل على الامور
الخارجية وتلك اما صفات حقيقية او اضافية او سلبية والحقيقية غير جائزة عليه الا ان الاسماء
اما ان يدل على صفات اضافية او على صفات سلبية او على اضافية مع سلبية وما ذكره بعد
الى صدر غير صورته ومثال المعاد ظاهر ولكن يحتاج مع ما قبله الى زيادة تنوير وايضاح
هنا يجب ان يعلم ان المدرك لذاته كما لا يتحقق في ادراكه ذاته الى صورة غير صورة ذاته
التي بها هو هو كذلك لا يتحقق في ادراك ما يصدر عنه الى صورة اخرى غير صورة ذلك الصادر التي
هو بها هو واذا كنا ندرك كثيرا من الاشياء بالصورة التي نتصورها او نستحضرها ولا نكون ج
في تعقل تلك الصورة وادراكها الى صورة اخرى لاستحالة تضاعف الصور الى غير النهاية
فيا بل ندرك بها بذاتها كما ندرك غيرها بها مع كونها لم يصدر عنا بانفرادنا بل بمشاركة غيرنا
فما يصدر عن مجموع الموجودات الممكنة لذاته بلا مشاركة غيره جعل ذلك صادرا عنه اولى بان
لا يتحقق في ادراكه ما يصدر عنه الى غير ذاته المعينة فيكون المدرك محلا للصورة المدركة ومثاله
ليس بشرط في ادراكها اياه ولو كان شرطا لما امكن لنا ادراك نفوسنا ولا الاشياء الحاضرة لنورانيتها
كما علمت ولو ان كل حصول الصورة التي تحل فينا فندركها وندرك بها من غير الحلول فيما يحصل لا لاذا ك

الصور عن معلول وان الحلول الامكاني يحصل تلك الصورة الذي هو شرط في التعقل و
بلا دراك فاحتيج اليه بالعرض لا بالذات وحصول الشي لغيره انما علة لكونه حصولا لغيره
ليس بمعنى حصوله لغيره القابل له في كونه كذلك فالعاقل الفاعل لذاته معلولاته الا انه
حاصلة له من غير ان يكون حالة فيه فهو عاقل لها من غير ان يحل فيه واذا تحقيق هذا
لا اصل عليك ان الواجب لذاته كما انه يعقل لذاته يعقل ذاته في الوجود وان زاد ب
اعتبار المعتبرين كما مر فكذلك وجود المعلول الاول وتعقل الواجب اياه لان ذاته علة
لذات معلوله الاول وعقله لذاته علة لعقله لذات المعلول الاول واتحاد العلتين في
الوجود مع تغايرهما بالاعتبار يقتضي اتحاد معلولهما في الوجود مع التغاير بالاعتبار
بينهما ايضا فتعقل الواجب لذاته للعقل الذي هو اول المعقول لا يحتاج فيه الى صور
صورة مستانفة تحل ذات الاول تعالى عن ذلك ثم لما كان الاول موجدا ممكن الا وهو معلول ل
الواجب الموجد وجب ان يعقل جميع الموجودات الممكنة بما فيها من الصورة الحاصلة
التي تدرك بها ما ليس من معلولاته ولا يكون تعقله اياها بصور الا من [illegible] الا عيان
الجواهر والصور وبهذا تبين احاطته تعالى بجميع الاشياء الكلية والجزئية من غير لزوم محال
من المحالات التي يذكر في كتبهم علمه وعلم الكشف فاعط الآية تذكرة الى اواخر هذه الفصل
المسألة الثانية في [illegible] الاتصال والاتحاد العقلي وكلام المصنف ظاهر وكذا عما حرر ح
عن هذه المسائل المذكورة قال فصل ومن قال ان الشيء العاقل ولهذا
مجرد عن المادة [illegible] بعضها يعقل [illegible] بالصور قال لا يسمع ان
[illegible] والمسموع ان يعقل [illegible] قال واحد الموجود يعقل [illegible] الى الغير
[illegible] على هذا الحكم بان يكون [illegible] لانه [illegible] المعقول [illegible] الخارج [illegible]
صورة [illegible] فحصل لما [illegible] بان [illegible] الصورة محال على [illegible] الوجود
[illegible] احد [illegible] على صورة [illegible] عقله [illegible]
لان الاستعداد [illegible] المطلق [illegible] ان يعقل [illegible] على صورة لا [illegible]
علة لان الاستعداد المطلق [illegible] الحكم الذي يحكم [illegible] لا [illegible]
اقول ان [illegible] واحد [illegible] بان كل مجرد عن المادة [illegible]

يكون [illegible] كالذات وغيره والواجب لذاته مجرد عن المادة فيجب ان يعقل ذاته وغيره هو احجوا
على وجوب ادراك المجرد لذاته وغيره بان كل مجرد يمكن ان يعقل لانه لا يلزم من فرض كونه
معقولا امر محال وكل امر كذا فهو ممكن وكل ما يمكن ان يعقل فان تعقله مع سائر المعقولا ت
يمكن ايضا وكل ما يمكن ان يعقل كذلك يمكن ان يقارن صور المعقولات في العقل وكل ما
يمكن مقارنة صور المعقولات في العقل يمكن مقارنتها له وكل ما امكن مقارنتها فامكا ل
مقارنتها لا يتوقف على [illegible] الاستعداد التي هي لا امكان [illegible] وكل مجرد يمكن ان
يقارن صور المعقولات وكل ما يمكن المجرد بالكل فهو واجب الثبوت له واولا لكا
[illegible] الاستعداد العاقل ويكون المجرد عن المادة بالكلية مستعلما [illegible]
وكل مجرد بالكلية مقارنة صور المعقولات [illegible] الا اتحاد [illegible]
فهو واجب التعقل لها وكل ما يعقل غيره فانه يعقل ذاته [illegible] بالضرورة [illegible]
على ان يعقل انه يعقل واذا عقل انه يعقل فقد عقل ذاته وكل مجرد عن المادة بالكلية فانه
يعقل ذاته وغيره ولما ثبت ان واجب الوجود لذاته مجرد بالكلية وجب ان يكون
عاقلا لذاته ولكل ما عداه لامكان تعقله مع كل ما عداه وكل ما قصد بيانه ولا [illegible]
عليه من وجوه فان لقائل ان يقول لا نم ان كل مجرد يمكن ان يعقل وما ذكره لا يلزم من
كونه معقولا محال ممنوع [illegible] لا يلزم منه ذلك [illegible] فلا يدل على عدم لزوم
المحال [illegible] وليس [illegible] ان يعقل مع سائر المعقو
ولا يلزم من امكان تعقل واحد واحد امكان تعقل المجموع دفعة واحدة واذا سلم جميعا
ان كل ما يمكن ان يعقل مع غيره يمكن ان يقارن صور سائر المعقولات على معنى حلول
[illegible] الصور [illegible] بالعقل ولا يلزم من ذلك ان يكون كل
واحد منهما مقارنا بالآخر بالمعنى المذكور والمقارنة [illegible] الا حصول المطلق
الا ان [illegible] ومع [illegible] ان كل ما يمكن للمجرد [illegible] يمكن [illegible]
ان يكون [illegible] الوجود الخارجي وهذه الطريقة [illegible]
على الواجب [illegible] ان [illegible] على واحد [illegible]
وفي [illegible] على [illegible] الا واحد [illegible]

ان لا يعقل ولو ذات مجردة عن المادة قائمة بنفسها فيعقل هو دعوى ان كل
ما يصح ان يكون معقولا للعقل ليس مع المادات موجودة في الاشياء مجردا عن مادة
الاشياء عن المادة بتجريدها في الذهن فهما وهي مع ذلك قائمة بنفسها في الوجود
الخارجي فانها لا يحتاج ان تجريد عاقلة واراد بالذوات التي هي الموجودة في الخارج على
ما هو الاصطلاح فيهما وقوله لان ذاته مجرد لصورة فلا يمتنع ان يرتسم صورة
ادركه فيه ولا يمتنع ان يعقلها هذا هو الحجة على تلك الدعوى وتقريره ان كل الذي
ذاته الخارجية مجردة بتجرد الصورة الذهنية المطابقة له لا اصل انه كذلك لا يمتنع ان
يرتسم صورته التي في الذهن كما هو كان لانه انما يدرك بعيار صورته فيصح عقله
لمعقولية صورته عقله وكل ما صح عليه ذلك صح عليه ان يكون معقولا فلا يمتنع
ان يعقل تلك الصورة لهذا المجرد ولا يمتنع ان يعقل ما كان معقولا له وقوله واجب
الوجود يعقل فيعقل لان غير الممتنع تحقيقه في صم هذا هو المقصود من تقرير الدعوى
السابقة وتركيبه وحاصله قياس من كلي واجب الوجود يعقل ولو ذات
مجردة عن المادة قائمة بنفسها وكل ما هو كذلك فلا يمتنع ان يعقل ما كان يعقله
فهو الواجب لا يعقل ما يعقله وكل ما لا يمتنع عليه هو واجب له كما مر فيكون يمتنع عليه ان م
العاقل الجامع واجب الوجود يجب ان يعقل ما يعقله وكل ما يعقل غيره يعقل
ذاته ثم اشار الى ان واجب الوجود لذاته يعقل ذاته وغيره وفي الكتاب اقتصر
على انه يعقل ذاته وبذلك انه يعقل غيره ادعى الذي بسبب الحجة التي ذكرها انه لم
يذكر انه يعقل ذاته لو صح ذلك في كل من علم او سلم يعقل غيره وقوله المجرد ان
يكون شيئي من احكام المجرد بشهوده لا احد احكام لا لكنه احد انه ان يكون انما عقول
على هذه الحجة لا المجرد ... الاتصاف ... او ... سابقه ... هذه الحجة اما
... لوجودها وكلها ... ان ذلك الجنس ... والسابق
... للنفس ... في ذلك كما عرفت فيما انه ان يكون انما هو
ان يكون ... ان يكون ... على وجه المغالطة لا الغلط
اما المصلح ... على ... او ... الا ... وقوله

قوله لانه مما علم بان المعقول بذاته الخارجي مجردا ان يحصل فيه صورة مجردة فيعقلها
واعترض بان معارضة الصورة فيه على واجب الوجود هو احواله معارضة في
الحجة المذكورة وحاصله ان هذه الحجة على تقدير صحتها تنتج ان الواجب لذاته يعقل
لا بحسب لحصول صورة فيه وهذه النتيجة باطلة في نفس الامر وما هو الا في
الحجة والعاملان هما انتج ذلك الكلام الذي استدل به على جواز ان يعقل المجرد غيره
لو كان صالحا لدل على جواز ذلك مطلقا بل كان يدل على تقييدها ان يكون تعقله
لذلك الغير بحصول صورة المجردة فيه فيكون المعقول بهذا القيد هو الذي يحكم لواجب
الوجود فلزم ان يكون محلا للصور وقد ابطل ذلك وقد يقال ان هذا الزام شيء هذه
الحجة يمنع المحتج صحته ويعترف بنقيضه ما يروم اثباته بها وهو في فسخه لما معقول
وهذا الكلام تدبر بالمعقول المجرد وهو موضوع القضية والجلا التي بعده من محمولها
والمسوران المعقول المجرد ان يحصل في ذاته الخارجي صورة مجردة فيعقلها
لحصولها فيه وقوله ومن البين احد من قال الى بكذا ان العلة ولا يلتفت المعترض
فاعلم انه لما ذكر جواب المعارضة ذكر بعد ذلك جواب حل وهو تصحيح معارضه الحكم
وتقرير هذا الجواب ان من جملة المغالطات المذكورة في المنطق احد ما قال الى الذات
ذلك الى هذه المغالطة قد استعملت في هذه الحجة لانه حكم فيها للفحص معارضه
المجردة لعنة لا اصل صحة معارضة صورتها الجوهر العاقل لها ولا يلزم ان يكون ما يصح
على الصورة التي في الذهن يصح على الصورة الخارجية وانما يصح ان لو كان ...
الا ... الاطلاع الكل والجوهر الخارجي الذي هذه صورته لا يصح عليه ذلك
لوجوده ... فالشي الخارجي ... الذات عن الصورة المنطبعة فلا يمتنع ان يصح
عليها ما لا يصح عليه باعتبار ما به امتازت عنه وقد تنبه لهذا الايراد بعض
هذه الحجة والمحقق يعني بان تلك الصورة لا ادراكه كان مستعدة لتلك المعارضة
قبل وقوع المعارضة ولا يجوز ان يكون المعارضة شرطا في ذلك لا استعداد والا لزم
لا يصح تحصيل الاستعداد لوجود عن بل بالعكس وليس اعتبار الصورة الذهنية مقارنتها
المهية الخارجية الا يكون هذه ... في تلك الخارجية ولا معنى لكونها ذهنية الا

للجوهر العاقل فاذا كان في استعداد المفارقة جعلنا على المفارقة التي بها الاستعداد لبس
وذلك لان استعداد الالتصاق بها مطلقا التي يستعد بها للمفارقة لا اصل لها بها لذلك المنبه للامر
زائد فاستعداد المفارقة بحث حاصلة انها كمر كاسر والخص يكون بها في بلاد قابل
ويون لا شان ولا بالعكس من ذلك وعلى ما في الكتاب سبب الاستعداد بانه لو صح
لامكن صيرورة الجوهر عرضا لكن ذلك غير ممكن فالاستعداد غير صحيح وسبب الى ملحه
باجراء هذه الطريقة بعينها لا اساس صحيح سبب الامكان بهذا صورة الجوهر الحاكم
الذي حصلت في الذهن بعد ان لم تكن حاصلة فيه انما استعداد الحصول في الذهن
والذهن سبب استعداد لذلك لاجل انطباعها في الذهن بل انطباعها لا اصل لها استعداد
هو قبل الانطباع بعينه ان ترها استعداد الحصول في الذهن ولا انطباع فيه انما هو
للماهية مطلقا فيصح حمل الارادة الخارجية الجوهرية ان ينطبع بعد كونها قائمة بنفسها
محل هو الذهن فيصح امكان الانطباع بها هو الجوهرية الى الجوهرية لما تجرد به عن
ويمكن به كان شيء لحصل الجوهر بعد ... الحواس كصح صحة الحصول بصحة المفارقة وعمر
وذلك الا ان يستحال الكلام في ذلك بعد حصول الجوهر بالا ملابسة المشتغل على
الحوج
لاختصاص ولا كار **قال** ويستحيل ان يكون احاطة العقل بالاشياء
ليس امرا متصفا بزمان في علم ان علم ... بالاشياء متغيرة فان احد بالعلم
ان هذا الا سيجيء ... الحكم بانه جاء واحد او حكم بانه سيجيء كما كان
مجهول ولا ... النعم وواحد القصور مرة عن هذه النفس الى التي ... بالرتبات
المتغيرة المادية باشخاصها لازمة حاضرة لواحد الوجود وانه مجرد عن الكلية
وان الحكم كل علم عن موجب للزيادة والنعم والنقل ... الذي يكون مجرد الحضور في
الزمان كمقابل في غيره لا يكون عليه **اقول** ان علماء الزمان بالاشياء
انما يكون في ازمنة وجود الاشياء وبعده والعلم بكونه التي يتحصل الحس بعده بان لم
يكن في الواقع قبلا الزمان بعدا لا يكون الا في ذلك الزمان المعين وكذا العلم بعدم
ذلك الحادث لا يكون الا في زمان عدمه لانه لو حصل قبلا او بعده كان جهلا لا ان
من ... التي ... قبل حدوثه انه ... لم يحدث بعد عن الاعتقاد بذلك

ذلك يكون الى الجهة جهلا لا علما وان العلم سواء ان يتعدد في ذلك الحال بعينه لا وجود
او هو موجود لا معدوم ثم اذا وجد على الحضور ان من علم الزمان بعده بان بعينه انه
معدوم في زمان موجود وجود او لو بقي ذلك العلم بعينه لكان جهلا لانه واذا
لم يبق ذلك العلم وحدث علم اخر وهو العلم بوجوده الان كان ذلك تغيرا الان علمه
بهذه الزمانيات يكون من الاضافات المجردة التي لا يرجع الى الصفة وهي الا
مثل كونه عينا وشمالا الا ان من هو ... اضافة الى ما هو خارج فاذا دار
وحدث الجرم لكن ذلك يغير الاضافة ويحصل تغير بصفة الذات العالم ومحال
اما ... يحصل على النفس والعلم الزماني يختلف لا تباع صدق ... وكان
كاملا ... كون ... فوق ... الاولى الكل ... النعم والا
ممكن ان يعلل ... الخلق للاولى ... لا ان كان ان هذا ... ان
والتي فلا اضافة ... حصول ... النعم وادا ... الحركات
كل هذا لذلك لا ... ان ... العالم ... العلم اذا لا ...
ان يعلم ان الشمس ... وعقده الذي فانها بعد ... ندوا و...
القمر ... وصار ... بعينها ... الارض ...
كل شيء ... الشمس ... العلل ...
ويكون ... الكسوف ... ان الشمس ...
... ذلك ... مكسوفة ... العلل ...
... ماسر ... كل ...
... الاسباب ... المستقبل والاول علم ...
كان موجودا او معدوما ... الوجود ... كل ... ذلك ...
في ... والعاقل ... المحردة ... الحصول ...
وان ادرك ... معارضة ... ادراك ... بعينه ...
او ... ان كل صورة محسوسة وكل صورة خيالية ...
محسوس ... بالاحساس ... ادراكها ... كذلك ... الاله ... الحرد

بالكلية لا يدرك بالإحساس إذ الإحساس مشروط بالمادة فلا يكون مجرداً عنها تجرداً تاماً بل
وإذا كان تجرد الواجب عن المادة فوق كل تجرد فلا يكون علمه بهذا النوع من الإدراك
ولو كان بآلات جسمانية لاختص إدراكها بالصور المادية المقارنة للمادة ولازم جاهز بالعوارض
من حيث كونها محسوسة بل كما هو حد الجهة إدراكاً لها على الوجه المذكور
كان يحصل بإدراكها موجودة غير معدومة وتارة أنها معدومة غير موجودة فيكون
واحداً من الأمرين صورة علمه على صفة ولا واحد من الصور بشيء من المادية فيكون
واجب الوجود بمعزل عن الذات فيحصل في ذاته هي بالعوارض وعلمها أن كل ما هو
تارة ولا يدوم أن يكون له تعلق بالمادة بوجه من الوجوه وهي في حق الواجب لذاته
ممتنع وبهذا اتضح عدم جواز نسبة الإدراكات المتغيرة المادية باختصاصها الأزمنة جاهز
لواجب الوجود كما تجرد عن المادة بالكلية والعلم الموجب للإرادة هو العلم المعنون بالمصور
سواء كان مادة أو لم يكن فإنه يلزم من حصولها في ذات الواجب تعدد جهتي الاقتضاء
والقبول كما يستلزم الفعل بجهة والقبول بأخرى والعلم الموجب للتغير هو العلم
بالأشياء الزمانية من حيث تغيرها على الوجه الذي مر ذكره وذلك أنه لا يكون إلا
بالصور المتغيرة بتغير المعلومات والعلم الموجب للتكثر هو المعنون بالصور أيضاً
كما كان العلم المعنون بالصور المتغيرة بتغير المعلوم هو الممتنع في حق الواجب لذاته فالعلم
الواجب لذاته هو الذي يكون بمجرد الحضور وعدم الغيبة ولا يحتاج إلى ذلك إلى صورة زائدة
ولا تغير أصلاً ولا يعزب عنه شيء من المعلوم وبه يعلم كل شيء ولا يعزب عنه مثقال
ذرة كما مر من قبل

قال: وإذا كان هذا الوجود هكذا ومدركاً لأمور لا تتناهى
هو الإدراك العقلي فإنه لم يرد علمه على ذاته فكذلك جميع ما لم يلزم جاهز إلى التحرك

أقول: إلا الأشياء فلا امتناع أن يحرك كما لا علاج إلى زائد على ذاته
المقصود من هذا بيان أن المبدأ الأول حي وقادر وأن علمه وحياته وقدرته لا تزيد على
ذاته ولا توجب تكثراً فيها كما أنه حي فإنه لا يعني بالحي إلا الدراك الفعال والواجب
لذاته كذلك فهو حي وأما أن علمه لا يزيد على ذاته فقد مضى تقريره وأما أن حياته أيضاً لا تزيد
على ذاته فلأن كونه واجب الوجود بذاته يوجب كونه مبدأ الوجود للكل يستلزم

بأمرين أحدهما كونه مبدأ لسائر الأمور المغيرة وكونه مفيداً لها إلى الأمور وذلك كونه
فعالاً فإذا لم يزد علمه على ذاته كما لم يزد كونه مبدأ عليها فكذلك حياته لا تكون زائدة
عليها أيضاً ومن التماس تمام المعنى في الحياة الأعلى التي يحاط بها فإذا لم يزد علمه على
ذاته
كما مر فلا يزيد الحياة عليها وأما أنه قادر فاعلم أن القادر يقال لمن يصح أن
يفعل وأن لا يفعل إن شاء ومع عدم المشيئة يكون قادراً وليس من شرط ذلك
أنه لا يقع واحد أصلاً أو عدمه فإن الله قادر على أن يقتل نفسه وإن علم أنه لا يقتل وهو
قادر
وإذا علمنا أنه لو أراد وفعل لا يشترط صدق جزئية الشرطية صدق جزئيها فإن قلنا
يكون بحال ذلك أو أحد جزئي الشرطية صدقهما كما عرفت في المنطق وكل ما هو مريد لحق كان
إن شاء من هذه الجهة كان فالذي هو مريد له لو شاء لحصل مريداً لما كان
فالأمر به لو شاء أن يريده لكان له معنى إرادة غير عين هذا العلم وهو قوله فعالاً
يصدر عنه كون ذلك الصادر عنه ملائماً له يحقق كونه قادراً وأن لم يعني بالقدرة
إلا ما يحصل الإمكان فلا يصح أيضاً أن يريد بها أمر يزيد على ذاته فإنا نكون نحن في القصد
إلى التحريك إلى الآلات البدنية كاليد والرجل وغيرهما ونحتاج إلى التحريك إلى ما نريد أن يكون
هذا الإرادة الواجب غير موقوفة على احتياج وحصول آلة أو عدم مانع بل المراد
تابع لإرادته كما هو مراد فلا يحتاج في تحصيل ما يحصل إلى أمر زائد على ذاته كما في حقنا
ولذلك لا يشتغل عند إتمام شيء عن كل وجه وهو إلى ممكن يتصور ويجاب على أنه قسم
نعم لا اقتضاء وتصور أمر إنه يعز وجهك إلى تصور أمر آخر ينبغي كالشوق والسوق
ولو ليس الشوق إلا التصور حين استعمال الآلة وكذا ما يشاكله لكنا لا نحتاج إلى تصوره
الصفات وجود بكليها إلى تحصيل الرؤيات العادية من غير حصول صفة مغايرة فيها ولا

احتاج إلى أمر زائد عليها

قال: وهذا النظام الموجود في العالم لا يصدر
عن جزاف بل عن المبادي العلوية العقلية بتمثل صور بها إذ كل على العقول المقصود والتمييز
معلوم المبادي بكنه النظام الكلي وما يجب أن يكون عليه هو العناية في الأول الأمر
على ذاته وعدم تجدد عن ذاته ولقيامها بها في العقول كما تبين أن يكون متعاً بإبداع الحلال
بالتجرد عن المادة وعدم الحجاب بينها ومن لوازمها ومبادئها وإمكان الانعكاس

وتعوس العقول انها حاصرة له تعالى وكذا نفوس نفوس الافلاك بالنسبة الى ما فوقها
فكل سافل بالنسبة مقصور عما هو فوقه كما عرفت من قصور الصور الحالية للنفس فافهم
وعمم الاحاطة الالهية كما او لو عدلت الى غرضه الطارية العلم الكثرة الحق كثيرا
واعلم ان الوجه الوجود المحض احدي محض وصرف وحدة الذي لا اتم منه لا نوعه كما هو الا
هو ولا كلي طرح عليه وغيبة الوحدة المحض العموم فسبحانه سبحانه لا تدركه الابصار
وهو يدرك الابصار **اقول** ان حسن النظام الساري في عالم الكون و
الفساد لا يكون ان يصدر على سبيل الاتفاق والجزاف ولا عن قصد وارادة
لنفع السافل كما علمت ولا لحب طبيعة لاستحالتها فهو حسن نظام يكون صدوره
عن المبادي العالية وقد ذكرنا ان العقول لا يمتنع عليها القصد والتمثل لحصول
صدوره ذلك النظام فيها هو قصور ذلك النظام وحصول صورته هو العلم فعلم
المبادي بكيفية نظام الكل وما لها ان يكون عليه هو بعينه اصل الكل وهو الغاية
بعد الموجودات فنظر ذلك فما لك اذا اورد ان النظام امر وطلب النظام في
الحادث هالك بصورة لا نظام نفسه الامر الى فيكون صدور ذلك بالحقيقة النظام
التصور والتصور الاعلى لا يجوز ان يكون غاية على ذاته وعلى عدم عبثه عن الله و
لوازمها كلها كون هو النظام المطلق والكمال المحض اذ يكون الامر هو وحده الا
لا من بد عليهما في الاحكام والنظام ولهذا لا يصح صدور هذه الامور عن نظام
اخر فان حسن النظام يكون غيره هذا الواجب كما انه دائما في العقول يجوز ان يكون
الغاية نفسا لذاتها فعلا بالتجرد عن المادة ومع عدم المجانسة بين العقول و
من معلولاتها التي لوازمها ومن عللها التي هي ذواتها ومع امكان ايجابها
بالصور واعلم ان الواجب تعالى لا يجوز ان يكون عليا بالاسباب الوجودية
كما زعمه بعض من المحققين وهذا باطل ظاهر الكل في ذلك عن العلم
بما حاصلة انه ليس اذا علم ذاته ان العلم لازم ذاته فيكون العلم بالشيء
لكون الشيء وذلك لازم ماهية فيلزم اللزوم على العلم باللزوم فعلمه لازم
لزوم لازمه معلوله ... على ... يلزم التعدد وهذا الاعطال اورده بناء

على ان علم الصدور هو ذاته فقد علم انه كما لا يزيد علمه بذاته على ذاته كذلك لا يزيد علمه
بمعلولاته على وجود تلك المعلولات فلا يكن بعدم علمه بلوازمه علمها انما كان معلولة
عن ذاته فعلمه بمعلولة عن علمه بذاته فلو بعدم علمه بمعلولة على ان وجوده عنه بعد بما المعلول
يكون لولا ذلك العلم بالاشياء عن عدم العلة فيها فلو علم لزم عدم العلم
لعدم العلم على الاشياء وعلى عدم العلة عن الاشياء لان عدم العلة عين التي اما
يكون بعد بحسب ذلك التي والعالم بان وجود الاشياء عن علمه بها يعلم ان علمها
منطوي علمه بذاته وعلى هذا فان الكل ان علمه بذاته هو ذاته فكما علم بلوازمه فاذا كان
ذاته علة وجود ما عداه فعلمه بلوازمه كذلك وبعينه الكلمة هذا الانطباق ما يحمل ذا
لا انها غير عائد عن ذاته وهو كما هو عليه مكشوف لذاته والواحد سابقا اذا علم ذاته بعينها
حيث هو هو لا يحجز الالم يكن علمهما على ان علمه بالعلم بالكل منطوي في علمه بذاته ولا
نودي ذلك الكثرة في علمه ومن ذاته وقالوا ذلك لمحال لان الانسان فان كان
العلم لما احوال احدها ان يحصل صور المعلومات في نفسه وبانها ان يكون له
في التفصيل عن ان يكون في ذهنه علم حاضر وبالتهيأ كما اذا اسمع فورا مسئلة
عن فعلم ان ذلك الشيء باطن وانه يقدر على الطاقة قطعا هو في الكمال يعلم
نفسه نفسا انه يحيط بالجواب اذا اورد عليه ولم يحصل في ذهنه جزئيات وقامت
في تفصيل مسائل الامر البسيط الكل الذي كان يرده لمن يعرفه فيسمى ان يعدو ان
علم الاول الكلي وقبل الحالة الثالثة وهذا الكلام فاسد فانا نعلم قطعا ان الثانية
والضاحكية مثلا لما كانا متغايرين في حسبان يكون العلم بكل واحد منهما غير العلم
بالاخر والعلم بالضاحكية بالطبع مقدما والانسانية فانها ما دلت عليه تصورا و
نصا عليها الا لدلالة خارجة وبالجملة لا انسان من يعني محمد مجاح لنور مسألة العلم
هو علم بالعقود ولكنها ما هو من التي حصلها فارغ حده بحكم مكلم وعدده على انواع
بالجملة ان يورد عليها منفصلا وهناك لا يحده ذلك والعقود ما انها كما علمت ولا يكون
للانسان حالا انما يعود على كل واحد على الخصوص بالتركيب حد يصدر به كل واحد
هذا ما يتعلق بكيفية صدور هذا النظام المشاهد من العلل الحكمية والواهب لماهياتها

ما ذكره بعد ذلك من حصول بعض العقول للواحد وحصول العقول الى بعض ... ك
بالنسبة الى ما هو فوقها وكذا حصول بعض النفوس من كل واحد من العقول بالنسبة الى ما تحته وما يعادله وذلك
لحصول الصور الحاصلة الى نفوس افلاكها من صورة والعاطفة واجبة ورابعة علم
ان الذي هو الاصل المحض جهة وجود الذي لا بد من ان يعرفه كما هو الامور بحث ان يعلم
على صورة ان صفات ستاد بل السلسلة لا اضافة وما تركب منها لا تسلسل لما ان فيها ماهية
الا انه بسبب من حيث ما الظاهرة او الباطنة كما ان اوائل كيف يعلم الاول
وانه علته كما يعلم انه كيف صار اوائل كيف يعلم غيره وما لم يعلمك بعد ذلك لا بد
ان يعلم ... الا المماثلة لا من جهة ... ثم يدرك من ذلك انه ... في
الكمال والنقصان وعلم من هذا ان الحجة في جهة الاول ان ... اعلى ... حتى ...
ما صار لا يمكنك الحصول اولا الكمال الذي لا ... ولكن الزيادة ... الكمال
يعرف حقيقتها الا ان ... ملك الزيادة فلا يوصف ... ولا في ... المملكات
وكل امر هو للاول تبارك وتعالى وليس ... فلا ... ان ... الا اذا
وقد ... المعدة فيكون السد الاول تبارك وتعالى وجود ... ما ... مثل ...
وجوده وكونه ... النظر ... سواء اذ كل ... فصل العقل ... وجود و
يوجد ... الكل سواء ... ولا يعرف حقيقته كما ... الامور علما ... وجود
... ليس ... كامور ... ما ... موجود ... عام ... الانس ...
موجودات ... مثل الملك ... علم ... الا الحقيقة ... العلك
... الانس ... ولا ... ليس ... علم ... وعلمنا
ما ... وحده ... كلام ... وعلما ... عالم ... علا
... علم ... الا ... عله ... علم ... عل ... هذه
بالمعارف ... على ما ... كمال ... العلم ... المعنى
ما ... الاول ... سواء ... ان ... كل ... يعلم
... علم ... الذي يعلم ... هو ... المدرك ... علا
... الادراك ... واما ... المباحث ... الى ... في ...

وقاد وفطانة غريزية واستحضار اصول سالفة وسرعة ... احد الفرع على
سبحانه على تحصيل ... النفائس العلمية والدقائق الحكمية ان شاء الله تعالى
قال فصل لو نظرت الى الاثار رحمه الله ... العالم ... الغضب
... الا ... لما كان ... ان ... على ... وراء الامكان العقل ...
وجدت ... ذات ... قوة العقل الى ... النهاية كالمبادي قوة العقل الى ...
النهاية وكان ... النقص ... امر ما ... ذلك ...
لا ... الاستعداد ... من ... الى ... على ... وقابل ...
... الى ... الدائم ... لا ... لحصل النقص ...
كل قابل ... استعداده اذ ... الواجب ... ولو كان ... الاستعداد ...
... الانسان ... فصل العقل ... لما كان ...
... النفس الناطقة وكان ... ممكن ...
... والاكثار ... استعداد ... فيحصل ...
واشباهها ... الى ... النار ... وضع ...
في الوسط ... من ... الفلك ... النار ...
العناصر ... الفلك ... النار ... العناصر ...
كانت العناصر ... الادراك ... العنصر ...
وعليه ... الصور المدركة واستكمال ... العقل ...
... الاستنشاق الهوا ... النار ...
الحر ... الارض ... الهوا ...
... العدل ... كلها ...
بالسماع ... العقل ...
فيها ولو كان ... الحركة ... واحد ...
... واحد ... دائرة
... السماع ... الحركة ...

على الكل والكل ملك هو حامل جرم يدور لحركة اخرى بطيئة يسير بها الى
التوابع شرقا وغربا وشمالا وعن ذلك جرم عجائب السماوات ونظام الارض فسبحان
الواهب النافع لنوع الوجود وهذا الحر الدائم الطر كشف سريانه
الى عالم العناصر وكشف هذا العنصر بانسلاخ جرم الكل وكشف جرم الكل
الى نفس الكل وكشف نفس الكل الى العقول وكشف هذه الى العقل
المسمى بالعقل الاعلى وهو العرش العظيم المجيد ولا نسبة له الى الكرسي
فانطوت العناصر للاجرام السماوية ويطوي كل هذه النفوس وهي كل العقول
وهي كل تحت قهر المعلول الاول والقدم وراءه محيط وهو العالم فوق
عناه وسع كرسيه السموات والارض بلا نسبة الكل الى جبروته سبحانك اللهم
وبحمدك لا نهاية لكل معبود من دون عرشك الى قرار الارض باطل
ما خلا وجهك الكريم لا اله الا انت ظهرت بالوتر [illegible] عن حس البصائر
ومن لنا من لدنك رحمة انك الرحمن ومنك الرحمن ومن لنا يا اله العالمين

اقول لما ذكر كيفية العناية بالمخلوقات ذكر بعده الحكم [illegible] تفاصيلها
لكون المرتجاة لما فيها اذ لا سبيل للانسان الا من جميع ذلك الا اجزاء
[illegible] فصل عن معرفة ما عدا جمل العالم وتفاصيله وذكر الانسان
ومنافع اعضائه وخصوصها [illegible] الدال
وضبط السحب والنبع بها الوجود اثار العناية باسره عجائبه ويحو عن الاحكام
[illegible] الحال [illegible] عالم الكون والفساد وعالم الافلاك [illegible]
يطلع على وجوده [illegible] دقائق الحكم ولطائف العناية [illegible]
[illegible] واسرار الحكمة في وجود الكون والفساد في العالم
والمذكور ههنا [illegible] واستعدادها والحركات [illegible]
وغير ذلك [illegible] [illegible]
[illegible] المحتاج الى [illegible]
[illegible] الجهات [illegible] كل [illegible]

جواد [illegible] كون العدد المتناهي والجهات المتناهية لا تحصل منها الا امور
متناهية ولما كانت الاجسام باسرها واحدة النهاية وكذا العلل والمعلولات علم الا
لما حصل منها الا عالم متناهي وكان بعد الوجود [illegible]
عن زيادة ولا نقصان [illegible] الامكان على حد النهاية [illegible] الى الوجود
ولما كان وجوده الواحد لذاته غير متناهية وجوده [illegible] على [illegible]
[illegible] الممكنات [illegible] ان يكون [illegible] وجود [illegible] حصول
[illegible] المذكورة [illegible] النفس الناطقة
[illegible] ولو كان [illegible] دون [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] الافلاك [illegible] الكواكب [illegible]
[illegible] الذي [illegible]
وهو الذي لم يقابله [illegible] والحركة السريعة [illegible]
من الحركة [illegible] الكواكب في المشرق يطلع ما يطلع منها من المشرق و[illegible]
الى المغرب [illegible] المشرق ثم يطلع منها [illegible]
في المغرب [illegible] الى اعلى الافلاك [illegible]
بها كل الافلاك [illegible] بالعرض [illegible] الحركة البطيئة [illegible]
وكذلك [illegible] والاقطاب [illegible] لا الاحساس بها
[illegible] واحد على [illegible]
[illegible] الحركة واحدة [illegible]
على [illegible] الحكم [illegible]
على [illegible] الشمس [illegible]
الحركة الثانية [illegible]
[illegible] الكواكب [illegible] الى [illegible]
وشمالا وهذا [illegible] في السنة [illegible]

انظر كيف بدت لك ساكن عالم العناصر وكيف هو العنصر بالنسبة الى حجم الكل فاعلم
ان صاحب علم المجسطي بين ان الارض مساحة بسيطها عشرون الف فرسخ وكلها
ويسمى الفرسخ على ان كل فرسخ ثلاثة اميال وكل ميل اربعة الاف ذراع وكل
ذراع اربعة وعشرون اصبعا وكل اصبع مقدار ست شعيرات مضموم بعضها
الى بعض من الشعيرات المعتدلة ومع هذا اعني باسرها المسكون منها وغير المسكون
بذات عدد محسوس عند فلك الشمس وما وراءه من الافلاك وما دونه ثلث
من ظهور المجسطي فلك الروح وما تحته من الافلاك الى فلك الشمس واما وما
وذلك للاعمدة الخارجة من سطح النار ونصف الارض في الفاصل بين الطرفين
من تلك الافلاك ومن السطح النار بمركز الارض المعادل لفلك السطح ولو ان للارض
عددا محسوسا بالنسبة الى الافلاك لكان الظاهر من كل واحد منها اقل من النصف
لكان فلك القمر وقد بعد الا حجم الشمس بقدر على حجم الارض زيادة تقارب مائة
وستين مرة واذا كانت هذه على الارض بهذا القدر فكيف فلكها وما فوقه من
نظر ان كل واحد من السبيل المذكور من جهة حدا **قال** فصل اعلم ان
الشر بالذات هو عدم ذات او عدم كمال لذات وما هو عدم من الموجودات اما ما هو من جنسه
لعدم كمال اي اذ لو عرض موجود لا لكل ذات ولا كمال وحسن وايصال كم
لا بصر ولا يكون ايضا شر النفس فلا يكون شرا **أقول** هذا تقدير لدفع سؤال
على ارادة على اثبات العناية وذلك السؤال بعبارة لو كان المخلوقات عنايته من المبدأ
الاول او عائدة به لما وجدت الشرور الكثيرة في العالم كلها عدم وجدت فلا عناية
المنعم المذكور من ان الشر ليس بموجود بل هو عدمي ولو كان موجودا لكان
اما شرا لنفسه او لغيره فان كان لغيره فاما لانه يعدم ذلك الغير او بعض كمالاته او لا
لانه يعدم ذلك الغير فان اعدم فليس الشر الا عدم ذلك الشيء او ما هو كمال له
وان لم يعدم فلا يتصور ان يكون شرا لغيره لانه لا يضره الا لاخلال
الشيء لا بوجود كمال الشيء كما في وجوده لا يتضرر بذلك الشيء وان
كان شرا لنفسه فهو باطل لانه لا يوجد الشيء لا يقتضي عدمه ولا عدم شيء

من كمالاته ولو اقتضى الشيء عدم بعض الكمالات التي له لكان الشر ذلك العدم
لا هو على ان الفساد الذي هو معلول في الاشياء طالبة لكمالاتها بعضها
بعد بعضها من حيث كمالات وان كان الشر على عدم ذات او عدم
شر الا بالنسبة الى غيره ولا بالنسبة الى نفسه فليس شرا اصلا فلو كان الشر موجودا
لما كان الشر شرا والتالي باطل فالمقدم مثله فالشر اذن عدمي ونحن اذا تأملنا كل
ما يطلق عليه اسم الشر وجدناه اما عدميا او موجودا يؤدي الى عدم فالفقر والموت والجهل
عدميات والمانع من الوصول الى الكمال عن الوصول اليه فليس شرا بالذات بل بالعرض
من حيث هو سبب للشر واسباب ذلك كالبرد المفسد للثمار وكالسحاب الذي
يمنع القصار عن فعله وكالاخلاق الرذيلة كالجبن والبخل وكالافعال المذمومة
كالظلم والزنا وكالالام والغموم يحرز فالبرد من حيث كيفيته وبالفعل
ما اوجد ليس بشر بل هو كمال من الكمالات وانما الشر هو فساد امزجة الثمار وفقدانها
ما الممنوع وعلى هذا فقس الباقي فان الاخلاق والافعال الذميمة ليست شرورا
صدورا عن القوى الغضبية والقوة الشهوانية مثلا بل هي من تلك الجهة كمالات
لتلك القوى وانما تكون شرورا بالقياس الى ضعف النفس الناطقة عن ضبطها
او بالقياس الى المظلوم او الى السياسة المدنية وكذا الالام فانها ليست شرورا
من حيث ادراكات ووجود وانما من حيث فيه وذلك الامور في العضو او صدور
عن علتها انما هو شرور بالقياس الى السالم لعقدة لا اتصال عضو من سائر
متصل وما ذكر من هذا التحرير والبيان المذكور اولا يغني عن مثل هذا الاستقراء
انما المراد من ايراد الامثلة للايضاح لا لانه يعول عليه في هذا المطلوب حيث
استقرأ **قال** واعلم ان الممكنات بالاشرفيها اصلا ان
خيرها اعم بانه لا يعوزه ما ينبغي لها اصلا والحاصل انها لا تنبغي ومنها
منها خير كثير ولا شر يلحقه فلعل من القسم مطلقا او كثيرها مع قليل شر
من الخير المحض الواجب عن القسم الاول على ما علمت من حال الامكان للاشرف وكذا القسم
الثاني لا مع ترك الخير الكثير لشر قليل شر كثير امتنع الباقيان فالقسم الاول

ل

وذكر امثاله ان يصل حلول النار الساخنة بعصا ما العاد لكن جهلها بها لحب الطاعات جرى
علاقا بها له بعد سرا وكذلك حيوانات موجودة اخر الا انها لحب الفساد بارد وبارد
الى حر ما وكذا نوع لا انسان مستعد للفضائل صغر من لا لمعان الاعتماد سوء وجهل
وارتكاب خطيئة وكل هذه الشرور في اشخاص اقل من اشخاص السالمين واوقات اقل من اوقات
السلامة والشر واقع في العدد عرضا به بالوجوب ومنبعه الامكان والعدم
اقول
لما فرغ من دفع السؤال الذي يمكن ايراده على اثبات العناية بالمخلوقات
وشرع في ذلك بان القسمة العقلية تقتضي ان الممكنات في خمسة اقسام ما لا شر فيها اصلا وما
فيها خير كثير وشر قليل وما شرها غالب وما فيها شر كثير وخير قليل وما تساوى فيها الخير والشر
وهذا القسم الاخير لم يذكره في الكتاب فالقسمان الاولان موجودان في الوجود اما الاول فما
على حال الامكان في الامر فانه بعض وجود ما يقصد به الخير المحض الواجب ولما الثاني
فلذلك لان الاسم الظاهر ان يكون خير كثير لا اجل شر قليل يلزمه شر كثير ولا اقسام الباقية لا تخرج
لم توجد فان الشر ليس الا في عالم الكون والفساد وكل يعلم ان الارض والالات كالامراض
الالات الصحة والسلامة اكثر والغالب حاصلة وهو يشتمل على القسم الاول والعقول والنفوس كلها في
برية عن القوة اصلا واراد بتحقق القسم الطبيعي فانه لا يخلو الحكم فيها بالقوة الا انها
غير ممنوعة من اجزاء الى الفعل على الوجه الذي بعضه وعمل على القسم الثاني ما يستلزم احد الامرين النار
فانها لا يمكن ان تكون على حالها التي لا تتم بها الاعمال ان يكون بحيث يعرض منها احد ملاقيها
كالعضو المسلم ذلك المحالف منها وما الممتنع ان يكون في ذلك نفع بالامانة في الحرق
ولا كره لكن اذا اصطدم الى حال المستغرق كره وبغيره بها او يعطي بسبب اسبابه عنها
طول عمره لم تحد الضرر فيها بعد منها ما الفاسد بسبب السبع هذا في الحال المستغرق فكيف
حق النوع لا انسان او الجنس الحيوان وبما فيها الحيوانات على وجوه تاخر لا يمكن الا
بحسب الفساد ما ينفعه فيه سادى الى حر ما اما عارض لها او حاد وعنهما كالاجسام والسباع
بالمعرفة بالبهائم لا انسان على مع استعداد الفضائل جد لغيره لا لمعان الاعتماد سوء
وجهل وارتكاب خطيئة باخرة في المعاد ولكن هذه الشرور في اشخاص اقل من اشخاص السالمين
واوقات اقل من اوقات السلامة وبهذا يعلم ان الشر لا يوجد الا في عالم الكون والفساد

والفساد ولاجل الفساد الضرورى لها وقد عرفت انه لولا الكون والفساد لما صح وجود
اشخاص غير متناهية ولا صح حصول الانواع الكثيرة من العناصر الا بالتفاعل ولا يصح التفاعل
الا بالتضاد فالتضاد صحح دوام الفيض فهو خير بالنظر الى النظام الكلي وشر بالنظر
الى الاشخاص ومع هذا فليس بشر لا ن حاصل فاعل التضاد الحرارة والبرودة ولذا فهما وكذا
غير تمام التضاد انه مثل التضاد من لوازم الماهيات كالاستحالة لفاعل ان يجعل الحال
كذلك يجب يعرض مع كونهما متراجعة بدون حاصل فيها كلا في المقدسات مثل كذلك حاصل
التضاد اشد من التضاد بما لا اشياء ان كل نقطة لا عرضه يجوز بها وجودا لها الا
انه قد يلزم عنها بها اشياء اذ لا يمكن ان يتناهى فيها واذا علمت هذا عرفت ان الشر داخل في القدر
بالعرض فهذا القدر يحصل القضاء الاول للشيء وقضاؤه الاول هو حكمه الكلي الذي
على الناس وهذه الشرور مع وصولها في تقدير الله سبحانه في معلوم في العناية الاولى
بها لا من حيث شرور بل من حيث لوازم خيرات كثيرة لا يمكن ان يكون بتلك الخيرات منفكة
عنها كونها امر اللوازم التي ليست بجعل جاعل كما ورد مثلا ومنبعه الامكان والعدم معناه
انه لولا انها لما يحصل الشر فان الوجود الواجب خير محض كما علمت وكل ما نال انه شر فهو اما عدم
او مؤد الى العدم بحيث لا عدم لا شر والذي بالفعل من جميع الوجوه لا يوجد شر فهو انما
الا لا ما هو بالقوة من وجه وما بالقوة لا ينفك عن الامكان فالعدم من حيث هو بالقوة علم
ان الذين توهموا ان الشر في العالم اكثر هم الذين ليس لهم اطلاع الا على عالم الكون والفساد
وكثير منهم ظنوا ان العالم ما خلق الا لاجل الانسان وفضلوه على الملائكة الروحانيين
كثيرة طوائف السكان وانت تحكم على ان الارض لو كانت كلها مثل الكائنات بالاضافة الى الوجود
يسيرا قليلا عن بعده فكيف وقد بين ان السلامة فيها غالبة اذ لا يوجد هذه الشرور الا في
الحيوانات في ابعاض من الارض والذي لا يسلم فيها فانه في اكثر احواله سالم واما المستقر
ببعض الاحوال في بعض الاعضاء فالكل ولا كل ان الخير غالب والشر نادر
قال
سؤال لم لا اوجد هذا القسم على وجه لا يلزمه هذا الشر فيكون خيرا بغير شر كالقسم الاول
الذي قد وجد ما امكن فيه وكان كذلك ولكنه لم ما هو النار عن النار والا فيرتفع سوا
لم يعلم ان الخير غالب واكثر الناس الغالب عليهم فساد كالاثم حوادث كان حال الا الا

اقسام بالغ في كمال الابعاد ومتوسط وهو الاكثر على مراتب فادناه مثل الزول وهو
اقل من المتوسط فصلا عن مجموع النفس فكذلك في احوال الآخرة سؤال اذا
كان الكل بالقضاء والقدر فلم يعاقب جواب العقل ليس للنفس على خطيئتها ان
تسمع من خارج ثم هي حاصلة عما بها منها فاستحقها الاتعاب العديدة الى اقران
مهوى الكفر وارتكاب جهالات فعاقبت بسلطة رذائلها اعمالها فبادت
باسوها كالمسلم مرضه بنهمه سابقته الوالكل بالقدر الذي هو تفصيل القضاء الازلي
الوحداني **اقول** ان يعدان جرّ الى الخير في الوجود هو الغالب وان الشر نادر
وغير مقصود بالذات وان كل موجود او ورد على ذلك سؤالات بليه واجاب عنها
السؤال الاول لم لم يوجد القسم الثاني من الاقسام الخمسة المذكورة على وجه لا يلزم منه الشرور
بحيث لا يكون في الوجود الا الخير المحض وجوابه ان القسم الثاني لو لم يوجد لكان القسم
الثاني كالاول وهو خلاف القسم الاول الذي هو وجد ما امكن وان لا يمكن نيل الخير الكثير الا
ويلزم منه بالضرورة فاذا بقي بعد ذلك كل موجود واقلهم لا يوجد خيرا عن الشر وكان
فلم لم يكن القسم الثاني هو القسم الاول اذ لم لا يحصل هذا القسم وعلى ان يحصل
حماه حل بحصه لما حصل النار بعد الماء ورابعا على ذلك واذا وجد القسم الثاني
وكان يلزم وجود هذا الثاني وهو على القسم المذكور يلزم الاتيان بالعناية والجود فيجب وجوده
من الواجب كان السؤال الثاني لم لم يخلق الخير على الشرور لكن يحيد ان القسم
النوع الاسنى الذي هو اشرف انواع الكائنات في عالم الكون والفساد لا وجود
لكمال الجاهل وغلبة الشهوة والغضب مع ضاد من المعاد كما يشير بها بعدها وكان
الشر الناشئ عنها الا نادرا لان السعادة الدنيوية مستحقرة بالنسبة الى ما يحصل
لهم من السعادة الاخروية التي يمنعها جهالاتهم واصلاحهم الرذيلة وارتكابهم المعاصي
طاعتهم لسلطان الغضب والهوى وجوابه ان احوال الناس في الآخرة على قياس
احوالهم في الدنيا فكان احوال الابدان على اقسام مثلا الحال البالغ في الكمال في الحسن
والصحة والحال المتوسط وهي التي عليها اكثر الناس واما مراتب بعضها اقرب
الى الطرف الافضل وبعضها اقرب الى الطرف الارذل والحال البالغ في الرذل في النقصان

النقصان كالقبح والسقم وهو اقل من المتوسط فصلا عن كونه اقل من مجموع القسمين الاولين
فكذلك حال النفوس الانسانية فان منها ما هو البالغ في العلم وحسن الاخلاق
ومنها ما هو متوسط في ذلك وهو الاغلب ومراتبه كثيرة ومنها ما هو بالغ في الجهل
ورداءة الخلق وهو اقل من الثاني فصلا عن المجموع الاول والثاني وكان ان من هو في الطرف
الاول من الكمال الذي ينال من السعادة العاجلة قسطا وافرا ومن هو على الحال
المتوسطة ينال منها قسطا متوسطا على حسب قربه من الوسط ومن هو
في الطرف الآخر هو السعيد الزول هو في غمه الاذى كذلك الذي هو على
الحال الاول والثاني والثالث من الكمال النفسانية ينال الوجدان الاول
الاجلاء السلام على حسب حالهم مع تعبهما وينال العريق الآخر ما يستحقه
حاله من السعادة الاخروية وما كان بالوسط فالغالب والطرفان نادران فاذا
اضيف الطرف الاول الى الطرف الاوسط كانت السعادة والنجاة هي الغالبة فطلب
والسؤال الثالث اذا كنتم قد حكمتم بحصول ما يصدر عن الانسان من المعاصي تحت قضاء
الله تعالى وقدره فلا بد من وجودها شاء الانسان او ابى فيكون صدورها عنه على سبيل
الوجوب فكيف يحسن من الجواد الكريم ان يعاقب عليها فان المعاقبة على ما هذا شانه
منسوبة الى الظلم والجور والله سبحانه تعالى عن ذلك وجوابه ان العقاب لنفس على
خطيئتها ليس من خارج كما هو الظاهر عند الجمهور الذين هم عن حظ القدس في احوال
الوجود واسراره بل هي حاصلة عما بها منها فان ما نفيها اليه الاعتقادات الفاسدة
الردية والهيات الفاسدة كاقتران الشهوات وارتكاب الجهالات هو سبب الموحشة
فاذا فارقت النفس البدن سلطت عليها هذه الرذائل التي اتصفت بها فابادت تا؟ حجابها
الملكات والهيات وحال الانسان في هذا كحال المريض اذا قصر في الحمية لنهمه وتناول
الاوجات ليس لتعليل احدا اسقم بسبب تعصيه وتهمه بل ذلك من لوازم ما ساق
اليه القدر من النهم المدخل فالنهم السابق المرض هي السابقة التي ادى اليها
هي سبب الاسباب في المرض والامور السابقة والتي هي مع الاسباب الى ما عليها
واما قوله يقدر الله تعالى الذي هو تفصيل قضائه الوحداني وان كان ومعانيه لا يدركها الا اولو

لا يحصل من العدد كالقضايا بقوة كل انسان فيها امر واحد و يحصل الى بوت
رسدق يوم كذا مرسة كذا مرض كذا او موت في الغرق وقتا كذا ومرض او زمن
بعرف انه لا يمكن الوصول الى ... علمه وان الله يعلم والتجربة ... ولا ... له
علة لا تحوز عدمه يدفع عنه ... كمن ... لا يسكان ... في الكرسي ... الى استقلال
النسبة المتصلة والارادات المجردة ... الذين يظنون ان الانسان هو العلة في
خلق العالم باسره ويقيسون افعال البارى عز وجل على افعالنا ويحملون ... في
افعاله اغراضا كما لنا في افعالنا تعالى عن ذلك علوا كبيرا

قال فصل اعلم ان النفس
لا تفسد بفساد البدن ... لا توجد الا بها او بطلت كما لو بطلت بها الامر
او لحصول العدم متصل ... او لبطلان بالوجود ومتصل في وجودها ولا
باطل ان ... عدم ... الا ما وجد وليس ... ولا ... ضدا ولا
مزاج المجرد عن المحل والمكان وليس ... كل جوهر ... الوجود
لا يلزم عدم ... ان كان ... جوهرا ... او ان كان عرضا ... اعراضها
ليس الا ... اذ ... افعال ... الانفعالات ... بالبدن ... شرطها
ان الاول بالشرط ... كالالة ... عدم الكمال لا ... مع البدن ... اذ
لا ... اصلا ... وجود ... شرط وليس ... ولا ... منها ... بطلا
بها والا كان ... بالانطباع الا ... في البدن ... الكمال ... كل ...
لا ... مع ... وجود ... كما ... اصلا وليس ... سوال ... منه ... بطل
ولكن عند قطع العلاقة جواب اما العلاقة ... ما ... الوجود والبقاء ... الاعراض ص
لا ... فان ... الا ... ان ... لا ... النفس ... ان ...

اقول ... الجوهر المجرد ... لذاته
... العلاقة ... عدمها
... الانسان ... الشرط ... العدم ... في البدن ... بطلان
الذي كان ... الوجود ... وهو ... الذي هو
عدم ... عدم ... الواحد ... لا يكون الواحد ... لذاته ... وجود ...
... ان ... لا ... الذي ... عن بطلان المزاج الذي

الذي كان حاملا للتصرفات النفس في ... لو ... لكان بطلانها اما لذاتها او لغيرها
او لا ... اصلا والثاني ... البطلان ... لم يذكر في الكتاب ... لا ... باطلا
انه ... بطلان النفس ... وجود باطل اما انه ليس لذاتها فلانها لو اقتضت عدم نفسها
... لم يوجد ... العلة ... لكنها وجدت فلا تقتضى عدم نفسها ... وجود
واما انه ليس لغيرها فلان ذلك الغير اما ان يكون موجودا او عدما لا جائز ان يكون
موجودا لان ذلك الموجود ان ... وجود النفس ... وجود ... لم يكن علة تامة لبطلانها
وان لم ... وجودها ... فلعدمه ... متصل ... وكل ... ما ان يكون
... اما ان ... على محلها او مكانها او لا يكون والاول باطل
كان المانع المزاج ... المحدد ... على ... ان ... الا ... العاشر
... محل كالاعراض او مكان كالاجسام ... النفس الناطقة جوهر ليس ... حكم
لا احسام ... عن المحل ... وعن المكان ... لاجسام و
... باطل ... لا ... ان ... وجود ... او لا ... فان
لم ... فليس ... لما ... العلم الموجب لوجود الشيء ... وجود ...
مانع ... حصول ... على محل او مكان ... ان يكون ... فلانه
وان ... ذلك الشيء موجود ... فلا تعدم ... موجود ... ان ... وجود
لكن ... مانع ... لانه اذا ... وجود الشيء ... وجود ... وجوده لكن
وجود المانع على المحل والمكان ممتنع لا ... النفس ... وجود ... وجود ذلك
المانع ممتنع ... ان يكون ذلك ... المعدم للنفس عدميا اذ لو كان
كذا لكان اما ان يكون عدم شيء لوجوده ... في وجودها او ليس ... لوجوده مدخل
في وجود الشيء ... عدم الشيء ... ما ... عدمها الا ... عند
بالوجود ... في وجودها مدخل ... الذي ... عليها ... لوجودها ... هو
ثم لانه لا ... كما ... فليس ... الشرط ... الا ... علة لا
على ... ولا ... الباقية ... ظاهر ... الشرط ... اما ان يكون
جوهرا او عرضا ... ان يكون ... النفس او النفس ... اعلم وكلها

باطلا احدها ان يكون جوهرا او سوطا مر البطلان فانا نعلم قطعا ان الجوهر المفارق الذي
الذي ليس يعقلها فاعله يقتضي وجوده لا يلزم من عدمه عدمه وثانيها ان يكون عرضا
في غير النفس وهو لا يجوز ان الجوهر لا يكون عدمه بعدمها وثالثها ان يكون عرضا حا
في النفس كالامور الادراكية والاحوال والانفعالات المتعلقة بالبدن مثل الغضب والشهوة
فان بعض من اغراضها ليس بطلانه بان هذا العرض ايضا ان لا شرط في اعدامه امّا
قطع العلاقة بينها وبين البدن او شرط فيه ذلك فان لم يشترط فالاول لا اعراض ص
التي تعدم النفس بعدمها عن ذات النفس ان يكون سببا لاعراض الاخر كالاتحاد ولوكان
عدم هذه بعدها لما كانت النفس العدمية الكمال لا تنتهي مع البدن كالانتهاء بعد موته
او لا تعدو اصلا استمرار وجود الشيء دون شرط فلوكانت لا لم يشترط وجود
لما انتهت النفس العاقلة لما سواكان وجودها لها ولو حصلنا بالبدن او غير متعلقة و
ليس كذا فلو كانت كالات النفس شرطا في وجودها لكانت لا اعراض المضادة لكانها
حدوثها بان يبطلها كالانفعالات التي تعرض البدن مع الجهل المركب والسيطانية وكان
كل نفس ... لا تنتهي مع وجود هذه الاعراض الباقية لاعراض المكملة لها لا حال
تعلقها بالبدن ولا في حال عدم تعلقها به بل كان كمالات لا تنتهي النفس كما كانت اصلا
وليس كذلك لانه على خلاف الواقع وان اشترط فيه كون العرض الذي هو احد ما
لها قطع العلاقة التي بينها وبين بدنها فالعلاقة النفس بالبدن ليس لها حالة وجلوس
العرض فيها او لجسمي في مكان بل هذه العلاقة اضافة ما قائمة بوجود النفس ضعيف
لا اعراض الاضافة فان تعرض لا توجد تعرض الى الذي هو له كما علم فلا يكون
انتقاؤها سببا لانتفاء الشيء العدم وجود الجوهر بل ضعيف لا اعراض وان المراد
هذه العلاقة تدخل في عدم النفس على تقدير جواز فالمانعة عن ... اعراض الصفة
لكانها وغير المضادة لذا ان كانت شرطا للنفس لم يكن ابطالها لها انما سبب قطع العلاقة
بل لذاتها كما كان لكلمة ... وذلك الابطال الوجود العلاقة وعدمها لكانت بعدها
مع العلاقة وبعدها فهذا هو السر الذي عدم اشتراط العلاقة وقد بين بطلانه واذا
اطلعت هذا البرهان على ... فلا يكون ... بقصد العاطفة وكسرة ... المشتبه ...

فكيف يعرف هذا البرهان على وجه اقتصار [illegible] بعده من هذه وهو ان
النفس الناطقة وسبب لها عن سقطة في الجسم بل في ذاتها آلة فاذا صح الحكم ب
عن صلاحية ان يكون آلة لها فلا تضرر وضع ذلك جوهرة بل لا تسال وهو منها الحكم
المفيد لوجودها ومن جميع العدم كما علم **قال** ثم اخرى في ان النفس لا تفسد بالفعل
موجودة ولها بالفعل ان تبقى وكل ما يبطل فله قوة ان يفسد وكانت بالفعل البقاء
والنفس وحدانية ... بالفعل فلا يكون في الشيء الواحد البقاء بالفعل وقوة
الفساد والبقاء والاعراض والصور لها ذلك في محلها والنفس لا حامل لها وان احد
النفس امرا كالصور فيعتبر بالكلام الى المجرد عن المادة الذي هو الاصل فلا يكون له
أقول ان هذه الحجة لا تخص النفس بل هي دالة على ان كل بسيط لا فساد
له ولا عدم وتقريرها ان النفس ان كل موجود من شأنه ان يبطل فبعد البطلانه
وقبل ان يبطل وجوده ان يبطل وكل ما هو ان يبطل فله قوة ان يبطل
لعدم وجوده بعده فالنفس لو عدمت بعد وجودها لكان لها قبل الاحوال الثلاثة ل
باطل في العدم مثلا وبيان بطلان التالي ان النفس وحدانية الذات ليس بالفعل
والشيء الواحد لا يكون حاملا لذاته وهو بالقوة فلا يكون في النفس البقاء بالفعل
والبقاء والفناء فلا تصور لكونها مجردة لا حامل لها ان يكون لها قوة بطلان الاصلا
لا وجه لها ولا عرضا فلم يجز ان يكون فيه عرضا لا قوة بطلان البسيط
ان يكون فيه حامل لها في وجودها وعدمها كان الاعراض والصور لها ذلك في
محلها وهو لو ان احد النفس امرا كالصور فيعتبر بالكلام عن المجرد عن المادة الذي
هو الاصل فلا يعود ان نبين بعد الكلام بما ان النفس ان كانت قابلة للفساد كما
بمادة جسم مجسم والذي يشهد بالفعل لجريها صورة لجسم له مادة مجرد
ان يكون مجردا او اصلا والاصل هو البسيط الذي ليس بحال فلو كانت النفس مركبة
مادة بعدها الثانية وصورة لكانت مادتها المجردة التي هي الاصل لاجل ماهية بقاء
السر ولذلك المادة يكون في العاقلة المدركة لاتحادها التي وجودها لها ان
الصورة او ما هو كالصورة فيكون ما هو كالمادة للنفس معنى النفس ... وسعد ... ل

حلها ما لقط وهو ان النفس حاصل الجوهر اعني اما ان يكون الجسم البسيط او مركب
سابقا كما يكون مركبا من اجزاء حادثة تجري مجرى المادة والاخر يجري مجرى الصورة فان
امتناع عدمها يشتمل على هذا التقدير ايضا وبحسب ذلك ابطل لا بد في كل جوهر مركب من
شيء هو جزء اصل المعنى الذي عرفت اذ لو كان كل واحد من بسائطه حالا في
لوجب ان يكون المجموع حالا لا محالة والتقدير بخلافه فلا بد وان يكون بعضها او كلها
غير حال واستوى الامرين ان يكون بعضها او كلها حالا والبعض الاخر غير حال كان الكلام
والصورة فيجب الكلام فيه لان يصح الحال في القسم الاخير ويمكن الجزء غير حال
واذا كان الجوهر المركب مجردا فلا بد ان يكون جزءه مجردا واصل بعد ان يكون النفس
مركبا فلا بد وان يكون احد اجزائها مجردا عن المادة واصلا فاذا اعيد ما الكلام الى
الجزء ابطل العدم ونحن فلا نعني بالنفس الا ذلك الجزء المجرد ولو كان بعضها
فيكون هو النفس لا غير فامتناع عدمه هو امتناع عدمها وكيف كان يعلم ان المراد بعون العناء
وعدم المانع المستعمل في هذه الحجة هو العدم لا استعداد الذي لا يمكن مع وجوده
لا العدم بغير الامكان الذي يلزم الصورة الوجود والعدم اذ لو كانت العدم من الامكان
لا استحضاره ليكون العقول المفارقة ممكنة الوجود وكل ما يمكن الوجود ممكن العدم فلما يعقل
وجود وعدم ومع ذلك بسيط لا قابل لها ولعل القاعدة معرفتها بالحجة الا بالرد
لا اصل الا اراد ما يعلم انهم ارادوا العدم الامكاني الجسمي فاحمل ذلك على بعض

قال الشيخ الرئيس ثم ان التعليم الاستعداد وجود النفس في المادة فلا كان الاستعداد
عدمها حاجة استعداد البدن بل لان يكون له كمال هو جوهر مباين الذات فالكون في
كونه هو موجود دائما فابطل البدن استعدادا ان يكون هو الجوهر كمالا له فلا يلزم من الا
كمالا له ان لا يكون في نفسه بخلاف ما كان عند كونه كمالا له اذ كان استعداد كونه كمالا له
محصلة الا الاستعداد حتى لو كان الجوهر المباين يلزم من الا كونه ليس الا كونه في نفسه ابطل
بطلان استعداد البدن لان يكون له كمالا والشيء ما لم يحصل عدمه لا يستعد فانهم

أقول لما قرر ان النفس لا تعدم بالجسم المذكور اورد عليها مادة وحد المتكلم
وهو انكم ادعيتم ان النفس حادثة بحدوث البدن لاستعداد وجودها فاذا كان استعداد وجودها

وجودها عن المبدأ المفارق في المادة البدنية فلم لا يجوز ان يكون استعداد عدمها في المادة
البدنية ايضا فيعدم وان كانت العلة المفيضة لوجودها باقية كما كانت فيحصل حدوثها والحاصل
لا يجوز ان يكون البدن محلا لامكان الفساد كما كان محلا لامكان الحدوث واذا كان البدن
شرطا في وجود النفس فيجب انعدام المشروط عند فقدان الشرط واجاب عنها على تقدير تسليم
النفس ان كان هو ما عرفت ان البدن حين حصل له المزاج الصالح لان يكون النفس بل استعد
المزاج لان يكون له كمال هو جوهر مباين الذات عنه ولا يكون ذلك الجوهر المباين الذات
كمالا للبدن الا اذا كان مع ذلك موجودا اما ان لا يكون موجودا او يكون موجودا مع غيره ولا
كمالا له لكن العدم او ابطل المزاج الذي به استعد البدن لان يكون هذا الجوهر المباين كمالا له
لبطل كونه كمالا له لا محالة لان الاستعداد المذكور كان شرطا في ذلك واذا ابطل الشرط بطل
المشروط وبطلان كون الجوهر كمالا للبدن لا يلزم منه بطلان الجوهر في نفسه فان كون الشيء موجودا
لشيء اخر لا يقتضي مجرد وجوده ان يكون سلوب الوجود والعدم وسلوب الوجود في نفسه لكن الوجود
ذلك لا يقتضيه بسبب اخر فلا يكون له ابدا فلا يلزم من لا يكون الجوهر المذكور كمالا للبدن ان يبطل في
نفسه وجود فلا يلزم من لا كونه كمالا له ان لا يكون في نفسه او يكون بعينه الا انه لا يخص وجوده
بخلاف ما كان عند كونه الجوهر كمالا للبدن اذ كان استعداد كونه كمالا له او وجوده في نفسه
ما لا يوجد في نفسه لا يوجد لشيء اخر ولوازم عدم كونه لشيء اخر عدم كونه موجودا في نفسه
من لا كون الجوهر المذكور للبدن لا كونه في نفسه والجوهر المذكور هو النفس فكانت النفس بطل
بطلان استعداد البدن لان يكون لها كمالا له لم يلزم من ذلك لا بطلان النفس بطلان الكمال
لا استعداد لا الذات فلا يكون موجبا لمجرد عدم النفس والشيء ما لم يحصل عدمه ابدا هو
المسمى بالوجود وهو ممكن الاستعداد فالنفس لا يستعد الا بما لا يوجب عدمها وعدم استعداد
لان يكون كمالا له لا يوجب عدمها فلا يستعد فيبطل الاستدلال واما ما قلت ان لكون البدن
محلا لامكان حدوث النفس ولا امكان فسادها فجوابه ان البدن يكون الا مع تصورها فان
معنى كون الشيء محلا لامكان وجود شيء اخر هو بعينه لوجوده حتى يكون حال الوجود بعينها
كما في امكان فسادها بل عدم ان يكون الشيء محلا للفساد ومحل البدن الذي كان
محلا لامكان وجوده لحدوث صورة بعينه وكمال موضوع محلا والنفس في البدن الكمال

الصورة فلا يرجح وجود الشيء بدون وجود مبدئه فالنفس على تقدير كونها حادثة إنما تحدث
بسبب ذلك الاستعداد والتهيؤ الزائل لحدوث تلك الصورة ووجود مبدأ أن زوال أو كان
البدن مع محلا للإمكان حدوث شيء ما للمخصوص ومع تقدير ذلك محلا للإمكان فساد
الصورة المفارقة لوروده لأن بسقوط الذي يحصل النفس عند حدوثها بما يتلبس البدن مع
مثل المخصوص بشرائط وجود النفس بحسب جوهر مجرد بل من حيث صورة جسم أو
مع الصورة بنوعه ولا لعدم التي العدم مأمور بشرائط حدوثه لأن على السابق على الحدوث
وقد يحدث ذلك من قبل وإذا استوت النفس حدوث صورة بوجه وجود مبدأ الإلزام
إن إذا استوت فسادا وفسادا ومبدأ فإن النفس يحدث يعقل الحال إن كان
ممتنعا الوجود مع علاقة شرائطها كلها والنفس لها دائما يلزمه فسادا شرط وعدم
شرائط وجوده سواء كان ذلك الشرط الواحد وجوديا أو عدميا وقد مثل البدن لشيء
اقتضى بها وجود النفس من مبدأ المفارق ووجد الموضوع في الوجود وبما سقط الشك لاجتماع
إن عاجز الشك بل من النفس مما علمها العاقلة لوجودها ولا وجه مرجح وجودها
ومع أن أحدهما [illegible] ذلك فإن قيل إذا كان السبب المفارق وكان وجودها [illegible]
غير قابلة لذا [illegible] في حدوثها لا من بقائها وليس كذلك إلا الأول بقائها وأما الكلام
وجودها وعدمها [illegible] ومع ذكر [illegible] كون البدن شرطا لحدوثها أن العقل الذي
عليها لا يرجح لصورة بنفس واحدة فإن إمكان حدوث غيرها كإمكانها وليس عددا
أول من عدد فلا يرجح [illegible] السوس ولا بعد من [illegible]
فلا يرجح إمكان وجود النفس الواحدة [illegible] على إمكان عددها [illegible]
عددها [illegible] لا يكون آلة النفس [illegible] وجود النفس المطلقة
أول من عددها واحد عندها بعد النطفة المستعدة [illegible] الأرحام ومبدأ شرط الأعداد
ترجيح الوجود على العدم لا شرط البقاء [illegible] هذا الكلام
شرط حدوثها من ترجيح أعدادها

قال فصل الحجة في امتناع التناسخ أن البدن إذا
حصل له مزاج استحق من الواهب نفسا فلو فارقته النفس المستنسخة فيحصل لحيوان واحد

أقول ولا نعلم أن الإنسان [illegible] الأنفس واحدة لا يقتضي [illegible] لبطلان التناسخ بمعنا إضافة

إضافة نفس إنسان أو نفس غيره من الحيوان عن بدن بعد موته إلى بدن آخر أعم من
بدنها كما يقول بعض القائلين بالتناسخ من بدن إنسان إلى بدن إنسان وأما من نوع آخر
كما يقوله القائلون [illegible] وهي الشخصية في بطلان القسمين [illegible]
أن يكون انتقال النفس إلى بدن غير بدنها [illegible] من صورة ذلك أن البدن من نوع
[illegible] بعده ومنهم من [illegible] النوع [illegible] الشرط لا يكون الحيوان
الأولى بدن حيوان ومنهم من [illegible] أن ينتقل من البدن الإنساني إلى البدن النباتي
منهم من يكون [illegible] الأبدان للإنسان إلى الأجسام الجمادية [illegible] النفس [illegible]
البدن آخر إنسان نسخا وإلى بدن حيوان مسخا وإلى الجسم النباتي فسخا وإلى الجسم الجماد رسخا
التي ذكرها على امتناع التناسخ بالمعنى المذكور مبنية على حدوث النفس [illegible] النفس
حدوث [illegible] مع [illegible] الأبدان [illegible] العلل المفارقة [illegible]
[illegible] من غير كون المزاج الحادث للبدن يحصل [illegible] استحقاق [illegible]
لكن [illegible] من الواهب [illegible] بالمزاج الحادث [illegible] النفس
الداثرة [illegible] استحقاق [illegible]
[illegible] فكل [illegible] مع حدوث [illegible] حدوث [illegible]
وهذا [illegible] لا يختص في الأبدان التي [illegible] فلو تعلقت النفس [illegible]
[illegible] الأحوال [illegible] وتعلق [illegible]
وجود نفس أخرى [illegible] العالم [illegible] إشراق نور النفس على الجسم القابل
[illegible] إذا كان المحال [illegible] من [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] إذا استحق الجسم [illegible] من الواهب نفسا فلو فارقته نفس أخرى [illegible]
واحد نفسان [illegible] وذلك [illegible] لأن العلاقة بين النفس والبدن [illegible] على وجه لا [illegible]
[illegible] علاقة الانفعال [illegible] حتى [illegible] النفس على [illegible]
البدن [illegible] النفس [illegible] كل إنسان وكذا كل حيوان [illegible] نفسا واحدة
والمدبر [illegible] كان لها [illegible] لا [illegible] استعمال البدن [illegible]
أن يكون [illegible] العلاقة [illegible] أو [illegible] البدن

الا بفعلها ما عداك البدن بهذا الجوهر المتعلق به دام الحصول والكلام في حصول كونها كذلك البدن
فانا نقول انه لو كان الشارح جعل الحصول لبدن انسان كبدن واحد والثاني فقط فالمقدم مثله
والكلام المذكور كله هو لسان الشرطية فبطلان الثاني وارادة جهة هذا المقدم ولا يلزم
للانسان لبدنه الا نفسا واحدة لا غيرها بطريق وجميع احد منهما انه ان ادرك لا يجاد
ان يحصل لحيوان واحد نفسان وكان يحتاج الى تخصيصه بالانسان لان النوع من الكامل
لا يدل على النوع من العام وبالتسليم ان عدم العلم بالشيء لا يدل على عدم الشيء
نعم يمكن للانسان بالعلم البديهي نفسا اخرى ليس هو يدل على عدم نفس اخرى لكن ليس
الا من الحوادث ان يكون لبدنه نفسان وحقا لا نفس الا واحدة فقط ولا يمنع ذلك الى
دليل منفصل وحاصله انه هذا الا ارادة ان للانسان ليس الا النفس وكل نفس يجد ذاتها ذاتا
واحدة لا ذاتين واحد ملوثة على بالبدن للانسان النفس ... امكن ان يدرك كل واحد
ذاتها لا الا نفسا واحدة واما غيرها من النفوس المتعلقة بذلك البدن فلا مانع ان لا يكون
عندها شعور ولا علم والجواب عن الاول انه متى علم للانسان ان البدن لبدنه نفس
واحدة فقط علم بطريق الحدس ان البدن لبدن كل حيوان من الحيوانات نفس واحدة
ونحن ارادة هذا ان النفس ... بالالات ان المحرك بالارادة لبدن الانسان والنظر
ليس هو نفسان بل نفس واحدة لا غيرها والا لوقع التصادم والتمانع في التصرف
النفس من الحدس هذا امر به هو المقصود ... والجواب عن الثاني انه استعمل
الدال على عدم العلم واراد به العلم بالعدم على وجه التجوز لعدم من القرينة العلية ليس
المعول بها على ... لكون للانسان ليس الا نفسا واحدة ... على ...
كون حركات البدن والتصرفات ... الا عن تلك النفس المدركة لذاتها كالورود
في ابطال ... وهذه الحجة في ابطال الشارح ... وقد صرح الشيخ
وحكمة الاشراق قال ش الحق ليس ... ان يكون للانسان بعض الامزجة
... من الحيوانات ... للانسان ...
وانواع النبات والحيوانات ... للانسان ...
النبات ... فالاول ان ... للانسان ...

هذه الاولويات في عالم الانعكاسات ... امورا اقتدرته غاية ولو
الناس على ان ... المتناسخين الى مزاج الشخص للعقوبة الجازية
لم عليهم العقوبة وليس ... ان يحصل ... الشخص المتناسخين الجديد
من مزاج الانسان الكامل ... الى الكذبة ... الامر ... **اقول**
... ان كل من ... نفس هذه ...
ان الحجة ... الشارح ... ان البدن للانسان انما النفس
الحيوانات ... ان النفس ...
الحيوانات ... ان المزاج ... الذي ...
من المفارق ... للانسان والحيوان والعالمين ... ان النفس ...
الى الحيوان ... انواع من النبات ... وانواع الحيوان
المراتب ... كل ... افضل ... الكل ... الى المرتبة
لا ... من الحيوان ... الى المرتبة الادون من مراتب الحيوان
الى الاعلى ... للانسان ... المرتبة
... والتردد في الانواع المذكورة لا على النظام
... انواع من النبات والحيوانات
... والترددات المذكورة ... للارض ...
... للانسان ... من النفوس المتعلقة بانواع النبات والحيوان
الى المرتبة للانسان ... المسالة ... الشارح
في تلك الانواع ... السؤال على المقدمة المذكورة ...
المزاج للانسان الكامل ... من المزاج ... والجيد ... المستعد ...
... من المفارق ... فالاول ان المستعد للانسان ... الذي هو الكامل
مزاج النبات ... من المبدأ المفارق ... على هذا
... اما السؤال ... المذكورة واما المعارضة فهي
استعداده ... لقبول القوة ... للانسان ... هذا

والمعارف واحتجبت عن السعادة **قال** ثم اعلم ان المراد لا ان وشرعى
النفس من البرزخ تنزل الى الدرجات النازلة في الحيوانات والنفوس بما كان احدهما الى
لا يحصل لهما بالقوة فالنفوس الانسانية الخالدة الشقية التي تحس بما كانت في اول امرها و
ولما كان الكمال الروحاني لها الا بالاجرام بما كانت في العالم السفلي الكامل
اذا ... اعلى ... او ... كالمحبوس يطلع على امر غيبي لا يجد له
العالم المكتنف ... والاشتغال بالبدن ليس بها ومن النفوس الفلكية
فيحصل لها ... السعادة وان لم يحصل لها المثال ... ما يشبهها عن البدن
او لا ... الغيبة عن ... فلا ... ان يحصل لنفوس لا شعاع ... اصلا فيها
ولما كان لها ... علاقة ... لا ... الى غير الحيوانات المتعذبة الحيوانات
ليس لها عضو الا ويحصل ويتحلل ولو ... السفر او ... فيها شئ دون ...
يحلل ... الحرارة والهواء المحيط ... الانسان ... فليس ... ان النفوس
ان النفوس لا ... الحيوانات ... ما ... من الحيوانات
لا ... ان ... الحاجة
اعمال ... الانسان ... في العدم ...
الراي والاشارة الانسان ... المنتقل ... الجلد ...
وقوله ... الانسان في احسن ... ثم رددناه اسفل سافلين ...
مرادا ... لا ... الا ... الاثم ... الكتاب ...
ان ... وقوله ... اخسئوا فيها ولا تكلمون ...
... وقوله ربنا اخرجنا منها فان عدنا فانا ظالمون
وغيره ... الانسان ... الذي ... الى ...
الكتاب ... والى ... بالكون ... فان ... الامور
الفلكية ... على ... العناية ...
علي واما العدد ... عن جميع الحيوانات ... الانسان ولا عن جميع
... وهو ... ولا ... ولو لا ...

راجع ... الكتاب ... ان ... الحيوانات الا الاستعداد
لها ... الاستعداد على ... الى ...
مستعلا ... الهيا اذا كان علاقتها مع الاجرام ... السعداء الذين ...
لا الا القوة لا ... ولهذا ... الجهل المركب وغيره فان العالم
بالكلية ليس ... والجهل المركب لا ... تصورات ... تصديقات
... ولا ... تصور ... ولا ... كان ...
... لما الجهل المركب ... ان الانسان ... كان ...
ولا ... ولا التصور ... ولا ... ولا ... بالسوق
الى ... بعض ... الجسم ...
اللذات ... من ... او ... الى ...
الحيوانات ... الانسان ... للانسان ان كان ...
ولا ... او ... البدن ...
لا ... على الانسان ... ولها ... على ...
... الطبيعة ... او ...
... البشر والذي ... الحال ... كان ...
كالقوة ... والشكل والوضع ... او ...
فلا ... بعد ... الانسان او ...
والعدد ... بعد الانسان ولعل ...
لا ... انما ... على الناسخ ... العالمين ان النفوس ...
الانسان ... الحيوانات ... الحيوانات ...
ربما ... مع الادوار ...
... حجة ...
... الملكات ...
أقول ... على ... الناسخ ... العالمين ...

وذكر الحجج التي احتجوا بها على اثبات دعواهم وكلها اقناعيات لا تفيد اليقين الحجة الاولى
ان مزاج الانسان ارق من مزاج النبات وسائر الحيوانات والمزاج كلما ارق
استعد لقبول نفس اشرف من النفس التي استعد لها المزاج الاخس والنفس الانسانية
من النفس التي استعد لها مزاج النبات والحيوان هي النفس التي هي ادون من
النباتية والحيوانية فيجب ان تكون النفس التي استعد لها مزاج الانسان وما يلحق الاشرف
اشرف من النبات والحيوانات الحجة الثانية ان النفوس ربما تتعلق بالابدان لتستكمل
بها فلولا ان فيها ما بالقوة ما تعلقت بها وليس الحكمة في هذا التعلق الا اخراج ما في
النفس بالقوة الى الفعل فاذا انقطع تصرفها عن بدنها والقوة فيها باقية لم يخرج
الى الفعل بل بقيت على حالها كما كانت في اول فطرتها لحصول المعدات الفاسدة لها
وتلطخها بالملكات الردية والاخلاق الرذيلة فيها بسبب هذه الجذابات الى الاجرام فاذا
كانت واحوج الى التعلق بالبدن فيجب على العناية ان تتعلق ببدن آخر ولا تزال كذلك
الى ان تحصل لها الاستكمال التام الحجة الثالثة لولا ان النفس الانسانية تتعلق بعد
البدن الى بدن آخر لكان العاشق للصور الجميلة بعد ما تعلق بالصور والاشكال
يظن احتياج من تعرض للامم والمقدم من اهل وسن الشرطية ان الانسان المذكور اذا
فلت سوا علوا اما بالنوم او بالخلل كالمرور من يطلع على امور غيبية كما دلت التجربة
عليه ولذلك لا الاتصال بعالم المفارقات من الجواهر العقلية والنفوس السماوية
كما سيرد واذا كان كذلك فالسوا على عدم مفارقة البدن يكمل حال انها
حال النوم والخلل فيجب ان يحصل من هذا العاشق بعد مفارقتها بما عداه لك العالم
ادلس يتها ومن النفوس الفلكية في حجاب عام لكن الحجاب هنا الا البدن وهذا
ومع انصالها بها لحصل لها العلوم بذلك الاتصال كما سيعلم فلا وجه لحصول
السعادة لها بعد الموت من غير اتصالها ان يتصرف في غير البدن الاول كانت هذه
او مشغله بالاعمال لا ان لا حجاب بينها وبين النفوس الفلكية بعد الموت
بل لها حجاب في نوع ما له الرذيلة اخلاقها المذمومة والاحوال التي اكتسبتها
من اتصالها بالعشق وما حصل فيها من العقائد الباطلة والاراء الفاسدة فان

كل منه وجه فكيف ادعيتم ان الحجاب لها الحجب بان منه الانسان لو تجرد بعد المفارقة
يحتمل في حال تعلق النفس بالبدن ايضا فما كان يمكن اطلاع النائم والمرور بالرؤيا
منه المهمات والاحوال على شيء من المغيبات اصلا وليس الامر كذلك واذا الحجج
من بعد المحجوب منها لا الفاسد وكما اطلق عليه الانبياء والحكماء فلا محيص عن ان تكون
النفوس المستحقة للسعادة على حسب اخلاقها وملكاتها وعلاقتها مع الاجرام
التي من الحيوانات المعينة بكل نفس على موجب ما يستحق بسبب هيأتها من العقوبة
عدلا الحجة الرابعة ان الحيوانات لها نفس ليست منطبعة في البدن كما للانسان كلها
كان الامر كذا وجب ان يتصل نفوسها الى الابدان الانسانية اما ان لها نفوسا
غير منطبعة فبيانه من وجهين احدهما ان كل عضو من الحيوان فانه ينقص ويتحلل ولو
لم يرد اليه ما يخلفه ليس المتحلل الا بسبب الحرارة والعدا المحيط بالابدان
وغير ذلك من الاسباب كالحركة التي كلها تحصل تحللا فلو كانت نفس الحيوانات
منطبعة في ابدانها لكانت تنتقص بانتقاص البدن الذي هو محلها بل كانت تنعدم اصلا
من حيث ان ملك النفس ان عدم جزء التي تكون في عدمه فكان الحيوان حيا لا نراه
ينتقص نفسه الحيوانية بانتقاص بدنها وتحللها فتنتقص وتنشأ لا يكون في سن اول الخ
الدرج في هذا السن مثل غيره بعد في بدنها ولكن نعلم قطعا ان من بعد ذلك الوقت
لم يكن في بدنها شيء من بدنها وما بعدها الا ونراه يتصدر من الحيوانات من الافعال
المناسبات التخيل والحيل في تحصيل الغذاء وغيره والتحرز من المؤذيات والسفه فيحتج
كلا والا وعدا انسانيته من احتياج تشهد كل بان لها نفوسا غير حالة في الابدان
حلول الانطباع ولا يمكن ان تكون نفوس مجردة كالناس في صورة شهادة بعيد هذه الافعال
هذا لك ان النفس مع تجردها نفوسا غير لا انها من جزء من الاحوال الى التي هي العدول لا
بعد رجل حسن التعقل وكذا من الغطاء بالنسبة الاعمال الحيوانية والحدس يحكم انه لو
لا تجردها وبها الملكات حالها بعد اوانها فلما ان لم تكن لها نفس بالطبع وجب ان
تنتقل تلك النفوس الى الابدان الانسانية لان العناية تقتضي ان لا يهمل نوع حتى كانه لم
ولا يمكن ان تتصل هذه النفوس لكمالها الا او التعلق بالبدن الانساني اذا الحكم في

المطلوب هو الوصول إلى الكمال الكامل بحيث أن يرتقي نفوسها المجردة إلى المرتبة
بالاتصال إلى المبادئ المجردة قال الخمسين من الحكماء الأقدمين ومنهم أفلاطون ومن
قبله كانوا يقولون بالتناسخ [illegible] وقد كان هؤلاء مع علو مرتبتهم في العلوم النظرية
لهم علوم [illegible] ومنهم من وصل إلى درجة النبوة ولولم يكن ذلك [illegible] كما قال [illegible]
العقول المجردة قال الحجة الأنبياء عليهم السلام [illegible] إلى التناسخ [illegible] المنزل
عليهم [illegible] الآيات التي ذكرت في الكتاب [illegible] يعارض الصريح [illegible] وقد ذكر منه
الشيخ [illegible] أن يستدلوا به على إثبات التناسخ ابتداء وإثبات
الإنسان [illegible] لو تعلقت النفس المفارقة لبدن بعد [illegible] أما أن
يكون تعلقها بالأمر [illegible] أو [illegible] فإن كان [illegible] حتى [illegible] حدث
بدن أو [illegible] بكل [illegible] وإن [illegible] أن يكون عدد الأبدان الحادثة
مساويا لعدد النفوس المفارقة أو أقل أو أكثر والكل باطل أما المساواة فلأن
النقل إن كان بالنزول من الإنسان إلى الحيوانات والنبات فظاهر أن أعداد الحيوانات
وكذا النباتات [illegible] على الإنسان [illegible] النفوس [illegible] النفوس [illegible] وعلى
تقدير حال النزول من الحيوان إلى النبات [illegible] فيصعد [illegible] إلى الإنسان فالنفس
المتعلقة [illegible] الأبدان [illegible] لا يساويه وأما كون عدد الأبدان الحادثة
أقل من عدد النفوس المفارقة فباطل لأن تلك النفوس [illegible] على بدن
واحد [illegible] بدن واحد وقد
[illegible] بطلان [illegible] أو بعضها [illegible]
كون عدد الأبدان أكثر [illegible] باطل لأن الأمر [illegible]
أكثر من بدن واحد [illegible] أن يكون الحيوان الواحد [illegible]
أن [illegible] بعض تلك الأبدان [illegible]
[illegible] الأبدان المستعدة للنفس [illegible]
[illegible] بالبدن [illegible]
[illegible] تلك النفوس [illegible] باطل وهو باطل

باطل [illegible] أكثر منها [illegible] التناسخ [illegible] وهو المطلوب
[illegible] أبدان [illegible] الكاملات [illegible]
وإن حصل بكل [illegible] الأكثر [illegible]
[illegible] الأمور [illegible] عليها [illegible]
[illegible] الاطلاع عليه [illegible]
[illegible] بعض الأبدان
[illegible] النفس [illegible] مساويا [illegible] عدد
الأبدان الكاملة لعدد النفوس المفارقة [illegible]
النفوس التي للحيوانات [illegible] الإنسان [illegible] بعض [illegible]
[illegible] الحيوانات والنباتات لا [illegible]
[illegible] الإنسان [illegible] الحيوانات [illegible]
[illegible] أن [illegible] إلى [illegible]
حيوان ولا [illegible] إلى الإنسان [illegible] الأطوار [illegible] الإنسان [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible] الإنسان [illegible] الأنواع [illegible]
[illegible] الإنسان [illegible] تلك النفوس [illegible]
تلك الأنواع [illegible]
[illegible] أكثر [illegible]
[illegible] النفوس [illegible]
[illegible] الأبدان [illegible] الإنسان إلى بعض الحيوانات [illegible]
[illegible] الأبدان [illegible] بعض [illegible]
[illegible] النفوس [illegible]
[illegible] النفس [illegible]
البدنية وأما [illegible] الدين [illegible]
[illegible] الدين [illegible]

السر في ان النفس لا تلهو الا في هذا الحال ما ذكر من الجواب عن المعارضة الى ان يشار اليها
ثم عاد بعد ذلك الى ذكر تنقيح [illegible] السابع المحجة لا تعلم بكل السابع هذا انما [illegible]
العدل ان الجهل المركب والبسيط يتصفان النفس بعد الموت [illegible] فالمعدم مثله
وبيان ذلك في الجهل المركب ان الجهل المركب [illegible] البخل دلالة فيه من تصوير
ونصدقنا [illegible] على خلاف [illegible] والبخل لا يكون الا [illegible] والسعود من
للابدان بالكلية [illegible] فلا [illegible] المحل ولا [illegible] بتصوير صورته
في ولا اتفاق [illegible] يكون في المحل للتصور لان بعد المفارقة [illegible] النفس [illegible]
الحركات البدنية [illegible] والانفعالات [illegible] الى [illegible] الامور التي
الى الامور الباقية كما عرفت فلا يحصل مركب ولا [illegible] مركب فلا [illegible] الجهل المركب
وبيان [illegible] الجهل البسيط [illegible] النفس بعد المفارقات [illegible] البدنية
تحصل النفس الكمالات العلوم [illegible] البدن بعد [illegible] وادراك التحصيل
لها بعد المفارقة والعلم بان [illegible] علوم [illegible] حاصلة لها فلا [illegible] التحصيل [illegible]
لها من العلم فانه لا [illegible] الى [illegible] لا تحصيل لعدم الشوق الى [illegible] دون
من ولا قوة [illegible] بعد مفارقة البدن [illegible] النفس [illegible] فلا [illegible] النفس
تعتقد العلم الذي هو الجهل البسيط فلا [illegible] النفس بعد المفارقة الكلية للابدان [illegible]
بلذة [illegible] حاصل [illegible] الى [illegible] الاتصال بالعقول [illegible]
والجواهر المجردة بالكلية [illegible] البدن ويكون حال النفس [illegible] حال من [illegible]
ملك [illegible] في حال اللذات العقلية [illegible] ذلك [illegible] بعدها
هذا المحجة [illegible] احوال الحيوانات [illegible] الانسان
وحاصلها انها [illegible] الوجه الاول [illegible] الاصلاح [illegible]
[illegible] الوجه الثاني [illegible] للانسان [illegible] الاستدلال [illegible]
ان [illegible] اما [illegible] الحيوان او ان [illegible] العامل الى البدن اما المراد [illegible]
فان [illegible] المراد [illegible] الانسان [illegible] وليس الامر كذلك [illegible]
ليس للانسان بعد [illegible] ان [illegible] اللذات [illegible] بالبدن [illegible] البدن [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] والضحك [illegible] زيادة [illegible] الا [illegible]
ان يكون [illegible] الحيوان [illegible] الارض [illegible] الكمال [illegible]
[illegible] زيادة [illegible] الضحك [illegible] وان كان [illegible]
[illegible] الحيوانات التي [illegible] على [illegible] الانسان [illegible]
[illegible] الانسان وان [illegible] على [illegible] زيادة [illegible]
من الحيوان [illegible] الى [illegible] واحد [illegible] بالبدن [illegible] الانسان [illegible] النفس
المطيعة [illegible] على النفس المجردة [illegible] الوجه الثاني [illegible]
للنحل [illegible] والاصل [illegible] للنمل [illegible]
الدال على [illegible] النطق [illegible] الانسان الوجه [illegible] الحيوانات [illegible]
وكل [illegible] الكليات [illegible] مجردة [illegible] الحيوانات [illegible] الكليات [illegible]
للانسان [illegible] ادراكها الكليات [illegible]
[illegible] والذئب [illegible] اما ان يكون [illegible]
[illegible] الانسان [illegible]
ادراك [illegible] الكمال [illegible] في المقدار واللون والشكل والوضع [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible] الكلي واما [illegible]
ان كل [illegible] الكلي [illegible] مجردة [illegible] النوع [illegible] الانسان [illegible] النفس
[illegible] الانسان [illegible] مجردة [illegible]
[illegible] الانسان [illegible]
البدن [illegible] العقل [illegible] العلوم [illegible] بواسطة البدن [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible] الانسان [illegible]
[illegible] ان العلم الاول [illegible]
من [illegible] النفس المجردة [illegible] البدن [illegible]
[illegible] ذلك [illegible]
في الحيوانات [illegible] الانسان [illegible] واللون [illegible]

بالسابح الاعداد الغير المتسع وما عداه لم يقم البرهان على امتناعه والذي اثبت ان لبعض
الحيوانات نفوسا مجردة فلا يمتنع في حقها ان يعض بعضها ومن الحيوانات التي فيها ذكاء ولها
فطانة ولا مانع ايضا عن ان يكون من الحيوانات التي لها العدالة بما ماطونا لا كما للعدد
ويكون مانيس لها مثل هذه النفوس التي لنوع الانسان والانواع المتوسطة من الحيوان
ويكون في الادوار والازمنة الطويلة بعد لبث النفوس مترددة في الابدان اهتدى بتجرد
بعضها من مادة الابدان متخلصا الى عالم القدس فتحصل له اللذة الحقيقية ويكون خلاصه
التعلق بالابدان مع المسافة الى كلام الانبياء عليهم السلم بخروج بعض العصاة من جهنم الى
محل الجنة امثالا فهل يحل من سنة كما يرد في الشرع واما المخصص لتعلق النفس
ببدن نوع من الحيوان دون بدن نوع اخر فهو ما لكل النفس من الاخلاق والملكات
فان لكل خلق وملكة بدن نوع من الحيوان كبدن الاسد للشجاعة والقتل وبدن
نفس الحلق الحرص مثلا بدن النملة الا ان تعلقها ما امكن كرها مناسبا للخلق
على وجه التدريج من بدن الكراك الى اصغر وبالعكس والاحتمالات كثيرة وجميع
المذكورة انما هي للاقناع وتعليل الظن واذا انطبق هذا الكلام فيها على ما في الكتب
لم يخف عليك ما في مقال العاطر وكيف كثيف مجهول والوهم فشكل ما قصده

قال

الجواب اما الاكوان فكما قلت الا ان الكل مزاج كمال واذا استدعى المزاج كمالا
من الواهب فلا يحل الاول واما ما في الحيوان من يهدر ان بعض الاعضاء من الحلول
للاصل واما العدد فكم من عدد الحيوانات لا يعيش اسبوعا ومنها ما لا يعيش سنة وكذا الناس
فكيف يطلق العدد لها بل عدد ما يبين سنين ومواضع فيها عددا وليس يبطل البعض اولى
من بعض واما عرائب ادراكات الحيوانات وتحركاتها معنادة من ملكة والهامات واما
حال الابل والبلد وما المدركات المحسوسة ليس بعد عن من حرمه واما المكتوم وغير المكتوم
فالاعتماد على البرهان فيهما واما ان يكون استدعاء البدن مزاجا بما شاء مزاج الكواكب وفقها
عددا لخصوصه كما ذكر من العاطفين من الناس وكذلك الخصوصية ليست الا باطلا
على حسب احواله واعتدالاته وكان ادا استدعى العاطفين من الخاص لا يصلح له وما
راد عليه بالاعتدال فراد فوقه اخر الكمال عليه فكذلك النبات في محيم الحيوانات في

والانسان راد عليها بالاعتدال فرد عليها بعقول فلعل يحصل من الواهب دون بعضها
واما الرموز التنويه فلها محامل وسائل في الكلام من بعد وليس هذا الكتاب محل الطول

اقول

ان سبب ذكر السوال الذي اورده على حجة مانعي التناسخ وبعد ذكر
حجج القائلين به وذكر الجواب عن ذلك اجمع ولا عرف ان ذلك الحجج اقناعية والمراد بها
لا اصحابه سوار العدم الحاقها العلية الظن للاسان عدم الحاقها الحسن فان ذلك ط جهد عمل
الى المطلوب الحقيقة اولى السوال والا منهم لم يورد اصرح الحجج على بعض امارات القدم واخر
والذي ربع به السوال سوال الاولويات في ان كان سعر الارض في عالم الابداعات كان
الامتدادات الكل مزاج كمال فاذا استدعى مزاج الانسان الذي هو افضل من مزاج الحيوان
لاحصر من مزاج الانسان لكمال الواهب فهو طرق الاول ان يكون المزاج الانساني
والحيوان اللذين هو الكل من يستعملان من اجابة الواهب لهم واذا استدعى ادراك لعلى
تعلقت النفس ببدن اخر لزم ان يكون للحيوان واحد نفسان في موضع والحكم بالاولوية المذكورة
من حكم العاقل بعد وضع الاقناع من بالاقناع مثله فما رضيا وذلك من مقصوده واما
دفع الحجج فعول به اما ما في الحيوان من يهدر ان بعض الاعضاء من الحلول للاول
مرددا ان يسمع بعض مقدمات الحجة الرابعة ومن المقدمة القائلة ان لكل شخص شخص
ومن حال حمل الانسان لا اكثر علة ركبه هذا الملمح وضعفه وما ذكر بعد ذلك من قوله
نقل البعض اولى من بعض يوضح الكلام المذكور في الحجة السادسة حيث ضمن الانطباق
بانطباق بعض النفوس الحيوانية او النباتية لانسان دون بعضها واستدل الحكم
بسبب هذه الاولوية ضعيف جدا وان مثل ذلك الكلام لا يسمعه والذي بعده الى قوله ليس
بعيد عن من حرمه يشير جواب الحجة الخامسة مع الحجة الثانية من الوجه الذي بين ان
الحيوانات يعرف ما لا يعلم الحجة الرابعة وقوله واما المكتوم وغير المكتوم فالاعتماد على البرهان
فيها اشارة بالمكتوم الى احتمال ان ينسب التناسخ الى احد من يعرف حسبما يحكيها العقلاء
وبغير المكتوم الى حكاية عن من يسمونه ارسطاطاليس من الحكماء القائل بالتناسخ ونحوه
الحجة لا يشكل المقدمة ان المسائل النظرية على البرهان لا على المشهور من الادلة واما
ولعل بعض تواريخهم الدينية فكذا لعل بعض ذلك مما ان بعضهم الى القول بالحجة

برياسة ولا اشارة بروحانية وكلامه بعد هذا الى قوله فمن يدلها بقول فيصل مسئل
من الواهمة وقيل بعضها موجبات عاقل في المعارضة المورده في السوال الذي
على تحقيق سر النامح وقوله اما الامور النفسية فلها محامل هذا اشارة الى جواب الحجة الثانية
وتلك المحامل مذكورة في كتب التفسير فلا يصح الامارات المذكورة لان يكون حجة لراي
الناسخ وقوله فسئل بهما الكلام بعدما علم انه قد اجاب السائل عنها عن
السوال وعن الرابع من الحجج الثاني وهو من الحجج الاربع في الثلث الاولى والحجة الثالثة
موعود بها انه يذكرها بعد ما يكون حرا ما عرفوا فتكون قديم لجواب جميع ما اورد
على الحجة المعتقدة في ابطال النامح ومن جانب هذا الذي هو فصل وهذا الباب محل
الكلام من الخامس معا **قال** فصل اعلم ان اللذات الحسية الظاهرة ليست باعلى
اللذات الخفية الباطنة من ان يحيط الشطرنج وغيره من اللعب قد يختاره على
المطاعم ولا لذات لمن يحافظ حشمته على وجه يختار ترك كثير من اللذات على بركتها
والحس وكون هذا الانسان بل في عجم الحيوانات كما يكون في المرضعة يختار ما ولدته
على نفسها فاذا كانت هذه الحال في اللذات الحسية في العقلاء والعوام فما قولك في لذات
لذات الملائكة وتنعمها بشهود جلال الله اعظم من لذات البهائم التي شأنها قباع ع
وغذاء **اقول** ان العوام يظنون ان لا لذة الا ما يدرك بالحواس
الحس الظاهرة وان ما عداها من اللذات لا يدرك لغيرها مما يتكرر بها ويزعمون انها
حالات لا حس لها وهي يدعون انها ضعيفة خفية بالنسبة الى اللذات الحسية وهي
الفضل اشد منها على ان الباطنة هي اقوى من الحسية الظاهرة ليس على ما يرونه اثبات بعد
ذلك وعدة على هذه اللذات الباطنة باشد مراتبها اما العقلية فانها قد يختار على الطعام ع ملتمس ح
ولو كانت من حقير خسيس كالشطرنج والنرد وما يجري مجراها من اللعب حتى ان
الذي يجد استظهارا في شيء من ذلك يوجب ان يكون غالبا اذا عرض عليه
مطعوم او منكوح رفضهما لما يعتاضه من لذة الغلبة الوهمية وبما يجده نيل
الحشمة كالمحال وغيره فان كثير من الناس يختار ترك كثير من اللذات الحسية على بركة ذلك
وما لها وهيئتها ان استعلاء اللذة الباطنة على الظاهرة لا يختص بالانسان بل هو

هو في عجم الحيوانات الضاسل الى المرضعة من الحيوان تختار ما ولدته على نفسها في المطعوم
وغيره وتؤثر سلامته على سلامتها واذا كانت اللذات الباطنة مستعلية على اللذات
الظاهرة وان لم تكن عقلية فالعقلية اولى باستعلائها عليها اول وتمثيل في هذا الفصل
فان من كلاب الصيد ما يقتنص على الجوع ثم يمسك على صاحبه وربما حمله اليه والبهائم ك
لذات الملائكة وتنعمها بشهود جلال الله اعظم من لذات البهائم التي
ع تتوقع لا اتساع في الوقاع والغذاء ان الاكثر ان تكون اللذة الحيوانية في الاكل والوقاع
وغيرهما الى حالة الملائكة بعدها وكيف يختص ان لا يكون لغير الحيوان سعادة
كما ظن العوام الغافلون من اللذات الروحانية **قال** واللذة هي ادراك
ما وصل من كمال الى المدرك وغيره الى خيرية من حيث هو كذلك والالم فقد يتعدا لك
ولا اشاعل ولا قصاد والالم ادراك ما وصل من آفة الى المدرك وشره الى من حيث
كذلك ان شئت قصدت ما سلكوا **اقول** ان حقيقة اللذة والالم اوضح مما
يحد وجدان ما يجده الاكل والشرب والوقاع حالة مخصوصة هي اللذة ويجد
ب الضرب وتفرق الاتصال وغيرها حالة اخرى مخصوصة هي الالم وقد عرفت ان اللذة
ما يشعر ان يوضع بتبديل اخطار بالبال وتلك الحالة التي يجدها ومقصوده عند الاكل
عن الحالة التي يجدها ومقصوده عند الضرب او الوقاع مع اشتراك تلك الاحوال
المعروفة كونها لذة فالامر المشترك بين جميعها هو اللذة وجميعها والمخصص لكل
واحد منها لا يحصل الا في تلك الا بالوجه وعلى هذا فاس حال الالم ومقصوده الان
م ان ينبه على ان هذا العدد المشترك الذي يجده حاصلا في كل صورة بوصف اللذة او الالم
وهو حاصل في كل صورة لا يوصف بها التحصيل في ان اسناد ذلك العدد مجردا عما
المخصصات متصلا بكون اللذة لذة وكون الالم الما والحكماء مما عرفوا
اللذة بانها ادراك الملائم وعلى ذلك تعرف الالم بانه ادراك المنافي وصاحب الكتاب
اتم تعريف الملائم والمنافي يجعلهما اصناف الاختصار وحيث يا في ذلك بارك
ان يسمعنا وحاد بالنسبة على بعضها ان يحس بالنظر الحكمي ان السعادة للذة
العاقل من حيث عاقلة اتم منها للانس الحيوانية من حيث حيوانية وكذلك السعادة

المقرنة في كل صورة هم الصور لسلامتهم ان لتلك المخصصات عم

كالحسيات وعدا علمي بهما اللذة اجد انما هي ادراك المنافي وتم وصول
الى المدرك ويتم كونه كذلك لا لادراكه ادراكا لما لك الحاصل وعم كونه كذلك الاخير
كمالا وكونه خيرا وكونه درك الكمال الا المدرك فلا يكون كذلك الخير
حر الالم وان كونه كذلك لا لادراك ادراكا للواصل من حيث هو الصفات المذكورة
وكمال الشي هو ما من شانه ان يكون له كذلك الى ادراكا صالحا له والاعتبار والخير
هو الكمال باعتبار كونه جوهر العقد ما هو كمال له وانما قيد بعضه من حيث هو لا يكون من الاحر
المدرك هو يكون اللذة احد الان اللذة هي ادراك اللذيذ فقط بل من ادراك
حصول اللذة ولو ادرك حصول الكمال والمدرك لا يعتد كالمه وجزيه لا يلتذ به ادراك
وصوله الى الواد الكمال الى جرام بجهة دون جهة فلا يلتذ به ما دراكه الا ادراك
من الجهة التي هو بها خير دون الجهة الاخرى وهو له وان كشف به بعد ذلك وليا
ساعل ولا اعتقاد فاعلم ان الساعل هو كالمجذوب الامع عن الالتذاذ
بوصول العلم من جهة اللذات والمصادر كالكلف الامع للعضو الذائق
للالتذاذ بالاعتبار الموافقة كالممرور الذي لا يشتهي الحلو ويكرهه وعدم ...
اسال الصور من المذكورين بما مع من الموجود المذكور لهم اللذة وحصلوا
شكاكه كالساعي بالعقد المذكور سيرجع الشيخ ويرفع الشك وانما ملك
بحراوي اصابه هذا العقد ولا اصابه لان الشيخ والشكل المذكورين ...
بالعقد الذي علله بان العكس حال الحوف والحلو وحال المريض جاز الا
يلتذ بها حال الحسن حالها ذلك والاسكنها العقل والحس بملك الحال من حيث هو حاضر
فالعرف بعين عند عدم الشاعل والمصادر يكون لها لا فالالتذاذ ثم الى لكل العقد
لكون متمالا على ان برهنه ان صاحالا ما حرومن ... في تعريف اللذة
عن مقابلها وما يناسبها من تعريف للالم والا فه نظر الكمال والتي بنظر الخير والعلم
ان يلطف الكمال والخير على ابها مرادفان وكذلك يلطف الاخر والشر وجعلها عكس
بالاقرب التكرار اول **قال** والكل بحسب قوة المدرك كمال وخير يكملها له
والالم باعتبار ما هو اللذة يتعلق به وصول الكمال خيرى وادراكه من حيث هو كذلك

منها ان من الكمالات ما لا يلتذ به عند الوصول مثل الصحة وليس كذا فانها شرطها
وصولا وادراكا والمحسوسات عند الاستمرار لا تدرك على ان المريض عند
الاوبة الى الصحة فانه يلتذ عظيما واللذة قد تحصل ولا يلتذ به كالمريض المبغض
للطعام والهادم لكن لا لانه ليس بكمال له حالته تلك ولعدم الشعور من حيث هو كذا
ولا يشترط الشعور بالسلامة حتى لا يكون لعلة المعدة المبغض للطعام والنوا ع
حتى لا يكون كالمتمكن من شديد الدائم بل يلتذ بالحضرة من الطعام والسبب المعدي لم الذي يقتضي
ولا يحصل الالم لعدم الشعور اما انما على عدم السلام ليس بسقطه هواه عند الحد
او على مانع كالخدر والسكر فاذا استوفت العضو عظم الالم ومن لم يؤثر ذوقا
عند الاشياء الى الكمال العقلي اللذة عن لذة الحاسح واسباب شرعه ليس لعدم لذاته الواقع ع
بل لاستعداده ومن لم يكن بمقابله هو الامانع في الاحتراز كالمتعرض الى الحسية المعقول من
الم الاعراض **اقول** لما عرف اللذة والالم ذكر انهما حاصلان في معرض ...
من العقل حال الحاصل منهما اختلافهما حلاو ولك العقل في قوله ان اللذة منفعلة لوجود
كمال حسي وادراكه من حيث هو كذلك فيه على ان اللذة والالم مع احتلاقهما باعتبار
احلاو العقل حاصل على احلاو الصور مشتملان بالوصول والادراك من الحسية المذكور
واعضو على اللذة لعا سر حال الالم عليها وذكر بعد ذلك شكا على تعريف اللذة ...
هو ما نورد ذلك السك هو انا نجد حرکا الاساس المدرك مما لا يلتذ به المدرك عند وصوله
مثل الصحة والسلام فانهما كمال وخير وانا لا نلتذ بهما كالملتذ بالحلو وغيره ونحوه
اما الم الشرط في حصول اللذة لما وصول الكمال الخيري فقط بل الشرط فيه حصوله
وصول ذلك الكمال وادراكه من حيث هو كذلك وهذا الشرط مفقود في هذه الصورة
فان المحسوسات عند استمرارها واستقرارها عند فسد الفعل عن الاحساس بها
ذكر الاستمرار وانها الحس لا يلتذ بحصول الصحة على ان الاثم ان الصحة لا يلتذ بها فان المريض نص
عند عوده الى الصحة فاحلا يلتذ بملك الصحة التذاذا عظيما واراد بالعقد العقل ان
لا يكون عند مريض من وقع حال الى الاستمرار التي عدم اللذة الا لعدم الشعور والادراك
والادراك عند ذكر بعد ما بعد اصول يمنع بها فانما بعد حينها ان من الاحساس بالالم

ما يحصل ويمنع حصول اللذة كان المريض من يحصل له الطعام اللذيذ ولا يحصل
له اللذة بل ربما كان مع عدم اللذة به كارها له بسبب فساد الالة والسكر
عدم اللذة وحده بل احد ما ان حصول ذلك الطعام اللذيذ ليس بكمال لذلك العضو
الكاره له او عدم اللذة من حيث هو مريض او من حال كونه مريضا فانه انما
انه وان علمنا انه كمال في تلك الحال لكن لم يقع الشعور به في حالته بذلك
هو كمال له في حالته اذ حصل الشعور ولا لذة وليس طريق الشعور السلامة والفراغ
فانه اذا لم يكن السلامة لم يقع الشعور والادراك بل يحصل المعنى البعض الطعام
واذا لم يكن الفراغ فكذلك لانه كالمحصل بسببها اذا لم يحصد كالحصر من الاطعمة التي
هو اعون للانسان او المريض المذكور لم يحصل له السلامة فلم يحصل له الشعور
فلم يحصل له اللذة بذلك الطعام اللذيذ ومن ذلك لا يحصل الى الشخص المعين الما
الضد قد يصل الى الانسان ولا يحصل له الالم وذلك لعدم شعوره به
المعطل اما بناء على عدم السلامة او على وجود المانع اما الاول فلعدم شعوره
بسقوط قواه عند الموت بما كان يجده من الم مرضه واما الثاني فكالخدر
المانع من الالم شعوره بالاتصال حتى لا احساس به وفي الصدر بين اذا
الشعور به واشتغل النفس بامر عظيم لا يعلم الالم الذي بذلك
للاحساس والزوال وهو الاصل الذي يجب علينا ان نعلم ان وجد اللذة وان
كان علينا بعينها اللذة السوء بها الحاجات فيوهمها والاحساس بها والعلم
لوجود الالم وان كان بعينها الم لا يوجد الاحساس بها الحاجة اليها والادراك
ما الحق في ذلك يرجع الى العادة ولذلك ان النفس والصحيح مع عرف ضابط الشوق
من النفس الى به وانه لحد العين يحصل ان الطاع له والحكم لا يستهويه ولا
يحن اليه ولا يتحلى وكذلك حال الاكمه عند الصور الجميلة والاصم عند الالحان
المنتظمة وليس لهما شوق العشق الى الوقاع لانه ليس يعدم ذلك شوقا الى ما
وجدته لذاتها اللذة واما الالم فمن لم يباشر وجد لا يسلم عدم الابلاع
الاحزان العظيم منهما كالمتضررين الجسمية عند عدم الاعراض الموجبة

المعقد للادراك المدرك من جهة الكمال انما **قال** واعلم ان الذي هو عند
الشهوة هو ان يكون كمال هو حسن يتكيف العضو الذي له قوة الذوق بكيفية الحلاوة
كائنا صادرة عن مادة او لم يكن وكذلك اللمس والشم ونحوهما وكمال الغضب
يتكيف النفس بالغلبة او شعور باذى عدو او انتقام فكمال قوة على ما يليق بها
وكمال الجوهر المدرك ان يتصور عالما عقليا متنقش بجميع الوجود من لدن الحق
الحق الاول ابتداء على العقول والنفوس والاجرام فالحكم على النظام الواقع
له والمعاد والابداع مع ملكه حسنة العقل الاعاني نزيه ان اللذات البهيجة التي تلحق
كلا سابقه ليتها للابها امور الحس والادراكها افعل فانها الاقصر على الحظوظ
والطواهر كالحواس بل الى مستلطه البواطن الرم فانها الاسعد بخلاف الحواس
والكر اذ عدد كافها الاسباب بخلاف الحواس والامر فيها مستدرك كما تحس
كلا وما يلزم من العوارض التي ليس نفس ليتها الى الذات بالنسبة الى المدرك
والمدرك والادراك كان المدرك والمدرك والادراك والحسيات ادراكها
شعور العقل هو المدرك لها كالحضر الصافي ولا يكدر اصلا والاعتياد
الشيء انما ليس لعلمه ومن ونحوه واما كمال النفس من جهة علاقة المادة فان يحصل
لها الهيئة الاستعلائية على البدن لا يتعين عن ارادة ويحصل لها العدالة التي
عفة وشجاعة وحكمة وبتلك توسط عن الشهوانية والغضبية استعمال العقل
العملية فيما يدبر به الحوس وما لابد ولكنها المخلة التي يمنا المبادي بحسب الطاقة
حتى يحدد عن المادة من جميع الوجود مستعد لنيل الوجود واذا الشوق ليس لي
كمالها او لم يلتذ فان ذلك لعدم ادراك الذي يرنيه **اقول** انه قد ذكر هذا انه على
لكل عضو من القوى المدركة الباطنة وغيرها كمالا ولذة تخصها وشرا
تخصها ولم يذكرها كشفا الا المحسوس لكن ذكر منها امثلة كالاعلى الحق
المحصه بكل واحد من القوى التي يتعلق بها الافعال الارادية وهي
القوة الشهوانية والغضبية والعملية وبها يعلم امثلة ما يخص بها من السرور الذي
والعالم سوى بها ما انها لاجل الشهوة هو كمال هو تكيف العضو الذي له

فوق الذوق بكيفية الحلاوة وكذا يكتفي بكل ميسر للساع عن الطيب ما يتأذى من الكيفيات
الملائمة المحسوسة وقد نبه بهما على فائدة يشفع بها فيما بعد مما ذكرنا وهي أن الحال
الحال في حصول اللذة غير الكيفية المذكورة من كون الكيفية ما يحصد بهم مادة خارجية أو
حادثة في العضو من غير أن يكون لحدث عن أمر خارج فإن الذي يلتذ ويتأذى
بالحس في مثل الحكم به إنما هو الأمر المرتسم في الحس لا الموجود في الأعيان
الخارجة فالخارجي ليس سببا بالذات لحصول اللذة والألم بل هو سبب لحصولهما بالعرض
ولذلك يلتذ النائم حالة الاحتلام بالوقاع كما يلتذ حالة اليقظة والعادي
ويعد اللذة ويضعها أن وقع في مثال ذلك فليسمه لاستواء النفس وضعيه
لا لأجل الحصول من المادة الخارجة وعدم الحصول منها وهذا الحكم يطرد في
سائر الحواس كاللمس والشم وغيرهما فهذا ما يتعلق بالتنبيه وأما كمال القوة الغضبية
فهو تكيف النفس بكيفية الغلبة أو شعورها بأذى غيره أو لحصول الانتقام منه والظفر
فلكل قوة شيء خاص كاللذة كما أن لقوة الحفظ تذكر الأمور الموافقة الماضية ولقوة
الخيال والوهم الرجاء وهذا الكمال في القوى وما يقل على كمال الشهوة والغضب
فنبه بذلك على أمثال الكمالات لكل قوة من القوى البدنية بين ذلك أن الهيئات
الكمال الخاص بالنفس الناطقة أي الجوهر المدرك منها وهو الذي يعرف بكمال القوة
العقلية والاستكمال بها على قياس ما قال إنما هو استكمال قوتها النظرية
والعملية أما النظرية فبأن تدرك المعقولات وأما العملية فباستعمالها على العدل
وقوله هذا على سبيل الإجمال وأما على سبيل التفصيل فكمالها من جهة قوتها النظرية
أن تصير عالما عقليا مرتسما فيه صورة الوجود مبتدئا من المبدأ الأول وسائر الأسباب
وسائر الكائنات العقلية النفسية السماوية ثم الأجرام العلوية بهيئاتها وقواها ثم
دون ذلك حتى تستوفي في نفسها هيئة الوجود على نحو من النظام والترتيب ومثاله
ومعادة على الوجه الذي يجب فيكون ذلك الإدراك عقلا جمعيه فيكمل من هو
وإذا صارت النفس الناطقة بهذه الصفة انقلبت عالما عقليا موازيا للعالم الموجود
مشاهدة الحسن المطلق والخير المطلق والجمال المطلق متحدة به ومنتقشة بمثاله ومنخرطة

في سلكه ومتنعمة به ولما قرر ذلك شرع في بيان كمال القوة العقلية
وإقامة البرهان على أن اللذة العقلية أكمل وأعلى من الحسية التي يطلب لأنها غاية
النهاية وتقرير ذلك أن تفاوت اللذات يكون بحسب تفاوت القوة المدركة والإدراك
والمعاني المدركة أما القوة المدركة فكلما كانت أفضل كان نصيبها وافر من حظها
كانت لذتها أتم فإن لذة الطعم بحسب شهوة الطعم ولذة الجماع كذلك وأما الإدراك
فكلما كان أشد كانت اللذة أتم وإن كان لذة النظر إلى الوجه الجميل على وجه التحقيق
موضع كثير الضوء أتم من لذة النظر إليه بعينه في موضع قليل الضوء وأما المعنى
المدرك فكلما كان أشد ملاءمة كانت اللذة بإدراكه أكثر فإن اللذة من إدراك
الوجه الأحسن أكثر لا محالة من إدراك ما هو أقل حسنا وحسب الأمر كذلك فكمال
العقل أقوى وأشرف من الحس وإدراكه أتم من إدراكه ومدركاته أفضل من مدركاته
كانت اللذة الحاصلة من إدراكه أعلى من اللذة الحاصلة من إدراك الحس على العادة
من المدركين والمدركين والإدراكين كالمعنى جعلوا وبيان جهة المقدمة
وجوه تسعة أن القوة العقلية أشرف والمسافة فإن القوة الحسية لا تكمن بالأوائل
جسمانية والقوة العقلية جاذبة بنفسها والوجه ٢ أن القوة الحسية لا تدرك إلا السطوح
الظواهر متصرفة عليها والقوة العقلية لا تقتصر على ذلك بل تدرك ظاهر الشيء و
باطنه وتميز بين الماهية وأجزائها وعوارضها وتفصل بين الجزء الجنسي والجزء الفصلي
والناطق عندهم كالطاعن في الإدراك ولا يستكمل الإدراك الذي لا يقتصر على
أعلى من الإدراك المقتصر عليه والوجه ٣ أن القوة العقلية لا تعقد كاملا
والقوة الحسية تستقل السعي في الزمن من الحس والوجه ٤ أن مدركات
القوة العقلية ليس لإحاطتها وأنواعها والمناسبات الواقعة بينها لا نهاية
الحواس محصورة في عدد حسا والوجه ٥ أن مدركات القوة العقلية ذات
الجوهر الحواس العقلية والقدسية السماوية والحس لا يدرك شيئا
من ذلك بل مدركاته الأجسام والأعراض الحسية المتغيرة ومن المدركين
بون بعيد جدا والوجه ٦ أن الإدراك الحسي مشوب والإدراك العقلي

الى الكل وجعل الشوق منهما اليها لا لادراك الامر زائد غرضه عن ادراكه في نفسه الكل
فاما الادراك اللون بالحس لا يدرك منه طولا ولا عرضا ولا قربا ولا بعدا او امورا اخر
غريبة عن ذات اللون والعقل يدرك الانسان مجردا كما هو وتجرده عن قرائنها
الغريبة والوحشية لان العقل لا يدرك الشيء على خلاف ما هو عليه فلا يكون
اصلا ولولا غلبة الوهم ونحوه لما حصلت الاعتقادات الفاسدة كالعلم وسوء الخلق
والحس قد يرى الكبير صغيرا والصغير كبيرا والساكن متحركا والمتحرك ساكنا وغير ذلك
من الاغلاط التي يعرفها ولولا ان العقل يميز المحسوسات بما يطابقها لما حصل
الحس بتلك فظهر ان العقل هو الحاكم وهو يدرك بالحواس وادراكه مطابق للمدرك من غير
تفاوت بل اما ان يدرك الشيء على ما هو عليه في نفس الامر او لا يدركه اصلا
واذا تحقق صدق المقدم بهذه الوجوه فالتالي صادق ايضا والصورة اشارة الى
فيه لعلها ان الادراك القوي نسبة المدرك والمدرك والادراك الى الكل
والمدرك والادراك فوجدان نسبة العقل ومدركاته الى الادراك القوي بها
الى الشدة والضعف والشرف والخسة نسبة العقل ومدركاته وادراكه الى الحس ومدركاته
وادراكه في حق الانسان فهذا بيان كمال القوة النظرية واستعلاء اللذة العقلية على
اللذة الحسية واما كمال النفس الناطقة من جهة القوة العملية على الوجه المفصل فهو
كما اشار اليه بقوله علاقة البدن ان يحصل لها الهيئة الاستعلائية على البدن ولا تنفعل
عن قواه وذلك بان تستعمل التوسط بين الخلقين الضدين الا بالافعال اجمالا فهو
دون ان تحصل ملكة التوسط والمراد بملكة التوسط تنزيه النفس الناطقة عن الهيئات الانفعالية
وتبقيتها على جبلتها فان التوسط عرض لها حصول جوهر النفس ولا مائل الى الجهتين
بل عن جهة الاطراف الطرفين واما الاوساط المذكورة بين الحدود الوسطى محمود
وحكم وهذه الملكات اصول الفضائل الخلقية ومجموعها العدالة والعفة منسوبة الى
القوة الشهوانية والشجاعة الى القوة الغضبية والحكمة الى القوة العقلية وليس المراد
بالحكمة هاهنا ما يقابل الحكمة النظرية فان تلك هي العلم بالامور التي وجودها
افعالنا وهذه هي الملكة التي يصدر عنها الافعال المتوسطة بين الجربزة والغباوة

الغباوة اعني الملكة المتوسطة باستعمال العقل فيما ينبغي من الخير وما لا ينبغي كما ان الشجاعة
ملكة التوسط بين التهور والجبن والعفة ملكة التوسط بين الخمود والفجور وهذه الاطراف
كلها رذائل يجب اجتنابها واستقصاء الكلام في الاخلاق وكيفية اكتساب الاصل منها
واجتناب الارذل السيء بسطا اكثر الائق بهذا الشرح وقد صنف فيه كتب
فيجب ان يرجع اليها واما كمال النفس الناطقة من جهة علاقة البدن ان تستولي على
القوة البدنية ولا تستولي هي عليها وان لا يكون من قوة الانسان في غضبه وفكره
عند الحكومة وبحسب الاعتدال على ما تقتضيه الراي الصحيح والاولى ان اذكر في هذا
الموضع جملة من الفضائل والرذائل المتعلقة بالقوى الثلث فمن توابع الحكمة الفطنة
وهي جودة الحدس ويقابلها البلادة والبيان وهو حسن يدل على ضبط المعاني
من كل طرف ويقابله العي واصابة الراي وهو حسن الاحاطة بعواقب الامور التي تكون
فيها حتى يدرك جهة الصواب على الوجه الملائم والحزم وهو تقديم العمل في الحوادث
الممكن وقوعها لما هو اسلم والصدق عن الضرر ويقابله العجز والصدق وهو موافقة الاخبار
المعبر باللفظ بحسب ما هو عليه الكائنات وسلبا وضدها ما هو موافقتها للامر في نفسه
والمعاني وهو الكذب والوفاء وهو ثبات النفس على مقتضى ما عقدت والرحمة وهو
ايثار الجفاء والغدر والرحمة وهي كون الرقة على الاصل الكرم من الجنس ويقابلها القساوة
والحياء وهو هيئة للنفس تقتضي حسن الامتناع عن ما لا يلاحظ ما ذكره ان اللوم ويقابله الوقاحة
وعظم الهمة وهو ان لا يرضى للانسان من الفضائل الا باعلى ما يقدر عليه ويقابله الدناءة
وحسن العهد وهو المحافظة على احوال الوعد والصداقات والاخبار بها وبدوامها
ويقابله سوء العهد والتواضع وهو حط الانسان نفسه دون ما يستحقه من غير
نقص ويقابله التكبر والصلف فهذه احدى عشرة فضيلة تحت الحكمة ويقابلها كل
رذيلة ومن توابع الشهوانية القناعة والسخاء فاما القناعة فهي ضبط القوة الشهوانية
عن الاشتغال بالزائد على الكفاية وعن الحرص على ما ليس بضروري من الحرص لا
تحصيل الكفاية واما السخاء فهو ملكة للانسان ان يبذل ماله من الاموال على حسب الحكمة
والراي الصحيح وهو من البخل والاسراف ومن توابع الغضبية حسن الصبر.

ومن ضبط القوى الغضبية عن هيجانها بالمكروه والعادل الذي يوجب العمل الجميل و
عدم الحرج عنه او ضبطها عن شيء يوجب العمل احتياجه الحلم وهو الاستيلاء
على الاسباب الى ... العصبية الى الانتقام من الجاني بحسب ما تقتضيه العقل لا
بما يفعل بالغ حالج وسعة الصدر وهو ان لا يستفز النفس لهجوم الحوادث بحيث يتحير
بل يستعمل الواجب وان عظم الوارد وكتمان السر وهو ضبطها عن الكلام عن اظهار
ما في الضمير ... والاسرار ومن ضبط النفس عن الحرص في مال الغير يستتبع
ضبطها عن قضاء الامانة وضبطها عما يسره بحسب الطاقة ان كان ... ح
الى تلك الرذائل المقابلة لها كالاستيلاء والحقد والحسد وسرعة الانتقام والشحة
والتهور والغيرة واذاعة السر وضيق الصدر والخيانة ولا يناسب هذا الموضع
للاطلاق اكثر من هذا القدر وهذا من مجموع ما ذكر ان كمال النفس بالعلم والعمل
بالمبادى العالية بحسب الطاقة البشرية حتى تصير النفس مجردة عن المادة ... الصورة
منتقشة بهيئة الوجود ولا يتم التجرد بالكلية الا بعد ترك البدن والانقطاع عن العلائق
كلها وبعد ... والا لم تشتغل النفس الى كمالها ... ولم ... وعلى ذلك لعلو الحق ... ريد
ان ينبه بذلك على حل اشكال يرد في هذا الموضع وهو ان المعقولات ... كانت
كمالات النفس ... لا يشتاق ... الحصول لها وتلتذ بها ... والتذ بها عند وجدانها
والحاصل ... الجهل المضاد لها بما ان كل ... متلذذ بكمالاتها ويشتاق الى تحصيلها
سالم تحصيل اضدادها كالاشتياق الى ... الى ... بما ... وجلد
ان ... النفس المحسوسات يمنعها عن الالتفات الى المعقولات ولعدم الالتفات
لا تحصل الذوق ولا تحصل اللذة والشوق ... من ... الاصول ... الكمال
كما يعسر ... وكانت النفس ... لم ... لها ادخل ... الامر
بسبب ... الادراك ... والشوق وحصول ... مع عدم ادراكه ... كما
... وعدم كمالها ... الى ... البدن ... ويحصل ما ورد ... الايكال ل

قال المصنف وعند المفارقة والملكات ... المكتسبة بعد المفارقة كان
النفس بعدها تكون ما ... الا ... ان ... مانع للالم فسالم ولم تستطع ... لها علاقة

علاقة ... ادام ... الحصول لها ملكة الاتصال بالعقل الفعال ... حصل لها ... سبق ... شيء
فسالم الجهلها المركب والجهل المركب هو عدم العلم بالحق مع اعتقاد نقيضه و
من كان ... اعمى ... في الاخرة اعمى واضل سبيلا ... محذول ما لها ...
ولا يجد في ... روحانية ... الجهل المركب هو الذي لا يرجى تهيأ النجاة
بل ... كان ... بعوارض ... ولا ... اهل لسان ... النفس كان ...
كانت ... الاسباب لا ... المعقولات الا بواسطة البدن ... الحواس
الظاهرة من الحالات ... النفس منها المجردات الكلية كان البدن بعد تحصيلها
بواسطة المعقولات تصير ... الا ... ع
الالتذاذ ... كما ... والمركوز الموصل الى المقصد المانع من الالتفات
بعد الوصول ... والبدن هو ... المانع للنفس الناطقة عن الاتصال بالمبادى
العقلية ... لكمالها ... بسعده ... السعول ... تلك المبادى ... تلك
المبادى ... بل النفس ... واذا كان الفاعل التام الفاعل ...
موجودا وكذا القابل ولا تخلف الا ... مع تمامه الفاعل وللنفس ... الا
الاستعداد التام مع الفاعل ... كمال ... المبادى المذكورة ... النفس
القابلة الى جهة البدن و ... حصل لها من ... الملكات ... الهيئات البدنية
المانع لها عن ... الهيئات والملكات الردية ... جوهر
كان ... بعد المفارقة والانجذاب ... تلك المبادى ... الفاعل المفارقة ... الا
الاهل ... بالبدن ... بكمالها ... بالبدن ...
السالم ... الاشتغال ... مانع الالم ... فقد ذلك الكمال
وبتلك الهيئات المؤذية لها المضادة ... عن المفارقة كانت ... تشتغل بالبدن
او الخروج ... لم ... لا ... النفس ... البدن
... بالعقل الفعال الا ... فلا يكون حالها
بعد المفارقة ... الى ... البدن ... لطبع ... ما علا
معه علاقة ... كانت حالة النفس ... بها ... عارفة النفس

اشتغالها بعوارض البدن وشهواته وزوال عنها ذلك وعشقها الطبيعي لما فاتها كمالها او هو
الذي كان حال الاشتغال بها قد لا تشعر بها لاشتغالها بالمحسوس عن الكمال كما كانت لو صور الالم ع
كما كان واداعي [illegible] فاعلم ان النفس الناطقة اذا فارقت البدن فلا يخلو اما ان يكون
قد حصل لها العلوم [illegible] كمالات [illegible] او لا يكون فان كان فاما مع عقائد فاسدة
او لا معها وان لم يكن فاما ان يكون كالمرشحة نحوها بالفطرة او لا يكون في غير الكمال
فاما معه العقائد الفاسدة او غير معه فالاقسام ستة آ ان يكون النفس متلطخة
بملكات الهيئات الملكات [illegible] لها عقائد فاسدة و ب ان يكون متلطخة مع غير اعتقاد فاسد
و ج ان يكون غير متلطخة وهي كاملة في القوة النظرية و د ان يكون غير متلطخة في
معه العقائد الفاسدة و ه ان يكون غير متلطخة ولا معه [illegible] الكمال س
قد ذكر في هذا الموضع حكم النفس بعد المفارقة في الاقسام منها الاول والثاني والرابع ع
واخر حكمها في قسمي [illegible] الثالث والخامس والاعتقادات الباطلة [illegible] اليها
[illegible] الجهل المركب الذي [illegible] عدم اعتقاد الحق مع اعتقاد نقيضه وقد بين
ان هذا الجهل بعد المفارقة [illegible] العذاب السرمدي سواء كان مع حصول الهيئة
اخرى ردية اعلم بكل ما [illegible] وهو القسم الاول من الاقسام
المذكورة فان تلك الهيئات [illegible] السوق الى [illegible] البدن وقد حصل [illegible]
شهواته [illegible] الجهل المركب [illegible] الكمال [illegible]
راجية الوصول [illegible] بعد المفارقة [illegible]
مانعة الوصول الى [illegible] الجهل المركب [illegible] الكمال
المعرفة [illegible] الكمال [illegible]
الى [illegible]
لا اعتقادا [illegible] الجهل المركب [illegible] وهو القسم الرابع [illegible]
الجهل المركب [illegible] حصول العذاب [illegible]
المركب [illegible] العذاب [illegible]
[illegible]

لا تدوم بل تزول بالعوارض تلك الهيئات في زوالها وزوال الالم المستفاد منها [illegible]
والامراض وشدة العذاب تختلف في شدة الرداءة وضعفها وسرعة الزوال و
بطئه وتختلف المعذبون بها بعد الموت في الكم والكيف بحسب الاختلافين ولعل
في زوالها بعد مانع لضعفها وضعفها فتكون الاقوى ابطأ والاضعف
اسرع وتحسن ان يعلم ان هذا البحث كله انما هو على تقدير ان لا تتعلق النفس بعد مفارقة
البدن ببدن اخر اما على تقدير تعلقها ببدن ما سواء كان ارضيا او سماويا
هوائيا او غير ذلك فان هذه المباحث كلها تكون ظاهرة السقوط واذا [illegible] هذه
الحكم الحق عليك في هذا الموضع من مقاصد هذا الكتاب

قال الشيخ

ثم فارقت النفس عالم الاتفاقات في الالم لا تعدم بدلها فكيف تخلص
الى عالم القدس [illegible] لاحق [illegible]
[illegible] التذت بالمعارف [illegible]
لا [illegible] الاخرى والافعال الخسيسة المتلطخة [illegible]

اقول توجيه السؤال هو على [illegible] ان الهيئات الردية الباقية في النفس بعد
المفارقة تزول ولا تدوم بها التعذيب [illegible] النفس بمفارقة البدن تكون قد
خرجت عن عالم الاتفاقات والحركات السماوية فلا يخلو اما ان يكون بقاء تلك الهيئات الباقية
معها مستمرا او غير مستمر فان كان غير مستمر فهو خلاف ما اثبتم وان زال
فلا بد لزوالها من سبب وذلك السبب [illegible] لا جائز ان يكون [illegible]
العدم لا بد ان يكون حادثا والالم [illegible] تلك الهيئات بعد المفارقة [illegible] وكل
حادث فلا بد وان يستند الى الحركات السماوية فتكون النفس [illegible] عن حركات السماء
لم تكن قد خرجت عن عالم الاتفاقات والتغير [illegible] قوله
فارقت النفس عالم الاتفاقات ولا جائز ان يكون [illegible]
ذلك الالم [illegible]
لا [illegible]
فلا [illegible] العذاب [illegible] على خلاف الغرض

وأما الجواب فصورته أنا لا نم أن النفس بعد البدن فارغة عن الالتفات
وسند المنع وإن كان كافيا في دفع الإيراد إلا أن المصنف ذكر مستندا يحتمل
التوزيع وذلك المستند هو أن في عالم النفوس تجددات مستندة إلى الحركات
ويكفينا في إثبات هذه التجددات ما نعلم من أحوال النفوس المفارقة للأبدان
فربما تعدو عن عالم الدوام والاستمرار ولا يبعد أن يكون الشقاوة المذكورة موجبا
لأحوال متجددة للكل من النفوس المفارقة أو لبعضها فيحصل من هذه الشقاوة تجددات ب
أخرى في عالم النفوس المفارقة وتلك الأحوال هي اللذات والآلام التي أشار
إليها فيما ذكره من قوله وكل نفس طاهرة يحصل لها ما هي أهل [illegible] الكلام وهو الآية المذكورة ع
المؤكدة لما أورده على وجه الحظ والاتباع **قال رحمه الله** والبله والصلحاء
والزهاد لكل سعادة بحسبه وإنما قال إنه يكون في العالم جرم مركب من بخار
ودخان موضوعا لتخيلات بعض النفوس البله لتحصل لها سعادة وبهجة وكذلك
لبعض الأشقياء شقاوة وحيث ذلك الأصل لأن [illegible] فوق العالم الأسفل وبعد انقدا ل
دان عن كرة النار فحيث لا يسرع إلى جوهرها [illegible] أما إنكار التحليل
أو [illegible] فيسرل [illegible] جرم محيط تعلقت عليه النفس تحفظه عن التبدد و
تمنعه عن مزاجه وتشغله عن التحلل [illegible] بأن يحفظ
في الصدور [illegible] لتشغل **أقول** لما ذكر حكم النفس بعد المفارقة في
الأقسام الثلاثة من الجملة المذكورة شرع في حكمها في القسم الخامس من [illegible] أن يكون
في سلطنة [illegible] والملكات الردية ولا [illegible] للاستعدادات الباطلة النفوس
التي هذه الصفة نفوس البله [illegible] غلبت عليهم سلامة الصدور والسذاجة
كالأطفال ومن يجري مجراهم وكذلك نفوس الصلحاء والزهاد فهذه النفوس إن
لم تتعلق بشيء من الأجسام [illegible] السلام والخلاص [illegible]
الله والأنوار [illegible] الدرع إلى [illegible] الكتاب في
حكم [illegible] النفس [illegible] سعادة [illegible]
التعلق [illegible] أما أن يكون على أصول [illegible] التناسخ المذكور أو لا يكون [illegible]

لا أول له عرفت الكلام فيه وأما ثانيا فإما أن يكون ذلك الجرم من الأجسام الكائنة
الفاسدة أو من الأقسام السماوية فإن كان من الكائنة الفاسدة فهو ما جوزه بعض
الناس [illegible] أن يكون ذلك الجرم في الهواء ويكون مركبا من بخار و
دخان لا على أن النفس تصير بعد المفارقة [illegible] ذلك الجرم [illegible] لأن ذلك
عين مذهب التناسخ والكلام إنما هو على تقدير بطلانه بل على أن ذلك الجرم يكون
موضوعا للتخيلات [illegible] لا يمكن إلا [illegible] فيتخيل [illegible] للنفس
ما كانت اعتقدته من أحوال السعادة في الآخرة [illegible] أن يكون هذا الجرم أو
موضوعا لتخيلات بعض الأشقياء فيتخيلون العقاب المصور لهم [illegible]
من السعادة والشقاوة الوهميتان [illegible] هذا الرأي لأن [illegible]
[illegible] على بطلانه بأن هذا الجرم [illegible] من النار [illegible]
كان [illegible] إلى جوهرها [illegible] وإن لم يكن [illegible]
[illegible] ذلك في الهواء فإما أن [illegible] أو يكشفه البرد [illegible]
[illegible] الأرض أو الماء ولا يجوز أن يكون حال هذا الجرم كحال الروح الذي
لنا [illegible] عن التبدد والتحلل ومزاجه عن [illegible] الأعضاء التي
تعلقت عليها العنصر الأرضي [illegible] وسط [illegible]
للأرض [illegible] لا يجوز أن يكون [illegible] عليه [illegible]
[illegible] ذلك الجرم [illegible] لا [illegible] محل التخيل [illegible]
لا [illegible] فتحفظ عن الصور المتخيلة [illegible]
الصور كما هو الحال في [illegible] الحيوانات [illegible] هذا الرأي [illegible]
بعد [illegible] الحواد [illegible] المركب [illegible] من النار عن
[illegible] الحيوان المسمى بالسمندر [illegible] عن التحلل و التبدد
[illegible] عن التحلل [illegible] كالسمعة العادية
[illegible] الأرضي عن الزوال
أو الصعود [illegible] عن سرعة الانحلال وكان صاحب الكتاب [illegible] ع

في هذا الموضع التحقيق لا يحصل المذهب الذي قصد إبطاله ثم رجح أربابه وفيه البعض
بل الظن فقصدا أن يقال بأن بعض الظن في الإثبات كما أن بعض الظن في الإبطال و
أكثر الكلام فيما يتعلق بالسعادة والشقاوة الأخروية يجري هذا المجرى والأمر المشتبه
به يلتقط من أثنائه ويعرف بالقرائن والقواعد السالفة وإذا تأملت ما أبطل به التناسخ ع
وهذا الرأي لم يخف عليك أنه لم يبق عليه شيء إلا ما ذكره في إبطاله ليس هو
ظاهره إلا ما يشاهد من الإضاعات إلى المسكنة والخطابات الواهية وأما التعلق
المذكور ببعض الأجرام السماوية فهو الذي صرح قبله إليه بعد إبطال المذهب
المذكور بهذا الوجه لا إضاعة فيه **قال** وأما ما قاله بعض العلماء من كون
جرم سماوي موضوعا لتخيلات طوائف من السعداء ولا سيما الأنهم لم يتصوروا
العالم العقلي ولم يقطع علاقتهم عن الأجرام وهم بعد العهد بالتي أخبار بالإضافة
النفس إلى علاقة البدن فكلام حسن فإن السعداء يتخيلون حينئذ صورا عجيبة
أنيقة ويلتذون بها وكذا الحسن بالملذ بها بعينها وتلك الصور أشرف مما يوجد كما
عندي الأجرام إذ لا نسبة بها هذه الكدورات وأين هو بعدئذ كمال وجلال العوالم
الذي لكن لم يقطع علاقتها بعد وجوده إذ لا فساد في الجرم السماوي بين
فالنفوس المفارقة لكل ... سيار ... يسلم ... عن ... التجاذب ...
وسواء هم ... إن كان لكل واحد جرم أو هو محل لجملة أو أكثر ما تعلقت
العلم الحضوري لا يستبعد أن يكون كثير النفوس جرم واحد ... لكل منها فيه
الصور وليس لها تحريك ذلك الجرم ... باختلاف الإرادات ... أن يكون
هذه الأجرام متفاوتة في الشرف ويحصل العلاقة معها على قدر الدرجات ولا يبعد أن
يكون إليه الإشارة بقول القائل إن الجنة في السماء الرابعة وقد قيل إنها عرضها
كعرض السماء ... فيهم ما يشتهون وملك كبير ولا يبعد أن يكون لهم اطلاع على ...
هذا العالم ... وأما الأشقياء فلا يمكن علاقتهم
بهذه الأجرام الشريفة ... النفوس ... إلى التخيل ...
... تلك ... النار ... معوق ...

نوع سعة ويكون بين خاص العالم الأثيري موضوعا لتخيلاتهم فيتحملون من أعاظم
النشأة مثالا من بدايات ... حسن ... ويكونون شرفا وأكثر
ذلك وهذا ابتدع ما لم ... أهل التناسخ وليس أصل لها إلا ما ... الرياضات
إلى الجمال والصحة لو تجرد ... لا حول ... لكمالاتهم ... والأ...
محض لتصوراتهم بحوال ... ما يشتغل ...
أقول الذي ذكره إلى هنا إذ لا فساد في الجرم السماوي ظاهر وأما السؤال
الذي بعده فمبني على صدور النفس بحدوث الأبدان ... الأبدان المنوع لا شك
وقد عرفت أن ... على بعد صحتها وإبطال الجواب
واضح ... ليس لها تحريك ذلك الجرم ... باختلاف الإرادات وحصول
سؤال ... بعد ... أن يكون البدن واحدا ... صدور الآ...
تعلق نفوس كثيرة بجسم واحد ... لكن ... تحريك ...
... تلك النفوس ... حركاتها ... البدن إلى الجهة ...
... أن يحرك إلى جهة ... النفوس المفارقة لأن إذا تعلقت
بعض الأجرام السماوية ليس لها أن يحرك ذلك الجرم بل المحرك له هو النفس ...
بل هو موضوع للتصور إلى المشاهدة ... واحد من تلك النفوس ... مشاهدة صور
لا تحرك ... بهذه ... البعض ... المزاحمة ... التحريك إذ لا اختلاف للإرادات في
... الخارج والزرع ... الحاصل في الشيء
ومن كلامه ... **قال** فصل ... الأول
... وأعظم مدرك ... الأعظم والجلال الأرفع وهو الخير المحض
والنور والجمال ... أن يكون ... وكل ... موجود
... الوجود ... والعشق ... تصور ...
والشوق هو الحركة إلى ... أعظم ... وكل ... هاهنا
... فالأول ... معشوق لذاته ... وهو مقدس عن الشوق
أقول يجب أن يعلم أن الخير هو الذي يشتاقه الكل وما يشتاقه الكل هو الوجود

او كمال الوجود او العدم من حيث عدم لا شوق الى الوجود وادراكه هو السعادة
والسعادات متفاوتة بحسب تفاوت مراتب الموجودات المستعدة من الفضيلة والكمال
ولما كانت اللذة هي ادراك ما هو وصول كمال المدرك من حيث هو كذلك
كان الحق الاول هو الكمال المحض والخير المطلق وهو مدرك ذاته تام فيستحق اشد الامور
ان يكون عنده من المعنى الذي نعبر عنه باللذة والغبطة والبهجة والسرور بحال ذاته
وكان اما ما لا وصل بحسب وصف الضعف لا اشارة به وذلك لانه مدرك ذاته على
ما هي عليه من الجمال والبهاء الذي هو مبدأ كل جمال وبهاء ومنبع كل حسن وبهاء
فان نظرنا الى الادراك فهو اشد الادراكات واشرفها وان نظرنا الى المدرك
فهو اجل الاشياء واعلاها وان نظرنا الى المدرك فهو ادوم واقوى وجودا
لا يحصل مدرك تام ادراكه لا يلتفت الى ... ثم العاقل ... هذا باللذة
ينبغي ان يذكر ما من شأن نفس وجوده هو ادراكه لذاته وان كونه مدركا ومدركا
هو نفس وجوده ... هو نفس حقه في الوجود لذاته فيشبه كمالا
ما من شأن وجوده نفس ... لا تعقل العقل الا نفس وجوده
وكل ما سواه فهو ... ساوقاته ... بعد ان الشوق لا يتصور الا ... المعشوق حاضرا
موجودا غائبا ... وانت العشق ... الحق ... مساك ... عند الشوق
لا ما يتاح ان يعرض ... العالم بها طاهر

قال وبعد ذلك ادراك الجواهر العقلية المشرقة ... وبعد ... مشتهاة ولا انفسنا ... سوقا
لانها بالعقل وبعدهم النفوس الفلكية المحركة شوقا وعشقا ووراءها النفوس البشرية
فيها اولات المعارج من الموضع ... السعداء من اصحاب النفس على مراتب

اقول وكل لذة مع ادراك ... فانك ... ادراك على
مدرك فان اللذة لا تقع على ما يطلق عليه ... بالتساوي بل ... متفاوتة
والضعف فاعظمها واشدها اللذة الواجب لذاته التي عبر عنها بالابتهاج وبعده
السعادة العقل المجرد لا على مرتبة واحدة بل على مراتب كثيرة على حسب مراتب
الجواهر العقلية او السعادة في هذه اللذة وضعفها على حسب تفاوت في كمال الوجود

الوجود وضعفه ... العقول ... بالمبتهج بما ادركه الاول لان ابتهاجه ليس
كابتهاجها بذاته لان ... اللذة بحسب ... الادراك ... المدرك من الاشياء
من ذات الشيء ... حاصل ... مدرك ... ادراكه كابتهاجه بما ادركه
وابتهاج العقلية في ادراكها ... على ... ما ادركه ... على الاطلاق هو ابتهاج الاول
ما ادركه ... كمال الادراك والكمال الابتهاج ... على الاطلاق هو ابتهاج الاول
هذا ثم ... على ... مراتب الموجودات في الرتبة والتعقل العقول
ما الكلمة اشد ... النفوس الفلكية ولكل منها ... عدة مراتب في كلها ... اللذات
الحق الاول ... مبتهجة الا ان العقل لا ... الشوق لان
عن ... بخلاف النفوس الفلكية فانها ... الشوق ... لا حركة لاجرامها ...
ثم ... وعشقا ودون هذه النفوس في مرتبة الابتهاج هي النفوس الشريفة
... المرتبة الاول ... الى ... المعارج من الموضع
وبعدها النفوس الكاملة التي ... ان تخلص من علائق الاجسام
الى ... على ... والمرتبة الثانية ... النفوس ... السعداء
اصحاب النفس ... اللطف ... ادراكها النفوس السعيدة
التي لم تكمل ... العلائق ... بعض الاجرام السماوية ... الكل
من الطمس ... الى ... على مراتب ... قوله ...
... ادراك ... وعلى ... في المقصد الاخر ...
... ثم ... الحق الاول
العقول ثم مرتبة النفوس الفلكية ثم مرتبة النفوس البشرية التي من شأنها ...
ما الكل ... مرتبة ... بعض الاجرام الفلكية وفي كل واحد من ...
التي بعد مرتبة الحق الاول ... عدة مراتب ... على حسب ... الوجود

قال اللذة ... ودونها طائفة ... في ... العقول ...
... العقول ... عارف ... الشوق ...
ما دامت السموات والارض ... فلك ... الحق ... عليها

عصت الحق لهوت هو لاسم الاشقيا سلف فمامن صارعوا الظالم المتواصم بكم عمى
وقد سل فيها ومن اعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيمة اعمى قال رب
لم حشرتني اعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك اتتك اياتنا فنسيتها وكذلك اليوم
تنسى ومن اعظم الاثم انهم عن ربهم لمحجوبون وران على قلوبهم ما كانوا يكسبون
واحاطت بهم خطاياهم فهم في الدرك الاسفل من النار معا ملكوت **اقول**
هذه النفوس الشقية ولما وصف النفوس البشرية الكاملة اولا والمعارج وصف
هذه ثانيا استكمالا لاقسام في مسالك العروج وكلاهما تشمل بهما
على طريق المجاز لا استقلال الا على الاجسام لكن حسب مرتبة النفوس الكلية
عن جانبي الاكدار اليه ونعالها المكنية في [illegible] النفوس [illegible] وما
نقيمه هذا الكلام من الاستعارات اللطيفة ولا تشبيها [illegible] الايات المذكورة
والسور [illegible] على ما يلوح بقواعد الحكما فلا لحق ما صدقه [illegible]
على ما سلف **قال** ثم ان السعدا قد فازوا بنعيم الابد والسرور
الدائم في حضرة جلال رب العالمين في مقعد صدق عند مليك مقتدر وتجردوا
عن العلائق لهم فيها ما تشتهي الانفس وتلذ الاعين تجردت عن عوارض الهيولي
عن مزاحمة القوى متحلين بالانوار الشارقة ينظرون الى ربهم [illegible] المعارف
والمعارج كلها [illegible] حضرة [illegible] صفاتها وتجرد
ذواتها [illegible] من ارواح طاهرة [illegible] ادراك وتعقل وقصور
مراتب ولكل درجات مما عملوا [illegible] الى المتوطنين [illegible]
حضرة [illegible] على [illegible] درجات الجلال [illegible] المقام [illegible]
الى النور والطران [illegible] الملكوت [illegible] ولا [illegible]
ولا [illegible] في ظل [illegible] المنتهى [illegible] والسدرة [illegible]
[illegible] النفوس في رياض [illegible] الاعلى [illegible]
دار [illegible] وعد الحق [illegible] الى [illegible]
عن [illegible] فان [illegible]

ذو ابها [illegible] والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون [illegible]
رحمك الله [illegible] سعادة لا [illegible] ولا [illegible] الصور [illegible]
وحال [illegible] ربك [illegible] السموات مطويات بيمينه [illegible] الله الواحد القهار
هنالك الولاية لله الحق فسلام على [illegible] هذا [illegible] اللاهوت
سلام على [illegible] الملكوت واسعدها الى السرادق القدسي
على العالم [illegible] الكل [illegible] الكل باعد كل
نور [illegible] كل [illegible] عالم [illegible]
اذ [illegible] وصلاة [illegible] على [illegible] ومن ارسلك
[illegible] رحمتك [illegible] الطاهر [illegible] وانزل على [illegible]
[illegible] العروج الى [illegible] القدس [illegible]
بالروح [illegible] الجبروت [illegible]
[illegible] سبحانك [illegible]
[illegible] سبحانك [illegible] الحق [illegible]
السموات والارضين **اقول** لما وصف سعادة السعدا [illegible]
شرع في وصف سعادة السعدا [illegible] في اثنا ذلك [illegible]
وصفات [illegible] القواعد الحكمية [illegible] عن العوارض
[illegible] عن مزاحمة القوى [illegible] ان اهل الجنة [illegible]
[illegible] حضرة [illegible] صفاتها وتجرد [illegible] ذواتها [illegible] من ارواح طاهرة
[illegible] ادراك وتعقل وقصور مراتب [illegible]
وصفات [illegible] على [illegible] درجات الجلال [illegible]
[illegible] الملكوت [illegible] الى العالم [illegible]
لا اصطلاح [illegible] مصطلح اهل الصوفية [illegible]
[illegible] والسرادق القدسي
[illegible] الصوفية [illegible] على [illegible] المراد [illegible]

والساهين عن عدم ورود الابرار على النعيم بحيث سقط عنهم صارع الوهم وقد خصه
بعضهم بان تم من الصعود العقلي في عالم الحس كي قرن كلام المحبوبات والالوان مع
من غنساب للنغم تغرد بطرا او طرق انطوا مع ابطا من انطوا الى الروح الخاطف
تسلسل والحروف من العالم العقلي وما سمعه كلام من كلاسفادات معانيه ملاح
وهذا احرى الكلام في هذا الموضع واسال على حاذق الخطابي مع كونه من الصعاب
لكون ايقع الى الحرص على اكتساب العلوم الشريفة والفضائل الكاملة

قال فصل الكل بحسب كمال في نحو اليه وما يقصد له العمل فشوق وشوق للارادي بحسب
والطبيعي بحسبه والعقد سابق لما اصطلح في السلوك من العادة عليهم كما قال تعالى قل
الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى وهي من ما سواه فالهمها فجورها وتقويها

أقول انا اذا استقرينا الموجودات وجدنا العشق ساريا في جميعها
وعلى ذلك ان الكل فيها كالامر العائد لذاته وان عاد الى لا يخرج منها وجمع
على العاد عليه ولو وقف عن ذلك لكان موجودا او دون الكمال يكون طلبه منه لما عدا
الى الكمال الذي هو خيرية شوقه فهو عاشق له في حال فقده له وعاشق وشائق
اليه في حال فقده اياه فالعشق حاصل في حالتي وجدانه له وعدمه والشوق
حاصل في حالة الفقد فقط وبان كل استواء المذكور ان الموجودات باسرها لا
تخرج عن ... الى ان الكامل هو الواجب لذاته فقد علمت انه عاشق لذاته ومعشوق
لذاته ولغيره وان كل ما عدا الواجب فلا بد وان يكون اما عقلا او نفسا وكلاهما
لا ينفك عن العشق ... من ... واما نبات او معدن اما النبات فبحسب
القوة الغاذية شوق الى حضور الغذاء ... عند ... وشوق الى ... بعد
استحالته الى ... وبحسب القوة المنمية شوق الى تحصيل الزيادة الطبيعية المناسبة
في اقطار المتغذي وبحسب القوة المولدة شوق الى ... مثل الكائن ... الذي
هو ... النوع ... الطبائع العنصرية فلان ... فيها
فاسد ... وعن الشات ... اما ... او صورة او عرض اما العرض
فانها ... عن صورة ... الاستدلال ... صورة اشتياقا

اشتياقا عن ملازمة العدم المطلوب واما الصورة فلازم موضوعاتها وشائق في جميعها
فيها ولا زال ملازمة لكمالاتها ومواضعها الطبيعية ان كانت فيها متحركة
شوقا اليها حاصل عنها واما الاعراض فعشقها ظاهر بالحدس بملازمة الموضوع
ايضا وذلك بين في ملاحظتها لاضدادها في الاستعدادات وعلى الوجه الكلي
جميع ذلك ... العوارض عن ... وجود كمالاتها اذ لا كمال لها العوارض
مستفادة من فيض الكمال الذاتي عن قاصد بالافادة واحدا واحدا من
جنبات المعقولات فكان من الواجب في الحكمة حسن التدبير على الوجه الذي عرفه
ان يودع فيها كلها ... بحيث تكون ... للكمالات ونازعا الى
طلب ... بها ... على النظام المحكم ولا ... العرض
... الموجودات اذ لم ... الاحاطة ... عشق ... يحفظ به العشق عند
وجوده ... عند فقده ... اختار ... العرض ...
جميع الموجودات بحسب ما ... الكمال ... الكمال الواجب لذاته ... شبيه
تحصيل ذلك الكمال بحسب ما ... بحسب ما يكون ... الكمال الاول لها
... الكل ولا غاية له ولولا العشق والشوق ... حادث ... تكون ...
اصلا ولا ... ذلك على النظام الاعلى احكام ...
سوى ... العامة ... قبل ... الى ...

قال فصل ... ان السعادة ... نوع واحد ...
من العلل ... الكمالات الشريفة لذاتها عظيم ولا ...
دونها ... على ... المثل النخلة فلهم ... في العالم ...
الوصول الى ... اولئك هم المقربون كما اشير اليه
في ... الابرار ... من رحيق ... تسنيم ... المقربون
... الى ... الواحد ...
المثل ...

أقول ومن ...

لعكار

مقاصد هذا الفصل وقد اورد على مباحث السعادة سؤالان السؤال الاول
لم لا يجوز ان الادراك يوجب اللذة ودعوى انها نفس الادراك ممنوع اذ لو كانت
نفس الادراك لكان كلما حصل الادراك حصلت اللذة لكن ذلك باطل لان الادراك
وهو العلم بالموجودات حاصل مع ان اللذة غير حاصلة وتحرير الجواب مستفاد
من هذا المقام فلا [illegible] صور الانفكاك بعد المفارقة على حصول اللذة بعد للادراك
الذي كان له انها حاصلة وجوابه ان اللذة ليست الادراك كيف اتفق
بل الادراك على شرائط مخصوصة ويمتنع حصول الادراك على تلك الشرائط
مع عدم حصول اللذة السؤال الثاني لم لا يجوز ان يكون حصول النفس للصور
العقلية من المبدأ المفارق مشروطا بتعلقها بالبدن فاذا زال الشرط زال المشروط
فلا يلزم حصول اللذة لها بعد المفارقة وجوابه ان النفس لو لم يكن ادراكها الا
على انها قادرة مع وجود من بدنه لكانت فلا يحصل ادراكها كما عرض الادراك
وقد علمت ان الشعور بالذات سعادة بعد مفارقة البدن يكون شعورها بذاتها
اتم اذ ليس مع العلائق البدنية لا شعور لها الا شعورا مخلوطا بالشعور بالبدن
وكذلك في باقي المعقولات فانها لا تعقل شيئا ولكن نفسها الاولى تفتقر الى حالة
ايا اشبه الحال والحال اعلى من العقل فاذا انقطعت العلائق بين النفس و
البدن وزال هذا الشوب صار المراد النفس بجوهرها اتم واكمل حياتها في
الادراك بادراك الذات في اما الاستعداد بادراك سائر المعقولات فلان
جوهر النفس مع العقل الفعال الادراك المعقولات موجود بعد المفارقة [illegible]
العقلي من العقل الفاعل لا يتم ومتى كان الفاعل والقابل موجودين في
حصول الاثر لا محالة الا لمانع ولا مانع الا الاعراض النفس عن تلك الجهة الى جانب
البدن فاذا انحلت النفس عن البدن بعض التحلل كما في النوم ونحوه تنكشف
لعلوم غيبية في ذلك العالم وبعد المفارقة لا اعراض الى جانب البدن فاذا
المجردات لا يحجب بعضها عن بعض في الضرورة يحصل المعقولات للنفس عند انقطاع
علاقتها بالبدن بعينها فيحصل بها اللذة التامة **قال** المورد ع

مخلوطا

المورد الرابع في النبوات والكرامات والمنامات ونحوها وفيه مطالب الاول
في النبوات واعلم ان الشرط الاول في النبوة ان يكون في صورة النشأة ما يصلح
النوع وسنوه كشف هذا الامر وما يتعلق به من حصول العلوم الكثيرة في زمان
قصير في قوة الحدس في احكامه وشدة الاتصال بالعقل الفعال والاتصال
سؤال العالم ادراك الزلازل والخسف والحركات والسكنات وسيجيء بيان
كشف ذلك في اقاليم الاقوات بالغيبيات في الامور الجزئية الواقعة اما في الماضي
او في المستقبل وسنذكر شيئا من ذلك والاول هو العمدة وغيره من الكمالات التابعة وفي
في احوال التجريد **اقول** ان الاصل من هذه الامور الاربعة هو الذي احق
النبي بان الغير وباعتباره كان النبي نبيا ولهذا كان هو العمدة واما البواقي التي
بعده فهو مما يشترك فيه الاولياء الذين يتسمون باحوال التجريد ويسلك في مخصوصه بالاولياء لما
بل عدها في موضع بعضها لكن لا يكون نبيا ولا وليا على الوجه الذي ولذلك تحاشى بعض
ولو اختص بالاولياء لما انفرد بعض المجانين بذكر شيء من المغيبات ولعل المجنون
الثالث لخصوص الاولياء كان مجموع الاربعة لا يحصل الا للنبي **قال** فصل لما
كان الانسان لا يتمم نوعه الا بمخصوصه جملة اعداده وتوقف الحرف والعرف
صناع والواحد لا يقوم بامر نفسه الى الحاجة بين نوعه والمحتاط ع
في معاملاتهم ومناكحاتهم وجناياتهم الى قانون مشروع من صنع الله وشموله سعادتهم
سكانه ولابد من شخص كل ذلك الشخص هو الشارع المعرف
منهاج سلوكه ويذكر من الرحيل الى ربهم وتنفيذهم من نوم بعاد فكان غرضه
ويبشر الارض فيهم اسرا عاقبة ذكر ربهم ونشره من نومهم ويهديهم الى الحق والى صراط
مستقيم ولابد من تخصيصه بآيات دالة على انه من عند ربهم العالم القادر القاهر ثم
ليخضع النوع ويفرض عليهم العبادات جميعا وصورته تخصيص بعضها كالاذكار و
الصلاة فحركتهم الى السوق الى المعبود وعدم تخصيصهم الصوم وتركهم كالصوم ووجود
بالعمل ولعرفهم كالنواهي في الزكاة والصدقات وهو متضمن لتذكرة
عن الام النوع والحضن والصدقة ونحوها وبعضها في اسفار من مجهول فيها على نشوه

طائفة من صاحبهم يتذكرون يوماً لا يجدون الى بعضهم سبيلاً فيذرون الصناعات
الالهية ومسالك الاقتداء ويكونوا بامرهم بالتعاطف وشرع لهم عبادات يجتمعون
عليها كالجمع فيكونون مع التنوع الاسلاف والطاعات والتردد ويكرر عليهم العادات
للحكم والانس فيحصلون **اقول** مقصوده من هذا الفصل اثبات
النبوة والشريعة وكيفية دعوة النبي الى الله تعالى والمعاد وانه لا يمكن النظام المؤدي
الى صلاح عموم الناس على كثرة اشخاصهم واختلاف اعدادهم وتفرق اجزائهم واعمالهم
صنائعهم وطبائعهم في معاشهم ومعادهم الا بشريعة مستفادة من شخص واحد ذلك كله
بالامور المشهورة وموضوع على قواعد شتى أ اي قوله والواحد الاعم بامر بعضهم
الى معاونة بنوعه ونوع ان الانسان ليس كسائر الحيوانات يمكن ان يعيش وحده ولو
انفرد وحده بجهده واعماله لا يمكن ذلك الا بعد اجتماع اشخاص كثيرة في موضع واحد
وذلك لاحتياجه الى غذاء وملبوس ومسكن وسلاح صناعي لا طبيعي والشخص الواحد لا يمكنه
القيام باصلاح تلك الامور الكثيرة الا بمعونة لا يمكن ان يعيش تلك المدة فلو قدرنا
انه لو امكن ذلك بعسر شديد فلا بد من جماعة بحيث يكون كل منهم يزرع للآخر
وذلك يعني الانسان الرداءة او على هذا القياس سائر الاحوال حتى اذا اجتمعوا
كان امرهم منتظماً لهذا اضطروا الى عقد المدن والاجتماعات ليتم لهم ذلك امر
المشاركات والمعارضات والاحوال الى ان يدل بالطبع اذا التمدن في اصطلاحهم
هو الاجتماع المذكور القاعدة ٢ اي قوله فاضطر النوع في معاملاتهم ومسائلهم
ومعاملاتهم الى قانون مشروع مرجوع اليه وجه الاضطرار الى ذلك ان كل واحد
من الناس يكاد يحصل جميع الخيرات والسعادات لنفسه اذا لم يطلب لذاته وشهوته
المطالب الحسنة لواحد يسعى في تحصيلها عن الآخر فلا بد من المزاحم عليها ولا انسان اذا
روحه على الشهوة والوثوب يحصل على المزاحم له ولا يمكن ان يسعى ويغضب ويجوز
الى الجور على غيره طلباً للاستبداد بتلك المشتهيات فيقع من ذلك خصومات ومنازعات
يحصل بها امر الاجتماع وهذا الاختلال لا يتيسر دفعه الا اذا اتفقوا على معاملة وعدل
لا يمكن ولا يمكن ان يكون بتلك المعاملة والعدل احسن والجميع الكرمات لعدم انحصارها

الحصارها فلا بد اذن من كونها مقدرة بالكلية وذلك القانون الكلي هو الذي يسمى بالشريعة القاعدة
٣ انه لا بد من شارع يبين تلك الشريعة على الوجه الذي يصح ان لو فوض اليهم وضع القانون
المذكور لما رجعوا الى وضعه وسبب تلك المنازعة هو الذي اشار اليه في قوله ويحصل لهم
بسعادتهم منكاته ولا بد من ان يتميز بكمال يدل على ذلك وما ذكره بعد ذلك الى قوله
ويهديهم الى الخير والصراط المستقيم معناه ظاهر القاعدة ٤ اي قوله ولا بد من تخصيص
بآيات دالة على انه من عند ربهم وذلك لان الشارع لو لا امتيازه عن الناس باستحقاق
الطاعة لما كانت طاعتهم له اولى من طاعتهم لغيره في قبول شريعته ولا تصور عدم استحقاق
طاعة الاباب المذكورة الى قوله القاعدة ٥ اي الذي ينبغي عليها الوعد العام
الحق ان يوعد العامل والعاقد المسيء ليخضع النوع له فان الجمهور من الناس لا يبالون باخلال العدل
لهم في امورهم التي تكسب النوع اذا استولى عليهم الشوق الى تحصيل الخيرات الحسية
فيقدمون على مخالفة الشرع لذلك واذا كان لهم رجاء وخوف يحملهم على الطاعة وترك
المعصية كان ذلك ادعى لانتظام تلك الامور لاستقامة على بدونه معاونته مع علمهم بانقطاع الوعد
والمجوز المذكور ان الاداء الحرفي ان الله عالم بما يقصدونه وما يخفونه من اعمالهم واعمالهم
وانه قادر على مجازاتهم ومكافاتهم على اعمالهم فانه يعلم من يستحق المغفرة وانه يقلب من
يستحق الانتقام وهذا هو فائدة اثبات هذه اللفاظ الاربع اولا القاعدة على ذلك
القاعدة ٦ اي المراد بما ذكره بعد ذلك الى قوله فيكونون مع التنوع الاسلاف
والطاعات والتعدد والعاطفة ظاهرة القاعدة ٧ اي قوله ويكرر عليهم العبادات
للحكم والانس فيحصلون بسعادة لما ان ليس تكرار العبادات عليهم لوقع
ولا يمكن مع اعراض القرن الذي بين النبي وبين ان يكون هذا التكرار في حد معتاد
حتى يكون الذي يضاره مثل مضاعفا للمنفعة ويقصده بذكر من الناس فيحكم التكرار
واذا عرفت هذه القواعد ان لا يمكن نظام عموم الناس الا بالنبي فيجب في حكم العناية
انه يحصل في الوجود فانه لو لم يوجد لفات المصالح المذكورة من المعلوم ان الحكم
اشد من الحاجة الى انبات الشعر على الاشفار وعلى الحاجبين وتقعير الاخمص من القدمين
اشياء من المنافع التي لا ضرورة بالهامل القابل بما ذكره معا مما اراد الامكان فيه

هذا الانسان الصالح لان يسن ويعدل ولا يجوز ان يكون العالم بالالهية يسلك
الساعي ولا يصغي هذا التي في انم تيهما وانتبه على ما عرفت من طريقه الاحكام الشرعية
قال فصل كيف في المعجزات التي هي خوارق للعادات على صدق النبي فيما يحكم
لغيره كما انه وقلنا المعجز هو امر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة
وخرق العادة وان حصل على يد الساحر لكنه لا يحصل بعد دعوى النبوة ولا يكون مقرونا
بالامر يدل عليه فيما المعجز وهما الاتيان بغير المعتاد والمنع من المعتاد وخرق
العادة اشارة عن الامر الذي يحصل عن المدعي للنبوة وقيد الاقتران بالتحدي لانه
الكاذب مع من مضى من الانبياء ليعم فاما انما اشترطنا ان يكون المعجز الامر
الخارق للعادة مقرونا بالتحدي لانه لا يمكن الكاذب ان يحصل معجزة الانبياء الماضين لم
لكونها غير مقرونة الطهارة بالتحدي ولتمتاز عن الامور التي تظهر على يد الاولياء
وقيد عدم المعارضة لاخراج السحر والشعبذة فان كل واحد منهما امر خارق للعادة
مقرون بالتحدي لكن وجد لهما معارضة وبالقيود المذكورة صار ما ذكره من التعريف
منطبقا على المعجز ومنها سوى السحر وسوى ما لم يجد جماعة من اصناف الناس مثلهم
اعدموهم مع كونهم لا يشتغلون بالسحر او لا يتوهمون بها كما كان الطراف العارية يحيط
اجماعهم الضروري يسوغ ما في السماء لا غير وجواب ذلك انا اذا ادعينا ان النبوة
والشريعة ضرورية في بقاء الانسان بل ادعينا انه لا يكمل نظام الاجتماع في المعاش
والمعاد الا بها وهذا مما لا يشك فيه وهو كاف في اثبات وجوده بما ما لطريق الذي
مر واعلم انه قد ذكر وجه الالفاظ عدة مواد لم يذكرها صاحب الكتاب ولا ادرك
منها السعادة الاولى ان الانسان المخلوق في الارض منها غذاؤه ومنها دواؤه ومنها سمه
والتجربة لا تفي بمعرفتها الا بعد الادوار العظيمة ومع ذلك فيها خطر على الاكثر في التعيش
فائدة منه وطبايعها ومنافعها ومضارها من غير ضرر وخطر وبيانها ان الاحكام النجومية
لا يمكن الوقوف عليها بالتجربة لان التجربة تعرض فيها التكرار والادوار الشريفة لا تتكرر الا نادرا
الكلام الكلية التامة من طريق النبوة وبالجملة ان الذي يحصل للانسان البعض عمله
يكون في العمل العبادة من العادة لا يكون عبادة واما الذي يامر من كان مطاعا

يظهر على يد الانسان قبل البعثة [illegible]
[illegible] الى النظر

في عمله ولا يكون مقرونا بعمل لما كان العبادة بمحض العادة ولذلك ورد الامر الالهي
الشرايع بافعال غريبة لا يهتدي العقل الى فائدتها وانما الهداية الى الصناعات
النافعة نوعية فانها على السحر اقتداء بالتجربة فيه من عظم فواحب بعثة الانبياء للتعليمها
وقد ذكروا وجوها اخر على الطول بل يذكرها هو بعثة النبي ملك والعالم وجعله بالدماغ
ومكان العقول المدركة انما يحصل من الدماغ على كلا نقصها ولذلك بعده البيان والتعليم
قال المص السابع النبي في سبب افعال خارقة بعض بواسطة جمعه على حجج اهل العلم
خارقة للعادة انه قد تشاهد من الاتقياء والمتجردين ربما اعمال خارقة للعادة وتحصيل
طوقانا باستدعائهم ودلائل واسرار عجيبة في استهلال انه تحريك وتحت
عن امور بها وراسلوا واستشفاء المرضى واستسقاء العطش وغيره وخضوع الحيوانات
لهم فاعلم ان النفس متى سلطت في البدن ووجدت بها البدن وعلمت بان الاوهام حتى
ان الماشي على الحايط سديد الارتفاع فلنقل الوهم لا اعمال فيه مواعد بالسقوط وتستر
انه ربما يسير الى من يحويه والسعالة عن تصوره فيجد ساقطا ولا مرض سائر من الاوهام
انا نار عامه او نار تام سديده التاثر في البدن والطبيعة او مرض بالعقوبة والرياضات
الى ذلك واذا كان كذا فلا يحدث ان يكون لبعض النفوس من القوة تكون بها كانها نفس
للعالم بطبيعة العنصر طاعة بدنها لها سيما وقد علمت ان العنصر بالمس جميع الاجرام
خطبة المجردات فاذا ارادت النفس في التحريك والقسمة بالمبادي ارادت قضي واذا
كان لها التاثير في المزاج والكيفيات التي هي مبادي احوال هذا العالم فيكون لها التاثير
بكثير من العوارض وعلمت انه ليس من شرط كل تحريك ان يكون حارا وكذا الحرارة ايضا
اقول الغرض من هذا الكلام بيان ما كان من عدسات ومن كيفية طاعة هيولى عالم الكون والفساد
للانبياء والاولياء وللافعال التي ذكرناها انها خارقة للعادة بالقياس الى من ليس له
العلل الموجبة لها واما المطلع على عللها فانها عنده ليست خارقة للعادة وقد بين ذلك
ذلك في ست مقدمات اوردها على وجه الذكر المقدمة ١ ان النفس الناطقة مع تسلطه
في البدن فمع هذا فالبدن خاضع لها في تصرفه فيه على حسب ارادتها وارادتها
بالتحريك والتسكين وغيرهما المقدمة ٢ ان منشأ الانفعالات المحكمة من النفس باسمها

كالطبيعي والاوام وكالروح هو مبادي [illegible] الى البدن [illegible]
[illegible] والهيات [illegible] وسداح [illegible] علم [illegible]
[illegible] الى [illegible] الحافظ [illegible]
[illegible] والاصل [illegible] الاوام [illegible]
واصواته [illegible] والاصل [illegible]
[illegible] الشارح [illegible]
[illegible] العلوم [illegible] المادة [illegible]
وان [illegible] المبادي [illegible]
[illegible] كان [illegible] البدن [illegible]
[illegible] اى المراح والكيفيات [illegible]
[illegible] المبادي [illegible]
[illegible] النفس [illegible]
كل [illegible] والاكل [illegible] حار [illegible]
والصور [illegible]
كالعلوم [illegible]
اصل [illegible] النفس [illegible]
كان [illegible] النفس [illegible]
كان [illegible] العالم [illegible]
وبطبيعته [illegible] الاعمال [illegible]
عالم [illegible] المبادي [illegible]
والانسان [illegible] الاجسام [illegible]
[illegible] كالنفس [illegible]
المبادي [illegible] البدن [illegible] العالم [illegible] المبادي المجردة

[illegible]

المجردة [illegible] العالم [illegible]
[illegible] العشق [illegible]
في البدن [illegible] المبادي [illegible]
[illegible] العالم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العالم [illegible]

قال [illegible]

[illegible]
والمبادي [illegible] الروح [illegible]

أقول [illegible]

[illegible] الروح [illegible]
[illegible] البدن [illegible]
[illegible] الروح [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] العارف [illegible]
[illegible]
[illegible] الروح [illegible]
[illegible]
[illegible]

قال [illegible]

[illegible]

إذا استعملت طبيعته بهضم المواد الرديئة المولدة المحمودة محفوظ فعاش زمانا دون مدة
عدم أمر خارج ورد سائل العلات المشابهة والمدنية صاعدة ومارانه عادة من كل سنة
صاحبه والسعال إذا الجذب سائلا جانب الجذب مواظبا خلفها من الحادث نحو مواد
عن أعمال كان تبع أنه عند عدم الجوع يعاد لكان الانحدار إلى أعالها الحدث جلبها
قوى ميزها فعطلت الأعمال الطبيعية المنسوبة إلى النفس النباتية وقعت الباصرة وغير
ومن المواد محفوظ لم يتحلل منها أكثر ما يتحلل للمريض وقد باتت النفس عنده بها فاطمئن

أقول إمساك الإنسان والمحمود من عن القوت مدة من عادة بمثل جملة المواد
إنصافا وصاحب الكتاب يرجع الاستعداد أولا ثم ذكر بيان أسباب المذكورة بأنا نقول أما
بمنع الاستعداد فلأن الحرارة الإمساك عن القوت مدة طويلة حاصلا أنا نرى مع عارض من
بدن وما نرى مع عارض عن سبب أن أما العارض البدني فالمرض الحاد وما يحاجب هذا
المرض كسل أما ما هو مدة بعد سائر العادة أسباب العوى الطبيعية بكون في
نهضم المواد الرديئة المولدة لذلك المرض عن تحريك المواد المحمودة فيحفظ المواد المحمودة
لعله تحللها المعروض البدل فيعيش المريض زمانا دون مدة عدم أمر خارج وإذا عقل
وحال المرض فيحصل مثل وجود العارض وجدان الطبيعة لما يعدي به البدن في
هذه الحال وهو لا حلاط الفاسدة مع عدم وجدانها البدل في صدور ما جرى لا القدح
وأمكان الإمساك المذكور من هذه الصورة فإن المرض من الأمان هذا المثال هو نقض
الحكم الكلي ما يتبع ذلك فلا يسكن لأن ذلك الإمساك من حصل وإن كان إسباب
هذا الإمساك كسلف وأما العارض النفساني فكان الخوف لما يعتري منه من سقوط الشهوة
وفساد الهضم كما يعتريه من ضعف النفس عن أعمال وحركات كما هي مواجهة قبل ذلك فإنه علة من قبل ومعارضة زمانا وموقع مثل البدن من صعدت إلى النفس
وموقع مثل النفس من تبطئ إلى البدن وموقع قوله وقد تدرك أن السابق النفسانية و
البدنية صاعدة ومارانه عادة من كل الصاحبة هذه ما ذهم لا يستعدا وما سبب كون الموفا
هو حاصل هذا الإمساك إذا ما هو في هذا الطول من مدة محمودة هو من أسباب العادة في
الحادث العقلي فإن ذلك مده شيع القوى الحساسة لكن النفس في العمل إذا الحدث جلبها

إلى جانب الجذب مواظبا حلها سواء أحتج إليها أم لم يحتج واستعداد لا لحداث أسباب كل
استعداد الجذب والتشنج المذكور بسبب ترك القوى البدنية أفاعيلها التي من حملها
الهضم والشهوة والعذبة وما يتعلق بها كإطلاق الحادث ومجرة عادة علوي غير حار
حرورة من المعلوم أن من وقعت العقعه الباصرة عن فعلها بسبب المواد محفوظ لا يتحلل منها أكثر
ما يتحلل في المرض الحاد دل يعرف لا فعلها ان في المرض الحاد ما يقتضي الاحتياج إلى الغذاء
ليس يعرض العارض في الوجدان ما يقتضي عدم الاحتياج إليه ليس يوجد للمرض أما
الذي في المرض فإن ذلك أول منها تحلل الرطوبات البدنية بسبب الحرارة الغريبة فإن
الغذاء إنما احتيج إليه ليكون بدلا عما تحلل منها فيكون كثرة الحاجة بحسب كثرة المتحلل والثاني
ضعف القوى البدنية بسبب المرض الفساد إنما والرطوبات إنما الحاجة إليها لحفظ
تلك القوى التي لا يوجد إلا مع المشابهة المخصوصة في العام ويعدي الحرارة الغريبة بها
ومن المعلوم والحالة هذه أنها كانت القوى المذكورة أضعف كانت الحاجة إلى حفظ
تلك القوى بالغذاء أشد وأما الذي في الوجدان فلو لم يكن للبدن الذي انقضاء الترك
القوى البدنية أفاعيلها بسبب الجذب أنها خلف النفس وعدمان من هذا أن الوجدان
ما نقص الإمساك المذكورة أول المرض وبذلك يظهر جواز انقضاء التي أول الو
ما الإمساك عن القوت في هذه لا نقص عن في سلامة العرعداء وقوله وقد ماتت النفس عنده
بها فاطمئنها وسعها إلى سرمدتك أي أن هذا المعنى المذكور في هذا الفصل هو أول
الكلام المروي في كتب الحديث هو ابتداء عن أول قطعي ويستغني **قال**
فصل وإذا علمت بأن السعوس كلانه والأوهام النفسانية حلها العرض المداخلة
نسانية معجبة نور وفساد المستجيب كحاجة والسحر إنه من باب السعوس والأوهام أنها
شئ يستعمل في الروم من موجبات حارة والعادات السريعة من الجواهل
لحذف الغياطس المحدودة والطلسمات في أمراض مخصوصة إنما وضعه أو
قوى نفوس إلى أمر مخصوص بإحراق الحلكة واعاله بها وتعين قوى بها من آمن مس
أنا وأيته وبين من هذه كلا ساستاحر المعروفة للنفس المضطربة إنما اشتد المجسم المنسد
لعوالمهم وعن هذا الفصل والدوام على ما من شأنه أن يكون له فعله لنفس بعد أن

تشكر به ولا يعود الشيء كما تمسك السطح الجهاعلي بالنبات **اقول** لما ذكر ان
الحوادث الظاهرة من السماء والارض احد بعد ذلك في ذكر سبب الحوادث التي يظهر من
عروض وهي علل الفاعل التي اما امر ارضي او سماوي او مركب منهما والمركب
الارض احسام عالم الكون والفساد وما يتعلق بها والسماوي اجرام الافلاك
وما يتعلق بها والارضي لا يخلو اما ان يكون بسبب الانسان او ما لها من اسباب اولا يكون
فان كان فهو كالاصابة بالعين والسحر الذين ذكرهما اولا ومداهم وان لم يكن فهو كالنجاسات
التي ذكرها بعدهما ومداهم ثاني والسماوي فقط من غير اشارة الى سبب ارضي تحصيل له
الاستعداد وذلك لا يكون خصوصا في عالمنا مما يتأتى لا بد من الاجسام امر ارضي الى
كسب يكون المجموع المركب منهما هو الذي يحصل الحوادث التي يشاهدها وذلك شيء من الطلسمات
وسدامر بالاقسام المذكورة وجميع ما يكون من هذه الخوارق عادة فلا بد وان يكون
واحدا من هذه السلسلة كالباقي الذي ذكرها ونحوه الكواكب والعزائم والحيل
الهندسية مثل جر الاثقال ونقل المياه والالات الرافعة والرمادة وما
يجري هذا المجرى وكلامي في امانة اقسام الحوادث التي ذكرها وهي العين والسحر والنيرنجات
والطلسمات والنياحر فاغني عن الشرح وكذلك الفصل الاخر وما بعده **قال**
اللوح الثالث في سبب انه اراد ان يمهد مقدمة انك قد علمت ان للافلاك
نفوسا ناطقة وان لها ارادات جزئية وان لها الى جهة شبيهة بنفوسنا الناطقة والى
ما العقل وهما ان كل ما يعلم كلية حاصلة فيها من مبادئها وحركات جزئية لنيلها
ضوابط معلومة محفوظة ليست بصادرة على جزاف بل هي على نسبة كلية
هي ان حكم بان للوح اعلى ولا علاقة بل على عالم الحركات والنفوس التي
مدابرها والاما غائب عنها ولا الحس فيها الى نحوها والاما ما عدت في فنا
ما وليس الامر ان على شيء بل الاشخاص الامور الجزئية من الحوادث في العالم
العنصري للافلاك فيها ان يكون لها ضوابط كلية من مبادئها وكلما كان كذا
كان كذا هو امثل حصلت في العالم العنصري اذا كانت متشبثة بها النفس الفلكية وفي
الوصول الى كل شيء فقط فلهذا ان يعلم اللازم حركتها ما يشبه السرطان الكل كان كذا

كذا فيكون كذا او ليس فليس وكل ما يبط بكل بعده وهو من الاعيان واحد التكرار
ولا يستحق في الان لكل ان لها معلومات من غير مناسبة لنها تعرض الى التفصيل
فاما ان يكون بينهما الاخر اما بالعلم كذا او ليس منها ما الاخر احد اثباته في
وقت معين والكل فليس الاشياء بعد ذلك بعد بالاعيان وهو مع مع ان الامر
العقل النفسي معا **اقول** تسمل هذه المقدمة على بيان امرين احدهما
ان صور الكائنات مرتسمة في النفوس الفلكية قبل كونها على وجه كلي وعلى وجه جزئي و
ثانيهما ان النفس الانسانية من شأنها الاستعداد وزوال الحائل بينها و
بينها وهذا الكلام هو لبيان الاول منهما ومن اطلع على ما سلف بيانه لا يخفى عليه
ما ذكره ان جملة الكليات كذا فيكون كذا او ليس فليس وما ذكره بعد ذلك هو من المباحث
الشريفة لحصول تشكل الجزئيات في عقل او نفس فلكي في المطارحات ان الحكماء ان
المذهب للقدماء من البابليين والحكماء الفرس واهل الهند وجميع الاقدمين من مصر ويونان
وغيرهما ودور الدعوى ان الاشياء بعد دال ما كانت عليه الا نفي ان العود معاد
بل يعود شبهه بناء على ان امتناع اعادة المعدوم فيكون هذا النادر العالم الحكام
تبع جملتها كل منها من الالات الجزئية مضبوط بعد ورده ودور العود ونحو
تلك الحركات بعد عود تلك المقالات اشياء اولها عن ان مضبوط تحدد ان حدوث الصوابط
كم تكرر الاقتضاء في العالم فان تكررها واشتراكها الاعيان في الماضي و في المستقبل
وما هو في مسافة ما يكن ضبط واما احتجاج على ذلك بصورة ان كلما كان في الوجود
من يعلم كل ما يقع في المستقبل الكائنات الى ما يسقط على من عنها فكذا كل ما
من الحوادث في الاشياء على الوجه المذكور واحتمال المعدوم جوابه على اشراق الله
فالمال لحوقها مثال السرطان لم يتكرر كذلك لكان ان تلك التي معلومات من غير
حساب او كان هو بعينه كذلك لا يتناهى انقطاع الحوادث في المستقبل وهذا
باطل لوجهين الوجه الاول ان هذه الامور الغير المتناهية لا يمكن ان يكون
فالاخر ابدا والا لكون من ها ما هو كذلك في السماء باطلا اما بطلان ان
فيها ما لا يقع فلانها اذا كانت معلومة منها انها تقع في المستقبل من كل يقال

لا يمنع فيه كان ذلك العلم كاذبا لا محالة فلا يكون ذلك العلم من المعلوم او النفوس
التي تسكون وفرض انه فيها تنقش وانما بطلان ان لا يكون فيها ما لا يمنع وصا ما فلا
لو كان كذا الكان ما ان وقت يقع فيه الكل او لو لم يكن بعد كذلك لكان فيها
ما لا يمنع ابدا وعدمن لم يخرج عدا ذا الى وقت وقع فيه الكل بعد ما ثبت الحوادث
المستقبلة المعلومة او المنقوشة في ذلك يخرج اما او لا حاجة على اعلاف الروح
اما اما ساطلات لو بياني ما فيها من المعلومات في النفوس لم يقع بعد ذلك الوقت
الذي وقع الكل ما لا يكون للمبادي العالية بعلم ويلزم من ذلك ان يكون هذا
كلام قد وقع في الادوار الغير المتناهية في الماضي ما كان يصح الان ان ذا رجيني و
لاما يتعلق بالمستقبل او الملتفت للمغيبات المطلع عليها قد صار ححا يلا فان علم
ستعد العلم من ذا ح فلزوم هذا المحال ظاهر وان استعاد عاد الكلام الى
التي الذي منه لا استفادة بالوجه الثاني هو مع ان الذي يستفيد العبر الكلي
معا ليح ونحو ان الحوادث في المتناهية وان كانت غير محصورة فانها في الذات
يها لا بد وان يكون محصورة ومرتبة بترتيب لازم لكل ما فيها ادا ان ما المتأخر
وما هو صورة كانه لا يوجد الا بعد ما اوسى اجر بعده وكذلك يمنع ان يدرك
المدرك الحوادث فيوجد سلسلة غير متناهية من اعداد مرتبه وموجوده معا او عدد يمكن
على استحالة ذلك وبهذه الحجة لا يلزم من الحكم المستقبلة كيف كانت ها بعادو ما
الصور المفصلة المدركة لا يكل لها وقد يتبين انه لا يمنع في الا ووقع
امثاله من ادا الغير بهاية من يتوقع وذلك ان لو صح دوام فيحصل من الموالد البلد
اعني الجماد والنبات والحيوان المدد اسالا في الادوار التي لا اعامي مع رواية فكما ل
يحصل انواع جسمانية غير متناهية من الدوام والتكرر وربما ان ما من الابعاد يحقق
استحالته فرادا الحالات المادية حاصلة عن صورة حجر الصور ثم فارقتها تلك الصور
فلا بد وان يبعد المادة ان يصلح لما نحوها بالضرورة لو صحت عود الاشياء
الى شيء ما كانت وبهذا يتضح ان كل كائن فاسد وكل فاسد كائن ويجد
المتأمل زيادة يقينه بعبارات كثيرة والمتكلف لكنه اسرار غريزته لا تنفع

عيران بها الى حرابها **قال المصنف** والغير المنطبع في المادة لولا احتجابه
بهالات الكائنة في النفوس التي في النفوس العالية ادلا حاسة من المجردات الا لكانت فلا
لا ارتفاع بطائعها ولنفسا سعده لا استعداد ولولا البدن والجسم عن اعراقيه سبيل
اقول وقد عرفت في صحيح المنامات في النوم هو انحباس الروح عن الظاهر الى الباطن
مقاموسان الامر الثاني هو ان النفوس البشرية لما ان ما هو موسى الى المبادي
العالية يحصل لها الى ان حصول الاستعداد واحتى النفس الناطقة عن
ملك المبادي انما هو لاشتغالها بالحواس الظاهرة والباطنة وليس حجابها ل
تحاسها عن الاتصال بها مشتغل بتحصيلها والعاقل التام ادا تمت فاعلية العقل
لنعله وحصل صدور الفعل فيه لا محالة والقصد في بطائعها عاد الى النفوس التي تعد س
العالية لا استعداد وقد عرفت في علم النفوس وانا لم نحكم بان له استقلال انارة محققا ل
النفس عن الاعتناس من المبادي العالية بل حكم بان لها ان يحنف تلك الحقائق
مستقلا الا ان العائق هو اشتغال النفس بالبدن ولا يمكن ازالة هذا العائق بالكلية
الى النفس بعلوم مثل الذي يمكن هو تحقيق العائق كما سمعت لا ازالة فلا سبيل الى
مراده هو التحقيق في حال هاربه البدن وقوله وقد عرفت في صحة المنامات ما علم
ان الكائنة عن جواد اليك بالتجربة اما مما رويه من الغير او مما تعهده من نفسك
وطعام حال المنامات والامور التي تقع في النوم التي تطلعنا الاطلاع يعلم ان ذلك لا اطلاع
ليس الا لتعطل شواغل النفس ولا ممكن من ذكره فان الفكر وحال العطل التي هو فيها
امكن بعض تحصيل حيل ذلك كشف حال النوم وقوله والنوم انما هو الحاسن
الروح عن الظاهر الى الباطن واعلم انه مما يعرض لما يطلع عليه لا لان من التعب
حال هو ما حصل بعد ذلك في معرض جهة النوم والروح قد عرفته في العلم الطبيعي
منتشر الطاهر البدن بواسطة الشرايين وبانصبابه الى الحواس الظاهرة حال
لا ينفذ يحصل الادراك بها وهو المعط فاذا انحبس هذا الروح الى الباطن
رجع عن الحواس الظاهر بعد انصبابه اليها فتعطلت هذه الحواس وهو النوم
تعطل شواغل النفس عن الاتصال بالمبادي العالية ولا اعتناس بعض ما فيها

فالحاصل ان الروح قد يكون طبيعيا وقد لا يكون وكذا الحاصل الطبيعي قد يكون في سبب
السعال عرضا اولا كالتحلل والذي على طريق السعال للدواء وان يكون ذلك العرض
من الامور الطبيعية وذلك فيما ان يعود الروح الحيواني الى الباطن لا تصال الغذاء
فيحصل الروح الحيواني البالغ [illegible] للاجسام اللطيفة المجاورة والذي على
سبيل السعة [illegible] تحلل من الروح عند السقط فيعود الى الباطن [illegible] ذلك
المتحلل هذا [illegible] يتعلق بالعود الطبيعي واما عدم بروز الروح الى الظاهر [illegible]
اسباب طبيعية احدها قلة الروح [illegible] لانه [illegible] في وسط [illegible] المعدة وسط
في الخارج [illegible] بعد هبوط ولا تستقر [illegible] امتلاء الدماغ من الرطوبات
المواقفة [illegible] المجاري [illegible] السعود [illegible] الروح [illegible]
على الرعود واما الحاصل للروح لا لا لم يكن طبيعيا [illegible] اعمال الطبيعة في
نضج مادة المرض [illegible] الروح النفساني في المحل [illegible] الاسراع والبعث
[illegible] من الطبيعي ما لا يكون [illegible] فصول [illegible] بعض الاعضاء الى
ع فيعض الدماغ [illegible] لا يسعد الروح [illegible] انضغاط الاثر
[illegible] سكنت [illegible] الالات [illegible] الروح في الرطوبة الخارجة عن الاثر
الطبيعي [illegible] الروح [illegible] المادة [illegible] الاعضاء [illegible] لا يطاق [illegible]
لا كثرة الافكار المتخمة للدماغ [illegible] الرطوبات [illegible]
[illegible] البحرة [illegible] الحلوق [illegible] الروح
كما [illegible] المجاري [illegible] مجموع ما ذكره من اسباب النوم الطبيعي وغير
الطبيعي على وجه [illegible] الاعلى [illegible] الحاصر [illegible]
مع كون المصنف لم يذكر لان النوم احد الامور [illegible] العامل [illegible]
فاستحالة يكون طبيعيا [illegible] الى الاستحالة الا تحصيل
اسباب وكان [illegible] اسباب [illegible] الموضع من [illegible]

قال المص [illegible] النوم [illegible] الحس [illegible]

كما في القوة الشهوانية او الغضبية او الحواس الظاهرة او الباطنة [illegible]

اقول [illegible] ان الشيء [illegible] مصطلح [illegible]
بيان [illegible] الكلام [illegible] الحسوس الباطنة لا تصال [illegible] العالية [illegible]
[illegible] في المقدمة [illegible] هذا الكلام [illegible]
[illegible] ان [illegible] النفس [illegible]

قال المص

[illegible] وما ذكره بعد ذلك [illegible]
والحس [illegible] الذي [illegible] حارج
[illegible] الصور التي [illegible]
لا [illegible] خارج ولو [illegible] لادراك [illegible] لو كان
خارج [illegible] الحس [illegible] والنوم وغيرها [illegible]

اقول

على ما [illegible] المرايا [illegible] هذا [illegible]
في المطلوب [illegible] علم النفس الطبيعي [illegible] الحس [illegible]
[illegible] الحس [illegible]
الصور [illegible] الحس [illegible] ان يكون [illegible] حارج
[illegible] الذي [illegible] حارج [illegible]
[illegible] المشاهدة المذكورة [illegible]
الخارج [illegible]
[illegible] الصور التي [illegible] المرضى والممرورين [illegible]
[illegible] الصور [illegible] اما ان يكون [illegible]
او [illegible] العدم [illegible]
[illegible] الخارج [illegible]
لو كانت في الخارج لرآها كل سليم الحس [illegible]
ولو [illegible] اعضوا [illegible] السوال [illegible]
في الخارج [illegible] كما كانت [illegible] بعض الصور [illegible]

[illegible] الحس [illegible] بعض الصور [illegible] بالتخيل والوهم

لانه كما جاز ان يرتسم الصور في الحس المشترك ثم ينتقل الى الخيال فكذلك جاز
ان ينتقل الصور الموجودة في خزانة الخيال والوهم والصور التي ركبها المتخيلة الى الحس المشترك
لان الخيال في حالة النوم [illegible] الخيال كما يحكى [illegible] المعاني التي يدركها
[illegible] واحد منها [illegible] في حكم [illegible] ان جميع ما
يرى في التخيل والنوم [illegible] الصادق والكاذب [illegible] ان يكون في موضع
[illegible] ان يكون في موضع [illegible] الصور العظيمة في العين [illegible]
[illegible] الخيال ان [illegible] المتخيل [illegible] الصور [illegible] ان يكون
[illegible] ولا [illegible] الحس المشترك والخيال [illegible]
[illegible] الصور [illegible]
[illegible] الصور
[illegible] الطبيعيات [illegible] كلام
طويل [illegible] **قال** [illegible] الصادق
عن [illegible] المتخيلة
[illegible] الحس المشترك
[illegible] الاعضاء [illegible]
[illegible] الحس المشترك
[illegible] **اقول** [illegible]
انه لو كان الحس المشترك [illegible] الصور التي [illegible] في الخارج [illegible] المتخيل في النوم
[illegible] ان يكون ذلك الاحساس [illegible]
[illegible] الحس المشترك [illegible]
[illegible] الصور [illegible]
[illegible]
[illegible] في العقل والوهم
[illegible] العاقل [illegible] العقل والوهم [illegible] والوهم
[illegible] الحس المشترك

الصور في الحس المشترك [illegible] الشيخ [illegible] واما الذي [illegible] العاقل [illegible]
[illegible] الحس المشترك اذا كان [illegible] الصور الواردة عليه من الحواس الظاهرة [illegible]
[illegible]
[illegible] الصور [illegible]
عن [illegible] المتخيلة [illegible] الصور في الحس المشترك [illegible]
وهو العقل والوهم [illegible] الاعضاء [illegible]
[illegible] الحس الظاهر [illegible]
[illegible] النوم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الصور [illegible]
[illegible]
[illegible] الحس المشترك [illegible] المذكور والنوم [illegible]
[illegible]
[illegible] الناس [illegible]
[illegible] **اقول** [illegible]
[illegible] الاطلاع [illegible] على المغيبات في حال [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الحواس [illegible]
[illegible]
[illegible] في الكتابة والكلام والسماع [illegible]

قال المصنف [illegible]

قال اخرى عن حده والاكثر ان عامرون عن الجمع بين حده لاسيما وانما انها
فصل في المعنى لامر نوعي اذا عاقه عائق نوعي عن ان يوجد لشخص من نكل وذلك اما لضعف
العاقل او لعدم في المعنى فالنفس التي عاقها عن عاقلها صواب اذا امكن لاحتمالها
فاما العدم بها لاصلية كالاشيا او العدم ويكن تكمله الاشياء والاول او لضعف
العاقل بحسب ضرورتها كما في الشاب او وطن كالكبر عن ضعف الالة وطى او كما في المحرور
والمصروع عن او لكن كالسمس بعطش المكلفة بامور تحصل لهما التحرير والتحمل ونحو
العقل الساطع ليلى لا لامر الغير لضعف العاقل كما كان بعض الترك السمس بحركة نعم
هذا الامر ان يلعب فيهاجر بمكاد ويصرع عسر اما الامور عنه ويسمع الحفظ لسوا
على ارادته وكان لاجل الامر ضعيف مطلق وكما يستعمل بعض المنطقين الصبيان العصا
والقياس وان الالات الصغيرة بسبب تحرزه البصر شغله وتشوش البصر وحرجه وقد حل
نسفها كاشتغال الامام بسائل لطيف سواكن الحص ياسا وجاز ياسر عنه
مرورهم وكما يستعان يلفظ الكهنة رقص في الصوت وفيه مع ذلك بطلان الصباو تدور
الرؤس ويحرك كل حده وكل حده بمهيم للحواس يحله بها وربما يستعمل الصا
بالاوهام بالعزائم والتحويف والترسب يأمل اذا استطعوا عن ثم والكهنة وقد يكون
اضيا عن السوع وتجارب وربما كاهور اليه الا امور حسنه وقد يحكم السياق ضعف
للعاقل هو ليعسر بطريق كالكمر الرياضين حرام الكرو هذا حسن وبالكهنة و
المحرور من بعض اختلال بالعقل وافا ذلك ولعطلها او هو عن محمد عبد العلا
وربما هاب اول البصيرة امور مكتومة محروم متوسلون هو الا الكل بهذه لاشيا
الى الاعاس بغيات ثم كلها الهم على محصوص محصص الضعف اوهم يتحول
وثبات العزم العقلية لها مدخل عظيم في امور **اقول** قد بينت ان العقل النافذ
مطلعا عليها لا يحصل الاتصال بعالمها الى عالم المجردات وان اسعا لها
والمعروف هو العاقل لواعى بذلك الاتصال ومن المعلوم ان الاتصال والاسعا
المذكورين امران يحصل احدهما عائق عن الاخر والمعنى لامر نوعي كالنفس
لاتصال بعالمها اذا عاقه عائق نوعي كاستعمال النفس الدال لواعى لاتصال

لاتصال الذي هو معنا انما يوصل بحص من احاص وذلك المعنى يكون من ذلك لامر
الذي كان معمر باعه كاحد بعض الناس من استعمالها لاتصال المذكور وذلك المكلف
وان يكون اما لسبب ضعيف العاقل او لسبب فيه في المعنى معصلها بالعه الحلو دون الجمع
بعض العوس لاتصال بعالمها يكون لانحه اما العدم بها او لضعف عائقها والاول اما
لعدم اصلية او لعدم مكتسبة والثاني اما ضروري للسوخ او غير ضروري او غير الضروري
اما ان اصل وطرة السحر او لا او اصل وطرة وما الشي في اصل وطره فاما ان لا يكون حاصلا
بالكسب او يكون حاصلا وهذه الاقسام سنه اما هو للعدم بالاصلية كالاشيا والم
لعدم بعوسهم لا يستعملون اسعالها بالمدرع بلا اتصال بالعالم العلوي في الكسب العلمي العنصر
سوى حال النطق والصحيح بل يحصل من لا من كاعرف وثم ما هو العدم الكسب للملكم
لا ارادة لا اول لها ومده الملكة بحصل لهم بالرياضات المحضة بهم وشان الانسان الى الصور
رياضاتهم فيما بعده وثم ما هو لضعف ضروري في العاقل كالنوم الذي هو ضروري بالسبب
نوع للانسان فان الحواس الظاهرة يتعطل فيه والنفس الناطقة لو حرج عن تصرفها الى
العقل الطبعي كالشوع وثم ما هو لضعف فطري في العاقل كما الكثر من الاقام التي لعلها
العرض في بدو الدوخ حصه في اصل الفطرة وذلك الشخص يكون استعمال الحسن يرده لها
استعمالا عاملا ويعتذر بالمعضى الفاعلها الى حد الذي هو في العاقلها الى الحاسب
لا عمل وثم ما هو لضعف في العاقل عن فطري ولا مكتسب كالمحرور والمصروع على
كثير اما هو الحادم بالعيث ثم عنه احوال كالصرع والعسى ويسكن كما قد ام
والحادة وعد بعرض ان يحصل فيه المحلل الكرم كما ان المصطرة ويكون انهم عن المحور بائنه
فكر في ضم الحس وذلك موجب للتغميم شاء العيب وثم ما هو لضعف عن
الوصف المذكور في الكتاب اي بعزلها لما مدركه واللهث هو الحالة التي يكون عنده لا شي
والتعب بعال لعنت الكلب اذا اخرج لسانه من التعب والعطش وكذلك الرجل اذا اعيا
وارتعش ان عده والرحم لا لاضطراب في الدهش التحير ورفق اي بلا لا و
لمع والسعاف الذي يغشى البصر رحمه هو كالنور المطلع او الرجام المطلم اذا
او رجل سحاح العرق في الدهش تشغله هو كالنور الصافي المسدد والنطح سواد

في القصص من قطع الاعضاء بالرمح والسوط والمثبت بالقدر حتى يصير اسود مرادا و
حاصل من المشي على الصراط [illegible] فانه يكثر الساقط [illegible] المرقوم من [illegible] المدون الملوم
بالموضوع في حال [illegible] او السلم [illegible] الصفة [illegible] على الاتصال بالمبادي
العالية [illegible] بعض الصفات [illegible] بعد ذلك السبب الذي [illegible] اجل تخصيص اطلاع
النفس على المغيبات بخصوص [illegible] الا علة [illegible] في النفس [illegible] بتلك المبادي
بما يناسب غرضها ويكون [illegible] الفصل [illegible] عن النوم

قال

فصل وقد [illegible] ان القوة المتخيلة محاكية [illegible] سرعة الانتقال من الشيء الى
ضده او شبهه [illegible] الانتقال [illegible] على صور
حسنة [illegible] او [illegible] سعداء او [illegible]
للعدد في النوم والبعث [illegible] اصحاب الرياضات واحوال
المجردة [illegible] وقد [illegible] النفس على
حالة [illegible] وقد يتصل الى
الخيال فيحفظ الخيال على لوح الحس المشترك [illegible] صورة [illegible] على الكمال [illegible]
وانها [illegible] او [illegible] شاهد او [illegible] على سبيل الكتابة او على
طريق [illegible] بالامر الغيبي [illegible] الكلام [illegible] النوم
[illegible] صريح [illegible] الى التأويل
[illegible] الاشخاص [illegible] العادات [illegible] المحاكيات [illegible]
من الحق والعدل والباطل [illegible] اشتغال المتخيلة [illegible] النوم
[illegible] الصريح [illegible] والتحليل بالعكس [illegible] الادراك
الى الحس المشترك [illegible] الى الحواس [illegible] الصور [illegible]
الى الصورة [illegible] الحواس
[illegible] المقدس [illegible] عالم [illegible]

أقول ان المدرك [illegible] في حالتي النوم [illegible] ل

[illegible] الى [illegible] عليها [illegible] بعالم الغيب [illegible]
[illegible] الادراك [illegible]
[illegible] النوم [illegible] الحواس
الخمس [illegible] الحس [illegible] الا النفس [illegible] الحواس
[illegible] الحواس الروحانية
[illegible] الحواس [illegible] النفس [illegible] احوال
ع [illegible] تلك الصور [illegible]
صور [illegible] تلك الصور [illegible]
[illegible] المتخيلة [illegible]
المحاكاة [illegible] تلك الصور في الخيال
الى الحس المشترك [illegible] النفس [illegible]
ل [illegible] العبرة [illegible]
[illegible] الصور [illegible]
الى [illegible] التحليل بالعكس [illegible] الصور [illegible]
وان لم [illegible] على الوجه المذكور [illegible] اصحاب الاحلام [illegible]
الصور التي [illegible] النفس تلك المبادي [illegible] تلك الصور [illegible]
[illegible] الحافظة [illegible] المتخيلة المحاكية [illegible]
[illegible] الى [illegible] المتخيلة [illegible]
[illegible] المتخيلة [illegible] الشأن [illegible]
الى [illegible] التحليل [illegible]
الامور [illegible] اصحاب الاحلام [illegible] تلك المبادي [illegible] النوم
[illegible] النفس [illegible]
[illegible] المبادي المذكورة [illegible] المتخيلة [illegible]
على [illegible] الحس المشترك [illegible] الحواس الظاهرة [illegible] النفس

الانماس / الاصفا

في النقط ما يسع الناس من ... فيه ما سوى صريح لا سيما ... من باب الحس
كذلك فيستعمل او يكون شبيها بالمناسبات التي ذكرها اصحاب الكلام ان يقع استعمال الجلي
في الامثال والمجاز كما هو ما شبهنا ان لا يكون الحس كذلك فيستعمل حال النقط ما هو
الحس وكذا الحال كما سبق في الذكر انما يكون ذلك ضعيفا المعقول وقس عليه اصل
الحلال الى الدين في الحرمة ما سوى ان كان المثال وسواء لا يكون ادراك الحس للمدرك
المذكور بسبب انقطاع لمادة لكن العالم لا يحصل له الامر الزائد على البدن فهذا ان كان في
حالة النوم فهو الذي يقال له اصحاب الكلام على الجملة سوى المنام الكاذب وقد ذكروا
له اسبابا منها الاول ان يا بدر كل اسباب في حال النقط من المحسوسات صورة
في الخيال بعد النوم فيحصل الخيال الى الحس كذا سعادة ما هو يقضاء الى الشعر
والتخيل او ما يناسبه او يضره وفيه الثاني ان المفكرة اذا اتفقت صورة ما تعلقت ملكة
الصورة فيها بعد النوم الى الخيال ثم الى الحس كالمالكين او الاعتراض الى الروح المعقول
التخيل بعيد انما هي تلك العراض من غلبة في مزاج الصفراء حاكية بالاشياء
الصفراء كما كانت في الحرارة حاكية بالنار والحمام الحار وان غلبت البرودة حاكية بالثلج
والشتاء وان غلبت السوداء حاكية بالاشياء السود والامور الهائلة المفزعة وان غلبت
عليه واما الحال المتخيلة فقد علمت بانواعها الكيفية التي هو موضع ربما تقدر ... الجلد
له او المناسبة ... بعد الحس الى الاجسام بمعنى انه يكون بسبب الخيرية اذا اطلعت
موجود ... على غيره والفرق التخيلة مستطيعة في الحس المشترك ملكة
الكيفية فيشاهدها المتوسط بينها او من ليس يحكم حتى يعمل بعض الكيفية المحسوسة كالاجسام
فيحصل فيها ما يطابقها يعول على الوجه المذكور وان كان اصل هذه الاشياء حاصلا
في حال النقط او قاما هذا السطات كذا وادا عرفت هذا ... ان اسوا الفصل ...
على ان جميع هذه الاقسام وكل ... قسم منها عن المثال وعن ... وقد ...
ان القوة المتخيلة محاكية لما ينالها ادراكه من مزاج فاعلم ان المحاكاة لما للمحسوسات لا ادراكه
كما تحكيها الحرارات والفضائل بالصور الجميلة والشرور والرذائل بالصور القبيحة و
محاكاتها للحسيات الراحة كما تحكيها العلة الصفراء بالالوان الصفر وعلة السوداء

السوداء بالالوان السود ونحوه وتختلف بالمواضع والاشخاص والاديان
والعادات اما كان التاويل والتعبير يختلف باختلاف هذه الامور كان اهل
التعبير لا يعول ما سبق حسن ان يكون في الساعات الطبائع والوهمي وشبه ذلك
في الشخص الواحد بحسب موضع وبعض او وحدانيته فضلا عن اختلاف بحسب هذه
الامور من الشخص فضلا عن اما يختلف التعبير بحسب الاديان والصناعات في
الولايات ان كل منهما يسمى ... العادة بالاستعمال وعود وما ...
من العقل والحرف ... من اسباب ما ظهر بجملة ... منهما
لا يرى ... وجود الاتحاد ... موجود في الحال الاخر ... الامر
كذا ولا في النقط ما يسمى عليه وعدم ... في حكمه لا سيما ... ان ... ابن سينا
لا يحصى عدد ... الاعتقاد ... ان اهل ... يسمى ... الصور
كذا ... كانوا ... ان يجمع عظم على وجه ما امكن ... وس
ولكن ... او ... في كل وقت يظهرون في الاطلس ... اعداد
ما حكاه وكلام ... الشكل ... وجود هذه الاسباب في الخارج على ... وجه
من اسباب ... الاسباب وجود في الخارج لان الحال يظهر وان لم يكن مستطيعة كما
ان ... ضعف ... ان يكون مستطيعة فيها كما علمت ... العقل المكلاء
فان ... الخير من ... ان ... مجملة والعموم ...
نوعان او صنفان ... من ... وجودها ما ان احدهما اما ان يكون ظهورا وتنبيها
فاركان لطيفة بحسب ... ان كان ... ان الاتحاد على الاعمال الشاقة الضعيفة
خلاف ما يكون عليها ولو لم ... بعد ... للحس الامر ... عند
فيثبتها وان يكون ... تساهم ... كان ... الحس ... وجاء ان يكون يحصر بحار
ومحل لا ادراكه الحار ان يكون ... حال شامة وبحار ... و ... والحس
في ذلك واذا ... الاشكال في ... المرور ... والنفع ...
واحد ... اللطيف يطلق على ... على ... السماء والبلد ... احدهما
لطيفا ويطلق ايضا على ... الدوام كما قال ... اسم لطيف ان ... اللطيف

ما هو غير ملوم اخبرنا ان الحس حس لطيف ولا يلزم من كونه لطيفا هذا المعنى الا بعد
على الاعمال الشاقة واما ما يلي من ذلك ان لو كان الطبيعة عن رقة العوام وان يخرج
ما هو من حق العوام اخبرنا ان الحس لم يكشف ولا يصدق في الا [illegible] ان رايا كلها سليم
الحس واما الصحيح هذا الالزام ان لو كان [illegible] وهو ثم فانها شاقة والسعادة
لا اسلم ان الا كدر ان يصدر من العوام على الاعمال الشاقة [illegible] بعد روحانية
خاصة [illegible] ثم لا امور انه يحفظ [illegible] عن الفساد [illegible] اليها عوض ما
يحلل او العقد كالحال في الارواح [illegible] الكلى فيما [illegible] الطبائع الى
ذي الفهم [illegible] سليم الحس او كان [illegible] وما يقع [illegible]
على [illegible] وليس [illegible] بحسب [illegible] عن [illegible]
الى [illegible] ويحلل [illegible] العطاء [illegible] فيستقل
التحلل [illegible] من [illegible] المحاكاة والالم [illegible] من ذلك العرائز
حتى [illegible] كان [illegible] الذكر التحليل [illegible] الحاجة [illegible]
الى الحال [illegible] الحال [illegible] صورة [illegible] وذلك لان [illegible]
وكذلك [illegible] التحليل الى [illegible] وهو [illegible] الجزئية الى هذا الاحد [illegible]
[illegible] مضبوط [illegible] مخصوص [illegible] التحليل [illegible]
[illegible] بعد [illegible] الاساس [illegible] التحليل [illegible]
يصل الى [illegible] بعد [illegible] على [illegible]
العرائز [illegible] الناس [illegible] ذلك [illegible] التحليل دائما [illegible]
في [illegible] على [illegible] كثيرة [illegible]
المسل [illegible] لتصور [illegible] الا [illegible]
[illegible] العطاء [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible] العموم [illegible]
[illegible] الطبيعة [illegible] العالم العلوي [illegible] الاسرار [illegible]
[illegible] الانسان [illegible] على [illegible]

رحلتك
الطبع [illegible] عن [illegible] الجزء القدرة [illegible] من العلوم
[illegible] على [illegible] ان [illegible]
من دام عليها فقط **اقول** المرصاد الطريق واما [illegible]
ما هو من المباحث العلوية والكلمات الحكمية [illegible] من كتاب [illegible]
[illegible] الكتاب [illegible] من المباحث التي [illegible]
[illegible] ان [illegible] الكتاب [illegible]
[illegible] الكتاب [illegible]
ذكر [illegible] من مباحث الكتاب [illegible]
كل [illegible] بعض المباحث [illegible] وبعضها [illegible]
[illegible] الاصطلاح
واصناف [illegible] المنطق [illegible] عدة ضوابط [illegible]
[illegible] الضابط [illegible]
[illegible] الضوابط [illegible] عن [illegible]
[illegible] المذكور [illegible] الاطلاع على ذلك [illegible]
وعدة الفصول التي يشتمل عليها هذا المرصاد [illegible] فصلا ومقصود [illegible]
[illegible] على [illegible] العلوم [illegible]
[illegible] الكمالات [illegible] ان [illegible]
العلوم [illegible] الطبع [illegible] الشهوات [illegible]
[illegible] الطبع [illegible] الجزء القدرة [illegible]
التي [illegible] الطبع [illegible] على [illegible] القدرة [illegible] الكون [illegible]
[illegible] العلوم [illegible]
[illegible] وما [illegible]
من العلوم [illegible] هذا [illegible] الا [illegible]
[illegible] السعادة [illegible]

السريد فان مثل هذا الشخص كلما وصل من العالم المحسوس الى صفا طلع منه على ما هو افضل
واعلى وطالبه نفسه بالارتقاء اليه ولا يزال كذلك حتى يصل منها الى اعلى ما
في قوته ان يطلعه ولو مد مدد جليلة كما هو عليه الانبياء وشطر التصوف ولهذا
ما العارف من داوم عليها فقط انما عمل من خطرك بل قيد بالدوام لان المتدنس
قبل ان يطلعوا انا يعلم من الامور الدنيوية اذا التفتوا الى العلوم الحقيقية فجمعوا الوها
سيحوزون احوال الدنيا بالنسبة اليها واقل ذلك انهم يتركون السعادة وعليها
لا حيها والناس اول مرة لا حيها والشيخ يرعاه ويعني هو سواء من يعلم عليهم
بعد العاملين في هذه العلوم بحيث يشتغل عن لا السعادة الا حقه لا خرة وطلب لا دونها
في العلم اولئك من جملة الذين اشار اليهم في هذا الموضع وجزء من الموضوع فيما وقعوا

قال المص فصل كل هذه العلوم ضمن سفر تستقل به عن قدم الغافلين
وما خلقت النفس في مهلكك انتبه ما سلكن وارتع عن نفسه وارفض اعداء الله

اقول واصعد الى الحاسين لعلك ترى ربك بالمرصاد ثم بعد هذه العلوم
المعلومة التي تحصل بالعمل والنظر لا العلوم المجردة لا اتصاله والسفر هو الرسول والتصلح
من العموم واراد بمهلكك ما يتعلق بالبدن من السهو والعصيان او النفس لا يهلك
فيها هو العاصر حلو لا اسان بل هو مادة ومانع عن البلوغ الى الملك العالي كما عرف
والرفض هو ترك الشيء مع اهماله وعدم المبالاة به واعداء الله هنا هم هذه العوائق
وقال ان الحاسين من اهل السعادة عليهم السلام وكذا الى الشيخ وكما اراد بهم مهما
كل من وصل الى الكمال لا على وطن هو مستقا سعودا في العمل ولا اعلم بالذي قصد بعلمهم
هذه السورة بالذكر وقد علمت ان المرصاد هو الطريق الى المعنى المقصود من هذا الفصل
انك ان تهيئت هذه العلوم فاسلم العاصر الكمال لا لا اسان بل ومطعت بالرياضة
الدنيا والميل الى الشهوات التي تحبس نفسك من تركها مرفوضة عندك وحصلت على
المعارف التي الحادث لا على وعادى ربك السلوك في هذا الطريق هو
ذلك الى مقام الحصول الكامل تجرد العلم الشطر ونحو مقام الرؤية والمشاهدة الذي
اشار اليه لعلك ترى ربك بالمرصاد وهذا المقام لا شك انه اعلى من المقام

الشامل الذي يحصل بالنظر والعمل وهو في نفسه جميع المراتب والدرجات والمرات ومدة
فلا شك انه يمتها الحديث الا كن فيها العارف ولا يسهل الى من فيها الا
بالوصول اليها وكان ان المعقولات لا يدرك بالحواس الظاهرة والاوهام كذلك
بل من شاء ان يعاين بعض النفس لا يمكن ان يدرك بعلم النفس

قال المص فصل اسمع منادي الدنيا ويك وصاحم فحرر فقد طمعك والسرق
لعل السيحر من الله سلطانك واذا عرفت فاصبر واذا نمت ثم واذا احضرت فاصعد
واذا انت فاسجد فلعل باركك ما عاقبك

اقول اذا حصل للانسان
قصد هو في وصوله الى السعادة والرعاية الكمالات للانسانية هو بالاعراض
عما سوى الحقيقة والتوصل اليه سواء كان القصد هو بعينها سعادة او من تلك
او كان يطلب المقصد والمنازل الحر من ابن ام عمره فان بعض الكامنين
سادة من قبل المقصود داعيا الى الاعراض والتوجه المذكورين فمعظم منهما الى الله
فالناس مثل انسان يسهو لاول من يرجع سعيه سبيلا الى الشهوات البدنية
وكره العامة الى لا احوال الدنيوية ان يصام عن سماع ذلك النداء اسمع
ما هو عليه من لا النعاس في النساء ولا العلائق في تحصيل لعلها الغاية في المال وكما
نعم عمل يترك النساء ولا عراض عنها وعن لوازمها الكون فيها والميل اليها منهم
الساري عمّ بالملك العمود ان يصام عن النداء المذكور فهو حكم النصام عن
والثاني من نصر عمل عن ملكك ويسرع من الملك لا يلزمه ولا عراض عنه الا بعمله
فلابد من ذلك السروع والرابع من يسرع ثم يمكنه لا اسمه الى الحاسة لا على وسعه بكليته
عمله بل يسمع تحرر او يرده الى الدنيا من غير اسعار منه لا ارتقاء الى عالم الحرور
والملكوت وهو صلاة الى ذلك بالاعطاء الحقيقة والرياضات النفسانية والخامس من
رجع الى ذلك العالم وبعضه من اهل المشاهدة الذي يعرض له السحر والنذر فلا يشتغل لا ذلك
الا انه بذلك العالم والسادس من اذا وصل الى ذلك المقام اشتغل الخضوع و
لا درك الا بوح وعند ذلك ... من اهل المكاشفة والمشاهدة واذا عرف هذا

فاعلم ان صاحب الكتاب بعد ذكره للاقسام كلها ونفى عنها الامر مهما الهوى
ثم مر ولم يعد لطمعك واستقر واصل نجم من الله سلطان هو ابن عن العصام المذكور
والمراد الصحيح وكما يشير العاقل عن كل المسمعة بالسام فاذا الى عنها بالصديق
الذي حوى علم المنادات ونصائح عن سماح ذلك النداء فكانما هذه مريده فاجب
وكلهم لم يرد ولا استراق هو النوص للاسراق ومحصل الريح بسبب وقيح
الطيب فيح اي رياح وله فيحظه وقوله اذا عرفناها وادامر فيتم
واذا طرحت ما قصد بهذا الكلام للاقسام الثلاثة التي بعد قسم العصام وطرفت الى
اي رحمة وزيد بهما مثلك من حسن ... والصعود والنفل اقربه هو الصعود
في درجات الكمال حتى يصل الى مرتبة الشرف المساعدة وقوله واذا اردت فاسجد مع
اذا وصلت الى امام المساجد فاسجد الخضوع والتواضع لا التسبيح والنسك والسجود
في اصل اللغة هو الخضوع وقد ينقل الى العمل المخصوص في الصلاة وقوله فلعل بالرتبة
ساجدك ... ان يحط لعل ... على الى المساجد المذكورة ليستاذن بعد الوصول ل
الى هذه المرتبة وكنه بعد المناجاة وقد عرفت عما سبق **قال المتن** فصل حل سيدنا
عيسى ... واعتصم بكلمة الله سنك ومن الموكب صدواحد ذكرهم واتقوا عهد ... الاعلى
فانهم تشتهوا انا على كتاب العداوة **اقول** مراده بالعيس هنا كلما هنا عيسى
مصطفى انها كلمة ... الجانب القدسي كيف يكون في حال تركها
اياه وتصورها او ... الكتاب ... عن رحمة النفس ... والكلمة اذا اريد بها
النفس المجردة وقد استشهد له على ذلك في كتاب الله الواو ... وغيرها مما ورد
في حق المسيح عليه السلام انه رسول الله وكلمته القاها الى مريم ويحتمل ان اراد بالكلمة
هنا النفس الملكية او العقل المجرد او الايمان بكلمة الشهادة وقوله من الموكب
يحتمل ان يكون اراد بموكب ... الدنيا ويحتمل ان يريد به اصحابك من الناس
والموعد هو الاجل والمعنى ... ذلك ظاهر قال ... فصل ابان والقاما
لو طشيق دارت على ارجاء الكون وتوسيق فصد نبق الى ذري الموس
ان ... جبل اقود الى ... حتى الله عز وجل الى ... سكة

سكنة الى ذروة الاولى ولن يصل الى ساحل البحر ولعل من جانبيه العاصفات
ساعا يحبط ففرق في تيار الغشو حيث لا عين ناصره تطرف ولا قرين يسعد
اقول يا مرغبها الكسيلا فيه منبت السلاطين حيث لا معرفها العابدين والعباد
والعبادات التي امر بها من الافلاك التي يحرك حول عالم الكون
حركة سوهو وارجاء التي جانحاته وحواشيه والعروس المذكورة في العرش في الوصل
الى جانب الجلال وذروه التي اعلاه كانه اراد بقرب حيث العرش المذكور
القلا على الجبل وقلة كل شي اعلاه وراس الانسان قلة والطود هو الجبل العظيم
وكانه شبه الانسان في الجبل وراسه الذي هو اعلاه بقلة الجبل والعرش المذكور
نجد ... تلك القلة ويحمل هذه العرش هو الدماغ وكانه هنا اوثق السمو
المحراس بها وصوت ... وكثرة ... كانها الاشكال المجلة
كانما هو ... وهي ... الله عز وجل كما ... امر ... اما الاكل ساں
مراد ... الوجود الباري تعالى الاعلى الجهة والمكان وكانها صفت حقيقة من التنزيه
وما نبحنا انها شغل النفس عن اخلاص التوجه الى الله سبحانه وتعالى في بعض ما
ما استحق من العبادة ويحتمل كون المنبع المذكور عن امر منها او عن او احد منها ا ده
ومن لم يكن ... العرش بقوة العقل لم يمكنه ان يدرك عالم المجردات والعقل
... سكنه الى ذروة الاولى لم يتجاوز دراكه عالم الكون والفساد
الى العالم الذي لا ... الى الذروة والساحل شاطئ البحر والموج يحتمل ان يراد
بموج الشهوات ويحتمل ان يريد حركات المحدثات واضطراباتها والاول انسب والعاصفات ب
الرياح يقال عصفت الريح اذا اشتدت والغشو الظلمة او الليل ولعله اشار
بهذا الكلام الى الذين ... في الشبهات ... في بحر لجي تغشاه موج
من فوقه ... ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله
له نورا فما له من نور وقد تاول بعضهم ذلك ان البحر اللجي هو الدنيا ... من الاخطار
المهلكة والاشغال المردية والكدورات المجهة والموج الاول هو الشهوات الداعية
الى الحسابات البهيمية والاشغال ... اللذات الجسمية ... الاوطار الدنيوية والموج ح

الثاني من الصفات السبع الباعثة على العصيان وعلى كثير من الاخلاق الذميمة وكون هذا من الموج لا على من الان العصيان لاكثر مشتغل على الشهوات والتمايل من لا شعاداة الخبثة والظنون الكاذبة والخيالات الفاسدة التي هي حجاب مانع من الحق كالحجب التي تحجب اشراق نور الشمس وهذه كلها ظلمات كما ان الشهوة والعصيان اما الشهوة فلان حب الشي يعمي ويصم واما العصيان فلانه فخيل العقل كاهل وهذا البانون هذا الحاد لان الامام الغزالي في بعض كتبه يعني لا شعار اذا فارقت واسطع عنها صور عالم الحس ولم تصل الى عالم القدس فتتحير في الظلمات مسلوبة العقول لا عين بها تبصر ولا اذن بها تسمع ما اسطاع النور عنها فتسلط عليها الفزع والهيبة والخوف لانها من لوازم الظلمة ولهذا اذا اطلع جوهر الروح بغلبة الخلط السوداوي كما في اصحاب الماليخوليا استولت عليه الاستيحاش من عرض له ذلك والمسارعة من الجبن والفشل والقنوط من البغض والسلاطة في العهد وحمله معنى الفصل بعد ختم وجه مفردات الفاظ لا يخفى على من يحتوي الاصول المقروءة في هذا الكتاب

قال فصل الى السكنى برحم الدم بلحق الاسا فارقت الاطلال فهي افكت وهي فانية ورثت ووقفت على رسوم صدفات طيور اصافات حاجزات واقفات عند اكتة الكربا فنادت لحن تدانها ما تبتغي الطلال وبانت من سعادات اذ انا هبطت فاقتربت وتذكرت فاضطربت فسارت منقطعة

اقول الى الوصول من شيء السكنى من الصداع والوقائع والاطلال ما يحصل من اثار الديار ولا فكك الكدرة وكانه اراد بها رسوم الاطلال المذكورة ترك البدن وتخليه عن الحواس الباطنة والظاهرة بدون العطب لكن بانحلالها وبانتهائها التي الى العقل على خلاف ما هو عليه وهو ما هو استيلاء على النفس وسعيها اما هو من الانفعال بالالهام وعودها في رتبتها ومحات وادامت النظر تمثال رتبة النبي نحو الى اوام النظر الى ما احد النفس منعته عليه لا وحدة في بعضها فانية ورتبة من الانس من الرسل في بعضها

فاتت ورثت من الاوب والرقو وكان المصحف وعود بها العبر لا اطلاع على فرض الكلام والطيور الصافات تشبيها الى المجردات المتخلصة من شبكة الابدان وقد من ملكه في كتابه الالواح وقوله اذ انا هبطت فاقتربت هذا الى النفس وسقوطها واغترابها هو تعلقها بالبدن وكانها هبطت من عالمها الذي هو عالم المجردات الى عالم الاجسام الذي هو ادون في مرتبة الوجود فصارت في عالم الغربة وتذكرت فاضطربت بمعناه تذكرت عالمها فاضطربت بطريق سوء حالها وسبيلها الى البدن وقوله فسارت منقطعة اي سارت في الطلب لا الاتصال بذلك العالم منقطعها العود الى المدينة عن ذلك وبعد لاحاطة بما لها هذه الا لعاطلا لكن حل الكلام

قال فصل ما دون ساحر الملائكة التي حققت من حول عرش النور ان يا ايها الناهون في هذه البوادر الى ابواب السموات ينفتح لي صيحة كل محو طلعة نحو من معادنها فعلوا الى الالات الا الكرو حتركوا الذكر الحكيم وقولوا يا اهل السماوات ان فتم خلقت فاسد فقضت فاخف بمالك فاعذرا واقبت الخوف حتى بانك غنيمة من فسادي الى من رجب الصوت نابا افرح من رد حكت خابا بامس عوانى الصورة اضافت دوات الاكر الاوطوامع مواهبه زين الارواح السالكات ان ما طلبتك فلا تردها في العلاء الاكبر

اقول كانه يريد بالسادات لا رشاد فادم وابصر واعصم وانتم من العاصين والهداة وبالملائكة المجردات بهذه البوادر كناية عن عالم الكون والفساد وفتح ابواب السموات كناية عن ان الحق سدول رحمة العالم الاعلى ولا سيما من شان الاتصال بهذه السوافل الاصاغ عن ذلك من رحمتنا هبط وتحمل الى البشر بالحكمة الى الجمع الذي يتجلى وكلام الصور وهو اصال النفس على الجنبة العالية دون الالتفات الى الكرة والتحمل والشموس لعل المراد بها النفوس يطلع عنها عن صحارتها ما صدوره عن صادقها او تجلصها عن الابدان التي كالمعادن التي من طين فصا لتهاو كانها كالتبع المغرب النحس طهور بعد الشمس واشراقها وقوله فعلموا الى الالات الا الكرة اي تعصموا الى حد الله تعالى فان الكرة من اعظم القربات المتصلة الى السعادة الابدية فلا فلا رباب الوسائط الذين عدوا الاكرة كذلك الارواح انساكالك العلوية وغيرها والذكر الحكيم هو كلام الله عز وجل وقوله

الى مرجع الفصل بما يليق بمخلص من المباين الردية والعقائد الفاسدة التي اكتسبتها
نعم من عبادة الدين والذاكرات من الملائكة او كمل من ذكر الله سبحانه وتعالى هو
او وجه ملكا كان او غيره والارواح السالكات فاذا ذكر بها النفوس الحاملة كما
انكشف وجه العالم او النفوس المحركة للاجرام السماوية حركة دورية سرمدية والسلاك
وانكشف بحمل ان يكون اشارة الى السابقات التي توجه الى الله بعدما كانت ملتفتة بحمل
جانب القدس وان كان مما السابح فلا سعادة من بعد تعلقها ببعض الحيوانات
المكتسبة للقرى او بعض النباتات التي دونهما الى التنكس اكرمان الشار كما كان
من سفن كان يكون من الراس من اصل الدين في الارض واذا قطع بطلت هوا و
الحيوان الغير الناطق لكان كان في ذمة كان راسه من التنكيس الى الوسط ولكنه ما
اسعام ولا ساري لا يحصل عليها صار راسه الى السماء وهي صافية منها هذا
انت ما حضرنا من تاويل هذه الالفاظ الموضحة لجملة التي تقصده **قال** رحمه
فصل الانشطار عقد الانكشاف والناهضات سابقون علينا وكل مجاز علم
قطرات لم يحصوا على طرس سطر واثنية نامه عادلة فلتنهم الحوت المطلق ولن
شربوا بعده بالاسموم لا ساعدو ولا نصيبهم سم تهب العاطر وكذا ولذا يحمل
العارض **أقول** تعالى نشطت اذا عقدت وانشطت اذا انحلت والناشطات
والناهضات كلها مما شربه الى النفوس الانسانية سواها ناشطات لما عبارة وحيات
باعتبار امر وبين الفطران كما به بعد به الدنيا والقرب المطلق اسارة الى كمال العوالم السبط
والانبيا التامة العادلة اسارة الى كمال العوالم العملية تحصل الحلول الذي يسمى عدالة وان
الحوت المطلق هو السهو العصب وقوله ولن شربوا بعده بالاسموم لا ساعدو وينشد الى
نشربه الى الامر النفوس بعد المعارف التي سبب ما بها من الهيات الردية والعقائد
الفاسدة فانها عدة تشهد بالافاعي والحيات المهوذية وقسم تهب العاطرين ولذا
نعمات العارض اشارة الى النعم الاخروية او الى الذات النفوس تسبب اتصالها بعالم
القدس سواء كان ذلك حال المعارف او بعدها وكان مراده بالعارض الملائكة
لكونها جاءت على صورة الحوت الباطل جار بذلك فيرجا العارضات فرقا

قال فصل فيام من يصل الليل عبد يمسك هيكل النور فلا انشق عمود الصبح
مال ارضا كمخيف نرى عصت الله عليها اهل سويا فعال يا ابي الى من عن يا م
جيران عمود فعودي ان اعتصم بحبل السماع واطلع الى شرفات الكرسي فتطلع فاذا
تحت هذه ارض وسماوات **أقول** هو امر الرعود المستكلم وكحل الميراد
باشقاق عمود الصبح ظهور انوار المعارف وبالارض البدن او المادة وتطلعا والمراد ل
النفوس المتعلقة بالابدان او القوى الحالة فيها فكانه شبه هذه الحال القوى وعبر
بالقول عن ايمانها كما ورد وسئل القرية اي اهل القرية واراد بهويتها انحطاطها
المرسل الى سمحتها اصل فطرتها وقد عرف كيفية الانحطاط المذكور وسبب وربه
بالسماع الذي هو كمال السير العقلي الذي يحمل السماع الموصل الى العالم العلوي
وشرفات الكرسي عالم المجردات يكون لكل هذه ارض وسموات ادماها عن عالم
الاجسام والجسمانيات ارضها وسماواتها وقد حمل المصنف في حكمة الاشراق عن
افلاطون انه راى عند التجرد افلاكا نورية وذكر انها هي السموات العلى التي يراها
بعض الناس في قيامتهم يوم تبدل الارض غير الارض والسماوات غير السماوات و
برزوا لله الواحد القهار ولعل الارض والسماوات التي ذكرها هي من عالم المثل
والعادة بما يلفظ التشكيل ونحوه بهذا الاحتمال ما ذكر في كتاب المطارحات وهو
ان له ارواحا في اعوال العقل وهو عالم مقداري غير عالم العقل وفيه من
مثل الاكاد وكل من حملتها بما سماه المشاع منها ملكا وحارسا فلا تبادر بالتكذيب
فان اسا الكشف يروي تو الم فيه تارة واغراض لك النوعية من السحر والكهنة فانه يحتج
كدوك بالشابهة فالسكون واخرى وصلت الى كتاب التسمي بحكمة الاشراق الى ذكر
تا سعت سالما جارا منه سفتا الارشدك فعلك والاكثر هو هنا بالحكم و
جانه الى على الى البدن الى الاشارة الهامه من علم المثل المعلقة الى يسمعه للاشارة اليها
سواء في مسائل العلم كتاب المطارحات ايضا ذكر ان اصول ما عمده الباحث في الحمل
عن حكمة الاشراق الطرفية ذكرناه في التلويحات عاجلا على ما وصل الحكيم امام الباحثين
ارسطاطاليس في منام جاز عنه حتى يكلم في شجعه وقد صرح في التلويحات بان الرؤيا

جرى بينه وبينه في المسئلة المذكورة. اما كان في المقام الذي يكمل ما يرى فيه من لا يعلمه
كما ذكر في حكم لا اشراق وما لم يحصل عرض من هذا الفصل هو اشد اشكالا فيما يتعدى بما
تقدم من فصول هذا الارصاد **قال المص** فصل ربما يهوي الغرة في رشيد
فقد يعرك اعين من خشية علو على بعض اشباه نوابش هذه كارت وهذا طر واراد ابت
وسموم مهلكات ستقر بذكر الله فاذ يسع في جمره من ربعث الخيال الى رتبة الخال
وهي سطح لعقد المعد بالملال وما خطر بالوهم الاقدام على اكثر عددي الاعمال
ولا تسهل لعرفته وتحببه كابا عارف الاقطار والجهات في الازمان والاد س
معلقة بحرده حادة مخلصه وما طوى الافاق اهل كذا فبينهما من نم حرج
طلس ومن جعله عددا ان الدواب بالمرصد الاعلى **أقول** المقصود من هذا
الفصل التحريض على العزلة وذكر فوائدها وما ينبغي لغيران العبد فيها والروح والخوف
والطمس من مصطلحات الصوفية وكلما من ضجع الى سقوط شعور النفس عما سوى محبوبها
واما الخلف بالشدة والضعف واشدها هو الطمس ودار الدواب يحمل ان يريد به الواجب
لذاته ويحتمل ان يريد به العلوم الاولى ويحتمل ان يريد به العقل الذي هو هذا النوس
لا سيما وان الكل واحد من هذه المحامل الملزه وجها بعد **قال المص**
فصل ان طائفة الذين تالفت نعطف ونعاطف فيما اصلح وجاوزت عن ان حبل التي
لاخفاف الى حيل من واصعو من الروح باب لا ابواب اني نم نجت
اليه احدقيها اعين الله والمبثوث فيها شغله حذابه فبينهما وسالك الحق المستوى ل
للذكر هذا شانها في المنزع عنس **أقول** قوله فعاطفت فيما اصلح يحتمل ان
يريد به انها اعاطفت في هذا العالم بالعزلة والخلوة فيما اصلح في العالم العلوي
معاكس انوارها على الوجه الذي يشعر لاشارة الفوله وجاوزت عن ان حبل
في الاختلاف فيها حيل من واصعو من الكرحا اي الشرية الى الخلقية القوة
المدركه والمحركه وانها المعالي النوس والعقل والغيران جمع غار وهو
في الجبل وكان المراد بها في هذا الموضع بطون الدماغ وغيرها من محال القوى البدن
والخلال المذكوران اولا يحتمل ان يريد بها حجا محل القوى المدركه وبالاخر

بالاخر محال القوى المحركه ولا خفاف المخلوق من سجن معال الالسنن اوعرف واما
الخلال المذكوران ثانيا كما ذكره اراد بحبل الشرق الصور عالم النفس الناطقة
وبحبل الشرق الاكبر عالم العقول المجردة بالكلية ولا بعدان يريد بالاكبر
منهما العقول الكلية وبالاكبر النفوس الطاهرة وهو لسيدنا ومن استدلالات تحمل ان
يريد به العقل لا على الذي هو علة نفوسنا وشكلها ورتبها اراد به العقل الكل
او جميع العقول ابواب بكلها السالكون الى الله تعالى وهذا العقل هو
الذي يسلك من كلها الوجه الى المقصود بعد لانه ادار غير سلطانه واما ما
ذكره بعد ذلك فالتنبيه من النفس وسمو ارتقائها وتوجهها الى الحضرة العالية
واتصالها بالمجردات ولا محال هو من قبيل الطمس المقدم ذكره والكلام
المتعلق بما عرفت في كل هذه الرموز الى يشتمل على مقصوده بما فكر
ص ما ذكره في شرح الفصول المذكوره من اول الارصاد الى هنا كما هو
الحدس والتخمين والاخذ بالمناسبة والاحتمال من غير جزم وقطع ان ذلك مراد
المص وما في من الالفاظ فيها لم اشرحها هذا لعدم اطلاعي على مرامه
ممكن حملها عليه ولولا ان نذكر شرحا لما فيها من اصعب نوع من السادة لا كنت
اسرع على ان ما ذكره ان لم نحو من مراد المص بعينه غير سكك من فوائد
وربما كان منطوما لبعض المشكلين منه الى الوقوف على حقيقة الغرض المقصود منها
ل او من بعضها ان لم تكن بما اوردته في شرحها هو حقيقة ذلك الغرض فكذلك لا
في شرح خطبة الكتاب وما يجري مجراه من الالفاظ المعدوده في خطاباته الزبريه
جمع هذه الفصول جارية مجرى على ما سنحل الخطابه ليس فيها كثير من غرض
منها الترغيب في العلم والتحذير من غوائل الدنيا وآفاتها والحظ على الزهد
فيها والتشوق الى العالم الاعلى والتنبيه على الطرق الموصلة اليه وكيفية قطع
العلائق المانعة عنه والاشارة الى بعض مقامات الواصلين في البهجة والسرور
من بعد الكمال وغير ذلك مما هو من هذا الاسلوب ومن تتبع الاصول عبارات
السالفة عرف ذوق الحدس العقلي المائل الى الخطابة لا على نظره او القسامها

هذه الخطابات اي بعضها جميعا رمزية تجري الرياضات الموافقة للنفس وهذا
هو فائدة ذكر الخواص وتجرد النطق بالاقناع هو فائدة ذكر العوام قال
فصل اعلم رحمك الله انه لا انتهى كلامنا الى مشاهدات وذوق لاقتضائه
تجريد ما خص توصية لا تفتتح عمرك فانك لن تجده بعد فواته اصبر صبر
الرجال ولا تعقد نفسك باخلاق ربات الحجال واعلم ان الحكماء الكبار
منذ كان الحكمة خطابية في الزمان السابق مثل والد الحكماء ابي الاباء هرمس
وقبله اغاثاذيمون ومثل فيثاغورس وانباذقلس وعظيم الحكمة افلاطون
كان اعظم قدرا واجل شانا من كل مبرز في الرياضات نعرفه من الاسلاميين
ولا تتركن استدلال هولاء مع فيثاغورس فان هولاء القوم وان فضلوا
ودققوا ما اطلعوا على كثير من خفايا سرائر الاولين سيما الاعيان منهم و
لاختلافات ايامهم وعمقه في المباحث والرد كلام القوم على الرموز والتحديد
فلهم من الواجبات الرمزية عليهم وهذا اصل الكلام على ما نسي من على علم الواحد
الحق ماليس من العقول والنفوس والمعاد والسعداء فعليك في الرياضة و
لا استطاع لعلك تنال ما نال اولئك ودع الالتي الى اطلاع على نفسه فقال ما
هذا اني ربما خلوت بنفسي وخلعت بدني جانبا وصرت كاني مجرد بلا بدن عري
عن الملابس الطبيعية بريئا عن الهيولى فاكون داخلا في ذاتي خارجا عن
سائر الاشياء فارى في نفسي من الحسن والبهاء والسناء والضياء والمحاسن العجيبة الانيقة
ما ابقى متعجبا فاعلم اني جزء من اجزاء العالم الشريف في كلام طويل وحاصل العلم
الاول عن نفسه هذه الانوار العظيم وهذا هو كلام على ان من قدر على خلع بدنه
ورفض حواسه صعد الى العالم الاعلى وايضا على ان هرمس صعد بنفسه الى
العالم الاعلى وغيره من اصحاب المعارج والاكوان لان انسان الحكماء ما لم يحصل
له ملكة خلع البدن والترقي فلا يلتفت الى هولاء المشتغلين بالعلا اسم الحكيم
المأنوس هذا لامر اعظم ما في العالم وطرائق هولاء منها خفية لشرفها وعظمتها
ومنها ظاهرة اقول معاني هذا الفصل بينة لا اشكال فيها عندي

من القوم ما سلف وسال زبدة الاقدمين وجمهورهم ما حكاه المعلم الكبير الطاهر
وسواه عند كرى ان كلامهم ان النفس انخطاطات وهبطت فرادى من غضب الشيخ
عليهم الى عالم الحس لا يعقلون شيخ خطيئة او اقتراف معصية ولا نطرق الى الحق بات
اما الحركات في اول خطيئتها كما عبر عنه بعد ان اقتضى جوهرها وهبوطها
ما عرا جماعة العارفين للعلاقة البدنية وقرارهم بحظ الله سبحانه تعالى الى ابدان البدن ل
لزوال علمها النقص وجبر زعمهم ما حكى عن بعض المشرقيين ان الظلمات حاصت
النور بعد وحشتهم ابدتها الملائكة فاستولوا على ارض الذي هو الظلمة نهر الكلم
الا انه اهلها الى اصل حضرته ان الظلمة فصلت عن النور فتنكر هذه و
ما ولما ان اصل هذا الحديث كان عن النفس ما جوهر نوراني والظلمة العوض
البدنية والحصار والحبس تسلط القوى عليها وحصر ما النفس العالم السفلى
وهذا الملائكة مصادفة تنوقف التقدير باعداد النفس لاشراق عليها وخروجها
النفس والاهمال الى اصل حضرته ان النفس الى الموت والفكرة الردية مثل
النفس لا لاجل المادة وما حكى عن بعض اهل ان النفس لهذا او شرار او حية او
جوهر المخرجات اي المبادي عدد ما اذ الاصل من واحد والرجوع الى الواحد
ولا ارض قبل السماء والسماء دخان او بخار جسمه او مركب من العناصر او اصل العناصر
ما او هواء او غير ذلك مما يجري مجراه وكلام قبل الاحوال ما على التجرد والرد
موضوعة على الرموز اعلم انه لا على ما يصدقه لا يرد على رمز قال
فصل الصوفية والمجردون من الاسلاميين سلكوا طرائق اهل الحكمة ووصلوا
الى ينبوع النور وكان ايهم ما كان ومن الحكمة التي نورها انقاله بعد اقول
الصدق هو الذي اجمع فيه جميع الملكات الشريفة التي يذكر في الفصل الذي يلي
هذا وينبوع النور هو المبدأ الاول الحق كما علم واذ كان هو منبع الانوار كلها
فالحق ان بعد كل من برع في قطع الاعمال النورية هذا انه لا بعد الامر بعده ولا
هذا الامر وموضع الاية المذكورة قال فصل وكانوا يعملون
المريد في الذكر الدائم وترك الاحساس والحركات والقعود في الزاوية وقطع

كل خاطر يجر الى هذا العالم وبهذا الى ان يحصل له الاعتدال ومن الطرق العبادة
الدائم من قراءة الورد الالهي والمواظبة على الصلوات في جوف الليل والقيام س
والصوم والخشية بالتوجه الاقطار الى السحر لسبع العبادة في
الليل على الجوع وقراءة اما في الليل مهيج لرقة وشوق وسكون الافكار
اللطيفة والتحلات المناسبة للامر القدسي لتنقطع من همه ومذهب الاعم
مدهش بطمع كذا القلب اللطيفة والنغم الرخيم والوعظ عن مائل زل واوف
ما يشتمل عليهم انوار خاطفة لذيذة وتسمى الطوالع واللوامع وهي ظلم بارق
سريعة الانطواء يعقبها في الرياضة الى ان يكثر ورودها لملكه ممكن ويكثر ح
عن اختيار من غير بهام بعد ذلك يشبه الخاطف وعند ثباته يسمى السكينة وتجد
الوصل في الرياضة يصير بكله بعد ذلك يحصل له هو بحروج الى الحال
لا على وما دام النفس مبتهجة باللذات فهي في اللذات التي بعد حرفا
واذا غابت عن شعورها بذاتها وشعورها بملذاتها فذلك الذي جمع
واذا افنت عن الشعور بغيرها يسمى المحو فقط وقد يشتق اسار ه الى الاتحاد
مقام احرق الفناء والفناء الخلق ومقاومة الى الاصل الموت ونما
سيما بعض الصوفية مقام الخلق واشار اليه اهلاطن ومذاهب الفناء الذي قد
تجمع مع التحريك النفس المتهيد **اقول** هو مجمل هذا الفصل من
ذكر الطرق الموصلة الى العالم القدسي ومن ذكر درجات الوصول اليه ومن العا
وارادة بالمريد المحصل واول درجات العرفان الارادة وهي اول
حركات العارفين وهي هذا احركة السير الى العالم القدسي طالب النيل بروح
لاتصال به ومن المعلوم ان هذه الحالة لا تعتري الا بعد الاستبصار اما
بالنفس البرهاني او بالعقد التقليدي ان سعادة لا تنال الا بهذا
لا يحصل الادراك الا بالاتصال وطالب الشيء لا بد وان يعرض عما سواه
ثم وان يشتغل بما يعلم انه يقربه اليه فطالب هذا الاتصال لا بد له من هذا الامر س
واذا عرف هذا فنقول وكما فوائد يستعمل المريد في الذكر الدائم فاعلم ان

ان الذكر الدائم هو من الاعمال المقربة الى الاتصال وليعلم الذكر مراتب فاولها ذكر اللسان
فقط وثانيها ذكر القلب اذ كان القلب يحتاج الى العادة حتى يحصل مع الذكر ولو بجهد
وطبعا لانه يسيل من اودية الافكار وثالثها ان يمكن الذكر من القلب ويستولي عليه
بحيث يحتاج الى تكلف في صرفه الى غيره كما كان محتاجا الى تكلف في اراعته و
دوامه عليه ورابعها ان يمكن المذكور من القلب ويستولي عليه ويمحي الذكر وبحيث وبما
ذكرنا بعد ذلك الى مطلوبه وسهذا الى ان يحصل له الاعتدال يشير الى الاعراض على سعدة
الجنة العالية ووصول الى المعدة هاهنا الاستعمال بالبدن وان الاستعمال اما
ان يكون ادراكا واما ان يكون تحريكا والادراك اما بالحس الظاهر او بالحس الباطن
فيحصل في طالب الاتصال المذكور ترك هذه الثلاثة وقد يحصل كلام لا سابق الى ايجابها
اما اشار به الى ترك الاستعمال بالحواس الظاهرة والتحريكات فقط واما اشارته الى
ترك الاستعمال بالحواس الباطنة فلان قطع كل خاطر يجر الى هذا العالم الاسم الاخر ك
استعمالها والخاطر مطلقا هو ما يرد على النفس من السوانح الداعية الى امر ما
كان يتعلق بالجنة العالية او السافلة ولا اشار الى ترك ما يبعد عن المطلوب عاد
الى ذكر احكام المقربات التي المعينة على ترك المبعدات عنه والقصد من العبادة المذكورة ع
للمريد هو رياضة محمودة وهي تهيئة الحالة والوجهة لتحريكها بالقصد نحو السبل الى
العالم الحسي والاستعمال الى العالم العقلي شبه اياه بعد توجه الى ذلك
العالم وليصير بكل التعبدي معقودة ولذلك الشيع فلا بارح العقل والارواح
السرحال المشاهدة العلوية وكما يحدد من معارف النفس اثارا الى الجوارح فكذلك
ترجع من احوال الجوارح انوار الى النفس وهذا هو فائدة الصلاة وسرها واما
الصوم فهو كسر جميع الشهوات التي الة الشيطان والمعاقدة هو الذي يسمى هذا
موضع ذكره ولا افكار اللطيفة المعدلة في الحكمة والكلمة الكافية في الاوقات
التي لا تكون الامور القدسية شاغلة للنفس عن الادراك العقل وتلك الامور هي الاشغال
ولا استراغ الموطن في محرمات ويطمع الشر هو يحصل الاستعداد لنيل الكمال
فان حياته الرخيم التي اللطيفة لا يكمل الا مستطيعه ولطف الشرح بتاره عن نفسه

لان يدرك الصور العقلية بسرعة ولان ينفعل عن الامور الالهية بسهولة والعلة الطبيعية
في العقل او عدم ادراك حكم الاشراق ان من قدر على تحريك قوى غيره وتحريك تحكم
على الانسان الحسن كل قوة فيما يناسبها الاغير وذكر في المطارحات ايضا ان
كان العالم بعيدا جوهر النفس الامر الظاهري فمنع الشروع على وجه يعلقه حصر
للامور الظاهرة من السامات وارباب طلسمات فيكون المعنى الذي قسمه الفلوبة حجره
مما في الشهب النورانية انه [illegible] في الظهر فصر صاحبه سجاعا علاما قاهرا وان
كان الشروع الى ما في الشهب القدسية من الانوار الروحانية بحيث يسعد النفس
[illegible] ويكون اللحجة السارية اثره في اسعاد صاحبه بامور العلم والعمل
القدسي [illegible] الامم [illegible] الاثر السارى اليه من ارباب طلسمات
سعد [illegible] وكثرة حصة ميات النور بواسطة تسديد
النفس الاعظم فيكون ملكيا معظما صاحب سر وعلم وفضل وافعال [illegible]
يسمى كبار خيرة واذا انتهى هذا الكلام [illegible] الاقسام [illegible] من الاعتدال النوري و
لعلا اشار بالعلة [illegible] الى ما ذكره في الكتابين المذكورين والاستعداد يكون لفظ
العلة غلطا او من النساخ فان اصدمنا سببها الرياضات المذكورة في هذا
الموضع بعد بالنفوس [illegible] من الرفعة الالهية تعالى كلام [illegible] اي [illegible] فائدة
ذلك [illegible] الصور بحسب النفس [illegible] المناسبة في العقول [illegible]
[illegible] الاتباع [illegible] باشراق [illegible] النفس [illegible]
الخطابي اتباع الاقناعات المطلوبة [illegible] المناسبات واللطائف [illegible] ص
[illegible] ولكل [illegible] يناسب [illegible] النفسانية ويدل على ذلك [illegible]
للاشارة واما [illegible] الوعظ ان يكون عن [illegible] لانه لو لم يكن [illegible]
يكون وعظا [illegible] الظن [illegible] الصدق وكلام [illegible]
من العقول [illegible] وعظ [illegible] لا يكون متعظا وكون الواعظ [illegible]
[illegible] الركن [illegible] فيما اشار [illegible]
لحصوله على الوجه الذي عرفه [illegible] في الاكثر انما المقصد بالوعظ

بالوعظ [illegible] من الامور الدينية [illegible] من الاسباب [illegible] العدل [illegible]
لما ان يكون [illegible] والمتصل
[illegible] الواصل اليه [illegible] في مدارج سعادته [illegible]
[illegible] والكمال [illegible] العقل [illegible]
للاتصال على [illegible] العامل [illegible] النفس
[illegible] باللذات [illegible] اللذات [illegible] النفس [illegible]
[illegible] الحق [illegible] الحق الذي [illegible] المنهج
[illegible] الحق ولا يكون [illegible] الحالة وحصول [illegible]
واذا [illegible] الذي [illegible] الفناء
[illegible] النفس لا [illegible] لذاتها
[illegible] بالغة المذكورة [illegible] الملحوظ
[illegible] والملاحظ [illegible] الحظ [illegible] الملاحظ
النفس [illegible] الحقيقة [illegible]
فان ذلك [illegible] الحق [illegible] والحالة التي [illegible] الفناء
[illegible] الانسان [illegible] العارض
[illegible] ذلك [illegible] جميع ذلك [illegible]
[illegible] الفناء المذكور [illegible]
[illegible] الفناء [illegible] بالاضافة الى البعض [illegible]
[illegible] الانسان [illegible]
[illegible] الاستغراق [illegible]
[illegible] الاستغراق [illegible] الاستغراق
ولو [illegible] الاستغراق [illegible] المستغرق [illegible]
للانسان [illegible] العارف [illegible] العرفان [illegible]
[illegible] العرفان [illegible] الموقف [illegible] الاتحاد [illegible]

الا بعد سعة الاستعداد بما هي على الحكمة والتمام التي هي مورد المجردة وكان بسببه
العلاقة التي بين النفس والبدن مع كون النفس في البدن وجد لاستعداد الكمال
حتى ان اكثر النفوس تنبعث الى سعادتها وطلبها ان تكون بها في البدن ولذلك لا يمانع
عن ان تحصل مع البدن النفس علاقة سوى شيء تجوز عنها الا السعادة التي تحث
شرا لذلك الذي اشار اليه وهذا كما يحكى عن بعض العارفين بما حصل احوال
الواصلين لا سيما الى الجهاد وجهادها وكذلك انواع رياضاتهم والعبد الذي
نشير به الفصل هو جملها واصولها دون تفاصيلها وفروعها قال المصنف
فصل قال صاحب التوحيد مقام التجريد ما العطوف انكم ما اسبل الحكيم ووضح
بانكم العلم تنفع الغطاء عما صار العلوم [illegible] على جميع ما لا يحتاج الى
وقال البعيد الرحمن فستشنا النفوس بهذه اثاره والعقول من الحق شهادة
ونار والى الله مصيره ومطار الله الظاهرة [illegible] النجم وساعده
نفوس جميع اهل الجنة الا ان فيها حركة واحدة وهو ان تجرد [illegible]
فيها فوجدتها انية ووجود او ضم اليها انها لا في موضوع الذي هو كونه جوهر
واضافات لما الجرم الذي رسم للنفس انما لا اضافات مضادة فيها خارجة عنها
اما انها لا في موضوع كما سلب في الجوهر فان كان المعنى انه [illegible] اصلها او حصل
ذاتي وانا في غايته عنها وليس لها فصل فان اعرضها ليس عموم فيه فيها ولو كان
لها فصل او خصوصية وراء الوجود لادركتها حين ادركها اذ لا اقرب منها الي
اني هي والى حد العقل الا وجود او ادركها حين انتزاع عن غيره بعوارضه لا ادراك
على ما سبق علم من الا الوجود لا ادراك ان احد لمفهوم محصل عن ما هو ادراك
لشيء وهي لا مفهوم ما ادرك بها [illegible] ولا مادراك غيره اذ لا ملازم بها
واستعداد الادراك التجرد في كل من ادرك ذاته على مفهوم انا وما وصل حد العقل
والنظر الا وجودا مجردا كانه هو هو ومفهوم انا من حيث مفهوم انا على انه عام كلي
وغيره اما هي ادرك ذاته فلو كان ساعة غير هذا فكان مفهوم انا غير صادق الا على
انا ادرك الشخص لمعدوم [illegible] وغيبت عن ان موضوع مخلفات [illegible] ليس

نفس الوجود وليس لها في العقل فصل ان الا ان الامر اسلم حصل لها
انما وجود به واضافات هو الكل فصل محمول من الانسان [illegible]
مفهوم الا حاز او على من المجرد لمو بالنسبة الى هو فكون جارحا [illegible]
سبحان الحق وجود كله وليس كذا على الوجود الواجب هو الوجود المحض الذي لا اتم
منه وجودي بالمحض ومرتبة كالنور الشعاع من النور الشمس ولما وحد بها [illegible] الكمال
والنقص كما اشرنا الى [illegible] الكامل [illegible]
وجوده كمال وجوده الذي لا اكمل منه الا اشد ولا اضعف [illegible]
[illegible] اسلفنا من القواعد هو ان كمال الوجود من حيث [illegible]
كان الكمال [illegible] الناقص [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] على ان هذا الامر [illegible] الوجود الواجب والكل [illegible] لا يختلف
كان [illegible] على [illegible] فالعقول الاول [illegible] اما عدم [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] على الكمال والنقص والاشد [illegible]
في النور التام والناقص [illegible] اختلاف [illegible] العقول [illegible]
انواعها [illegible] واحد [illegible]
واحد [illegible] الوجود وعوارض [illegible] العقل الثاني [illegible]
وكان [illegible] الثالث [illegible] والرابع [illegible] للوجود ولوازم [illegible]
[illegible] الافلاك [illegible] ان هذا [illegible] لا [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] العدد [illegible] الاحاد والواحد [illegible]
[illegible] العقول [illegible]
[illegible] الاعلاك [illegible]
[illegible] العقل [illegible] الصور [illegible]
[illegible]
[illegible] الوصف [illegible] صور الانواع فالعقل [illegible]
[illegible] الصور [illegible] الانواع [illegible]

الوحيد واشار اليه السيد صدر الدين في كلام المعلم ما معناه هذا او ما كان له فاما هو
من تصرفات الباحثين والمعقول على الرتبة **أقول** يريد بالتوحيد هنا
الموضح ما هو على مصطلح الصوفية وهو افراد النفس عن علائق الاجرام بحيث
لا امكان على … سطوع ملاحظة المبادي والرتب في العقل الصوفية وهو
علم عظيم وعمر … وكلامه في هذا الفصل مع ارساله بعضه ببعض مندرج
على ستة مباحث شريفة … في هذا الكتاب متفرع عليها اكثر المسائل الالهية
المبحث الاول ان جوهر النفس في الوحدة لا امر زائد عليه وبرهانه ان الانسان
مع ما يشعر بذاته ويشير الى ذاته لا يحتاج الا امر مدرك ذاته وسائر الاشياء
من الحمرة والسواد والعداوة والخصوصيات وغير ذلك من الامور السلبية والاضافية
كسلب موضوع او محل او اضافة … كلها لا تحتاج ضرورة في ادراكه لذاته بل
الذي لا يكون المدرك لذاته ان يكون في … كونه امرا … كالذات لاحتجت … مدة
خارجة عن ذاته اذ لو كانت … لادركها عند ادراك ذاته ان الكل … ولا يقع
الشعور به الا باجزائه فلو كان شيء من هذه هو النفس او جزءا لما امكن ادراكها دون
ادراكه ولما امكن ادراك الشيء لذاته بصورة … مع عدم غيبته عن ذاته كما سبق قبل
… ان يكون شيئا غيره فاذن ادراك ذاته لا ينفصل عن ذاته فكل ما هو
فصلا للنفس … بالنسبة اليها هو لا استمرار شعوره بذاته مع نسيانه فلا يكون
فصلا لها … ادراك الاشياء كان … بالفصل
خارج والشيء … الاوصاف الاعتبارية … ادراك ما لذاتها اذا … اعدا
مضافا الى الذات … الامور الوجودية والسلبية لاحتياجه ضرورة في
ادراك انانية النفس فالجوهرية … او اقبل الشيء … فلا يسع لك عن كونه
هو اذ الاطلاقات العرفية … الصانع او … السطح عرض …
ذلك ان … الجوهرية … صفات … الشمال
يكون الشيء … او جوهرا … كائنا … الجوهرية … الكا
والاعتبار … وحدة او لم يكن … موضوع في … سواء كان … بانه متقرر

لسؤال موضوع او محل خارج … عن حاملها الا استحالة ان يكون الشيء حاملا
لحركة محاملها او ان جوهرية ذاته دون بالحلول او الانتقاد الجوهرية عارض عن الجوهر
عرض فلا حاجة الى عرض في كون الجوهر جوهرا فليس الا ان هذه في الذهن اعتبار
منتزع حاصلها ان كون الشيء جسما او جوهرا او هذا الكون ليس علة للمحمول الاعتبار
لكون الجسم صفة لجسم … في الجسد اثر المحمول وما لها وليس من شرط السائل
من جميع الوجوه فان من المدركات اعراض … من المحارجات الجوهرية وكان
سلب الجسمانية عن الجوهر اللازم هو انه لا يفيد … وكذلك سلب الاداء
المدرك لذاته وهذا الدفع سؤال من عارض … ان … كون النفس
جوهر النفس لجسم ولا جسمانيا بما يدرك ذواتنا ولحظ بالبداهة النفس
بهذه الصفة مدل الى ذاتنا ليس كما ذكرتم فان جعلناه انا فقد يدرك الشيء مع عدم
ادراك لوازمه الخارجة او بعضها واما ما كان هذه العارضة يلزم ان لو كان كون
النفس جوهرا او كونها ليس بجسم … بسببها اما او كان … حارجا … عمّا
والحق هو الموجود عند … الطائر … فلهذا انه هو الوجود البحت وانه هو
النور الصادق اذ النور هو الظهور والنور الحقيقي هو … الجرم … ظهور لغيره ونور
لغيره ولو كان … لكان نور ذاته وظاهر الذات فكان حيا لذاته وكل حي
بذاته هو نور مجرد وكل نور مجرد حي بذاته وموجود عند ذاته والتي … النور
ضوء … الى النفس … وكل … لغيره
هيئة لغيره فالاقسام اربعة نور عارض ونور مجرد وجوهر ظلماني وهيئة ظلمانية
للاجسام … الاجسام … عن النور … الحكمة … النور
عليها العارض لها … نور … عارض والنور المجرد لا
الذي لا يحل جسما ولا يكون له جهة وكل مدرك … ظلماني … الظهور
عنده ولا هيئة … ولا هيئة ظلمانية
هو نور محض مجرد … المدرك لذاته هو النور المجرد … العا
لغيرها … لا الاجسام … النفس

ظهور بغيره والنور الحسي مثال للنور العام وظل له وكذا الظهور المنكشف الحسي
العامة وظلها والحي العام هو النور العام والحسي من نفس النور المجرد والوجود
البحت الذي هو وجود لنفسه لا لغيره ولنفس النفس سابلة الظهور فيكون حقيقة
فرق انها ظاهرة لغيرها بل هي الظاهر بنفسه لنفسها وكونها حسا وبهيئة الضياء ب
الذهنية وكونها حاضرة غائبة [illegible] انما هو ان [illegible] نفس [illegible] ذلك وان كان
منه خرج منها العقلية [illegible] والوجه الطلا [illegible] لا للظاهر لغيره اذ لا شعور
لغيره من لا شعور بذاته ولا يلزم من ظهور النور العارض لغيره ظهوره لذاته ولا
يجوز ان يصير الشي الخفي الظلام لذاته ظاهرا [illegible] ان جاز [illegible] علي ح
فلا الظهور عنده وانه [illegible] الظهار غيره لنفسه ان يكون نفسه
ظاهرة عند نفسه مثل ذلك [illegible] ولما كان الحسي [illegible] ذاته جوهرا ظلمانيا
مظلمة عنده لنفسه [illegible] ولو كان النور يحصل له لم يلزمه الظهور له كما انه
وجد ذاته لست ابصارها من المظاهر بالنور الشمس كما هو [illegible] لو عدم
ذوات الحس لم يبطل نورتها واذا الطبعي [illegible] تلك هذه القواعد
ما ملا شافها [illegible] لك وجدها [illegible] قولنا ان [illegible] الوجود [illegible]
المجرد من المدرك وجود [illegible] لك [illegible] اذا الحسب هذا [illegible]
عليك [illegible] ان قلت اذا ادركت مفهوم انا [illegible] علمه من المجهول [illegible]
ان هو مكون [illegible] الا انك ينبغي ان يعلم من الوجود المجرد في هذا [illegible]
وجود التي [illegible] الذي هو [illegible] الحي [illegible] لا وجود [illegible] كان
او غيره ولولا الحي [illegible] مفهوم الوجود [illegible] ذلك في بعض كتبه بل
الوجود [illegible] هو معنى الحي وهذا هو الوجود العيني واما الوجود العام الا ه
[illegible] علمت [illegible] ان يعلم ايضا ان ادراك النفس لنفسها الذي
لا [illegible] بعضها ادراكها لذاتها بالصورة [illegible] وذلك لا يكون
ادراكا على مفهوم انا [illegible] مفهوم هو فلا يكون [illegible]
وتلخيص هذا [illegible] ادراك مفهوم انا الا الحضوري

[illegible] وجود التي عنده نفسه وكانت مفهوم انا [illegible] وجود [illegible]
لا ان [illegible] النفس [illegible] وهذا من الادلة المشبهة ومن لا يكون له ذوق سليم فهذا لا [illegible]
البحث [illegible] ان النفس وان [illegible] الواجب لذاته [illegible] موجود [illegible]
فان التفاوت بينهما انما هو من جهة الكمال والنقص وهو تفاوت عظيم جدا [illegible]
ان الوجود الواجبي لا يتصور [illegible] في مرتبة الكمال [illegible] وجود [illegible]
هو معلول له بوسائط كثيرة ومرتبة [illegible] الكمال فوق مرتبة المعلول [illegible]
ان النور الشمسي اشد من النور الشعاعي الذي هو معلوله وهذا المثل المطلق [illegible]
المعلول انقص من العلة والا لما [illegible] التفاوت بين كمال [illegible] وكمال [illegible]
لا [illegible] هذا [illegible] السابق ان [illegible] الكمال والنقص
[illegible] فصل [illegible] من ذلك [illegible] الوجود الواجب لذاته واوضح ذلك [illegible]
احدهما [illegible] على النور المذكور [illegible] امكان النقص [illegible] وجود
وكذا [illegible] مراتب النقص [illegible] بالاشتمال [illegible]
حصره واحصائه واما الوجود الواجبي فوجود [illegible] وجوده الذي لا [illegible]
بل ولا [illegible] ان [illegible] وجود [illegible] الكمال لما علمت [illegible] استحالة [illegible]
فان [illegible] الاشياء العامة بانفسها لا [illegible] ان يكون بعضها اشد من بعض اولا
اشد ولا اضعف [illegible] والواجب والنفس كل منهما قائم [illegible]
ان يكون [illegible] الشدة والضعف [illegible] التفاوت [illegible] ان [illegible]
ان [illegible] لا يكون [illegible] اشد ولا اضعف [illegible] علة [illegible]
من القواعد السالفة [illegible] والسؤال الذي ذكره [illegible] ان
الوجود الواجبي [illegible] المكان [illegible]
واذا كان [illegible] وجود [illegible] لكانت [illegible] منهما العامة
بانفسهما [illegible] الوجود وكانت واحدة [illegible] لا [illegible]
امكان [illegible] وجود لا [illegible] وجود لا [illegible]
لا [illegible] ان لا يكون [illegible] فلولا التفاوت [illegible] التمامية والنقص [illegible]

هذا الإيراد موجها لكنه اندفع بالتمام والنقص وأما إن قيل هذا على وجه [illegible]
بالمواطأة لا بالاشتقاق إذ الذي يقال بالمواطأة لا اختلاف فيه ولا النقص والأتم [illegible]
هذا أيضا من طريق الحل وأما الوجه التام من الجواب فهو من طريق المعارضة [illegible]
اعترف بأن وجود الواجب لذاته عين ماهيته لم يعترف بأن الوجود في الممكن [illegible]
كذلك وتقرير تلك المعارضة أن مفهوم الوجود من حيث هو وجود لم يختلف في الواجب
والممكن كما مر فإن كان الوجود من حيث هو وجود يقتضي التجرد عن الماهية [illegible]
يكون كذا فيكون وجود الممكن كذا وهو خلاف ما زعمتم وإن كان يقتضي اللاتجرد
عنها فالوجود الواجب يجب أن لا يتجرد عنها وهو خلاف ما اعترفتم به وإن لم يقتض
واحدا من الأمرين وجب أن يكون تجرد وجود الواجب لعلة منفصلة عنه فلا [illegible]
واجبا [illegible] لم يلزم هذا الإيراد منهما لم يلزم إيرادكم [illegible] وإن لزم منهما
لزم منهما [illegible] اللزوم [illegible] إلى دفع الإيراد [illegible]
المشترك ليس مقولا بالمواطأة بل هو مقول بالتشكيك لحصول الأتم والأنقص
[illegible] المعارضة [illegible] الوجود الواجب والممكن
[illegible] الخلف [illegible] الواجب لذاته [illegible] الوجود
لا [illegible] أراد [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
إلى الجوهر [illegible]
إذ لا يحصل النور الآخر [illegible] فإن كان الجوهر [illegible] مستورا [illegible]
الجوهر [illegible]
الواجب لذاته لاستحالة التسلسل [illegible]
كلها [illegible] الكمال [illegible] النقص [illegible]
بالحقائق مع اشتراكها في الحقيقة النورية لكانت [illegible] الاشتراك [illegible]
فإن كان لكل واحد من [illegible]
منها [illegible] فلم يكن المجموع [illegible]

[illegible] وإن كان أحدهما نورا والآخر غير نور [illegible] النور [illegible]
إذا كان [illegible] النور مجردا [illegible] النور المجرد أو النور المجرد [illegible]
أو كل واحد منهما قائم بذاته فإن كان [illegible] النور المجرد [illegible]
[illegible] لا [illegible] والجسم لا [illegible] وإن كان النور
المجرد [illegible] نوريته وإن كان كل منهما [illegible]
بذاته [illegible] الآخر [illegible]
المجردة لا [illegible] أن يكون كل منهما [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الواجب [illegible]
[illegible] وجود [illegible]
وجود [illegible] المجرد [illegible]
[illegible] الاشتراك [illegible]
على [illegible]
كانت [illegible]
يكون [illegible]
[illegible]
[illegible] ذلك [illegible]
إما أن يكون كل واحد منهما نورا أو لا يكون فإن كان [illegible]
أحدهما [illegible]
لا يكون [illegible] وإن كان أحدهما نورا [illegible]
[illegible]
[illegible] الكلام [illegible] وإن لم يكن كل واحد منهما [illegible]
فلا [illegible] الواجب [illegible]
أحدهما [illegible] الكلام [illegible]

الواحد بذاته ومقدس بهذا الصدا حوده وعلمه لازم على ذاته وكذا الكل
مجرد وما الجلا اذا عرف ان النفس لا تركيب فيها بسيط فادراكها لفاعلها
لها ان يكون افضل منها وذلك ... العدد عن المعلولة وكذا الى ... مبدأ ال
افضل اسبابها وهو الغني المطلق نور الانوار البحث ٣ ان العقول المجردة
بالكلية من انها انوار مجردة وهيئاتها ليس الوجود المحض المجرد وهو الفقر في
بانه على هو وادراكه ذاته على هذه البساطة فالعقول الاول يحصل ذلك الى
العقول على النفوس على ما علمت في الورق في مرتبة المعلولية الى الواحد كذا
فان العقل هو اول صادر عنه لما مر واذا كانت النفوس انوار مجردة فعللها
لابد ان يكون انوار مجردة اذ العلة لابد ان يكون اشرف من المعلول واولى
وما هو اولى من الواحد فلابد ان يكون افضل منه واكمل وهو عرف ان الكل
نور مجرد وهو مدرك لذاته وان ادراكه بالكلية في ذاته ولا يعني بالوجود المجرد الا
الذي لا يكون في وجود الغير بل لذاته فان معنى تجرده عدم مقارنته لهيئة يكون وجودا
لها ولا شك ان كل ما ليس الوجود بهذا المعنى فهو بسيط لا تركيب فيه اذ لو كان
مركبا لما كانت هيئة المدرك بل كانت المدركة اما خارجة عنها او داخلة فيها وعلى
التقديرين يكون الهيئة مجهولة اما بكلها او ببعض اجزائها فلا يكون موجودة لنفسها
ولا مدركة لذاتها هف البحث ٤ في ان نوع العقول واحد ليس بمختلفة الحقائق
المشهور انها ليست في نوع واحد والحق انها لو كانت في نوع واحد لم يكن البعض
علة للبعض لكان يكون هذا علة وذاك معلولا اولى من العكس بل كل شخص منها
بالعلية والاخر بالمعلولية تخصيصا من غير مخصص وهو محال اما كانت في
لو ان العقول مع اتحادها في النوع متعددة في مرتبة الوجود والتام في العادة
مرتبة الوجود يكون هذا الكل وذلك البعض فليس التخصيص بلا مخصص بل كاله وهذا في
التي جعلته اولى بالعلة وبعض ... هو الذي جعله اولى بالمعلولية كان النور التام و الناقص
فان التام هو علة وجود الناقص ولا يكون بالعكس ولعل من ذهب الى اختلافها بالنوع

من الاعداد

بالنوع اراد ان الاختلاف بالكمال والنقص في نفس الماهية لكونه ليس اختلافا تاما
خارجا عن الماهية هو اختلاف في نفس الحقيقة ونوعها وقد سبق الكلام في ذلك والذي
تبين ان الانوار كلها لا تختلف حقائقها الا بالكمال والنقص هو المبني لاتفاق العقول
في النوع ولا يبعد ان يكون النزاع في هذا الموضع لفظيا واذا كان المراد فلا نظر
ان في ذلك اختلافها بالنوع اولا بالنوع البحث ٥ في ان اختلاف انواع العقول
انما هو بسبب اختلاف مراتبها في الوجود وبسبب عوارض اخر تعرض لها وتلك
ان اختلاف الاثار اما للاختلاف في الفاعل واذا كان الاثر لا فاعل له فهو للاختلاف
في الفاعل لا يجوز واختلاف الفاعل اما بامر خارج عن حقيقته عارض له او بما ليس كذلك
والذي بالنفس فاما ان يكون اختلافا نوعيا او بغير نوعي وهو النوعي الذي ليس كذلك
هو الذي بالشدة والضعف فاختلاف اثار العقول اما للاختلاف العوامل او العوارض
او العوارض لا النوع او العامة والنقص وليس العوامل او العوامل والشعبة لها
من جملة معلولاتها المختلفة اذ لا عوامل للعوامل ولا لاختلاف الانواع لانه ليس
انها من نوع واحد فبين انها اما للاختلاف مراتب وجودها في الكمال والنقصان
واما للاختلاف بتنوع بهما من العوارض المختلفة اما الاول فلان نور الانوار لا يحصل منه نور
واما ظلال لان اقتضاء النور غير اقتضاء الظلمة فيصدر ذاته مركبه ثم النور الاقرب
النور ولو حصل منه مجرد ظلمة فقط لما وجد غيره من الانوار ولو حصل نور لا يقتضي
المركب ايضا فاول الحاصل منه نور مجرد واحد يتميز بعضه عن نور الانوار الذي
المطلق لا اشد بعض نوريته من المبدأ المقدم وبعضه هو هيئة ظلمانية فيصير ذاته كلي
مجرد ولا يخرج من الامرين فباعتبار نوريته يصدر عنه انوار اخر كذلك الى ان ينتهي
البعض الى نور لا يحصل منه نور وباعتبار ماهيته من الهيئة الظلمانية التي يتعين وبعض
لما يصدر عنه جوهر ظلماني او هيئة ظلمانية وبهذا يتصور اختلاف اثار العقول باختلاف
مراتبها في الوجود والبعد من المبدأ الموجد لها فهل حالها اما الثاني وهو اختلاف
اثارها بسبب العوارض المعارضة لها فلان النور الصادر عن نور الانوار لا يحجب
عنه وهيئاته الخاصة من خواص الابعاد وشواغل الاجسام واذا لم يكن بينهما

في العامل او الاختلاف

وكما ان كل نور محمد على ما سواه من الانوار كذلك جميع الانوار

فيشرق على النور الاقرب من شعاع نور الانوار باعطاء الوجود والاشراق
ان ليس على المحدد انه بل الذي يحدد انه هو الوجود واما الاشراق فلعدم الحجاب
وطلوع العاقل وعدمه لمد انه ودل شيخ النور السافل على النور العالي ودل ... على
النور ... الانوار من والعقل الذي هو الجوهر الاكمل الجماد بالنور العاكس
المستعار وباشارة هذه الانوار العارضة للصور وعالم اجسام جهة المحيط والتطلع
انار ... احدا اليه ان ... حصول الانوار المركبة في النفس — الاوضاع
الوصف في عالم عالم الافلاك هو الذي من العقول في صفاتها الروات
على الوصف المذكور ان الكاسر كلامه هذا واضح وكون الاعداد من مبادي الوجود
مما سمعت من شيخ من المشاة وذكر صاحب الكتاب في المطارحات انه
لا نحصي ذلك ان العدد امر قائم بذاته فعال بل نحصي ان في الملكوت ذوات
نورانية قائمة لا في محال في اثبات هذه فعالة لا عدد وجوده انها على دواتها
في السطام الوجود واشرفها وعلماء الست العدد في عجائب يحصل منها
في الاجسام عجائب فكما يقول ان اسأله ذلك على قاعدة الاحكام باكثر
فانه لا شك في عجائب التي تبعا الواقع في عالم الاجسام والطلاب والنفس
من الانوار السرية اشرف فيجب علمها والدوق السليم لشهد بها بل يجب ان
يكون الطف جهاتها وعجب ومن اراد زيادة الايضاح والتفصيل فعليه بكتاب
حكمة الاشراق على ان عجائب العالم السفلي بعد علمنا الاحاطة بها فكيف عجائب
العالم العلوي واذا امتنع علمنا ذلك من طريق العارف والاستبطاء كما هو
علمنا وكيف في عالم الطلاب من طريق المشاهدة والاكتساب او في اصحاب **قال**
فيحصل والمقام عندهم هو الملكة الثابتة على ادراك هذه الامور والحال عندهم هو
ان يكون في ما بالفعل من غير ثبات فيه الاساس مع الزوال وهو نعمه من الملكة
المذكورة بان الكلمة ... افضل الفتح الا لحصول مقام واحد والاعتماد
على المقامات الكاملة لا على الاحوال فقط وفقك الله بالعلا خبر اولى ... — في ع
الدعاء امر اخر ... ان الدعاء سبب الى استجلاب المطالب كنسبة الفكر الى

الى استدعاء المطلوب العلمي فكل بعد لما يناسبه والدعاء كما قال افلاطون يحرك
انوار الحكمة واصر ... واشكر وارض بالقضاء وما ... في كل شيء وقت
ولكن يومك خيرا من امسك ولو بقليل والا فانت من الخاسرين روح نفسك
بذكر ما افضل عليك ربك ... اذكر مولاك ... وتفكر ... ان الله كل يوم هو في شأن
احفظ الناموس ... لا يوحش الى غيره فلهما ... فان في كل يوم ... — ما نك
والملك ... وانقطع ... طائفة ... ما سوى ربك ... وكل خاطر رديء
... الى ... فاقطعه او لا ... قبل ان ... وحصل لنفسك
الملكات الفاضلة التامة وعليك بالصدق ولا تلطخن نفسك بالكذب فيفسد ما ...
والهامات ... بالانفاس ... لا ... احدا ... عليك ... العالم
ولا تعودن ... عبادة ... رحمة ... فكن ممن ادام ... كل ...
سلطنة ... الصالحين ... ان ... بالصمت من ... احفظ جانب — نا
... على امر ... الله ... لا ... عليها ... واعلم ان ...
من الملكوت ... اليك ... اعدا ... فان اعين ربك لا ... امر
... على قوم ...
والقيم عليهم ... الله الاعلى ولا تكونن ...
... عن ... عز ... الرجال
... على ... على ...
... الامور العاليات ...
... العلويات ...
وفتش ... على الوصول الى ... والعداوة ...
... هذه الاحكام ... من ... مواضعه وما
... الحكمة لا ... على ... اعانه
... العلم على قواعد ... ولو ... الدعاوى الاديب
... ولا ... العبارة
هو ... من العلم ... فعليك بالعلم ... لا الاتصال ... الحكماء

ولا منزل العلم واسراره الا لاهله وانی شرحت حسب الامر الشام فليدعوا حكام
منهم بشدا ... وان اكن ... صالح دعائك وفقنا الله واياك ورحمنا وايانا
ايدنا وسددنا ومولانا ولوامت الفضل جد عن شانه **أقول** ومن هذا الفصل
الذي ختم به الكتاب شرحا وبلغ وصله لا يكون شرحها وعظم فوائدها ومن تأمل ما
سلف من الاصول حق تأملها وجمع ما فيه من الالفاظ التي يتبعه معانيها ان يكاد
... عنها عن الالفاظ ... الى شرحها منها ومن التوكل والشكر و
الرضا اما التوكل فهو عبارة عن اظهار العجز والاعتماد على الغير ... ما
يكون الاعتماد على الله سبحانه وتعالى ومن اصطلاح الصوفية عبارة عن ... م
حسن ملاحظة القضاء والقدر في جميع الحوادث دون اقتصار النظر على الاسباب
الطبيعية ولا يحصل التوكل الحقيقي الا لمن لا يرى فاعلا سوى الله جل جلاله
ولا يمكن ذلك ما لم يتصف ... بالرحمة والجود والحكمة فان من تحقق ان الرزق ن
ولا اجل ... لا من ... الله ... وان ... حكمة ورحمة لا ...
... الضرورة ... النظر عن غيره فان لم يستطع
فلا يكون ذلك الا لتطرق شك او ظن ... م
التي لا شك في بطلانها وليس من شرط التوكل ترك الكسب والتداوي و
الاستسلام للمهلكات ... الطعام وهو جائع او ...
زاد ... البوادي القفرة فان هذا جهل بالتوكل ...
بان لا يعتمد عليها ... على ... ويعلم ان اليد والطعام ... ل
مثلا كلها من قدرة الله تعالى وكيف يتكل على اليد وعسى ان ... او
يهلك الطعام او يحدث من ... مرض يؤدي الى الهلاك او ... على زاد
السفر سارق او ... ذلك من الآفات ... على ...
الله سبحانه ... الاشياء ...
... التوكل ... ط
... ذلك من ثمرات الحرص الذي ...

... سبحانه يحصل الكفاية ويسمى بالاخلال في الوسط عنهما في القناعة والشكر لما هو ملاحظ
النفس ... من انعم عليها ما اعطاها ما ... او ... الشكر كما لا
النفس او البدن ... الآلات المعتبرة بالاحجار ... ذلك ... شكر الله تعالى
لا يتم ... للعبد الا ... انه لا منعم سوى البارئ عز وعلا وعلم ان ...
عليه ... على ذلك ... ويطهر ... بالله سبحانه وتعالى ...
وذلك ... الشكر واما الرضا فهو في مصطلحهم ملكة ... النفس ... القدر
من ... على ... الاسلام ... مع ... لطف ... الى العلم
السابقة ... ان لا يتصور الرضا بالمقدورات ...
يتصور ... وليس ذلك ... فان ذلك قد يتصور من العبد ... ل
احدها ... الله سبحانه فان ... عن الاحساس بالمؤذي
وذلك ... من ... الكمال ...
... البلاد ... لطائف صنع الله تعالى ...
وان علم ... المريض بالم الفصد وشرب الدواء العلم بانه
السعادة والصحة وكما يرضى العارف بالآفات المنطوية على مصالح ...
ولكن ... سهل الاحتمال ...
... الاحكام ...
الا على الرضا وترك الاعتراض ...
... فيكون من رضاه بالاختيار ...
... ولا ... وذلك لعدم تغاير الرضا والكره على وجه واحد ...
ان لا تنافي بين الرضا بالقضاء وبين الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا ...
من ذلك ... حالة او احوال ... الاربع ولكن الا ان ...
... الفصل ... الداخل ...
الناموس ...
... الحطاب ...

مع كونها جارية على قانون الخطابة مشتملة على لطائف كثيرة علمية ولولا خوف
الاطناب لا يخفى على من له ادنى المام بالادب ان انبه على كل واحد منها وعلى
ما هو خارج عن آداب الشريعة المطهرة واحكامها وحدودها وما لا يليق على طالب
السعادة التي لا بد من المحافظة عليها والتمسك بها فان من الزم امتثال اوامرها
وترك نواهيها كان لسيادة الشريعة جامعا وبالسعادة الابدية فائزا او سيد الاحرى
السلوك كان على الوجه المناسب لغرض السادة المفترضين وان كان فعلا ما سبب
عن من عرف من بعض الطالبين المسترشدين واما الفرح على من نظره ان يعلم عذر
فيما طغى به القلم او زلت به القدم فان المسكين في اسرار الدقائق اللطيفة
المستعاف انوار الحقائق الشريفة ما يتعدد مع العوائق الدنيوية وتعسر
العلائق البدنية لا سيما اذا انضم اليها الساعي على الصدر المتبع من صلاح التفتيح
والهدت والسرور [illegible] على مال اليأس في اختيار الالفاظ وحدوده
هذا على بعد [illegible] الخاطر وغزارة العلم فكيف اذا كان الفكرة كليلة والبضاعة قليلة
على ان من يحكم بالخطأ لا لاصل الحسد والعناد ولا عن سوء ينصف له [illegible]
الرشاد ولعله [illegible] الاحاطة المقصد المعد
مع انه كثير المانع السلطانية في [illegible] القصص [illegible] وصدرت اعلامهم
حتى لا يعرض كلا او حرف استحالة الحق [illegible] ووقع ذلك [illegible]
الشرح على اتمامه فكيف اذا طال به الامد ولهذا ما كان الا لاهل العامل التام الكتب
العلامة [illegible] المعول عليها المرتقى [illegible] الاعلى الواحد [illegible]
الهادي الى الصراط السوي [illegible] العزة والجلال [illegible]
الى العصمة [illegible]
[illegible]
[illegible]
وان [illegible] الى الزمان [illegible] المبتهجين [illegible] الكرم
جانبك من المبتهجين [illegible] الدين [illegible] فتمسكوا بالسبب
الاعلى فازوا بسعادة [illegible] الشهادة والسلوك فاتصلوا بمحل
السعادة القصوى برحمتك يا اكرم الاكرمين والحمد لله
رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله الطاهرين
تم على يد مطهر حسن الكاشاني

